المملكة العربية السعودية
جامعة أم القرى
معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامى
مركز إحياء التراث الإسلامى
مكة المكرمة

من التراث الإسلامى

الإرشاد إلى علم الإعراب

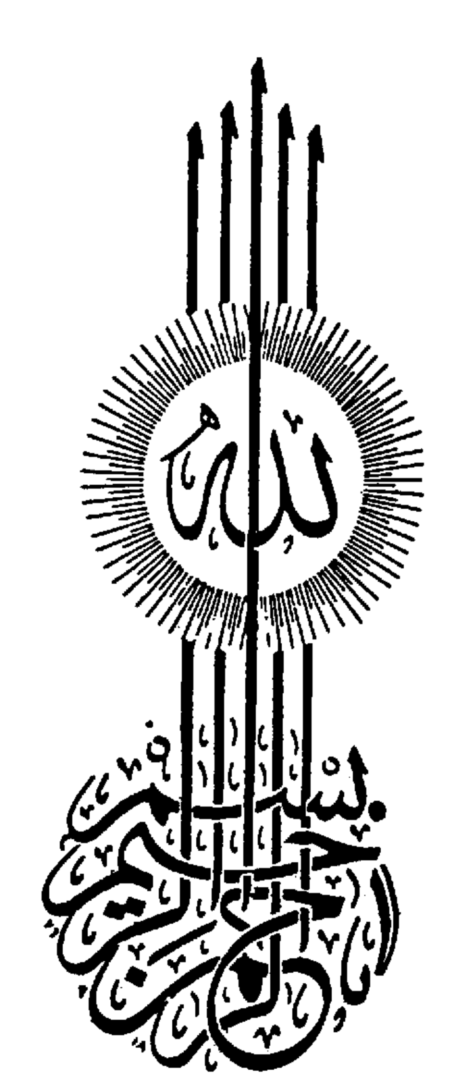
تصنيف الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد اللطيف
القرشى الكيشى
(٦١٥ ـ ٦٩٥ هـ)

تحقيق ودراسة

الدكتور/ عبدالله على الحسينى البركاتى
الأستاذ المساعد بكلية اللغة العربيـــة
جامعة أم القرى

الدكتور / محسن سالم العمـــيرى
الأستاذ المساعد بكلية اللغة العربية
جامعة أم القرى


مركز ودود للمخطوطات
موقع شيخة المري
رحمها الله تعالى
www.wadod.com


الله
بسم الله الرحمن الرحيم











المقـــدمة

الحمدُ لله ربِّ العـالمين ، والصلاةُ والسلامُ على سيدنـا محمـد صلى الله عليـه وعلى آله وصحبه وسلم أجمعين ، وبعد .

فإنَّ من فضل الله ومَنِّهِ وحُسْنِ توفيقه ، أَنْ وَفقَّنَـا اللهُ سبحانـه وتعـالى في الحصول على نسخـة من كتـاب « الإرشاد إلى علـم الإعـراب » لشمس الديـن الكيشي وقد قُمْنا بتحقيقه ودراسته ؛ لتقديمه إلى القـارئ العـربي ، وإلى كل من ينطق بلغة الضاد لغة القرآن الكريم .

ولقـد حاولنـا جَاهِدَيْـن أَنْ نُخْـرِج هذا الكتـاب في أقـرب صورة أرادهـا المؤلف في صورة تتلاءم وروحَ العصر الذي نعيش فيه .

والجديـد في هذا الكتـاب أنـه لمؤلِّـف عالم مصنـف مشارك في كثير من الفنون ، وهو أحـد أساطين المدرسة النظاميـة ببغـداد ، غير أن الزمـن قد عَفَّـى على كثير من آثـاره ولم يَبْـقَ منها ــ فيمـا نعلـم حتـى الآن ــ غيــرُ كتــاب « الإرشاد إلى علـم الإعـراب » وهـــو مع ذلك غير معـــروف عنـــد كثير من المتخصصين ، حتى أن كثيراً من الكتب المعنية بأسماء الكـتب ــ مثـل كشف الظنـون وذيلـه ، وهديـة العـارفين ، وغير ذلك ــ لم تذكـر كتـاب الإرشاد وإننـا بهذا الصنيع نكون قد أزحنا ستائر النسيان عن هذا الأثر النحوي الجيـد ، لعـالم من أعلام النحو العربي في القرن السابع الهجري ، ونفضنا عنه غبار السنين بعـد أن كان في زاوية من زوايا الإهمال والنسيان ، راجين من الله العلي القدير أن ينفع به الطلاب والدارسين والباحثين .

وقد أَدَّتْ طبيعةُ هذا العمل إلى أن يكون في قسـمين :

القسم الأول : قسم الدراسة :

وقد تحدثنا في هذا القسم عن ترجمة الكيشي وموطنه ، وعن نزعته المنطقية الجدلية ، ثم الظواهر الأسلوبية التي اتسم بها ، وعن المنهجية العلمية في كتاب الإرشاد ، ثم مصادر الكتاب ، ثم وضحنا اعتراضاته على العلماء ، ونقدَه لهم ، فالقيمة العلمية للكتاب ، فوصف المخطوطة التي عثرنا عليها ، وأخيراً ذكرنا عملنا في تحقيق المخطوط .

أما القسم الثاني : فهو قسم التحقيق والتعليق :

والله نسأل أن ينفع به ، وأن يتغمد مؤلفه بالرحمة والمغفرة ، وأن لا يحرمنا الأجر والثواب إنه سميع الدعاء .

المحققان

مكة المكرمة :
١٤٠٧/٥/٥ هـ
١٩٨٧/١/٥ م

مركز ودود للمخطوطات
موقع شبكة المرزي رحمها الله تعالى
www.wadod.com



القســم الأول

الدراســـــــة

ترجمة المؤلف

شمس الدين الكيشي

(٦١٥ ـ ٦٩٥ هـ)

لم نتمكن ـ رغم البحث الجاد الطويل والجهد الدءوب المضني من العثور على ترجمة وافية كافية ضافية للعلامة شمس الدين الكيشي ، وكل الذي وجدنا له من ترجمة هو ما كتبه خليل بن أيبك الصفدي عنه حين قال : « شمس الدين الكيشي محمد بن أحمد بن عبد اللطيف ، ذو الفنون ، شمس الدين القرشي الكيشي ، مُدَرِّسُ النظامية ببغداد ، ولد بكيش سنة خمس عشرة ، وتوفي بشيراز سنة خمس وتسعين وست مائة »[1] ولا يختلف ما كتبه الأستاذ عمر رضا كحاله عما ذكره الصفدي حيث قال الأستاذ كحالة :

« محمد الكيشي (٦١٥ ـ ٦٩٥ هـ) ، محمد بن أحمد بن عبد اللطيف القرشي ، الكيشي (شمس الدين) عالم ، مصنف ، مشارك في علوم ، ولد بكيش ، وَدَرَّسَ بالمدرسة النظامية ببغداد ، وتوفي بشيراز »[2] وقد ذكر الأستاذ كحالة مصادر ترجمة الكيشي فذكر الوافي بالوفيات للصفدي ، ثم ذكر تاريخ الإسلام للذهبي الجزء الأخير ص ١٧٩ ، ولقد اطلعنا على نسخة دار الكتب المصرية علنا نظفر بترجمة للكيشي ، غير أن الجزء الأخير من نسخة

---

(١) الوافي بالوفيات ١٤١/٢ .

(٢) معجم المؤلفين ٢٧٨/٨ .

دار الكتب لم يصل عدد صفحاته إلى الرقم المشار إليه وبحثنا عن ترجمة صاحبنا في وفيات سنة ٦٩٥ فلم نجد له ترجمة لا في السنوات التي قبلها ولا التي بعدها ، فلعل الأستاذ كحالة قد اطلع على نسخة أخرى غير نسخة دار الكتب المصرية .

ويلاحظ من خلال النصين السابقين أن الصفدي قال عنه : «المصنف ، وذو الفنون ، ومدرس المدرسة النظامية ببغداد » .

وقال عنه صاحب معجم المؤلفين : « عالم ، مصنف ، مشارك في علوم ، درس بالمدرسة النظامية ببغداد » .

وكلا الرجلين وصفه بأنه مصنف ، ولكنهما لم يشيرا إلى الفنون التي صنف فيها وكلاهما وصفه بأنه عالم ، والصفدي يقول عنه : ذو الفنون ، وكحالة يقول عنه : مشارك ، غير أننا مازلنا نجهل بعض الفنون التي برع فيها والعلوم التي برز فيها وأتقنها .

وكلاهما لم يذكر كتابه الذي نقدمه للقراء لأول مرة .

وكلاهما ذكر أن الكيشي قد زاول مهنة التدريس في المدرسة النظامية ببغداد .

ويبدو لنا أن العلوم التي أجاد ، هي النحو والصرف ، والفقه والأصول والكلام والمنطق والجدل ، وهي العلوم التي نفترض أنه شارك فيها وقام بتدريسها في المدرسة النظامية ببغداد وهذا الافتراض لايجعلنا نجزم بأنه لم يشارك في علوم أخرى ، غير أن افتراضنا مبني على ما وصل إلينا من آثاره ، وهو الكتاب الوحيد الذي نقدمه للقراء وهو يحمل بعض الأفكار التي أشرنا إليها أسلوباً

ومنهجاً وتعبيراً ، ولعل في ذلك ما يؤيد هذا الافتراض ، ويؤكـد بأنـه قد شارك في العلوم التي ذكرنا .

موطنــــه :

وُلِدَ الإمام الكـيشي بجزيـرة كيش ، وهـي جزيـرة في بحر عُمَـان تُعَدُّ من أعمـال فارس ، لأن أهلهـا من الفـرس ، وقـد نَسبَ إليها المُحُدِّثون إسماعيل بن مسلم العبدي الكيشي قاضيها ، وهو من أهل الـبصرة ، قال ياقـوت : « ورأيت فيها جماعة من أهل الأدب والفقه والفضل ، وكان بها رجل صنـف كتابـاً جليـلاً فيما اتفق لفظه وافترق معنـاه ، ضخـم رأيتـه بخطـه في مجلديـن ضخـمين ، ولا أعرف اسمه الآن »[1] .

وقال عنهـا القفطي : « إحدى جزائر البحر الهندي قد اشتهرت تسميتها بذلك ، وهو على غير الأصل . والحقيقة في تسمـيتها : جزيـرة قيس ، منسوبـة إلى قيس بن عميرة ، من ربيعة الفَرَسِ ، كان قد نزلها واستوطنها هو وأهلـه بعـده ثم استولت عليها بعد ذلك الأعاجم ، ومَلَكَها الفرس وسَمَّوْهـا « كيش » عَجَّمُوا قيساً »[2] .

ويلاحظ على ياقـوت أنـه قال : « وأهلهـا من الفـرس » غير أن القفطـي يُصَرِّحُ بأنها لقـيس بن عميرة من ربيعـة الفَـرَسِ ، كما يُلاحـظ أيضاً علي ياقـوت

---

(١) معجم البلدان ٤/٤٣٣ (قيس) ، ٤٩٧ (كيش) .

(٢) انباه الرواه ٣/٤٠ .

أنه ذكر من جملة سكانها القاضي إسماعيل بن مسلم العبدي ، وهو من قبيلة عبد القيس ، ومن هنا نستظهر أن ليس كل سكان جزيرة كيش من الفُرس بل خالطهم فيها غيرهُم من العرب ، وشمسُ الدين الكيشي هو أيضاً عربي قرشي كما صَرَّحَتْ بذلك المصادر .

فهو كِيشِيٌّ المَوْلِدِ قُرَشِيٌّ الأصل ، ولم يطل به المقام في كيش بل غادرها إلى مدينة السلام — بغداد — ليعمل مدرساً بالمدرسة النظامية ، ثم رحل إلى مدينة شيراز حيث تُوفّي في سنة ٦٩٥ هـ ولعل الرحلة الأولى التي قام بها كانت في وقت مبكر من حياته ، ولا يستبعد أن يكون قد زار في هذه الرحلة مدينة عُمَان ثم هَجَر والبصرة في طريقه إلى بغداد ، ولا ندري كم من الوقت استغرقت هذه الرحلة .

أما الرحلة الثانية فكانت من بغداد إلى شيراز ، ومع أن المصادر لم تسعفنا بذكر تلاميذه وشيوخه والعلماء الذين التقى بهم فإننا نُمْسِكُ عن ذلك ونكتفي بما ذكرنا له من ترجمة . ولعل الأيامَ تسعفنا بترجمة كافية تفصح لنا عن شخصية الإمام الكيشي ، ولا غرو فإن المطابع في كافة أرجاء العالم العربي والإسلامي في كل يوم تُميط اللثام عن كُنُوزٍ أَخْنَتْ عليها الأيام لتكشف عن كثير من العلماء الذين طواهم غبار السنين ، وما ذلك على الله بعزيز .

النزعة المنطقية الجدلية عند الكيشي

يطالعنا كتاب « الإرشاد إلى علم الإعراب » للإمام الكيشي منذ الوهلة الأولى بأسلوبه المنطقي الجدلي ، حيث نراه في المقدمة يشير إلى أنه « إذا عُرِّفَ شيءٌ بشيءٍ فلابد أن يكون المعرَّفُ غيرَ المعرِّفِ ، لاستحالة تعريف الشيء بنفسه ،وإلاَّ لزم كونه مجهولاً لمعرفيّته ، معلوماً لمعرفيّته ، فاجتمع النقيضان ، فكل معرف يكون مع المعرف مطرداً ومنعكساً ، أي إذا وجد المعرف وجد المعرف ، وإذا عدم المعرف عدم المعرف ، يسمى هذا في الاصطلاح حدًّا ، وما كان مطردًّا لا منعكساً أمارةً ورَسماً ، فالاطراد : الاستلزام من جانب الوجود ، والانعكاس : الاستلزام من جانب العدم»[1] فهو في هذه المقدمة يتناول تعريف الحد والأمارة والرسم ، والاطراد والانعكاس ولكن بأسلوب جدلي منطقي ، ويعود مرة أخرى في الفصل الذي يلي المقدمة ليتكلم عن الحد الجامع المانع ، والجامع المنعكس ، والجامع المطرد ، وأقل درجات التعريف من وجهة نظر منطقية ، ثم يتكلم عن تعريف الكلمة والكلام والمراد بالكلام عند علماء النحو ، ونراه بعد ذلك يقدم الاعتراض تلو الآخر ليجيب على الاعتراضات التي يمكن أن يعترض معترض على ما وصل إليه من قاعدة أو تعريف أو حد ، فنراه في تعريف الفعل يقول : « فإن اعترضت بأن الظروف اللازمة الظرفية كـ « متى » و « أين » تسند إلى غيرها ولم يسند إليها شيء وهي أسماء .

أجبت من وجهين :

---

(١) انظر المقدمة ص ٦٦ .

أحدهما : أن المراد بكون الفعل مسنداً أن يكون مع ذلك متقدماً على المسند إليه ، وهذه الظروف مسندة إلى المبتدأ فهي متأخرة عنه ، وليس لقائل أن يقول : إنَّ بعضَ هذه الظروف يجب تقدمها على المبتدأ أيضاً كـ « أين زيد » فإن ذلك تقدّمٌ لفظيٌ ولكنها من حيث التقدير متأخرة ، والفعل متقدم لفظاً وتقديراً .

وثانيهما : أن المسند بالحقيقة متعلقاتُ هذه الظروف لا هي ، ولما لازم الفعل الزمان انقسم إلى أقسامه الثلاثة ، الماضي ، والحال والمستقبل مثل : ذهب ،ويتكلم الآن أو غداً .

فإن سألت : وقوع هذه الصيغة على الحال والاستقبال أهو للقدر المشترك بينهما فيكون اشتراكاً معنويّاً ، أو لِخُصُوصِيَّتِهِما ، فيكون إما حقيقة فيهما اشتراكاً لفظيّاً ، أو حقيقة في أحدهما مجازاً في الآخر ؟ .

أجبتُ : أما كَوْنُهُ للقدر المشترك فغير مذهوب إليه في المشهور ، فإن المشترك بينهما مفهوم الزمان ، ولو كان مفهوم هذه الصيغة مطلق الزمان لكان صوغها عبثاً ، فإنه مستفاد من المصدر . فبقي الاحتمالان ، واللفظ إذا دار بين المجاز والاشتراك فالمجاز أولى ؛ بيانه في أصول الفقه ، فإنْ تفحصت ، ففي أيها حقيقة ؟

قلت : عن الإمام عبد القاهر « إنها حقيقة في الحال ، ووقوعها على الاستقبال من باب تسمية الشيء باسم ما يئول إليه كما يسمى العصير خَمراً ؛ فإنَّ المستقبل مآله إلى الحال » .

فإن قلت : لو كانت حقيقة الحال ما قرنت به قرينه إذا أطلق عليه ، فإنَّ الحقيقة لا تحتاج إلى قرينة ، وقد قرنت في قولهم : إنه ليذهب ، وتذهب الآن .

قلت : هي للتأكيد كقولهم : أمسِ الدّابرُ .

فإن قلت : التأكيد خلاف الأصل .

قلت : نعم ، صرنا إليه بالدليل ، فإنّ جميع ما هو خلاف الأصل يصير موافقاً له ، إذا دَلَّ الدليل عليه .

فإنْ قلت : ليس ترك دليلنا عملاً بدليلكم أولى من العكس .

قلت : لو عملنا بدليلكم يبقى دليلنا بلا فائدة ، ولو عملنا بدليلنا يجوز حمل دليلكم على التأكيد ، فجمعنا بين الدليلين بالقدر الممكن ، وعندي أن الصيغة للقدر المشترك دفعاً للاشتراك والمجاز ، قوله : فمفهومها إذَنْ مطلق الزمان ممنوع بل الزمان الغير الماضي ، وهو غير مستفاد من المصدر »[1] .

وقال في فصل توابع المنادى المضموم غير المبهم : « فإن قيل : المنادى المضاف المضموم ينبغي أن لا يوصف لوقوعه موقع كلمة الخطاب الآبية عن قبول الوصف . سلمناه لكن عامل التابع لا يكون إلاَّ عامل المتبوع ، والمتبوعُ بناء لا عامل له ، فالتابع لا عامل له ، وكل معرب له عامل بالضرورة ، فما لا عامل له ليس معرباً ، فالتابع ليس مرفوعاً . سَلَّمْنَاهُ . لكن قولك : جاءني

---

(١) انظر ص ٧٤ ــ ٧٥ .

هؤلاء ، فهـؤلاء مرفـوعٌ محلاً مكسورٌ لفظـاً ، ولا يجوز في وصفه الرفـع والجرّ ، فيقـال : جاءني هؤلاء الظريفـون والظريـفين كما في صفـة المنـادى المضمـوم ، بل يرفع حملاً على المحل فَحَسْبُ ، فَمَا الفرقُ ؟

فالجواب عن الأول : أنهم كما أجروه مجرى حرف الخطـاب ، فقـد أجـروه مجرى المظهـرات الموضوعـة للغيبـة ، فقالـوا : ياتميم كلهـم وكلكـم فوصف أيضاً كالمظهر .

وعن الثاني : أنـه بنـاءٌ مطـردٌ فشابـه الإعـراب ، ألا ترى أَنَّ كلَّ منـادىً مفردٍ معرفـةٍ مضمـومٌ ، كما أنَّ كلَّ فاعـلٍ مرفـوعٌ بخلاف « أَيْـنَ » و « أَمْسِ » مثلا ، فإنَّه ليس كلُّ ظرف مبنياً ، فلما شابه المعربَ أُعْطِيَ حُكْمَه فهو معربٌ حكماً ، فقوله : تسمى هذه توابع المعرب ، جوابه أن المعرب أعم من الحقيقـي والحكمي ، وبه خرج الجواب عن الثالث .

وعن الرابع . أن حرف النداء من حيث إنه أثر في ضم المنادى أي أوقعه موقع المبني شابه عامل المتبوع يؤيـده مشابهة هذا المبنـى المعـرب ، وهـو عامـل التابع فهو عامل المتبوع شبهاً ، وعامل التابع حقيقة ، أو تقـول : عامـل التابـع عامل المتبوع مخصوص بتابع المعرب الحقيقي ، وأما في المعرب الحكمي فَلَا .

وعـن الخامس : أن « هؤلاء » بنـاؤه غير مطـرد ، فإنّـه ليس كل ما كان إشارة مبنيًّا بدليل إعراب المُعَرَّف بلام العهد ، وأسماء الأعلام فظهر الفرق»[1] .

ويقول في موطن آخر : « لعلك تقول : إذَا قلنـا : الإنسان جسم ، فإن

---

(١) انظر ص ٢٨٠ .

كان المفهوم من الجسم هو المفهوم من الإنسان فلا فائدة فيه ، فإنه بمثابة قولك : الإنسان إنسان ، والجسم جسم ، وإن كان المفهومان متغايرين فلا يصح حمل أحدهما على الآخر ، كما لاتقول زيد حجر ، فإن «الهَوْهَوِيَّة» تستدعي الاتحاد ، فأشجع أن للعقل أن يأخذ معنىً واحداً من الأعيان فيجعله معاني كثيرة كأخذه معنى الإنسان وجعله جسماً نامياً حساساً متحركاً بالإرادة ناطقاً ، ولهذه الأشياء وجود واحد في الأعيان ، فإنَّ الإنسان لايشك أنه موجود واحد ، وإن علم أنه جسم كذا وكذا ، فإذن هذه الأشياء متغايرة من حيث الذهن متحدة من حيث العين ، فمن حيث الاتحاد صح حمل أحدها على الآخر بخلاف : « زيدٌ حَجَر »، ومن حيث التغاير أفاد معنى بخلاف « الإنسان إنسان » فصرح أن « الهَوْهَوِيَّة » تقتضي الاتحاد من وجه ، والاختلاف من وجه ، فقولك المفهومان إما متحدان أو متغايران جوابه : لا هذا مطلقاً ولا هذا مطلقاً ، بل هذا من وجه ، وهذا من وجه ، أحكها ؛ فإنّها قاعدة شريفة ، وحق المبتدأ التعريف ، فإن إثبات حكم على مجهول لايتعلق به غرض فيصغى إليه[1] .. إلى آخر ما أورد من توضيحات ومناقشات واعتراضات وردود عليها .

ثم يستمر في هذا الأسلوب في معظم أبواب الكتاب ، وجل فصوله ليقف وقفات مستمرة عند تحقيق معنى ، أو تحرير قاعدة ، أو إيراد فائدة ، أو تسطير تعريف ، ولا يتوقف عند ذلك فحسب ، بل يتعداه إلى إيراد لطيفة ، أَوْ

(١) انظر ص ١١١ ــ ١١٢ .

زَبْرِ تذنيب ، أو إبراز دقيقة من دقائق النحو ، أو استطراد في إضافة ذنابة ، أو تفريع وإيضاح يحتاج إليه المقام ، أو إزالة لبس أو توضيح مبهم .

وبالجملة فإن الأسلوب الجدلي الذي اتبعه الكيشي ينم عن إلْمَامِهِ بالمسائل النحوية الدقيقة ويجعلنا نتصور مدى تمكن الرجل ومدى معرفته الجمة بالنحو العربي وأساليبه وتراكيبه ومذاهب علماء النحو العربي في عصوره الذهبية المشرقة .

الظواهر الأسلوبية عند المؤلف

أ ـ المصادر الصناعية :

يلاحظ على الإمام شمس الدين القرشي الكيشي كثرة استخدامه للمصادر الصناعية في هذا المؤلف ، وهي ظاهرة لافتة للنظر مما يجعلنا نقف منها موقف الباحث المتأمل أمام هذه الظاهرة ، لنعرض بعض ما استخدمه الإمام الكيشي من هذه المصادر الصناعية التي انفرد هو باستخدام بعضها بين سائر علماء النحو ، وشارك بعض النحاة في استخدام بعضها الآخر ، ولقد آثرت أن أقوم بعملية حصر لا استقصاء لهذه الظاهرة لأورد بعض هذه المصادر الصناعية مرتبة ، كما آثرت أن أوردها في الجمل التي استخدمها فيها مشيراً إلى أرقام الصفحات ليسهل على القارىء مراجعتها في مظانها إذا أراد ذلك وهي :

١ ـ الأثنينية :

قال الكيشي : « لما فارقت الشرطية أخواتها بكونها مركبةً من جملتين ، أخرجتا بأداة الشرط والجزاء من الأثنينية إلى الوحدة »[١] .

٢ ـ الأخطبية :

وقال : « أخطب أكوان الأمير إذا كان قائماً ، وفسر الأكوان تارةً بالأحوال ، وتارةً بالأزمنة ، فكأنه جعل أحوال الأمير أو أزمنته خطباء ، وخص

---

(١) ص ١١٤ .

حالة قيامه أو زمان قيامه بالأخطبية »[1] .

٣ ــ الاستقبالية :

« وهي استقبالية غير متحققة الوجود فحققت بهما »[2] .

٤ ــ الأَشْهَرِيَّة :

« وعن بعضهم أن أَشْهَرِيَّةَ العطف غير مشروطة »[3] .

٥ ــ الاصطلاحية :

« هو من المنقولات الاصطلاحية »[4] .

٦ ــ الأصلية :

« لأن الحذف يؤذن بالفضليَّة والإضمار بالأصلِّية »[5] .

« وكما أن الوصفيـة الأصليَّـة معتبرة وإن طرأت الأسميـة ، فكـذا الجمعيـة الأصلية وإن طرأ الأفراد »[6] .

« وقد يتخيل الوصفية الأصلية فلا يصرف بها »[7] .

٧ ــ الإضافيَّة :

« لأن الأخ من الأسماء الإضافية »[8] .

---

(١) ص ١٩ .
(٢) ص ٤٦٩ .
(٣) ص ٣٨٧ .
(٤) ص ١٠١ .
(٥) ص ١٨٨ .
(٦) ص ٤٢٧ .
(٧) ص ٤١١ .
(٨) ص ٣٥٦ .

٨ ــ الأَقْيَسِيَّة :

والدليل على الأكثرية الاستقراء ، وعلى الأَقْيَسِيَّةِ أن المَصَدر يعمل بمناسبة الفعل »[١] .

٩ ــ الأكثرية :

« والدليل على الأُكْثَرِيَّةِ الاستقراء ، وعلى الأَقْيَسِيَّةِ أن المصدر يعمل بمناسبة الفعل »[٢] .

« ويشترط كون المرخم علماً لتحقق الأُكْثَرِيَّة فيه الموجبة للتخفيف »[٣] .

« ودليل الحقيقة أكثرية الاستعمال ، ثم اكتسى من « إلاَّ » معنى الاستثناء »[٤] .

١٠ ــ الأولوية :

« قالوا : للتقدم أولوية في العمل ، يدلك عليه وجوب إعمال « ظَنَنْتُ » وأخواتها متقدمة ، وجواز إلغاها متوسطة ومتأخرة »[٥] .

---

(١) ص ١٩٢ .
(٢) ص ١٩٢.
(٣) ص ٢٩١ .
(٤) ص ٢٦١ .
(٥) ص ١٠٢ .

١١ ــ البَدَلِيَّةُ :

« من مناسبة مع المبدل ليتخصص بِبَدَلِيَّتِهِ وهي المرادة بالاشتمال »[١] .

١٢ ــ البنائية :

« وقيل : إنَّها لا بنائية ولا إعرابية عملاً بالدليلين »[٢] .

«فَإِنَّ اعترض مشكلك على الدهماء بأن الحركة حال الجر إمّا إعرابيَّة أَوْ بِنَائية »[٣] .

١٣ ــ التَّبِعِيَّةُ :

« وضمت الهمزة بالتبعية »[٤] .

« فإنَّ التابع ما عمل فيه عامل المتبوع بالتبعية »[٥] .

١٤ ــ الجَزْمِيَّةُ :

« فإنَّ قيل : يجوز أن يغير الواو مقتضَى الكَلامِ تغييرَ همزةِ الاستفهام الجملة عن الجَزْمِيَّة »[٦] .

---

(١) ص ٣٨٤ .
(٢) ص ٣٤٤ .
(٣) ص ٤٠٨ .
(٤) ص ١٠٥ .
(٥) ص ٣٨٠ .
(٦) ص ٣٩٠ .

١٥ ـ الجَمْعِيَّةُ :

« وكما أن الوَصْفِيَّةَ الأَصْلِيَّةَ معتبرةٌ وإنْ طرأت الاسمية فكذا الجمعية الأصلية وان طرأ الافراد »[(١)] .

١٦ ـ الجِنْسِيَّةُ :

« وسبب التخصيص أن أعلام البهائم فيها شائبة الجِنْسِيَّةِ لقلة تعلق الغرض بأشخاصها »[(٢)] .

« فإنَّ « زَيْدٌ » نُكِّرَ أَولاً بجعله جنساً ثم أُضِيفَ للتخصيص فتنكره بالجنسية لا بالإضافة »[(٣)] .

« يجوز إثبات اللام فيها نظراً إلى جنسيتها وحذفها نظراً إلى علميتها »[(٤)] .

١٧ ـ الحالية :

« واحتمال القرينة الحالية يمنع الإلباس »[(٥)] .

١٨ ـ الخاصيّة :

« وإنما ذكر ذلك مع الاستغناء بالمتقدم ليؤكد خاصيَّة العلم في ذهن المتعلم »[(٦)] .

« والأكثرون بأنّ خاصّيةَ البدَلِ أن لو طرح وأقيم المبدل مكانه »[(٧)] .

---

(١) ص ٤٢٧ .
(٢) ص ٨٩ .
(٣) ص ٣٢٨ .
(٤) ص ٨٧ .
(٥) ص ١٧ .
(٦) ص ٤٣٤ .
(٧) ص ٣٨٠ .

١٩ ــ الخبريّة :

« فإن الجملة الصالحة الخبريّة هي التي تحتمل الصّدقَ والكَذِبَ »[١] .

« كان محذوفــاً من حيث المفعوليـــة ، ومضراً من حيث المبتدئيّـــةِ وَالخبرّيةِ »[٢] .

٢٠ ــ الخصوصية :

« فإن سألت وقوع الصيغة على الحال والاستقبال أهـو للقـدر المشتـرك بينهما فيكون اشتراكاً معنويًّا أو لخصوصيتهما »[٦] .

« فإن أوهم بأن الكلي من غير خصوصية أحد الجزئيات »[٤] .

٢١ ــ الصدرية :

« ومنعه سيبويه لعدم الصدرية »[٥] .

٢٢ ــ الصورية :

« ليس علـة فاعليـة ولا صوريـة وماديـة ، فتـعين كونـه علـة غائيـة وهـو المسمى بالغرض »[٦] .

---

(١) ص١٢١ .
(٢) ١٨٧ .
(٣) ص ٧٣ .
(٤) ص.١٣٩ .
(٥) ص ١٢٧ .
(٦) ص ١٢٩ .

٢٣ ـــ الظرفية :

« وعن الثاني الأسماء اللازمة الظرفية »[١] .

٢٤ ـــ العبودية :

« يسوغُ الكسرُ ، لأن « إذا المفاجأة » بعدها جملة ، والفَتحُ أي فإذا العبودّيةُ حاصلةٌ فحُذِفَ الخَبَرُ »[٢] .

٢٥ ـــ العقلية :

« وفي الاسم عقلية التزامية »[٣] .

٢٦ ـــ العلمية :

« فالعلمية مانعة من اللام فبطل الجواز المذكور »[٤] .

« أراد بالعلمية ، العلمية المؤثرة ، ثم فسرها بأنها التي لا يكون ما سواها من الأسباب مستقلًّا بمنع الصّرِف »[٥] .

٢٧ ـــ العلية :

« وقول بعض الفقهاء : إنّها قد تكون لِلْعِلِّيَّةِ »[٦]

٢٨ ـــ العوضية :

« وأما حذف الفعل للاستبشاع تعدي الفعل الظاهـــر بغير حروف

---

(١) ص ٧٣ .

(٢) ص ١٩٦ .

(٣) ص ٤٤٢ .

(٤) ص ٨٧ .

(٥) ص ٤٣٣ .

(٦) ص ٣٠٩ .

التعدي ، واطرد في « اللام » و « من » لمشاركتهما أخواتهما في العوضية »[1] .

٢٩ ــ الغائية :

« ليس علة فاعلية ، ولا صورية ومادية ، فتعين كونه علة غائية وهو المسمى بالغرض »[2] .

٣٠ ــ الغريزية :

« لأنه يجب أن يكون من الأفعال الغريزية »[3] .

٣١ ــ الفاعلية :

« أو المفعول به زمان الفاعلية أو المفعولية »[4] .

٣٢ ــ الفرعية :

« فرع فلم تلزم الفرعية من حيث الاشتقاق »[5] .

٣٣ ــ الفضلية :

« وحمل النصب فيهما على الجر لمناسبتهما في الفضلية »[6] .

« لأن الحذف يؤذن بالفضلية »[7] .

---

(١) ص ١٣٢ .
(٢) ص ٢٣١ .
(٣) ص ١٤١ .
(٤) ص ٢٣٦ .
(٥) ص ١٩١ .
(٦) ص ٩٨ .
(٧) ص ١٨٨ .

٣٤ ـ الفعلية :

« وعدم وصل « ما » بـ « حاشا » يضعف فعليته »[١] .

٣٥ ـ الكلية :

«فَإِنَّهُ أخل بفعل لا واقع بكليته ، ولا غير واقع بكليته ، كصلاة المصلى حين يصلي ، وهو المسمى بالحال »[٢] .

٣٦ ـ الماهية :

« فإن « فَجَارِ » يُفْهَمُ منه الإشارة إلى مَاهِيَّةِ الفُجور ، لما يفهم من « بَرَّةَ » الإشارة إلى ما هية المَبَرَّة »[٣] .

٣٧ ـ المبتدئية :

« لو طرحنا أحدهما من اللفظ كان محذوفاً من حيث المفعولية ، ومضمراً من حيث المبتدئية والخبرية »[٤] .

٣٨ ـ المتبوعية :

« إنَّ المعطوفية تقتضي المتبوعية والاستقلال »[٥] .

٣٩ ـ المسندية :

« ثم لما كان الفاعلُ أصلَ المرفوعات ، والباقي مُشَبَّهٌ به قدمناه على سائر

---

(١) ص ٢٠٢ .

(٢) ص ٢٨٨ .

(٣) ص ٢٧٦ .

(٤) ص ١٨٧ .

(٥) ٤٠٢ .

المرفوعات ودليل أصالته أن مسنده أصل في المُسْنَدِيَّةِ »[1] .

« بخلاف المبتدأ ؛ فإنَّ مسنده في الأصل اسم ، والاسم ليس أصلا في المسندية لعدم لزومه المسندية »[2] .

٤٠ ــ المصدرية :

« المنصوب على المصدرية قد يكون مصدراً للفعل كما ذكر وقد لا يكون »[3] .

٤١ ــ المضافية :

« وقد تزاد ألفاظ في صورة المضافية لنوع تأكيد »[4] .

٤٢ ــ المعرفية :

« وإلاَّ لزم كونه مجهولاً لمعرفيته ، معلوماً لمعرفيته ، فاجتمع النقيضان »[5] .

٤٣ ــ المعطوفية :

« وتحقيقه : إنَّ المعطوفية تقتضي المتبوعية والاستقلال »[6] .

٤٤ ــ المعلولية :

« فإنَّ من لوازم المعلول التأخر عن العلة فأطلق التعقيب وأريد به المعلولية »[7] .

---

(١) ص ٩٩ .
(٢) ص ١٠٠ .
(٣) ص ١١٦ .
(٤) ص ٢١٢ .
(٥) ص ٦٦ .
(٦) ص ٤٠٢ .
(٧) ص ٤٥٤ .

٤٥ ـ المفعولية :

« فجعله فاعلاً أولى من صاحبه ، وإنْ اشتركا في المفعولية »[١] .

٤٦ ـ المفهومية :

« والحرف أيضاً لا يستحقه لأنه دل على معنى غير مستقل بالمفهومية »[٢] .

٤٧ ـ المَعْمُولِيَّة :

« والمفتوحة أقل إعمالاً لضعفها بالمعمولية »[٣] .

٤٨ ـ الموصوفية :

« وبأن الموصوفية تقتضي تقدمه على الصفة »[٤] .

٤٩ ـ الندائية :

« فكذلك الندائية لا تفيد أن المتكلم حصل منه دعاء ماض »[٥] .

٥٠ ـ النسبية :

« فلو أفادت الترتيب لحصل التضارب من زيد وحده ثم من عمرو ، وكذا اشتراكا في المال وجميع أفعال النسبية »[٦] .

---

(١) ص ٣٤ وانظر ص ٩٥ .

(٢) ص ٨٢ .

(٣) ص ٨٥ وانظر ص ٩٨ .

(٤) ص ٢١١ .

(٥) ص ١٦٣ .

(٦) ص ٢٥٠ .

٥١ ــ الهَوْهَوِيَّة :

« فإنّ الهوهوية تستدعي الاتحاد »[١] .

٥٢ ــ الوُجُودِيَّة :

«القياس أن يميز المذكر عن المؤنث بعلامة وجودية ، والمؤنث بعدمها»[٢] .

٥٣ ــ الوصفية :

« وقد تتخيل الوصفية الأصلية فلا يصرف بها كما فعل ناس من العرب بأخيل »[٣] .

٥٤ ــ المضروبية :

« تقول : ما أَضْرَبَ عمراً ، متعجباً من مضروبيته »[٤] .

وبعد فهذه جملة من المصادر الصناعية نوردها هنا على سبيل التمثيل لا الاستقصاء والحصر ؛ للتدليل على كثرة استخدام الإمام الكيشي للمصادر الصناعية التي انفرد باستعمال بعضها بين سائر النحاة وذلك على زعم منا ، وهو زعم قائم حتى يرد في كتب النحو العربي ما ينفي هذا الزعم ، ولعل السبب يعود في ذلك إلى كثرة اطلاعه على كتب الجدل والفلسفة والمنطق ، وقد أوضحت ذلك في النزعة المنطقية الجدلية عند الكيشي ، كما أني أعود مرة أخرى للتلويح بأن هذه الظاهرة الأسلوبية عند المصنف تسترعي الانتباه

(١) ص ١١١ .

(٢) ص ١٤٥ .

(٣) ص ٤١١ .

(٤) ص ١٤٣ .

والالتفات إليها في وقفة تأمل وإمعان نظراً للتعليل تارة والتحقيق والتدقيق تارة أخرى ، ويكفي في هذه الدراسة العَجْلَى أننا أشرنا إلى وجود هذه الظاهرة عند المصنف .

ب ــ الازدواجية في الاستخدام بالتّفَعُّل والتّفعِيل :

ومن الظواهر الأسلوبية عند المؤلف استخدامه بكثرة ازدواجية التعبير بمصدرين أحدهما مستعمل في الأساليب النحوية والآخر قليل الاستعمال أو نادر ، ومن ذلك مثلاً صيغتا « التَّفَعُّل والتَّفْعِيل » فهو يستخدم هاتين الصيغتين للدلالة على معنى واحد فهو يراوح بين هذه وتلك وكأنه لم يلمس الفروق اللغوية الدقيقة بين هذين الاستخدامين ، فالتَّخَصُّصُ عنده كالتَّخْصِيص والتَّذَكُّرِ مثل التَّذْكِيرِ ــ أقصد تذكير الاسم الذي يقابل التأنيث ــ والتَّعَرُّفُ عنده مثل التَّعْرِيف ، والتَّكَرُّرُ مثل التَّكْرِيرِ والتُّكْرَار ، ولكي لا نحمل النصوص أكثر ممَّا تحتمل أو نتحامل على الرجل فإننا نورد هنا بعض الصيغ التي استخدمها مع الإشارة إلى مواطنها من الكتاب ، ولك أيها القارىء الكريم أن تحكم له أو عليه .

(١) التَّخَصُّصُ :

قال في باب المبتدأ في حديثه عن مسوغات الابتداء بالنكرة : « ولتخصصه بمكان معين في الخامس »[١] .

---

(١) ص ٣٦ .

وقال في موطن آخر : « لأن الحكم إذا عَمَّ ثم خُصِّصَ كان أوقع في نفس السامع من المخصص ابتداء ، فإن المحصول بعد الطلب أعز من المضاف بلا تعب »[1] وقال أيضاً : « فهو في التكرر ظاهراً ، والتخصص بمعنى باطناً »[2] « فارتباط الأول بالثاني إما بالعمل أو العطف وتخصصه به »[3] .

« وأكثرهم يخصص الحذف بلا »[4] .

« وفائدتها الأصلية التخصص »[5] .

« فتبعه سقوط الجر لتخصصهما بالاسم »[6] .

« ويتجه على الأول مطالبة علة تخصيص العود بالجر وتخصيصه باحدى الحالين »[7] .

(٢) التخصيص :

وكما أوردت صيغة التخصيص في بعض الجمل والتراكيب السابقة فَإِنِّي أورد هنا صيغة التخصيص في الجمل التالية :

قال المؤلف : « وعلة التخصيص خطورها ببال الواضع »[8] .

---

(١) ص ١٣٩ .
(٢) ص ٨٤ .
(٣) ص ١٦٥ .
(٤) ص ٤٠٤ .
(٥) ص ٢٠٧ .
(٦) ص ٢٦١ .
(٧) ص ٢٦٣ .
(٨) ص ١٢ .

: « وعلة التخصيص أن المظهر أصل المضمر »[1] .

: و« سبب التخصيص أن أعلام البهائم شائبة الجنسية لقلة الغرض بأشخاصها »[2] .

: « فتخصيصه ببعضها تخصيص من غير مخصص »[3] .

: « وتخصيص « أن » لمراعاة الأصل »[4] .

: « لأن تخصيصها بـ « من » يغنيها عن اللام »[5] .

: « وتخصيص النكرة به لمشابهتها صورة نافية الجنس »[6] .

: « وإنْ خرجته بالتخصيص عن هذه المناسبة »[7] .

: « وأما تخصيص الضم فلأن الفتح مجانس لحركته الإعرابية »[8] .

(٣) **التعريف :**

« وهما مستقلا الدلالة فعرفا بالتعريف الوجودي لقوتهما »[9] .

---

(١) ص ٠١٣ .
(٢) ص ٠١٩ .
(٣) ص ٠٤٢ .
(٤) ص ٥٤ .
(٥) ص ٦٢ .
(٦) ص ٧٧ .
(٧) ص ٩٩ .
(٨) ص ١٦٦ .
(٩) ص ٠٩ .

(٤) التعرف :

« لأنك إذا قلت : غلام زيد أفاد التعرف »[١] .

(٥) التكرر :

« فهو في التكرر ظاهراً والتخصص بمعنى باطناً »[٢] .

(٦) التذكير :

« ثم ألحق النون للتذكير ، قيل ترك القياس ، فإن الأصل التذكر » .

(٧) التذكر :

« فإنْ قيل : أليس علامة التذكر تلحق بالاسم المطلق »[٣] .

(٨) التنكر :

« وإذا فككت وجئت باللام أفاد التنكر »[٤] .

---

(١) ص ٢٠٧ .
(٢) ص ٨٤ .
(٣) ص ٢٦٩ .
(٤) ص ٣٦٩ .
(٥) ص ٢٠٧ .

(٩) التنكير :

« والتي لمتعلقة تتبع الموصوف في التعريف والتنكير والإعراب فقط »[١] .

« وأما الثالث فيجوز التنكير »[٢] .

: « والتنكير نحو : زَيدُ رجلٍ ، وفي الأخير نظر ، فإن « زيد » نكر أولا بجعله جنساً ثم أضيف للتخصيص فتنكره بالجنسية لا بالإضافة »[٣] .

وبعد فهذه بعض الصيغ والتراكيب الأسلوبية استخدم فيها المصنف صيغتي « التفعل والتفعيل » بازدواجية في التعبير والاستعمال ، وهي ظاهرة لافتة للنظر تدعونا للوقوف أمامها لوضع بعض التفاسير لهذه الازدواجية في هذه الظاهرة الأسلوبية ، ونحن هنا نشير إليها مجرد إشارة عابرة ؛ لندلل على استخدامها في هذا الكتاب .

جـ ــ بعض الأساليب الأخرى التي استخدمها الكيشي :

هناك بعض العبارات التي استخدمها الكيشي والتي تعتبر لزمة خاصة به قد لا نجدها عند غيره من النحاة ، فمن هذه التعابير قوله :

(١) « والفعل المضارع للاسم تَطَفَّلَ على الاسم في قبول الإعراب ، ومضارعته له أنه جار على اسم الفاعل في حركاته وسكناته ، وأنه يقع

---

(١) ص ٢٣٥ .

(٢) ص ٢٠٠ .

(٣) ص ٢٠٧ .

صفة للاسم .. الخ »[1] .

ولعل في قول الكيشي : والفعل المضارع للاسم تطفل على الاسم ما يكسب الفعل هذا المعنى صفة من صفات العقلاء ، ثم انظر إلى قوله :

(٢) « والفعل المضارع استعد لمطلق الإعراب بمشابهة الاسم فاقتضت المشابهة أن يعرب بوجوه إعراب الاسم ، الرفع والنصب والجر ، لكنه أعرب بحركتين وسكون لينحط الفرع عن الأصل »[2] فالاستعداد المطلق والانحطاط أضفت على الفعل الصفة الآدمية ونقلته من مرتبة المعاني إلى رتبة الأناسي .

(٣) « ودليل الحقيقة أكثرية الاستعمال ثم اكتسى من « إلا » معنى الاستثناء »[3] .

(٤) وقوله : « فإنَّ الكل يكتسي معنى المضاف إليه »[4] .

(٥) وقوله : « فقد ظهر أن هذا الباب يَلْتَحِفُ على البحث في العدد وأحواله »[5] .

(٦) وقوله : « وإلاّ لَفَّهُ اجتماع المثلين »[6] .

نجد في هذه الأمثلة الثلاثة أو العبارات الثلاث التي أوردتها للكيشي كلمة « يلتحف » وكلمة « يكتسي » وكلمة « لَفَّهُ » المأخوذة من الالتفاف بلحاف أو غيره وكلها تطلق على الأناسي ، ولعلنا نحس في رائحة هذه الكلمات الثلاث قشعريرة البرد وهي ما توحي به هذه الكلمات ..

---

(١) ص ٢٠ .
(٢) ص ٩٥ .
(٣) ٢٦١ .
(٤) ص ١٢٩ .
(٥) ص ٢٤٧ .
(٦) ٢٠٧ .

المنهجية العلمية وكتاب الإرشاد

يلاحظ القارىء الكريم أن الإمام الكيشي قد نهج في كتابه الإرشاد إلى علم الإعراب المنهج العلمي الرفيع ، وسلك فيه المسلك الفكري المنطقي الناضج ، حيث اتسم الكتاب بالروح المنهجية العلمية المنظمة ، ويظهر ذلك في مظاهر عديدة كالاستقراء ، والقياس الغالب ، والقياس الشاذ ، واستصحاب الحال ، واستصحاب الحكم ، والاستئناس بالتغيير ، وذكر العلة ، وغير ذلك مما سوف نعرض له في هذه الدراسة وذلك على النحو التالي :

١) ظاهرة الاستقراء :

وهي ظاهرة بارزة وعلامة مميزة لهذا الكتاب ، حيث أَوْلَاها الكيشي جُلَّ اهتمامه ، وعُني بها عناية فائقة ، من ذلك مثلاً قوله :

« ولا ضم في الفعل ولا كسر بالاستقراء »[١] .

وقوله : « آخر استقرائي : وهي إما اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة أو « ذو » أو اسم المبالغة »[٢] .

وقوله : « المعارف خمس بالاستقراء »[٣] .

---

(١) ص ٢٢٠ .
(٢) ص ٢٣٤ .
(٣) ص ٢٣٨ .

وقوله : « استدرك بعضهم جعل وزن الفعل الغالب سبباً بأنه رد إلى الجهالة ، أي يحتاج إلى استقراء جميع الأسماء والأفعال »(1) .

وقوله : « ويلزم هذا الجمع أن يكون على زنته واحد بالاستقراء »(2) .

وقوله : « وهو فرع الإفراد ، ولا يكون ذلك إلا في الأعلام بالاستقراء »(3) .

وقوله : « ثم العدل والوزن لا يجتمعان بالاستقراء »(4) .

وقوله : « ومنع الكوفيون صرف باب « أفعل منك » بالاستقراء »(5) .

فهذه ثمانية نصوص أوردتها هنا على سبيل التمثيل لا الحصر ، وهي في مجموعها تدل على مدى اهتمام العلامة الكيشي بظاهرة الاستقراء .

٢) القياس الغالب واستصحاب الحكم :

لعل ظاهرة الاستقراء التي أشرنا إليها والتي أولاها العلامة الكيشي بعض اهتماماته لم تكن الظاهرة الوحيدة في كتاب الإرشاد ، فإنَّ ظاهرةً أخرى أشار إليها العلامة المصنف وهي ظاهرة القياس الغالب واستصحاب الحكم حيث قال : « قلت : أما أحد عشر فتأنيثه أن تلحق الألف بأحد والتاء بـ « عشر » تقول : إحدى عشرة امرأة ، أما الأول فاستصحاباً لحكم ما قبل التركيب ،

---

(١) ص ٢٦٥ .

(٢) ص ٢٧٧ .

(٣) ص ٢٨٣ .

(٤) ص ٢٨٤ .

(٥) ص ٢٧٥ .

وأما الثاني ، فعملاً بالقياس الغالب ، وتذكيره أن تحذفهما عنهما للعلتين ، فتقول : أحد عشر رجلاً[1] .

٣) القياس والسماع :

لاحظنا فيما سبق احترام العلامة الكيشي للقياس الغالب واستصحاب الحكم وتعليله بهما لشرح وجهة نظر معينة ونورد هنا بعض الأمثلة التي تدل على احترامه للقياس والسماع معاً حيث قال : « وهذا الباب قياس عند بعضهم لكثرة صُوَرِهِ ، ومقصور على السماع عند آخرين ، لنقصان اطراده بالإضافة إلى سائر المفاعيل »[2] .

وقال : « وحال المجرور لا يتقدم عليه عند البصريين بالاستقراء ، لأنها تابعة له ، والمتبوع لا يتقدم على الجار فالتابع أولى ، وَجَوَّزَهُ الكوفيون قياساً »[3] .

وقال أيضاً : « قال : لا نسلم أن الحكم ثبت في الضارب الرجل بالقياس ، وظاهر أنه ثبت بالنقل ولأن هذه العلة قائمة في صورة النزاع ، ولقوله هذا السؤال أجاز الفراء « الضارب زيد »[4] .

٤) الشذوذ القياسي والشذوذ الاستعمالي :

وإذا كنا قد لاحظنا على العلامة المؤلف اهتمامه بالقياس والسماع والاطراد

---

(١)
(٢) ص ١٣٢ .
(٣) ص ١٣٥ .
(٤) ص ٢٢٣ .

والنُّدْرَة وغير ذلك مما تعارف عليه القوم فإننا نراه أيضاً يبدي اهتمامه بالمسموع شذوذاً من حيث القياس أو الاستعمال فهو يقول : « وإنما قلنا حرف التعريف ليشمل اللام والميم في نحو قوله ﷺ : « ليس مِن أمبر أمصيام في أمسفر » . فأما قول الشاعر :

يَقُولُ الخنى وأبغضُ العجم ناطقاً إلى ربنا صوت الحمار اليجدع
ويستخرج اليربوع من نافقائه ومن جحره بالشيحة اليتقصع

فشاذٌ قياساً واستعمالاً ، والشاذ القياسي : ما كان مخالفاً لقياسٍ ما ، والاستعمالي ما كان قليل الاستعمال في محاوراتهم[1] ، وقال في حديثه عن « عسى » : « وهي ترفع الاسم وتنصب الخبر ، مثل « كان » يدل على نصبها قول الزباء : « عسى الغُويرُ أبؤسا » وقوله :

أكثرت في اللوم ملحا دائماً لا تلحني إني عسيت صائماً

وقد أنيب السين مناب « أن » في خبرها قال :

عسى طيىء من طيىء بعد هذه ستطفىء غلات الكلى والجوانح

وهو شاذ في الاستعمال دون القياس »[2] .

٥) استصحاب العدم :

ونظرة واحدة إلى حديث الإمام الكيشي إلى أقسام الفعل بين المضي

---

(١) ص ٦ .
(٢) ص ٥٥ .

والحال والاستقبال تعطينا فكرة واضحة عن طريقة تفكير المؤلف المنظمة في إيراد أقوال العلماء ، وذكر علة كل قائل على حدة ، سواء ذكر القائل تصريحاً أو تلويحاً فهو يقول مثلاً : « وقد تقدم انقسامه إلى الماضي والحال والاستقبال .

وقول بعضهم : الفعل إما واقع فيكون ماضياً أو غير واقع فمستقبل ، فلا تعقل للحال غير حاصر التقسيم ، فإنه أخل بفعل لا واقع بكُلِّيَّتِهِ ولا غير واقع بكليته ، كصلاة المصلي حين يصلي ، وهو المسمى بالحال ، واختلف في الأصل من هذه الأقسام : قيل : الحال ، لأن الفعل للإخبار ، والحال موجود ؛ فالاخبار عنه في غاية التحقيق ، ثم الماضي لمشاهدة وقوعه ، وقيل : المستقبل لأن الأصل استصحاب العدم ، ثم الحال ، لأنه طريق المستقبل إلى الماضي ، وقيل : الماضي لتحققه بجميع أجزائه ، ثم الحال لتحققها بالبعض والنزاع لفظي »[1] .

٦) انتفاء الحكم :

وفي الحديث عن « لن » أهي مفردة أم مركبة نراه يقول : « أما « لن » فنقيض السين ، لأنها للنفي في المستقبل ، كما أن السين للإثبات فيه ، فلا يقال : لن يقوم أمسِ ولا الآنَ ، كما لا يقرن الزمانان بسيقوم ، قال الخليل : أصله « لا أن » فحذفت الهمزة تخفيفاً فسقطت الألف لالتقاء الساكنين ، وسيبويه يجعله مفرداً وأبطل التركيب بتقدم مفعول منصوبها عليها في قولهم : « زيداً لن أضرب ، وامتناع تقدم ما في صلة « أن » عليه . فدفع المازني عن الخليل بأن الحروف تتغير أحكامها ومعانيها بالتركيب ، اعتبر بـ « لو » المركب

---

(١) ص ٢٨٨ .

مع « لا » كيف تغير معناها من امتناع الشيء لامتناع غيره إلى امتناعه لوجود غيره ، وحكمها بكونها قبل التركيب مختصة بالفعل وبعده بالاسم ، فزوال الحكم الإفرادي لا يدل على عدم التركيب ، ثم المازني أراد أن يبدي إلزاماً واقعاً ، فقال : قولنا : « لن يَخْرُجَ زيد » كلام تام ، وأَنْ يخرج زيد ، ناقص إلى أن تقول : أحب إليّ أو غيره ، فقال له الجرجاني : أليس قد سلمت جواز تغير المعنى ، والحكم بالتركيب ، وزيفت استدلال سيبويه بانتفاء الحكم الإفرادي على عدم التركيب ؟ فكيف تستدل بانتفاء المعنى الإفرادي على عدم التركيب ؟ فإنَّ أَنْ مع الفعل بمعنى المصدر وهو مفرد فاحتاج إلى جزء آخر ، وليس أن مع الفعل بمعنى المصدر بل هو جملة »[1] .

ويلاحظ على الكيشي في هذا النص أنه أورد رأي الخليل من حيث تركيب « لن » كما أورد قول سيبويه بإفرادها وأورد دفاع المازني ثم رد الجرجاني على المازني بانتفاء الحكم ، ثم الحكم بالتركيب إلى آخر ما قال وهي نظرة لا تخلو من التحقيق المنهجي المنظم .

وبعد فهذه بعض الظواهر المنهجية العلمية عند الكيشي في الإرشاد حاولنا الإشارة إليها في هذه العجالة وقد آثرنا عدم الاستقصاء فلم نعرض لحمل النقيض على النقيض ، والاستئناس بالتغيير ، وعلة المعارضة والتغليب والاستحسان ، وغير ذلك من الظواهر التي نلمح فيها منهجية الكيشي العلمية بكل وضوح .

---

(١) ص ٢٩٤ .

المصادر التي اعتمد عليها الكيشي في كتابه الإرشاد :

اعتمد المؤلف الكيشي ــ رحمه الله ــ على بعض الكتب النحوية المهمة ، إذ صرح منذ البداية باسم أحد هذه الكتب ، وهو كتاب الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي ، وذلك عندما قال في المقدمة : « فقد دعاني ما بي من الحدب على إخواني إلى أن أرتب لهم مختصراً جامعاً لعيون علم الإعراب ، مجتنباً فيه مسلك الإطناب والإسهاب ، ورأيت أن أدمج فيه جميع مسائل الإيضاح بفروعه ومبانيه لإكباب المحصلين على تحقيق معانيه ، أما الكتاب الثاني الذي اعتمده المصنف فهو كتاب المفصل في علم العربية لجار الله الزمخشري وقد صرح باسمه في آخر الكتاب وقد تكررت عبارة «قال العلامة» وهو يقصد به الزمخشري ، ولم يرد لقب الزمخشري غير مرتين أو ثلاث قال فيها : قال جار الله .

أما الكتب الأخرى فهي : المقتصد في شرح الإيضاح العضدي للإمام عبد القاهر الجرجاني ، ثم التخمير ــ شرح المفصل ــ لصدر الأفاضل . ثم كتاب سيبويه ، ثم اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ، ثم كتاب الصحاح للجوهري ، وغير ذلك من الكتب النحوية الأخرى التي لم يصرح بذكرها ، ولعل المؤلف بهذا الصنيع قد حاول الاستفادة من هذه الكتب النحوية المهمة في هذا المختصر الموسوم بـ « كتاب الإرشاد إلى علم الإعراب » غير أن الاستفادة هنا لا تعني عند الكيشي مجرد النقل دون روية أو إعمال فكر أو تمحيص لما ينقل ، بل لم تسلم هذه المصادر التي أفاد منها وجعلها نصب عينيه من معارضة أو نقض أو نقد ، وهذا يدل على تحرر الرجل من معرة التقليد ،

فنراه يقول مرة : « ومن زعم أن « اللفظة » احتراز عن الإشارة بعضو ما ، وعقد الحساب ، والنصبة فمخطىء ، لأن الجنس لايحترز به ، وإلا كان فصلاً لا جنساً ، ومن قيد المعنى في حد الكلمة بالمفرد سها ، لأنه يقال له : إيجابك معنى الكلمة أن يكون مفرداً ، أما أن تعني به أن لا يكون مركباً البتة ، أو مركباً يحتمل الصدق والكذب ، فالاوّل باطلٌ بجميع أسامي الحقائق المركبة ، والثاني غير محتاج إليه ، لأنه لا توجد لفظة محتملة لهما وليست بكلمة » ، وهو رد على الزمخشري ، لأنه هو الذي قيد المعنى في الكلمة بالمفرد ، فلم يتردد الكيشي أن يصفه بالسهو ، وقال في موطن آخر من الكتاب : « وذهب بعضهم منهم العلامة إلى أن العامل في المضاف إليه معنى الحرف ، فيقال له : إما أن تعمل حرفاً مضمراً أو معنى الحرف في الاسم ، والأول غير مذهبك ، والثاني إما أن تجعله مستقلًّا أو بواسطة المضاف ، والأول باطل ، لأن هذا المعنى غير معقول الوجود بدون المضاف ، والثاني قريب مما تقول به ، لأنا نضيف العمل إلى حامل الصفة وأنت إليها ، وعبارتنا أولى ، لأن الصنع يضاف إلى الصانع لا إلى قدرته التي بها الصنع » .

فالكيشي يرد على الجرجاني والزمخشري اللذين يذهبان إلى أن العامل في المضاف إليه معنى الحرف .

وبعد فهذه بعض الاعتراضات على العلامة الزمخشري والإمام الجرجاني وغيرهما ممن أفاد من مؤلفاتهم ، وهي فائدة مقرونة بإعمال النظر والتفكير الدقيق فيما ينقل .

اعتراضات الكيشي على العلماء ونقده لهم

(١) موقف الكيشي من الزمخشري :

ذكرنا عند الحديث عن المصادر التي اعتمدها الكيشي أنه أفاد من المفصل للزمخشري وغيره من الكتب المذكورة هنالك ، وذكرنا أيضاً أن المؤلف لم يكن مجرد ناقل دون روية أو إعمال فكر ، ولم تسلم المصادر التي نقل عنها أو أفاد منها من معارضة أو نقض أو نقد ، فمن ذلك اعتراضاته على الزمخشري وهي كما يلي :

١ ــ « ومن قيد المعنى في حد الكلمة بالمفرد سها ؛ لأنه يقال له : إيجابك معنى الكلمة أن يكون مفرداً ، إما أن تعني أن لايكون مركباً البتة ، أو مركباً يحتمل الصدق والكذب ، فالأول باطل بجميع أسامي الحقائق المركبة ، والثاني غير محتاج إليه ، لأنه لا توجد لفظة محتملة لهما وليست بكلمة »[1] فهو يصف صاحب هذه المقولة بالسهو ، ويرد عليه من وجهين ، وصاحب هذه المقولة الزمخشري كما هوَ واضح في موضعه من الكتاب ، ونراه مرة أخرى يعترض على الزمخشري فيقول :

٢ ــ « وسماه العلامة : « عِلَّةَ الإقدام » ؛ فراراً من الإشكال ، فيقال له : ليس علة فاعلية ولا صورية ، ولا مادية فتعيّن كونه علّةً غائية »[2] فهو بالرغم من احترامه للزمخشري حيث يطلق عليه لقب العلامة فإنه لايتوانى عن الاعتراض عليه ، ومناقشة أقواله .

---

(١) ص ٧٠ .   (٢) ص ١٢٩ .

٣ ــ وخصصها العلامة بأن ترد عقيب الجملة الاسمية ،والفارسي يجوز تعقيبها الفعلية أيضاً مستدلاً بقوله تعالى ﴿ ثم وليتم مدبرين ﴾ ورد عليه صدر الأفاضل بأن المؤكدة في الحقيقة خبر مازال ، فلا يسوغ أن يكون التقدير ثم وليتم مازلتم مدبرين ، والعامل فيها أثبته وأحقه »[١] فهو يرد على الزمخشري بقول الأستاذ أبي علي كما هو واضح من النص السابق .

٤ ــ وذهب بعضهم منهم العلامة إلى أن العامل في المضاف إليه معنى الحرف فيقال له : إما أن تعمل حرفاً مضمراً ، أو معنى الحرف في الاسم ، والأول غير مذهبك والثاني إما أن تجعله مستقلاً أو بواسطة المضاف ، والأول باطل ، لأن هذا المعنى غير معقول الوجود بدون المضاف ، والثاني قريب مما نقول به ، لأنا نضيف العمل إلى حامل الصفة وأنت إليها وعبارتنا أولى ، لأن الصنع يضاف إلى الصانع لا إلى قدرته التي بها الصنع »[٢] فهو هنا يناقش عبارة الزمخشري ثم يعترض عليها ، وأخيراً يفضل عبارته هو ويعطيها حق الأولوية على عبارة الزمخشري .

٥ ــ ويقول في موطن آخر : « قال العلامة : « المعرفة ما دل على شيء بعينه » ، وهو مستدرك فإنه إما أن يريد بعينه التعيُّن الشخصي ، أو مطلق التعيُّن ، أو شيئاً آخر ، وعلى الأول يخرج علم الجنس والمعرف بلام الجنس ، والمضاف إلى معرفة ، فإنَّ إضافة الكلي إلى الجزئي لا تصيره جزئياً ، وعلى الثاني تدخل النكرة ؛ لأنها متعينة لدلالتها على جنس متعين ، والثالث غير متصور لنتكلم عليه ، والأولى أن يقال : النكرة تدل على واحـــد أو عدد من جنس معلوم ، والمعرفة ما أفاد معنى أكثر تعييناً من هذا القدر »[٣] .

---

(١) ص ١٣٦ .
(٢) ص ١٩٠ .
(٣) ص ٢٣٧ .

(٢) اعتراضه على ابن الحاجب :

وقد اعترض الكيشي على ابن الحاجب بقوله : « قال بعض المحدثين : أراد بالعلمية العلمية المؤثرة ، ثم فسرها بأنها لا يكون ما سواها من الأسباب مستقلًّا بمنع الصرف قال : وهي لا تجامع شيئاً من العلل مؤثرة إلا وهي شرط فيه إلا العدل ووزن الفعل ثم العدل والوزن لايجتمعان بالاستقراء ، فإذا زالت العلمية المؤثرة فإنْ لم يكن معها أحدهما فلا سبب ، وان كان أحدهما بقي سبب واحد ، وطول في بنائه إلى أن مَوَّهَ على الراكنين إلى بادىء النظر أنه فسر مراد العلامة بما يندفع عنه الإشكال ، وهو هذر ، فإنَّ حاصله راجع إلى أن يقول : كل عَلَمٍ إذا انتفت علميته انصرف ، ولا يظن بعالم إرادة مثله ، بل الحق أنه لم يستثن الصورتين توكلا على ذهن المتعلم حيث كان أفاد أن الجمع والألف مستقلان بالمنع ، وإنما ذكر ذلك مع الاستغناء بالمتقدم ليؤكد خاصية العلم في ذهن المتعلم هل الباقي بعد زوال العلمية مشروط بها أم لا »[1] .

(٣) اعتراضه على الجرجاني :

(أ) — قال الكيشي : « قال الجرجاني : هو أخص بالتعريف من العلم لعدم تنكره قط وفيه نظر »[2] غير أنه لم يبين وجهة نظره هنا .

(ب) — ويقول في موطن آخر : « قال الجرجاني : إنْ أراد كون المشابهة سبباً والعلمية سبباً فالأخفش يصرفه بعد التنكير ، لأنه قال في أحمر ، زالت

---

(١) ص ٢٨٣ .

(٢) ص ٢٧٣ .

الوصفية بالعلمية والعلمية بالتنكير ، فلم يبق إلّا سبب فيقول هنا : زالت الجمعية بالإفراد والعلمية بالتنكير ، فلم يبق إلا مشابهة الأعجمي ، وإن أراد جعل المشابهة مستقلة بالمنع فلا ينصرف نكرة بالاتفاق ؛ لبقاء المشابهة .

أقول : الفارسي صرح بعدم انصراف سراويل نكرة آخر باب التعريف فلا معنى للترديد[1] فهو يحتج على الجرجاني بقول الفارسي ، ثم يصف الجرجاني بالتردد .

(٤) ردوده على الكوفيين :

قال العلامة الكيشي في باب الفاعل : « وإذا اجتمع عاملان على معمول واحد امتنع إعمالهما معاً ، أما إذا اختلف عملاهما فظاهر ، وإنْ اتحدا فلأن حصول الإعراب بأحدهما يغنيه عن الآخر واستحال إلغاؤهما ، فإنّ الإعراب يستدعي عاملاً ؛ فتعين إعمال أحدهما ، فمذهب البصريين إعمال الثاني ، واضمار معمول الأول على شريطة التفسير ، لأن القريب أولى بالحمل بدليل إعمال الباء في « ألقى بيده » .

ومذهب الكوفيين إعمال الأول واضمار معمول الثاني ، قالوا : للتقدم أولوية في العمل يدلك عليه وجوب إعمال « ظننت » وأخواتها متقدمة ، وجواز إلغائها متوسطة ومتأخرة إلى أن قال : ودليل الكوفي قول عمر بن أبي ربيعة :

إذا هي لم تستك بعود أراكة   تنخل فاستاكت به عود إسحل

---

(١) ص ٢٧٣ .

وقول امرئ القيس :

فلو أن ماأسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليل من المال

قالوا : اجتمع « كفاني » و« لم أطلب » على « قليل » فرفعه بالأول ، وهذا فاسد لأن ما بعد « لو » إذا كان مثبتاً في اللفظ فهو منفي المعنى ، وبالعكس ، لأنها لامتناع الشيء لامتناع غيره ، فلو كان الفعلان موجهين إلى « قليل » فالمصراع الأول يدل على أنه « لم يطلب أدنى معيشة » والثاني على أنه يطلبه فيتناقضان ، والحق أن مفعول الثاني الملك[1] فهو هنا كما ترى يورد مذهب البصريين ثم مذهب الكوفيين ويحكم عليه بالفساد والبطلان ، ثم يورد حجة الكوفيين ويناقشها هنا ويبدي وجهة نظره هو .

٢ — وقال في موطن آخر : « فذهب معظم الكوفيين ووافقهم البغداديون إلى أنَّ المبتدأ والخبر يترافعان ، وهو باطل ، لا من حيث كون كل واحد منهما مؤثراً وأثراً ، فإن بتقدير كون العامل مؤثراً ، فالأثر رفعهما ، والمؤثر ذاتهما ، فلا يلزم منه الدور ، بل من جهة أن رتبة العامل قبل المعمول ؛ فيلزم تقدم كل واحد على صاحبه المستلزم تقدم الشيء على نفسه ، وقال بعض الكوفية : « العامل في الخبر المبتدأ ، والعامل في المبتدأ الضمير في الخبر ؛ فراراً من الدور ، ويلزم منه — مع الاستحالة المذكورة — كون كل خبر متحملاً للضمير وسنبطله »[2] .

وبعد فهذه بعض اعتراضاته على الكوفيين أتينا بها هنا لتوضيح مذهبه النحوي ونزعته البصرية كما يفهم من النصوص السابقة .

---

(١) ص ٠٣٢ (٢) ص٩٣٦ .

« القيمة العلمية للكتاب »

ترتبط قيمة كتاب « الإرشاد إلى علم الإعراب » العلمية بكتاب الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي ، ذلك الكتاب الذي كان ــ ولايزال ــ من أهم مصادر النحو العربي المنهجية ، وذلك بما حواه من مادة علمية عميقة ساقها الأستاذ أبو علي الفارسي في منهج علمي متميز عما سبقه من المؤلفات النحوية ، ولما كان العلامة الكيشي قد ضَمَّنَ كتابةَ « الإرشاد إلى علم الإعراب » جميع مسائل الإيضاح وأضاف إليها ما تدعو الحاجة إليه ، فإن قيمته العلمية مرتبطة بإيضاح أبي علي ، ولقد صرح الكيشي بذلك في مقدمته بقوله : « ورأيت أن أُدمج فيه جميع مسائل الإيضاح بفروعه ومبانيه ، لإكباب المحصلين على تحقيق معانيه ، مع زيادات من المسائل والعلل ، تمس الحاجة إليها في كل باب ؛ تتميماً وتحقيقاً لمسائل الكتاب » .

وعلى الرغم من أن كتاب « الإرشاد » قد تضمن جميع مسائل الإيضاح وما حواه من شواهد ــ شعرية كانت أو نثرية ــ فإننا لم نَرَ مَنْ عَدّ الإمام الكيشي من شُرَّاحِ أيضاح أبي علي ، أو من المعلقين عليه مع كثرة من تناول بالدراسة أبا علي تأليفاً أو تحقيقاً ، ولعلنا لانعدو الحقيقة من القول إذا عددنا الإمام الكيشي في عِداد شُرَّاح إيضاح أبي علي ، ومما يزيد في قيمة هذا الكتاب العلمية ما اشتمل عليه من تحقيقات وتعليقات تفرد بها الكيشي .

وبالجملة فإنَّ الكتاب حافل بمادة علمية غزيرة ، فقد بلغت شواهده الشعريّة (٢٢١) شاهداً شعريّاً ، أما استشهاده بالآيات القرآنية فكثيرة جدًّا ، ونظرة إلى فهرسها الخاص بها كافية للاستدلال على ما نقول .

وصـف المخطـوطـة

توجد نسخة وحيدة ــ فيما نعلم ــ لكتاب « الإرشاد إلى علم الإعراب » لشمس الدين الكيشي في مكتبة أحمد الثالث بالمكتبة السليمانية بمدينة اسطنبول بتركيا تحمل الرقم ٢٢٤٧ . وبمعهد إحياء المخطوطات بجامعة الدول العربية بالقاهرة مصورة لهذه النسخة تحمل الرقم (٨) في فهرس المخطوطات المصورة[1] ، وقد مَنَّ الله علينا بأن تمكنا من تصوير هذه المخطوطة من مكتبة أحمد الثالث بتركيا سنة ١٤٠٢ هـ .

تقع هذه النسخة في مائة وأربعين لوحة مقاس ١٣ × ٢٢ وعدد سطور كل صفحة سبعة عشر سطراً ، يتراوح كل منها ما بين ثماني كلمات وعشر كلمات ، وهي بقلم نسخي حسن ومكتوبة بخط يعقوب بن زكريا بن مسعود الخونجي ، وقد ذكر تاريخ الانتهاء من كتابتها في منتصف شهر رجب سنة إحدى وثلاثين وسبعمائة .

يبدأ كتاب الإرشاد في هذه النسخة من اللوحة الثانية وبها صفحة العنوان[2] وقد كتب في هذه اللوحة عدة أشعار باللغة العربية والتركية وبعض الكلمات المشهورة ثم يبدأ الكتاب من اللوحة الثالثة إلى نهاية اللوحة ١٤٠ ثم هناك أربع لوحات بها فوائد من شرح المفصل ، وميمية الفرزدق التي مدح بها

---

(١) فهرس المخطوطات المصورة فؤاد سيد ٣٧٨/١ .

(٢) جاء عنوان الكتاب في هذه الصفحة باسم « كتاب الإرشاد في النحو » غير أننا آثرنا الاسم الذي اختاره المصنف وهو .. « الإرشاد إلى علم الإعراب » .

علي زيـــن العابديـــن بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضوان اللـــه عليهم ، وأشعار باللغة التركية وأبيات من « عطارنامه » .

ولعل الخونجي هذا هو أحد تلاميذ العلامة شمس الدين الكـيشي ، حيث كتب حاشيـة على هذا الكتـاب وقـد ورد في اللوحـــة ١٢٦ ب تعقـــيب على الكيشي وسماه ووصفه المحشي بقوله : « فأجـاب مولانـا عن هذا الجواب بقولـه : العلميـة تنـافي معنـى الوصفيـة لكنها لا تنـافي كون الاسم صفـة ... الخ » وليس هناك ما يدفع هذا الاستنتـاج إذا علمنـا أن هذه النسخـة قد كتبت بعـد وفـاة المؤلـف بست وثـلاثين سنـة ، فقـد توفي الشمس الكـيشي سنـة ٦٩٥ وتـاريخ الانتهاء من كتاب هذه النسخة بعـد منـتصف سنـة إحدى وثلاثين وسبعمائة بخمسة عشر يومـا ، وذلك مما يزيـد من قيمـة هذه النسخـــة إذا أخذنـــا بهذا الاعتبار .

عملنا في تحقيق هذا المخطوط

لما كان الهدف من التحقيق هو إحياء تراثنا الفكري الإسلامي الخالد ونشره بين أبناء الأمة الإسلامية الذين يهتمون بإحياء لغة الضاد لغة القرآن الكريم ، وجعله سهلاً ميسراً في متناول أكبر عدد من المطلعين والباحثين والدارسين ، خدمةً للعربية ، ووفاءً لأصحاب ذلك التراث ، واعترافاً بما قدموا من أعمال جليلة ... كان لزاماً علينا أن نشارك بجهد متواضع قدر الإمكان وقدر الجهد والطاقة في إحياء بعض تلكم الكنوز التي طمرها غبار السنين ، ومن الوفاء لما خلَّفَ السلف أن ندل على هذا الوفاء باحترام النص وإخراجه إخراجاً علميّاً صحيحاً سليماً كما أراده المؤلف ، ولتحقيق هذا الهدف قمنا بما يلي :

(١) قمنا بتصوير هذا المخطوط من مكتبة أحمد الثالث بالمكتبة السليمانية بتركيا ، ثم قمنا بقراءة المخطوط قراءة تأمل وتدقيق ثم قمنا باستنساخه مع مراعاة الرسم الإملائي المتعارف عليه اليوم ، ثم أعجمنا بعض الحروف التي رودت مهملة في المخطوط محاولين أن يكون المخطوط في هذه العرضة في أقرب صورة أرادها المؤلف .

(٢) حددنا الآيات القرآنية بذكر السورة ورقم الآية .

(٣) خرجنا الأحاديث النبوية وأشرنا إلى اختلاف الروايات .

(٤) خرجنا الشواهد الشعرية وذكرنا أسماء قائليها وشرحنا بعض الألفاظ الصعبة فيها ، وذكرنا المواطن التي وردت فيها الشواهد وإذا كان للقائل ديوان أشرنا إلى موضع البيت منه .

(٥) خرجنا الأمثال والحكم والأقوال المأثورة عن العرب .

(٦) خرجنا القراءات القرآنية المتعددة وذلك بذكر من قرأ بها ونسبتها إلى السبعية أو العشرية .

(٧) خرجنا المسائل النحوية وأشرنا إلى مواطنها في أمهات الكتب النحوية .

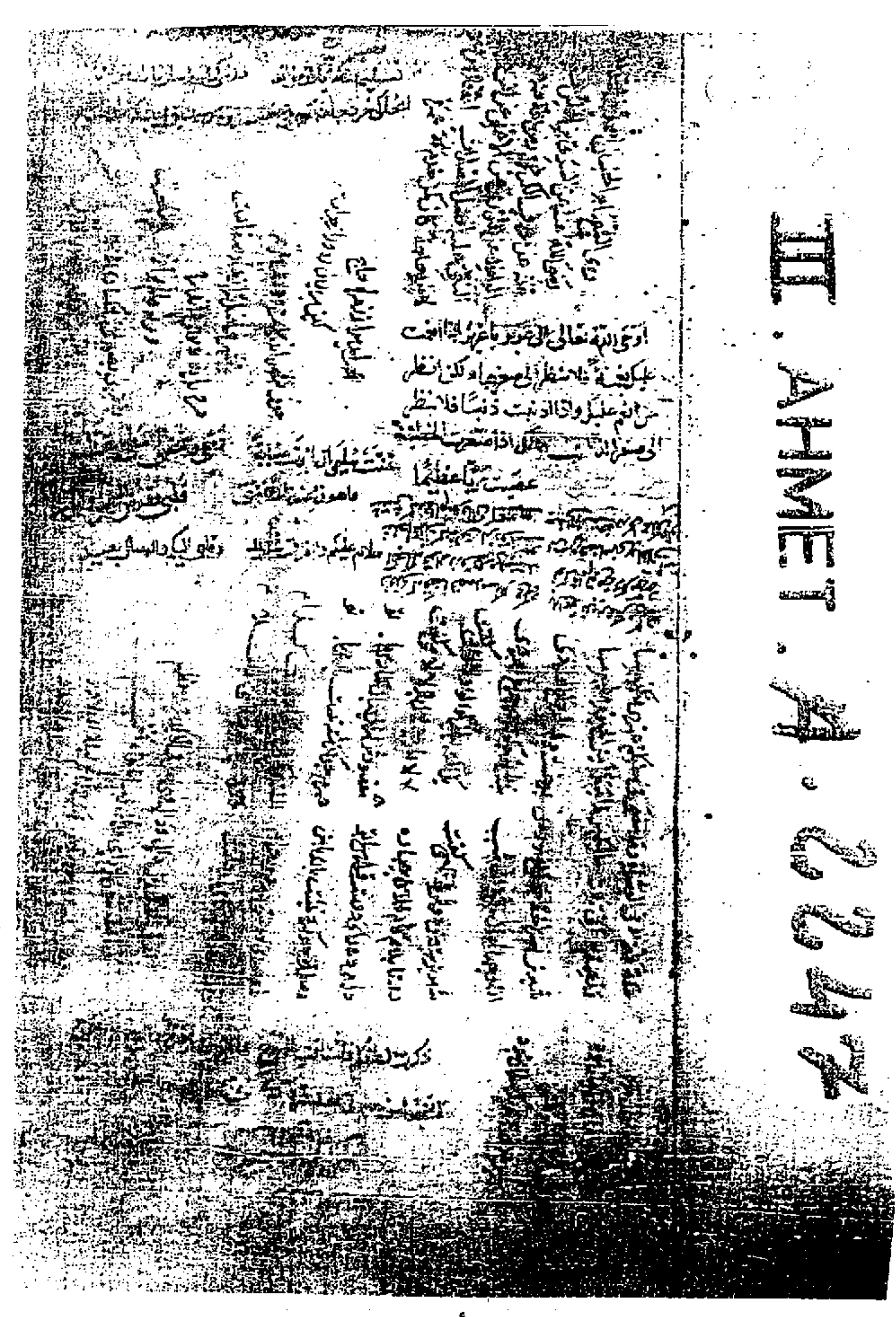
(٨) خرجنا أقوال النحاة من مصادرها الأصلية إنْ وُجِدَتْ وإلا فالاستعانة بكتب النحو المشهورة .

(٩) توضيح العبارات المبهمة في النص دون الإفاضة في ذلك فراراً من إثقال النص .

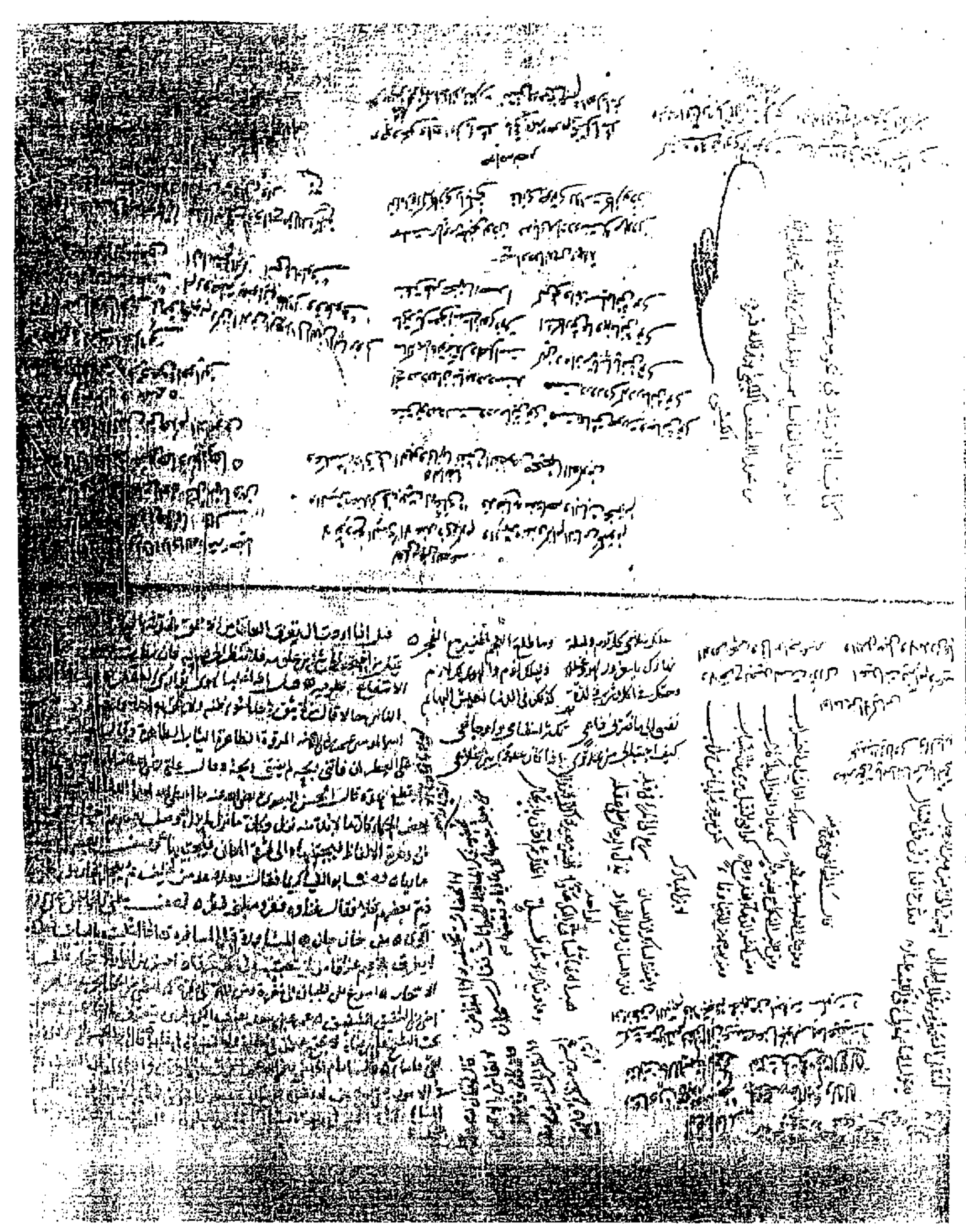
(١٠) ضبط كل ما يحتاج إلى ضبط في النص .

(١١) كما قمنا بتخريج النصوص النحوية التي اقتبسها المؤلف وأشرنا إلى مواطنها في الكتب التي نقل عنها .

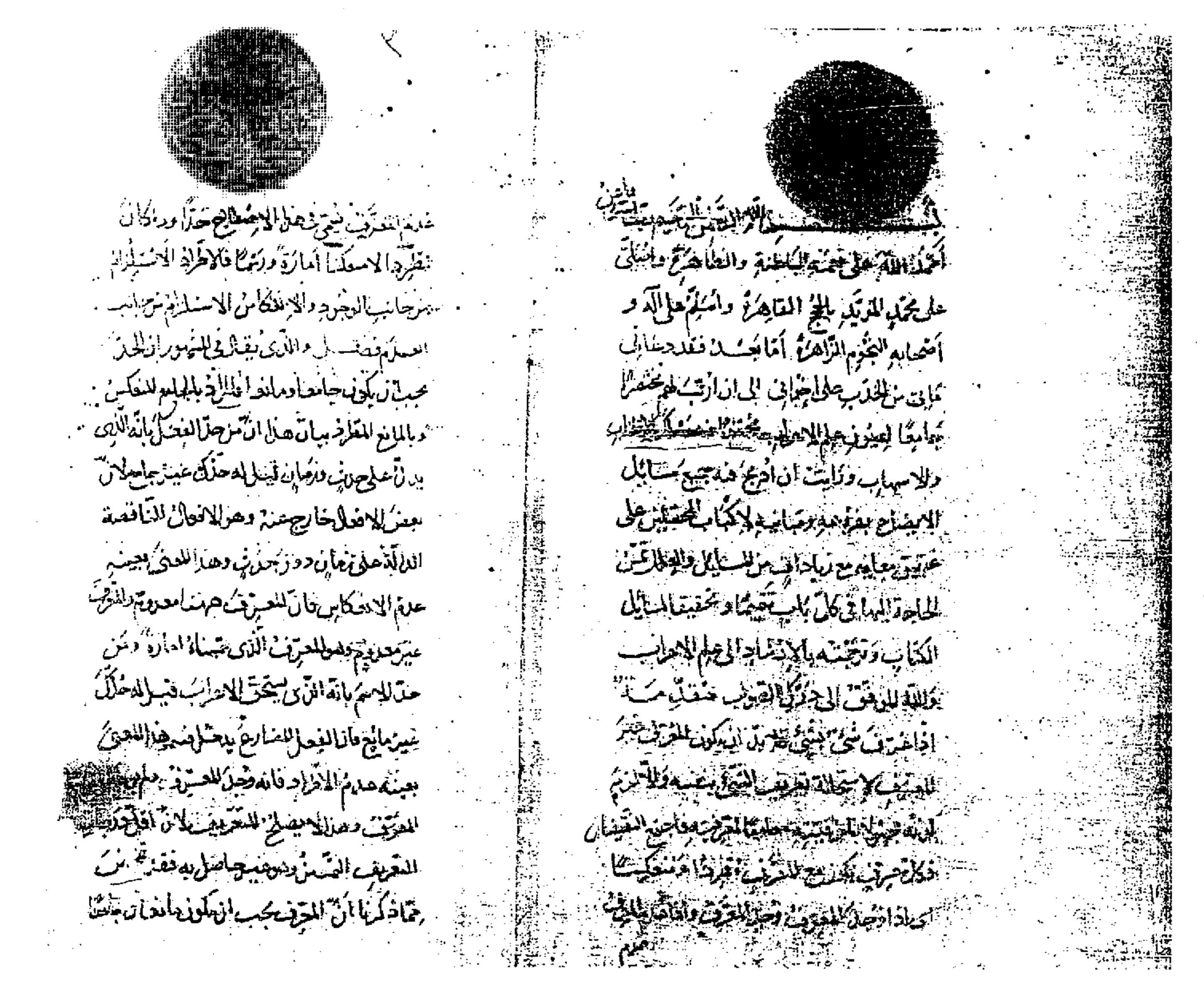
(١٢) كما قمنا بعمل الفهارس الفنية التي تعين القارىء والباحث وتيسر لهما بغيتهما في الكتاب كفهرس الموضوعات وفهرس الآيات وفهرس الأحاديث والأمثال ، وغيرها من الفهارس المختلفة .



اللوحة الأولى من المخطوطة



اللوحة الثانية من المخطوطة (لوحة عنوان المخطوطة) .



بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
أحمد الله على نعمه الباطنة والظاهرة وأصلي
على محمد المؤيد بالحجج القاهرة وأسلم على آله و
أصحابه النجوم الزاهرة أما بعد فقد حملني
ما بي من الحدب على إخواني إلى أن أرتب لهم مختصرا
جامعا لعيون علم الإعراب [illegible]
والإسهاب ورأيت أن أدرج فيه جميع مسائل
الإيضاح بفروعه ومبانيه لإكباب المحصلين على
[illegible] معانيه مع زيادات من المسائل والفوائد [illegible]
الحاجة إليها في كل باب تتميما وتحقيقا لمسائل
الكتاب وتجنبه بالإرشاد إلى علم الإعراب
والله الموفق إلى [illegible] فصل
إذا عرف شيء بشيء [illegible] أن يكون المعرِّف غير
المعرَّف لاستحالة تعريف الشيء بنفسه ولا يلزم
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

[illegible] المعرَّف [illegible] هذا الاصطلاح حدا وإذا كان
[illegible] أمارة وربما قالوا الاطراد الاستلزام
من جانب الوجود والانعكاس الاستلزام من جانب
العدم [illegible] والذي يقال في المشهور أن الحد
يجب أن يكون جامعا ومانعا [illegible] بالجامع المنعكس
وبالمانع المطرد بيان هذا أن من حد الفعل بأنه الذي
يدل على حدث وزمان قيل له حدك غير جامع لأن
بعض الأفعال خارج عنه وهو الأفعال الناقصة
الدالة على زمان دون حدث وهذا المعنى بعينه
عدم الانعكاس فإن المعرَّف ههنا موجود والمعرِّف
غير موجود وهو المعرَّف الذي سماه أمارة ومن
حد الاسم بأنه الذي يستحق الإعراب قيل له حدك
غير مانع فإن الفعل المضارع يدخل فيه وهذا المعنى
بعينه عدم الاطراد فإنه وجد المعرِّف [illegible]
المعرَّف [illegible] التعريف [illegible]
التعريف [illegible]
[illegible] ذكرنا أن المعرِّف يجب أن يكون [illegible]

اللوحة الثالثة من المخطوطة (بداية الكتاب) .

اللوحة الأخيرة من المخطوطة

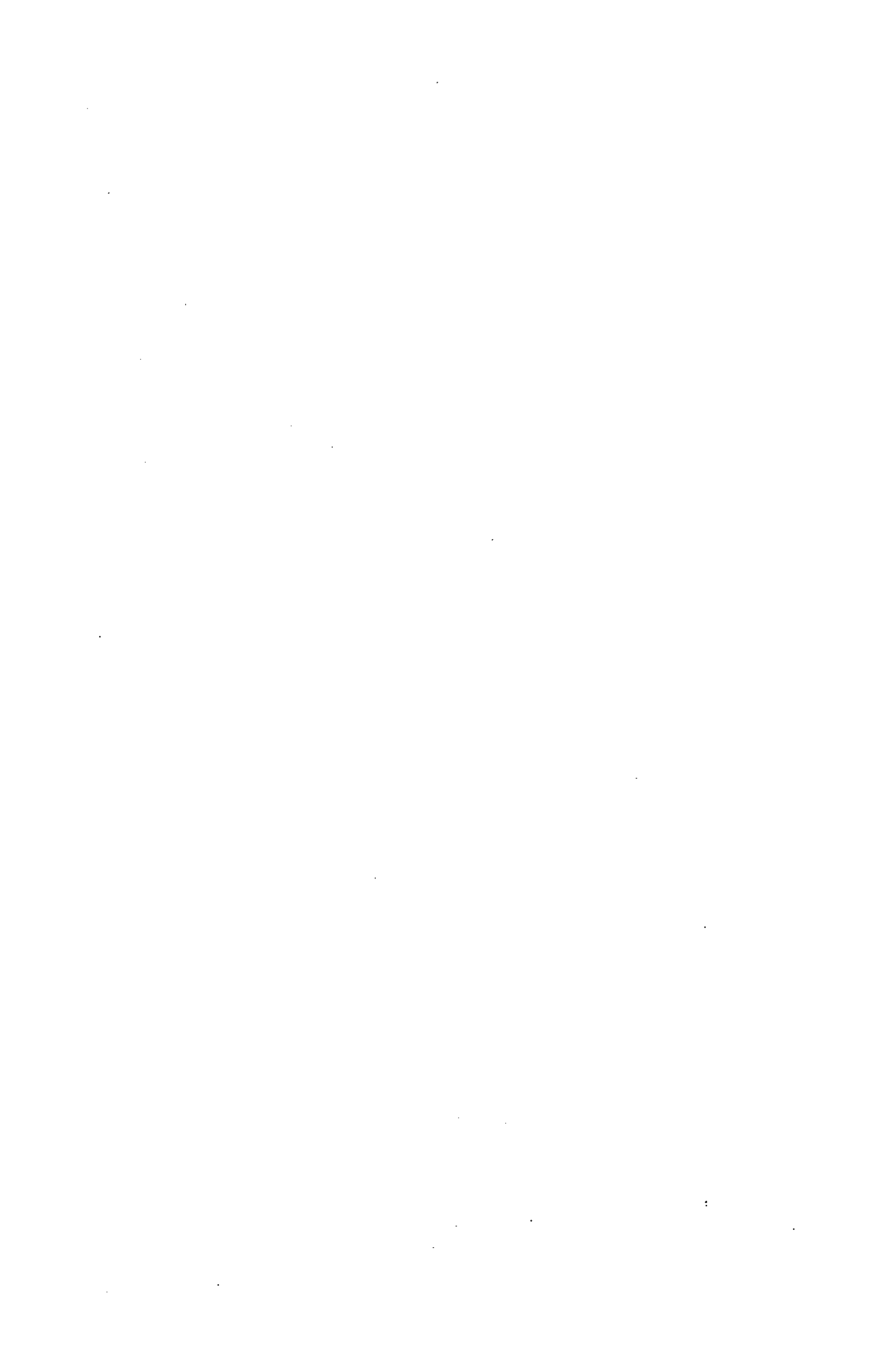
القســـم الثـــاني

التحقيـــق والتعليـــق



كتاب الإرشاد إلى علم الإعراب

من مصنفات مولانا الإمام العالم العامل الفاضل
شمس الملة والحق والدين محمد بن أحمد
ابن عبد اللطيف الكيشي نوَّر الله قبرَه



بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَبِّ يَسِّرْ وأَعِنْ

أحمدُ اللَّهَ على نِعَمِه الباطنةِ والظاهرة ، وأصلي على مُحَمَّدٍ المؤيَّدِ بالحُجَجِ القَاهِرَةِ ، وأسلمُ على آلِهِ وأصحَابِهِ النّجومِ الزّاهِرَةِ ، أما بعد فقد دعاني ما بي من الحدب على إخواني إلى أن أُرَتِّبَ لهم مُختصراً جامعاً لعيوُنِ علمِ الإعَرابِ ، مُجتنِباً فيه مسلكَ الإطنابِ والإسهابِ ، ورأيتُ أن أدمجَ فيه جميعَ مسائلِ الإيضاحِ[1] بفروعُهِ ومبَانِيه ، لإكبَاب المحصّلِينَ على تحقيق معَانِيه ، مع زيادَاتٍ من المسَائِل وَالعلَلِ تَمَسُّ الحاجةُ إليها في كلِّ بابٍ ، تتميماً وتحقيقاً لمسائلِ الكتابِ ، وترجمتهُ بـ « الإِرْشَادِ إلى عِلْمِ الإعْرَابِ » واللهُ المُوفِّقُ إِلَى دَرْكِ الصَّوابِ .

(١) هو الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي .

مقـدمة

إذا عُرِّفَ شيءٍ فلا بد أن يكـون المَعـرَّفُ غير المعـرِّفِ ، لاستحالة تعريف الشيء بنفسه وإلاّ لزم كونه مجهولا لمعرفيّتِهِ ، معلوماً لمعرفيّتِهِ ، فاجتمع النقيضان ، فكلّ مُعَرِّفٍ يكونُ مع المعرَّف مطرداً ومنعكساً ، أي إذا وجد المعرِّفُ وجد المعرف ، وإذا عدم المعرِّفُ / ٣/ب عُدِمَ المعرَّفُ : يسمى في هذا الاصطلاح حدًّا[١] ، وما كان مُطرداً[٢] لا منعكساً[٣] أمارة[٤] ورسماً[٥] ، فالاطرادُ : الاستلزامُ من جانبِ الوجودِ ، والانعكاسُ : الاستلزامُ من جانبِ العدمِ .

---

(١) الحد في اللغة : المنع ، وفي الاصطلاح قول يشتمل على ما به الاشتراك وعلى ما به الامتياز ، والحد : قول دال على ماهية الشيء ومعرفة الحقيقة بجميع أجزائها .

(٢) اطراد الأمر استقامته والطرد : ما يوجب الحكم لوجود العلة وهو التلازم والثبوت .

(٣) وهو التلازم في الانتقاء بمعنى كلما لم يصدق الحد لم يصدق المحدود ، وقيل العكس عدم الحكم لعدم العلة .

(٤) الأمارةُ : لغةً العلامةُ ، واصطلاحاً هي التي يلزم من العلم بها الظن بوجود المدلول كالغيم بالنسبة إلى المطر ، فإنه يلزم من العلم به الظن بوجود المطر التعريفات للجرجاني ٣٦ .

(٥) إن الحقيقة إذا عرفت بجميع أجزائها سميت حدًّا تاماً وهو أتم التعريف وإذا عرفت ببعض أجزائها سميت، حدًّا ناقصاً ، وإذا عرف الشيء بلوازمه سمي رسماً ، فالرسم هو تعريف الشيء بلوازمه .

فَصْــــلٌ

والـذي يُقـالُ في المشهـور : إنَّ الحدَّ يجبُ أَنْ يكـون جامعـاً[1] ومانعاً[2] ، فالمرادُ بالجامع المُنْعَكِسُ[3] ، وبالمانع المُطَّرِدُ : بيانُ هذا أَنَّ مَنْ حدّ الفعل بأنَّه الذي يدلُّ على حدثٍ وزمانٍ ، قِيلَ له : حَدُّك غيرُ جامعٍ ؛ لأَنَّ بعضَ الأفعالِ خارجٌ عنه ، وهـو الأفعـالُ النـاقصةُ الدالـةُ على زمانٍ دونَ حَدَثٍ ، وهذا المعنى بعينه عدمُ الانعكاسِ ، فإنَّ المُعَرِّفَ ههنا معدوم ،والمُعَرَّفَ غير معدوم ، وهو المُعَرِّفُ الـذي سمينـاه أمـارة ، ومـن حَدَّ الاسمَ بأنـه الـذي يستحـقُّ الإعـرابَ ، قيـل له : حَدُّكَ غيرُ مانـعٍ ، فإنَّ الفعـلَ المضارعَ يدخـل فيـه ، وهـذا المعنـى بعينــــه عدم الاطـراد ، فإنّـه وجـد المُعَـرِّفُ ولم يوجـد المعـرَّف ، وهـذا لا يصلـــح للتعريف ، لأن أقلَّ درجاتِ التعريفِ التَمَييزُ ، وهـو غيـرُ حاصِلٍ به فقـد تمخض ممّا ذكرنا أن المعرف يجب أن يكون مانعاً جامعاً / مطـرداً ، ثم ٤/أ

(١) الحد الجامع أن يكون متناولا لجميع أفراده إن كانت له أفراد .

(٢) الحد المانع : أن يكون آبياً دخول غيره فيه . مفتاح العلوم للسكاكي ٤٣٦ .

(٣) الحد : هو وصف الشيء وصفاً مساوياً ، ونعني بالمساواة أن ليس فيـه زيـادة تخرج فردا من أفـراد الموصوف ، ولا نقصان يدخل فيه غيره ، فشأن الـوصف هذا يكثر بقلتـه ويقللـه بكثرتـه ولـذلك يلزمه الطرد والعكس ، فامتناع الطرد علامة النقصان وامتناع العكس علامـة الزيـادة ، وصحتهمـا معاً علامة المساواة . مفتاح العلوم ٤٣٦ .

إنْ كان جامعاً ومنعكساً مع ذلك كان حدّاً وإلا فأمارة ، وبعبارة أخرى الصفة الْمُعَرِّفَةُ يجب أن تكون خاصة بنوع المعرَّفِ لتميزه عن غيره ، ثم إنْ كانت شاملة لجميع أشخاص ذلك النوع فهي حدّه ، وإلاّ فَرسمُهُ .

فَصْــــلٌ[1]

لما كانت نسبةُ الكلمةِ إلى الكلامِ نسبة المفـــرد إلى المركب ، وتعريـف المفـرد واجب التقـديم على تعريـف المركـب ، لاستحالـة تصور الكـل بدون الجزء[2] ، فَلْنُقَدِّمْ تعريـفَ الكلمـةِ فنقـول : الكلمـة هي اللفظة الدالة على معنى بالوضع ، فاللفظة جنس ذكر لتقييـد الـذات ، والدالة فصل عن المهمـلات ، وبالـوضع عن الدلالـة العقليـة ، كدلالـة الصوت على المُصَوِّتِ ، وعن الدلالة الطبيعية ، كلفظة أُخْ على الألم ، وَأَحْ أَحْ على تأذى آلات التنفس ، ومن زعم أن « اللفظة » احتـراز عن

---

(١) جاء في الحاشية : الفصل إنما يذكر لتفصيـل المعرف عن غيره ، وهـذا المعنى يستدعـي حصول قدر مشترك في الذهن بين المعرف وغيره فحينئذ يؤتى بالمميز الذي هو عبارة عن الـفصل فيميـزه عن غيره لأن تمييـز الشيء يحتـاج إلى حصولـه في الذهـن من حيـث أنـه يشتـــرك مع غيره ، ولما احتاج الفصل إلى ذكر الجنس أولاً فلا يكون شيء واحـد جنسًا وفصلاً معـاً وإلا لزم كون الشيء متقدما متأخرًا في حالة واحدة وهـو محال ، أو نقـول : الجنس هو القـدر المشتـرك بين الماهيـةُ ، وغير القدر المميز لها عن غيرهـا فلا يكـون جنساً وفصلاً وإلا كان ما هو مشتـرك مميـزاً غير مميـز وإنما قدم التعريف على التقسيم لأن التعريف يفيد التصور والتـقسيم تصديـق والـتصور مقـدم على التصديق بالـذات لكـن الـتصور يكـون أيضاً كذلك لا على المتقـدم على الشيء بالطبـع بل على ذلك الشيء والعلم به ضرورة .

(٢) جاء في الحاشية : فإنْ قِيل : سلمنا أن تصور الجزء مقدم على تصور الكل بالطبع لكن لا تسلم أن تعريـف الجزء مقـدم على تعريـف الكـل وإنما يلـزم ذلك أن لو لم يكـــن تصور الجزء بديهيًّـــا . الجواب : إن المراد بوجوب تقديم تعريف الجزء على تعريف الكل إذا لم يكن الجزء بديهيًّا .

الإشارة بعضوٍ ما ، وعقد الحساب ، والنّصبة مخطىء[1] ، لأن الجنسَ لا يُحْتَرَزُ به ، وإلا كان فصلاً لا جنساً ، ومَنْ قَيَّدَ المعنى في حدِّ الكلمة بالمفرد سَهَا[2] ، لأنه يُقَالُ له : إيجابك معنى الكلمة أن يكون مفرداً ، إما / أن تعني به أن لا يكون مركباً أَلْبَتَّةَ أو مركّباً يحتمل الصدقَ والكذبَ ، فالأول باطلٌ بجميع أَسَامي الحقائقِ المُرَكَّبَةِ ، والثاني غير مُحتاجٍ إليه ، لأنه لا تُوجَدُ لفظةٌ محتملةٌ لهما وليست بكلمة ، وأما الكلام فليس لفظة ، بل أقله لفظتان . وهي تَنْقَسِمُ إلى : اسم ، وفِعْلٍ ، وحرفٍ ، ودليلُ الحصرِ الاستقراءُ ، والتقسيم الحاصر ، وهو أن الكلمة إما أن يجوز أن تسند إلى شيء أَوْلَا ، والثاني الحرف ، والأول إما أن يَدُلَّ بصيغته على الزمان وهو الفعل أَوْلَا وهو الاسم وبالقسمة بانت حدودُ الأقسامِ .

٤/ب

---

(١) في الحاشية : « أي إنْ احترز بالمفرد عن مطلق المركب انتقص بأسامي الحقائق المركبة كالإنسان مثلاً ، وان احترز به عن المركب المحتمل الصدق والكذب أي الذي بين أجزائه نسبه يحسن السكوت (عليها) وهو المركب الكلي فهو أيضاً خطأ ، لأن القيد إنما يحتاج إليه إذا كان المحتمل يتناول المعرف وغيره لولا ذلك القيد ، وقولنا : اللفظة الدالة على معنى لا يتناول الكلمة وغيرها ، فإنه لايوهم مركب كلامي حتى يتحرز منه ، فإن قلت : اسم الفعل لفظة دالة على معنى مركب كلامي ، كصه ومه ولذلك يحسن السكوت عليه قلت هولا يدل بالوضع إلا على الفاعل ، وأما الفاعل فيدل عليه الضمير فيه ... وأما من قال إنَّ التقييد بالمفرد احتراز فهو خطأ قال الكلام أقله لفظتان فلا يدخل تحت المعنى المذكور وهي اللفظة وغير المعرف إذا لم يدخل تحت الجنس فلا ينبغي أن يحترز منه » .

(٢) هو جار الله الزمخشري حين قال : الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع . انظر المفصل ص ٦ وشرح ابن يعيش ١٨/١ ، وتبعه ابن الحاجب فقال : اللفظ موضوع لمعنى =

فَصْـــلٌ

وَمِنْهُمْ مَنْ حَدَّ الاسَمَ بأنه المُستحقُ للإعرابِ بالذات ، واحترز باستحقاقِ الإعـراب عن الحرفِ والفعـلِ الماضي والأمـرِ ، وبالـذاتِ عن الفعلِ المضـارعِ ، ولَعَمْرِي إنه مطردٌ منعكسٌ ، لكنه مختـلٌ لما يلـزم منـه تعريـف الشيء بما هو أخفـى منـه ، فإنـا ما لم نعـرف أن الكلمـةَ اسمٌ لا نعرف أنها تستحقُّ الإعـرابَ بالـذاتِ ، ويُـرْسَمُ الاسـمُ بأنـه الكلمـةُ التي يجوزُ الإخبارُ عنها ، سواء دلت على العين أو على المعنـى ، مثـل : قَامَ زَيْـدٌ ، وَالعِلْـمَ حسنٌ ، وبأنـه التـي تلحقهـا التنويـن / وحـرفُ التعريف ، وإنما قلنا حرفُ التعريف ليشمـلَ الـلام والميـمَ ، في نحوِ قولـهِ ﷺ : « لَيْسَ مِن أَمْبر أمْصِيَامُ في أَمْسَفَر »[1] . ٥/أ

فأما قول الشاعر :

١ ـــ يَقُولُ الخَنَى وأَبْغَضُ العُجْمِ نَاطِقاً

إلى رَبِّنَـا صَوتُ الحِمَــارِ اليُجَــدّعُ[2]

= مفرد . انظر شرح الوافية نظم الكافية ١٢١ وشرح الكافية ٣/١ وانظـر أيضاً الإيضاح في شرح المفصل ٥٩/١ .

(١) مسند الإمام أحمد ٤٣٤/٥ والشاهد فيه أنَّ الميمَ جَاءَت للتعريف كـ «لام» التعريف .

(٢) البيتان من الطويل وهما لذي الخرق الطهوى . نوادر أبـن زيـد ٢٧٦ والإنصاف ١٥١/١ وأمـالي السهـيلي ٢١ وشرح المفصل ١٤٤/٣ والمقتصد في شرح الإيضاح ٧٢/١ ورصف المبـاني ٧٦ والتوطئـة ١٦٢ والمغنـى ٥٠/١ وشرح الكافيـة ١٣/١ والخزانـة ١٤/١ والعينـي ٤٦٧/١ والهمع =

وَيَسْتَخْـرِجُ اليَرْبُـوعَ مِنْ نَافِقَائِـــهِ

وَمِـنْ جُحْـــرِهِ بِالشِّيْحَـــةِ اليَتَـــقَصَّعُ

فشاذٌ قيـاساً واستعمـالاً ، والشاذُ القيـاسيُّ ما كانَ مخالفـاً لقيـاسٍ ما ، والاستعمـالي ما كان قليـلَ الاستعمـالِ في محاوراتِهـم ، وإنما كانت هذه أمارات لأنَّ بعضَ الأسماء كـ «إذا» و «مَتَى» لا يخبر عنه ، وبعضها لا يدخلُـه التنويـنُ وهـو ما لا يَنْصَرِفُ ، وبعضُهـــا لا يدخُلـــه حرفُ التعريـفِ ، وهـو الأعـلام ، فَلَمّـا كانت مطـردة غير منعـــكسةٍ سميت أمارات .

= ۸٥/۱ والدرر ٦۱/۱ وقد استشهد به النحاة على دخول الـلام على الفعـل المضارع وهـو بمعنى الذي هنا والمصنف يستشهد به هنا على دخول اللام على الفعل شذوذا .

فَصْــــلٌ

قَدْ يُحَدُّ الفعلُ بأنه الكلمةُ التي تُسْنَدُ إلى شيءٍ ولا يُسْنَـدُ إليها شيء ، والمسنـد إليـه قد يكـونُ ظَاهـراً كقـام زيـدٌ ، ومضمـراً كَقُـمْ ، فالاسم في بابِ الإسنادِ والحديث أعمُّ من الفعِل ، أي أكثر منه ؛ فإنـه مسندٌ ومسندٌ إليه ، والفعلُ أخصُّ أي أقلُّ منه ، فإنه مسندٌ ولا يسندُ / ٥/ب إليه لعدمِ الإفادة . فيقال : زيدٌ منطلقٌ ، وجاء زيـدٌ ، ولا يسوغُ : جَاءَ ذَهَبَ ، فإن اعتـرضتَ بأنَّ الظـروفَ اللازمـةَ الظرفيـة ، كـ « مَتَـى » و« أَيْنَ » تُسْنَـدُ إلى غيرهـا ، ولم يُسْنَـدْ إليها شيءٌ وهـي أسماءٌ ، أجبت من وجهين :

أحدهُمـا : أَنَّ المرادَ بكـونِ الفعـلِ مسنـداً أنْ يكـونَ مع ذلك متقدماً على المسنِدِ إليه ، وهذه الظروفُ مسندةٌ إلى المبتدأ فهي متأخـرةٌ عنـه ، ولـيس لقائـلٍ أن يقـول : إنّ بعضَ الظـروف يجبُ تقدُّمُهـا على المبتـدأ أيضاً ، كـ « أَيْـنَ زيـدٌ » ؟ فَإن ذلك تَقَـدُّمٌ لفظـيٌّ ولـكنها من حيثُ التقديرُ متأخرةٌ والفعلُ متقدمٌ لفظاً وتقديراً .

وثانيهما : أن المسندَ بالحقيقـةِ متعلقـاتُ هذه الظـروف لا هي ، ولما لاَزَمَ الفعـلُ الزمانَ انـقسـمَ إلى أقسامـهِ الثلاثـةِ ، الماضي ، والحال ، والمستقبـل ، مثـل : ذَهَبَ وَيَتَكَلَّـمُ الآن أو غداً ، فإنْ سَأَلْتَ وقــوع هذه الصيغة على الحال والاستقبال أَهُـوَ للقـدرُ المشتـركُ بينهمـا فيكـون

اشتراكاً معنوياً أو لخصوصيتهما ، فيكون إما حقيقة فيهما فيكون اشتراكاً لفظياً ، أو حقيقة في أحدهما مجازاً في الآخر ؟ .

أجبت إما كونهُ للقدرِ المشترك فغيرُ مذهوبٍ إليه في المشهور / ٦/أ فإنّ المشتركَ بينهما مفهومُ الزمانِ ، ولو كان مفهومُ هذه الصيغة مطلقَ الزمانِ لكان صَوْغُها عبثاً ، فإنَّه مستفادٌ من المصدر ، فبقي الاحتمالان ، واللفظُ إذا دَارَ بَيْنَ المجازِ والاشتراك فالمجاز أَوْلَى . بيانه في أُصُولِ الفِقْهِ .

فإن تَفَحَّصْتَ ، ففي أَيِّهما حقيقة ؟

قلتُ : عن الامامِ عبدِ القاهرِ « إنها حقيقةٌ في الحالِ ، وَوُقُوعُها على الاستقبالِ من بابِ تسميةِ الشيءِ باسم ما يئولُ إليه ، كما يُسَمّى العصيرُ خمراً ، فإن المستقبل مآله إلى الحال »[1] فإنْ قلتَ : لو كانت حقيقةً في الحال ما قُرِنتْ به قرينةٌ إذا أُطْلِقَ عليه ؛ فإنَّ الحقيقةَ لا تَحتَاجُ إلى القرينةِ وقد قُرِنَتْ في قولِهم : إنَّهُ لَيَذْهَبُ وتذهبُ الآن ، قلتُ : هي للتأكيد كقولهم : أمسِ الدّابرُ ، فإنْ قلتَ : التأكيدُ خلافُ الأَصل قلتُ : نَعَمْ صرنا إليه بالدليل ، فإنَّ جميعَ ما هو خلافُ الأَصلِ يصيرُ موافقاً له إذا دَلَّ الدليلُ عليه ، فإنْ قلتَ : ليس

(١) قال الجرجاني : إنَّ أصلَ « يفعلُ » أن يكون للحال ، وأنه أوقع على المستقبل لضرب من التوسع ، وتسمية الشيء بما يئول إليه كقوله تعالى ﴿ أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا ﴾ ، فكما أوقع الخمر على العنب لأنه يئول إليه كذلك أوقع « يفعل » الذي هو دليل الحال على المستقبل الذي يئول إليه . المقتصد في شرح الإيضاح ١/٨٤ .

تركُ دليلنا عملاً بدليلكم أَوْلَى من العَكْسِ ، قلتُ لو عملنا بدليلكم يبقى دليلُنا بلا فائدةٍ ، ولو عَمِلْنَا بدليلِنا يجوزُ حَمْلُ دليلكم على التأكيدِ فجمعنا بين الدليلين بالقدر / الممكن ، وعندي أن الصيغةَ ٦/ب للقدر المشتركِ دفعاً للاشتراكِ والمجاز ، قوله[1] ، فمفهومها إذن مطلقُ الزمانِ ممنوعٌ بل الزمانُ غيرُ الماضي[2] ، وهو غيرُ مستفادٍ من المصدرِ .

---

(١) إشارة إلى قوله : ولو كان مفهوم هذه الصيغة مطلق الزمان لكان صوغها عبثاً فإنه مستفاد من المصدر . أ هـ ، والحديث عن الصيغة الدالة على الحال والاستقبال . .

(٢) في الأصل : (الغير الماضي) .

فَصْــــلٌ

وَقَدْ حُدَّ الحرفُ بأنه الكلمـة التـي ليست فيها علامـات الأسماء والأفعال نحو لام الجر وبائه وهل وأشباهها ؛ فإنَّ الكلمـةَ لما انحصرت في الثلاث وعرف منها اثنان تعرف الثالث بِخُلُوِّهِ عن علامتيهما .

فإنْ قلت : لِمَ خُصَّ تعريفُ الحرف بعـــدم علامتيهمـــا دُونَ أَحَدَيْهِمـا ؟ قلتُ : لأنـه ضعيـفُ الدلالـة فإنـه لا يدل إلاّ مع غيره ، وهما مُسْتَقِـلَّا الدلالـة فَعُرِّفا بالتعريـف الوُجُـــودِيّ لقوتِهِمَـــا ، وخُصَّ بالتعريف العَدْمِيِّ لضَعْفِـهِ ، وحَـدَّهُ الفـارسيُّ « بأنَّـه ما جاء لمعنـى ليس غير[1] ، وتقديـره ما جاء لمعنىً واحـدٍ ليس هو ، أي ذلك المعنـى غير ذلك المعنـى ، فأُضْمِـــرَ الاسمُ في « ليس » وحُـــذِفَ المضافُ إليـــه « غيرُ » وبنى على الضم كـ « قَبْلُ وَبَعدُ » واحترز بقوله : لمعنى واحد عن الفعـل ، حيث دلَّ على حدث وزمـان ، وبالبـاقي عن الاسم ؛ لأن المراد به أن معنـاه لاتَتَبَـدَّلُ عليـه الأحـوالُ ، فلا يكـون فاعـلاً ومفعـولاً ومضافـاً إليـه ، كمعنـى الاسم ، وٱنْفَـلَتَ عن القيـــدِ الأوَلِ الأفعـــالُ الناقصةُ ، وعن الثاني / الاسماءُ اللازمةُ للظرفيةِ . ٧/أ

---

(١) قال الفـارسي : « والحرف ما جاء لمعنـى ليس باسم ولا فعـل » الإيضاح العضدي ص ٨ وقـال المحقق : « في حاشية الأصل : والحرف ما جاء لمعنى ليس غير » .

فَصْــــلٌ

والكلامُ هو المركبُ من كلمتين أسندتْ إحداهما إلى الأخرى إسناداً يَحْسُنُ السكوتُ عليه ، واشترطنا الإسنادَ لأنَّه صورةُ الكلامِ ، لا تَصِيرُ الكلمتان كلاماً بدونه ، واحترزنا بالقيد الآخر عن التركيبِ الإضافيُّ ، وَالقضّيةِ[1] التي جُعِلَتْ جُزْءَ الشرطيَّةِ وبَعْلَبَك ونحوها .

(١) لعل مراد المؤلف هنا أن الاسم المركب تركيبا اضافيا لا يسمي كلاما وكذلك جزء الجملة الشرطية وإن كان أكثر من كلمتين فإنه لا يسمى كلاماً نحو : إنْ يَقُمْ زيدٌ ، والاسم المركب تركيباً مزجياً لا يسمى كلاماً لاشتراط الفائدة التي يحسن السكوت عليها وهو القيد الذي احترز به المؤلف .

فَصْــــلٌ

والمفيـدُ منْ أَقْسَام تركيب الكلمـةِ اثنـــان ، الاسمُ مع الاسمِ ، والاسمُ مع الفعـلِ كما عَلِمْتَ ، وقَوْلُنـا : زيـدٌ في الـدار ، لا يَخْلُـو عن أَحَدِهِمَـا ؛ فإنّ التقديـرَ زيـدٌ مستقـرٌ ، أو زيـدٌ استقـرَّ[1] ، وكـذلك يازيدُ ؛ فإنَّ أصلَه يا ادْعُو زيداً ، والحرفُ لا يُؤَثِّرُ في اتصالِ الجملـةِ بل يزيدُ عليها معنى آخر كزيادةِ « هَلْ » الاستفهـام على « زَيْـدٌ قائـمٌ » في « هَلْ زيدٌ قائمٌ » ؟ .

---

(١) الخلافُ في متعلق الظرف والجار والمجرور الواقعين خبراً مشهورٌ عند النحاة فمذهب الأخفش أنه من قبيل الإخبار بالمفرد وقد عزى هذا القول إلى سيبويه ، ومذهب جمهور البصريين أنه من قبيل الاخبار بالجملة وعزى إلى سيبويه أيضاً وقد أشار ابن مالك في الألفية إلى ذلك بقوله : .

وأخبروا بظـــــرفٍ أو بحرف جـر   ناويـــن معنـــي كائـــنٍ أو استقـــر

وان كنا نراه يناصر مذهب الأخفش في شرح الكافية الشافية بقوله : .

وبـــ(استقـــر) بل بـ(مستقـــر)   يعلـــق الظـــرف وحـــــرف الجر

ويؤكد ذلك في التسهيل بقوله : « ويغنى عن الخبر باطـراد ظرفٌ ، أو حرفُ جر تام معمـول في إلا جود لاسم فاعل كون مطلق ، وفاقاً للأخفش تصريحاً ، ولسيبويه إيماء ، لا لفعله . « تسهيـل الفوائد ٤٩ . .

بَابُ الإِعْـــرَابِ

الإِعـرابُ[1] : اختـلافُ آخـرِ الكلمـةِ باختـــلافِ العَامِـــل ، كَقَوْلِكَ : جَاءَ زيدٌ ، ورأيتُ زيداً ، ومررتُ بزيدٍ ، فبالقيدِ الأَوَّلِ خَرَجَ اختلافُ الأَوَّلِ والأوسط في نحو أَم وأُم وَفَرَحٍ وَفَـرِحٍ ، وبالثـاني نحو مَنْ أبوك ؟ ومَنِ الرجلُ ؟ . والإعرابُ وُضِعَ للدلالةِ على أحـوالِ الـذاتِ ، كما أنَّ الكلمةَ وُضِعَتْ للدلالةِ على الذاتِ ولذاك لا تختلفُ الكلمةُ / ؛ لأَنَّ ٧/ب مدلولَها لايختلفُ ، ويختلـفُ الإعـرابُ لأن مدلولَـه يختلـفُ ، ولم يُجْعَـلِ الإعرابُ في الأولِ والأوسطِ محافظة على الأوزانِ .

تَحْقِيقٌ : لما كانت الذاتُ في الوجودِ الغيبيِّ ما لم تتـمَّ أجزاؤهـا لم تطرأ عليها الأحوالُ . وانسحبَ هذا الحكمُ على الوجودِ الذهنيِّ الدالِ عليه طبعـاً رُوعِـيَ في الوجـودِ اللفظـيّ الـدالّ على الذهنـيِّ وضعـاً هذا الترتـيب . فَجُعِلَ الإعرابُ الدَّالُّ على أحـوالِ الـذاتِ بعـد تمامِ أجـزاءِ الكلمة الدَّالّة على الذاتِ ، وكذلك في الوجودِ الكتابيِّ الدالِ على اللفظيِّ بالوضع ، ولو جُعِلَ في الأولِ والأوسطِ لحصلَ قبلَ تمامِ الكلمةِ واختـلت مراعاةُ هذه الحكمةِ .

والإعرابُ إنْ ظَهَرَ في اللفظِ يُسَمَّى إعراباً لفظيـاً ، وإنْ لم يظهـر يدعى إعراباً محلّياً .

---

(١) قال ابن مالك : « الإعراب ما جيء به لبيان مقتضى العامـل من حركـة أو حرف أو سكـون أو حذف » التسهيل ٧ .

واللفظّي قسمان : اختلافٌ بتعاقبِ الحركاتِ وقد مَرَّ ، واختلافٌ بتعاقبِ الحروفِ ويُوجدُ في الأسماءِ المفردةِ في سبعةٍ منها ، وفي التثنيةِ والجمع على حدِّها ، وبعض الأفعال .

أما الأسماء المفردة : فالأسماءُ السِتةُ . وهي أبوه وأخوه وحموها وهنوه وفوه ، وذومال ، إذا كُنَّ مضافاتٍ[1] ، تقول : قام أبوه ، ورأيت أباه / ومررتُ بأبيه ، وإذا لم تُضَفْ فإعرابُها بالحركةِ ، تقولُ : هذا أبٌ ، و« ذو » لازمةُ الإضافة ، وإنما أعربت هذه الأسماءُ بالحروفِ توطئةً لما أرادوا من جعلِ إعرابِ التثنيةِ والجمعِ بالحروفِ ، لئلا ينتقلوا من المفردِ اللفظِ المعربِ بالحركة إلى المثنى اللفظ أو مجموعهِ المعرب بالحروفِ بغتةً ، فجعلَ المفردُ اللفظِ المعرب بالحرفِ واسطةً للانتقالِ ، وعلةُ التخصيصِ خطورُها بَالَ الواضعِ ، والحقُّ أنَّ حروفَ اللينِ فيها حرفُ إعرابٍ لاختلافِ الكلمةِ بحذفِها وعلامة إعراب لتغيرها .

١/٨

والسابعةُ « كِلَا » إذا أضيفَ إلى المُضْمَرِ ، تقولُ : جاءني الرجلان كلاهما ، ورأيتُ كليهما ومررتُ بكليهما ، وإذا أضيفت إلى المُظْهَرِ نحو : كلا الرجلين ، فآخرُها بالألفِ في الأحوالِ الثلاثِ لمشابهتها « إلى » ، وتغير آخرها مضافة إلى المضمر لاسميتها .

---

(١) هذا أحد شروط ذكرها النحاة لإعراب الأسماء الستة بالحروف ، وهي باختصار : أ ــ أن تكون مضافة . بـ ــ أنْ تكون اضافتها لغير ياء المتكلم . ج ــ أن تكون مفردة . د ــ أن تكون مكبرة .

لطيفةٌ : لـ « كلا » جهتان وحالتان ، لأنه مفردُ اللَّفْـظِ مُثَنَّـى المَعْنَـى[1] ، وفي حالٍ تضافُ إلى المظهرِ وفي حالٍ إلى المضمـرِ ، فإذا أضيـفت إلى المظهـرِ جُعِلَتْ كالواحـدِ المقصورِ ، وإذا أضيـــفت إلى المضمرِ جعلت كالتثنيةِ فأعربت بالحرفِ / ليختـص كل جهـة بحالـة ، ٨/ب وعلةُ التـخصيصِ أن المظهـرَ أصلُ المضمـرِ ، والإفـراد أصلُ التثنيـةِ ، فخص الأصلُ بالأصلِ ، والفـرعُ بالفـرعِ ، ومنهم من يجعلهـــا مقصوراً مطلقاً .

والتثنيةُ كقولك : هذان مُسْلِمَـانِ ، ورأيتُ مسلِمَيـنِ ، ومـررتُ بمسلمَيـنِ . والجمـع كقـولك : هؤلاء مسلمـُون ، ورأيتُ مسلِميـــنَ . ومررت بمسلِمِينَ .

وأمـا الأفعـالُ فخـمسةٌ : يَضْرِبَـانِ ، تَضْرِبَـــانِ ، يَضْرِبُـــونَ ، تَضْرِبُونَ ، تَضْرِبِينَ .

والإعرابُ المحليُّ في الأسماءِ : هذا القـاضي ، ومـررتُ بالقـاضي ، وهـذه[2] العصا ، ورأيتُ العصا ، وضربتُ بالعصا ، وكـذلك جميـع المبنيَّاتِ من الأسماءِ .

وفي الأفعالِ هو يَخْشَى ، ولن يَخْشَى ، وهو يَدْعُو ويرمي .

---

(١) هذا هو مذهب جمهور البصريين ، أما الكوفيون فيرون أنها مثنى لفظاً ومعنىً . انظر الإنصاف المسألة (٦٢) .

(٢) في الأصل « وهذا العصا » .

والمعربُ من الكلمِ صِنْفَانِ : الاسمُ المتمكنُ وهو الذي لم يناسبِ الحرفَ كرجل ، والفعلُ المضارعُ وهو الذي في أوّله أَحَدُ حروف « أتين » الدالة على الضمائرِ كقولك : أَفْعَلُ . نَفْعَلُ . يَفْعَلُ . تَفْعَلُ هي أو أنت .

والاسمُ إعرابه بالأصالة لأنه يدل على الذاتِ ، والذاتُ تَخْتَلِفُ عليه الأحوالُ فيستحقُّ إعراباً ليدلَّ عليها ، والفعلُ لايستحقُّ لذاتِه الإعرابَ ؛ فإنه يدلُّ على الأحوالِ ، والأحوالُ لا تَطْرَأُ / على الأحوال فلا يستحقُّ إعراباً ، والحرفُ أيضاً لا يستحقُّه لأنَّه دَلَّ على معنى غير مستقل بالمفهومية فلا يتجدد على معناه حَالٌ والاسمُ المتمكنُ إمَّا اسمُ جِنْسٍ كأسدٍ وَفَهْمٍ ، أو مُشْتَقٌّ[1] منه كَفَهِمٍ وَأَسْوَدَ ، أو منقولٌ منه كفضلٍ العلم ، أو منقول من فِعْلٍ كيزِيدَ ، أو عن صوتٍ كبَبَّةَ ، أو مُرْتَجَلٌ كغَطَفَان[2] .

1/9

ضَابِطٌ للجنسِ والعلم:

اسمِ الجنسِ اسمٌ وُضِعَ بازاءِ حقيقةٍ مطلقةٍ من غير إشارةٍ إليها ، فيقعُ على كلِّ حقيقةٍ تَحْتَها بالاشتراكِ المعنويِّ ، وينقسمُ إلى عَيْنِيٍّ ، ومَعْنَوِيٍّ ، وكُلُّ واحدٍ مِنْهُمَا إلى مُشْتَقٍّ وغيرِهِ كفارسٍ ورجلٍ ، ومضمرٍ وعلمٍ .

---

(١) المشتق على قسمين : مشتق من المصدر ، ومشتق من اسم الجنس ، مثال الأول فَهِمَ المشتق من فهم الذي هو مصدر ، والثاني : أسود المشتق من السواد الذي اسم جنس . (حاشية) .

(٢) غطفان : قبيلة عظيمة وهي غطفان بن سعد بن قيس عيلان بن مضر .

فَصْــــلٌ

العلمُ هو الاسمُ الذي تَضَمَّنَ إشَارةً إلى مَا دَلَّ عليه . على وجهِ الإفرادِ والاستبدادِ ، فَبِتَضَمُّنِ الإشارةِ امتازَ عن الاسمِ المنكورِ ، وبوجهِ الإفرادِ عن المعرفِ باللامِ ، وبالاستبدادِ عن الضميرِ ، وهو إما أن يكونَ علماً بالقَصْدِ ، أو بالاتفاقِ ، أي بكثرةِ الاستعمالِ . أما النوعُ الأوُل فإما أن يكونَ للشخصِ أو الجنسِ ، والذي للجنسِ أما لجنسِ الحيوانِ ، أو المصادرِ أو الأوقاتِ أو الأوزانِ ، أو الأعدادِ ، أما العلمُ الشخصيُّ ، فإما أنْ يكونَ / للحيوان أو الجمادِ ، والذي للحيوانِ إما أنْ يكونَ للإنسانِ أو البَهائِمِ ، أما العَلَمُ الانسانيُّ فإما أَنْ يكونَ مفرداً أو مركباً ، والمفردُ قَدْ يكونَ منقولاً وقَدْ يكونُ مُرْتَجَلاً ، أما المنقولُ فأما عن اسمِ عَيْنٍ اسمه كثورٍ ولقبه كبطة ، وأما عن اسم معنى كفضلٍ ، وأما عن صفةٍ كحاتمٍ ، وأما عن فِعْلٍ كتَغْلِبَ ، أو عن صوتٍ كَبَّة . ٩/ب

والمرتجلُ إما قياسيٌّ وهو ما كان بناؤُه من أبنيةِ كلام العربِ نحو غَطَفَان كوشَكان[١] ، أو شاذٌ من قياسِ كلامِهم نحو مُحْبَبٍ[٢] ،

---

(١) يقال وشكان ما يكون ذاك ، ووشكان ووشكان ، والنون مفتوحة في كل وجه وكذلك سرعان مثله ، ومن امثالهم : لوشكان ذا اهالة ، أي سرع .

(٢) اسم علم ، جاء على الأصل ، لمكان العلمية ، كما جاء مكوزة ومزيدة ، وإنما حملهم على أن يزنوا محبباً بمَفْعَلٍ لأنهم وجدوا ما تركب من ح ب ب ، ولم يجدوا م ح ب ، ولولا هذا لكان حملهم محبباً على فعلل أولى لأن ظهور التضعيف في فعلل هو القياس والعرف . اللسان ٢٩٢/١ (حبب) وَمَوْظَب بفتح الظاء أرض معروفة .

وَمَوْظَبٍ ، لأن « مَفْعَلاً » مما كان فاؤه واواً لا يجيءُ إلاَّ مكسورَ العينِ ، كالمَوْضِع والمَوْعِدِ ، أما المركبُ فقد يكونُ مرتجلاً كالمركبِ من اسمين مثل بعلبك ، أو اسم وصوتٍ كسيبويه .

وقد يكون منقولاً ، وهو إما أن يكون في أوله أب أو أم أو ابن أو بنت أو لا يكون ، فإن كان سمى كنية ، وإن لم يكن فإما أن يكون لقباً كأنف الناقة ، أو اسماً وهو أما أن يكون جملة أو لا ، فالجملة نحو : تأبط شراً ، والأفعال المنقولة مع الضمير كيزيد في مثل قوله :

٢ ـــ نُبِّئتُ أَخْوالي بَنِي يزيدُ
ظُلْماً عَلَيْنَا لهم فَدِيدُ[(١)]

وغيرُ الجملهِ هو المضافُ والمضافُ إليه : كعبدِ مناف / وأما الذي للبهائم ومساسُ الحاجةِ إليه لِأُلْفَتِهم إيَّاهَا المُوجبةِ للإشارةِ إلى أشخاصِها عند غيبتِها كالأناسيِّ . فقد يكونُ منقولاً عن فِعْلٍ كَـ « شَمَّرَ »[(٢)] فَرسٍ ، وقد يكونُ عن اسمٍ نحو : أَعْوَج[(٣)] ، ١٠/أ

(١) البيتان من الرجز وهما لرؤبة ، ديوانه : ١٧٢ وشرح المفصل لابن يعيش ٢٨/١ والخزانة ١٣٠/١ .

(٢) شَمَّر فرس جد جميل بن معمر صاحب بثينة ، قال جميل :
أبوك مداش سارق الضيف باسته وجدي يا حجاج فارس شمرا
أسماء خيل العرب وأنسابها وذكر فرسانها للغندجاني ١٣٦ .

(٣) أعوج كان سيد الخيل المشهورة ، وأنه كان للملك من ملوك كندة فغزا بني سليم يوم علاف فهزموه وأخذوا أعوج ، فكان أوله لبني هلال . أنساب الخيل لابن الكلبي ٢١ .

وشدقم[١] ، وَخُطّة[٢] ، وضمران[٣] : لفرسٍ ، وفحلٍ ، وعنزٍ ، وكلبٍ .

أما علمُ الجَمَادِ : فكأُبانين[٤] لِجَبَلَينِ ، وعَرَفَاتٍ للأرضِ المعروفةِ ، وإصْمِتْ[٥] وأُطْرِقَا[٦] لِمَفازَتَيْنِ .

أما علمُ جنسِ الحيوان فكُنْيَتُهُ ، كأبي بَرَاقِشَ[٧] ، وأُمِّ عامرٍ[٨] ، وابن دأية[٩] . وبنت طَبَقٍ[٧] .

---

(١) شدقم : اسم فحل من فحول إبل العرب معروف ، قال الجوهري : شدقم فحل كان للنعمان بن المنذر تنسب إليه الشدقميات من الابل . الصحاح ١٩٥٩/٥ شدقم واللسان ٣٢٠/١٢ .

(٢) خطة اسم عنز ، وفي المثل : قبح الله معزى خيرها خطة ، المستقصى ١٨٦/٢ .

(٣) ضمران : اسم كلب : اللسان ٤٩٣/٤ (ضمر) . وقد ذكر الكيشي هذه الأسماء اجمالا ثم قال : لفرس يعني أعوج ، وفحل يعني شدقم ، وعنز يعني خطة ، وكلب يعني ضمران .

(٤) أبانان : جبلان بوادي الرمة يقال لأحدهما أبان الابيض والاخر أبان الأسود . معجم البلدان ٦٢/١ .

(٥) اصمت علم للبرية . معجم البلدان ٢١٢/١ .

(٦) أطرقا : موضع بنواحي مكة وهو من منازل خزاعة . معجم البلدان ٢١٨/١ .

(٧) أبو براقش : طائر يتلون ألوانا له ست قوائم يضرب به المثل في التنقل والتحول . المرصع لابن الاثير ٨٧ .

(٨) أم عامر : هي الضبع ، وهي أشهر كناها وهي أيضا المقبرة والاست والكرنبية . المرصع ٢٤٢ .

(٩) ابن دأية : هو الغراب لأنه يقع على دأية البعير الغرب وهو موضع الرحل والقتب من ظهره فيبقرها . المرصع لابن الأثير ١٧٠ .

(٧) بنات طبق هي الحيات سميت بذلك لأنها إذا استدارت صارت كالطبق . ومنه قيل للداهية « احدي بنات طبق » .. ويقال للسلحفاة « بنت طق » . المرصع ٢٣٤ .

لطائر يَتَلَّونُ كُلَّ لحظة بألوانٍ شَتَّى ، والضبع ، والغراب ، وحية صفراء تنام ستة أيام ثم تستيقظُ فلا تنفخُ في شيءٍ إلا أهلكته ، واسمه كأسامة لجنس الأسد .

أما علمُ المصدرِ فكَسُبْحَانَ للتسبيح ، أما عَلَمُ الوقتِ فكقولك : لَقِيتُهُ غُدْوَةَ ، أي غدوةَ يَوْمِكَ .

أما عَلَمُ الوزنِ فكقولك : وزنُ « إِصْبَعٍ » إِفْعَلٌ جُعِلَ « إفْعَلٌ » علماً لوزنِهِ ، وكذا أخواتُها ، أما عَلَمُ العَدَدِ فمثل قولهم : سِتَّةُ ضِعْفُ ثلاثة .

أَمَّا النوعُ الثاني : فنحوُ : ابنِ عُمَرَ ، المُخْتصِّ بعبدِ الله ، لاتفاقِ غلبةِ الاستعمالِ وإن كان شائعاً بينه وبين إخوته ، وكالأسماء المعرَّفةِ باللامِ الشائعةِ التي اختصت / لغلبةِ الاستعمالِ ببعضِ محملاتِها ١٠/ب كالدَّبران والعُيُّوق ، فإنهما اختصا بكوكبين من بينِ ما يُوصفُ بالدُّبُورِ والعَوْق ، وما لم يعرفْ باشتقاقٍ من هذا النوع ليكونَ عاماً ، ثم اختصَّ فخلصَ بما عرفَ إلحاقاً للفردِ بالأَعَمِّ الأغلبِ ، وهذا النوعُ لا يجوزُ نزعُ لامِهِ عَلَماً ، فإِنَّهُ مع اللامِ صارَ علماً كمَا لا يجوز فَكُّ الإضافةِ في « ابن رَأْلان »[1] بخلاف ما لم يكنْ من الأعلامِ الغالبةِ سواءٌ كانت

---

(١) ابن رألان : هو جابر بن رألان الطائي السنبسي ، غلبت عليه البنوة حتى إذا أطلق لا يشاركة فيه أحد من أخوته ولا أحد من ابناء من يسمي رألان . المرصع ١٨٧ .

صفةً في الأصلِ أو مصدراً أو غيرَ ذلك ثم نُقِلَ إلى العلميةِ كالحارثِ ، والفضلِ ، وبني الليثِ فإنَّهُ يجوزُ إثباتُ اللامِ فيها نظراً إلى جِنْسِيَّتِهَا ، وحَذْفِها نظراً إلى عَلَمِيَّتِهَا ، كذا ذَكَرُوا .

ولقائلٍ أنْ يقولَ : إما أنْ يكونَ الوضعُ معَ اللامِ أو بدونِها ، فإنْ كانَ الأوَّل فلا يجوزُ حذفُ بعضِ العلمِ ، وإنْ كان الثاني فالعلميةُ مانعةٌ من اللامِ فبطلَ الجوازُ المذكورُ .

تَذْنِيبٌ[1] : إذا اجتمع للرجلِ اسمٌ غَيرُ مضافٍ ولقبٌ أُضِيفَ اسمُهُ إلى لقبِهِ للتّعيينِ والاختصارِ فقيلَ : هذا قيسُ قُفَّةَ ، وإن كان الاسمُ مضافاً أو كُنْيَةً جُعِلَ اللقبُ عطفَ بيانٍ للاسمِ أو الكنيةِ فقيلَ: هذا عبدُ اللهِ بطةٌ[2] ، وأبو زَيْدٍ قُفَّةُ[3] ؛ لِتَعَذُّرِ إضافةِ المضافِ والمضافِ إليه ؛ لأن المضافَ قد تَعَرَّفَ مرةً بالإضافةِ في مثلِ قولك: ١١/أ عبدُ اللهِ ، مثلاً فلا يُعَّرفُ ثانياً والمُضَافُ إلَيْهِ قَدْ يكونُ مُعَرَّفاً إمَّا باللامِ أو بالعَلَمِيَّةِ ، كَعَبْدِ الرَّحْمَنِ ، وعَبْدِ قَيْسٍ ، فكيفَ تُضِيفُهُ ؟ .

واعلمْ أنَّ العلمَ لا يجوزُ دخولُ اللام عليه ، ولا إضافتُه ؛ لأنَّه

---

(١) يقصد بالتذنيب التذييل .

(٢) قال سيبويه : إذا لقبت مفردا بمفرد أضفته إلى الألقاب .. وذلك قولك هذا سعيد كرز وهذا قيس قفة قد جاء ، وهذا زيد بطة .. فاذا لقيت المفرد بمضافٍ والمضاف بمفرد جرى أحدهما على الاخر كالوصف .. هذا عبد الله بَطّةُ . الكتاب ٢/٤٩ .

(٣) القفة : الشجرة اليابسة البالية ، يقال : كبر حتى صار كأنه قفة .

مُعَرَّفٌ . نَعَمْ قَدْ يُرادُ بالعلمِ واحدٌ من الأمةِ[1] المسمَّاةِ به ، فإذَنْ يكون اسمَ جِنْسٍ يجوزُ دخولُ اللامِ عليه ، وإضافتهُ كما جَمَعَهُمَا الشاعرُ في قولِه :

٣ ــ وقَدْ كَانَ مِنْهُمْ حَاجِبٌ وابنُ أُمِّـهِ
أبـو جَنْـدَلٍ والزَّيْـدُ زَيْـدُ المَعَـارِكِ[2]

وكذلك إذا ثُنِّيَ العلمُ أو جُمِعَ فَتَعْرِيفُـهُ بالـلامِ ؛ لزوالِ تَشَخُّصِه إلاّ ما وُضِعَ مُثنىً أو مجموعاً كأَبَانَيْنِ وأذرعَاتٍ ، قال :

٤ ــ وقـبلي ماتَ الخالـدَانِ كَلاهُمَـا
عميـد بنـي جَحْـوانَ وابْـنُ المُضَلَّـلِ[3]

وقال آخـرُ :

٥ ــ أنا ابنُ سَعْـدٍ أَكْـرَمُ السَّعدِينَا[4]

وكذلك الأَسَامَتَانِ والأُسَامَـاتُ ، وقولُهـم : فُلانٌ وفُلانَـةٌ ، وأبـو فُلانٍ ، وأُمُّ فُلانَةَ كنايةٌ عن أسماءِ أشخاصِ الإنسان وكُنَاهُمْ ، وإذا كَنُّوا عن أعلامِ البَهَائِمِ أَدْخلوا اللاَّمَ فيها فقالوا الفُلانُ والفلانـةُ فرقـاً بينهمـا ،

---

(١) في الأصل : اللامة بدل « الأمة » تحريف .
(٢) البيت من الطويل وقائلة الأخطل . ديوانه ٢/٥٠٢ .
(٣) البيت من الطويـل وقائلـة الأسود بن يعفـر . شرح المفصل لابـن يعـيش ٤٦/١ ، والمفصل ١٤ وفيه : « أراد خالد بن نضلة وخالد بن قيس بن المضلل » .
(٤) البيت من الرجز وهو لرؤبة ، ديوانه ١٩١ ، والمفصل ١٥ .

وسببُ التخصيصِ أنَّ أعلامَ البهائمِ فيها شائبةُ الجنسيةِ لِقلَّةِ تَعَلُّقِ / ١١/ب الغرضِ بأَشْخَاصِها ، فناسبَ دخولُ اللامِ عليها ، وأما « هَنُ وهَنَةٌ » فكنايةٌ عن أسماءِ الأجناسِ . فإنْ سألتَ ما الفرقُ بين اسمِ الجنسِ وعلمِ الجنسِ مع أنَّهما يدلان على الحقيقةِ المشتركة ؟

أُجيبَ : اسمُ الجنسِ يَدُلُّ على الحقيقةِ المشتركةِ مِنْ غيرِ إشارة إليها ، وعلمُ الجنسِ يَدُلُّ على الحقيقةِ المشتركةِ مع إشارةٍ إليها ، فكما أنَّ علمَ الشَّخصِ يدلُ على مدلول المعرَّفِ بلام العهدِ ، فعلمُ الجنسِ يدلُ على مدلولِ المعرَّفِ بلامِ الجنسِ .

والاسمُ المتمكنُ قَدْ يكونُ مُنْصَرِفاً وهو الذي يَسْتَوْفِي جميعَ الحركاتِ والتنوينَ ، مِثْلُ رَجُلٍ ويُسَمىَّ الأمكنَ ، وقد يكونُ غير منصرفٍ ، وهو ما يكونُ ثانياً من جهتين أي مشابهاً للفعلِ من وجهين فاخْتُزِلَ عنه الجرُّ والتنوينُ وحُرِّكَ بالفتحِ في مَوْضِعِ الجرِّ ، قَالَ تَعَالَى ﴿ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا ﴾[1] إلاَّ إذَا أُضيفَ ، أَوْ عُرفَ باللامِ فيدخلهُ الجرُّ ، كقولِكَ : مَرَرْتُ بِأَحْمَرِ القومِ ، وبالأحمرِ[2] .

---

(١) سورة النساء آية ٨٦ .

(٢) انظر المفصل ١٦ .

فصْـــلٌ

والفِعْلُ المُضَارِعُ للاسمِ تَطَفَّلَ على الاسمِ في قبولِ الإعرابِ ، ومُضَارَعَتِه له أنه جارٍ على اسمِ الفاعلِ في حركاتِه وسَكَنَاتِه ، وأنَّه يقعُ صفةً للاسمِ ، وأنَّه كلمةٌ شائعةً تختصُّ بأحدِ مُحْتَمَلَاتِها بِدُخُولِ / ١٢/أ حَرْفٍ عليها ؛ فإنَّ « يَضْرِبُ » و « سَيَضْرِبُ » كـ « رَجُلٍ » وَ « الرَّجلِ » ، والإعرابُ غيرُ حَرَكَتِه لإضَافَتِها إليه ، ومَعْنَاهُ التبيينُ أو إزَالَةُ الفَسَادِ ، وتُسَمَّى حركاتهُ رفعاً ونصباً وجرًّا ، وسكونهُ جَزْماً .

« بَابُ البِنَــاءِ »

البناءُ عدمُ اختلافِ آخرِ الكلمةِ باختلافِ العَامِلِ ، كَقَوْلِكَ : جَاءَنِــي هَؤلاءِ ، ورأيتُ هؤلاء ومــررتُ بهؤلاء ، وصورتــهُ الأصليــةُ السكـونُ ، لكونـه نقـيضُ صورةِ الإعــرابِ ، ويليـــه[1] مَنِ الحركاتِ الكسرُ ، لِقِلَّةِ تَصرُّفِهِ[2] .

ويُعْدَلُ عن السكونِ إلى الحركةِ لأَحَدِ أَسْبَابٍ ثَلاثةٍ :

ــ التقاءِ الساكنين : مِثْلُ أَيْنَ .

ــ وتَعَذُّرِ الابتداءِ بالساكنِ : مِثْلُ كَافِ التَّشْبيهِ .

ــ والفرقِ بينَ البناءِ العارضِ واللازمِ : مِثْلُ يَا عُمَرُ .

وسَبَبُهُ في الأَسْمَاءِ مُنَاسَبَتُهُ غيرَ المتمكنِ ، إما لِتَضَمُّـنِ مَعْنـاه نحو : أَيْـنَ وشبهه كالمبهمـاتِ أو وقُوعِـه مَوْقِعَـه كَنَـزال ، أَوْ لِمُشَابَهَـةِ الواقـع مَوْقِعَهُ كفجَارِ ، أو وقُوعِه مَوْقِـعَ ما أشبَهَـهُ كيَازَيـدُ ، أو لإضافَتِـه إليـه كقوله ﴿ مِنْ عَذَابِ يَوْمَئِذٍ ﴾[3] ، ولَقَبُ حركاتِه : ضَمٌ وفتـحٌ وكسرٌ ، وسكونُـه وَقْـفٌ ، فالوقـفُ في الاسمِ كـ « مَنْ » و« إذْ » وفي الفعـــلِ جميـعُ أمثلـة الأمـرِ الخاليـةِ عن حرفِ المُضَارَعَـةِ / نحو اكـتبْ ، وفي ١٢/ب

---

(١) أي يلي السكون . حاشية .

(٢) وإنما كان الكسر قليل التصرف ، لأنـه لا يدخـل الأفعـال ولا بعض الأسماء وهـو غير المنصرف . حاشية .

(٣) سورة المعارج آية ١١ .

الحرفِ نحو : هَلْ وبَلْ . والفتحُ في الاسمِ كـ « أيـنَ » و « كَيـفَ » و« حَيْثَ »[1] وفي الفعلِ جميعُ أمثلةِ الماضي .

وفي الحرفِ : إنَّ ، وَثُمَّ .

والضَّم في الاسمِ نحو : قَبلُ وبَعدُ .

وفي الحرفِ : « مُنْذُ » عند مَنْ جَرَّ بِهِ .

والكسرُ في الاسمِ : أَمْسِ[2] ، وهؤلاءِ .

وفي الحرفِ لامُ الجرِ ، وباؤُه .

ولا ضمَّ في الفعلِ ولا كسرَ بالاستقراءِ .

---

(١) « حيث » ظرف مكان بمنزلة « حين » في الزمان ، وهو اسم مبني ، فمن العرب من يبنيه على الضم تشبيها بالغايات ، ومنهم من يبنيه على الفتح استثقالاً للضم مع اليـاء ، وهـي التـي ذكرهـا المؤلف هنـا . انظر : الصحاح ومختار الصحاح في « حيث » ، والمقتصد : ١٣٤ .

(٢) أَمْسِ من ظروف الزمان وهي مبنيـةٌ لأنها متضمنـةٌ للألـف والـلامِ معنـى أمس معرفـة والمعرفـة إنما يكون بالألف ويليه اللام فيمـا هو اسم الجنس ، ولـيس فيها الألـف والـلامُ ، فلمـا كان معرفـة علمنا أن الألف واللام مقدّرتان فيه وتحركت السين بالكسر لإلتقاء الساكنين . أ هـ . حاشية .

« بَابُ أَحكامِ أَوَاخِرِ الأَسْمَاءِ المُعْرَبَةِ »

لَمَّا كانَ نظرُ النَّحْويِّ مقصوراً على آخرِ الكلمةِ بخلافِ التَّصْرِيفيِّ ، سَمَّى المُعْتَلَّ الآخرِ معتلاً . وصحيحَه صحيحاً . فَوَعَدٌ وثوبٌ صحيحٌ عنده كعِلْمٍ ، والصحيحُ تتعاقبُ عليه حركاتُ الإعرابِ ، وأما المعتلُّ فما كانَ آخرُه ألفاً سُمِّيَ مقصوراً ، أي ممنوعاً عن الحركةِ ، إذْ لا يَمُسُّهُ شيءٌ منها ، فمنه منصرفٌ وهو الذي دخلَهُ التونوينُ ، وهي نُونٌ ساكنةٌ ، فَتَلْتَقِي مع الألِف فتسقطُ الألفُ من اللفظِ ، إزالةً لالتقاءِ الساكنين ، وفتحةُ ما قبلها تدلُّ عليها ، ولم يحذفْ التنوينُ ؛ لأنها دالةٌ على التَمَكُّنِ ، ولا يدلُّ عليها شيء كقولك : هَذِهِ عصاً يافتى ، وإذا وقفت عليه وقفت بالألف إلاَّ أَنَّ أَلِفَه مرفوعاً ومجروراً حرفُ إعرابٍ ، ومنصوباً / منقلبةٌ من التنوينِ قياساً على الصحيحِ ، فإنَّكَ ١٣/أ تقولُ : جاء زيدْ ، ومررتُ بزيدْ ، ورأيتُ زيدا .

ومِنْهُ غيرُ منصرِفٍ وهو ما لا يدخلهُ التنوينُ كَحُبْلَى ، وألفُه وقفاً ودَرْجاً حرفُ إعرابٍ . وما كانَ آخره واواً أو ياءً فإنْ سَكَنَ ما قبلهما جَرَيا مَجْرَى الصحيحِ في تَحَمُّلِ الحركاتِ ، لأَنَّ التلفظَ بهما بَعْدَ السُّكُونِ كأنَّه ابتداءٌ بَعْدَ الوقفِ والابتداءُ بالساكنِ مُحَالٌ ، تقولُ : هَذَا دَلْوٌ وظَبْيٌ وكذلك النصبُ والجرُّ ، ومثلُه آيٌ وَراى[1] ،

---

(١) آيٌّ : جَمْعُ آيةٍ ، ورايٌ : جَمْعُ رَايةٍ .

والمُدْغَمُ فيهما نحو كرسيّ وعدوّ ، وإذا تحرك ما قبلَ الياءِ يكون كسرةً لا محالةَ كالقاضي ، ويُسَمَّى منقوصاً أي نقص بعضُ حركاتِ إعرابهِ ، لأنَّه لا يدخلُه حركةُ الرفعِ والجرِّ لثقلِهما عليه ، فتكونُ الياءُ ساكنةً فيهما ويدخلُه حركةُ النصبِ لخفتها تقولُ : هذا القاضي ، ومررتُ بالقاضي ، ورأيتُ القاضِيَ . فإن نُوِّنَ مرفوعُه ومجرورُهُ لَقِيَ التنوينُ ياءً ساكنةً فَحُذِفَ الياءُ لِمَا مَضَى في المَقْصُورِ ، تَقُولُ : هَذَا قَاضٍ فَاعلمْ ، ومررتُ بقاضٍ يافَتَى ، وإنْ نُوِّنَ مَنْصُوبُهُ فلا يَلْتَقِي ساكنان فتثبت الياءُ ، تقولُ : رأيتُ قاضياً يارَجُلُ ، والوقفُ على المُنَوَّنِ منه منصوباً بالألفِ المنقلبةِ عن التنوين ، تقولُ : رأيتُ / قاضيا ، ومرفوعاً ، ومجروراً بإثباتِ الياءِ ساكنةً وحَذْفِها تقول هذا قاضي ، ومررتُ بقاضي ، وهذا قاضٍ ، ومررت بقاضٍ ، وعلى غيرِ المُنُوَّنِ منه منصوباً بإثْبَاتِ الياءِ ساكنةً لَا غَيرُ ، ومرفوعاً ومجروراً بإثباتِها وحذفِها كَمَا مَرَّ ، وليس في كلامِهم اسمٌ متمكنٌ آخرهُ واوٌ قبلَها ضمةٌ ، فإذَا أَدَّى إليه قِيَاسٌ رُفِضَ وأُبْدِلَ من ضمّهِ كسرٌ فانقلبت الواوُ ياءً فيصيرُ منقوصاً ، وذلك قولهم : جِرْوٌ وأَجْرٍ وقلنسُوَةٌ وقَلَنْسٍ ، قَالَ الشَّاعِرُ : ١٣/ب

٦ ــ لَيْثٌ هِزَبْرٌ مُدِلٌ عِنْدَ خِيسَتِهِ
بِالرَّقْمَتَيْنِ لَهُ أَجْرٍ وأَعْرَاسُ[1]

---

(١) البيت من البسيط وهو لأبي دؤيب الهذلي وقيل لمالك بن خالد الخناعي ، شرح أشعار الهذليين ٢٢٦/١ وهو من شواهد الكتاب ٢٥٥/١ ، والمقتصد ١٦٤ ، والإيضاح ٢٠ وشرح شواهد الإيضاح لابن بري ٦٩ .

فَصْـــلٌ

والفِعْلُ المُضَارِعُ استعدَّ لمطلقِ الإعرابِ بمشابهةِ الاسمِ فاقتضت المشابهةُ أن يعربَ بوجوهِ إعرابِ الاسمِ ، الرفعِ والنصبِ والجرِّ ، لكنَّه أُعْرِبَ بحركتين وسكونٍ لينحطَّ الفرعُ عن الأصلِ ، وخُصَّ الجرُّ بالتعويضِ لثقلِه ، قِيلَ : إنما خُصَّ الجرُّ بالاسمِ والجزمُ بالفعلِ طلباً للاعتدالِ بالجمعِ بين الخفيفِ والثقيلِ ، فإنَّ عَدَمَ الحركةِ أَخَفُّ منها ، والاسمُ أَخَفُّ من الفِعْلِ بدليلِ أَنَّ وزنَ الاسمِ بَلَغَ الخُمَاسيَّ ، والفعلُ لم يجاوزْ الرباعيَّ ، فلولا خفةُ الاسمِ لم يتحملْ زيادةَ الحروفِ . وعاملُ رفعِ الفعلِ معنويٌّ / وهو وُقُوعُه موقعاً يصحُّ للاسمِ بالدَّوَرانِ ، أما وجوداً ففي قولك : زيدٌ يَضْرِبُ ، لأنَ الخبرَ يجوزُ أنْ يكونَ اسماً ، وأما عدماً ففي قولك : لَنْ يَضْرِبَ وَلَمْ يَضْرِبْ ؛ فإنَّ الاسمَ لا يقعُ بعدَ ناصبِ الفعلِ وجَازِمِه ، وعَامِلُ نَصْبِهِ وجَزْمِهِ لَفْظِيٌّ ، كما سَتَعْلَمُ[1] ، فقد عَلِمْتَ أَنَّ المعنى الذي رُفِعَ به الفعلُ غَيْرُ المعنى الذي أُعْرِبَ بِهِ ، وكَيْفَ لَا وعِلَّةُ استعدادِ الشيءِ غَيْرُ عِلَّةِ وُجُودِهِ .

١٤ / أ

(١) ينظر مبحث نواصب وجوازم الفصل .

« بَابُ التَّثْنِيَةِ والْجَمْعِ »

وَهُمَا مُخْتَصَّانِ بِالاسْمِ ؛ فإِنَّ الحرفَ لا يُفِيدُ تكرارُه[1] إلاَّ تأكيداً لأَنَّ المُسْتَفْهَمَ لا يُسْتَفْهَمُ والمَنْفِيَّ لا يُنْفَي وهلمَّ جرًّا ، وأما الفعلُ فَقَدْ اشتملَ على المصدرِ ، وهو اسمُ جنسٍ فيستغرقُ ، فلا يُتَصَوَّرُ انضمامُ شيءٍ من جنسِهِ إِلَيْهِ ، كَذَا قَالُوا ، إلاَّ أَنَّ المصدَر نفسَه قَدْ يُثَنَّى ويُجْمَعُ ، فكيفَ يمنعُ الفعلُ عنهما ؟

والتثنيةُ رَفْعُها بالألفِ ، ونصبُها وجرُّها بالياءِ ، تَقُولُ : هذان الزَّيْدَانِ ، ورأيتُ الزيدين ، ومررتُ بالزيدين ، وهي جاريةٌ في المذكرِ والمُؤَنَّثِ وأُولِى العِلْمِ وغَيْرِهم ، كَقَوْلِكَ : الزَّيْدَانِ والهِنْدَانِ والمَسْجِدَانِ .

والجمعُ صِنْفَانِ ، جمعُ تصحيحٍ ، وجمعُ تكسيرٍ فالتصحيحُ ما صحَّ فيه / نظمُ الواحدِ وبناؤُه أى ترتيبُ حروفِه وترتيبُ حركاتِه وسَكَنَاتِهِ . ١٤/ب

وجمعُ التكسيرِ ما تَكَسَّرَ فيه أحدُهما أو كِلاَهُمَا ، كَقَوْلِكَ : أُسْدٌ ورِجَالٌ .

والصحيحُ قد يكونُ للمذكرِ والمُؤَنَّثِ ، أما الذي للمُذَكَّرِ

---

(١) في الأصل « تكرارها » والأولى ما أثبتناه .

فيختصُّ بأُولِي العلْمِ منهم لكونه أشرفَ من المُكَسَّرِ من حيثَ إنَّكَ تفهمُ واحده منه ، فاختصَّ بالأشرفِ ، ويقالُ له الجمعُ على هجائين ، والجمعُ على حَدِّ التثنيةِ لاشتراكهما في سلامةِ الواحدِ ، ويكونُ رفعهُ بالواوِ ، ونصبهُ وجرهُ بالياءِ ، تقول : هَؤُلَاءِ المُسْلِمُونَ والزَّيْدُونَ ، ورأيتُ المُسْلِمِينَ والزَّيْدِينَ ، ومررتُ بالمسلمينَ والزيدينَ ، وقد شَذَّ عن القياسِ بَنُونَ وقُلونَ[1] ، وما أَشْبَهَهُمَا .

أما الجمعُ الصحيحُ للمُؤَنَّثِ فيَشْمَلُ أُولِي العِلْمِ وغيَرهُمْ ، تَقُولُ : هِنْدَاتٌ وشَجَرَاتٌ .

وجمعُ التَّكْسِيرِ كَذَلِكَ ، تقولُ : رِجَالٌ وأَفْرَاسٌ .

فَلْنَتَكَلَّمْ في التَّثْنِيَةِ والجمعِ الصحيحِ لِلْمُذَكَّرِ ، ثُمَّ في صحيحِ المُؤَنَّثِ . وَلْنُؤَخِّرِ الكلَامَ على المُكَسَّرِ إلى آخرِ الكتابِ . فَنَقُولُ : لَمَّا استثقلَ تكرارُ المفردِ بحسبِ زيادةِ كُلِّ عَدَدٍ بُنِيَ للتثنيةِ والجمعِ صيغتَانِ ، ولما كَانَا فرعي الواحدِ جُعِلَ إعرابهُما فَرعَ إعرابِ الواحدِ ، وفرعُ الحركاتِ الثلاثِ حروفُ المدِ واللينِ فإنَّها / تَتَوَلَّدُ من إشباعِها ، ١٥/أ وخُصَّ حالتا رَفْعَيْهِمَا بِحَرفٍ من غيرِ اشتراكٍ فيه لقوةِ الرفعِ واستقلالهِ بنفسِه في حصولِ الكلامِ به وحدَهُ ، كقولك : زيدٌ منطلقٌ ، والنصبُ والجرُّ محتاجان إليه في تحصيلِ الكلامِ ، والاستقلالُ يناسبُ عدمَ الاشتراكِ ، وخُصَّ الألفُ بالتثنيةِ والواوُ بالجمعِ تكثيراً للخفيفِ ،

(١) بنون : جمع ابن : وقلون : جمع مقلى أو مقلاء ، وهي عودان يعلب بها الصبيان .

وتقليلاً للثقيلِ ، وجُعِلَ الياءُ علامةً لجرِّ كُلِّ واحدٍ منهما لكونِها أُخْتَ الكسرةِ ، وحُمِلَ النصبُ فيهما على الجرِّ لمناسبتِهمَا في الفَضْلِيَّةِ .

وَفُتِحَ ما قبلَ ياءِ التثنيةِ ، وكُسِرَ ما قَبْلَ ياءِ الجمعِ للفرقِ والتخصيص ، ليزيدَ الخفيفُ على الثقيلِ ، وزيدَ نُونٌ في آخرهما عوضاً عن الحركة والتنوينِ الكائنتينِ في الواحدِ ، ودليلُ تعويضِها من التنوينِ سقوطُها عِنْدَ الإِضَافَةِ ، وعن الحركةِ ثباتُها مع اللامِ ، وقَدْ يكونُ عوضاً من الحركة فَحَسْبُ ، كأَحْمَدَانِ وحُرِّكَ نُونُهما لالتقاءِ الساكنينِ ، وفُتِحَتْ في الجمعِ وكُسِرَتْ في التثنيةِ طلباً للاعتدالِ ، فإنَّكَ في الجمعِ تَخْرُجُ من الضمةِ أو الكسرةِ إليها ، وفي التثنيةِ من الفتحةِ إليها ، وهذه الحروفُ فيهما حروفُ إعرابٍ ، ودلالاتُ إعرابٍ وعلاماتُ تثنيةٍ وجمعٍ .

أما جمعُ المُؤَنَّثِ / فتاؤهُ يدخُلها الرفعُ والجرُّ ، ويُحْمَلُ النصبُ ١٥/ب على الجرِّ تبعاً للمُذكَّرِ فيقال : هؤلاء مسلماتٌ ، ومررتُ بمسلماتٍ ، ورأيت مسلماتٍ ، قالوا : التنوينُ فيه نُونٌ ساكنةٌ بازاءِ النونِ في مسلمينِ ، بدليلِ أنَّ التنوينَ خمسةُ أصنافٍ :

- فَارِقٌ بينَ المُنْصَرِفِ وغيرِه ، تَقُولُ : زيدٌ وأحمدُ .
- وفارقٌ بينَ المعرفةِ والنكرةِ ، تَقُولُ : صَهْ وصَهٍ .
- وعِوَضٌ من المضافِ إليه ، كقولهِم : « إذٍ » .
- وتنوينٌ غَالٍ يلحقُ الشعرَ المقيَّدَ منيفاً على الوزنِ كقولِ الشَّاعِرِ :

٧ ــ وقَاتِمِ الأَعْمَاقِ خَاوِى المُخْتَرِقِنْ
مُشْتَبِهِ الأَعْلَامِ لَمَّاعِ الخَفَقِنْ[(١)]

وذلك للفصلِ بينَ الوقفِ والوصلِ .
ــ وتنوينٌ ينوبُ مَنَابَ حَرْفِ الإِطْلَاقِ كَقَوْلِ القَائِلِ :

٨ ــ أَقِلِّي اللَّوْمَ عَاذَلَ والعِتَابَنْ
وقُولِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَنْ[(٢)]

ــ هذا والتَّنوينُ في : « هَذِه عَرَفَاتٌ مُبَارَكاً فيها » خَارِجٌ مِنْ هذه الأقسامِ ، فهي نُونٌ زائدةٌ . ولَمَّا كانَ المرفوعُ في الرتبةِ المعنوِّيةِ مقدماً على المنصوبِ والمجرورِ قَدَّمْنَاهُ في وَضْعِ الكتابِ ، فلا ينتهضُ « إنَّ زيداً قائمٌ » نقضاً ، فإنَّ المُدَّعَي التَّقَدُّمُ المعنويُّ لا اللفظيُّ ، ثُمَّ لما كانَ الفاعلُ أَصْلَ المرفوعاتِ والباقي مُشَبَّهٌ به / قدَّمنَاه على سائرِ ١٦/أ المرفوعاتِ ، ودليلُ أصالتِهِ أنَّ مُسْنَدَهُ أصلٌ في المُسْنَدِيَّةِ لكونِ الفعلِ دَائماً مُسْنَداً ، فالمُسْنَدُ إليه يَجِبُ أَنْ يكونَ أصلاً في كَوْنِهِ مُسْنَداً إليه ، فَوَجَبَ أَنْ يكونَ رفعُه أيضاً أصلاً ، بِخلَافِ المبتدإِ فإنَّ مُسْنَدَهُ

---

(١) الرجز لرؤبة بن العجاج ، ديوانه ١٠٤ وقد ورد هذا الرجز في الكتاب ٣٠١/٢ ، والأعلم ٣٠١/٢ قشرح أبيات سيبوية لابن السيرافي ٣٠٥/٢ ، والأصول لابن السراج ٤١٣/٢ ، وكثير من كتب النحو ، انظر شفاء العليل في إيضاح التسهيل ١١/١ .
(٢) البيت من الوافر وهو لجرير ، ديوانه ٦٤ والكتاب ٢٩٨/٢ ونوادر أبي زيد ١٢٧ والمقتضب ٢٤٠/١ وغير ذلك من كتب النحو .

في الأَصْلِ اسمٌ ، والاسمُ لَيْسَ أصلاً في المُسْنَدِيَّةِ ، لِعَدَمِ لزُومِهِ المُسْنَدِيَّةِ ، فلا يكونُ رَفْعُهُ أصلاً .

واعلن أنَّ الرفعَ عَلَمُ الفَاعِلِيَّةِ ، والنَّصْبَ عَلَمُ المَفْعُولِيَّةِ ، والجرَّ عَلَمُ الإِضَافَةِ ، وإنَّمَا جُعِلَ كَذَلِكَ ؛ لأَنَّ الضَّمَّةَ أثقلُ الحركاتِ ، والفتحةَ أخفُّها ، والفاعلَ واحدٌ والمفعولَ خمسةٌ ؛ لِيَكْثُرَ الخفيفُ ، ويقلَّ ضدُّهُ ، وخُصَّ الكسرُ بالمضافِ إِلَيْهِ لِكَوْنِهِ واقعاً بين الفاعلِ والمفعولِ ، ألا تَرَى المضافَ إِلَيْهِ المصدرُ كيفَ يكونُ فاعلاً تارةً ومفعولاً أخرى ؟ في قَوْلِكَ : عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زيدٍ عمراً ، أو مِنْ ضَرْبِ عَمْرٍو زيدٌ ، والكسرةُ تَتَوَسَّطُ بينَ أُخْتَيْهَا في الثِّقَلِ والخَفَّةِ فَتَشَابَهَا .

« بَابُ الفَاعِـــلِ »

هُوَ من المنقولاتِ الاصْطِلَاحِيَّةِ ، وَحَدُّهُ : المُسْنَـدُ إِلَيْـهِ مِنْ فِعْـلٍ أو شبهه مقدمـاً عليـه أبـداً ، كقـولك : ضَرَبَ زيـدٌ ، وضَارِبٌ زيـدٌ ، وحَسَنٌ وجهُهُ ، ورَافِعُه ماأُسْنِد إِلَيْـهِ ، فـ « زَيْـدٌ » في « ما قَامَ / زَيـدٌ » ١٦/ب فَاعِلٌ كـ« هو » في « قامَ زَيْدٌ » ، قال المُبَرِّدُ : « الفَاعِـلُ بالحقيقـةِ هو الصادرُ عنه الفِعْلُ ، وتسميةُ غيـرِه بالفَاعِـلِ مَجَـازٌ »[1] ، وهـو كالجزءِ الأخير من الفعلِ ، لأن إعرابَ الفعلِ قد يَقَـعُ بعـدَ الفاعـلِ ، وذلك في الأفعال التي إعرابُها بالنـونِ ، وإعـرابُ الكلمـةِ بَعْـدَ حرفِهـا الأخيـرِ ، فلذلك لم يَجُزْ تقديمُهُ على الفعلِ ، واستحقَّ التقديمَ على المفعولِ ، فإذا قُدِّمَ عليه المفعولُ فهو في النِّيةِ مؤخرٌ ، ولهذا لم يلزمْ الإضمارُ قبلَ الذِّكـرِ في « ضَرَبَ غُلامَهُ زَيـدٌ » ولَـزِمَ في « ضَرَبَ غَلامُـهُ زَيْـداً » وقـد يكـونُ مُظْهـراً كقـولك : ضَرَبَ زَيْـدٌ ، ومضمـراً كقـولك : زَيْـدٌ ضَرَبَ وضَرَبْتُ ، وإذَا اجتمعَ عاملان[2] على معمـولٍ واحـدٍ امتنـعَ اعمالُهمـا

---

(١) المقتضب ١٤٦/١ ونص المقتضب : « وكـذلك إذا قلت : لم يقـم زيـدٌ ، ولم ينطلـقْ عبـدُ اللـه وسيقومُ أخوك : فإن قال قائلٌ : إنما رفعت زيداً أولاً لأنه فاعلٌ ، فإذا قلتَ : لم يقـمْ فقـد نفيـتَ عنه الفعل فكيف رفعته ؟ .
قيل له : إنَّ النفي إنما يكونُ على جهةِ ما كان موجبًا ، فإنما أعلمت السامع من الذي نفيت عنه الفعل أن يكون فاعلاً ، فكذلك إذا قلت : لم يضربْ عبدُالله زيداً علم بهذا اللفظ من ذكرنا أنـه ليس بفاعل ومن ذكرانا إنه ليس بمفعول .

(٢) هذه المسألة من المسائل الخلافية المشهورة انظر الإنصاف ٨٣/١ ، مسألة ١٣ .

معاً ، أما إذا اختلفَ عملاهما فظاهرٌ وإن اتَّحَدَا ، فَلِأَنَّ حُصُولَ الإعرابِ بأحَدِهما يُغْنِيه عن الآخرِ ، واستحالَ إلْغَاؤُهُمْا ، فإنَّ الإعرابَ يستدعي عاملاً فتعينَ إعمالُ أَحَدِهِمَا ، فَمَذْهَبُ البصريين إعمال الثاني وإضمارُ معمولِ الأولِ على شريطةِ التفسيرِ لأَنَّ القريبَ أَوْلَى بالعمل بدليلِ إعمالِ الباء في « ألقى بيده » .

ومذهُب الكوفيين إعمالُ الأولِ وإضمارُ معمولِ الثاني ، قالوا : للتَّقَدُّمِ أَوْلَوِيَّةٌ / في العملِ يَدُلُّك عليه وجوبُ إعمالِ « ظننتُ » ١٧/أ وأخواتِها متقدمةً ، وجوازُ إلغائِها متوسطةً ومتأخرةً ، تقولُ على المذهبين : ضربني وضربت زيداً ، وضَرَبَني وضربتُ زيدٌ ، وقَامَا وقَعَدَ أخواك ، وقَامَ وقَعَدا أخواك ، وشواهدُ إعمالِ الثاني من التنزيل قوله تعالى ﴿ آتُوني أفرِغْ عَلَيْهِ قِطْراً ﴾[1] ، ولو أُعمل « آتوني » لكانَ الأحسنُ « أُفْرِغْهُ » ، وحَمْلُ كلامِه تعالى على ما هو أَحْسَنُ أَحْسَنُ ، وقولُه تَعَالَى ﴿ هَاؤُمُ اقرأُوا كِتَابِيَه ﴾[2] فلم يقل « اقرأوه » ومن الأبيات قولُ كُثَيِّرِ عَزَّةَ :

٩ ــ قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوَفَّى غَرِيمَهُ
وَعَزَّةُ مَمْطُولٌ مُعَنًّى غَرِيمُهَا[3]

---

(١) سورة الكهف آية ٩٦ .

(٢) سورة الحاقة آية ١٩ .

(٣) البيت من الطويل . ديوانه ١٤٣ ، والإيضاح ٦٦ ، والمقتصد ٣٤٠ . وشرح شواهد الإيضاح لابن بري ٩٠ .

فأعمـلَ الثـاني في كِلا مِصرَاعَيـه ، أمـا الأوَل فَلأَنَّه اجتمـع فيـه قَضَى وَوَفَّى على « غَريمِهِ » فأعمل الثاني وإلاّ لقالَ : « فَوَفَّـاهُ » ، وأمـا الثـاني فَلِأَنَّ « مَمْطُـولٌ » و« مُعَنـىً » توجهـا إلى « غريمهـا » فأعمـل « معنًّى » ، لأنه لو أعمل « مَمْطُولٌ » لَكَانَ « مُعَنىً » جارياً على غيـرِ مَنْ هو له ، فإِنَّـه للغريـمِ وجـارٍ على « عَزَّة » فوجب إظهـارُ ضميرِه ، ولم يظهـره والمعـارضةُ بالمثـل بأن يقولـوا في « معنـى » ماقُلْنَـا في « مَمْطُول » ساقطةٌ لأنه إِنَّمَا يجبُ إبرازُ الضمير عَمَّـا جرى على غيـرِ مَنْ هُوَ لَهُ إذا لم يكـنْ إضمـاراً قبـل الذِّكْـرِ ، فإن ظُهُـورَ الاسمِ بَعْـدَه حِينَئِذٍ كَظُهُورِ الضميرِ ، ودليلُ الكُوفِيِّ قَوْلُ عُمَرَ بنِ أبي رَبِيعَة : ١٧/ب

١٠ ــ إِذَا هِيَ لَمْ تَسْتَكْ بِعُـودِ أَرَاكَةٍ
تُنُخِّـلَ فَاسْتَـاكَتْ بِهِ عُودَ إِسْحِـلِ(١)

وَقَوْلُ امرِئ القَيْسِ :

١١ ــ فَلَوْ أَنَّ مَاأَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ
كَفَانِـي وَلَـمْ أَطْـلُبْ قَلِيـلٌ مِن المالِ(٢)

قالوا : اجتمعَ « كَفَاني » « وَلَمْ أَطْـلُبْ » على « قَلِيـلٌ » فَرَفَعُـه بالأوَلِ ، وهذا فاسدٌ ؛ لأَنَّ ما بعد « لو » إذا كَانَ مُثْبَتاً في اللفظِ فهـو

(١) البيت من الطويل . انظر الكتاب ٤٠/١ وشرح المفصل لابـن يعيش ٧٨/١ ، والإيضاح ٦٨ ، وديوانه ١٧٧ وشرح شواهد الإيضاح ٩١ .

(٢) البيت من الطويل . ديوانه ١٢٢ ، والإيضاح ٦٨ ، والمقتصد ٣٤٢ .

مَنْفِيٌّ في المَعْنَى وبالعكسِ ، لأنّها لامتناع الشيءِ لامتناع غيره ، فَلَو كان الفعلانِ مُوَجَّهَيْنِ إلى « قَلِيلٌ » فالمصراعُ الأوَلُ يَدُلُّ على أنه « لم يطلبْ أَدْنَى مَعِيشَةٍ » ، والثاني على أَنَّهُ يَطْلُبُه فَيَتَنَاقَضَانِ ، والحقُّ أَنَّ مفعولَ الثاني : المُلْكُ ، لِقَوْلِهِ :

١٢ ــ وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ
وَقَدْ يُدْرِكُ المَجْدَ المُؤَثَّلَ أَمْثَالِي[١]

وَقَدْ يكونُ الرافعُ مضمراً ، يُقَالُ : أَجَاءَ أَحَدٌ ؟ فَيُقَالُ : عَمْرٌو ، بإضمار « جَاء » ، ومنه قولُه تَعَالَى ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ ﴾[٢] وقولُه تَعَالَى ﴿ وإنْ أَحَدٌ مِن المُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ »[٣] وفي أمثالهم « لَوْ ذَاتُ سِوَارٍ لَطَمَتْنِي »[٤] ، وَقَوْلُهُمْ : « إلاَّ حَظِيَّةٌ فلا أَلِيَّةٌ »[٥] أي إنْ لا يَكُنْ لَكَ في النساءِ حظيةٌ فإني غيرُ أَلِيةٍ .

---

(١) ديوان امرىء القيس ١٢٤ ، البيت من الطويل .
(٢) سورة الانشقاق آية ١ .
(٣) سورة التوبة آية ٢ .
(٤) مجمع الأمثال ١٦١/٢ .
(٥) مجمع الأمثال ١٦١/٢ .

« بَـابُ الفِعْلِ المَبْنِيِّ لِلْمَفْعُـولِ »

الفِعْلُ صِيغَ للإِخْبَارِ بِهِ ، فَتَارَةً يُخْبَرُ بِهِ / عن الفاعـل والمفعـول ١٨/أ جميعاً كقولك : ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْـراً ، وتـارةً عن الفاعـلِ وَحْـدَهُ ، مِثْـل : ذَهَبَ عَمْروٌ ، وَمرَّةٍ عن المفعـولِ وَحْـدَهُ مثـل : أُكِـرمَ خالـدٌ ، فيرتفـعُ المفعولِ بإسنـادِ الفعـلِ ، وذلك بِحَسبِ اهتمام المتكلـم ، وتغيـرُ اللفـظِ بحسبِ تغيرِ المعنى حُكْـمٌ مستمرٌ في اللغـاتِ . فَغُيِّـرَتْ صيغـةُ المبنـيِّ للمفعولِ عن المبنيّ للفاعلِ فَجُعِلَ الفِعْـلُ الـذي صَدْرُه حَرْفٌ ثَابِتٌ في الابتـداءِ والـوصلِ مَضْمُـومَ الأولِ مكسورَ ما قبـل الآخرِ ، كقـــولك : ضُرِبَ ، والـذي صَدْرُهُ حَرْفٌ يَثْبُتُ في الابتـداءِ دُونَ الـوصلِ ضُمَّ أَوَّلُ مُتَحَـرِّكٍ فيـه وَكُسِرَ ما قبـل آخـرِه مثـل استُخْـرِجَ ، وضُمَّتِ الهمـــزةُ بالتَّبَعِيَّةِ .

وإنَّما يُتْـرَكُ ذِكْـرُ الفاعـلِ لِعَـدَمِ تَعَلُّـقِ الغـرضِ به ، أَوْ تَعْظِيمـاً له ، أو تحقيراً له ، أو لِشُهْرَتِـه ، أو لِلْخَـوْفِ عليـــه مِنْ ذِكْـــرِهِ ، أو لجهالةِ المتكلم إيّاه .

نُكْتَةٌ : حَدُّ الفَاعِلِ مُنْطَبِقٌ على المفعولِ الذي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُـهُ ، فَتَسْمِيتُه بالفاعِلِ أَوْلَى مِنْ تَسْمِيتِه بالمفعولِ ، فَإِنَّ الأوَلَ حقيقـةٌ في هذا الاصطلاحِ ، والثاني مجازٌ ، ولَمَّا عَدِمَ الفعلُ اللازمُ المفعـولَ به ، لم يُصَغْ للمفعولِ فَتَعَيَّنَ المُتَعَدِّي لبناءِ المجهولِ ، وقد يُنْقَلُ الفعـلُ عن اللـزومِ / ١٨/ب إلى التَّعَدِي بإدخالِ الهمـزةِ في أولـه وتَثْقِيـلِ حَشْوِه ، وزَيـادَةِ حَرفِ جَرٍّ

على المفعول فيقالُ في ذَهَبَ زَيْدٌ : أَذْهَبْتُهُ وذَهَّبْتُهُ وذَهَبْتُ بِهِ ، فَيُصَاغُ المبنيُّ للمفعولِ إِذْ ذَاكَ مِنْهُ فيقالُ : أُذْهِبَ زَيْدٌ ، وذُهِّبَ وذُهِبَ بِهِ . وَلمَّا كانَ الفعلُ الذي لَه مفعولٌ واحدٌ يبقى بلا مفعولٍ عند بنائِه للمفعول مثل : ضُرِبَ زَيْدٌ ، والذي له مفعولان يبقى له واحدٌ مثل : عُلِمَ زَيدٌ عاقلاً ، والذي له ثلاثة مفاعيلٍ يبقى معه مفعولان مثل : أُعْلِمَ عمروٌ زيداً فاضلاً .

والهمزةُ وأُخْتَاهَا تَجْعَلُ غيرَ المتعدي متعديًّا إلى مفعولٍ واحدٍ ، مثل : أفرحتُ خالداً ، والمتعدى إلى واحدٍ متعدياً إلى اثنين مثل : أضربتُ زيداً عمراً ، والمتعدي إلى مفعولين متعدياً إلى ثلاثة مثل : أعلمتُ زيداً عمراً خيرَ الناسِ .

قال النحويون : النقلُ بالهمزةِ عَكْسُ بناءِ الفعلِ للمفعولِ ، وإذا كان لفعلٍ مفعولان أحدُهما فاعلٌ في المعنى مثل : « زيدٌ » في أعطيتُ زيداً درهماً ، فَجَعْلُهُ فاعلاً أَوْلَى مِنْ صاحبِه ، وإن اشتركا في المَفْعُولِيَّةِ تقول : أُعْطِيَ زَيْدٌ دِرْهَماً ، وإذا كان المفعولان من أفعال القلوبِ فَجَعْلُ الأول فاعلاً أَوْلَى لِكَوْنِهِ مُسْنَداً إليه في الأصل ، / تقولُ : ظُنَّ عمروٌ عاقلاً . ١٩/أ

واعْلَمْ أَنَّ المفاعيلَ خَمْسَةٌ : مَفْعُولٌ بِهِ ، ومَفْعُولٌ مُطْلَقٌ ، ومَفْعُولٌ فِيهِ ، ومَفْعُولٌ لَهُ ، ومَفْعُولٌ مَعَهُ ، كما سَتَعْلَمُهَا مع أحكامِها مشبعاً إن شاءَ اللهُ تَعَالى .

ولا يجوزُ جَعْلُ المفعولِ له والمفعولِ مَعَهُ فاعـلاً ، أمـا الأوَلُ فَلِأَنَّ اللَّامَ فيه مُرَادَةٌ ولا يجوزُ رفعُ الاسمِ مَعَ تقديرِ اللاَّمِ ، وإنَّمَا جَازَ نَصْبُـهُ مَعَهَـا ، لِأَنَّ الجَـارَّ والمَجْـرُورَ مفعـولٌ ، وأمـا الثـاني فلأنـه قليـــلاً ما يصحبُ الفعلَ حَتَّى قَصَرَهُ بَعْضُهُمْ على السمـاعِ ، فلا يبلـغُ في القُـوَّةِ رُتْبَةَ الفاعلِ ، وأما المفاعيلُ الثلاثةُ فما وُجِدَ المفعـولُ به لم يَقُـم المصدرُ والظرفـان مقـام الفاعـلِ لِزِيـادَة شَبَهِـهِ بالفاعـلِ بالنسبـةِ إليهمـا لأنَّ من الأفعال مَا لَمْ يُذْكَرْ فَاعِلـهُ قَطُّ استغنـاءً بالمفعـولِ به كقـولهم : عُنِيتُ بهذا الأَمْرِ . وزُكِمَ زَيْدٌ ، وَجُنَّ عمروٌ ، لأن المفعولَ به في المعنى جُعِـلَ فاعـلاً ، كقـولهم : مات بكـرٌ ، وأعنـي بالمفعـول به الصحيـحَ ، فأمـا المفعولُ بواسطةِ حَرْفِ الجرِّ فهـو مستـوى القـدمِ مع المفاعيـلِ الأُخَر .
فاشْتُـرِطَ في إقامـةِ المصدرِ مقـامَ الفاعـلِ كونـهُ موصوفـاً ليشتمـلَ الجزءُ الثـاني من الجملـةِ على فائـدةٍ خلا عنها الجزءُ الأوُلُ ، فإنَّ الفعـــلَ يَدُلُّ تضمنـاً على مصدره / فتقـولُ : ضُرِبَ ضَرَبٌ شديـدٌ ، ويجوزُ إضمـارُ هذا المفعول ، تقولُ : أُعْطِيَ زَيـْدٌ دِرْهَمـاً ، فإِذَا قَدَّمْتَ زيـداً : قلتَ : زَيْـدٌ أُعْطِـيَ دِرْهَمـاً ، فإنْ قَدَّمْتَ دِرْهَمـاً أَيضاً قُلْتَ : زيدٌ الدِّرْهَـــمُ أُعْطِيَهُ .

١٩/ب

دَقِيقَةٌ : الفرقُ بينَ هذا المفعولِ والفاعلِ أَنَّ الفاعـلَ باصطـلاحِ النَّحْوِ يمكنُ أنْ يكونَ فاعلاً بالمعنى اللغويِّ مِثْل قَامَ عَمْرٌو ؛ وأَنْ يكـونَ مفعولاً مثل : مات خالـدٌ ، وهـذا المفعـولُ لايكـونُ إلاَّ مفعـولاً بالمعنـى اللُّغَوِيّ ، وَمِـنْ هَذَا تَعْلَـمُ أَنَّ قولـهَ تَعَالَـى ﴿ يُسَبِّـحُ لَهُ فِيهَـا بِالْغُـدُوِّ

والآصَالِ رِجَالٌ ﴾[1] فِيمَنْ قَرَأَ مفتوحةَ البَاءِ[2] لايكونُ « رِجَالٌ » فيه مَرْفُوعاً بِيُسَبَّحُ ، لِأَنَّه المُسَبِّحُ فهو فاعلُ فعلٍ مضمرٍ يُفَسِّرُهُ الظاهرُ ، مِثْلُ قَوْلِهِ :

١٣ ــ لِيُبْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ[3]

كأنَّه قِيلَ : مَنْ يُسَبِّحُهُ ؟ قِيلَ يُسَبِّحُهُ رِجَالٌ ، وَمَنْ يَبْكِيهِ ؟ قيل يَبْكِيه ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ .

---

(١) سورة النور آية ٣٦ ، ٣٧ .

(٢) قرأ أبو بكر وابن عامر بفتح الباء ، على ما لم يَسمَّ فاعله ، فله يقوم مقام الفاعل ، ثم فسر من هو الذي يسبح له بقوله : « رجال لا تلهيهم » ينظر مختصر في شواذ القراءات لابن خالويه ١٠٢ والحجة في القراءات السبع لابن خالويه ٢٦٢ والكشف عن وجوه القراءات السبع وعليها وحججها لمكي بن أبي طالب ١٣٩/٢ والنشر في القراءات العشر لابن الجزري ٣٣٢/٢ وإتحاف فضلاء البشر ٣٢٥ والعنوان في القراءات السبع ١٣٨ والتبصرة في القراءات ٢٧٣ .
قال أبو حيان : « وقرأ الجمهور يسبح بكسر الباء ، والياء من تحت ، وابن وثاب وأبو حيوة كذلك إلا إنه بالتاء من فوق . وابن عامر وأبو بكر والبحتري عن حفص ومحبوب عن أبن عمرو والمنهال عن يعقوب والمفضل وأبان بفتحها وبالياء من تحت وأحد المجرورات في موضع المفعول الذي لم يسم فاعله ، والأولى الذي يلي الفعل لأن طلب الفعل للمرفوع أقوى من طلبه للمنصوب الفضلة « البحر المحيط » ٤٥٨/٦ .

(٣) صدر بيت من الطويل وتمامه :
وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تَطِيحُ الطَّوَائِحُ .
وقد عزى للحارث بن نهيك وللحارث بن ضرار النهشلي ، وللبيد ، ونهشل بن حرى النهشلي انظر الكتاب ١٤٥/١ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١١٠/١ والعيني ٤٥٤/٢ والخزانة ١٤٧/١ وشفاء العليل ٤٢٢/١ ، والإيضاح ٧٢ ، والمقتصد ٣٥٤ .

« بَابُ المُبْتَدإِ والخَبَرِ »

المبتدأُ اسمٌ مُجَرَّدٌ من العوامِلِ اللَّفْظِيَّةِ بشرطِ أَنْ يُسنَدَ إليه . والخبرُ ما أُسْنِدَ إلى المبتدإِ ، وَهُمَا مرفوعان ، ومُقْتَضَى رَفْعِهِمَا مُشَابَهَتُهُمَا الفَاعِلَ ، فإنَّ المبتدأَ مُسْنَدٌ إليه كالفَاعِلِ والخَبَرُ جزءٌ ثانٍ من الجملةِ ، وعاملُ رفعِهِمَا مُخْتَلَفٌ فيه . فذهبَ معظمُ الكوفيين وَوَافَقَهم البَغْدَادِيُّون إلى أَنَّ المبتدأَ والخبرَ / يَتَرَافَعَان[1] ، وهو باطلٌ ، لا من حيثُ كونُ كُلٍّ واحدٍ ٢٠/أ منهما مُؤَثِّراً وأثراً ، فإن بتقدير كونِ العاملِ مُؤَثِّراً فالأَثَرُ رَفْعُهُمَا ، والمُؤَثِّرُ ذَاتُهُمَا ، فلا يلزم منه الدَّوْرُ . بَلْ مِنْ جِهَةِ أَنَّ رُتبةَ العاملِ قبلَ المعمولِ فيلزمُ تقدمُ كُلٍّ واحدٍ على صاحبه المستلزمُ تَقَدُّمَ الشيءِ على نَفْسَهَ ، وقَالَ بعض الكُوفيَّةِ : العاملُ في الخبرِ المبتدأُ ، والعاملُ في المبتدإِ الضميرُ في الخبرِ ، فِرَاراً من الدَّوْرِ . ويلزم مِنْهُ مَعَ الاستحالةِ المذكورةِ كونُ كُلِّ خبرٍ مُتحملاً للضميرِ وسَنُبْطِلُهُ ، ولسيبويهِ قولان : الأشهرُ أَنَّ العاملَ فيهما الابتداءُ ، وهو التَّجَرُّدُ عن العوامِلِ اللَّفظيَّةِ مع الإسنادِ لأنه معنى يقتضيهما معاً ، فليعملْ فيهما ، فإنَّ التجرُّدَ مع الإسنادِ لا يُتَصوَّرُ بِدُونِ مُسْنَدٍ وَمُسْنَدٍ إِلَيْهِ .

---

(١) القوا في رافع المبتدا ورافع الخبر واختلاف النحاة في ذلك واحتجاج كل فريق فيما ذهب إليه يطول شرحه ويخرجنا عما التزمنا به من إيجاز هنا فينظر ذلك في الإنصاف لابن الأنبارى المسألة الخامسة ٤٤/١ والمقتصد في شرح والإيضاح للجرجاني ٢١٣/١ وشرح ابن عقيل ١٧٤/١ .

وعَمَلُ العَامِلِ بِحَسبِ الاقتضاءِ اعْتَبِرْهُ بالفعلِ اللاَّزِمِ والمُتَعَدِّي وَغَيْرِهَمَا .

والثاني[1] إنَّ الابتداءَ يَعْمَلُ في المُبْتَدَإِ وكِلَاهُمَا يَعْمَلَانِ في الخبرِ واستشهد من العواملِ المحسوسةِ بتسخينِ النَّارِ القِدْرَ وتَسْخِينَهُمَا جميعاً الماءَ ، ومن العواملِ النَّحْوِيَّةِ بعملِ حرفِ الشرطِ في فعلِهِ ، وعملِهِمَا في الجزاءِ ، إنما اشْتَرطَ التَّجْرِيدُ فيهما لأَنَّ العوامِلَ اللَّفْظِيَّةَ تَسلبُ قرارَهما / على الرفعِ ، واشْتُرِطَ الإسْنَادُ ، لِأَنَّ المعنى المدلولَ عليه بالإعرابِ لا يُتَصَوَّرُ دُونَه ، فَإِنْ شَكَكْتَ بأَنَّ التجردَ أَمرٌ عَدْمِيٌّ ، والإسْنَادَ مِنَ قَبِيلِ النِّسَبِ التي لا وجودَ لها في الأعيانِ ، وإلاَّ لكان لها نسبةٌ أُخْرَى ، ولَزِمَ التَّسَلْسُلُ ، ومجموعُ العَدَمِيَّين عَدَميٌّ ، فكيفَ يعملُ العدمُ في شَيْءٍ ؟ . فَحَلُّهُ أَنَّ المرادَ من العواملِ في هذا الاصطلاحِ الأَمَارَةُ لا المُؤَثِّرُ ، فَإِنَّه لا يتوعر على الأذهانِ السليمةِ أنَّ هذه العواملَ غيرُ مُؤَثِّرةٍ في وُجُودِ الإعرابِ ، فَإِنَّ المُؤَثِّر هو المتكلِّمُ . وأي استبعادٍ في كونِ المعنى المعقولِ أمارةُ الإعرابِ ؟ كالملفوظِ المحسوسِ . ٢٠/ب

وَهْمٌ وهِدَايَةٌ : لَعَلَّكَ تقولُ : إذَا قُلْنَا : الإنْسَانُ جسمٌ فَإِنْ كَانَ المفهومُ من الجسمِ هو المفهومُ من الإنسانِ فلا فائدةَ فيه ، فإنَّهُ

---

(١) أي القول الثاني المنسوب لسيبوية ، وانظر الكتاب ٢٧٨/١ .

بِمَثَابَةِ قَوْلِكَ : الإنسانُ إنْسَانٌ ، والجِسْم جِسْمٌ ، وإنْ كان المفهومان متغايرين فلا يَصحُّ حَمْلُ أَحَدِهمَا على الآخَر ، كَمَا لا تَقُولُ : زَيْدٌ حَجَرٌ ، فَإِنَّ الهُوهَوِيَّةَ(١) تَسْتَدِعي الاتحادَ فأشْجعْ أَنَّ للعقلِ أَنْ يأخذَ معنىً واحداً من الأعيانِ فَيَجْعَلَهُ مَعَانِيَ كثيرةً كَأَخْذِهِ مَعْنَى الإنْسَانِ وجَعْلِهِ جِسْماً نَامِياً حَسَّاساً مُتحركاً بالإِرَادَةِ / ناطقاً ، ولهذه الأشياءِ وُجُودٌ واحدٌ في الأعيانِ ، فإذَنْ هَذِهِ الأشياءُ مُتَغَايِرَةٌ مِنْ حَيْثُ الذِّهْنُ مُتَّحِدَةٌ مِنْ حَيْثُ العَيْنُ ، فَمِنْ حَيْثُ الاتِّحَادُ صَحَّ حَملُ أحدِهما على الآخر بخلافِ : « زَيْدٌ حَجَرٌ » وَمِنْ حَيْثُ التغاير أَفَادَ معنىً بخلافِ « الإِنْسَانُ إِنْسَانٌ » فَصَرَّحَ أَنَّ « الهُوهَوِيَّةَ » تَقْتَضِي الاتحاد مِنْ وَجْهٍ والاختلافَ مِنْ وجهٍ ، فَقَولُكَ : إِمَّا مُتَّحِدَان أو مُتَغَايِرَان جوابهُ لا هَذَا مُطْلَقاً ، ولا هذا مطلقاً ، بل هذا من وجهٍ ، وهذا مِنْ وجهٍ ، احْكِهَا ؛ فإنَّها قاعدةٌ شريفةٌ .

٢١/أ

---

(١) لما قال في الصفحة السابقة : إذا قلنا : الإنسان جسم فإنْ كان المفهوم من الجسم هو المفهوم من الإنسان فلا فائدة فيه فإنه بمثابة قولك : الإنسان إنسان والجسم جسم ، وإن كان المفهومان متغايرين فلا يصح حمل أحدهما على الآخر ، كما تقول زيد حجر ، فإنَّ الهَوْهَوِيَّةَ تستدعي الاتحاد ، فأراد المؤلف ان يعرف الهوتعريفًا منطقيا فقال : فان الهوهوية .. الخ .
قال الفارابي : وكان كما أن من يفهم الإنسان إنساناً لايشك في أنه جسم أو حيوان إذا فهم الجسم والحيوان ، كذلك لا يشك في أنه موجود ، وليس كذلك بل يشك ما لم يقم حِسٌّ أو دليل ، فالوجود والهوية لما بينا من الموجودات ليس من جملة العوارض اللازمة ، وبالجملة ليس من جملة اللواحق التي تكون بعد الماهية فصوص الحكم ٤٧ .
والمقصود بالهوهوية أن الخبر نفس المبتدأ ، أي هو هو ، فإذا كان هوهو لزم الاتحاد ، وقد أثبت الكيشي أن مثل : الإنسان إنسان والجسم جسم .. الخ أشياء متغايرة ذهنياً متحدة معنى .

(مسوغات الابتداء بالنكرة)

وحقُّ المبتدإ التعريفُ ، فإنَّ إثباتَ حُكْمٍ على مجهولٍ لا يَتَعَلَّقُ بِه غرضٌ فَيُصْغَى إِلَيْهِ ، وقَدْ جَاءَ نِكَرَةً موصوفةً كما فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ ﴾[1] . وغَيْرَ موصوفةٍ كَقَوْلِهِمْ « مَا رَجُلٌ أَفْضَلُ مِنْكَ » ، و« أَرَجُلٌ في الدَّارِ أَم امْرَأَةٌ ؟ » و« شَرٌّ أَهَرَّ ذَا نَابٍ »[2] و« تَحْتَ رَأْسِي سَرْجٌ » و« عَلَى أَبِيهِ دِرْعٌ » ، لِلْقُرْبِ من المعرفةِ بالتخصيصِ في الأولِ ، ولمضارعتهِ الداخلَ عليه لامُ الجِنْسِ بعمومهِ في الثاني ، ولكونَ المُسْتَفْهَمِ بمنزلةِ المنفيِّ في غير المُوجَبِيَّةَ ، أو تميُّزُ الجنسِ الذي هو / معلومٌ في الثالث ، ولكونِ « شَرٌّ » إمّا في معنى الموصوفِ أي شَرٌّ عَظِيمٌ ؛ لأنَّ التنوينَ فيه للتفاقمِ ، أو كونه موصوفاً محذوفَ الصفةِ ، أو موصوفاً بما بعده محذوفاً خبرهُ ، أو كونه خبراً لمبتدإٍ محذوفٍ ، أي الطارقُ شَرٌّ ، أَيْ مَا أَهَرَّ ذَا نَابٍ ، إلاَّ شَرٌّ ، أَوْ كَوْنِهِ شَاذاً في الرابعِ ، ولِتَخَصُّصِهِ بِمَكَانٍ مُعَيَّنٍ في الخامِس ، وَقَدْ تَحَتَّمَ تنكيرُه في « مَاأَفْعَلَهُ ! » كَمَا سَيَأْتِي .

٢١/ب

(١) سورة البقرة آية ٢٢١ .

(٢) مجمع الأمثال ٥١٧/١ والمستقصى في الأمثال ١٣٠/٢ .

فَصْــــلٌ

والخبرُ صنفان : مُفْرَدٌ وجُمْلَةٌ ، والمفردُ ضربان : متحمــلٌ للضمير وهو المشتقُّ ، وخالٍ عنه وهو غيرُ المشتقِّ ، كقولك : زيدٌ منطلقٌ ، وعمرٌو أخوك ، ويدلُّ على تحملِ المشتقِّ للضميرِ وجهان :

أَحَدُهما : أنَّه قد يعملُ في الظاهرِ ، فإذا لم يعملْ فيه عَمِلَ في المضمرِ قياساً على الفعلِ ، والجامعُ كونُ كُلٍّ منهما دالاً على صفةٍ معينةٍ لذي صفةٍ غير مُعَيَّنٍ .

وثانيهما : أَنَّ المنسوبَ لَمَّا كَانَ في معنـى المشتـقِّ تَحَمَّـلَ ضميراً ، فالمشتقُّ أَوْلى به ، وذلك قولهم : مررتُ بقومٍ عربٍ أَجْمَعُون ، فـ « أَجْمَعُوَن » تأكيدُ جَمْعٍ مَرْفُوعٍ ، وما ذَلِكَ إلاَّ الضميرُ المرفوعُ في « عَرَبٍ » ، فإنَّ العربَ جَمْعُ عَرَبِيٍّ ، لِأَنَّ ياءَ النسبةِ فارقةٌ بينَ الواحِدِ والجمعِ كتاءِ تَمْرَةٍ ، كأنَّه قَالَ : مَنْسُوبين إلى العربِ ، فإذا ثبتَ / ٢٢/أ تَحَمُّلُ الضميرِ في الصفةِ ، ثبتَ في الخبرِ لِعَدَمِ الفارق ، قال علماءُ الكُوفَةِ[١] : كلُّ خَبرٍ مُتَحَمِّلٌ للضميرِ ، فإن كانَ مشتقاً فذاك ، وإلاَّ فهو في تقديرِ المشتقِّ ، فزيدٌ أخوك مَعْنَاهُ مُؤَاخِيك عِنْدَهُمْ ، وفيهِ نَظَرٌ ، لأَنَّ كُلَّ ما رَفَع فاعلاً مُضْمَراً رَفَع دائماً إِمَّا مُظْهَراً[٢]

---

(١) انظر المسألة السابعة في الإنصاف لابن الأنباري ١/٥٥ .

(٢) هذا التعليل لم يذكره ابن الأنباري فلعل الكيشي لم يسبق إليه .

أوْ مُضْمَـراً اعْتَبِـرْهُ بالفعـلِ والأسماءِ المشتقـةِ ؛ وعندهـم الأسماءُ الجامـدةُ تعملُ خبراً ولا تعملُ غيرَ خبرٍ ، فهـي مخالفـةُ القيـاسِ ، ولأنَّه لو عمـلَ في المُضْمَـرِ لعمـلَ في المُظْهَـرِ ، وأصلُـه[1] المشتقـاتُ ، أما قَوْلُهُـمْ : « هذا قَاعٌ عَرْفَجٌ[2] كُلُّـهُ ، وفَـرَسٌ خَزٌّ صِفَـةُ سَرْجِـهِ ، ورجُـلٌ صَخْـرٌ فُؤَادُه فَشَاذٌ .

والجُمْلَـةُ أَرْبَعَـةُ أَضْرُبٍ : فِعْلِيَّـــةٌ ، واسْمِيَّـــةٌ ، وشَرْطِيَّـــةٌ ، وظَرْفِيَّةٌ .

كَقَـوْلِكِ : زَيْدٌ قَامَ ، أَيْ قَامَ هُوَ ، وقَـامَ أَبُـوهُ ، وعمـروٌ أَبُوهُ منطلقٌ ، وبكرٌ إنْ تُكْرِمْهُ يُكْرِمْكَ أَوْ يُكْرِمْكَ عَمْرٌو ، وخَالِدٌ أَمَامَكَ[3] .

وإِذَا حُقِّقَ وُجِدَتِ الجُمْلَةَ إِمّـا اسْمِيَّـةً أَوْ فِعْلِيَّـةً ، فَإِنَّ الشرطيـةَ والظرفيةَ فعليتان ، نَعَمْ لَمَّـا فارقت الشرطيـةُ أخـواتها بكونِهـا مركبـةً من جملتين أُخْرِجَتَا بأداةِ الشرطِ والجزاء من الاثْنَيْنِيَّةِ إلى الوحـدةِ ، والظرفيـةُ لما فارقتها بِعَدَمِ ذِكْرِ الفعلِ مَعَهَـا أُفْرِدَتَـا عن أَخَواتِهما وخُصِّصَتَـا باسمين غَيرِ اسْمِ جِنْسِهِمَا .

---

(١) أي أصل الخبر .

(٢) القَاعُ : أرضٌ واسعةٌ سهلةٌ مطمئنةٌ مستويةٌ حُرَّةٌ لا حُزُونَةَ فيها ولا ارتفاعَ ولا انهباطَ ، تنفـرج عنها الجبالُ والآكامُ ولا حَصَى ولا حجارة ... الخ اللسان ٣٠٤/٨ (قوع) .
والعرفج نبتٌ طيب الريح أغبر إلى الخضرة له زهرة صفراء لا شوك له . واحدته عرفجة .

(٣) الإيضاح العضدي ٤٣ .

فَصْــــلٌ

/ الظَّرْفُ يُذْكَرُ تبييناً لِمَحَلِّ الفعلِ الصادرِ عن الفاعلِ فَيَتَعَلَّقُ ٢٢/ب أَلْبَتَّةَ بالفعلِ أَوْ ما اشتملَ على معناه ، فقولُك : زَيدٌ في الدَّار تَقْدِيرُهُ مستقرٌّ في الدارِ أو استقر فيها(١) ، فَعَلَى الأولِ الظرفُ مفردٌ لوقوعِه موقعَ مُفْردٍ ، وعلى الثاني جُملةٌ ، ويُسَمَّى الجارُ مَعَ المجرورِ ظرفاً غيرَ حقيقيٍّ لكَوْنِهِ مشابهاً للظرفِ من حيثُ وجوبُ تَعَلُّقِهِ بالفعلِ أَوْ مَعْنَاهُ ؛ فَإِنَّ الجَارَّ وُضِعَ لإيصَالِ مَعْنَى الفعلِ إلى الاسمِ ، ولهذا سَمَّاهُ سِيبَوَيْهِ حَرْفَ الإِضَافَةِ .

وإنَّمَا الظرفُ الحقيقيُّ ما قُدِّرَ « في » فِيهِ ، فَإِذَا ظَهَرَتْ صَارَ غَيْرَ حَقِيقيٍّ ، والظرف إذا كان خبراً سُمِّيَ مستقراً ، وإذا وقع مفعولاً دُعِيَ غير مستقرٍّ ، وإذا كان المبتدأُ جُثَّةً فَخَبَرُهُ مِن الظروفِ المكانُ فَقَطْ ، وإذَا كَانَ حدثاً فالزمانُ والمكانُ . تقولُ : زَيْدٌ في الدار ، ولا تَقُولُ : يَوْمَ الجُمُعَة ، والقِتَالُ يَوْمَ السَّبْتِ وفي السُّوقِ ، لِأَنَّ نِسْبَةَ مُجَرَّدِ الذَّاتِ إلى جَمِيعِ الأَزْمِنَةِ سَوَاءٌ(٢) ، فَتَخْصِيصهُ ببعضها تَخْصِيصٌ مِنْ غَيْرِ مُخَصِّصٍ ، بِخَلَافِ نِسبتِهِ إلى الأَمْكِنَةِ ؛ فإِنَّهُ في بَعْضِهَا .

---

(١) الخلاف في متعلق الظرف والجار والمجرور الواقع خبراً سبق أن أشرنا إليه فيما سبق ، في ص ٧٨ من هذا الكتاب ، وانظر أيضاً الإنصاف ٥١/١ المسألة ٦ .

(٢) انظر الكتاب ٦٩/١ ، والمقتصد ٢٧٨ ، والإيضاح ٤٨ .

ونِسْبةُ الحَدَثِ إلى الأَزْمنة والأَمْكِنَةِ مُتَفَاوِتَةٌ لِحُدُوثِـهِ في بَعْضِهَـا

وَلَا بُدَّ في الجُملةِ الواقعةِ خبراً من ضميرٍ يربُطها / بالمبتـدإِ فيُزيـلُ شَكَّ ٢٣/أ
كونها جملـةً مستأنفـةً بَعْـدَ الإعـــراضِ عن الاسمِ المذكـــورِ ولا كذلك
المفردُ ، فإنَّهُ بِطَبْعِهِ يَسْتَدْعِي صاحباً يتمُّ به ، فَذِكْرُهُ بعـد المُبْتَـدَإِ قرينـةُ
خَبَرِيَّتِـهِ عَنْـهُ وَقَـدْ يَسْتَغْنِـي عن الراجـع للقرائـنِ ، يقـالُ : البُرُّ الكُـرُّ
بِستِّينَ ، والسَّمْنُ مَنَوانِ بِدِرْهَـمٍ . قَالَ تَعَالَـى ﴿ وَلَمَـنْ صَبَـرَ وَغَفَـرَ إنَّ
ذَلِكَ لَمَنْ عَزْمِ الأُمُورِ ﴾[1] أَيْ مِنْهُ[2] .

---

(١) سورة الشورى آية ٤٣ .

(٢) انظر الإيضاح ٤٤ .

فَصْــــلٌ

ويجوزُ حذفُ الخبرِ بأَسْرِهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ واللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ المَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إن ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ ﴾[1] ، وكَقَوْلِ ذي الرُّمَةِ :

١٤ ــ أَيَا ظَبْيَةَ الوَعْسَاءِ بَيْنَ جُلاَجِلٍ
وبَيْنَ النَّقَاآ أَنْتِ أَمْ أُمُّ سَالِمِ[2]

وكَقَوْلِهِمْ : « خَرَجْتُ فَإِذَا السَّبعُ » وقَدْ أُوجِبَ الحذفُ إذا وَقَعَ المبتدأُ بَعْدَ لولا الامتناعي لطولِ الكلامِ ، ودلالةِ « لولا » على الخبرِ ، فإِنَّها تَدُلُّ على امتناعِ الجوابِ لوجودِ المبتدإِ ، وَوُجُود المبتدإِ هو الخَبَرُ ، فإِنَّ قولَكَ : لَوْلَا زَيْدٌ لَهَلَكَ عَمْرٌو ، أيْ لَوْلَا زَيْدٌ مَوْجُودٌ هَنَاك .

وَ « لَوْلَا » هَذِهِ لا يَقَعُ بَعَدَها إِلاَّ المُبْتَدَأُ ، كَمَا لا يَقَعُ بَعْدَ

---

(١) سورة الطلاق آية ٩٤ .
أورد المؤلف الآية الكريمة شاهداً على حذف الخبر بأسره ، وقوله تعالى : ﴿ واللائي لم يحضن ﴾ تقديرهُ : واللائي لم يحضن كذلك ، أي فعدتهن ثلاثة أشهر : لأنه عطف على الأول ينظر إعراب القرآن للنحاس ٤٥٣/٢ والبحر المحيط ٢٨٠/٨ .

(٢) البيت من الطويل ينظر ديوان ذي الرمة ٦٢٢ والكتاب ١٦٨/٢ والأعلم ١٦٨/٢ وشرح أبيات سيبوية لابن السيرافي ٢٥٧/٢ ، والمقتضب ١٦٣/١ ، والإنصاف ٤٧٢/٢ .

« لَوْلَا » التَّحْضِيضيّ إلَّا الفِعْل ، وأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ :

١٥ ــ قَالَتْ أُمَامَـةُ لَمَّـا جِئْتُ زَائِرَهَـا

/هَـلّا رَمَيْتَ بِبَعْضِ الأَسْهُـــمِ السُّودِ ٢٣/ب

لا دَرَّ دَرُّكِ إِنِّـــي قَدْ رَمَيْتُهُـــمُ

لَوْلَا حُدِدْتُ وَلَا عُذْرِي لِمَحْـــدُودِ[1]

فَإِنَّ « لا » بَعْدَ « لو » بِمَعْنَـى « لَمْ » كَقَوْلِـهِ تَعَالَـى : ﴿ فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّـى ﴾[2] وإِنَّمـا اخْـتَصَّ التَّـحْضِيضُ بالفعـلِ ، لأنـه لا يحضّ إلاّ على فعـلٍ ، ولأن التـحضيضَ أَمـرٌ ، والأَمْـرُ طَلَبُ الفعـلِ على سبيلِ الاستعلاءِ ، وأَمّا قولُ جَريرٍ :

١٦ ــ تَعْدُّونَ عَقْرَ النِّيبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ

بَنِـي ضَوْطَـرَى لَوْلَا الكَمِـيّ المُقَنَّعَا[3]

فتقديرُهُ : لولا تَعْقُرُونَ الكَمِّي ، فَحُذِفَ الفعـلُ لِدَلَالَـةِ القرينـةِ اللَّفْظِيَّـةِ عَلَيْهِ كَقَوْلِـهِ تَعَالَـى : ﴿ وَإِنْ أَحَـدٌ مِنَ المُشْرِكِيـنَ اسْتَجَـارَكَ ﴾[4] ، فَإِنَّ الشرطَ يختصُّ بالفعلِ ، لأَنَّه توقيفُ فِعْلٍ عَلَى فِعْلٍ .

---

(١) البيتان من البسيط وهما للجموح الظفرى أحد بني سليم بن منصور .
الأمالي الشجرية ٢١١/٢ وشرح المفصل لابن يعيش ٩٥/١ ، والخزانة ٢٢١/١ .

(٢) سورة القيامة آية ٣١ .

(٣) البيت من الطويل . ديوانه ٣٣٨ والخصائص ٤٥/٢ وشرح ديوان الحماسة ٤٦١/١ والأمالي الشجرية ٢١٠/٢ وألف باء للبلوى ٣٠٢/١ والخزانة ٤٦١/١ والهمع ١٤٨/١ والدرر ١٣٠/١ ، والنيب جمع ناب وهي الناقة المسنة .

(٤) سورة التوبة آية ٧ .

وَمِمَّا حُذِفَ خَبَرُهُ لِمَسَدٍّ غَيرِهِ مَسَدَّهُ قَوْلُهم : ضَرْبِي زَيْداً قَائِماً ، وأَكْثَرُ شُرْبِي السَّوِيقَ مَلْتُوتاً ، وأَخْطَبُ مَا يَكُونُ الأَمِيرُ قَائِماً ، فتقديرُ الأَوَّلِ : ضَرْبِي زَيْداً حَاصِلٌ إِذَا كَانَ أَوْ إِذْ كَانَ قَائماً فَحُذِفَ الخبرُ وأقيمَ الظرفُ مقامهَ ثم حُذِفَ « إذا » وأُنيبَ عنه الجُمْلَةُ المضافُ إليها ثُمَّ حُذِفَ « كَانَ » التَّامَةُ التي هِيَ عَامِلَةٌ في الحالِ ، أَيْ قائماً مَعَ ذِي الحَالِ الذي هو فاعلٌ لِدَلالَةِ الحالِ عَلَيْهِمَا . فقائماً حَالٌ مَنْصُوبٌ عَنْ ضَمِيرٍ مَرْفُوعٍ بِفِعْلٍ ، مَجْرُورٍ بظرفٍ / منصوبٍ بخبرِ مُبْتَدإٍ مَحْذُوفٍ . ٢٤/أ

وأما الثاني فلم يفارق الأول إلاَّ بأن المبتدأَ فيه ليس بمصدرٍ لفظاً ، وإنْ كان إيَّاهُ في المَعْنى ، مُضَافاً إِلَيْهِ .

وأما الثالث : فـ « ما » فيه مَصْدَرِيَّةٌ أَيْ هِيَ مَعَ الفِعْلِ الَّذي بَعْدَهَا في تقديرِ مصدرِ ذَلِكَ الفعلِ ، وتقديرُهُ ، أَخْطَبُ أَكْوَانِ الأَمِيرِ إِذَا كَانَ قَائماً . وَفُسِّرَ الأكوانُ تارةً بالأحوالِ ، وتارةً بالأزمنةِ ، فكأنه جعلَ أَحْوَالَ الأميرِ أَوْ أزمنتَه خُطَبَاءَ ، وخَصَّ حَالةَ قِيامِه أَوْ زمَانَ قِيَامِه بالأَخْطَبِيَّةِ ، فَعَلَى الأولِ يُضْمَرُ مُتَعَلَّقٌ للظرفِ والظرفُ منصوبٌ ، وأقيمَ حالُ الذاتِ مقامَه مجازاً فَنُسِبَ إليه ما ينبغي أَنْ يُنْسَبَ إلى الذاتِ ، كقولهم : شِعْرٌ شَاعِرٌ ، وَمَوْتٌ مَائِتٌ .

وعلى الثاني : الظرفُ مرفوعٌ لايحتاجُ إلى مُتَشَبَّثٍ كَقَوْلِهِمْ : يَوْمُ الجُمُعَةِ يَوْمٌ مُبَارَكٌ ، وأُقيمَ الزمانُ مقامَ الذاتِ ، كَقَوْلِهِمْ : نَهَارُهُ صَائِمٌ وَلَيْلُهُ قَائِمٌ ، وفَارَقَ الثالثُ الثانيَ أَنَّ الثاني مبتدأٌ وغيرُ مَصْدَرٍ وَلَكِنَّهُ

مُضَافٌ إلى المصدر الصريح ، والثالثُ مضافٌ إلى مَا هُوَ في تقديرِ المصدرِ وَبِأَنَّ الثالثَ يَلْزَمُهُ أحدُ المَجَازين ، وكونُ الظرفِ مرفوعاً على أَحَدِ التقديرين ، ومنه قولُهم : « كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ » أيْ مقرونان ، فَاسْتُغْنِيَ عَنْهُ / لإفَادَةِ الواو معنى المعيةِ فكأنها استعملت في العطفِ ٢٤/ب والمعيةِ معاً .

فإنْ سألْتَ : أحقيقةٌ هذا أَمْ مَجازٌ ؟ أجبتُ : استعمالُه في العطفِ حقيقةٌ لغلبتِه ، وفي المعيةِ مجازٌ وإِرَادَةُ الحقيقةِ والمجازِ معاً مَجَازٌ ، ويَقْرُبُ منه قولُهم : أَنْتَ أعلمُ وَرَبُّكَ ، أَيْ وَرَبُّك كَافِيكَ ، وَلَكِنْ لَمَّا كَانَ الواوُ بِمَعْنَى « مَعَ » وكَانَ قَوْلُهُمْ : أَنْتَ أَعْلَمُ مَعَ رَبِّك في مَعْنَى قَوْلِهِمْ : أَنْتَ أَعْلَمُ وَرَبُّكَ كَافِيكَ احْتَرَزُوا بِهِ عَنْهُ ، أَمَّا قَوْلُهُمْ : أَقَائِمٌ أَخَوَاكَ وأَذَاهِبٌ الزيدان ، فَلَيْسَ مِنْ قَبِيلِ حَذْفِ الخَبَرِ بَلْ اسمُ الفاعلِ مبتدأٌ مُسْتَغْنٍ عَن الخبرِ بِفَاعِلِهِ فإنَّه جزءٌ ثَانٍ تَمَّ بِهِ المبتدأُ كلاماً فَسَدَّ مَسَدَّ الخبرِ ، وهذه الجملةُ اسميةٌ لفظاً وفِعْلِيَّةٌ مَعْنىً .

وَلِمُعْتَرِضٍ أَنْ يقولَ: « أَقائمٌ » وإنْ كان مجرداً لَمْ يُسْنَدْ إِلَيْهِ شَيْءٌ فلا يكونَ مبتدأً . فإنْ قلتَ : أَليسَ قد سَدَّ فاعلهُ مَسدَّ المُسْنَدِ إليه ؟ قُلْتُ : فَحَدُّ المبتدإِ ناقصٌ إِذَنْ لأَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يقالَ على هذا هو المُجَرَّدُ المُسْنَدُ إِلَيْهِ أَوْ وُجِدَ لَهُ مَّا يَسُدُّ مَسَدَّ المُسْنَدِ إِلَيهِ ، ولم يَذْكُرْهُ مشاهيرُ أَهْلِ الصناعةِ ، وأقولُ : الحَدُّ الجامعُ لنوعي المبتدإِ أَنْ يقالَ : المبتدأُ هو الاسمُ المجردُ من العواملِ / اللفظيةِ الوَاجِدُ لجزءٍ ثانٍ ٢٥/أ

يتمُّ به الكلامُ ، وقولُهم : زَيْدٌ اضْرِبْـهُ . وعَمْـرٌو لا تُكْرِمْـهُ تقديـرهُ زُيْـدٌ أَنْتَ مـأمورٌ بِضَـرْبِهِ ، أَوْ مقَوْلٌ فيه اضْرِبْهُ ، وعمرٌو أَنْتَ مَنْهِيٌّ عَنْ إِكْرَامِهِ أَوْ مَقُولٌ فِيهِ لا تُكْرِمْهُ ، فإنَّ الجملـةَ الصالحة للخبريـةِ هي التـي تحتملُ الصدقَ والكذبَ ، والأمرُ والنهيُ لا يَحْتَمِلانِهِمَا .

(حَذْفُ المُبْتَدإِ جَوَازاً)

/وَيَجُوزُ حذفُ المبتدإِ كقول المُسْتَهِلّ : الهِـلَالُ واللَّـهِ ، وقَـوْلُكَ ٢٥/أ عِنْدَ شَمِّ رِيحٍ ، المِسْكُ واللَّهِ ، قَالَ المُرَقِّشُ :

١٧٠ ــ لا يُبْعِدِ اللَّـــهُ التَّلَــبُّبَ وَالْغَــــ
ـــــارَاتِ إِذْ قَالَ الخَمِـــــيسُ : نَعَــمُ[1]

أَيْ هَذَا ، وقَوْلُـهُ تَعَالَى : ﴿ فَصَبْــرٌ جَمِيــلٌ ﴾[2] قِيــلَ : تَقْدِيرُهُ : فَصَبْرٌ جَمِيلٌ أَمْثَلُ وقيل : أَمْرِي صَبْرٌ جَمِيلٌ[3] .

ويجوزُ تَقْدِيمُ الخبرِ على المبتـدإِ خِلافـاً للكوفـيين ، قَالَ تَعَالَـى : ﴿ سَوَاءٌ مَحْيَاهُـمْ ومَمَـا تُهُـمْ ﴾[4] و﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِـمْ ءَأَنْذَرْتَهُـمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ ﴾[5] أَيْ إِنْذَارك إِيَّاهُمْ وعَدَمُهُ مُسْتَوِيَانِ .

---

(١) البيت من السريع وقائلة المرقش الأكبر . شرح المفصل لابن يعيش ٩٤/١ ومغنى اللبيب ٦٨٤ والتلبب لبس السلاح ، والخميس الجيش ، والنعم الإبل ، والمعنى إنه يتأسف على الغير ولا سيما في أوقات إقبالهم على الغنائم فيقول الجيش : نعم ، أي هذا نعم فاطلبوه ، إلاَّ أنه حذف للعلم به .

(٢) سورة يوسف آية ١٨ .

(٣) أي على حذف الخبر ، أو على حذف المبتدأ .

(٤) سورة الجاثية آية ٢١ وقرأ حفص وحمزة والكسائي بنصب « سواء » والباقون بالرفع ينظر الكشف عن وجوه القراءات السبع ١٦٨/٢ والنشر ٣٧٢/٢ واتحاف فضلاء البشر ٣٩٠ .

(٥) سورة البقرة آية ٦ .

قَالَ الشَّمَّاخُ :

١٨ ـــ كِلَا يَوْمَيْ طُوَالَــةَ وَصْلُ أَرْوَى
ظَنُــونٌ آنَ مُطَّـــرَحُ الظَّنُــــونِ(١)

فَقـدَّمَ معمـولَ الخبـرِ أَيْ « كِلَا » عَلَـى المبتـدإِ «وَصْلُ أَرْوَى» والفَرْعُ لايتقدمُ على ما لايتقـدمُ عليـه الأَصلُ ، وإِذَا وَقَـعَ المبتـدأُ والخبـرُ معرفتين كقولِهِمْ : اللَّهُ إِلَهُنَـا ومُحَمَّدٌ نَبيُّنا ، وَقَوْلُ أَبِي النَّجْمِ :

١٩ ـــ أَنَا أبو النَّجْمِ / وشِعْرِي شِعْرِي(٢) ٢٥/ب

فلا تَقَدُّمَ للخبرِ ، بِلْ أَيَّهُمْا قَدَّمْتَ فَهُو المُبْتَدَأُ .

(وُجُوبُ تَقْدِيمِ الخَبَرِ)

وَقَـدْ أُوجِبَ تَقْدِيمُـهُ إِذَا تَضَمَّـنَ الخبـرُ الاستفهـامَ كـ « أَيْـــنَ زَيْدٌ » ، وَكَيْـفَ عَمْـرٌو ؟ فَإِنَّ للاستفهـامِ صَدْرَ الكـلامِ كَالنَّفْـيِ ، أَيْ لا يَتَقَدَّمُ عليه ما في حَيِّـزِهِ ، لأَنَّ معانـيَ الحروفِ يَجِبُ تقديمُهـا على الجمـلِ ، لِيْعَلَـم المخاطبُ المَعْنَـى قبـل تَقَضِيّ الجملـةِ على جَهْـلٍ منه بالمرادِ .

وكَـذَا إِذَا وَقَـعَ المبتـدأُ نكـرةً والخبـرُ ظرفـاً كَقَـوْلِكَ : في الـدارِ

---

(١) البيت من الوافر وانظر ديوانه ٣١٩ ، والمقتصد ٣٠٢ ، والإيضاح ٥٢ ، وطوالة : اسم موضع فيه بئر .

(٢) البيت من الرجز وانظر ديوانه ٩٩ ، والمقتصد ٣٠٧ .

رَجُلٌ ، لِئلاّ يشتبه الخبرُ بالصفةِ ، فأما « سلامٌ عَلَيْكَ » فتقديرهُ : أُسَلِّمُ سلاماً عليك ، وحُذِفَ الفعلُ ، ورُفِعَ سلامٌ بالابتداءِ طلباً للثباتِ فإِنَّ الفعلية تُشْعِرُ بالزوالِ ، وتُرِكَ متقدماً على الظرفِ تنبيهاً على الأصلِ .

وقد يجيء للمبتدإ خبران فزائداً قَالَ تعالى : ﴿ وهُوَ الغَفُورُ الوَدُودُ ذُو العَرْشِ المَجِيدُ ﴾[1] ، أَمَّا قَوْلُهُمْ : هَذَا حُلْوٌ حَامِضٌ ، فالمجموعُ خَبَرٌ واحدٌ أيْ مُزٌّ ، وَلِهَذَا لا يسوغُ السكوتُ على أحَدِهِمَا ، وقولُهم : مررت برجلٍ سواءٍ والعدَمُ ، إن جَرَرْتَ سواءً كانَ صفةً لرجلٍ أي مستوٍ هو والعدمُ ، والأحسنُ تأكيدُ الضميرِ المرفوعِ المستكنِ ، ثم العطفُ عليه كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الجَنَّةَ ﴾[2] وإنَّمَا ثَبَت هَذَا في الفِعْلِ أولاً لئَّلا / تعطفَ الاسمَ على الفعلِ ظاهراً ثُمَّ تُعَدِّي إلى الاسماء المتحملةِ للضمير ، وإنْ رَفَعْتَ فتقديرُهُ بِرَجُلٍ هُوَ والعدمُ سواءٌ أَيْ مُسْتَوِيَانِ ، لأَنَّ المصدرَ إِذَا كَانَ بِمَعْنَى الصفةِ اسْتَوَى لفظُ إِفْرَادِهِ وَتَثْنِيَتِهِ وَجَمْعِهِ ، تَقُولُ : رَجُلٌ عَدْلٌ وَصَوْمٌ ، ورَجُلَانِ عَدْلٌ وَصَوْمٌ ، وكَذَا الجَمْعُ .

٢٦/أ

---

(١) سورة البروج آية ١٤ ، ١٥ .

(٢) سورة البقرة آية ٣٥ .

فَصْــــلٌ

الفَاءُ ثَلَاثٌ : عَاطِفَةٌ ، وزَائِدةٌ ، وَجَزَائِيَّةٌ .

فالعاطفةُ لايجوزَ دُخُولُها على الخبرِ ، وإلاَّ لكان مبتدأً لا خبراً .

والزائدةُ : جَوَّزَهُ الأَخْفَشُ ، وحَكَى : « زَيْدٌ فَوُجِدَ »[1] وأَنْشَدَ :

٢٠ ــ وقَائِلَـةٍ : خَوْلَانُ فَانْكِـحْ فَتَاتَهُـمْ
وأُكْرُومَـةُ الحَيَّيْـــنِ خِـلْوٌ كَمَاهِيَـــا[2]

ومَنَعَـهُ صَاحِبَ الكِتَـابِ[3] ، لأَنَّ المُبْتَـــدَأَ وَخَبَـــرَهُ كَالشَّيءِ الوَاحِدِ ، لا يجوزُ تَخَلُّلُ الزائـدِ بَيْنَهُمَـا وقَـالَ : تقديـرُ البَيْـتِ : هَؤُلَاءِ خَوْلَانُ فَانْكِحْ ، فَهِيَ عاطِفَةٌ ، وَكَذَا زَيْدٌ فَوُجِدَ ، أَيْ هَذَا زَيْدٌ .

وأمـا الجزائيـةُ فتدخـلُ اتفاقاً وذلك إِذَا تَضَمَّـنَ المبتـدأُ مَعْنَـــى الشَّرْطِ ، وهو الاسمُ الموصولُ والنكرةُ الموصوفةُ بشرطِ أَنْ تكـونَ الصلـةُ أو الصفـةُ فعـلاً أو ظرفـاً إِذَا لم يُرَدْ بالموصولِ شخصٌ ؛ فإِنَّ الجامـــعَ

---

(١) انظر رأي أبي الحسنِ الأخفشِ في المقـتصد ٣١٣/١ وشرح المفصل لابـن يعـــيش ١٠٠/١ وشرح شواهد الإيضاح ٨٦ .

(٢) البيت من الطويل . ولم يعرف قائله . الكتاب ٧٠/١ والأعلـم ٧٠/١ ، وشرح أبيـات سيبويـة لابـن السيرافي ٤١٣/١ وشرح المفصل لابـن يعـيش ١٠٠/١ والإيضاح العضدى ٥٣ وشفـاء العليل للسلسيلي ٢٨٠/١ . وشرح شواهد الإيضاح ٨٦ .

(٣) الكتاب ٧٠/١ .

بينهما وبينَ الشرطِ العمومُ قَال تَعَالَى : ﴿ ٱلَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُم بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرّاً وعَلَانِيَةً فَلَهُم أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ ﴾[1] وقال تعالى : ﴿ وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ / اللَّهِ ﴾[2] وتَقُولُ : كُلُّ رَجُلٍ يُصَلِّي أَوْ في ٢٦/ب المَسْجِدِ فَمُكْرَمٌ ، والفرقُ بينَ دخولِ الفاءِ وعدمِه ، أَنَّ الفاءَ تُؤذِنُ بأنَّ ما بعدِهَا مُعَلَّلٌ بالفعلِ المتقدمِ أو معناه ، وإنْ لم تدخلْ فَلَا دَلَالَةَ على ٱلْعِلِّيَّةِ .

فإِنْ قُلْتَ : فَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللهِ ﴾[2] عَلَى مَا ذَكَرْتُمْ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ صُدُوْرَ النعمةِ مِن اللهِ مُعَلَّلٌ بكونِها لَنَا وهو باطلٌ .

قلتُ : تقديرُهُ فَيُحْكَمُ بِأَنَّها مِنَ اللَّهِ ، كَقَوْلِهِمْ : مَن اقْتَصَدَ في نَفَقَتِهِ فَهُوَ عَاقِلٌ ، وَمَنْ أَتْقَنَ عَمَلَهُ فَهُوَ عالِمٌ ، والموصولُ مَالَا بُدَّ مِنْ تَمَامِهِ اسماً مِنْ جملةٍ تَرْدُفُهُ مُحْتَمِلَةٍ للصدقِ والكذبِ ، أَيْ الجملةُ التي تَقَعُ خبراً للمبتدإِ ذاتِ راجعٍ إِلَى الموصولِ كالذي وفروعِه والألفِ واللامِ في الأَسْمَاءِ المُشْتَقَّةِ كالمُعْطِي والمُعْطَى ، وهو مُخْتَصَرُ « الَّذِي » و« مَا » و« مَنْ » و« أَيٌّ » وإذَا استوفى الموصولُ صِلَتَهُ كَانَ بمنزلةِ اسمٍ مفردٍ . تَقُولُ : الَّذي يأتيني مُكْرَمٌ ، كَمَا تَقُولُ زَيْدٌ مُكْرَمٌ ، وكَذَا الجَمِيع .

---

(١) سورة البقرة آية ٢٧٤ .

(٢) سورة النحل آية ٥٣ .

وإذَا دَخَلَ لَيْتَ أَوْ لَعَلَّ عَلَى المُبْتَدَإِ لَمْ تَدْخُل الفاءُ . لِأَنَّ الشرطية خبريةٌ ، والجملةُ بَعْدَ دُخُولِهِمَا خَرَجَتْ عن الخبريَّةِ . وفي دُخولِ « إنَّ » خلافٌ بين الأخفشِ وسيبويهِ ، قَالَ الأخفشُ : تدخلُ ؛ لأنَّ الشرطيةَ قَدْ تَخَفَّفَتْ ، ومَنَعَهُ سيبويه لِعَدَمِ الصدريةِ[1] ، ونُقِلَ الخلافُ على العكسِ أَيضاً[2] . وإذَا استَوْفَى / الشرطَ جزاءَهَ في الصلةِ لا تَدْخُلُ الفاءُ فَلَا تَقُولُ : مَنْ إنْ تُكْرِمني يكرْمك فَمُحْسِنٌ .

٢٧/أ

(١) الكتاب ٥٤٣/١ .

(٢) انظر هذا في الهمع ١١٠/١ .

فَصْــــلٌ

المُشْتَقُّ الواقـعُ خَبَـراً قد يكـونُ فِعْـلاً للمبتـدإِ وقـد يكـونُ فِعْـلاً لِغَيْرِهِ ، مِثَالُ الأَوَّلِ : زَيْـدٌ ضَارِبٌ ، زَيْـدٌ ضَرَبَ ، مِثَـالُ الثَّانِـي : زَيْدٌ أَنَا ضَارِبِي ، زَيْدٌ أَنَـا يَضْرِبُنِـي ، ويُقَـالُ للأَوَّلِ جَارٍ عَلَـى مَنْ هُوَ لَهُ ، ولِلثَّانِـي جَارٍ عَلَـى غَيْـرِ مَنْ هُوَ لَهُ ، ولا يَلْتَبِسُ أَحَدُهُمَـــا بالآخرِ في الفعـلِ لأَنَّ ضمائـرَهُ ذاتُ صِيَـغٍ تمتـازُ بها عن غيرهـــا ، ولكنَّهُمَـــا قَدْ يَتَشَابَهَـانِ في اسمِ الفاعـلِ ؛ فإِنَّ قَوْلَكَ : زَيْـدٌ أَنَـــا ضَارِبٌ مُحْتَمِـــلٌ لوجهين ، بخلافِ قولِك : زَيْـدٌ أَنـا ضَرَبْتُ ، وَزَيْـدٌ أَنَـا ضَرَبَ فَلِـذَلِكَ أَبْـرَزُوا ضَمِيـرَهُ إِذَا جَرَى عَلَـى غَيْـرِ مَنْ هُوَ لَهُ ، فَقِيـلَ : عَمْـرٌو زَيْـــدٌ مُكْرِمُـهُ هُوَ ، إِذَا كَانَ المُكْـرِمُ لِعُمْـرٍو ، وعَمْـرٌو زَيْـدٌ مُكْرِمُـه إِذَا كَانَ لِزَيْدٍ ، وَلَمَّا أَبْرَزُوا في مَحَلِّ الاشتباهِ طَرَدُوا البَـابَ في غيـرِ محلِ الاشتبـاهِ كَمَا طردُوا الهمزةَ مِنْ تُكْرِمُ ونُكْرِمُ ويُكْرِمُ لَمَّا حَذَفُوها في أُكْرِمُ استثقـالاً لِلْجَمْعِ بَيْنَ الهمزتين فقالوا : زَيْدٌ الخبزُ آكلهُ هُوَ ، وكَذَا قَوْلُهم هِنْدٌ زيدٌ ضَارِبَتُهُ هِيَ ، فَـ « هِيَ » هَذِهِ فَاعِلَةُ ضَارِبَةٍ ، واسمُ الفاعلِ أَذَا عَمِلَ في المُظْهَرِ كَانَ كَالْفِعْلِ المُتَقَدِّمِ عَلَى الفاعـلِ أي كالفعـلِ الظاهـرِ فَاعِلـهُ فلا يُثَنَّـى ولا يُجْمَـعُ كَمَـا تَقُـولُ : ضَرَبَ / زَيْـدٌ ، ضَرَبَ الزيـــدان ، ٢٧/ب ضَرَبَ الزيـدون ، بِخِـلَافِ : زَيْـدٌ ضَرَبَ ، الزيـدان ضَرَبَـا ، الزيـــدون ضَرَبُوا ، لِأَنَّ الفَاعِلَ إِذَا أُضْمِر ٱشْتَدَّ اتصالُه بالفعـلِ فَأُتِيَ بعلامـةِ تثنيته وجَمْعِهِ في الفعلِ ، فَعَلَى هَذَا نَقُولُ : الهِنْدَانِ الزَّيْدَانِ ضَارِبَتْهُمَا هُمَـا ،

الهِنْداتُ الزيدون ضارِبَتُهُم هُنَّ ، لأنَّ الضميرَ المنفصلَ كالمظهرِ لاستقلالِه ، ومِنَ العربِ[1] مَنْ جَوَّزَ إِلْحَاقَ علامتي التَّثْنِيَةِ والْجَمْعِ بالفعلِ مَعَ ظهور الفاعلِ وهو قليلٌ ، والعَلَمُ[2] فيهما « أكلوُني البراغيثُ » فَعَلَى هَذِهِ اللُّغَةِ تَقُولُ هَهُنَا : ضَاربتاهُمَا هُمَا ، وضَارِبَاتُهُم هُنَّ .

واعْلَمْ : أَنَّ علامةَ التثنيةِ والجمعِ حَرْفٌ إِذَا ظَهَرَ الفاعلُ ، لِأَنَّ لِكُلِّ فِعْلٍ فَاعِلاً واحِداً ، واسمٌ مضمرٌ إِذَا أُضْمِرَ الفاعلُ وإِذَا قُلْتَ : أَنْتُمْ كُلُّكُمْ بَيْنَكُمْ دِرْهَمٌ ، يجوزُ جَعْلُ « كُلٍّ » تأكيداً للمبتدإِ . ومبتدأً ثانياً ، فَعَلَى الأولِ يَتَعيَّنُ أَنْ تقولَ « بَيْنَكُمْ » ليكونَ الراجعُ إلى ضميرِ الحاضرين بلفظِ الحضورِ . وعَلَى الثاني يسوغُ « بَيْنَهُمْ وبَيْنَكُمْ » مِنْ حَيْثُ إنّ « كُلاًّ » اسمٌ موضوعٌ للغيبةِ كالغلمان كأنك قلتَ : أَنْتُمْ غِلْمَانُكُمْ بَيْنَهُمْ دِرْهَمٌ ، ولكنَّهُ الآنَ بمعنى أَنْتُمْ ، فَإِنَّ « الكُلَّ » يَكْتَسِي مَعْنَى المُضَافِ إليه .

---

(١) حكي عن طيء وأزد شنؤة ، انظر التصريح ١/٢٧٥ .

(٢) أي أنه يقصد أن اللغة المشهورة شهرة العلم .

[مَبْحَثُ الاشْتِغَالِ]

وَإِذَا شَغَلْتَ الفِعْلَ المَجْعُولَ خبراً بضميرِ المبتدأ فَنَصَبَهُ أَوْ نَصَبَ مُلَابِسَ / ضَمِيرِهِ كَقَوْلِكَ : زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ أَوْ ضَرَبْتُ أَخَاهُ جَازَ في الاسمِ الأولِ الرفعُ بالابتداءِ ، والنصبُ بفعلٍ مُضْمَرٍ واجبِ الإضمارِ لتفسيرِ الظاهرِ إيَّاهُ ، كأنك قلتَ : ضَرَبْتُ زَيْداً ضَرَبْتُهُ ، وأَهَنْتُ زَيْداً ضَرَبْتُ أَخَاهُ ، والرفعُ أَجْوَدُ لِئِلاّ يلزمَ إضمارٌ [قَبْلَ الذِّكْرِ][1] ، وإذَا قُلْتَ : أَزَيْدٌ ذُهِبَ بِهِ فَالرَّفْعُ لِأَنَّ الضَّمِيرَ مَرْفُوعٌ ، ثُمَّ إِنَّ النَّصْبَ قَدْ يَكُونُ مُخْتَاراً وَلَازِماً ، فالمُخْتَارُ في مَوْضِعَيْنِ : 28/أ

أَحَدُهُمَا : إِذَا عَطفتَ هذه الجُملةَ على فِعْلِيَّةٍ ، لِأَنَّ مُقْتَضَى العَطْفِ المُشَاكَلَةُ فَتَكُونُ إِذْ ذَاكَ عَطْفاً لِلْفِعْلِيَّةِ عَلَى أُخْتِها ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ والظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُم عَذَاباً أَلِيماً ﴾[2] وكَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا ﴾[3] فَإِنَّ نَصْبَ « رَهْبَانِيَّةً » لَيْسَ بِـ « جَعَلْنَا » فَإِنَّها موصوفةٌ بأَنَّهم ابتدعُوها ، ومَجْعُولُ الحَقِّ لا يكونُ

(١) إضافة يوجبها السياق .
(٢) سورة الإنسان آية ٣١ .
(٣) سورة الحديد آية ٢٧ .

مبتدعهم فَتَعَيَّنَ نَصْبُه بفعل مضمرٍ كَذَا قَالَه الفَارِسِيُّ[1] رَحِمَهُ اللهُ ، وهَذَا بِنَاءٌ عَلَى أَنَّ مُبْتَدَعَ المخلوقِ واقعٌ بِقُدْرتِهِ ، فَلَا يَقَعُ بِقُدْرَةِ اللهِ لاستحالةِ اجتماعِ قُدْرَتَيْنِ مُؤَثِّرَتَيْنِ عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ ، وَمَنْ جَعَلَ مُبْتَدَعَ العَبْدِ كَسْبَهَ لَا مَخْلُوقَهَ ، جَوَّزَ نَصْبَ الرَّهْبَانِيَّةِ بِـ « جَعَلْنَا » فَلَا دَلَالَةَ عِنْدَهُ فِي الآيَةِ[2] ، وإذَا كَانَتْ الجملةُ الأُولَى / ذاتَ وَجْهَيْنِ ٢٨/ب ذَهَبَ التَّفَاضُلُ بَيْنَ الرفعِ والنصبِ ، كقولك : عمرٌو أَهنْتُ أَخَاهُ وزَيْدٌ ضَرَبْتُهُ ، فإذَا وَقَعَ بَعْدَ الواوِ حَرْفُ الابتداءِ كَقَوْلِكَ : رَأَيْتُ عمراً وأَمَّا زَيْدٌ فَقَدْ مَرَرْتُ بِهِ ، وَرَأَيْتُ خَالِداً فإذَا زَيْدٌ يُكَلِّمُهُ ، فَكَأَنَّهُ

---

(١) قال الفارسي : قوله «ورهبانية» محمول على فعل كأنه قال : وابتدعوا رهبانية ابتدعوها ، ألاترى أن الرهبانية لا يستقيم حملها على «جعلنا» مع وصفها بقوله : ابتدعوها ، لأن ما يجعله هو تعالى لا يبتدعونه هم . الإيضاح العضدي ٣٢ وتبعه الزمخشرى في الكشاف ٦٧/٤ والقرطبي في الجامع لأحكام القرآن ٢٦٣/١٧ وانظر البحر المحيط ٢٢٨/٨ هذا وقد تعقب الشيخ ناصر الدين احمد بن محمد بن المنير الإسكندري أبا على الفارسي وجار الله الزمخشري فقال : « في إعراب هذه الآية :تورط أبو على الفارسي وتحيز إلى فئة الفتنة وطائفة البدعة فأعرب رهبانية على أنها منصوبة بفصل مضمر يفسره الظاهر ، وعلل امتناع العطف فقال : ألاترى أن الرهبانية .. الخ الإنصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال هامش ٦٧/٤ .

(٢) قال أبو حيان : « ورهبانية » معطوف على ما قبله فهي داخلة في الجعل ، « ابتدعوها » في موضع الصفة لرهبانية وخصت الرهبانية بالابتداع لأن الرأفة والرحمة في القلب لا تكسب للانسان فيها بخلاف الرهبانية فإنها أفعال بدن مع شيء في القلب ففيها موضع للتكسب البحر المحيط ٢٢٨/٨ .

لا عَطْفَ فَيُخْتَارُ الرَّفْعُ ، قَالَ تَعَالَى : ﴿ وأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾[1] وقُرِىَء بالنَّصْبِ[2] .

وثانيهما : إِذَا وَقَعَ مَوْضِعاً هُوَ بِالْفِعْلِ أَوْلَى[3] وذلك بَعْدَ حَرْفِ الاستفهامِ لأَنَّهُ طلبُ الفِعْلِ ، كَقَوْلِكَ : أَزَيْداً لَقِيتَهُ ، وَأَعَمْراً ضَرَبْتَ زَيْداً وَأَبَاهُ ، وأَخَالِداً أَكْرَمتْ رَجُلاً يُحِبُّه لِتَلَبُّسِ الآخرِ بالأولِ بالعطفِ والصفةِ . وبعد « إِذَا » و « حيثُ » لأن فيهما شائبةُ الشرطيةِ ، تقولُ إِذَا زَيْداً تَلْقَاهُ فَاكْرِمْهُ ، وحيثُ خَالداً تَجِدُهُ فَاضْرِبْهُ ، وبعد حرف النفي لأَنَّ النفي[4] غيرُ واجبٍ كالأمرِ والنهي ، وهُمَا يقتضيانِ الفعلَ كَقَوْلِكَ : مَا بَكْراً لَقِيتهُ ، واللازمُ أَنْ يقعَ بعد حرفٍ لا يدخلُ إِلاَّ عَلَى فِعْلٍ كحرفِ الشرطِ وحرفِ التحضيضِ ، تقولُ : إِنْ زَيْداً تَرَهُ تُكْرِمْهُ ، وهَلاَّ بِشْراً رَأَيْتَهُ .

---

(١) سورة فصلت آية ١٧ .

(٢) قال أبو حيان : « وأما ثمود ، وقرأ الجمهور بالرفع ممنوع من الصرف ، وابن وثاب والأعمش وبكر بن حبيب مصروفاً ، وهي قراءة ابن وثاب والأعمش في « ثمود » .. ، وقريء ثمود بالنصب ممنوعاً من الصرف والحسن وابن ابي إسحق والأعمش « ثمودا » منونة منصوبة . البحر المحيط ٤٩١/٧ وانظر مختصر شواذّ القراءات ١٣٣ واتحاف فضلا البشر ٣٨١ .

(٣) في الهامش الموضع الذي يكون النصب فيه أحسن من الرفع لطلب الموضع للفعل : الأمر والنهي والعرض والتخضيض والدعاء وبعض الاستفهام نحو : زيدا اضربه ، والسارق فاقطع يده ، وكل رجل يأتيك فاضربه ، وعبد الله لا تشتمه . وزيدا هلا تضربه ، وزيدا يغفر الله له وأزيداً ضربته ؟ وم الاستفهام ما يكون الرفع فيه أجود من النصب وهو الذي يالاسماء نحو : أيهم ضربته ؟ ، لأن الموضع الابتداء كزيد ضربته » أ هـ .

(٤) في الأصل : (للنفي) والصواب ما أثبتناه .

« بَابُ الأَفْعَالِ الَّتِي لَا تَتَصَرَّفُ »

أَيْ لا يأتي منها اسمُ الفاعِل ، والأمرُ والنهيُ ، وهِيَ : عَسَى ونِعْمَ وبِئْسَ وفِعْلَا التَّعَجُّبِ .

أَمَّا « عَسَى » فإنَّها لا تَتَصَرَّفُ / لِتَضَمُّنِهَا مَعْنَى الحَرْفِ ، وَهِيَ « لَعَلَّ » ، وخُصَّ بناءُ الماضي لِخِفَّتِهِ ولِدَلَالَتِهَا عَلَى رَجَاءٍ واقِعٍ ، فَمِنْهَا ناقصةٌ ، ومنها تامةٌ ، فإِذَا كان اسمُهَا مفرداً كـ « زَيْدٌ » احتاجت إلى خبر ، ولا يكونُ إلاَّ فِعْلاً مضارعاً مع « أَنْ » لأَنَّ معناها مقاربةُ الفعلِ المستقبلِ على سبيل الترجي ، و« أَنْ » عَلَمُ الاستقبالِ ، تَقُولُ : عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَخْرُجَ ، أَيْ قَارَبَ زَيْدٌ الخروجَ ، وتَخْصِيصُ : « أَنْ » لِمُرَاعَاةِ الأَصْلِ ، فَإِنَّ « أَنْ » وَمَا بَعْدَهَا في تقديرِ المصدرِ ، وأصلُ الخبرِ الإِفْرَادُ ، وَهِيَ ترفعُ الاسمَ وتنصبُ الخَبَر ، مثلُ « كَانَ » يَدُلُّ على نصبِها قَوْلُ الزَّبَّاءِ : « عَسَى الغُوَيرُ أَبْؤُسا »[1] وَقَوْلُهُ : ٢٩/أ

٢١ ـ أَكْثَرْتَ في اللَّوْمِ مُلِحّاً دَائمـا

لا تلحنـي إنِّـي عسيتُ صَائمـا[2]

---

(١) قال الميداني : يضرب للرجل يقال له : لعل الشر جاء من قبلك . انظر مجمع الأمثال ١/٦٤٠ ، والمستقصى في الأمثال ٢/١٦١ ، وفصل المقال ٤٢٤ وجمهرة الأمثال ٢/٥٠ واللسان ٥/٣٨ (غور) والغوير : تصغير غار ، والأبؤس : جمع بؤس ، وهو الشدة .

(٢) البيتان لرؤبة . ديوانه ١٨٥ والخصائص ١/٩٨ والجنى الداني ٤٦٣ وشفاء العليل ١/٣٣٥ .

وَقَدْ أُنِيبَ السينُ مَنَابَ « أَنْ » في خَبَرِهَا قَالَ :

٢٢ ــ عَسَى طَيِّئٌ من طَيِّئٍ بَعْدَ هذِهِ
سَتُطْفِىءُ غُلَّاتِ الكُلَى والجَوَانِحِ[١]

وَهُوَ شَاذٌ في الاستعمالِ دُونَ القياسِ ، وإذَا كَانَ اسمُها « أَنْ » مَعَ المضارعِ فَهِي تامةٌ ، لاستيفاءِ مُقْتَضَاها ، تقولُ : عَسَى أَنْ يَخْرُجَ زَيْدٌ أَيْ قَرُبَ خُرُوجُ زَيْدٍ ، وإنَّمَا عَدَلُوا عن التصريحِ بِقَارَبَ و« قَرُبَ » مع المصدرِ لِأَنَّها لا يَتَمَحَّضُ دلالتُه على أَنَّ الفعلَ غيرُ واقعٍ .

وَ « كَادَ » لمُقَارَبةِ الفعلِ أيضاً إلاَّ أنها أشدُّ دلالةً على القُرْبِ مِنْ « عَسَى » لِأَنَّها / تفيدُ القربَ تحقيقاً لا تَرَجِّياً ، ولِذَلِكَ يكونُ خَبَرُهَا المُضَارِعَ بدونِ « أَنْ » . ٢٩/ب

وَقَدْ تُحْمَلُ كُلُّ واحدةٍ على أُخْتِهَا فَتُحْذَفُ « أَنْ » عَنْ خَبَرِ « عَسَى » وتَدْخُلُ على خَبَرِ « كَادَ » قَالَ :

٢٣ ــ عَسَى الكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتُ فِيهِ
يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ[٢]

---

(١) البيت من الطويل وهو لقسام بن رواحة السنبسي ، أو نهشل بن حرى ، أو الحارث بن نهيك شرح المفصل لابن يعيش ١١٨/٧ والمقتصد ٣٥٧ وشرح شواهد الإيضاح ٩٤ .

(٢) البيت من الوافر وقائله هدبة بن الخشرم العذري . ديوانه ٥٤ ، والمقتصد ٣٦٠ ، والمفصل ٣٧٠ وشرح شواهد الإيضاح ٩٧ والهادي في الإعراب إلى طرق الصواب ١٣٥ .

وقــال :

٢٤ ــ قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ البِلَى أَنْ يَمْصَحَا[1]

وخَبَرْ « كَادَ » مُؤَوَّلٌ باسمِ فاعلٍ منصوبٍ يَدُلُّ عليه قَوْلُهُ :

٢٥ ــ فَأَبْتُ إلى فَهْمٍ وَمَا كِدتُ آئِبَاً[2]

و« طَفِقَ » و« جَعَلَ » و« أَخَذَ » و« كَرَبَ » وَتُسَمَّى هَذِه الأَفْعَالُ أَفْعَالَ الأَخْذِ «تُسْتَعْمَلُ استعمال « كَادَ » وأَمَّا « أَوْشَكَ » فَتُسْتَعْمَلُ استعمالَ « عَسَى » مَرَّةً و« كَادَ » أُخْرَى .

---

(١) البيت من الرجز وهو لرؤية . ديوانه ١٨٢ والخزانة ٩٠/٤ والمقتصد في شرح الإيضاح ٣٦٠/١ ، وشرح شواهد الإيضاح ٩٩ والهادي في الإعراب ١٣٦ .

(٢) صدر بيت من الطويل وعجزه :

وكَم مثلها فارقتها وهي تَصْفُرُ .

وهو لتأبط شرا . ديوانه ٩١ وشرح ديوان الحماسة ٨٣/١ وشرح المفصل لابن يعيش ١٣/٧ وشفاء العليل للسلسيلي ٣٣٥/١ .

« بَابُ نِعْمَ وَبِئْسَ »

وَهُمَا فِعْلَانِ ماضيانِ لِلحُوقِ تَاءِ التأنيثِ الساكنةِ بِهِمَا ، وقَالَ الكُوفِيُّونَ : اسمانِ مبتدآنِ لِدُخُولِ حَرفِ النداءِ عليهما في : يَانِعْمَ المَوْلَى ، وَيَا نِعْمَ النَّصِيُر[1] ، وَيُبْطِلُهُ احتمالُ حَذْفِ المُنَادَى . وَفِيهِ[2] أَرْبَعُ لُغَاتٍ ، فَتْحُ النُّونِ مَعَ كَسْرِ العينِ واسكانِها ، وكَسْرُ النُّونِ مَعَ كسْرِ العينِ وإسْكَانِها .

وهُمَا لِلْمَدْحِ العَامِّ ، والذَّمِ العَامِّ ، ولِكُلِّ واحِدٍ فَاعِلٌ ومَخْصُوصٌ مرفوعٌ ويجبُ كَوْنُ فَاعِلِهِمَا مُعَرَّفاً بلامِ الجنسِ أَوْ مضافاً إليه ، لِأَنَّ الحُكْمَ إِذَا عُمِّمَ ثُمَّ خُصِّصَ كَانَ أوقعَ في نفسِ السامِعِ من المُخَصَّصِ / ابتداءً فَإِنَّ المَحْصُولَ بَعْدَ الطَّلَبِ أَعَزُّ من المضافِ بِلَا تَعَبٍ تَقُولُ : نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ ، وَبِئْسَتْ صَاحِبَةُ القَوْمِ دَعْدٌ ، أَمَّا قَوْلُهُ : ٣٠/أ

٢٦ ــ فَنِعْمَ صَاحِبُ قَوْمٍ لَا سِلَاحَ لَهُمْ
وَصَاحِبُ الرَّكْبِ عُثْمَانُ بنُ عَفَّانَا[3]

فَلِأَنَّ صَاحِبَ قَومٍ ، هُوَ صَاحِبُ الرَّكْبِ المضافُ إلى المعرَّفِ ، وَقَدْ يُضْمَرُ الفاعلُ فيهما قَبْلَ الذِّكْرِ ثُمَّ يُفَسَّرُ بِنَكِرَةٍ مَنْصُوبَةٍ

---

(١) انظر الإنصاف المسلة (١٤) حيث مذهب كل فريق وأدلته .

(٢) أي في « نعم » .

(٣) البيت من البسيط وقائلة كثير بن عبد الله النهشلي المعروف بابن الغريرة الخزانة ١١٧/٤ ، والمقرب ٦٦/١ ، والمقتصد ٣٦٥ وشرح شواهد الإيضاح ١٠٠ .

مِنْ جِنْسِهِ فَيُقَـالُ : نِعْـمَ فَارِساً بِكْـرٌ قَالَ تَعَالَـى ﴿ فَنِعِمَّـا هِيَ ﴾[1] ، أَيْ نِعْمَ شَيْئاً هِيَ ، فَإِنَّ « مَا » هَهُنَـا نَكِـرَةٌ لَا مَوْصُولَـةٌ ولا موصوفـةٌ ، وقَدْ يُجْمَعُ بينَ ظهورِ الفاعِلِ والمُفَسِّرِ تَأْكيداً قَالَ :

٢٧ ــ تَزَوَّدْ مِثْـلَ زَادِ أَبِيـكَ فِينَـا
فَنِعْـمَ الـزَّادُ زَادُ أَبِيـكَ زَادَا[2]

وإِنَّمَـا يجِبُ كونُ المخصوصِ مِنْ جنسِ الفاعـلِ ، لأَنَّ ذِكْـرَ الفاعـلِ توطئـةٌ للمبالغـةِ ، وكـون المخصوصِ ممدوحـاً من حيثُ ذَلِكَ الجنسُ ، فأَمَّا قَوْلُهُ [تعالى] : ﴿ بِئْسَ مَثَلُ القَوْمِ الَّذِيـنَ كَذَّبُـوا ﴾[3] فتقديـرهُ مَثَلُ الَّذِيـنَ كَذَّبـوُا ، وَمِثْلُـهُ في حذفِ المضافِ قَوْلُـهُ ﴿ ساءَ مثـلاً القـومُ الذَيـنَ كَذّبُـوا ﴾[4] وتقديـره مثـلُ القَـوْمِ ، فإِنَّ « سَاءَ » تُسْتَعْمَـلُ استعمـالَ « بِئْسَ » ، أَوْ يكـونُ الموصولُ صفـةً للقـومِ ، والمخصوصُ محذوفٌ ، وهو مَثَلُهم كَمَا في قَوْلِهِ ﴿ فَنِعْمَ المَاهِـدُون ﴾[5] وَلَـمْ يَقُـلْ نَحْـنُ ، وَ ﴿ نِعْـمَ العَبْـدُ إِنَّـهُ / أَوَّابٌ ﴾[6] وَلَـمْ يَذْكُـرْ «أَيُّوب » . ٣٠/ب

---

(١) سورة البقرة ٢٧١ .

(٢) البيت من الوافر وقائله جرير . ديوانه ١٣٥ والمقتضب ٢/١٥٠ وشرح المفصل ٧/١٣٢ وشفاء العليل للسلسيلي ٢/٦٢٩ وشرح شواهد الإيضاح ١٠٩ .

(٣) سورة الجمعة آية ٥ .

(٤) سورة الأعراف آية ١٧٧ .

(٥) سورة الذاريات آية ٤٨ .

(٦) سورة ص آية ٤٤ .

وفي ارتفاعِ المخصوصِ وجهان :

أحدُهما : أنه مبتدأٌ والجملةُ المتقدمةُ خبرهُ واشتمالُ المعرَّفِ بلامِ الاستغراقِ على المبتدإِ يَنُوبُ منابَ ضَميرِهِ كما سَدَّ اشتمالُ نَفْيِ الجنسِ على المبتدإِ مَسَدَّ الذكرِ العائدِ إليه من خبرِهِ في قَوْلِهِ :

٢٨ ــ أَمَّا الصدورُ فلا صُدُورَ لجعفرٍ
ولكنَّ أعجازاً شديداً ضَرِيرُها[1]

أي مضرَّتُها ، وَكَقَوْلِ الآخر :

٣٩ ــ أَمَّا القِتَالُ فَلَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ
وَلَكِنَّ سيْراً في عِرَاضِ المَوَاكِبِ[2] .

ولقائلٍ أَنْ يقولَ : العامُّ لا يَدُلُّ على الخاصِّ لا مُطَابَقَةً ولا تَضَمُّناً ولا التزاماً ، وإذْ لا دِلَالَةَ في الخبرِ على المبتدإِ فلا جوازَ .

والثاني : أَنَّهُ خَبَرُ مُبْتَدَإٍ محذوفٍ كأنَّه لما قَالَ : نَعْمَ الرَّجُلُ قِيلَ : مَن المَمْدُوحُ ؟ قَالَ : زَيْدٌ ، أَيْ هُوَ زَيْدٌ[3] .

---

(١) البيت من الطويل وهو لرجل من الضباب وقيل لتوبة بن الحمير . الخزانة ٤/٥٥١ والاقتضاب ٣٩٣ ، والمقتصد ٣٦٦ ، وابن يعيش ١٣٤/٧ واستشهد به على أن « نعم الرجل زيد » يشبه قولهم : زيد نعم الرجل . فزيد يدخل تحت الألف واللام كما تدخل الصدور الأولى في البيت تحت الصدور الثانية وهذا الذي سوغ رفعها بالابتداء . والرواية المشهورة : فأما الصدورُ لا صدورَ .

(٢) البيت من الطويل وقائله الحارث بن خالد المخزومي . ديوانه ٤٥ ، المقتضب ٧١/٢ والمنصف ١١٨/٣ والأمالي الشجرية ٢٨٥/١ وشفاء العليل للسلسيلي ٣٠٠/١ ، والمقتصد ٣٦٦ ، والرواية المشهورة : فأما القتالُ لا قتالَ وانظر الهادي في الإعراب ١٣٧ .

(٣) انظر المقتصد ٣٦٩ .

ويُنَاسِبُ « نِعْمَ » « حَبَّذَا » وفِيهِ لُغَتَانِ : ضَمُّ الحاءِ وفَتْحُهَا ، وأصلهُ « حَبُبَ ذَا » لِأَنَّ الصِّفَةَ منه حبيبٌ ، إلاَّ أَنَّهَما بَعْدَ التَّرْكِيبِ أُجْرِيَا مجرَى الأمثالِ في عدمِ التَّغَيُّرِ إِذَا جَرَيا على الواحدِ والتثنيةِ والجمعِ ، واسمُ الإشارةِ فاعلٌ مبهمٌ كالمضمرِ في « نِعْمَ » ولِذَلِكَ فُسِّرَ بمنصوبٍ فقيل : حَبَّذَا رَجُلاً زَيْدٌ ، إِلَّا أَنَّ اسمَ الإشارةِ لظهورِه قد يَسْتَغْنِي عن التفسيرِ فيُقَالُ : حَبَّذَا زَيْدٌ ، و« ذَا » إشَارَةٌ إلى جنسِ الحاضرِ / فَيَشْتَمِلُ على زَيْدٍ ، فَفِي رَفْعِ زَيْدٍ وَجْهَا رَفْعِ المخصوصِ[1] ، ويحتملُ أنْ يكونَ « ذا » زائداً كما في قولهم : ماذا صنعتَ ؟ في أَحَدِ الوجهين[2] ، وَزَيْدٌ فَاعِلُهُ ، وقِيلَ : حَبَّذَا مُبْتَدَأٌ تَغْلِيباً للاسمِ على الفعلِ ، وزَيْدٌ خَبَرُهُ ، واللهُ أَعْلَمُ .

٣١/أ

(١) وجها الرفع في المخصوص هما :
١ ـــ أنه مبتدأ والجملة قبله في محل رفع خبره .
٢ ـــ أنه خبر لمبتدإ محذوف .

(٢) ذا في « ماذا » لها وجهان من الإعراب :
أحدهما : أن تكون اسم موصول فتعرب خبرا عن (ما) الاستفهامية والتقدير ما الذي صنعت ؟
الثاني : أن تكون زائدة ملغاة ، وذلك إن جعلتها مع (ما) كلمة واحدة للاستفهام .

« بَابُ التَّعَجُّبِ »

التَّعَجُّبُ حَالَةٌ تَغْشَى الإنسانَ عندَ أَدْرَاكِ كَمَالٍ مَجْهُولِ السببِ تَسْتَتْبِعُ الضَّحِكَ ، وللتعبير عنه صيغتان : ما أَفْعَلَهُ ، وأَفْعِلْ بِهِ .

أَمَّا الأولى فَعِنْدَ سِيبَوَيْهِ[1] « ما » فيها نكرةٌ غيرُ موصوفةٍ هي مبتدأٌ . وأَفْعَلَ : فِعْلٌ مُتَعَدٍ بالهمزةِ ، فَاعِلُهُ ضميرُ « ما » والمنصوبُ بَعْدَهُ مَفْعُولُه ، والجملةُ خبرُ « ما » فقولُك : ما أَحْسَنَ زَيْداً ، مَعْنَاهُ شَيْءٌ جَعَلَه ذَا حُسْنٍ ، وإِنَّمَا كَانَ المُبْتَدَأُ فيها نكرةً غير موصوفةٍ لأَنَّهُ سَبَبُ الفِعْلِ المُتَعَجَّبِ مِنْهُ ، فَلْيَتَمَحَّضْ تنكيرُهُ ، فَإِنْ قُلْتَ : مَا سَبَبُ عَظَمةِ اللهِ في قَوْلِكَ : ما أَعْظَمَ شَأْنَه ؟ قُلْتَ : ذَاتُه تَعَالَى .

قال الأخفشُ[2] : «ما» موصولةٌ بالجُمْلَةِ ، وخبرُها شيء محذوفٌ ، وهو ضعيفٌ ، لِأَنَّ المَعْنَى ما ذَكَرْنَا فَالْحَذْفُ لَاغٍ ، قَالَ بَعْضُهُمْ[3] :

---

(١) قال سيبويه ٣٧/١ : « ونظير جعلهم وحدها اسما قولُ العرب إني مما أن أصنع أي من الأمر أن أصنع فجعل « ما » وحدها اسما » . وقال السيرافي : « قوله ما احسن عبد الله » « ما » عند سيبويه اسم مبتدأ غير موصولة وأحسن فعل ماضي .. الخ هامش الكتاب ٣٧/١ .

(٢) انظر المقتصد ٣٧٥ فقد نص عليه وأبطله بأمرين ، وكذلك الرضي في شرح الكافية ٣١٠/٢ ، والمبرد في المقتضب ١٧٧/٤ .

(٣) نسب لابن درستوية والفراء في يعيش ١٤٩/٧ .

هي استفاميةٌ وفيها تَفْخِيمٌ كَقَوْلِكَ : رَأَيْتُ رَجُلاً أَيَّ رَجُلٍ ، ولُزُومُ صِيغَةِ المُضَيِّ لوقوعِ الفعلِ الذي يتعجبُ منه .

وأمّا[1]/ الثانيةُ[2] فَصُورَتُها أَمْرٌ ومَعْنَاهُ خَبَرٌ ، فَأَحْسِنْ بِزَيدٍ ٣١/ب تَقْدِيرُهُ: أَحْسَنَ زيدٌ ، أَيْ صَارَ ذَا حُسْنٍ ، لأَنَّهَا لَوْ كانتْ أمراً مَحْضاً لَلَحِقَهَا اختلافُ الضمائرِ بحسبِ اختلافِ المخاطبِ ، ولَمْ يقولُوا : يَارَجُلُ أَكْرِمْ بزيدٍ ، ويا رَجُلَانِ أكرمْ بِهِ ، ويَا رِجَالُ أَكْرِمْ بِهِ ، والباءُ زائدةٌ في المرفوعِ كقولِهم بِحسبِك زيدٌ « وَكَفَى باللّهِ شَهِيداً »[3] ، وغُيِّرت الصيغةُ لِتَغَيُّرِ المَعْنَى ، وأُلْزِمت الباءُ فيها بخلافِ المثالين .

وعن جَارِ الله : « أَنَّه أمرٌ لِكُلِّ واحدٍ ، بِأَنْ يَجْعَلَ زيداً كريماً ، أي يَصِفُهُ به ، والباءُ زائدةٌ في المنصوبِ كـ « هِيَ » في قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلا تُلْقُوا بأَيْدِيكُمْ ﴾[4] ثُمَّ جَرَى مجرى المثلِ فَلَمْ يُغَيَّرْ عن لفظِ الواحدِ »[5] .

ولا يُصَاغُ التَّعَجُّبُ إلاّ من مُجَرّدِ الثلاثي ، لانّه يَجبُ أَنْ يكونَ من الأفعال الغَرِيزِيَّةِ ؛ فإنَّ الوصفَ العارضَ يسهلُ تَعَرُّفُ سببهِ

---

(١) قوله « وأما » مكررة في النسخة .
(٢) وهي الصيغة الثانية « أفعل به » .
(٣) سورة النساء آية ١٦٦ .
(٤) سورة البقرة آية ١٩٥ .
(٥) المفصل ٢٧٦ .

بالـدورانِ ، ولا يكـونُ كامـلاً فلا يتعـجبُ منـــه ، والغريـــزيُّ بنـــاؤه « فَعُلَ »[1] ، وقولُهم : ما أضربَه كأنَّهم جَعَلوا الضربَ غريزياً ثم تَعَجَّبُوا منه ، فَلَوْ لَمْ يُجْعَلْ لازمـاً لتعـدَّى إلى مفعـولين بَعْـدَ دُخـولِ الهمـزةِ ، فقيلَ : مَا أَضْرَبَ زيداً عمراً ، هَذَا خُلْفٌ .

ولما كانت العيوبُ والألوانُ بابُهُمَا افعلَّ وافعالّ كاعورَّ واشهابَّ لم يأتِ منها صيغـةُ التعـجبِ . وقيـل الخِلَـقُ /إنَّمَا لا يُتَعَجَّبُ منها ، لِأَنَّ الخِلْقَةَ كالجزءِ ، وكَمَـا لا يُقَـالُ : ماأَرْأَسَه لِعَظِيـمِ الـرأسِ ، لا يُقَـالُ : ماأَقْصَرَه لِبَيِّنِ القِصَرِ ، وما زَادَ على ثلاثةِ أحرفٍ تقديـراً يُلْحَـقُ بالزائـدِ لَفْظاً فَلا يُقَالُ : مَا أَعْـوَرَهُ لأَنَّ عَوِرَ تَقَدِيـرُهُ اعْـوَرَّ ، فالعيـنُ في تقديـرِ السكونِ وإلاَّ انقلبت الواو لفتحةِ ما قبلها ألفاً ، كَـ «قَالَ » فإن أردتَ التعجبَ من الزائدِ على الثلاثةِ أخذتَ من الثّلاثي فعلاً يدلُّ على المبالغةِ وصِغْتَ منه بنـاءَ التّعـجبِ وجعـلتَ مصدرَ الزائـدِ مفعُـولاً فَقـلتَ : مَا أَبلغَ احْمِرَارَهُ .

٣٢/أ

(١) أي بالاستقراء ، وذلك نحو كرم ، وحسن .. الخ .

فَصْـــلٌ

لَمَّـا اشتـركَ أفعـلُ التفضيـلِ وَصِيغَتَـا التَّعَـجُّبِ في أَنَّ الشيءَ قَدْ تَفَاقَمَ في الصِّفَةِ المذكورةِ على أشكالِهِ اتحدت الصيغُ الثلاثُ في أنَّهـا لم تُبْنَ إلاَّ مِنْ مُجَـرَّدِ الثلاثـي لما سُقْتُ إلَيْـهِ من العِلَّـةِ آنفـاً ، فإذَا رُمْتَ التَّفْضِيـلَ فِيمَـا زَادَ عَلَيـهِ بَنَيْتَ من الثُّلاثِـيِّ مِمَّا عُلِّقَ على المُبَالَغَــةِ « أَفْعَلَ » ونَصَبْتَ مصدرَ الزائِدِ بالتمييزِ ، فَقُلْتَ : زَيْـدٌ أَبْلَـغُ مِنْ عَمْـرٍو إفْضَالاً ، أَمَّا قَوْلُهُمْ : ماأَوْلاَهُ لِلْخَيْرِ ، وما أَعْطَاهُ لِلْمَـالِ ، ومَـا أَفْقَـرهُ ، من الإيلاَءِ والإعْطاءِ والافْتِقَارِ فَشَاذٌ .

واعلَم أَنَّ التعجبَ يكونُ من فِعْلِ الفاعِلِ فإنَّ صدورَ الفِعْـلِ قَدْ يَكُونُ غَرِيزِيّاً ، وأَمَّا كَوْنُ / الشيءِ مفعولاً فلا ، وَلأَنَّ فِعْـلَ التَّعَـجُّبِ قَدْ دَخَلَتْهُ همزةُ التَّعَدِّي ، وَهِيَ تُصَيِّرُ المَفْعُـولِ فاعـلاً في المَعْنَـى ، اعتُبِـرَ بأضربتُ زيداً عمراً ، ومفعولُ بناءِ المجهولِ مفعولٌ في المَعْنَـى دائمـاً فلا تَقُولُ : ما أَضْرَبَ عمراً ، متعجباً من مَضْرُوبِيَّتِهِ . ٣٢/ب

وقياسُ « أَفْعَلَ » أَنْ يكونَ للتفضيـلِ على الفَاعِـلِ وأمـا قَوْلُهُـم : « أَشْغَـلُ مِنْ ذَاتِ النِّحْيَيْـنِ »[1] « وأَزْهَـى مِنْ دِيكٍ »[2] وهُـوَ أَشْهَـرُ وأَعرفُ فَنَادِرٌ ، وَأفعلُ لَهُ ثَلاثَةُ أَحْوَالٍ :

---

(١) قصة المثل مشهورة ، وذات النحيين خولة الهذلية ، انظر الكامل للمبرد ١/٣٠٠ والفاخر ٨٦ وفصل المقال ٥٠٣ والدرة الفاخرة ١/٢٦٠ ، ٢/٤٠٤ ، والمرصع ٣٣٥ وجمهرة الأمثال ١/٥٦٤ والوسيط في الأمثال ٤٥ .

(٢) مجمع الأمثال ١/٤٥٩ .

أَنْ يكونَ مَصْحُوباً بِـ « مِنْ » ، ومُعَرَّفاً بِاللَّامِ ، ومُضَافاً ، أَمَّا هِي في الحالةِ الأُولى فَنكِرَةٌ دائماً ، لِأَنَّ تَخَصُّصَهَا بِـ « مِنْ » يُغْنِيهَا عَنْ اللَّامِ ، ويقعُ بلفظِ الواحدِ عَلَيْهِ وعَلَى المُثَنَّى والمَجْمُوعِ والمُذَكَّرِ والمؤَنَّثِ . لأَنَّ « مِنْ » ذُنَابَتُهُ[1] المُتَمِّمَةُ فَلَا تَقَعُ علاماتُ هَذِهِ الأشياءِ قَبْلَهَا ولا بَعْدَهَا ؛ لأنَّها حَرْفٌ .

وأَمَّا الثانيةُ فَتَلْحَقُها صِيغُ هَذِهِ الأشياءِ تَقُولُ : الأَفْضَلُ ، الأفضلانِ الأَفَاضِلُ ، الفُضْلَى ، الفُضْلَيَانِ وَالفُضَّلُ .

وأَمَّا في الثالثةُ : فَأَنْتَ مُخَيَّرٌ في إلحاقَ العلاماتِ وتَرْكِهَا ، لِأَنَّهَا واقعةٌ بَيْنَ الرُّتْبَتَيْنِ ، لِكَوْنِهِ مُبَيَّناً بِمَا بَعْدَهُ ومعرفةً ، وقَدْ تُحَذَفُ منه « مِنْ » لَفْظاً لا تقديراً قَالَ تعالى : ﴿ يَعْلَمُ السِّرَّ وأَخْفَى ﴾[2] أَيْ أَخْفَى مِنَ السِّرِّ ، وقَالَ الشَّاعِرُ :

٣٠ ــ / يَا لَيْتَهَا كَانَتْ لِأَهْلِي إِبِلا ٣٣/أ

أَوْ هُزِلَتْ في جَدْبِ عَامٍ أولا[3]

أَيْ أولَ من هذا العامِ ، فَإِنَّ « أَوَّل » أَفْعَلُ ، وإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ فِعْلٌ كآبَلَ بدليلِ الأُولى والأول ، ومنه قولُكَ : « اللَّهُ أَكْبَرُ ، وأَعْلَمْ أَنَّ « آخَر » أَفْعَلُ قَد الْتُزِمَ مَعَهُ حَذْفُ « مِنْ » لِدَلَالَةِ مَا تقَّدمَ ، فإِنَّكَ إِذَا

---

(١) ذنابته : مؤخرته وما بعده ، مشتقة من الذنب .

(٢) سورة طـه آية ٧ .

(٣) البيتان من الرجز ولم يعرف قائلهما . الكتاب ٤٧/٢ ، وابن يعيش ٩٧/٣٤/٦ .

قُلْتَ : مَرَرْتُ بزَيْـدٍ وأَخِيـه ورَجُـلٍ آخـرَ ، كان معنـاه : ورَجُـــلٍ أَشَدَّ تأخُّراً مِنْ أَخي زَيْدٍ وَلَمَّا اُلتزِمَ حَذْفُ « مِنْ » ثُنِّيَ وجُمِعَ ، وعَنْ صَدْرِ الأَفَاضِلِ[1] : أنـه معـدولٌ عن الـلاَّمِ حُكْمـاً ، ومُنَكَّـرٌ معنـىً ، وإنَّمـا استُعْمِلَتْ « دُنْيا »[2] بِغيرِ لامٍ لِغَلَبَةِ الاسميَّةِ عليها كقوله :

٣١ ـ وإنْ دَعَـوْتِ إِلَـى جُلّـى ومَكْرُمَـةٍ
يَوْمـاً سَرَاةَ كِرَامِ النَّـــاسِ فَادْعِينَـــا[3]

---

(١) هو القاسم بن الحسين بن محمد أبو محمد الخوارزمي النحوي ، وانظر التخمير السفر الثاني لوحة ٤٤ من نسخة المتحف البريطاني رقم ٣٧٤٠ (OR) .

(٢) أي الدنيا استعملت هنا بغير ألف ولام وبغير إضافة مع أنها معرفة ، وقد قلتم : أفعل التفضيل إذا كان معرفة فلا بد من الألف واللام أو الإضافة ، والدنيا أصلها دنوي قلبتِ الواو ياء وهي تأنيت الادنى بهذا الاسم لأنها أقرب إلينا من الآخرة ، وقوله : لغلبة الاسمية عليها يعني أن الدنيا غلبت عليها الاسمية .... وبعد عنها معنى التفضيل فصارت اسماً كسائر الاسماء فيجوز استعمالها بغير الألف واللام وإن كان الأصل أن تستعمل مع الألف واللام وهذه من الصفات الغالبة ، ويعني بالصفات الغالية : الصفات التي غلبت على شيء معين من بين أجناسه كالنجم فإنه غلب مِنْ بين النجوم على الثريا وكذلك الدنيا غَلَبَتْ على الزمان المتقدم على الآخرة ، فالقياس أن يقال : الدنيا لكل مؤنت هو أقرب من غيره ولكن ترك القياس ولم يستعمل إلا في الزمان المتقدم على الآخرة ، فإذا استعملت في غير هذا المعنى يجب أن يذكر موصوفه » انتهت الحاشية .

(٣) البيت من البسيط وقائله بشامة بن حزن النهشلي . شرح ديوان الحماسة ١٠١/١ وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٠/٦ الخزانة ٥١٠/٣ والحلي تأنيت الأجل ، يقول : ان أشدت بذكر خيار الناس بجليلة نابت أو مكرمة عرضت وسنحت فأشيدي بذكرنا أيضاً .

مُقَدِّمَةٌ : لِعَوَامِلِ المُبْتَدَإِ والخَبَرِ ، لَمَّا كَانَت الجملةُ الاسميةُ دَالَّةً على ثباتِ نسبةٍ بينَ المبتدإِ والخبرِ ، سَاكِتَةً عن تأكُّدِ تِلْكَ النسبةِ وخَوَرِها ومُضِيِّها وغُبُورِهَا ، وكونِها معلومةً أو مظنونةً ، وغيرَ ذَلِكَ ، زِيدَتْ ألفاظٌ على الجملةِ تفيدُها معانِيَ وتَغَيَّرَ إعرابِ جُزأيها لِتَغَيُّرِ المَعْنَى ، وهي أصنافٌ ثلاثةٌ « كَانَ وأخواتُها » و « إنَّ وأخواتُها » و« ظننتُ وأخواتُها » .

« بَابُ كَانَ وأَخَوَاتِهَا »

وَهِيَ : كَانَ ، وصَارَ / وَأصبحَ وَأَمسىَ ، وأضحىَ ، وظَلَّ ، ٣٣/ب وبَاتَ ، وَمَا زَالَ ، ومَا بَرِحَ ، ومَا انْفكَّ ، ومَا فَتِيءَ ، ومَا دَامَ ، وَلَيسَ ، وَمِمَّا يَجُوزُ أَنْ يُلْحَقَ بِهَا « آضَ » ، وعَادَ وغَدَا ، ورَاحَ ، وقد وَرَدَ « جَاءَ » بِمَعْنَى صَارَ في قَوْلِهِمْ : « مَاجَاءَتْ حَاجَتَكَ »[1] ومثله « قَعَد » في قَوْلِ بَعْضِهِمْ : « أَرْهَفَ شَفْرَتَهُ حَتَّى قَعَدَتْ كَأَنَّها حَرْبَةٌ »[2] .

وَتُسَمَّى أَفعالاً نَاقِصَةً لِأَنَّها تَدُلُّ عَلَى الزَّمَانِ ولا تُفِيدُ الحَدَثَ ، فَلِهَذَا احتَاجَتْ إلى خَبَرٍ دالٍّ على الحدثِ يَسُدُّ خَلَلَها فَيَصِيرُ الفِعْلُ مَعَهُ تَامًّا .

---

(١) شفاء العليل ٢٩٣/١ .

(٢) اللسان ٣٦٣/٣ (قعد) .

أَمَّا « كَانَ » فَعَلى خَمْسَةِ أَوْجُهٍ :

نَاقِصَةٍ دَالَّةٍ على مُطْلَقِ الزَّمَانِ وفَائِدتَهُا اقترانُ مَضْمُونِ الجملةِ بالزمانِ المَاضِي .

وتَامةٍ بِمَعْنَى « وُجِدَ » كَقَوْلِهِمْ : كَانَت الكَائِنَةُ ، والمَقْدُورُ كَائِنٌ ومِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿ كُنْ فَيَكُونُ ﴾[1] .

وَزَائِدَةٍ كَقَوْلِهِ :

٣٢ ــ سَرَاةُ بَنِي بَكْرٍ تَسَامَى عَلَى كَانَ المُسَوَّمَةِ العِرَابِ[2]

ومتحملةٍ لضميرِ الشَّأنِ أو القِصَّةِ ، وقَوْلُه تَعَالى : ﴿ لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ ﴾[3] يَحْتَمِلُ الأَوْجُهَ المذكورة .

ومتضمنةٍ معَنَى « صَارَ » كقوله تعالى ﴿ كَيفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيّاً ﴾[4] ، وقولِ الشَّاعِرِ :

---

(١) سورة البقرة ١١٧.

(٢) البيت من الوافر ولم يعرف قائله . التبصرة والتذكرة للصميري ١/١٩٢ والمفصل ٢٦٥ وشرح المفصل ٧/٩٨ والخزانة ٤/٣٣ والشاهد فيه زيادة « كان » .

(٣) سورة ق آية ٣٧ .

(٤) سورة مريم آية ١٢ .

٣٣ ــ بِتَيْهَاءَ قَفْرٍ والمَطِيُّ كَأَنَّهَا
قَطَا الحَزْنِ قَدْ كَانَتْ فِرَاخاً بُيُوضُهَا[(١)]

والحقُّ أَنَّها/ أربعةٌ فإنَّ المُتَحَمِّلَةَ لِضَمِيرِ الشأنِ ناقصةٌ ٣٤/أ أيضاً أو تامة والجملة بعدها حكاية ضميرها .

وأمّا « صَارَ » فَمَعْنَاه الانتقالُ ، تَقُولُ : صَارَ الطِّينُ خَزفاً ، وصَار زَيْدٌ إِلَى عَمْرٍو .

وأما « أَصْبَحَ ، وأَمْسَى » ، و« أَضْحَى » فَلَها ثلاثةُ مَعَانٍ :

اقترانُ مضمونِ الجملةِ بالأوقاتِ الخاصةِ التي هي الصباحُ والمساءُ والضّحَى على طريقةِ « كَانَ » ، والدُّخولُ في هَذِهِ الأوقاتِ كَأَظْهَرَ وَأَعْتَمَ ، وهي تامةٌ على هَذَا الوجهَ قَالَ :

٣٤ ــ وَمِنْ فَعَلَاتِي أَنَّنِي حَسَنُ القِرَى
إِذَا اللَّيْلَةُ الشَّهْبَاءُ أَضْحَى جَلِيدُها[(٢)]

والصَّيْرُورَةُ كَقَوْلِكَ : أَصْبَحَ زَيْدٌ غَنِيًّا ، قَالَ عَدِيٌّ :

---

(١) البيت من الطويل وقائلة عمرو بن أحْمَر الباهلي . ديوانه ١١٩ ، وشرح المفصل ١٠٢/٧ ونسبه لابن كنزة .

(٢) البيت من الطويل وقائلة عبد الواسع بن أسامة . المفصل ٢٦٦ وشرح المفصل ١٠٣/٧ والأشموني ٣٣٦/١ وشفاء العليل ٢٨٦/١ والهمع ١١٦/١ والدرر ٨٥/١ .

٣٥ ــ ثُمَّ أَضْحَـوا كَأَنَّهـم وَرَقٌ جَفَّ
فَأَلْوَتْ بِهِ الصَّبَا والدَّبُورُ[1] .

وأَمَّـا « ظَلَّ » و« بَاتَ » فَلَهُمَـا معنيـان : الاقتـرانُ بوَقْتَيْهِمَـا ، والانتقـالُ قَالَ تَعَـالى : ﴿ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُـمْ بِالأُنْثَـى ظَلَّ وَجْهُـهُ مُسْوَدّاً ﴾[2] .

أما التي في أَوَائِلِها «ما» فَمَعْنَاهَا استمرارُ الفعلِ بفاعِلـه في زمـانِ وجودِه ، و«ما» في «مَادَامَ» مصدريةٌ إذَا قُلْتَ : أَجْلِسُ مَا دَامَ زَيْدٌ جَالِساً ، فَمَعْنَاهُ مُدَّةُ دوامِ جلوسِ زَيْـدٍ ، فَحُـذِفَت المدةُ وأُقِيـمَ « ما » المصدريـةُ مُقَامهَـا ، وإذَا أَردت بها نفـيَ الـدوامِ / فَمَـا دَامَ تامـةٌ . ٣٤ / ب

وأما في البواقي فحـرفُ نفـيٍ داخلٌ على فعلٍ دَالٍّ على النفـي ، فَصَيَّرَ مَعْنَاهُ إِثْبَاتاً ، ولِهَذَا لا تَدخلُ «إلاَّ» على خبرِها لأنَّها لنـقضِ النفـي ولا نفـيَ ، وقـد تُحـذَفُ عنها « ما » وفي التنزيـلِ ﴿ تَاللَّـهِ تَفْتَؤُ تَذْكُـرُ يُوسُفَ ﴾[3] ، وَقَالَ :

---

(١) البيت من الخفيف وقائلة عدي بن زيد العبادي . المفصل ٢٦٦ ، والجمـان في تشبيهات القـرآن ٢٨٥ وشفاء العليل ٢٩٠١/١ ، وشرح المفصل ١٠٤/٢ .

(٢) سورة النحل آية ٥٨ .
وفي الحاشية « ظل زيد قائماً استقرت له الصفة نهاره ، وبات استقرت له ليلة ، وأما قوله تعالى : ﴿ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ﴾ ، فعلى الباب لظهور الصفة فيه نهارًا » .

(٣) سورة يوسف آية ٨٥ والمشهور هنا أن المحذف « لا ».

٣٦ ــ تَنْــفَكُّ تَسْمَــــعُ مَا حَيِيــــــ

ــتَ بِهَـــا لِكِ حَتَّـــــى تَكُونَــــــه [١]

وأذَا أردتَ بالـزوالِ الافتـراقَ فـ « مَازَالَ » تَامـةٌ وكَـذا أَخَوَاتُهـا ، قَالَ ذُو الرُّمَةِ :

٣٧ ــ حَرَاجِيـحُ مَا تَنْــفَكُّ إلاَّ مُنَاخَـــةً

عَلَى الخَسْفِ أَوْ نَرْمِـى بِهَـا بلَـداً قَفْـرا[٢]

وَأَمَّا « لَيسَ » فَمَعْنَاهَا نَفْيُ مَضْمُوْنِ الجُملةِ فِي الحَالِ ، وأَصْلُهُ « لَيِسَ » كَـ « صَيِدَ » فإن مفتوح العين لا يخفف لا يقـال : جَمْـلٌ كما قيل فخْذ وعن بعضِ البصريين[٣] أَنَّهُ حَرْفٌ واسْتَدَلُّوا بِبُطْـلاَنِ عَمَلِـهِ عِنْـدَ دُخُـوْلِ « إلاَّ » عَلَـى خَبَـرِهِ فِي قَوْلِهِــمْ : « لَيْسَ الطِّـــيبُ إلاّ المسكُ » برفعِ المسكِ تشبيهاً بـ « ما » .

---

(١) البـيت من مجزوء الكامـل وقائلـة خليفـة بن نزار وهـو جاهلي . فصل المقــــال ٦٤ والإنصاف ٨٢٤/٢ وشرح المفصل ١٠٩/٧ ، والعينـي ٠٧٥/٢ ، والشاهـد فيــه حذف حرف النفــي والتقدير : ما تنفك .

(٢) البيـت من الطويـل . ديـوان ذي الرمـة ١٧٣ . والكتـاب ٤٢٨/١ والأعلـم ٤٢٨/١ ومعـاني القرآن للفراء ٢٨١/٣ والمحتسب ٣٢٩/١ والأمـالي الشجرية ١٢٤/٢ والبحـر المحيـط ٤٨٣/١ والتذيـل والتكميل : ١٣٩/٢ والجني الداني ٥٢١ والمغنى ٧٦/١ واللسان ٤٧٧/١٠ (فكك) وشفـاء العليـل ٣٠٠/١ والحراجيـج جمع حرجـوج بضم الحاء وهـي الناقـة الطويلـة الضامـرة ، والخسف هنا أنْ تبيت بغير علف . والشاهدِ فيـه أن « ما تنـفك » تامـة ، انظـر شرح المفصل ١٠٧/٧ .

(٣) هو أبو علي الفارسي وجماعة من أصحابه وابن شقير . المسائـل الحلبيـات ٢١٩ والمسائـل المنثـورة ٢٠٧ والجني الداني ٤٩٤ ومغنى اللبيب ٣٨٧ .

وأما « عَادَ » و « آض » فلهما معنييان : الصيرورةُ ، فيكونان ناقصين ، والرجوعُ وهُمَا تَامَّانِ إذَنْ .

وأمَّا « غَدَا » فلها معنيان : الاقترانُ بالغُدْوَةِ ، والسيرُ فيها ، وعلى الثاني تامةٌ ، وكذا « رَاحَ » . وَ « كَانَ » أُمُّ البَابِ لاشتمالِها على الكونِ الشَّامِلِ كُلِّ شَيْءٍ ، / وَلأنَّهَا أَكْثَرُ في كَلاَمِهِمْ ، ولِهَذَا ٣٥ / أ خُفِّفَتْ بِحَذْفِ النُّونِ في « لَمْ يَكُ » ، وَلأَنَّ سَائِرَ أَخَوَاتِها تَقَعُ أَخباراً لَهَا ، تَقُولُ : كَانَ زَيْدٌ أَصْبَحَ مُنْطَلِقاً ، وَلاَ يَنْعَكِسُ .

فَهَذِهِ الأَفْعَالُ تَرْفَعُ المُبْتَدَأَ فَيُسَمَّى اسْمَهَا وتَنْصِبُ الخَبَرَ فَيُدْعَى خَبَرَهَا .

فَإِنْ قُلْتَ : هَلاَّ حَكَمْتَ عَلَى رَفْعَةِ الاسمِ بأنها رَفْعةُ المُبْتَدَإِ ، وَعَمِلَ « كَانَ » في الخَبَرِ فَحَسْبُ .

قُلْتُ : الابتداءُ زَالَ بِنَفْيِ جزئِهِ وهُو التَّجَرُّدُ فَأَنَّى يَبْقَى مُقْتَضَاهُ ؟

قَالَ الكُوفِيُّونَ : خَبَرهُا مَنْصُوبٌ عَلَى القَطْعِ أَىْ الحَالِ وتَوَقُّفَ الكلامِ عليه وجوازُ إِضْمَارِهِ فِي قَوْلِهِ :

٣٨ ــ دَعِ الْخَمْرَ يَشْرَبْهَا الغُوَاةُ فَإِنَّنِي
رَأَيْتُ أَخَاهَا مُغْنِياً بِمَكَانِهَا[(١)]

---

(١) البيتان من الطويل وقائلهما أبو الأسود الدؤلي . ديوانه ١٢٨ ، والإنصاف ٨٢٣ ، الخزانة =

فَإِنْ لا يَكُنْهَـــا أَوْ تَكُنْـــهُ فَإِنَّـــهُ
أَخُوهَـــا غَذَتْـــهُ أُمُّـــهُ بِلِبَانِهَـــا

يَدْفَعُهُ : ومَرْفُوعُها مُشَبَّهٌ بالفَاعِـلِ ، وَمَنْصُوبُهـا بِالْمَفْعُـولِ ، فَإِنَّ قَوْلَكَ : كَانَ زَيْدٌ مُنْطَلِقاً مِثْلُ قَوْلِكَ : ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْراً .

وَعِنْدِي أَنَّ اسمَ « كَانَ » فَاعِلٌ لِدُخُولِـهِ تَحْتَ حَدِّهِ[1] ، نَعَـمْ خَبَرُهُ مُشَبَّهٌ بِالْمَفْعُولِ .

= ٤٢٦/٢ والثاني في الكتاب ٢١/١ والمقتضب ٩٨/٣ .
والشاهد في قوله : ﴿ يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ ﴾ حيث جاء بخبر « تكن » ضميراً ، والضمير لا يقع حالا بحال ، وهو رد على الكوفيين القائلين إنَّ خبر كان ينتصب على الحال .
انظر تفصيل هذه المسألة في الإنصاف ٨٢١ المسألة (١١٩) .

(١) هذا ما ذهب إليه المبرد في المقتضب ٨٦/٤ حيث قال : « وهذه أفعال صحيحة كضرب ، ولكننا أفردنا لها بابا ، إذ كان فاعلها ومفعولها يرجعان إلى معنى واحد ، ... وإنما مجاز هذه الأفعال ... مجاز الابتداء والخبر » .
وانظر كذلك الهمع ١١١/١ .

فَصْــــلٌ

ويجوزُ تَقَـدَّمُ أَخبارِها على أسمائِها لِجَـوَازِ تَقَـدُّمِ المفعـــولِ على الفاعِـلِ وأمَّـا على الأفعـالِ أَنْفُسِهـا فَفِيـهِ تفصيـلٌ : وهـوأَنَّ ما كَانَ في أَولِه / « ما » لا يجوزُ تقديمُها عليها ، لِأَنَّهَا إِمَّا نَفْيٌ أَوْ مصدريةٌ ، ولا ٣٥/ ب يتقدمُ عليهما ما في حَيِّزِهِمَا ، وَذَهَبَ الكوفيون ــ سِوَىَ الفراءِ ــ إِلَـى جَوَازِ التقـدمِ عَلَـى « ما » النافيـةِ لزوالِ النفـي ، وَلِأَنَّهُ يَجُـوزُ في « لَنْ يَزَالَ » وَلَاَ يَزالُ وَلَمْ يَزَلْ فَلْيَجُزْ في « مَا زَالَ » بالقياسِ .

وأما « لَيْسَ » فَمَـنْ جَعَلَـهُ حرفـاً مَنَـعَ مِنْ تَقَـدُّم خَبَـرِه عَلَيْـه ، والجَاعِلُوهُ فِعْلاً فَمِنْهُـمْ مَنْ جَوَّزَهَ قِيَـاساً وَمِنْهُـمْ مَنْ مَنَـعَ ، لِأَنَّهُ جَامِـدٌ قَوِيُ الشَّبَهِ بِالْحَرْفِ (١) .

وأَمَّا البَوَاقِي فَيَجُوزُ التَّقَدُمْ عَلَيْهَا تَقَدُّمَ المفعولِ عَلَى الفِعْلِ .

والشُّرُوطُ المُعْتَبَرَةُ فِي المُبْتَـدَإِ والخَبَـرِ مُقَـــرَّرَةٌ في اسمِ « كَانَ » وَخَبَرِهَا سِوىَ التَّجَرُّدِ ، وَقَوْلُ الشَّاعِرِ :

٣٩ ــ كَأَنَّ سَبِيئَــــــةً مِنْ بَيْتِ رَأسٍ
يَكُـــونُ مِزَاجَهَـــا عَسَلٌ وَمَــــاءُ(٢)

---

(١) انظر التفصيل في الهمع ١/١١٧ .

(٢) البيت من الوافر وقائلة حسان بن ثابت الأنصاري رضي الله عنه . ديوانه ٥٩ ، وهو في الكتاب ١/٢٣ والأعلم ١/٢٣ وشرح أبيات سيبوية للنحـــاس ٢٠ وشرح أبيـــات سيبويـــة لابـــن=

إِنَّمَا جُعِلَ النَّكِرَةُ اسماً والمَعْرِفَةُ خَبـراً لِضَرُورَةِ القَافِيـةِ ، وَكَـذَا قَوْلُ القطَامِي :

٤٠ ــ قِفِـي قَبْــلَ التَّفَــرُّقِ يَا ضُبَاعَــا
وَلَا يَكُ مَوْقِــــفٌ مِنْكِ الوَدَاعَــــا[١]

= السيرافي ١/٥٠ والمقتضب ٤/٩٢ والمحتسب ١/٢٧٩ والحجة في علل القراءات السبع ١٧١ والمفصل ٢٦٤ ، وشرح المفصل ٧/٩١ والتذييل ٢/١٣٥ والمغني ٢/٥٠٥ الخزانة ٤/٤٠ والهمع ١/١١٩ والدرر ١/٨٨ وبيت رأس اسم لقريتين في كل منهما كروم كثيرة ينسب إليهما الخمر ، إحداهما ببيت المقدس وقيل بيت رأس كورة بالأردن ، والأخرى من نواحي حلب ، معجم البلدان ١/٥٢٠ .

والشاهد فيه مجيء المبتدإ نكرة والخبر معرفة ضرورة .

(١) البيت من الوافر وهو في ديوان القطامي ٣١ والكتاب ١/٣٣١ ، والأعلم ١/٣٣١ وشرح أبيات سيبوية للنحاس ٢٢٩ والمقتضب ٤/٩٤ ، وضرائر الشعر للقيرواني ١٤٢ الخزانة ٤/٣٩١ والإيضاح ٩٩ . والشاهد فيه مجيء المبتدإ نكرة والخبر معرفة ضرورة .

فَصْــــلٌ

المبتـدأُ قَدْ يكـونُ ضميـرَ الشأن والحديثِ أو الـقصةِ ، ويُسَمِّيـهِ الكوفيون مَجْهُولاً[1] ، وَلَهُ خَواصٌّ عَشْرٌ :

لا يكـونُ لَهُ مرجـوعٌ إِلَيْـهِ ، وَلاَ يَجُــوزُ إِظْهَـــارُهُ وَلاَ يَسُوغُ العَطْـفُ عَلَيْـهِ ، وَلاَ الْبَـدَلُ / مِنْـهُ وَلاَ تَأْكِيـدُهُ ، وَلاَ يَكُـونُ خَبَـرُهُ إِلاَّ جُمْلَةً ، وَلاَ يَكُـونُ خَبَـرُهُ ذَاتَ رَاجِـعٍ إِلَيْـهِ ، وَلاَ يَجُـوزُ تَقْدِيـمُ خَبَـرِهِ عَلَيْـهِ ، وَلاَ يَكُـونُ ضَمِيـرَ المُتَكَلِّـمِ وَالْمُخَـاطَبِ ، بَلْ إِمَّـا لِلْغَـائِبِ أَوْ الغَائِبَةِ ، مِثَالُهُ ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾[2] قَالَ الشَّاعِرُ : ٣٦/أ

٤١ ــ وَلَا أُنْبَــأَنَّ أَنَّ وَجْــهَكِ شَانَـــهُ
خُمُــوشٌ وَإِنْ كَانَ الحَمِيــمُ حَمِيـــمُ[3]

وَإِنَّمَـا يُؤَنَّثُ إِذَا كَانَ في الكَـلَامِ مُؤَنَّثٌ قَالَ تَعَالَـى ﴿ فَإِنَّهَـا لَا تَعْمَى الأَبْصَارُ ﴾[4] وَقَالَ : ﴿ أَوَلَمْ تَكُنْ لَهُـمْ آيَـةً أَنْ يَعْلَمَـهُ عُلَمَـاءُ بَنِي إِسْرَائِيـلَ ﴾[5] ، فَإِنَّ تَأْنِيثَ « تَكُـنْ » لَا يَكُـونَ لِـ «آيَـةٍ » فَيَلْـزَمُ

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١١٤/٣ وتسهيل الفوائد ٢٨ .

(٢) سورة الاخلاص آية ١ .

(٣) البيت من الطويل وقائلة عبد القيس بن خفـاف البرجمي وهـو في نوادر اللغـة لأبـن زيـد ١٢٦ ، والمقتصد ٤٢٤ ، والإيضاح ١٠٥ وابن الشجرى ٣٣٨/٢ .

(٤) سورة الحج آية ٤٦ .

(٥) سورة الشعراء آية ١٩٧ .

وفي التيسير ١٦٦ : « ابـن عامـر (أو لم يكـن) بالتـاء (لهم آيـة) بالرفـع ، والباقـون باليـاء=

كَوْنُ الاسمِ نَكِرَةً والخَبَرِ مَعْرِفَةً .

« فائدةُ ضمير الشأن »

وَفَائِدَتُهُ تَفْخِيمُ شَأْنِ الخَبَرِ فِي قَلْبِ المُخَاطَبِ بِالْتَنْبِيهِ عَلَيْهِ مُجْمَلاً ثُمَّ التَّبْيِينُ لَهُ مُفصَلاً ، فَإِذَا اتَّصَلَ بِهِ « كَانَ » استَتَرَ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ ضَمِيرُ غَائِبٍ مَرْفُوعٌ ، وإنْ اتَّصَلَ به « إنَّ » بَقِـي بَارِزاً ، لِأَنَّ الحَرْفَ لَا يَتَضَمَّنُ الضَّمِيرَ ، وَكَذَلِكَ « ظَنَنْتُ » لأَنَّ المَفْعُولَ لَا يَسْتَكِنُّ .

« ضمير الفصل »

وَاعْلَمْ أَنَّهُ يتوسطُ بينَ المبتدإِ وخبرِه إِذَا كَانَ الخبرُ معرفةً أو مشابهاً لَهاَ في إبائِه قُبولَ حرفِ التعريفِ « كَأَفْعَلَ مِنْهُ » ضميرٌ مُنْفَصِلٌ مرفوعٌ صورةً لَا حَظَّ لَهُ مِنْ الإعرابِ يُفيدُ التمييزَ بينَ الخبرِ والصفةِ / وضرباً من التوكيدِ وَلِهَذَا سَمَّاهُ البصريُّونَ فَصْلاً ، أَيْ فَاصِلاً ، ويُسَمِّيه الكوفيون عِمادا[1] لأنه مُعْتَمدُ بيانِ الغرضِ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : زَيْدٌ هُوَ المُنْطَلِقُ ، وَعَمْرٌ هُوَ أَفْضَلُ مِنْ بَكْرٍ ، وَيَبْقَى مُتوَسِّطاً بَعْدَ دُخُولِ العوامِلِ اللَّفْظِيَّةِ عَلَيْهِ ، قَالَ تَعَالَى : ﴿ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الحَقَّ ﴾[2] وَقَالَ : ﴿ إِنْ تَرَنِ أَنَا أقلَّ مِنْكَ مَالاً وَوَلَداً ﴾[3]

٣٦ / ب

= والنصب » ، وانظر أيضا معاني الفراء ٢/٢٨٣ ، وإملاء ما من به الرحمن ٢/١٧٠ .

(١) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ٢٩ والإنصاف ٢/٨٠٦ المسألة (١٠٠) .

(٢) سورة الأنفال آية ٣٢ .

(٣) سورة الكهف آية ٣٩ .

وَتَقُـولُ : إنّ زيـداً لَهُـو المنطلـق فتدخـلُ عَلَيْـه لامُ الابتـداءِ لِصُلُوحِـــهِ للابتداءِ ، فَإِنَّ مِن العربِ مَنْ يَجْعَلُـهُ مبتـدأً ويرفـعُ ما بعـدَه بالخبريَّـةِ ، وَتَعْلَمُ مِنْ هَذَا أَنَّ الحديثَ المَرْوِيَّ : « كُلُّ مَوْلُـودٍ يُولَـدُ عَلَـى الفِطْـرَةِ حَتَّى يكونَ أَبـواهُ هُمـاَ اللـذَّانِ يُهَوِّدَانِـهِ ويُنَصِّرَانِـهِ ويُمَجِّسَانِـهِ »[1] فِيه سَبْعَةُ وجُوهٍ :

أَنْ يُجْعَـلَ اسمُ يكـونُ ضميـرَ الشأنِ ، و « أَبَـواه » مبتـدأً و « هُمَا » إِمَّـا فَصْلٌ وَ « اللَّـذَانِ » خَبَـرُ المُبْتَـدَإِ ، والْجُمْلَـةُ الاسْمِيَّـةُ خَبَرُ كَانَ ، أَوْ «هُمَا» مُبْتَدَأٌ خَبَرُهُ «اللَّذَانِ» والجُمْلَةُ خَبَرٌ لـ « أَبَواه » والمجموعُ منصوبُ المَحَلِّ ، وأَنْ يَكُـونَ الاسْمُ لـ « أبـواهُ » و « هُمَـا » إِمَّـا مُبْتَـدَأٌ أَوْ فَصْلٌ فَيَتَعَيَّـنَ « اللَّذَيْـنِ » إِذَنْ وأَنْ يكـونَ ضميـرُ مولـودٍ الاسمَ ، وفي « هُمَا » الوجهـانِ مَـعَ وَجْـهٍ ثَالِثٍ وَهُـوَ كَوْنُ « أَبـواهُ » وَمَـا بَعْـدَهُ / مَنْصُوبَ المَحَـلِّ عَلَـى الحالِ عَن الضميـرِ و « يَكُـونُ » تامة وَوَاوُ الحالِ مَحْذُوفٌ ، ويأتِي بعضُ هَذِه الأَوْجُهِ في قَوْلِه :   ٣٧ / أ

٤٢ ــ إِذَا مَا المَــرْءُ كَانَ أَبُــوهُ عَبَسٌ
فَحَسْبُكَ مَا تُرِيـــدُ مِن الفَخَـــارِ[2]

وَتَقُـولُ : مَنْ كَانَ أَخُـوكَ ؟ عَلَـى أَنْ يكـونَ « مَنْ » ، خَبَـراً ،

---

(١) صحيح البخاري ١٠٤/٢ كتاب الجنائز باب ما قيل في أولاد المشركين .

(٢) البيت من الوافر وقائلـه رجـل مـن بني عبس ، المقـتصد في شرح الإيضاح ٤١٣/١ وفي الكتاب ٣٩٦/١ برواية :

فحسبك ما تريد إلى الكلام .

وَمَـنْ كَانَ أَخَـاكَ ، عَلَـى أَنْ يَكُـونَ « أَخَـاكَ « خَبَـراً والاسمُ ضميـــرُ « مَنْ » ، ولا يَجُوزُ : كَانَتْ زَيْـداً الحُمَّـى تَأْخُـذُ إنْ جَعَـلْتَ الحُمَّـى اسماً لِئَلاَّ يلزم الفَصْلُ بيـنَ الفعـلِ وفَاعِلِـهِ بالأجنبـيِّ ، فَإِنَّ الأجنبـيَّ من العَامِـلِ هو الـذى لا يَقْتَضيـه العامـلُ ، ومعمـولُ الخبـــرِ لا يَقْتَضِيــه « كَانَ » فَإِنْ جَعَلْتَ اسمَ « كانَ » ضَمِيرَ القِصَّةِ جَازَ ، فَإِنَّـهَ لا يلـزمُ إلاّ تَقْدِيمُ مَعْمُولِ خَبرِ المُبْتَدَإِ عَلَى المُبْتَدَإِ وَذَلِكَ جَائِزٌ .

« بَابُ « مَا » وَ « لَا » المُشَبَّهَتَيْنِ بِلَيْسَ »

إِنَّ الحِجَازِيِّينَ يُعْمِلُونَ « مَا » عَمَلَ « لَيْسَ » لِمُشَابَهَتِهِ لَهُ ، وَهِيَ مِنْ أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ :

النفيِّ ، ونفيِ الحالِ ، والدُّخُولِ عَلَى المُبْتَدَإِ وَالخَبَرِ ، وَدُخُولِ الباءِ عَلَى خَبَرِهَا .

وَبَنُو تَمِيمٍ يَرْفَعُونَ مَا بَعْدَهُ بِالابْتِدَاءِ ، قَالُوا : هِيَ حَرْفٌ تَدْخُلُ عَلَى الاسمِ والفعلِ ، وَكُلُّ مَا هَذَا شَأْنُهُ لاَ يَعْمَلُ في واحِدٍ مِنْهُمَا ، مِثْلُ « هَلْ » وَ « بَلْ » وَهَمْزَةُ الاسْتِفْهَامِ وَيَقْرَأُونَ « مَا هَذَا بَشَرٌ »[1] إلاَّ مَنْ عَلِمَ كَيْفَ كُتِبَ في المُصْحَفِ .

والحِجَازِيُّونَ يُعْمِلُونَ / « مَا » بشُرُوطٍ : ٣٧ / ب

أَنْ لاَ يَنْتَقِضَ النفيُّ بِـ « إِلاَّ » و « بَلْ »وَ « لَكِنْ »[2] لِأَنَّهَا لاَ تَشْبَهُ « لَيْسَ » حِينَئِذٍ إِلاَّ بِجَهَةِ الدُّخُولِ عَلى الاسمِ ، والسَّبَبُ الواحدُ لاَ يُؤَثِّرُ في إِعْطَاءِ حُكْمِ المُشَبَّهِ بِهِ المُشَبَّهَ اعْتَبِرْ بِبَابِ (مَالاَ[3]

---

(١) سورة يوسف آية ٣١ ، والقراءة المشهورة « ما هذا بشرًا » بالنصب ، قال أبو حيان : « ولغة بني تميم الرفع ، قال ابن عطية : ولم يُقْرَأْ به وقال الزمخشري ومن قرأ على سليقته من بني تميم قرأ « بشر » بالرفع وهي قراءة « ابن مسعود » انتهي . البحر المحيط ٣٠٤/٥ .

(٢) مثاله ما زيد إلا قائم ، وأما نقص النفي ببل ولكن فإنما يكون بعد الخبر مقولنا : ما زيد قائمًا بل قاعد ، وما زيد قائمًا لكن قاعد » .

(٣) في الأصل « بباب لا ينصرف »

يَنْصَرِفُ) ، وأَنْ لاَ يَتَقَدَّمَ الخبـرُ على الاسمِ ، لِأَنَّ التَّقَـدُّمَ تَصَرُّفٌ وتَصَرُّفُ المَعْمُـولِ بِحَسَبِ تَصَرُّفِ العَامِـلِ . وَ « مَا » حَرْفٌ لاَ يَتَصَرَّفُ .

وأَنْ لاَ يُزَادَ بَعْدَهَا « إِنْ » كَقَوْلِهِ :

٤٣ ــ فَمَـا إِنْ طِبُّنَـا جُبْـنٌ وَلَكِـنْ
مَنَايَانَـا وَدَوْلَـةُ آخَرِينَـا[١]

لِأَنَّ عَمَلَهُ ضَعِيفٌ فيَبْطُلُ بِالفصلِ ، فَإِنْ فَاتَ أَحَدُ الشروطِ فَمَا بَعْدَهُ مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ ، فَلاَ يَدْخُلُ البـاءُ في خبرِها إِذَنْ ، لِأَنَّكَ لاَ تَقُولُ : زَيْدٌ بِقَائِمٍ ، أَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ :

٤٤ ــ وَمَا الدَّهْرُ إِلاَّ مَنْجَنُونـاً بِأَهْلِـهِ
وَمَا صَاحِبُ الحَاجَـاتِ إِلاَّ مُعَذَّبَـا[٢]

فتقدِيرُه إِلاَّ يَشْبَهُ مَنْجَنُوناً ، وَأَمَّا قَوْلُ الفَرَزْدَقِ :

---

(١) البيت من الوافر وقائله فروة بن مسيك المرادي . السيرة النبوية ٢٢٨/٤ والروض الألف ٢١٣/٤ والوحشيات ٢٨ والصاهل والشاحج ٢٥٥ ومعاني الحروف ٨٦ والصاحبي ١٧٦ ومنهج السالك ٦٢ ورصف المعاني ١١٠ والجنى الداني ٣٢٧ والمغني ٢١/١ والنحو الصرف بين التميميين والحجازيين ٣٤ وشفاء العليل ٣١٥/١ .
والشاهد فيه إبطال عمل (ما) لوجود (إنْ) بعدها .

(٢) البيت من الطويل وينسب لبعض بني سعد . شرح التمهيل لابن مالك لوحه ٦١ والتذييل والتكميل ١٦٠/٢ ورصف المباني ٣١١ والجني الداني ٣٢٥ والمغني ٧٦/١ وشرح شواهد المغني ١١٦/٢ والهمع ١٢٣/١ والدرر ٩٤/١ الخزانة ١٢٩/٤ .

٤٥ ـــ فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ
إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ[1]

فَفِهِ وُجُوهٌ :

تَغْلِيطُ الفَرَزْدَقِ ، فَإِنَّهُ تَمِيمِيٌّ تَوَهَّمَ إِعْمَالَ مَا مُطْلَقاً عَلِى الحِجَازِيَّةِ فَسَهَا .

وَأَنَّهُ لُغَةٌ ضَعِيفَةٌ ، وَأَنَّهُ صِفَةُ « بَشَرٍ » فَلَمَّا تَقَدَّمَ عَلَيْهِ انتصبَ عَلَى الحالِ والخبرُ محذوفٌ أَيْ : مَا هُنَاكَ بَشَرٌ ، وأَنَّ « مِثْلَهُمْ » فِي تَقْدِيرِ الظَرفِ كأَنَّهُ قَالَ : وإِذْ مَا / مَكَانَهُمْ بَشَرٌ ، وَلاَ يجوزُ ٣٨ / أ أَنْ يُقَدَّمَ مَعْمُولُ خَبَرِ « مَا » عَلَى اسْمِها ، لِأَنَّهُ يَلْزَمُ الفصلُ بينَ العاملِ والمعمولِ بالأجنبيِّ ، ولأَنَّ المعمولَ لا يتقدمُ على ما لا يتقدمُ عليه العاملُ فلا يجوزُ أنْ تقولَ : مَا طَعَامَكَ زَيْدٌ بآكِلٍ ، وَكَذَا حُكْمُ « لَيْسَ » لِلْعِلَّةِ الأُوْلَى ، نَعَمْ إِنْ لَمْ تُعْمِلَ « مَا » جَازَت المسألةُ ، لِأَنَّ معمولَ خَبَرِ المبتدإِ مُتَقَدِّمٌ عَلَى المُبْتَدإِ ، وَكَذَا إِذَا أُضْمِرَ فِي « لَيْسِ » ضَمِيرُ الشَّأْنِ ، وَلاَ يجوزُ أَنْ يُضْمَرَ فِي « ما » لِأَنَّهَا حَرْفٌ ، وَتَضَمُّنُ الفِعْلِ لِلْفَاعِلِ لِشِدَّةِ اتِّصَالِهِ بِهِ ، فَإِنَّهُ كَالْجُزْءِ مِنْهُ ، وَتَقُولُ :

---

(١) البيت من البسيط . ديوانه ١٨٥/١ والكتاب ٢٩/١ وشرح أبيات سيبوية للنحاس ٧٧ ومعاني الحروف ٨٨ ورصف المباني ٣١٢ ، والجني الداني ١٨٩ والعيني ٩٦/٢ والاقتراح ٩٠ والنحو والصرف بين التميميين والحجازيين ٣٣ وشفاء العليل ٣١٧/١ .

لَيْسَ زَيْدٌ بِخَارِجٍ وَلاَ ذَاهِبٍ أَخُوهُ ، فَإِنَّ فِعْلَ مَا هُوَ بِسَبَبِ الشَّيْءِ يَكُونُ خَبَراً لِلشَّيْءِ كَفِعْلِهِ ، وَلِأَنَّ الجُمْلَةَ ذَاتَ الرَّاجِعِ تَقَعُ خَبَراً فَإِذَا خَلَتْ عَنْ الرَّاجِعِ كَقَوْلِكَ : « وَلاَ ذَاهِبٍ عَمْرٌو » لَمْ يَجُزْ ، لِأَنَّ رَفْعَ عَمْرٍو إِنْ كَانَ بِذَاهِبٍ لَمْ يَجُزْ لِعَدَمِ المَعْنَيَيْنِ ، وَإِنْ كَانَ بِالْعَطْفِ عَلَى اسمِ « لَيْسَ » يَلْزَمُ العطفُ عَلَى عَامِلَيْنِ مُخْتَلِفَينِ ، فَإِنَّ الواوَ مِنْ حَيْثُ رَفَعَتْ عَاطِفَةٌ عَلَى « لَيْسَ » وَمِنْ حَيْثُ جَرَّتِ الخَبَر عَاطِفَةٌ عَلَى البَاءِ وَذَالِكَ لاَ يَجُوزُ ، لِأَنَّ حَرْفَ العَطْفِ نَائِبُ العاملِ ، وَلاَ وَاحِدَ مِن الأَصْلينِ يَقْوَى عَلَى ذَلِكَ ، فَكَيْفَ الفَرْعُ ؟

فَإِذَا نَصَبْتَ « ذَاهِباً » جَازَ لَتَمَحُّضِ نِيَابَةِ الواوِ عَنْ / « لَيْسَ » فَإِنْ ٣٨ / ب أَقَمْتَ « مَا » مَقامَ « لَيْسَ » في المَسْأَلَةِ لَمْ يَجُزْ ، فَإِنَّ تَقَدُّمَ خَبَرِ « مَا » عَلَى اسْمِهِ لاَ يَجُوزُ فكَذَا فِي نَائِبِهِ .

وَأَمَّا «لا» فَمُشَابَهَتُهُ لِلَيْسَ مِنْ وَجْهَيْنِ بِمُطْلَقِ النَّفْيِ فَإِنَّهُ يَنْفِي الحَالَ نَفْيَهُ الاستقبالَ ، وبالدخولِ على الاسمِ ، ولهذا ضُيِّقَ مَجَالُه بالإدخالِ عَلَى النكرةِ فَحَسْبُ ، وَوُسِّعَ لِـ « مَا » بالادخالِ عليها وعَلَى المعرفةِ ، فَقِيْلَ : لاَ رَجُلٌ أَفْضَلَ مِنْكَ ، وَمَا أَحَدٌ وَمَا زَيْدٌ أَعْلَمَ مِنْكَ ، قَالَ الحَمَاسِيُّ :

٤٦ ــ مَنْ صَدَّ عَنْ نِيْرَانِهَا ... فَأَنَا ابنُ قَيْسٍ لاَ بَرَاحُ[1]

---

(١) البيت من مجزوء الكامل وقائله سعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة شاعر جاهلي . الحماسة لأبي تمام ١/٢٦٥ .

وَقَالَ العَجَّاجُ :

٤٧ ــ تَا للَّــهِ لَوْلاَ أَنْ تَحُشَّ الطُّبَّــخُ[١]

بِي الجَحيــــمَ حِيْــــنَ لاَ مُسْتَصْرَخُ

وَتَخْصِيصُ النكرةِ بِهِ لِمُشَابَهَتِهَا صُورَةً نَافِيَةَ الجِنْسِ .

وَفِي : ﴿ لاَتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾[٢] مَذَاهِبُ :

عَنِ الفَرَّاءِ[٣] : أَنَّ لاَ نَافِيَةُ الجِنْسِ ، وَخَبَرُهُ حَاصِلٌ مَحْذُوفٌ .

وَعَنْ الخَلِيـلِ[٤] وسِيبَوَيْـهِ[٥] : أَنَّهَـا بِمَعْنَـى لَيْسَ والاسْمُ الحِيـنُ مُضْمَرٌ .

وَعَن الأخفشِ[٦] : أَنَّ التقديرَ : لاَتَ أَرَى حِيـنَ مَنَـاصٍ ، وَأَمَّـا التـاءُ قِيـلَ : مُتَّصِلَـةٌ بِـ « لاَ » ، وَفَائِدَتُهـا أَنْ تَجْعَـلَ « لاَ » بِوَزْنِ « لَيْسِ » .

وَقِيلَ هِيَ « لَيْسَ » أُبْدِلَ سِينُهُ تَاءً كَقَوْلِهِ :

٤٨ ــ يَا قَاتَـلَ اللَّـــهُ بَنِـــي السِّعْـــلاَتِ

عَمْــــرَو بنَ يَرْبُـــوعٍ شِرارَ النَّــــاتِ[٧]

---

(١) ديوانه ٤٥٩ . الحش إيقاد النار ، والطبخ جمع طابخ .

(٢) سورة ص آية ٣ .

(٣) معاني القرآن للفراء ٣٩٧/٢ .

(٤) (٥) الكتاب ٢٨/١ .

(٦) انظر ابن يعيش ١٠٩/١ فقد نص على رأي الأخفش .

(٧) البيتـان من الرجـز وهما لعلبـاء بن أرقـم نوارد أبي زيـد ١٠٤ ، والإنصاف ١١٩/١ ، ومختصر شواذ القراءات ١٨٣ .

والوقفُ عَلَى التاءِ عَلَى القَوْلَيْنِ ظَاهِرٌ ، وَقِيلَ : هِيَ لِتَأْنِيثِ الكَلِمَةِ ، فَعَلَى هَذَا قَدْ / يُوقَفُ عَلَيْهِ بِالْهَاءِ وَهُوَ المَشْهُورُ ، ٣٩ / أ
وَقَدْ يُوْقَفُ بِالتَّاءِ فَإنها لتأنيثِ غيرِ المدخولِ عليهِ ؛ لأنها لتأنيثِ الكلمةِ فضارعت « تاء » « ضَرَبْتُ » فَإنَّها لِتَأْنِيثِ الفَاعِلِ ، وَقِيلَ : التَّاءُ مُتَّصِلٌ بِالْحِينِ كَقَوْلِهِمْ : تَلآن[1] ، فَلاَ يُوقَفُ عَلَيْهِ ، وَعَنْ عِيسَى[2] جَرُّ « حِينِ » قَالَ : « لاَتَ » تَجُرُّ الأَوْقَاتَ خَاصَّةً تَقُولُ : لاَتَ سَاعَةٍ وَلاَتَ أَوَانٍ ، والأَكْثَرُونَ عَلَى أَنَّ «لاَتَ» لاَ تَلِي إلاَّ حِيناً ، وَعَنْهُ رَفْعُهُ أَيْضاً عَلَى حَذْفِ الخَبَرِ .[3]

---

(١) تلآن : أي الآن ، وهي لغة معروفة يزيدون التاء في « الآن » . وفي « حين » ويحذفون الهمزة الأولى . انظر اللسان (أين ١٦/١٨٧) .

(٢) إعراب القرآن للنحاس ٢/٧٨٤ .

(٣) انظر إملاء ما من به الرحمن ٢/٢٠٩ ، وتأويل مشكل القرآن ٤٠٣ .

« بَابُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا »

وَهِـيَ : « إِنَّ » وَ « أَنَّ » وَ « كَأَنَّ » وَ « لَكِـنَّ » وَ « لَيْتَ » وَ « لَعَـلَّ » : لَمَّـا شَابَـهَتْ هَذِهِ الحُـرُوفُ الفِعْـلَ ــ مِنْ حَيْثُ إِنَّهـا تَسْتَلْزِمُ الأسماءَ ويتصلُ بها الضمائرُ وتتضمنُ معنى الأفعـالِ وَهِـيَ مبنيـةٌ عَلَى الفَتحِ كَالمَاضِي ، وَتَدْخُلُهاَ نونُ الوقايةِ تقول : إنني كَمَا تَقُـولُ : ضَرَبَنِي فَإِنَّهَا دَخَلَتْ عَلَى الفِعْلِ صِيَانَةً لَهُ عَنْ الكسرةِ الَّتِـي هِيَ أُخْتُ الجَرِّ عَمِلَتْ عمل الفعـلِ فنصبت المبتـدأ وسُمـيٌّ اسمهـا ورفعت الخبـرَ وَدُعِيَ خَبَرَهـا ، إِلاَّ أَنَّ مَنْصُوبَهَـا قُدِّمَ عَلَـى مَرْفُوعِهَـا فَرْقـاً بيـنَ الأصلِ والفرعِ ، وَلِئَلاَّ يلزَمَ تَغْيِّرٌ بِنْيَـةِ الحرفِ عِنْـدَ اتِّصَالِ الضميـرِ المرفـوعِ بِهِ فَيُقَـالُ : / أَنَـنْتُ وَأَنَنْنَـا كَمَـا يُقَـالُ : كُنْتُ وَكُنَّـا ، ٣٩ / ب وأَوْجبَ هَذا التقديـمُ ، لِأَنَّ العامـلَ غَيْـرُ مُتصَرِّفٍ فِهِـي مُشَبَّـةٌ بِفِعْـلٍ مَفْعُولُهُ وَاجبُ التقديم عَلَى الفاعِـلِ كَضَرَبَ زَيْـداً غُلاَمُهُ ، إِلاَّ إِذَا كَانَ الخَبَرُ ظرفاً فيجوزُ تقديمُهُ عَلَى الاسمِ قَالَ تَعَالَى ﴿ إِنَّ إِلَيْنَـا إِيَابَهُـمْ ثُمَّ إِنَّـا عَلَيْنَـا حِسَابَهُـمْ ﴾ [١] ، لِأَنَّ الظرفَ يُتَـوَسَّعُ فيـه مالا يُتَـوَسَّعُ في غيرِه ، وَلِهَـذَا فُصِلَ بِهِ بيـنَ المضافِ والمضافِ إِلَيْـهِ ، وَقِيـلَ : الـفصلُ بالظرفِ كَلاَ فَصلٍ ، قَالَ :

٤٩ ــ كَأَنَّ أَصْوَاتَ مِنْ إِيغَالِهِـنَّ بِنَـا
أَوَاخِـرِ المَـيْسِ أَصْوَاتُ الفَرَارِيـجِ [٢]

---

(١) سورة الغاشية آية ٢٦ .

(٢) البيت من البسيط وقائله ذو الرمة . ديوانه ٧٦٦ .

وَلأَنَّ الشخصَ يستلزِمُ الزمانَ والمكانَ فكأنَّهُمَا جُزْآه ، وَلَمْ يَتَقَدَّمْ غيرُهُ عَلَيْهِ ، وَلِأَنَّ مُتَعَلِّقَ الظرفِ هُوَ الخَبَرُ حقيقةً وَهُوَ مُقَدَّرٌ بَعْدَ الاسمِ وفيه ضعفٌ .

وعن الكوفيين[1] أَنَّ رفعَ خَبَرِها لَيْسَ بـ « إِنَّ » بَلْ بِالعَامِلِ حَالَةَ الابتداءِ وأنتَ تعلمُ فَسَادَهُ ، وأَصْنَافُ الخبرِ هَهُنَا وشُرُوطُهُ هِيَ المذكورةُ في خبرِ المبتدإِ فلا نُعِيدُهَا .

(١) الإنصاف ١/١٧٦ مسألة (٢٢) .

فَصْـــلٌ

« إِنَّ » وَ « أَنَّ » يُحَقِّقَانِ مَضْمُـونَ الجُمْلَـةِ ، إلاَّ إِنَّ المَكْسُورَةَ وَمَا بَعْدَهَا جُمْلَةٌ ، والمَفْتُوحَةَ مَعَ مَا بَعْدَهَا مُفْرَدٌ في حُكْمِ الـمَصْدَرِ لاَ تُتِمُّ كلاماً إلاَّ مَعَ ضَمِيمَةٍ تَقُولُ :

بَلَغَنَـي أَنَّ زَيْـداً / قَائِـمٌ ، وَعَجِـبْتُ مِنْ أنَّ بكـراً جالسٌ ، ٤٠/أ وَعَلِمْتُ أَنَّ خالداً فَاضِلٌ ، إلاَّ أَنَّه لا يَقَعُ في صَدْرِ الكلامِ مُبْتَدَأً لِئَـلاَّ يَتَعَـرَّضَ لِدُخُـولِ « إِنَّ » عَلَيْـهِ فَيَلْـزَمُ الجمـعُ بيـنَ المِثْلَيْـنِ ، بَلْ يَجِبُ تَقْدِيمُ الخبـرِ عَلَيْهِ تَقُولُ : مَعْلُومٌ أَنَّهُ قَائِمٌ .

وَلِلْفَرْقِ بَيْنَ مَوْقِعِهِمَا ضَابِطَانَ :

أَوَّلُهُمَـا قَالَـهُ الفَـارِسِيُّ[1] كُلُّ مَوْضِعٍ لاَ يَخْـتَصُّ بأَحَـدِ القَبيـلين ــ الاسمِ والفِعْـلِ ــ وَقَـعَتْ فيـهِ المَـكْسُورَةُ ، وإذَا اخـتصَّ بِأَحَدِهِمَا وَقَعَتِ الْمَفْتُوحَةُ ، فَتُكسَرُ في افْتِتَاحِ الكَلاَمِ وبعد القول ، وما بعـد الموصول ، وفي جواب الـقسم وفي موضعِ الحالِ ، وَبَعْـدَ حَرْفِ التَّصْديقِ ، وَبَعْدَ حَرْفِ التَنْبِيْهِ .

وَتُفْتَحُ بَعْدَ « لولا » لأن الامتناعي يختص بالاسم ، والتـحضيضيّ بالفعل وبعد « لَوْ » لِلزُومِهِ الفِعْلَ ، وَقِسْ عَلَيْهِ وَهُوَ ضَابِطٌ مُطَّرِدٌ .

---

(١) انظر الايضاح العضدي ١٢٩ فما بعدها .

(٢) يقصد الكيشي بالعلامة الزمخشري ، وقد أكثر النقل عنه تحت هذا الاسم والنقل هنا فيه شيء من التصرف . انظر المفصل ٢٩٣ ، وابن يعيش ٨/٦٠ .

وَثَانِيهُمَا ذَكَرَهُ الأَوَائِلُ وَنَصَرَهُ العَلاَّمَةُ[1] أَنَّ كلَّ مَوْضِعٍ لَوْ طُرِحَتْ « أَنَّ » وَمَا عَمِلَتْ فِيهِ ، وَأَقَمْتَ مَقَامَهَا مُفْرَداً وَٱسْتَدَّ[2] الكلامُ فالفتحُ ، وَإِنْ لَمْ يَسْتَقِمْ بَلْ تَضْطَرُ إِلَى إِقَامةِ جُمْلَةٍ مقامَها فالكسرُ ، وَيُشْكِلُ بِالْفَتْحِ بَعْدَ « لَوْ » وَ « لَوْلاَ » وَ « ظَنَنْتُ » مع أَنَّ مَابَعْدَهَا جُمَلٌ ، وأَجابَ العَلاَّمَةُ[1] بِأَنَّ قَوْلَكَ : لَوْلاَ أَنَّكَ خارِجٌ ، إِنَّمَا فُتِحَ لِوُجُوبِ / حَذْفِ الخَبَرِ فكَأَنَّ الموضِعَ مُخْتَصٌّ بِالْمُفْرَدِ ، ٤٠ / ب وَأَمَّا قَوْلُكَ : لَوْ أَنَّكَ خارِجٌ خَرَجْتُ فَتَقْدِيرُهُ لَوْ وَقَعَ أَنَّكَ خارِجٌ ، فَـ « أَنَّ » وَمَا بَعدَهُ مُفرَدٌ مَرْفُوعٌ بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ ، وَأَمَّا ظَنَنْتُ أَنَّكَ خارِجٌ فتَقْدِيرُهُ ظَنَنْتُ خُرُوجَكَ حَاصِلاً ، فَـ « أَنَّ » وَمَعْمُولَهُ مَفعُولٌ أَوَّلٌ سَدَّ مَسَدَّ المَفْعُولَيْنِ .

فَالْحَاصِلُ أَنَّ مَا بَعْدَ هَذِهِ الكلماتِ وَإِنْ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ جُمْلَةً لَكِنَّ أَحَدَ جُزْأَى الجُمْلَةِ مُفْرَدٌ وَهِيَ أَنَّ مَعَ المَعْمُولِ فَلاَ مُنَافَاةَ بَيْنَ كَوْنِهَا مُفْرَدَةً وَبَيْنَ كَوْنِهَا وَاقِعَةً بَعْدَ كَلِمَةٍ تَقَعُ بَعْدَهَا جُمْلَةٌ ، وَإِذَا صَادَفْتَ مَوْضِعاً صَالِحاً لِلْمُفْرَدِ والجُمْلَةِ خُيِّرتَ بَيْنَ الكسرِ والفتحِ ، فَمِنْهُ قَوْلُكَ : أَوَّلُ مَا أَقُولُ : إِنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ ، فَإِنْ كَسَرْتَ فَالتَّقْدِيرُ أَوَّلُ قَوْلِي هَذَا الكلامُ مَوْجُودٌ ، فَتَحْذِفُ الخَبَرَ وَمَا مَصْدَرِيَّةٌ ، وَإِنْ فَتَحْتَ فَتَأْوِيلُهُ أَوَّلُ مَقُولِي حَمْدُ اللَّهَ ، وَ « مَا » إِمَّا مَوْصُولَةٌ أَوْ مَوْصُوفَةٌ أَوْ مَصْدَرِيَّةٌ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ هَذَا خَلْقُ اللَّهِ ﴾ [3] أي

---

(١) المفصل ٢٩٣ .

(٢) في الأصل « لاستَدَّ » .

(٣) سورة لقمان آية ١١ .

مَخْلُوقُهُ ، وَرَجُلٌ رِضًى أَيْ مَرْضِيٌّ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ :

٥٠ ــ وَكُنْتُ أُرَى زَيْداً كَمَا قِيلَ سَيِّداً
إِذَا إِنَّهُ عَبْدُ القَفَا واللَّهَازِمِ[1]

يَسُوغُ الكسرُ ، لأَنَّ « إِذَا المُفَاجَأَةِ » بَعْدَهَا جُمْلَةٌ ، والفَتْحُ أَيْ فَإِذَ العُبُودِيَّةُ / حَاصِلَةٌ فَحُذِفَ الخَبَرُ ، ويُكْسَرُ بَعْدَ ٤١ / أ « حَتَّى » الَّتِي يُبْتَدَأُ بَعْدَهَا الكلامُ .

وَتُفْتَحُ بَعْدَ العاطِفَةِ تَقُولُ : جَاءَ الحَاجُّ حَتَّى إِنَّ المُشَاةَ جَائِيَةٌ ، وَعَجِبْتُ مِنْ فَضْلِكَ حَتَّى أَنَّكَ تُنَاظِرُنِي .

وَاعْلَمْ أَنَّهُ تَدْخُلُ لاَمٌ عَلَى المُبْتَدَإِ لِلتَّأْكِيدِ فَإِذَا دَخَلَ « إِنَّ » عَلَى المُبْتَدَإِ فَالْقِيَاسُ أَنْ تَدْخُلَ اللاَّمُ عَلَى « إِنَّ » كَقَوْلِهِ :

٥١ ــ لَهِنَّكَ مِنْ بَرْقٍ عَلَيَّ كَرِيمُ[2]

إِلاَّ أَنَّهُمْ لَمْ يُدْخِلُوا عَلَيْهَا وَلاَ عَلَى الاسمِ كَرَاهَةَ اجتماعِ

---

(١) البيت من الطويل ولم يعرف قائله . الكتاب ٤٧٢/١ وشرح أبيات سيبوية للنحاس ٣٠٤ والجنى الداني ٣٧٨ وشرح شذور الذهب ٢٠٧ والعيني ٢٢٤/٢ وابن يعيش ٦١/٨ .

(٢) عجز بيت من الطويل وصدره :

ألا يا سنا برق على قلل الحمى

وقائله رجل من بني نمير ، أو غلام من بني كلاب ، أما نسبته لمحمد بن مسلمة فخطأ ، لأن محمدا هذا هو الراوي .

مجالس ثعلب ٩٣/١ وأمالي الزجاجي ٢٥٠ وأمالي القالي ٢٢٠/١ والخصائص ٣١٥/١ والممتع ٣٩٨/١ الخزانة ٣٤٠/٤ ، وسر صناعة الإعراب ٣٧١/١ واللسان (لهن) .

المثلين ، وَأَدْخَلُوا عَلَى الخَبَرِ قَالَ سُبْحَانَهُ ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَغَفُوْرٌ ﴾[1] نَعَمْ إِذَا فُصِلَ بَيْنَ إِنَّ واسْمِهَا دَخَلَ عَلَى الاسمِ قَالَ تعالَى ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً ﴾[2] وَيَدْخُلُ عَلَى مَعْمُولِ الخَبَرِ إِذَا وَقَعَ مَوْقِعَ الخَبَرِ ، قَالَ تَعَالَى ﴿ لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ [3] ، وَإِذَا لَمْ يَقَعْ مَوْقِعَ الخَبَرِ فَلَا ، لا تَقُولُ : إِنَّ زَيْداً آكِلٌ لَطَعَامُكَ ، لأَنَّهُ يَتَمَحَّضُ فَضْلَةً فَلا يَدْخُلهُ مَا مَوْقِعَهُ الصَّدْرُ .

وَإِذَا عَطَفْتَ عَلَى اسْمِ « إِنَّ » جَازَ نَصْبُ المَعْطُوفِ وَرَفْعُهُ حَمْلاً عَلَى لَفْظِ الاسمِ وَمَحَلِّهِ مَعَ إِنَّ ، قَالَ جَرِيرٌ :

إِنَّ الخِلافَةَ والنُّبُوةَ فِيهِمُ
وَالْمَكْرَمَاتِ وَسَادَةٌ أَطْهَارُ[4]

وَإِذَا كَانَ الخَبَرُ مُشْتَقاً جَازَ رَفْعُ المَعْطُوفِ حَمْلاً عَلَى مَحَلِّ الضَّمِيرِ فِي الخَبَرِ.

وَحُكْمُ « لَكِنَّ » فِي وُجُوهِ إِعرابِ المَعْطُوفِ حُكْمُ / إِنَّ ٤١/ب دُونَ سَائِرِ أَخَوَتِهَا لِبقَاءِ الابْتِدَاءِ مَعَهُمَا ، فَإِنَّ التوكيدَ والاستدراكَ لاَ

---

(١) سورة النحل آية ١٨ .

(٢) سورة النور آية ٤٤ .

(٣) سورة الحجر آية ٧٢ .

(٤) البيت الكامل ولم أعثر عليه في ديوان جرير ، وقد عزى إلى جرير في الكتاب ٢٨٦/١ وشرح المفصل ٦٨/٨ والعيني ٣٦٣/٢ .

يُنَافِيَانِ الحكمَ الجزميَّ بخلافِ أَنْ يَصِيرَ الحكمُ مُتَمَنَّى وَمُتَرَجَّىً وَغَيْرَهُمَا . وَلاَ يَجُوزُ العَطْفُ عَلَى مَحَلِّ الابتداءِ قَبْلَ الخَبَرِ فَلاَ تَقُولُ : إِنَّ زَيْداً وَعَمْرٌو قَائِمَانِ ، لِئَلاَّ يَرْتَفِعَ الخَبَرُ بِعَامِلَيْنِ ، « إِنَّ » ، وَالاِبْتِدَاءِ ، وَالْفَرَّاءُ يُجَوِّزُ ذَلِكَ إِذَا لَمْ يَتَبَيَّنْ إِعرابُ الاسمِ كَقَوْلِكَ : إِنَّ هَذَا وَزَيْدٌ قَائِمَانِ ، وَكَذَا : إِنَّهُمْ أَجْمَعُونَ قَوْمَةٌ[1] . أَمَّا قَوْلُهُ :

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ
فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ[2]

فَهُوَ عَطْفُ جُمْلَةٍ عَلَى جُمْلَةٍ ، وَتَقُولُ : مَا رَأَيْتُهُ مُذْ أَنَّ اللَّهَ خَلَقَنِي ، بِالْفَتْحِ لِأَنَّ « مُذْ » سَوَاءٌ كَانَ اسماً أَوْ حَرْفاً يُقَدَّرُ بَعْدَهُ اسمُ زَمَانٍ مُضَافٍ إِلَى « أَنَّ » وَالْمَجْرُورُ مُفْرَدٌ ، وَالإِشْكَالُ فِيهِ أَنَّ أَسْمَاءَ الزَّمَانِ لاَ تَخْتَصُّ إِضَافَتُهَا بِأَحَدِ القبيلين ، تَقُولُ : مَا رَأَيْتُهُ مُذْ زَمَنُ خَرجَ زيدٌ ، وَمُذْ زَمَنُ زيدٌ خارجٌ ، فَيَجِبُ الكسرُ وَفَاءً بِالضَّابِطِ الأَوَّلِ .

فَإِنْ أَجَبْتَ بِأَنَّ كُلاًّ مِنَ الجُمْلَتَيْنِ لَمَّا كَانَ فِي تَقْدِيرِ المُفْرَدِ فَتَحْنَاهُ زَيَّفْتُهُ بِأَنَّ هَذَا إِقْرَارٌ بِقُصُورِ الضَّابِطِ ، وَفِرَارٌ إِلَى ضَابِطٍ آخَرَ .

وَجَوَابُهُ أَنَّ أَصْلَ المُضَافِ إِلَيْهِ الاسمُ ، فَالْمَوْضِعُ الْخْتَصُّ /بِأَحَدِ القبيلين .				٤٢/أ

---

(١) انظر رأي الفراء في شرح المفصل ٨/٦٩ .

(٢) البيت من الطويل وقائله ضابىء بن الحارث البرجمي . الكتاب ١/٢٨ وأخبار أبي القاسم الزجاجي ٣٦ وشرح المفصل ٨/٦٨ الخزانة ٤/٣٢٣ .

وَلاَ تَقُولُ : إِنَّ الذاهبةَ جَارِيَتُهُ صَاحِبُها ، لِأَنَّ الخَبَرَ لَمْ يُفِدْ مَعْنَىً زَائداً عَلَى مَضْمُونِ الاسمِ ، أَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَإِنْ كَانَتَا آثْنَتَيْنِ ﴾[1] فَعَنِ الأَخْفَشِ [2] أَنَّ ضَمِيْرَ التَّثْنِيَةِ بِمَعنَى « مَنْ » فَأُطْلِقَ الخَاصُّ وأُرِيدَ به العَامُّ ، وَعَنْ المَازِنِيِّ : أَنَّ الاسمَ كان مُحْتَمِلاً لِلْصِّغَرَةِ والْكَبِيرَةِ ، فَذِكْرُ الخَبَرِ أَزَاحَ الاحْتِمَالَ وَنَصَّ عَلَى أَنَّ المُرَادَ مُجَرَّدُ العَدَدِ فَهُوَ فِي التَّكَرُّرِ ظَاهِراً والتَّخَصُّصِ بِمَعْنَىً بَاطِناً كَقَوْلِهِ :

٥٤ ــ أَنَا أَبُو النَّجْمِ وَشِعْرِي شِعْرِي [3]

وَلاَ يَجُوزُ « إِنَّ المُصْطَلِحَ وأَخُوهُ مُخْتَصِمٌ » ، فَإِنَّ المُخْتَصِمَ يَقْتَضِي فَاعِلَيْنِ كَالْمُصْطَلِحِ ، لِأَنَّ فِعْلَهُمَا إِضَافِيٌّ ، فَإِذَا ثَنَّيْتَ المُخْتَصِمَ أَحَلْتَ ، لِأَنَّ الاسمَ مُفْرَدٌ والخَبَرَ مُثَنَّىً ، فَإِنْ نَصَبْتَ « أَخُوهُ » لِتَثْنِيَةِ الاسمِ أَفْسَدْتَ ، لِأَنَ فَاعِلَ المُصْطَلِحِ وَاحِدٌ ، فَإِنْ زِدْتَ اسْماً بَعْدَ « أَخُوهُ » وَعَطَفْتَ عَلَى المُصْطَلِحِ وَقُلْتَ : إِنَّ

---

(١) سورة النساء آية ١٧٦ .

(٢) كشف المشكل لمكي ٢١٥/١ ودرة الغواص ٣٦ قال أبو البقاء : « فإن كانتا اثنتين » الألفُ في كانتا ضمير الأختين ، ودل على ذلك قوله « وله أخت » ، وقيل : هو ضمير « مَنْ » والتقدير فإن كان من يرث اثنتين . وحمل ضمير « مَنْ » على المعنى لأنها تستعمل في الإفراد والتثنية والجمع بلفظ واحد ، فإن قيل من شرط الخبر أن يفيد قيل : الفائدة في قوله « اثنتين بيان الميراث وهو الثلثان ههنا مستحق بالعدد مجرداً عن الكبر والصغر وغيرهما فلهذا كان مفيداً . إملاء ما من به الرحمن ١١٥/١ وانظر البحر المحيط ٤٠٨/٣ .

(٣) تقدم برقم ١٩ .

المُصْطَلِحَ وَأَخُوهُ وَزَيداً مُخْتَصِمَانِ قَوَّمْتَ وأَقْبَحْتَ ؛ فَإِنْ أَكَّدتَ ضَمِيرَ المُصْطَلِحِ بِالْبَارِزِ أَحْسَنْتَ .

وَقَدْ تُخَفَّفُ إِنَّ وأَنَّ فَلاَ يَعْمَلاَنِ لِضَعْفِهِمَا وَيَقَعُ بَعْدَهُمَا الاسْمُ والفِعْلُ ، وَقَدْ يَعْمَلاَنِ تَشْبِيهاً بِالْفِعْلِ المَحْذُوفِ العَجُزَ كـ «لَمْ يَكُ» ، وَالْمَفْتُوحَةُ أَقَلُّ إِعَمَالاً / لِضَعْفِهَا بِالْمَعْمُولِيَّةِ ، وَقُرِىءَ : ٤٢ / ب
﴿ وإِنْ كُلاًّ لمَّا لَيُوفِّيَنَّهم ﴾[1] ، وقال الشاعر :

٥٥ ــ فَلَوْ أَنْكِ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتِنِي
فِراقَكِ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيقُ[2]

وَلاَ يَقَعُ بَعْدَ المَكْسُورَةِ مِن الأَفْعَالِ إِلاَّ الدَّاخِلَةُ عَلَى الْمُبْتَدَإِ لِمُصَاحَبَتِهَا مَا تَقْتَضِيهِ في الأَصْلِ ، وَيَلزَمُ لاَمُ الابْتِدَاءِ خَبَرَهَا فرقاً بينَ المُخَفَّفَةِ والنَافِيَةِ قَالَ تَعَالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتَ مِنْ قَبْلِهِ لَمِنَ الغَافِلين ﴾[3] ، ﴿ وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الكَاذِبِينَ ﴾ .[4]

---

(١) سورة هود آية ١١١ ، وانظر السبعة في القراءات لابن مجاهد ٣٣٩ والتبصرة في القراءات ٢٢٥ والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكي ٥٣٧/١ والحجة في القراءات السبع لابن خالويه ١٩٠ ، والعنوان في القراءات السبع لابن خلف المقرىء ١٠٨ والمحتسب ٣٢٨/١ والنشر في القراءات العشر ٢٩٠/٢ والبحر المحيط ٢٦٦/٥ وسراج القاري المبتديء وتذكار المنتهي ٢٥٢ واتحاف فضلاء البشر ٢٦٠ .

(٢) البيت من الطويل ولم يعرف قائله . معاني القرآن للفراء ٩٠/٢ والمنصف ١٢٨/٣ والإنصاف ٢٠٥/١ وشرح المفصل ٧١/٨ ومنهج السالك ٨٤ واللسان ٣٠/١٣ (أنن) .

(٣) سورة يوسف آية ٣ .

(٤) سورة الشعراء آية ١٨٦ .

وَقَالَ الكُوفِيُّونَ : هِيَ النَّافِيةُ والـلاَّمُ بِمَعْنَى إلاَّ ، فَلَمْ يُقصروها عَلَى دَاوَاخِلِ المُبْتَدَإِ وأَنْشَدُوا :

٥٦ ــ باللَّـهِ رَبِّكَ إنْ قَتَـلْتَ لَمُسْلِمـاً
وَجَـبَتْ عَلَـيْكَ عُقُوبَـةُ المُتَعَمِّـدِ [١]

وَرَوَوْا : « إِنْ تَزِينُكَ لَنَفْسُكَ وَإِنْ تَشِينُكَ لَهِيَه »[٢].

والمَفْتُوحَةُ إِذَا دَخَلَتِ الْفِعْلَ فَلا بُدَّ معها مِنْ أَحَدِ حُرُوفٍ أَرْبَعَةٍ : حَرْفِ النَّفْيِ ، والسِّينِ وَسَوْفَ وَقَدْ ، فَرْقاً بَيْنَهَا وَبَيْنَ النَّاصِبَةِ ، وَعوضاً عَنْ المحذوفِ قَالَ تَعَالَى ﴿ أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ ﴾[٣] ، وَقَالَ : ﴿ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونَ مِنكُمْ مَرْضَى ﴾[٤] ، وَتَقُولُ : عَلِمَ أَنْ سَوْفَ يَخْرجُ ، وَقَدْ يَخْرُجُ ، وَالْفِعْلُ الدَّاخِلُ عَلَى المَفْتُوحَةِ مُشَدَّدَةً وَمُخَفَّفَةً يَجِبُ أَنْ يُنَاسِبَهَا فِي التَّحْقِيقِ قَالَ تَعَالَى ﴿ وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللهَ هُوَ الحَقُّ ﴾[٥] ، وَقَالَ : ﴿ أَفَلاَ يَرَوْنَ أَنْ لاَ يَرْجِعُ ﴾[٦] .

---

(١) البيت من الكامل ويروى :
شلتْ يمينك إن قتلت مسلماً حلت عليك عقوبة المتعمد
وقائلته عاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل العدوية والخطاب موجه لعمرو بن جرموز قاتل الزبير بن العوام . انظر المحتسب ٢/٢٥٥ والإنصاف ٢/٦٤١ وشرح أبيات المغني ١/٨٩ .
(٢) الهمع ٢/١٨٣ طبع الكويت .
(٣) سورة البلد آية ٧ .
(٤) سورة المزمل آية ٢٠ .
(٥) سورة النور آية ٢٥ .
(٦) سورة طـه آية ٨٩ .

/وَمَا لَمْ يَكُنْ لِلْتَحْقِيقِ مِثْلُ : أرجَوْ وَأَطْمَعُ فليدخل عَلَى النَّاصِبَـةِ ، ٤٣/أ
قَالَ تَعَالَى : ﴿ أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي ﴾[١] ، وَالْمُشْتَرِكُ بَيْنَ التَّحْقِيقِ وَالطَّمَعِ مِثْلُ : « ظَنَنْتُ » مُشْتَرِكُ الدُّخُولِ عَلَيْهِمَا قُرِىءَ : ﴿ وَحَسِبُوا إِنَّ لاَ تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾[٢] بِرَفْعِ النُّونِ وَنَصْبِهِ .

وَقَدْ يُطْلَقُ « إِنَّ » الْمَكْسُورَةُ عَلَى مَعْنَى « أَجَلْ » ، قَالَ :

٥٧ ـ وَيَقُلْـنَ شَيْبٌ قَدْ عَلاَكَ
وَقَدْ كَبِرْتَ فَقُلْتُ : إِنَّهْ[٣]

وَالْمَفْتُوحَةُ عَلَى مَعْنَى « لَعَلَّ » كَقَوْلِهِمْ : « إِيتِ السُّوقَ أَنَّكَ تَشْتَرِى لَحْماً »[٤] .

وَتُبْدِلُ قَيْسٌ وَتَمِيمٌ هَمْزَتَهَا عَيْناً فَتَقُولُ : أَظُنَّ عَنَّكَ صَادِقٌ .

ذُنَابَةٌ : « أَنِ » الْمَفْتُوحَةُ الخَفِيفَةُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَضْرُبٍ :

---

(١) سورة الشعراء آية ٨٢ .

(٢) سورة المائدة آية ٧١ قيل الفتنة ما نالهم في الدنيا وفي الآخرة ، وسدت « أن » وصلتحا مسد مفعولي حسب على مذهب سيبوية . وقرأ الحرميان وعاصم وابن عامر بنصب نون تكون بأن الناصبة للمضارع وهو على الأصل إذ حسب من الأفعال التي في أصل الموضوع لغير المتيقن ــ وقرأ النحويات وحمزة برفع النون وهي أن المخففة من الثقيلة ضمير الشأن محذوف والجملة المنفية في موضع الخبر ، نزل الحسبان في صدورهم منزلة العلم .. الخ البحر المحيط ٥٣٣/٣ .

(٣) البيت من مجزؤ الكامل وقائلة عبيد الله بن قيس الرقيات . ديوانه ٦٦ .

(٤) الهمع ١٥٢/٢ ط : الكويت .

ـ نَاصِبَةُ الفعلِ ، وَهِيَ مَعَ الفِعْلِ فِي تَقْدِيرِ مَصْدَرِهِ فَيَمَسُّهُ الأَعْرَابُ الثَّلاَثُ .

ـ وَالْمُخَفَّفَةُ مِن الثَّقِيلَةِ .

ـ وَالَّتِي بِمَعْنَى « أَيْ » وَهِيَ تُفِيدُ مَعْنَى القَوْلِ ، وَلاَ تُصَاحِبُ إلاَّ فِعْلاً يُنَاسِبُ القَوْلَ ، نَحْوُ قَوْلِهِمْ : كَتَبْتُ إِلَيْكَ أَنْ اضْرِبْ زَيْداً ، أَيْ وَقُلْتُ : اضْرِبْ ، أَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَانْطَلَقَ الْمَلأُ مِنْهُمْ أَنْ امْشُوا ﴾[1] ، أَيْ انْطَلِقُوا فِي الْكَلاَمِ .

ـ وَالزَّائِدَةُ ، كَقَوْلِهِمْ : لَمَّا أَنْ جَاءَ زَيْدٌ كَلَّمْتُهُ .

ـ وَالْمَكْسُورَةُ الخَفِيفَةُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ : الشَّرْطِيَّةُ ، وَالنَّافِيةُ ، بِمَعْنَى « ماَ » كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِنِ الكَافِرُونَ إلاَّ فِي غُرُورٍ ﴾[2] .

ـ وَالْمُخَفَّفَةُ / مِنَ الثَّقِيلَةِ ، وَالزَّائِدَةُ الْمُؤَكِّدَةُ كَقَوْلِ دُرَيْدٍ : ٤٣/ب

مَا إِنْ رَأَيْتُ وَلاَ سَمِعْتُ بِهِ
كَالْيَوْمِ هَانِىءَ أَيْنُقٍ جُرْبِ[3]

---

(١) سورة ص آية ٦ .

(٢) سورة الملك آية ٢٠ .

(٣) البيتان من الكامل وهما لدريد بن الصمة الجشمي . معاني القرآن ٢/٣٠٠ وإصلاح المنطق ١٢٧ ، وديوانه ٣٤ ، برواية (كاليوم طالي .. ، وهما من قصيدة له يتغزل فيها بالخنساء .

مُتَبَـــذِّلاً تَبْـــدُو مَحَاسِنُـــهُ

يَضَعُ الهَنَـــاءَ مَوَاضِعَ النُّـــقْبِ

فَهَذا مِثْلُ مَنْ يَعْمَلُ بِعِلْمَهِ ، قَال الفَرَّاءُ [1] : هُمَا حرفا نفي ترادفـــا « كَاللَّام » وَ « إِنَّ » .

---

(١) انظر معاني القرآن ٢/٣٠٠ حيث قال : « وهما جحدان اجتمعا » .

فَصْـــلٌ

« لَكِنَّ » لِلاْسْتِـدْرَاكِ ، وَهُـوَ رَفْـعُ وَهْـمٍ تَوَلَّـدَ عَنْ كَلاَمٍ سَابِـقٍ رَفْعـاً شَبِيهاً بِالاسْتِثْنَـاءِ وَلِتَقَارُبِهِمَـا وَقَـعَ « إِلاَّ » مَوْقِعَهَـا فِي الاسْتِثْنَـــاءِ المُنْقَطِعِ ، وَلَهَا شَرْطَانِ :

ــ أَنْ تَتَوَسَّطَ بَيْنَ كَلاَمَيْنِ مُتَغَايَرَيْنِ بِالسَّلْبِ و الإِيجَـابِ لَفْظـاً أَوْ مَعْنَىً .

ــ وَأَنْ يَتَنَاسَبَ المُتْغَايِرَانِ ، تَقُولُ : جَاءِنِي زَيْدٌ لَكِـنَّ عَمْـراً لَمْ يَجيء ، أَوْ عَمْراً غَائِبٌ ، وَلاَ تَقُولُ : لَكِنَّ عَمْراً لَمْ يَضْرِبْ .

وَيُبْطِلُ عَمَلَهَـا التَّخْفِيْـفُ فَيَكُـونُ حَرَفَ عَطْـفٍ ، وهِـي مُفْـرَدَةٌ عندنـا[1] قَالَ الكُوفِيُـونَ : هِيَ مُرَكَّبَـةٌ مِنْ « لاَ » وَ « إِنَّ » مُتَخَلِّـــلاً بَيْنَهُما كَافٌ زَائِدَةٌ[2]، لِأَنَّ فيها نفياً وإِثْبَاتاً ، فَجَوَّزُوا إِدْخَالَ الـلاَّمِ عَلَـى خَبَرِهَـا ، وَهُـوَ بَاطِـلٌ ، لِأَنَّ الأَصْلَ عَدَمُ التركِـيبِ ، وَلِأَنَّ « لا » إِذَا دَخَلَ عَلَى « إِنَّ » ، كَانَ الكَلاَمُ نَفْياً كَقَوْلِكَ : قَامَ زَيْدٌ لَا إِنَّ جَعْفَـراً قَائِمٌ .

« كَأَنَّ » لِلْتَّشْبِيــــهِ مُرَكَّبٌ مِنْ كَافِ التَّشْبِيـــــهِ مَعَ « إِنَّ »

---

(١) قوله « عندنا » يؤكد نزعته البصرية .

(٢) انظر مغني اللبيب ٣٨٤ ، وابن يعيش ٧٩/٨ .

فَقَولُكَ : كَأَنَّ بكراً/ الأَسَدُ أَصْلُه : إِنَّ بكراً كَالأَسَدِ ، فَقُدِّمَتْ ٤٤/أ الكَافُ وَفُتِحَ لَهَا الهمزةُ ، لِيُؤْذِنَ بِالتَّنْبِيهِ مِنْ أَوَّلِ الأَمْرِ ، والفَرْقُ بينَ الأَصْلِ والفَرعِ كالفرقِ بَيْنَ :
اضْرِبْ زَيْداً أَوْ عمراً ، واضربْ إِمَّا زيداً وامَّا عمراً ، وَمَا بَعْدَ الكافِ مفْردٌ صورةً وجملةٌ معنًى ، كالاسمِ المُشْتَقِّ بَعْدَ لامِ الموصولِ ، وإِذَا خُفِّفَتْ بَطَلَ عَمَلُهَا ، قَالَ :

٥٩ ـ وَنَحْرٍ مُشْرِقِ اللَّوْنِ
كَأَنْ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ[1]

وَقَدْ تَعْمَلُ مُخَفَّفَةً قَالَ :

٦٠ ـ كَأَنْ وَرِيدَيْهِ رِشَاءُ خُلْبِ[2]

أَمَّا قَوْلُهُ :

٦١ ـ كَأَنْ ظَبْيَةً تَعْطُو إِلَى نَاظِرِ السَّلْمِ[3]

---

(١) البيت من الهزج ولم أعرف قائلـه . الكتاب ٢٨١/١ والأعلم ٢٨١/١ ، والمحتسب ٩/١ والمنصف ١٢٨/٣ والأمالي الشجرية ٣٧/١ ، والإنصاف ١٩٧/١ والجنى الداني ٧٥/٥ وشفاء العليل ٣٧٠/١ .

(٢) البيت من الرجز وقائلة رؤبة . ديوانه ١٦٩ والكتاب ٤٨٠/١ .

(٣) عجز بيت من الطويل وصدره :

ويوما توافينا بوجه مقسم

وقد عزى لمجموعة من الشعراء من بني يشكر وهم : باعث بن صريم ، وعلباء بن أرقم ، وأرقم بن علباء الخ .. الكتاب ٢٨١/١ ، والاختيارين ٢٠٥ ، ومعاني الحروف ١٢١ وأمالي السهيلي ١١٦ والأصمعيات ١٥٧ الخزانة ٣٦٤/٤ ، وتعطو : تتناول .

فَقَدْ قُرِئَ مَنْصُوباً وَمَرْفُوعاً وَمَجْرُوراً بِزِيَادَةِ « أَنْ » .

« لَيْتَ » لِلتَّمَنِّي . والفَرَّاءُ يُجْرِيهِ مُجْرَى « أَتَمَنَّى » فَيَقُولُ : لَيْتَ زَيْداً قَائِماً ، والكِسَائِيُّ يُسِيغُهُ عَلَى إِضْمَارِ « كَانَ » [1] ، وَإِذَا وَقَعَ « أَنْ » اسْماً لَهَا فَلاَ تَحْتَاجُ إِلَى خَبَرٍ لاستيفائِهَا مَا تَقْتَضِيهِ مِنْ مَحْكُومٍ وَمَحْكُومٍ عَلَيْهِ .

فَإِنْ سَأَلْتَ : هُمَا مَوْجُودَانِ فِي « لَيْتَ أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ » مَعَ أَنهَا تَطْلُبُ خَبَراً ؟ أَجَبْتُ تَقْتَضِيهُمَا مُتَّصِفَيْنِ بِالْجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ :

« لَعَلَّ » : هِيَ لِتَوَقُّعِ مَرْجُوٍّ أَوْ مَخُوفٍ ، أَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ لَعَلَّهُ يَذَّكَّرُ أَوْ يَخْشَى ﴾ [2] ، وَأَمْثَالُهَا فَعِنْدَ سِيبَوَيْهِ [3] بِمَعْنَى « كَيْ » وَعِنْدَ « العَلاَّمَةِ » [4] لِتَرَجِّي / العِبَادِ ، وَحَمَلَهَا عَاصِمٌ عَلَى مَعْنَى التَّمَنِّي حَيْثُ نَصَبَ : ﴿ فَأَطَّلِعَ ﴾ [5] . ٤٤ / ب

---

(١) انظر رأي الفراء والكسائي في ابن يعيش ٨٣/٨ فما بعدها ، ومغني اللبيب ٣٧٦ .

(٢) سورة طـه آية ٤٤ .

(٣) الكتاب ١٦٧/١ ، ٣١١/١ .

(٤) المفصل ٣٠٣ .

(٥) سورة غافر آية ٣٧ ، قال أبو حيان : « قرأ الجمهور فأطلع رفعًا عطفًا على « أبلغ » فكلاهما مترجي ، وقرأ الأعرج وأبو حيوه وزيد بن علي والزعفراني وابن مقسم وحفص فأطلع بنصب العين ، وقال أبو القاسم بن جبارة وابن عطية على جواب التمني ، وقال الزمخشري على جواب الترجي تشبيهاً للترجي بالتمني . انتهى ، وقد فرق النحاة بين التمني والترجي فذكروا أن التمني يكون في الممكن والممتنع والترجي يكون في الممكن ، وبلوغ أسباب السموات غير ممكن لكن فرعون أبرز ما لا يمكن في صورة الممكن تمويهاً على سامعيه ، وأما النصب بعد الفاء في جواب الترجي =

والفَـرْق بيـنَ التَّمَنـيِّ والتَّوَقُّـعِ ، أَنَّ التَّمَنِـيَّ يَدْخِــلُ المُمْكِـــنَ والمُمْتَنِعَ ، قَالَ :

أَلاَ لَيْتَ الشَّبَـــابَ يَعُـــودُ يَوْمــــاً
فَأُخْبِــرَهُ بِمَـــا فَعَـــلَ الْـــمَشِيبُ [1]

وَالْتَّوَقُّـعُ لاَ يَدْخُـلُ إلاَّ عَلَـى المُمْكِـــنِ ، فَالتَّمَنــــي أَعَـــمُّ مِنْ التَّرَجِي .

ـــ وَفِيهَا لُغَـاتٌ : « لَعَـلَّ » وَ « عَلَّ » وَ « عَنَّ » وَ « أَنَّ » وَ « لَأَنَّ » وَ « لَعَنَّ » وَ « لَغَنَّ » .

وَهِـيَ عِنْدَنَـا مُفْـرَدَةٌ ، وَعِنْـدَ الْمُبَـرِّدِ مُرَكَّبَـــةٌ مِنْ « عَلَّ » وَلاَمِ الابْتِداءِ [2] لِأَنَّكَ لَوْ سَمَّيْتَ بِهَا حَكَـيْتَ . مِثْـلُ « كَأَنَّ » ، وَالْمُفْـرَدُ لاَ تَجِبُ فِيهِ الحِكَايَةُ .

قَالَ : وَأَمَّا استحالةُ رَفْعِ المَعْطُوفِ عَلَى اسمِهَـا فَلاَ يَدُلُّ عَلَـى أَنَّهَا لَيْسَتْ لاَمُ الابتداءِ ، فَإِنَّ اللامَ قَدْ تَدْخُلُ عَلَى ما يَصْلُـحُ لِلابْتِـدَاءِ

= فقد أجازه الكوفيـون ومنعـه البصريـون واحتـج الكوفيـون بهذه القـراءة ، وقـراءة عاصم « فتنفعـه الذكرى » . الخ .. البحر المحيط ٤٦٥/٧ .

(١) البيت من الوافر وقائله أبو العتاهية . ديوانه ٤٦ ، ومغني اللبيب ٣٧٦ .

(٢) هذه مسألة خلافية وقد اختـار الكـيشي مذهب الكوفيين . انظـر التفصيـل في الإنصاف ٢١٨ المسألة (٢٦) .

كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَإِنَّا لَنَحْـنُ الصَّافُّـونَ ﴾ [1] ، وأبـو الحسنِ يَقِيسُهـاَ عَلَى « لَيْتَ » فَيُجِيزُ : لَعَلَّ أَنَّ زَيْداً قَائِمٌ . [2]

وَقَدْ تُحْمَلُ عَلَى : عَسَى » فَتُلْقى أن النَّاصِبَةُ الفِعْـلَ خَبَـراً لَهـاَ قَالَ :

٦٣ ـــ لَعَـــلَّكَ يَوْمـــاً أَنْ تُلِـــمَّ مُلِمَّـــةٌ
عَلَيْكَ مِنَ اللاَّئِـي يَدَعْـنَكَ أَجْدَعـــاَ [3]

كَمَا حُمِلَ « عَسَى » عَلَيْهَا فِي قَوْلِهِ :

٦٤ ـــ يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَا [4]

---

(١) سورة الصافات آية ١٦٥ .

(٢) قال السكاكي : لعل : وهو لتوقع مرجو أو مخوف ، وقد يشم معنى التمني ، وهما يدخلان على « أنَّ » يقال : ليت أن زيـدا حاضر ، وكـذا عنـد الأخـفش « لعـل أن زيـدا قائم » مفتاح العلوم ١١٠ .

(٣) البيت من الطويل وهـو لمتمم بن نويرة اليربوعي يرثي أخاه مالكا وفيه بعد من حيث أن لعل داخلة على المبتدإ والخبر ، والخبر إذا كان مفرداً كان هو المبتدأ في المعنى . والاسم ههنا جثة لأنـه ضمير المخاطب ، وأن والفعـل حدث فلا يصح أن تكـون خبرا عنـه وإنما ساغ ههنـا لأنها بمعنـى « عسى » إذ كان معنـاهما الطمـع والإشفـاق فلـذلك جاز دخـول أن في خبرهـا . ابن يعيش ٨٧/٨ .

(٤) البيت من الرجز وقائله رؤبة بن العجاج . ديوانه ١٨١ والكتاب ٣٨٨/١ والأعلم ٣٨٨/١ وشرح أبيـات سيبويـة للنحـاس ٢٦٠ وشرح أبيـات سيبويـة لابـن السيرافي ١٦٤/٢ والمقـتضب ٣١/٣ ، والخصائص ٩٦/٢ والمحتسب ٢١٣/٢ ، والأمـالي الشجريـة ٧٦/٢ والإنصاف ٢٢٢/١ ومعاني الحروف ١٢٥ وشرح المفصل ٨٦/٨ ورصف المباني ٢٩ والجنى الداني ٤٦٦ والمغني ١٦٢/١ والهمع ١٣٢/١ والـدرر ١٠٩/١ الخزانـة ٤٤١/١ وشفـاء العليل ٣٣٩/١ .

فَصْـــلٌ

وَتَشْتَرِكُ هَذِهِ الأَحْرُفُ فِي أَنْ تَكُفَّهَا « مَا » عَنْ العَمَلِ فَتَدْخُـلِ على الاسمِ والفِعْـــلِ إِذَنْ ، قَالَ تَعَالَـــى : ﴿ إِنَّمَـــا إِلَهُكُـــمْ إِلَـــهٌ وَاحِدٌ ﴾ (١)

وَقَالَ : ﴿ إِنَّمَا يَنْهَاكُمْ اللَّهُ ﴾ (٢) وَقَالَ :

٦٥ ـــ أَعِـدْ نَظَـراً / يَا عَبْـدَ قَيْسٍ لَعَلَّمَـا

أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الحِمَارَ المُقَيَّدَا (٣) ٤٥/أ

وَمِنْهُـم مَنْ يَجْعَـلُ « مَا » زَائِـدَةً وَيعمِلُهَـــا ، وَالأَعْمَــــالُ فِي « كَأَنَّمَا » وَ « ولَعَلَّمَا » وَ « لَيْتَمَا » أَكْثَرُ مِنْـهُ فِي أَخَوَاتِهَـا ، لِأَنَّ لَهَـا مَعَانِيَ زَائِدَةً عَلَى الابتداءِ فَفِعْلُهَا قَائِمٌ بِمَعانِيها وَأُنْشِدَ قَوْلُ النابغة :

٦٦ ـــ قَالَتْ : أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الحَمَـامُ لَنَـا

إِلَـــى حَمَامَتِنَـــا وَنِصْفُـــهُ فَقَـــدِى (٤)

---

(١) سورة الكهف آية ١١٠ .

(٢) سورة الممتحنه آية ٩ .

(٣) البيت من الطويل وقائلة الفرزدق ديوانه ١٨٠/١ والأمالي الشجرية ٤٢١/٢ وشرح المفصل ٥٤/٨ وشرح شواهد الإيضاح ١١٦ .

(٤) البيت من البسيط وقائله النابغة الذبياني . ديوان ١٦ وشرح القصائد العشر للتبريزي ٤٥٧ وشرح المعلقات العشر للشنقيطي ٢١٦ ، والكتاب ٢٨٢/١ ، والأعلم ٢٨٢/١ وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٣٣/١ وشرح أبيات سيبويه للنحاس ١٩٩ وشفاء العليل ١٥٢/١ .

بِنَصْبِ « الحَمَامِ » وَرَفْعِها ، وَفِي أَنَّهَا قَدْ تُحْذَفُ أَسْمَاؤُهَا قَالَ :

٦٧ ــ إِنَّ مَنْ لاَمَ فِي بَنِــي بِنْتِ حَسَّا
نَ أَلُمْــهُ وَأَعْصِهِ فِي الخُطُــوبِ (١)

أَيْ إِنَّهُ ، وَضَمِيرُ الشَّأْنِ مَحْذُوفٌ لِأَنَّ « مَنْ » الشَّرْطِيَّةَ لَهَا صَدْرُ الكَلاَمِ ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ :

٦٨ ــ فَلَيْتَ كَفَافاً كَانَ خَيْرُكَ كُلُّــهُ
وَشَرُّكَ عَنِّي مَا ارْتَوَى المَاءَ (٢) مُرْتَــوِى

فِيمَنْ رَفَعَ « خَيْرُكَ » أَيْ لَيْتَ الشَّأْنَ كَانَ خَيْرُكَ وَشَرُّكَ مَكْفُوفَيْنِ عَنِّي ، فَإِنَّ « كَفَافاً » مَصْدَرٌ بِمَعْنَى المَفْعُولِ ، فَيَسْتَوِى فِيه الواحدُ والتثنيةُ والجمعُ ، وَمَنْ نَصَبَ « خَيْراً » فَهُوَ صِفَةُ اسمٍ مَحْذُوفٍ ، أَيْ لَيْتَ شَيْئاً مَكْفُوفاً كَانَ هُوَ خَيْرَكَ ، وَلاَ اسْتِدْلاَلَ فِي البيتِ ، والارتواءُ بِمَعْنَى الاستقاءِ ، وَفِي أَنَّهَا تُحْذَفُ أَخْبَارُهَا قَالَ الأَعْشَى :

٦٩ ــ إِنَّ مَحَــلاً وَإِنْ مُرْتَحَــلاً
وَإِنَّ فِي السَّفْــرِ إِذْ مَضَوْا مَهَــلا (٣)

---

(١) البيت من الخفيف وقائله الاعشي . ديوانه ٣٣٥ .

(٢) البيت من الطويل وقائله يزيد بن الحكم الثقفي . الأمالي الشجرية ١/١٨٢ . وشرح ألفية ابن معطي لابن القواس ٢/٩٥٤ . وشرح شواهد الإيضاح ١١٥ .

(٣) البيت من المنسرح وقائله الأعشي . ديوانه ٢٣٣ ، والكتاب ١/٢٨٤ والأعلم ١/٢٨٤ وشرح =

وَقَالَ :

٧٠ ــ يَالَيْتَ أَيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعَا [١]

أَيْ إِنَّ / لَنَا ، وَلَيْتَ لَنَا ، (وَيَجِبُ) [٢] حَذْفُ الْخَبَرِ ٤٥ / ب فِي « لَيْتَ شِعْرَى » ، لِطُولِ الكَلَامِ بِصِلَةِ الاسمِ .

= أبيات سيبوية للنحاس ٢٠٠ والمقتضب ١٣٠/٤ والخصائص ٣٧٣/٢ ، والمحتسب ٣٤٩/١ ، والأمالي الشجرية ٣٣٢/١ ، وشرح المفصل ١٠٣/١ ، وأمالي السهيلي ١١٥ ، ورصف المباني ١١٩ ، والمغني ٨٧/١ ، الخزانة ٣٨١/٤ .

(١) البيت من الرجز وقائله العجاج وليس في ديوانه وانظر . الكتاب ٢٨٤/١ والأعلم ٢٨٤/١ وطبقات فحول الشعراء ٧٨/١ والموشح ١٩٧ والمفصل ٢٨ وشرح المفصل ١٠٣/١ ومعاني الحروف ١١٣ والبحر المحيط ٤٤٤/٤ ، ورصف المباني ٢٩٨ والجنى الداني ٤٩٢ ، والهمع ١٣٤/١ ، والدرر ١١٢/١ الخزانة ٢٩٠/٤ ، والمستقصى في الأمثال ٣٠٢/٢ ، والنحو والصرف بين الميميين والحجازين ص ٧٥ .

(٢) في النسخة « ويحذف » تحريف ، وانظر المفصل ٢٩ حيث قال الزمخشرى : « وقد التزم حذفه (أي الخبر) في قولهم : ليت شعري » .

« بَابُ ظَنَنْتُ وَأَخَوَتِهَـــا »

وَالْمَشْهُورُ سَبْعَةٌ : « ظَنَنْتُ » وَ « حَسِبْتُ » وَ « خِلْتُ » وَ « زَعَمْتُ » وَ « عَلِمْتُ » و « رَأَيْتُ » وَ « وَجَدْتُ » إِذَا أَفَدْنَ تَصَوُّرَ الشَّيْءِ عَلَى صِفَةٍ ، فَهَذِهِ الأَفْعَالُ تَدْخُلُ عَلَى المُبْتَدَإِ والْخَبَرِ وَتُصَيِّرُهُمَا مَفْعُولَيْهَا فَتُغَيِّرُ إِعْرَابَهُمَا كَمَا غَيَّرَتْ مُقْتَضَاهُمَا ، وَحُكْمُ هَذَيْنِ المَفْعُولَيْنِ حُكْمُ المُبْتَدَإِ وَالْخَبَرِ إِلاَّ فِي الإِعْرَابِ فَلاَ نُكَرِّرُهُ .

وَتُسَمَّى هَذِهِ الأَفْعَالُ أَفْعَالَ القُلوبِ وَأَفْعَالَ الشَّكِّ والْيَقِينِ ، لِأَنَّ الأَرْبَعَ الأُولَى لِلْشَّكِّ وَالْبَاقِيَةَ لِلْيَقِيْنِ ، وَقَدْ يُفَادُ بِـ « ظَنَنْتُ » مَعْنَى « عَلِمْتُ » قَالَ تَعَالَى : ﴿ الَّذِيْنَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلاَقُوا رَبِّهِم ﴾ (١) ، وَيَكُونُ « أُرِيتُ » بِمَعْنَى « ظَنَنْتُ » وَهِيَ « رَأَيْتُ » عُدِّيَ بِالْهَمْزَةِ فَاقْتَضَى ثَلاَثَةَ مَفاعِيلَ ، فَلَمَّا بُنِيَ لِلْمَفْعُولِ أُقِيمَ أَوَّلُهَا مُقَامَ الفَاعِلِ فَبَقِيَ لَهَا مَفْعُولاَنِ ، وَيَدْخُلُ الاستفهامُ عَلَى القَوْلِ فَيَكُونُ بِمَعْنَى الظَّنِّ ، قَالَ عُمَرُ بنُ أَبِي رَبِيعَةَ :

٧١ ــ أَمَّا الرَّحِيلُ فَدُونَ بَعْدَ غَدٍ
فَمَتَى تَقُولُ الدَّارَ تَجْمَعُنَا (٢)

---

(١) سورة البقرة آية ٤٦ .

(٢) البيت من الكامل . ديوانه ٢٣٧ ، والكتاب ٦٣/١ ، وشرح المفصل ٧٨/٧ الخزانة ٤٢٣١/٤ .

وَبَنُو سُلَيْمٍ يَجْعَلُونَ القَوْلَ بِدُونِ الاستفهامِ فِي مَعْنَى الظَّنِّ ، وَلَهَا مَعَانٍ أُخَرُ ــ سِوَى « خِلْتُ » / وَ « حَسِبْتُ » فَلَا ٤٦ / أ تتجاوز إذ ذاك مفعولاًواحداً ، تَقُولُ : ظَنَنْتُهُ أَيْ اتَّهَمْتُهُ مِنْ الظِّنَّةِ ، وَعَلِمْتُهُ أَيْ عَرَفْتُهُ ، وَزَعَمْتُ ذَاكَ أَيْ قُلْتُهُ ، وَرَأَيْتُه أَيْ أَبْصَرْتُهُ ، وَوَجَدْتُ الضَّالَةَ أَيْ صَادَفْتُهَا ، وأَرِيتُهُ أَيْ بُصِّرْتُهُ أَوْ عُرِّفْتُهُ ، وَأَتَقَوَّلُ إِنَّ بَكْرَاً قَادِمٌ أَيْ أَتَفَوَّهُ بِهِ .

وَالْفَرْقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ أَفْعَالِ العِلاَجِ الْمُتَعَدِّيَةِ إِلَى مَفْعُولَيْنِ سِوى التَّعْلِيقِ والأَلْغَاءِ أَنَّ هَذِهِ مَفْعُولَهَا الثَّانِي خَبَرٌ عن المفعولِ الأَوَّلِ وَلاَ يَجُوزُ حَذْفُ أَحَدِهِمَا وإِبْقَاءُ الآخَرِ فَإِنَّهُمَا كَالشَّيْءِ الوَاحِدِ ، وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : « ظَنَنْتُ ذَاكَ » فَإِشَارَةٌ إِلَى الْمَصْدَرِ ، وَقَوْلُكَ : ظَنَنْتُ بِهِ ، بَيَانٌ لِمَوْضِعِ الظَّنِّ ، كَقَوْلِكَ : ظَنَنْتُ فِي الدَّارِ ، فَإِنْ جَعَلْتَ البَاءَ زَائِدَةً فالْمَفْعُولُ الثَّانِي وَاجِبٌ ، نَعَمْ قَدْ يُحْذَفَانِ مَعاً لِتَمَامِ الفِعْلِ بِالْفَاعِلِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَظَنَنْتُمْ ظَنَّ السَّوْءِ ﴾ .(١)

فَإِنْ قُلْتَ : اتِّحَادُهُمَا مِنْ حَيْثُ إِنَّهُمَا مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ وَقَدْ جَوَّزْتُمْ حَذْفَ أَحِدِهِمَا فَهَذَا الاتِّحَادُ غَيْرُ مَانِعٍ .

قُلْتُ : هَهُنَا مَانِعٌ آخَرُ وَهُوَ أَنَّا لَوْ طَرَحْنَا أَحَدَهُمَا مِن اللَّفْظِ كَانَ مَحْذُوفاً مِنْ حَيْثُ المَفْعُولِيَّةُ وَمُضْمَراً مِنْ حَيْثُ المُبْتَدَئِيَّةُ والْخَبَرِيَّةُ

---

(١) سورة الفتح آية ١٢ .

فَيَجْتَمِعُ الحذفُ والأضمَارُ فِي شَيءٍ واحِدٍ وهو تَنَاقُضٌ ، لِأَنَّ الحَـذْفَ يُؤْذِنُ بِالفَضْلِيَّـةِ / وَالأضْمَـــارَ بِالأَصْلِيَّـــةِ ، فَإِنْ نَقَضْتَ العِلَّـــةَ [1] ٤٦ / ب بِجَوَازِ حَذْفِهِمَا معاً مَنَـعْتَ وُجُـودَ العِلَّـةِ فِي صُورَةِ النَّـقْضِ ، وَقُلتُ : جَعْلُ الفعلِ حِينئِذٍ مِن الأَفْعَالِ الـلاَّزِمَـةِ المَنْسِيَّـةِ مَفَاعِيلُهـا كَقَوْلِهِـمْ : فُلاَنٌ يُعْطِي وَيَمْنَـعُ ، وَيصِلُ وَيَقْطَـعُ ، وَلَكِـنْ هَهُنَـا إِلْـزَامٌ وَحَـلٌّ ، أَمَّـا الإِلْزَامُ فَهُـوَ أَنَّ الأَصْلِيَّـةَ وَالْفَضْلِيَّةَ ثَابِتَـانِ فِي المَفْعُولَيْـنِ حَالَ ثَبَاتِهِمَـا فَكَيْفَ يَسْتَحِيلُ اجْتِمَاعُهُمَا عِنْدَ الحَذْفِ ، وَأَمَّا الحَـلُّ فَهُـوَ أَنَّـهُ أَصْلٌ مِنْ وَجْـهٍ فَضْلٌ مِنْ وَجْـهٍ ، فَلَـــيْسَ بِأَصْلٍ مِنْ حَيْثُ إِنَّـــهُ فَضْلٌ فَلاَ تَنَاقُضَ .

وَالَّذِي يُمَيِّزُهَا عَنْ الأَفْعَالِ المُؤَثِّرَةِ مُطْلَقاً ثَلاَثَةُ أَوْجُهٍ :

ــ الجَمْعُ بَيْنَ ضَمِيرَيْ الفَاعِلِ والمَفْعُولِ فِيهَا تَقُـولُ : عَلَمْتُنِـي خَارِجـاً ، وَرَأَيتَكَ مُنْطَلِقـاً ، وَوَجَـدَهُ فَاضِلاً ، لِأَنَّه جَمْـــعٌ مِنْ حَيْثُ الظَّاهِـرُ فَحَسْبُ ، فَإِنَّ التقديـر : عَلِـمْتُ خُرُوجِـي مُتَحَقِّقـاً ، وَكَـذَا غَيْرُهُ ، وَقَدْ أُجْرِي « عَدِمْتُ » وَ « فَقَدْتُ » مُجْرَاها ، لِأَنَّهُمَـا نَقِيضَا « وَجَدْتُ » وَبِمَنْزِلَةِ « مَا وَجَدْتُ » . قَالَ جِرَانُ العَوْدِ :

٧٢ ــ لَقَدْ كَانَ لِي عَنْ ضَرَّتَيْنِ عَدِمْتُنِي
وَعَمَّـــا أُلاَقِي مِنْهُمَـــا مُتَزَحْـــــزَحُ [2]

---

(١) معنى نقض العلة أن توجد العلة بدون المعلول . حاشية .

(٢) البيت من الطويل . ديوانه ٣٩ ، والأمالي الشجرية ٣٩/١ وشرح المفصل ٨٨/٧ وشفاء العليل ٤٠٧/١ .

وَلاَ تَقُولُ : ضَرَبْتَكَ بَلْ ضَرَبْتَ نَفْسَكَ .

ـ وَالإِلْغَاءُ ؛ لِأَنَّهَا إِذَا تَقَدَّمَتِ المَفْعُولَيْنِ أُعْمِلَتْ حَتْماً ، وَإِنْ تَوَسَّطَتْ أَوْ تَأَخَّرَتْ / جَازَ الأعمَالُ والألْغَاءُ فَيَكُونَانِ مُبْتَدأً وَخَبَراً ،لَكِنِ الإعمالُ أولَى مُتَوسِّطَةً لِبَقَاءِ التَّقَدُّمِ مِنْ وَجْهٍ ، والإِلْغَاءُ مُتَأَخِّرَةً لِفَنَاءِ التَّقَدُّمِ مُطْلَقاً قَالَ : ٤٧ /أ

٧٣ ـ أَبا الأَرَاجِيزِ يَا ابنَ اللُّؤْمِ تُوعِدُنِي
وفِي الأَرَاجِيزِ خِلْتُ اللُّؤْمُ [١] والخَوَرُ

والألغاءُ معَ التَّعدِّى إلَى المَصْدَرِ قَبِيحٌ ؛ فَإِنَّهُ نَوْعُ جَمْعٍ بَيْنَ الإِعْمَالِ والإلغاءِ ، وَيُلْغَى مَصْدَرُهَا إِلْغَاءَ الفِعْلِ فَيُقَالُ [٢] : زَيْدٌ ظَنِّي مُقِيمٌ ، وَزَيْدٌ مُقِيمُ ظَنِّي ، لاَ يُقَالُ : لاَ شَيْءَ مِنَ المَصَادِرِ عَامِلٌ فِي مَاتَقَدَّمَهُ ، فَإِلْغَاءُ المَصْدَرِ المُتَأَخِّرِ لاَ يَخْتَصُّ بِمصَادِرِ أَفْعَالِ القُلُوبِ ، لِأَنَّا نَقُولُ : مَعْنَى الإِلْغَاءِ أَنْ يُطْرَحَ العَامِلُ عَنْ دَرَجَةِ الاعتبارِ فَيَكُونُ الكلامُ تَامّاً كَمَا ذَكَرْتُ وَلَيْسَ كَذَلِكَ قَوْلُكَ : أَعْجَبَنِي عَمْراً ضَرْبٌ زَيْدٌ .

والتَّعْلِيقُ وَذَلِكَ عِنْدَ حَرْفِ الاسْتِفْهَامِ ، والابتداءِ ، والنَّفْيِ ،

---

(١) البيت من البسيط وقائله اللعين المنقرى . الكتاب ٦١/١ وشرح المفصل ٨٤/٧ وشرح شواهد الإيضاح ١٢٠ .

(٢) كلمة « فيقال » مكررة في الأصل .

تَقُولُ : عَلِـمْتُ أزيـدٌ عِنْـدَكَ أَمْ عَمْـروٌ ، أَىْ عَلِـمْتُ هَذَا الاستفهـامَ ، وَرَأَيْتُ لَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ، وخِلْتُ مَا بَكْرٌ قَادِمٌ .

وَمَعْنَى التعليقِ : الإِلْغَاءُ لَفْظاً والإِعْمَالُ مَحَلاًّ ، فَهُوَ تَعلِيقٌ بَيْنَ الإِعْمَالِ والإِلْغَاءِ وإِنَّمَـا لَمْ تُعْمَلْ مَعَ هَذِهِ الحُـرُوفِ ، لِأَنَّ لَهَـا صَدْرَ الكَـلاَمِ ، وَتَقُـولُ : عَلِـمْتُ أنَّ زيـــداً مُنْطَلِـــقٌ بِفَتْـــحِ « أَنَّ » / ، فَإِذَا أَدْخَلْتَ اللاَّمَ عَلَى خَبَرِهَا كَسَرْتَ وَعَلَّقْتَ الفِعْلَ . ٤٧ / ب

« بَابُ الأَسْمَاءِ الَّتِي أُعْمِلَتْ عَمَلَ الفِعْلِ »

وَتُسَمَّى الأَسْمَاءَ المُتَّصِلَةَ بِالأَفْعَالِ أَىْ فِي الْعَمَلِ فِي الجَمِيْعِ وَفِي الاشْتِقَاقِ أَيْضاً فِي الْمُشْتَقَّاتِ وَالْمَصْدَرِ ، وَهِيَ تِسْعَةٌ : المَصْدَرُ . اسمُ الفَاعِلِ . اسمُ المفعولِ . الصفةُ المُشَبَّهَةُ . اسمُ التفضيلِ . اسما الزمانِ والمكانِ . أسماءُ الآلةِ . أَسْمَاءُ الأَفْعَالِ .

المَصْدَرُ هُوَ أَصْلُ الفِعْلِ في الاشتقاقِ ، لِأَنَّ مَعْنَاهُ مُجَرَّدُ الحَدَثِ ، وَمَعْنَى الفِعْلِ الحَدَثُ والزَّمَانُ ، والمُفْرَدُ أَصْلُ حَقِيقَةِ المُرَكَّبِ ، وَلِأَنَّ حُرُوفَ المَصْدَرِ إِذَا صِيغَتْ بِهَيْئَةٍ مَخْصُوصَةٍ سُمِّيَتْ فِعْلاً ، فَالْمَصْدَرُ مَادَّةُ الفِعْلِ ، وَمَادَّةُ الشَّيْءِ أَصْلُ حَقِيقَتِهِ .

قَالَ الكُوفِيُّونَ (١) : المَصْدَرُ فَرْعٌ لِلْفِعْلِ فِي الاشْتِقَاقِ ، لِأَنَّهُ يَقَعُ تَأْكِيداً لِلْفِعْلِ وَمَعْمُولاً لَهُ .

وَجَوَابُهُ أَنَّهُ مِنْ حَيْثُ التَّأْكِيدُ والمعموليةُ فَرْعٌ فَلَمْ تَلْزَمِ الْفَرْعِيَّةُ مِنْ حَيْثُ الاشتقاقُ وَهُوَ فَرْعُ الفِعْلِ فِي العَمَلِ لِأَنَّه اسمٌ فَمِنْ حَيْثُ هُوَ لَوْ كَانَ عَامِلاً لَعَمِلَ كُلُّ اسم فَهُوَ يَعْمَلُ لِمُنَاسَبَةِ الفِعْلِ مِنْ حَيْثُ الحُرُوفُ ، والدِّلاَلَةُ عَلَى الحَدَثِ والدِّلاَلَةُ عَلَى مُطْلَقِ الزَّمَانِ ، فَإِنَّ مَدْلُولَ الفِعْلِ زَمَانٌ مَخْصُوصٌ ، والدَّالُ عَلَى المَخْصُوصِ / دَالٌّ عَلَى المُطْلَقِ ، وَلِأَنَّه إِنَّمَا يَعْمَلُ إِذَا كَانَ فِى تَقْدِير « أَنْ » مَعَ فِعْلِهِ ، ٤٨/أ

(١) انظر اختلاف البصريين والكوفيين في هذه المسألة في الإنصاف ٢٣٥ المسألة (٢٨) .

ولِذَلِكَ لَمْ يَعْمَلْ مَفْعُولاً مُطْلَقاً لِأَنَّهُ لاَ يَحْتَمِلُ حِينَئِذٍ تَقْدِيرَ الفِعْلِ ، وَلِلْمَصْدَرِ المُعْمَلِ ثَلاَثَةُ أَحْوَالٍ :

ــ أَنْ يَكُونَ مُنَوَّناً ، أَوْ مُضَافاً ، أَوْ مُعَرَّفاً بِاللاَّمِ .

وَالْأَوَلُ أَكْثَرُهَا وَأَقْيَسُهَا ، ثُمَّ الثَّانِي ، ثُمَّ الثَّالِثُ .

والدَّلِيلُ عَلَى الأَكْثَرِيَّةِ الاستقراءُ ، وَعَلَى الأَقْيَسِيَّةِ أَنَّ المَصْدَرَ يَعْمَلُ بِمُنَاسَبَةِ الفِعْلِ ، وَالفِعْلُ غَيْرُ مُعَرَّفٍ فَالْمُنَكَّرُ أَشَدُّ مُنَاسَبَةً لَهُ ثُمَّ المُضَافُ ، لِأَنَّ الإِضَافَةَ وإِنْ أَخْرَجَتْهُ بِالتَّخْصِيصِ عَنْ هَذِهِ المُنَاسَبَةِ ، إِلاَّ أَنَّهَا أَبداً لا تَكُونُ لِلتَّعْرِيفِ ، والمُعَرَّفُ باللاَّمِ فَاقِدٌ لِهَذِهِ المُنَاسَبَةِ رَأْساً ، مِثَالُ الأَوَّلِ : عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبٍ زَيْدٌ عَمْراً ، وَلَكَ أَنْ تُقَدِّمَ المَفْعُولَ عَلَى الفَاعِلِ ، وَلَكِنَهُ يَمْتَنِعُ تَقْدِيمُ مَعْمُولِ المَصْدَرِ عَلَيْهِ ، لِأَنَّ المَصْدَرَ وَمَعْمُولَهُ فِي تَقْدِيرِ « أَنْ » وَالفِعْلِ ، وَهُوَ صِلَةٌ وَمَوْصُولٌ ، وَشَيْءٌ مِنَ الصِّلَةِ لاَ يَتَقَدَّمُ عَلَى المَوْصُولِ ، فَإِنَّهُمَا كَاسْمٍ وَاحِدٍ ، وَبعْضُ أَجْزَاءِ الاسمِ لاَ يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ ، وَلِذَلِكَ لاَ يُفْصَلُ بَيْنَ الصِّلَةِ والمَوْصُولِ بِالأَجْنَبِيِّ ، وَلاَ بَيْنَ بَعْضِ الصِّلَةِ وَبَعْضٍ .

وَقَدْ يُضْمَرَ فَاعِلَهُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿ أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسغَبَةٍ . يَتِيماً ﴾ [1] وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ / ٤٨ / ب

(١) سورة البلد آية ١٤ ، ١٥ .

إِلَيْكُمْ ذِكْراً رَسُولاً ﴾[1] أَيْ أَنْزَلَ ذِكْرَهُ بِالرِّسَالَةِ ، وَشَهِدَ عَلَى رِسَالَتِهِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ : أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ رَسُولاً ذَا ذِكْرٍ فَحُذِفَ « ذَا » وَأُقِيمَ الذِّكْرُ مُقَامَهُ وَقُدِّمَ عَلَى المَوْصُوفِ فَانْتَصَبَ عَلَى الحَالِ ، كَقَوْلِهِ :

٧٤ ــ لِعَزَّةَ مُوحِشًا طَلَلٌ قَدِيمُ
عَفَاهُ كُلُّ أَسْحَمَ مُسْتَدِيمُ[2]

وَالرَّسُولُ عَلِى هَذَا يُحْتَمَلُ جِبْرَائِيلَ والنَّبِيَّ عَلَيْهِمَا السَّلاَمُ ، قَالَ :

٧٥ ــ فَلَوْلاَ رَجَاءُ النَّصْرِ مِنْكَ وَرَهْبَةٌ
عِقَابَكَ قَدْ صَارُوا لَنَا كَالمَوَارِدِ[3]

وَقَدْ يُحْذَفُ مَفْعُولُهُ فِي قَوْلِهِمْ : أَزْعَجَنِي شَتْمٌ بَكْرٌ ، وَقَدْ يُحْذَفَانِ مَعاً لِبَقَاءِ الجُمْلَةِ بِدُونِهِمَا .

مَسْئَلَةٌ : لَوْ قُلْتَ : أَعْجَبَنِي ضَرْبٌ زَيْدٌ عَمْراً اليومَ عِنْدَ زَيْدٍ ، فَإِنْ عَلَّقْتَ الظَّرْفَيْنِ بِالْفِعْلِ يَجِبُ أَحَدُ أَمْرَيْنِ ، إِمَّا تَقَدُّمُهُمَا عَلَى

---

(١) سورة الطلاق آية ١٠ ، ١١ . وانظر البحر المحيط ٢٨٦/٨ ، وإملاء ما من به الرحمن ٢٦٣/٢ .

(٢) البيت من الوافر وقائله كثير ديوانه ٣٥٦ ، الخزانة ٥٣٢/٤ وقيل لذي الرمة .

(٣) البيت من الطويل ولم أعرف قائله . الكتاب ٩٧/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦١/٦ ، والإيضاح ١٥٦ ، والمقتصد ٥٥٦ والشاهد فيه تنوين « رهبة » ونصب ما بعدها بها ، والتقدير فيه : ولو أن ترهب عقابك . والموارد : طرق الماء .

المَصْدَرِ ، أَوْ تَأَخُّرُهُمَا عَنْهُ وَعَنْ جَمِيعِ صِلَتِهِ ، لِأَنَّهُمَا أَجْنَبِيَّانِ عَنْ الْمَصْدَرِ ، فَلاَ يَتَخَلَّلاَنِ بَيْنَ المَصْدَرِ وَ مَعْمُولِهِ ، وَلاَ بَيْنَ أَجْزَاءِ المَعْمُولِ ، وَإِنْ عَلَّقْتَهُمَا بِالْمَصْدَرِ يَجِبُ تَأَخُّرُهُمَا عَنْهُ ، وَأَيْنَ وَقَعَا فِي الصِلَةِ فَجَائِزٌ ، لِقَرَابَتِهِمَا لِلْمَصْدَرِ ، وَإِنْ جَعَلْتَ أَحَدَهُمَا مُتَعَلِقاً بِأَحَدِهِمَا فَحُكْمُهُمَا عِنْدَ الإِفْرَادِ حُكْمُهُمَا عِنْدَ الاقْتِرَانِ .

وَأَمَّا الثَّانِي فَعَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ :

ـ أَنْ تُضِيفَ إِلَى الفَاعِلِ فَتَجُرُّهُ لَفْظاً وَمَحَلُّهُ رَفْعٌ وَيَبْقَى المَفْعُولُ مَنْصُوباً .

وَأَنْ تُضِيفَ إِلَى المَفْعُولِ / فَتَجُرُّ لَفْظَهُ ، وَمَحَلُّهُ نَصْبٌ ويبقى الفاعل مرفوعاً . ٤٩/أ

وَأَنْ تُضِيْفَ إِلَى الفَاعِلِ وَتَحْذِفَ المَفْعُولَ .

وَإِلَى المَفْعُولِ وَتُضْمِرُ الفَاعِلَ .

كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ لَوْلاَ دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ ﴾ (١) ، وَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

٧٦ ـ أَمِنْ رَسْمِ دَارٍ مَرْبَعٌ وَمَصِيفُ
لِعَيْنَيْكَ مِنْ مَاءَ الشُّؤُونِ وَكِيفُ (٢)

---

(١) سورة البقرة آية ٢٥١ ، والآية دليل على الوجه الأول ، وهكذا بقية الأمثلة بالترتيب .

(٢) البيت من الطويل وقائله الحطيئة . ديوانه ٢٥٣ ، والأمالي الشجرية ٣٥١/١ وشرح المفصل ٦٢/٦ .
والشاهد فيه إضافة رسم وهو مصدر إلى مفعوله ، والأصل :
أمن رسم داراً مربع ، فمربع فاعل ، وداراً مفعول . انظر المقتصد : ٥٦ .

وَقَـوْلِكَ : سَرَّنِـي قُدُومُكَ ، وَقَوْلُـهُ تَعَالَـى ﴿ لاَ يَسْئَـمُ الإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الخَيْرِ ﴾[1] وَإِذَا أَتْبَعْتَ اسماً الفَاعِـلَ المَجْـرُورَ جَازَ الحَمْـلُ عَلَى لَفْظِهِ وَمَحَلِّهِ ، قَالَ لَبِيدٌ :

٧٧ ــ حَتَّـى تَهَجَّـرَ فِي الـرَّوَاحِ وَهَاجَهَـا
طَلَبُ المُعَـقِّبِ حَقَّـهُ المَظْلُـومُ[2]

عَلَى مَحَلِّ « المُعَقِّبِ » ، وَكَذَا المَفْعُولُ ، قَالَ :

٧٨ ــ قَدْ كُنْتُ دَايَنْتُ بِهَـا حَسَّانَـا
مَخَافَـةَ الإِفْـلاَسِ وَاللَّيَانَـا[3]

وَمِثَالُ الثَّالِثِ : الشَّتْمُ بَكْرٌ خَالِداً قَبِيحٌ ، قَالَ :

٧٩ ــ ضَعِيـفُ النِّكَايَـةِ أَعْـدَاءَهُ
يَخَـالُ الفِـرَارَ يُرَاخِـي الأَجَلْ[4]

وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُـونَ التَّقْدِيـرُ : « فِي أَعْدَائِـهِ » فَحُـذِفَ الجَـارُّ وَتَعَدَّى المَصْدَرُ بِنَفْسِهِ ، وَقَالَ :

---

(١) سورة فصلت آية ٤٩ .

(٢) البيت من الكامل ديوانه ١٢٨ ، والأمالي الشجرية ٢٢٨/١ وشرح المفصل لابن يعيش ٤٢/٢ ، ٦٦/٦ ، الخزانة ٣٣٤/٤ ، وشرح الفية ابن معطى لابن القواس ١٠١٢/٢ .

(٣) البيتان من الرجز وهما لرؤبة . ديوانه ١٨٧ ، والكتاب ٩٨/١ ، والهمع ١٤٥/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢١٣/٢ ، وشرح الدرة الألفية لابن القواس ١٠١٣/٢ ، والمقتصد ٥٦١ .

(٤) البيت من المتقارب ولا يعرف قائله . الكتـاب ٩٩/١ ، والمنصف ٧/٣ ، والمقـرب ١٣١/١ ، وشرح شذور الذهب ٣٨٤ الخزانة ٤٣٩/٣ ، وشفاء العليل ٦٩٩/٢ .

٨٠ ــ لَقَدْ عَلِمْتْ أُولَى المُغِيرَةِ أَنَّنِي

كَرَرْتُ وَلَمْ أَنْكُلْ عَنْ الضَّرْبِ مِسْمَعَا [١]

فَنَصِبَ مِسْمَعاً بِالْضَّرْبِ ، وَيُرْوَى : لَحِقَتْ بَدَلَ كَرَرْتُ ، فَلاَ اسْتِدْلاَلَ إِذَنَ بِهِ .[٢]

وَقَالَ الفَارِسِيُّ « وَلَمْ أَعْلَمْ شَيْئاً مِنَ الْمَصَادِرِ / ٤٩ / ب بِالْأَلِفِ وَالْلامِ مُعْمَلاً فِي التَّنْزِيلِ » [٣] ، وَهُوَ مَعْلُومٌ ، قَالَ تَعَالَى : ﴿ لاَ يُحِبُّ اللَّهُ الجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ ﴾ . [٤]

وَالْمَصْدَرُ المَوْصُوفُ لاَ يُعْمَلُ لِبُعْدِهِ عَنِ الْفِعْلِ .

---

(١) البيت من الطويل وينسب للمرار الأسدي في الكتاب ٩٩/١ والأعلم ٩٩/١ وقال ابن السيرافي ٦٠/١ وجاء في هذا الباب البيت منسوباً إلى المرار ورأيته في شعر مالك بن زغبة الباهلي ، وانظر العيني ٤٠/٣ ، ٥٠١ ، والمقتضب ١٤/١ وشرح المفصل ٩/٦ وشفاء العليل ٦٩٩/٢٤٧٢/٢ .

(٢) لأنه حينئذ يكون « مسمع » منصوباً به ، وانظر المقتصد ٥٦٨ .

(٣) انظر الإيضاح العضدى ١٦٠ .

(٤) سورة النساء آية ١٤٨ ، وقال ابن الانباري في البيان في غريب إعراب القرآن ٢٧٢/١ : « وليس في التنزيل إعماله إلّا في هذا الموضع » .

« اسْمُ الْفَاعِـلِ »

مَاكَانَ عَلَى وَزْنِ فِعْلِهِ المُضَارِعِ الْمبْنِيِّ لِلْفَاعِلِ نَحْوُ : فَاعِلٍ وَمُكْرِمٍ ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ : وَيَكُونُ مَعَ ذَلِكَ مُتَعَدِّياً وَيَعملُ عَمَلَ مُضَارِعِهِ إِذَا كَانَ لِلْحَالِ أَوْ لِلاسْتِقْبَالِ فَقَطْ لِتَجْتَمِعَ المُنَاسَبَةُ اللَّفْظِيَّةُ وَالْمَعْنَوِيَّةُ بَيْنَهُمَا ، وَعَنْ الكُوفِيَّةِ إِعماله ماضياً بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ فَالِقُ الإِصْبَاحِ وجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَناً والْشَّمْسَ والقَمَرَ حُسْبَاناً ﴾ [1] نَصَبَ المعطوفَ عَلَى اللَّيلِ بِجَاعِلٍ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى ﴿ وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ ﴾ [2] ، نَصَبَ ذِرَاعَيْهِ « بِـ » « بَاسِط » وَهُمَا مَاضِيَانِ .

وَالْجَوَابُ عَنْ الأَوَّلِ أَنَّه مَنْصُوبٌ بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ « جَاعِلٌ » وَعَنِ الثَّانِي : أَنَّهُ حِكَايَةُ حَالٍ مَاضِيَةٍ .

وَقَدْ يَخْرُجُ اسمُ الفَاعِلِ عَنْ زِنَةِ الفِعْلِ لإِرَادَةِ المُبَالَغَةِ فَلاَ يَبْطُلُ عَمَلُهُ نَظَراً إِلَى الأَصْلِ خِلاَفاً لِبَعْضِ الكُوفِيَّةِ ، كَمَا أُعْمِلَ مُثَنًّى وَمَجْمُوعاً ، مُصَحَّحاً وَمُكَسَّراً ، قَالَ سَعْدُ بْنُ نَاشِبٍ :

---

(١) سورة الأنعام آية ٩٦ ، قال ابن الجزري : « واختلفوا في (وجاعل الليل سكناً) فقرأ الكوفيون (وجعل) بفتح العين واللام من غير ألف وبنصب اللام من (الليل) وقرأ الباقون بالألف وكسر العين ورفع اللام وخفض الليل . النشر في القراءات العشر ٢/٢٦٠ وإتحاف فضلاء البشر ٢١٤ والبحر المحيط ٤/١٨٦ .

(٢) سورة الكهف آية ١٨ .

٨١ ــ فَيَالَــرِزَامٍ رَشِّحُـــوا بِي مُقَدَّمــاً
إِلَـى الْمَـوْتِ خَوَّاضاً إِلَيْــهِ الْكَتَائِبَـــا[1]

وَقَالَ / القُلاَخُ ١/٥٠

٨٢ ــ أَخَا الْحَـرْبِ لَبَّـاساً إِلَيْهَـا جِلاَلَهَـا
وَلَــيْسَ بِوَلاَّجِ الخَوَالِــفِ أَعْقَـــلا[2]

وَيُشْتَرَطُ فِي إِعْمَالِ اسمِ الفَاعِلِ أَنْ يَكُونَ مُعْتَمِـداً عَلَـى مَاقَبْلَـهُ مُتَقَوِيـاً بِأَنْ يَقَـعَ خَبَـراً أَوْ صِلَـةً أَوْ صِفَـةً أَوْ حَالاً ، أَوْ مُعْتَمِـداً عَلَـى حَرْفِ استفهامٍ أَوْ نفيٍ .

وَيُضَافُ اسمُ الفَاعِلِ إِلَى المَفْعُولِ فَيُقَـالُ : هَذَا ضَارِبُ زَيْـدٍ ، وَلاَ يُضَافُ إِلَى الفَاعِلِ كَالْمَصْدَرِ ، قَالُـوا : لِئَـلاَّ يَلْـزَم إِضَافَـةُ الشَّيْءِ إِلَـى نَفْسِهِ . وَفِيـهِ بَحْثٌ سَأَذْكُـرُهُ فِي بَابِ الإِضَافَــةِ إِنْ شَاءَ اللَّــهُ تَعَالَى .

وَلَوْقُـلْتَ : « هَذَا ضَارِبُ زَيْـدٍ الْيَـوْمَ وَغَـداً عَمْـراً » كَانَ قَبِيحـاً جَرَرْتَ عَمْراً حَمْلاً عَلَى لَفْظِ زَيْدٍ ، أَوْنَصَبْتَهُ حَمْلاً عَلَـى مَحَلِّـهِ ، لِأَنَّ الـوَاوَ فَرْعٌ لاسِمِ الفَاعِـلِ وَهُـوَ فَرْعُ الفِعْـلِ فَلاَ يَقْـوىَ عَلَـى العَمَـلِ مَعَ الـفَصْلِ ، وَأَرَادَ أَبُـو الحُسْيْـنِ[3] تَرْتِيبَـهُ فَقَـالَ « الفِعْـــلُ يَعْمَـــلَ مَعَ

(١) البـيت من الطويـل وقائلـه سعـد بن ناشب مازن بن عمـرو بن تميم شرح ديـوان الحماسة للمرزوقي ٧٢/١ .

(٢) البيت من الطويل . الكتاب ٥٧/١ ، والمقتضب ١١٣/٢ ، وشرح المفصل ٧٠/٦ .

(٣) المقصود هو : « محمد بن الحسين بن محمد بن الحسين عبد الوارث أبو الحسين الفارسي النحوي =

الفَصْلِ ، تَقُولُ : ضَرَبَ عَمْرٌ اليومَ زيداً ، ونائبهُ يَعْمُلُ مَعَ قُبْحٍ ، قَالَ :

٨٣ ــ يَوْماً تَرَاهَا كَشِبْهِ أَرْدِيَةِ الْـ
ـعَصْبِ وَيَوْماً أَدِيمَهَا نَغِلا[1]

وَنَائِبُ مُشَابِهِهِ يَعْمَلُ مَعَ زِيَادَةِ القُبْحِ ، وَيَكَادُ يَمْتَنِعُ كَمَا صَوَّرْنَا مِنْ الْمَسْأَلَةِ »[2] .

= ابن أخت أبي علي الفارسي الذي استوطن جرجان في أخريات حياته وقرأ عليه أهلها منهم عبد القاهر الجرجاني وليس له أستاذ سواه » (البغية ٣٨) ، والكيشي يكثر الإشارة إلى أبي علي الفارسي وإلى عبد القاهر فالمراد بأبي الحسين هو الذي ذكرت . وقد ذكره الجرجاني في المقتصد في هذه المسألة ٥٢١/١ .

(١) البيت من المنسرح وقائله الأعشى ، ديوانه ٢٣٣ ، والإيضاح ١٤٨ ، والمقتصد ٥١٩/١ وذلك لأن أديمها منصوب بالواو لأنه قائم مقام الفعل الذي قبله وهو تراها من حيث إن أديمها معطوف على الضمير الذي في تراها . أفاده الجرجاني في المقتصد ٥٢١/١ .

(٢) انظر المقتصد ٥٢١/١ وقد تصرف المؤلف في النقل .

« اسْمُ الْمَفْعُولِ »

هُوَ الْجَارِي عَلَى فِعْلِهِ الْمُضَارِعِ الْمَبْنِيِّ لِلْمَفْعُولِ ، نَحْوُ : مُكْرَمٍ وَمُسْتَخْرَجٍ ، وَأَمَّا « مَفْعُولٌ » فَإِنَّمَا/ لَمْ يَقُلْ « مُفْعَلٌ » ٥٠ / ب كَيُضْرَبُ ، فَرْقاً بَيْنَ مَفْعُولِ المَزِيدِ نَحْو : « أُكْرِمَ » ، وَمَفْعُولِ المُجَرَّدِ فَبُنِيَ عَلَى « مَفْعُلٍ ثُمَّ زِيدَ عَلَيْهِ وَاوٌ ، لِئَلاَّ يَلْتَبِسَ بِاسْمِ المَكَانِ وَاسْمِ الآلَةِ فِي التَّصْغِيرِ والتَّكْسِيرِ ، وَلِأَنَّ « مُفْعَلاً » لَمْ يَجِيء الاَّ مُكْرماً فِي جَمْعِ مَكْرُمةٍ ، وَيَعْمَلُ عَمَلَ مُضَارِعِهِ نَحْوَ زَيدٌ مُكْرَمٌ أَبُوهُ وَمُسْتَخْرَجٌ مَتَاعُهُ ، مُفَرَداً وَ مُثَنَّى وَمَجْمُوعاً ، وَتُشْتَرَطُ فِي إِعْمَالِهِ شَرَائِطُ إِعْمَالِ اسمِ الفَاعِلِ ، وَكَذَا فِي الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ .

« اَلْصِّفَةُ اَلْمُشَبَّهَةُ بِاسْمِ الفَاعِلِ »

هِيَ الْمُشْتَقَّةُ الغَيْرُ الجَارِيَةِ عَلَى الـمُضَارِعِ نَحْـوُ « حَسَنٍ » وَ « صَعْبٍ » وَتَعْمَلُ بِمُشَابَهَةِ الجَارِي[1] ، لِأَنَّهَا تُذَكَّـرُ وَتُـؤَنَّثُ ، وَتُثَنَّـى وَتُجْمَـعُ تَقُـولُ : حَسَنٌ ، حَسَنَـةٌ ، حَسَنَـان ، حَسَنـون ، كَقَـوْلِكَ ضَارِبٌ ، ضَارِبَـةٌ ، ضَارِبَـانِ ، ضَارِبُـون ، تَقُـولُ : زَيْـدٌ حَسَنٌ وَجْهُـهُ ، كَقَوْلِكَ : قَائِمٌ أَبُوهُ ، وَهِيَ تَدُلُّ عَلَى صِفَةٍ ثَابِتَـةٍ ، وَإِنْ أُرِيـدَ التَّجَـدُّدُ قِيلَ : هُوَ حَاسِنٌ الآنَ أَوْ غداً قَالَ تَعَالَى:﴿ وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ ﴾[2]

وَتَنْحَـطُّ دَرَجَتُهَـا عَنْ اسمِ الفَاعِـلِ بِأَنَّهـا لاَ تَعْمَـلُ وَ مَعْنَاهَـا الاستقبـالُ ، أَمَّـا إِذَا كَانَ ماضيـاً فهـو أبعـد[3] ، وقـولك : هو كريـمٌ ابـوه ، مع أَنَّ كرم الأب موجـودٌ في الماضي إنما يَسُوغُ إِذَا تَحَقَّـقَ فِي الحالِ فَهُوَ شرطُ عَمَلِهِ ،/ فَإِنَّ الوجـودَ الحالـيَّ لَا يُنَـافي الوجـودَ ٥١ / أ الغابرَ[4] كَمَا لاَ يُنَافِي الاستقباليَّ اعتبِرْ بالحالِ الدائمةِ .

---

(١) وهو اسم الفاعل الجاري على فعله المضارع المبنى للمعلوم .
وفي الحاشيـة : «أي إذا أريـد بها الحدوث والتجـدد ردت إلى صيغـة اسم الفاعـل ، ألا ترى أنك تقول : زيـد حسن ، بمعنـى أن هذه الصفـة ثابتـة له ، فإن قصدت الحدوث قلت : زيد حاسن الآن أو غداً ، ولـذلك قيـل في « ضيـق » لما قصد به الحدوث : ضائـق ، قال الله تعـالى : ﴿ وضائق به صدرك ﴾ .

(٢) سورة هود آية ١٢ .

(٣) في الحاشيـة : «وإنما كان أبعـد ، لأن المستقبـل لا يعمـل مع أن مآلـه إلى الحال فالماضي أولى أن لا يعمل » .

(٤) في الحاشية «كقولهم : رأيت شمسا متحركا ، فإن دوام الحال لا يخرجها عن الحالية » .

وَتُضَافُ الصِّفَةُ إِلَى فَاعِلِهَا ، وَكَذَلِكَ اسمُ الفَاعِلِ والمَفْعُولِ إِذَا كَانَا مِثْلَهَا فِي الثَّبَاتِ ، تَقُولُ : هُوَ حَسَنُ الوَجْهِ ، وضَامِرُ البَطْنِ ، وَمُؤَدَّبُ الخُدَّامِ[1] .

واعْلَمْ أَنَّ فِي مَسْأَلَةِ : « حَسَنٌ وَجْهُهُ » وُجُوهاً سَبْعَةً ، فِي اثْنَيْنِ مِنْهَا « الوجهُ » مُضَافٌ ، وَفِي اثنينِ مُضَافٌ إِلَيهِ ، وفِي وَاحِدٍ مُضَافٌ وَمُضَافٌ إِلَيْهِ ، وَفِي اثنينِ لاَ مُضَافٌ وَلاَ مُضَافٌ إِلَيهِ .

مِثَالُ الأَوَّلَيْنِ : جَاءَنِي رَجُلٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ ، وَحَسَنٌ وَجْهَهُ بِرَفْعِ « وَجْهٍ » عَلَى الفَاعِلِ وَنَصْبِهِ عَلَى مُشَابَهَةِ المَفْعُولِ أَوْ التَّمْييزِ عِنْدَ بَعْضِهِمْ .

مِثَالُ الثَّانِيَيْنِ : حَسَنُ الوجْهِ ، وَحَسَنُ وَجْهٍ ، عَلَى أَنْ يَكُونَ فَاعِلُهُمَا ضَمِيرَ المَوْصُوفِ ، لامْتِنَاعِ خُلُوِّ الصِّفَةِ عَنِ الراجعِ فَيَكُونَ الحُسْنُ شَائِعاً فِي كُلِّ المَوْصُوفِ ، ثُمَّ بِالإِضَافَةِ إِلَى الوَجْهِ يَتَخَصَّصُ بِهِ ، فَالْوَجْهُ فَاعِلٌ مَعْنًى لاَ لَفْظاً ، وَفِي الوجه الأَوَّلِ فَاعِلٌ لَفْظاً وَمَعْنىً وَلَوْ كَانَ الفَاعِلُ الوجهَ هَهُنَا لَمَا أُنِّثَتِ الصِّفَةُ إِذَا جَرَتْ عَلَى المُؤَنَّثِ ، ولم يقولوا : امرأةٌ حسنةُ الوجهِ ، كما لم يقولوا : حَسَنَةٌ وجهُها لِأَنَّ الْفَاعِلَ مُذَكَّرٌ ، قَالَ الكُوفِيُّونَ/ : الوجهُ فَاعِلٌ وَتَكَلَّفُوا عُذْرَيْنِ ٥١/ب لِتَرْكِ الضَّمِيرِ :

أَحَدُهُمَا : إِقَامَةُ الأَلِفِ واللامِ مقامَهُ كَقَوْلِهِ :

---

(٥) انظر المفصل ٢٢٠ .

٨٤ ـ لِحَافِي لِحَافُ الضَّيْفِ وَالْبَيْتُ بَيْتُهُ ،
وَلَمْ يُلْهِنِي عَنْهُ الغَزَالُ المُقَنَّعُ[١]

والثَّانِي : أَن التَّقْدِيرَ : حَسَنُ الوجهِ ، فَحُذِفَ الضَّمِيرُ قِيَاساً عَلى حَذْفِهِ مِنَ الصِّلَةِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ أَهَذَا الَّذى بَعَثَ اللَّهُ رَسُولاً[٢] ﴾ ، أَيْ بَعَثَهُ ، وَهُمَا ضَعِيفَانِ ، أَمَّا الأَولُ فَلِقِلَّةِ الاستعمالِ ، وَأَمَّا الثَّانِي : فَلِأَنَّ اتصالَ الصِّلَةِ بِالْمَوْصُولِ آكَدُ مِن اتصالِ الصفةِ بالموصوفِ ، لِأَنَّ الموصولَ لَا يَسْتَقِلُّ بِدُونِ الصِّلَةِ ، فَهَذَا الاتحادُ يُغْنِي عَنْ ذِكْرِ الرَّابِطِ ، احتجُّوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ جَنَّاتِ عَدْنٍ مُفَتَّحَةً لَهُمُ الْأَبْوَابُ ﴾ [١] قَالُوا : « مُفَتَّحَةً » صِفَةٌ لِجَنَّاتٍ ، وارتفعَ بِهَا الأَبْوابُ ، فَإِنَّ الأَبْوابَ هِيَ المُفَتَّحَةُ ، وَلَمْ يرجِعْ ذِكْرٌ إِلَى الموصوفِ فَتَعَيَّنَ أَحَدُ العُذْرَيْنِ .

والجوابُ : إِنَّ فِي المُفَتَّحَةِ ضَمِيراً لِجَنَّاتٍ وارتفعَ الأَبْوابَ بدلاً عَنْهُ ، وَلاَ عَجَبَ فِي إِسنادِ التفتيحِ إلى الجناتِ ظَاهِراً ، وإِنْ كَانَ

---

(١) البيت من الطويل وقائله مسكين الدرامي ديوانه ٥١ ، والأمالي التحرير ٢/٢٠٥ ، وأمالي المرتضى ١/٤٧٥ ، الخزانة ٤/١٧٩ ، ٣٦٦ ، وشرح ديوان الحماسة ١٧١٩ .
ورواية البيت في ديوانه :
طعامي طعام الضيف والرحل رَحْلُهُ ولم يلهني عنه غزالٌ مُقَنَّعُ
والشاهد فيه إقامة الألف واللام في « البيت » مقام الضمير ، والتقدير : وبيتي بيتهُ .
(٢) سورة الفرقان آية ٤١ .
(١) سورة ص آية ٥٠ .

للأبوابِ حَقِيقَةً ، فَإِنه قَدْ وَرَدَ فِي التنزيلِ ﴿ وَفُتِّحَتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ أَبْوَابًا ﴾[1] وَكَيْفَ وَبَدَلُ البَعْضِ مِنَ الْكُلِّ مِنْ هَذَا القَبِيلِ ؟ !

ـــ مِثَالُ الثَّالِثِ : حَسَنُ وَجْهِهِ / والقولُ بصحةِ هذَا الوجهِ ٥٢ / أ مِمَّا انفَردَ بِهِ سيبويهِ واستدلَّ بِقَوْلِ الشَّمَّاخِ :

٨٥ ـــ أَمِنْ دِمْنَتَيْنِ عَرَّسَ الرَّكْبُ فِيهِمَا
بِحَقْلِ الرُّخَامَى قَدْ عَفَا طَلَلاَهُمَا[2]
أَقَامَ عَلَى رَبْعَيْهِمَا جَارَتَا صَفاً
كُمَيْتَا الأَعَالِي جَوْنَتَا مُصْطَلاَهُمَا

حُجَّةُ الجمهورِ أَنَّ حَسَناً إِذَا أُضِيفَ إلى الوجهِ المضافِ إلى ضميرِ الحسنِ فَقَدْ أُضِيفَ الشيءُ إلى نفسِه بواسطةٍ ، وَجَوابُهُمْ أَنَّ الضميرَ للموصوفِ لا للصفةِ[3] .

مِثَالُ الرَّابِعَيْنِ : حَسَنٌ وَجْهاً ، وَحَسَنٌ الوجهَ عَلَى التمييزِ فِي الأَولِ ، وَمُشَابَهَةِ المفعولِ في الثاني .

---

(١) سورة النبأ آية ١٩ ، وانظر المقتصد ٥٤٤ .

(٢) البيتان من الطويل . ديوانه ٣٠٧ ، والكتاب ١٠٢/١ ، الخزانة ١٩٨/٤ ، والعيني ٥٨٨/٣ ، ومعجم البلدان ٢٧٨/٢ ، والمقتصد ٥٤٩ ، والمفصل ٢٣١ .
والشاهد في قوله : « جونتا مصطلاهما » حيث استشهد به سيبوية على قبح إضافة الصفة مجردة من « أل » إلى مضاف إلى ضمير الموصوف حيث إضاف الصفة وهي (جونتا) إلى المصطلى وهو مضاف إلى ضمير الموصوف وهو (جارتا صفا) وقد رد على سيبوية . أنظر التفصيل في الأعلم ١٠٢/١ ، وشرح أبيات سيبوية ١١/١ .

(٣) انظر المقتصد ٥٤٩ ، وشرح أبيات سيبوية لابن السيرافي ١١/١ .

« اسْـمُ التَّفْضِيـلِ »

لاَ يَعْمَـلُ فِي الظَّاهِـرِ عِنْدَنَـا إلاَّ في ضرورةِ الشِّعْـرِ ؛ لِأَنَّهُ وإنْ كان جارياً على الفعلِ لفظاً ، لم يجرْ عليه معنىً ، والمَفْعُولُ فِي قَوْلِهِ :

٨٦ ــ وَأَضْرَبَ مِنَّا بِالسُّيُوفِ القَوَانِسَا(١)

منصوبٌ بفعلٍ مضمرٍ دَلَّ عَلَيْـهِ « أَضْرَبَ » ويعمـلُ في المضمـرِ والظاهرِ الذي في معنى المضمرِ ، فالأول كقولك : رأيت رجـلاً أحسنَ من عمرٍو ففاعلُ «أحسن» ضمير الرجل والثاني كقولك: ما رأيْتُ رجلاً أَحْسَنَ في عَيْنِهِ الكُحْلُ مِنْهُ في عَيْنِ زَيْدٍ، أَيْ الكحلُ في هذا المحلِ أَحْسَنُ مِنْ نَفْسِهِ في المَحَـالِّ الأُخَر ، فَاتَّحـدَ الفـاضلُ والمفضولُ ذَاتــاً وتَغايـــرا اعتبـاراً ، وإنَّمـا جازَ / ارتفـاعُ الكُحـلِ بِأَحْسَنَ لِأَنَّ الـحُسْنَ المنسوبَ ٥٢ / ب إلى الكُحْـلِ في عَيْـنِ الموصوفِ في الحقيقـــةِ منسوبٌ إلى الموصوفِ ، فَكَأَنَّكَ أَعْمَلْتَـهُ في ضميـرِ الموصوفِ بخلافِ أَنْ تقـولَ : مررتُ برجـلٍ أَحْسَنُ مِنْـهُ أَبـوهُ ، فَتَرْفَـعُ الأَبَ بأحسنَ ، ومِثْلُـهُ الحديثُ : « مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبُّ إلى اللَّهِ فِيهَا الصومُ مِنْهُ فِي عَشْرِ ذِى الحِجَّةِ»(٢) .

---

(١) عجز بيت من الطويل وقبله :

فلـم أر مثـل الحي حيـا مصبحـا ... ولا مثلنـا يوم التقينـا فوارسا
أكـرَّ وأحمى للحقيقـة منهم ... وأضرب منـا بالسيـوف القـوانسا

وقائلهما العباس بن مرداس السلمي . الأصمعيات ٢٠٥ وشرح ديوان الحماسة ٤٤٠/١ وشرح المفصل ١٠٥/٦ ، الخزانة ٥١٧١/٤ ، والإيضاح في شرح المفصل ٦٦٣/١ .

(٢) انظر الحديث في مسنـد الإمـام أحمد ١٣١/٢ مع اختـلاف في اللفـظ في غير موضع الشاهـد ، عن ابن عمر عن النبي ﷺ ، وهو في سيبوية ٣٢/٢ هارون ، والمقتضب ٣٥٠/٣ .

« أَسْمَاءُ الأَفْعَالِ »

إِنَّمَا جِيءَ بِهَا رَوْماً للاختصارِ ، فَمِنْهَا أَسْمَاءُ الأَوَامِرِ ، وَمِنْهَا أَسْمَاءُ الأَخْبَارِ ، والأَوَّلُ أَغْلَبُ ، لِأَنَّ قَرِينَةَ الحالِ لَمَّا سَوَّغَتْ فِي فِعْلِ الأَمْرِ الحاضرِ كثرةَ الإِضْمَارِ كقولك لمن أشال سوطاً أو شهر سيفاً : رَأسَ الغدَّارِ ، فتحسينُها الاكتفاءَ باسمِ الفعلِ أحْرَى ، لِأَنَّ فيهِ ضرباً من الإظهارِ ، وهي تنقسمُ إلى مُتَعَدٍّ ، ولازمٍ ، فالأوَّلُ كقولك : رُوَيْدَ زيداً ، وَتَيْدَ عَمْراً أَيْ أَمْهِلْهُ ، وَهَلُمَّهُ ،أَيْ أَحْضِرْهُ ، وَهَاتِ الشَّيْءَ أَيْ أَعْطِنِيهِ ، وَحَيَّهَلَ الثريدَ أَيْ إِيتِهِ ، وَعَلَيْكَ زيداً أَيْ إِلْزَمْهُ ، وَعَلَيَّ عمراً أَيْ أَوْلِنيهِ ، وَدُونَكَ أَيْ خُذْ أَنْشَدَ أَبُو زَيْدٍ :

٨٧ ـ أَعَيَّاشُ قَدْ ذَاقَ القيونُ مَرَارَتِي
وَأَوْقَدْتُ نَارِي فَادْنُ دُونَكَ فَاصْطَلِ[١]

وآمين[٢] أي استجبْ .

والثاني كقولك : صَهْ ، أَيْ اسكتْ ، وَمَهْ أَيْ أُكْفُفْ ، وإِيهِ أَيْ حَدِّثْ ، ونَزالِ / أَيْ انزلْ ، وإِلَيْكَ أَيْ تَنَحَّ ، وَقِيلَ لِأَعْرَابِيٍّ : إِلَيْكِ فَقَالَ : إِليَّ ، فكأَنَّهُ قِيلَ لَهُ : تَنَحَّ ، فَقَالَ : أَتَنَحَّى . ٥٣ / أ

---

(١) البيت من الطويل وقائلة جرير . ديوانه ٤٥٨ ، واللسان ١٦٥/١٣ (دون) ونوادر أبي زيد ١١٣ ، والإيضاح ١٦٥ ، والمقتصد ٥٦٩ .

(٢) في النسخة آمين آمين مكررة .

وَأَمَّا أَسْمَاءُ الأَخْبَارِ فكَقَوْلِكَ : شَتَّانِ زَيْدٌ وَعَمْرٌ أَىْ افْتَرَقَا ، وَهَيْهَاتَ ذَلِكَ أَىْ بَعُدَ ، قَالَ :

٨٨ ــ فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ العَقِيقُ وَأَهْلُهُ
وَهَيْهَاتَ خِلٌّ بِالْعَقِيقِ نُوَاصِلُهُ[١]

ــ وَفِي « رُوَيْدَ » أَرْبَعَةُ أَوْجُهٍ :

أَنْ يكونَ اسماً لِلْفِعل وَهُوَ مَبْنِيٌّ فِي هَذَا الوجهِ فَقَطْ .

وأَنْ يَقَعَ صِفةً كَقَوْلِكَ : سَارَوا سيراً رويداً .

وَحَالاً كَقَوْلِكَ : جَاؤُوا رُوَيْداً .

ومصدراً بِمَعْنَى إِرْوَادٍ ، مضافاً كقولك : رُوَيْدَ بَكْرٍ .

وتقُولُ : بَلْهَ زيداً أى دَعْه ، وَبَلْهَ زَيْدٍ ، تَجْعَلُهُ بمعنى التَّرْكِ فَتُضِيفُهُ إِلى المفعولِ ، وهو كقولهم : وَيْحاً لَهُ في أَنَّه مصدرٌ لا يستعملُ فعلُه ، ولكونِهِ مصدراً جَاءَ فيه القلب نحو بَهْلَ زيدٍ . ومعمولُها لا يتقدَّمُ عليهَا لضُعْفِ عَمَلِها بالنيابةِ خلافاً للكوفيين[٢] ، احتجوا بقوله تعالى : ﴿ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾[٣] . وَقَوِلِ الشَّاعِرِ :

٨٩ ــ يَا أَيُّهَا المائِحُ دَلْوِى دُونَكَا
إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَا[٤]

---

(١) البيت من الطويل وقائلة جرير . ديوانه ٤٧٩ ، وشفاء العليل في إيضاح التسهيل ٢/٩٩٥ ، وشرح المفصل ٤/٣٥ .

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح ١/٥٧٥ ، والإنصاف ١/٢٢٨ ، مسألة رقم ٢٧ .

(٣) سورة النساء آية ٢٤ .

(٤) البيتان من الرجز وقد نسبهما ابن دريد لعجوز بالبادية بعثت بهما مع ركب قاصدين طلحة =

والجوابُ عن الآيةِ أنَّ « كتاباً » منصوبٌ بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ :

﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ﴾ [1] أَيْ كُتِبَ عَلَيْكُمْ كِتَابَ اللَّهِ ، كَمَا انتصبَ المصدرُ بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ لِدَلاَلَةِ الكلامِ / عَلَيْهِ فِي قَوْلِهِ : ٥٣ / ب

٩٠ ــ مَا إنْ يَمسُّ الأَرْضَ إلاَّ جَانِبٌ
مِنْهُ وَحَرْفُ السَّاقِ طَيَّ المَحْمَلِ [2]

وعن البيتِ أَنَّ « دَلْوِي » مَرْفُوعٌ بالابتداءِ وَمَا بَعْدَهُ خَبَرُه ، كَأَنَّهُ نَبَّهَ عَلَى حصولِ دَلْوِهِ عِنْدَهُ نفياً لِغَفْلَتِهِ ، ويجوزُ نصبهُ بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ أَيْ خُذْ دَلْوِي .

فَإِنْ قلتَ : هذه الكلماتُ خارجةٌ عن الأقسامِ الثابتةِ فإِنَّهَا ليستْ أسماءً لِأَنَّها تدلُ على معنى وزمانه ويستقلُّ كلاماً بانفرادِها كأسماءِ الأَوامِرِ وليستْ بأفعالٍ لدخولِ التنوينِ واللاَّمِ عليها في قولك : صَهٍ وَمَهٍ ، والنَّجَاءَكَ ، وليستْ بحروفٍ بالدليلينِ منعَتْ كونَها غيرَ أسماءٍ ، أَمَّا دلالتُها على المعنى وزمانِهِ ، فَعَنْهُ جوابان :

أحدَهما : أَنَّها تدلُّ على لفظٍ وذَلِكَ اللفظُ يدُلُّ على المعنى

= الطلحات . أمالي ابن دلأيد ٧٤ ، الإنصاف ١/٢٢٨ ، وشرح المفصل (لابن يعيش) ١/١١٧ ، الخزانة ٣/١٧ .

(١) سورة النساء آية ٢٣ .

(٢) البيت من الكامل وقائله أبو كبير الهذلي . شرح أشعار الهذليين ٣/١٠٧٤ ، والإيضاح ٦٦ ، والمقتصد ٥٧٦ .

والزمـان ، والمنفيُّ عن الأسماءِ دلالتُها على المعنى والزمـانِ مِنْ غيـرِ واسطةٍ .

والثاني : أنَّ الاسم لا يدلُّ على الزمـانِ من حيثُ الصيغةُ وهـذه كذلك .

وأما استقلالُهَا كَلامَاً فممنوعٌ ، وذلك لِأنَّها تدلُّ على الأفعالِ فحسبُ ، ولكنَّ الفعلَ لَمَّا لم يَخْلُ عن الفاعلِ انعقدَ الكلامُ فَكَمَا أَنَّ « اسكتْ » مفردٌ لفظاً ، مركبٌ تقديراً ، فَكَذَلِكَ هَذِهِ / ثم الدليلُ / ٥٤ أ عَلَى اسميتِهَا انطباقُ حَدِّ الاسمِ عليها ولحاقُ التنوينِ واللامِ ببعضِها ، وانعقادُ الكلامِ منها ومن اسمٍ في قولك : دُونَكَ زيداً .

« اسمَا الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ »

مَا بُنِيَ مِنْهُمَا منْ مُجَرَّدِ الثَّلاثِيِّ فَإِنْ كَانَ عينُ مضارعِهِ مفتوحا أو مضموماً فَهُوَ عَلَى « مَفْعَلٍ » ، بِفَتْحِ العَيْنِ ، كَالْمَذْهَبِ وَالْمَصْدَرِ إلاَّ أَحَدَ عَشَرَ اسماً وَهِي : المَنْسِكُ والمَجْزِرُ والمَنْبِتُ ، والمَطْلِعُ والمَشْرِقُ والمَغْرِبُ ، والمَفْرِقُ والمَسْقِطُ ، والمَسْكِنُ ، والمَرْفِقُ ، والمَسْجِدُ .

وَإِنْ كَانَ مَكْسُوراً فَـ « مَفْعِل » بالكسرِ كَالْمَجْلِسِ ، إلاَّ مَا كَانَ مِنْهُ مُعْتَلَّ الفاءِ أَوْ اللامِ فَإِنَّهُمَا مِن الأولِ مَكْسُورُ العينِ كالمَوْهِبِ ، وَمِنَ الثَّانِي مَفْتُوحُها كَالْمَأْتَى ، وَعَنْ الفراءِ[1] : مأوي الإبل .

ومن متشعبةِ الثَّلاثِيِّ وسَائِرِ الرباعيِّ فَعَلَى وَزْنِ مَفْعُولِها كَالْمُدْخَلِ والمُدَحْرَجِ ولا يُعْمَلانِ لِأَنَّهُمَا بِمَعْنَى الزمانِ والمكانِ المضافين إلى المصدرِ ، وأَمَّا قَوْلُ النَّابِغَةِ :

٩١ ــ كَأَنَّ مَجَرَّ الرَّامِسَاتِ ذُيُولَهَا
عَلَيْهَا قَضِيمٌ نَمْقَتْهُ الصَّوَانِعُ[2]

(١) انظر ابن يعيش ٦/١٠٨ ، ١٠٩ ، فقد نص على رواية الفراء .

(٢) البيت من الطويل . ديوانه ٤٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦/١١٠ ، والمقتصد ٦٥٦ .

فَتَقْدِيرُه « مَوْضِعُ مَجَرِّ الرامساتِ » فَهُوَ مَصْدَرٌ مِيمِيٌّ ، وَمِثْلُهُ قَوْلُ ذِى الرُّمَّةِ :

٩٢ ــ فَظَلَّتْ بِمَلْقَى واجِفٍ جَرَعَ المِعَى
قِيَاماً يُغَالِى مُصْلَخِمّاً أَمِيرُها[1]

وَقَدْ يُعْمَلانِ وَلَيْسَ / بِمَشْهُورٍ . ٥٤ / ب

(١) البيت من الطويل . ديوانه ٣١٠ ، والمقتصد ٦٥٧ .

« اسْـمُ الآلَـةِ »

وَهِـيَ مَا كَانَ وَاسِطَـةً في إيصالِ فِعْـلِ الفَاعِـلِ إلى المُنْفَعِـلِ ، وَتَجِـيءُ عَلَـى « مِفْعَـلٍ ، وَمِفْعَلَـةٍ ، وَمِفْعَـالٍ » كَالْمِقْـبَضِ ، والمِكْسَحَةِ[1] والمِقْـرَاضِ ، وَمَـا جَاءَ مِنْهَـا مَضْمُـومَ العيـنِ كَالْمُسْعُـطِ والمُنْخُلِ فَقَدْ قَالَ سِيبَوَيْهِ[2] : لَمْ يَذْهَبُوا بِهَـا مَذْهَبَ الفعـلِ ، وَلَكِنَّهـا جُعِـلَتْ أسماءً لِهَـذِهِ الأَوْعِيَـةِ ، وَلاَ تعمـلُ أصلاً ، لِأَنَّهـا بمعنـى الوِعَـاءِ المضافِ إلى المصدرِ .

---

(١) المكسحة : المكنسة يقال : كسحت البيت أي كنسته .
انظر ابن يعيش ٦/١١١ ، واللسان (كسح) .

(٢) الكتـاب ٢/٣٢٨ ونصه : « ويكـون على مفعـل نحو منخـل ومسعـط ومـدق ومـنصل ، ولا نعلمه صفة » .

« بَابُ الْمَنْصُوبَــاتِ »

وَهِيَ إِمَّـا مَفْعُــولٌ وَهُــوَ الأَصْلُ ، أَوْ مُشَبَّــهٌ بِهِ ، وَلْنَبْــدَأْ بِالْمَفَاعِيلِ .

« الْمَفْعُولُ الْمُطْلَقُ »

وَهُو المصدرُ سُمِّيَ بالمفعولِ المُطْلَقِ ؛ لِأَنَّهُ غيرُ مُقَيَّـدٍ بحرفٍ ، وَلِأَنَّهُ الَّـذي فَعَلَـه الفَاعِلُ ، فَهُـوَ مَفْعُولُـهُ مُطْلَقـاً بِخِـلاَفِ أخواتِـه في الـوصفين ، وَبِـالمصدرِ لِصُدُورِ الفعـلِ عنـه وبـالحدثِ والحدثـانِ لعـدمِ ثباتـهِ ، بخلافِ الأَعيـانِ ، وبِالفعـلِ ؛ لِأَنَّهُ فِعْـلُ الفاعِــلِ ، وبــاسمِ المَعْنَى ؛ لِدَلاَلَتِهِ عَلَى المَعْنَى دُونَ الذَّاتِ ، وَلَهُ تَقْسِيمَاتٌ :

الأَوَّلُ : أَنَّه قد يكونُ مبهماً كقـولِكَ : ضربتُ ضربـاً ، وفائدتُـهُ توكيدُ الفعلِ ، وَلاَ يُثَنَّى ولا يُجْمَـعُ إذ ذَاكَ لِحُصُولِ الفائـدةِ بالإِفـرادِ ، إِلاَّ إِذَا اختلفت أصنافُه كقولـه تعـالى ﴿ وَتَظُنُّـونَ بِاللَّـهِ الظُّنُونـاَ ﴾[1] / 55 / أ وَقَدْ يكونُ موقتاً إِمَّـا عَدَدا كضَرَبْتُ ضربـةً وضربـتين وثـلاثَ ضربـاتٍ ، فَإِنَّ الثلاثَ هَهُنَا فِي مَعْنَـى المصدَرِ ، وإِنْ لم يكنْـهُ لَفْظـاً ، وإِمَّـا نوعـاً كقولك ضَرَبْتُ ضَرْباً شديداً .

(١) سورة الأحزاب آية ١٠ .

الثَّانِي : قَدْ يَكُونُ مُعَرَّفاً إِمَّا بِاللاَّمِ أَوْ بالإِضَافَةِ كقولك سِرْتُ السيرَ المعتَادَ ، وَسَيْرَ زَيْدٍ، أَىْ سَيْراً مِثْلَ سَيْرِ زَيْدٍ ، فَإِنَّكَ لا تُحْدِثُ فِعْلَ غَيْرِك بَلْ مِثْلَهُ ، وَقَدْ يكونُ نَكِرَةً كقولك مَشَيْتُ مَشْياً .

الثَّالِثُ : قَدْ يَكُونُ للتأكيدِ ، وَقَدْ يَكُونُ لِبَيَانِ النَّوْعِ ، وَقَدْ يَكُونُ لِعَدَدِ الْمَرَّاتِ .

الرابعُ : المنصوبُ على المصدريةِ قَدْ يكونُ مصدراً لِلْفِعْلِ كَمَا ذُكِرَ وقد لا يكونُ ، ولكنَّهُ في معناه ، وهو إِمَّا أَنْ يكونَ مصدراً أَوْ لا يكون ، والمصدرُ مِنْه ما يُلاقِي الفعلَ في الاشتقاقِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً ﴾[1] ، ومنه مالا يُلاقِيه كقوله : « حَبَسْتُهُ مَنْعاً » ، وغيرُ المصدرِ ، إِمَّا أَنْ يكونَ نَوْعَهُ كقوله : رَجَعَ القَهْقَرَى ، أَوْ آلَته كَقَوْلِكَ : ضَرَبْتُهُ سَوْطاً[2] أي ضربته ضرباً بالسوطِ .

الخامسُ : مِنْهَا مَا هُو منصوبٌ بفعلٍ مُظْهَرٍ وَقَدْ مَرَّ ، وَمِنْهَا مَا هُوَ منصوبٌ بفعلٍ مُضْمَرٍ وذلكَ ثلاثةُ أَصْنَافٍ / منصوبٌ بفعلٍ جائزِ الإضمارِ ، وَبِفْعْلٍ وَاجِبِ الإِضْمَارِ ، وبِفِعْلٍ لاَ مِنْ لفظِهِ ، وَثَلاَثَتُهَا قَدْ تَكُونُ دُعَاءً وَقَدْ لا تَكُونُ ، مِثَال الأَولِ قَوْلُكَ لِلْقَادِمِ : خَيْرَ مَقْدَمٍ ، وَلِلْمُقَرْمِطِ[3] في عِدَاتِه « مَوَاعِيدَ عُرْقُوبٍ » ويجوزُ فيه الرفعُ بإِضمارِ « قُدُومُكَ » و « مَوَاعِيدُكَ » .

٥٥/ب

---

(١) سورة المزمل (٨) .

(٢) يقالُ ضربتهُ سوطاً ، فالسوط منصوبٌ على المصدرية مجازاً .

(٣) المقرمط : الذي يعد كثيرا ويخلف في عداته « حاشية » وانظر كذلك المفصل ٣٢ .

مِثَالُ الثَّانِي : سَقْياً ورَعْياً وخَيْبَةً وَجَدْعاً وَحَمْداً وشُكْراً ، وإنَّمَا وَجَبَ إضْمَارُ أفْعَالِهَا لِتَقَرُّرِهَا في الأَذْهَانِ بكثرةِ الاستعمالِ ، وقد يُرفعُ أي سقيٌ لك ، وخيبةٌ له ، وكذا البواقي .

ومنه : ما أنت إلاَّ سيراً سيراً ، أي تسيرُ سيراً بَعْدَ سيرٍ ، وَجَبَ إضْمَارُهُ لِقيامِ أحَدِ المصدرين مقامَهُ ، ويقربُ منه : مَا أَنْتَ إلاَّ سيرَ البريد وإلاَّ شُرْبَ الإبِلِ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَإِمَّا مَنّاً بَعْدُ وإمَّا فِدَاءً ﴾[1] وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ : « مَرَرْتُ بِهِ فَإِذَا لَهُ صَوْتٌ صَوْتَ حِمَارٍ » وَمِنْ هَذَا الصِّنْفِ مَا يَكُونُ توكيداً إمَّا لِنَفْسِهِ أَيْ لِجُمْلَةٍ أفَادَتْ معنى هذا المصدرِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ وَتَرَى الجِبَالَ تَحْسِبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنْعَ اللَّهِ ﴾[2] ، أَوْ لِغَيْرِهِ أَيْ لِجُمْلَةٍ لَمْ تُفِدْ مَعْنَاهُ كَقَوْلِكَ : هَذَا عَبْدُ اللَّهِ حَقّاً ، وَمِنْهُ مَا يكونُ مثنّى كقولكَ : لَبَيْكَ وَسَعْدَيْكَ ، وَمِنْهُ ما لا يتصرفُ أَيْ لا يُرفعُ ولا يُجرُّ كقولهم :/ ٥٦/أ سُبْحَانَ[3] اللهِ وَعَمْرَكَ[4] اللَّهَ .

---

(١) سورة محمد ﷺ آية ٤ .

(٢) سورة النمل آية ٨٨ .

(٣) قال المحشي : «قيل : مصدرٌ ، وقيل : اسم للمصدر الذي هو التسبيح » .

(٤) قال المحشي : « التقدير أُعَمِّرُكَ تعميراً مثل تعميرك اللَّهَ ، فحذف الفعل وأقام المصدر مُقَمَه فصار « تعميراً مثل تعميرك الله » ثم حُذِفَ المصدرُ وأقيمت صفتهُ مُقامه الذي هو « مثل » ثم حذف « مثل » ، وأقيم « تعميرك » المضاف إليه مُقامه ، وأُعطي أعراب المضاف ، ثم حُذِفَ التاء والياء فصار : « عمرك الله » .

مِثَالُ الثَّالِثِ : دَفْراً وَبَهْراً أَىْ أَنْتَنَ دَفْراً ، وتَعِسَ بَهْراً ، وَوَيْلَهُ وَوَيْبَهُ أَىْ فُضِحَ فَضِيحَتَه أَوْ عُذِّبَ عَذَابَه ، وَقَدْ أُجْرِىَ غيرُ المصدرِ مُجْرَاه ونُصِبَ بالمُضْمَرِ فَمِنْهَا جَوَاهِرُ كقولهم: « تُرْباً وَجَنْدَلاً »(١) أَىْ تَرِبَتْ تُرْباً وَجُنْدِلْتَ جَنْدَلاً ، وَمِنْهَا صِفَاةٌ كَقَوْلِهِم : هَنِيئاً لَكَ أَىْ هَنُؤَ لَكَ هَنَاءَةً » .

السادسُ : قَدْ يكونُ مظهراً وَقَدْ مَرَّ ، وَمُضْمَراً كَقَوْلِكَ : عَبْدُ اللَّهِ أَظُنُّهُ مُنْطَلِقٌ أى أَظُنُّ ظَنّي مُنْطَلِقٌ ، فَإِنَّ الضميرَ لَوْ كَانَ مفعولاً بِهِ لَكَانَ الفعلُ مُلْغىً وَمُعْمَلاً ، هَذَا خُلْفٌ ، وجميعُ الأَفْعَالِ تَعْمَلُ في أَنْوَاعِ المصدرِ لاقْتِضَائِهِ إِيَّاهَا .

---

(١) النصب هنا على الدعاء أي أطعمك اللّه ترباً أي تراباً وجندلاً أي صخرا واختزل الفعل ههنا لأنهم جعلوه بدلا من قولك : تربت يداك وجندلت ... وربما رفعت العرب هذا فقالوا : ترب له فرفعه بالابتداء قال الشاعر :

لقد ألب الواشون ألبا لبينهم ... فتربٌ لأفواهِ الوُشَاةِ وجندلُ

من شرح المفصل لابن يعيش ١٢٢/١ .

« بَابُ المَفْعُولِ بِـــهِ »

وَهُوَ الَّذِي وَقَـعَ عَلَيْـهِ فِعْـلُ الفَاعِـل ، وَهُـوَ الْفَـارِقُ بَيْـنَ الفِعْـلِ المُتَعَدِّى أَىْ الَّذِى يُوجِدُهُ الفَاعِلُ فِي غَيْـرِهِ ، وَبَيْـنَ الـلاَّزِمِ الـذى لا يُوجِدُه الفَاعِلُ فِي غيرِه ، والمتعدّى ثَلاَثَةُ أَقْسَامٍ :

مُتَعَدٍّ إلى مَفْعولٍ واحِدٍ ، وإلى مفعولين ، وإلى ثَلاَثَةٍ .

القسمُ الأَوَّلُ : كقولك : قرأتُ الكتابَ ، وهو قَدْ يَكُونُ عِلاَجاً أَىْ فِعْلَ الجَوَارِحِ ، وغيرَ علاجٍ أَىْ فِعْلَ القلبِ ، كقـولك : كسرتُ ، وَفَهِـمْتُ ، ويدخـــلُ في الأَولِ أفعَـــالُ الحواسِ الخمسِ نحو : رأيتُـــه وَشَمَمْتُـهُ وذُقْتُـهُ / ولَمِسْتُهُ وَسَمِعْتُـه ، إلاَّ أَنَّ سَمِـعْتُ قَدْ يَتَعَـــدَّى إلى مفعولين ثانيهما يجبُ أَنْ يكونَ مسموعاً ، كقولك : سمعتُ زيـداً يقـولُ كَذا ، ولا تَقُولُ سَمِعْتُ زيداً يَشْرَبُ ، وإِنْ قصرتَه عَلَـى مفعـولٍ واحـدٍ فالمسموعُ[1] ، أَمَّا قولُه تَعَالَى : ﴿ هَلْ يَسْمَعُونَكُـمْ إِذْ تَدْعُـونَ ﴾[2] ، فتقديـرهُ : هَلْ يسمعـونَ دُعَاءَكُـمْ كَمَـا جَاءَ مُصَرَّحـاً فِي قَوْلِـهِ تَعَالَـى ﴿ إِنْ تَدْعُوهُمْ لاَ يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ ﴾[3] .

٥٦/ب

وإِذَا تَعَدَّى الفعلُ بحرفٍ فَلَكَ أَنْ تَحْذِفَ الحرفَ وتُعَدِّى الفِعْلَ

---

(١) يعني إذا قلت : سمعت زيدا يقول كذا جاز حذف المفعول الأول فقط ، انظر المقتصد ٥٩٧ .

(٢) سورة الشعراء آية ٧٢ .

(٣) سورة فاطر آية ١٤ .

بِنَفْسِهِ كقولهم : دَخَلتُ البيتَ ، وأَصلُه إلى البيتِ ، يَدُلَّ عَلَى لُزُومِ « دَخَلْتُ » أَنَّ مصدَره دُخُولٌ ، فَإِنَّ « فُعُولاً » لِلْمَصَادِرِ اللازمةِ ، وإِنَّ نَقِيضَه « خَرَجْتُ » وَنَظِيرَهُ « غرتُ »[1] ، قَالَ تَعَالَى ﴿ وَلاَ تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ ﴾[2] ، فَحُذِفَ « عَلَى » وقال الشاعر :

٩٣ ــ كَأَنَّــهُ وَاضِحُ الأَقْرَابِ فِي لِقَــحٍ
أَسْمَــى بِهِــنَّ وَعَزَّتْــهُ الأَنَاصِيـــلُ[3]

أَىْ عَزَّتْ عَلَيْهِ ، وَقَدْ يُزَادُ حرفُ الجَرِّ عَلَى مَفْعُول المُتَعَدىِّ كقولهم : « قرأتُ بالسورةِ ، وأَلْقَى بِيَدِهِ قَالَ تَعَالَى ﴿ أَلَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى ﴾[4] وَفِي أُخْرَى : ﴿ وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الحَقُّ ﴾[5] .

وَيَنْتَصِبُ بِعَامِلٍ مُضْمَرٍ جَائِزِ الإِضْمَارِ وَوَاجِبِه ، فَمَنْ الأَولِ قَوْلُكَ لِمَنْ قَطَعَ حَدِيثَــهُ : حَدِيثَكَ أَىْ هَاتِ ، وَعِنْدَ تَكْبِيرِ المُسْتَهِلِّينَ : الهلالَ واللَّهِ ، / أَىْ أَبْصَرُوا وَلِمَنْ يريدُ مَكَّةَ : مَكَّةَ وَرَبِّ ٥٧/أ الكَعْبَةِ ، أَىْ تَقْصِدُ ، وقولهم : كاليومِ رَجُلاً أَىْ لم أَرَ رَجُلاً مِثْلَ رَجُلٍ أَرَاهُ اليومَ ، فَقُدِّمَ الصفةُ على المفعولِ وحُذِفَ المضافُ إليه اعتماداً على صِفَتِه ثُمَّ حُذِفَ الفعلُ اعتماداً عَلَى الظرفِ وأُدْخِلَ الكافُ عَلَيْهِ وَهُوَ

---

(١) انظر الإيضاح ١٧١ ، والمقتصد ٥٩٩ فما بعدها ، وفيه « ومنها أن مثله غير متعد وهو لأغرت » تقول : غرت في لبيت ولا تقول : غرت البيت ...» .

(٢) سورة البقرة آية ٢٣٥ .

(٣) البيت من الطويل وقائله الأخطل . ديوانه ٥٨ .

(٤) سورة العلق آية ١٤ .

(٥) سورة النور آية ٢٥ .

منصوبٌ على الحالِ لِكَوْنِهِ صِفَةً مُقَدَّمَةً قَالَ أَوسُ :

٩٤ ـ حَتَّى إِذَا الكِلاَبُ قَالَ لَهَا

كَاليَومِ مَطْلُوباً وَلاَ طَلَبَا[١]

ويقولُ العربُ : « اللَّهُمَّ ضَبعاً وذِئباً »[٢] فَإِذَ سُئِلُوا : مَاتَعْنُونَ ؟ قَالُوا : أَيْ اجمعْ فيها ، واخْتَلَفُوا في أَنَّهُ دُعَاءٌ (لِلْغَنَمِ أَوْ عَلَيْهَا)[٣] .

وَمِنَ الثَّانِي : المنصوبُ عَلَى التحذيرِ في قَوْلُهُمْ : إِيَّاكَ والأَسدَ ، أيْ اتَّقِ نفسَكَ أن تتعرَّضَ للأسدِ والأسدَ أَنْ يُهْلِكَكَ ، وَلُزومُ الإِضْمَارِ لِتُعَلُّقِ القلبِ بالتَّنْبيهِ عَلَى النفسِ والأَسدِ ، فَإِنَّ التحذيرَ لاَزِمٌ إِذَنْ ، ومِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿ انْتَهُوا خَيْراً لَكُمْ ﴾[٤] أَيْ وأْتُوا خَيراً ، فَإِنَّ النهيَ عَنْ الشيءِ أَمْرٌ بِضِدِّهِ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ : الأَسَدَ الأَسَدَ ، لِقِيامِ أَحَدِ الاسمينِ مَقَامَه . ومِنْه المنصوبُ بشريطةِ التفسيرِ وَقَدْ مَضَى ، ومنه المنادَى وَسَيأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّه تَعَالَى .

---

(١) البيت من الكامل وهو لأوس بن حجر ، انظر ديوانه ٣ ، وأمالي المرتضى ٧٣/٢ ، والإيضاح في شرح المفصل ٢٤٨/١ .

(٢) انظر هذا القول في الكتاب ١٢٩/١ وفي شرح السيرافي بهامشه : « ذكر أبو العباس المبرد أنه سمع أن هذا دعاء له لا دعاء عليه لأن الذئب والضبع إذا اجتمعا تقاتلا فافلتت الغنم ، قال : وأما ما وضعه عليه سيبويه فإنه يريد ذئبا من ههنا وضبعا من ههنا » . وانظر اللسان (ضبع) .

(٣) في النسخة « للإبل أو عليه » والصواب ما أثبتناه وهو ما عليه بقية الراجع كما أن المعروف ان الإبل لا يأكلها الذئب ولا الضبع .

(٤) سورة النساء آية ١٧١ .

وحذفُ المفعولِ بِهِ كثيرٌ وَهُوَ عَلَى نَوْعَيْنِ :

ــ مَا يُرَادُ تَقْدِيراً كَقَوْلِـهِ تَعَالَـى ﴿ وَمَـا عَمِـلَتْ أَيْدِيهِـمْ ﴾[1]
فَحُـذِفَ الرَّاجِـعُ / إِلَــى المَــوْصُولِ . ٥٧ / ب
وَمَا لاَ يُرَادُ ، فَكَأَنَّهُ مِنْ جِنْسِ الأَفْعَالِ اللازمِةِ كقولِهِ تعالى :
﴿ وأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَتِي ﴾[2] وَقَوْلِ ذِي الرُّمَّةِ :

٩٥ ــ وإِنْ تَعْتَذِرِ بِالْمَحْلِ مِنْ ذِى ضُرُوعِهَا
إِلى الضَّيْفِ يَجْـرَحْ في عَرَاقِيبِهـا نَصْلِـى[3]

القِسْمُ الثَّانِي منه : أَفْعَالُ القلـوبِ ، وَقَـدْ مَرَّ ، وأفعـالُ العـلاجِ المُتَعَدِّيَةِ بالهمزةِ عن الواحِدِ إلى اثنين كقـولك : أَعْطَيتُ زَيْـداً درهماً ، قال :

٩٦ ــ قَدْ أُوبِـيتْ كُلَّ ماءٍ فَهِـيَ صَادِيـةٌ
مَهْمَا تُصِبْ أُفْقاً مِنْ بَارِقٍ تَشِمِ[4]

---

(١) سورة يٰسٓ آية ٣٥ ، قال ابن يعيش ٣٩/٢ ، « قرأ عاصم في روايـة أبي بكـر وحمزة والكسائي « وما عملت » بغير هاء ، وقرأ الباقون « وما عملته » بالهاء فمن أثبتها فهو الأصل ومن حذفهـا فلطول الأمر بالصلة حذفت الهاء تخفيفاً . انظـر الكشف عن وجـوه القـراءات السبـع ٢١٦/٢ وحجة القراءات ٥٩٨ .

(٢) سورة الاحقاف آية ١٥ .

(٣) البيت من الطويل . ديوانـه ١٥٦/١ وابـن يعـيش ٣٩/٢ وشفـاء العليـل ٤٤٢/١ والشاهـد فيـه حذف مفعول « يجرح » والتقدير يجرحهـا ، فحـذف المفعول ، وقيل : ضمن يجرح معنى يعيث أو يفسد وكلاهما لازم ، والمعنى يعيث في عراقيبها نصلي .

(٤) البيت من البسيـط وقائلـه ساعــدة بن جؤيــة الهذلي . شرح أشعــار الهذلــيين ١٢٨/٣ ،=

وَكَذَا مَا عُدِّى بِالجَارِّ ثُمَّ حُذِفَ وَنُصِبَ المفعولُ كقوله تعالى :

﴿ واخْتَارَ مُوسَى قِوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً ﴾[1] أَىْ مِنْ قومِهِ ، وكقوله تَعَالَى : ﴿ افْعَلْ مَا تُؤْمَر ﴾[2] ، إِذَا جُعِلَ « ما » موصولةً ، فَإِنَّ الأَصْلَ تُؤْمَرُ بِهِ ، ثُمَّ تَؤْمَرُهُ ثُمَّ حُذِفَ الراجعُ إلى الموصولِ ، وإِنْ جُعِلَتْ مصدريةً كقوله :

٩٧ ــ يَسُرُّ المرءَ مَا ذَهَبَ اللَّيَالِي
وَكَانَ ذَهَابُهُنَّ لَهُ ذَهَابَا[3]

فَهُوَ عَلَى تَأْوِيلِ مَصْدَرٍ مُضَافٍ إِلَى المفعُولِ أَىْ أَفْعَلْ أَمْرِكَ ، فَلاَ احتجاجَ .

القسمُ الثَّالِثُ : وَهُوَ عَلَى ثَلاَثَةِ أَضْرُبٍ :

منقولٌ عن المتعدى إلى مفعولين بالهمزةِ ، وَهُوَ أَعْلَمْتُ وَأَرَيْتُ ، والأَخْفَشُ يُجِيزُ[4] « أَظْنَنْتُ » ، وَأَزْعَمْتُ ، وَأَخَلْتُ

= والإيضاح ١٧٣ ، والمقتصد ٦١١ .
والشاهد فيه أن (أوبي) أخذ مفعولين أولهما النائب عن الفاعل والثاني « كل ماء » .

(١) سورة الأعراف آية ١٥٥ .
(٢) سورة الصافات آية ١٠٢ .
(٣) البيت من الوافر ولم يعرف قائله . شرح المفصل ٩٧/١ ، وشفاء العليل ٢٤٥/١ .
(٤) انظر شفاء العليل ٤٠٩/١ والتبصرة والتذكرة ١٢٠/١ ، والإيضاح ١٧٦ ، والمقتصد ٦٢٩ . وشرح الكافية للرضي ٢٥٥/٢ والهمع ٢٥١/٢ طبع الكويت .

/ وَأَحْسَبْتُ، والمازنيُّ يَأْبَاهُ[1] ، وَيَجْبُ أَنْ يَكُونَ الثاني والثالثُ في هذا القسمِ شيئاً واحداً ، فإِنَّهُمَا مفعولا « علمتُ » فلا يجوزْ « أَعْلَمَ اللَّهُ زَيْداً عمراً خالداً » ، إلاَّ إذا كانا اسمين لِمُسَمىًّ واحدٍ أَوْ أُرَدتَ أَنَّهُ يَسُدُّ مَسَدَّهُ[2] ، وَتَقُولُ : أَعْلَمَ اللَّهُ زيداً هذَا قائماً العِلْمَ اليقينَ إعْلاماً ، فَنَصِبَ « العِلْمُ » بفعلٍ مضمرٍ ، لِأَنَّ « أَعْلَمَ » استوفى مصدرَه فلا ينصبُ آخَرَ . ٥٨/أ

وَمُتَعَدٍّ إلى واحدٍ جَرَى مَجْرَى « أَعْلَمْتُ »[3] لِأفَادَةِ مَعْنَاهُ وَهُوَ خَمْسَةٌ :

أَنْبَأْتُ ، وَنَبَّأْتُ ، وَأَخْبَرْتُ ، وَخَبَّرْتُ ، وَحَدَّثْتُ .

وَمُتَعَدٍّ إِلَى مفعولين وظرفٍ جُعِلَ مفعولاً بِهِ مَجَازاً كقولهم : أَعْطَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ ثوباً اليومَ ، وعن السيرافي : أَنَّهُ ظَرْفٌ ، واللَّهُ أَعْلَمُ .

---

(٦) الخصائص لابن جني ١/٢٧١ .

(١) انظر المقتصد ٦٢٥ ، والمثال الثاني في ٦٢٧ .

(٢) وهو الضرب الثاني من أضرب المتعدي إلى ثلاثة التي أشار إليها آنفاً .

« بَابُ المَفْعُولِ فِيـــهِ »

وَهُوَ ظَرْفَا الزَّمَانِ والمَكَانِ ، وَيَنْقَسِمَـانِ إِلَـى مُبْهَـمٍ ، أَىْ الَّـذى لَمْ يَتَعَيَّنْ حَدُّهُ نَحْوُ الحينِ والجهـاتِ الستِ ، والحيـنُ يقـعُ على الزمـانِ القليلِ والكثيرِ ، فمن الأَولِ قولُه :

٩٨ ـــ تَنَاذَرَهَـا الرَّاقُـونَ مِنْ سُوءِ سِمِّهَـــا
يُطَلِّقُـــهُ حِينـــاً وحِينـــاً يُرَاجِـــعُ[١]

وَنُقِلَ أَنَّهُ يُطْلَقُ على أربعين سنـةً ، وإلى موقَّتٍ أَىْ الـذى تَعَيَّـنَ حَدُّه كالليلـةِ والـدارِ ، وإلى معرفـةٍ كالـوقتِ والمسجـدِ / وإلى نكـــرةٍ ٥٨ / ب كوقتٍ وَمَسْجـدٍ ، وإلى مستعمـلٍ اسماً وظرفـــاً أى الـــذى لم تلزمْـــهُ الظرفيةُ ، وهي تَضَمُّنُ مَعْنَى « في » بَلْ قَدْ يُنْصبُ من غيرِ ظرفيَّةٍ ويُرفعُ ويُجرُّ كقولك : إنَّ يَوْمَكَ يَوْمٌ خَيْرٌ كُلِّ يَوْمٍ ، قَالَ :

٩٩ ـــ فَغَدَتْ كِلاَ الفَرْجَيْـنِ تَحْسبَ أَنَّـهُ
مَوْلَـــى المَخَافَـــةِ خَلْفُهَـــا وَأَمَامُهَـــا[٢]

---

(١) البيت من الطويل ، وقائله النابغة الذبيـاني ، ديوانـه ٤٧ ، والإيضاح ١٧٧ ، والمقتصد ٦٥٣ ، وقد ورد عجزه :

.... تراسلهـــم عصرا وعصرا تراجـــع

كما ورد برواية :

تناذرهـــا الحاوون من سوء سمعهـــا تطلقـــه طورا وطـــورا تراجـــع

(٢) البيت من الكامل وقائله لبيد . ديوانه ١٧٣ ،غدت : يعني البقرة الوحشية . كلا الفـرجين أراد كلا فرجيها أي خلفها وأمامها .

وَكَذَا اليمينُ في بعضِ الوجوهِ في قَوْلِهِ :

١٠٠ ــ صَدَدْتِ الكَأْسَ عَنَّا أُمَّ عَمْرٍو
وَكَانَ الكَأسُ مجرَاهَا اليَمِينَا[١]

فَإِنَّهُ يحتملُ أن يكونَ الكأسُ اسماً ومجرَاها مصدراً مبتدأً ، واليمينُ ظرفاً خبرهُ ، وَأَنْ يكونَ المَجرى مصدراً بدلاً واليمينُ مضافاً إليه أُعْرِبَ بإعرابِ المضافِ ، أَيْ كانَ جَرْيُ الكأسِ جَرْى اليمينِ ، وأَنْ لا تُقَدِّرَ المضافَ بَلْ تنصبُهَا بالخبريَّةِ وتجعلها نفسَ الجَرْى مجازاً كقوله :

١٠١ ــ تَرْتَعُ ما غَفَلَتْ حَتَّى إذَا ادَّكَرَتْ
فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وإِدْبَارُ[٢]

وأَنْ تنصبهَا على الظرفيةِ وتجعلَهَا خبراً لِـ « كَانَ » ، أَيْ كَانَ جَرَىَ الكأسِ واقعاً في اليمينِ ، وأَنْ يكونَ المجرى مكاناً واليمينُ منصوباً لكونِها خبرُ كَانَ أَيْ كَانَ مَوْضِعُ جَرْيِ الكَأْسِ اليمينَ .

وَإِلَى « مُسْتَعْمَلٌ »ظرفاً لا غيرُ ، كقولهم : سِرْنَا ذَاتَ يَوْمٍ ، وسَحَرَ وَعَشِيَّةَ إِذَا أَرَدْتَ سَحَرَ وَعَشِيَّةَ يَوْمِكَ ، وَمِنْهُ عِنْدَ وَسِوَى / ، ٥٩ / أ وَصِفَةُ الأحيانِ تُخْتَارُ أَنْ تَلْزَمَ الظرفيَّةَ كقولهم : سِيرَ عَلَيْهِ طَوِيلاً أى زَمَاناً طَويلاً ، لأَنَّكَ لَوْ رَفَعْتَ أَضْمَرْتَ الفَاعِلَ ، وإِنْ نَصَبْتَ حَذَفْتَ المَفْعَولَ ، والثاني أَوْلَى ، لِأَنَّ حَذْفَ الفَضْلَةِ أَوْلَى مِنْ إِضْمَارِ

(١) البيت من الوافر وهو من معلقة عمرو بن كلثوم التغلبي ، شرح القصائد العشر للتبريزي ٢٣٢ ، والمقتصد ٦٥٤ .

(٢) البيت من البسيط وقائلته الخنساء ديوانها : ٤٨ ، والمقتصد ٦٥٦ .

العُمْدَةِ ، وَقَدْ يُنصَبُ المَصْدَرُ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ مَجَازاً فَيُقَالُ : كَانَ ذَلِكَ صَلاَةَ العَصْرِ وَخُفُوقَ النَّجْمِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿ وَإِدْبَارَ النُّجُومِ ﴾[1] ، وَقَدْ يُخْلَعُ الظرفُ عن الظَّرْفِيَّةِ وَيُكْسِى مَعْنَى المَفْعُولِ بِهِ وَذَلِكَ فِي مَوْضِعَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ يُضْمَرَ وَلَمْ يُؤْتَ فِيْهِ بِـ « فِي » وَحَقُّ الضميرِ الظرفِ[2] أَنْ يكونَ مَعَهُ « فِي » ، فَإِنَّ الإِضْمَارَ يَرُدُّ الأَشْيَاءَ إِلَى أُصُولِهَا ، وَلِهَذَا لَمْ يَدْخُلْ عَلَى الضميرِ المقسمِ به إِلاَّ البَاءُ ، وَسَتَجِدُ لِهَذَا فَضْلَ بَيَانٍ ، فَإِذَا لَمْ يُؤْتَ بِـ « فِي » وَقِيلَ : الَّذِى سِرْتَهُ يَوْمُ الجُمْعَةِ فَقَدْ جُعِلَ مَفْعُولاً به كقوله :

١٠٢ ــ وَيَوْمٍ شَهِدْنَاهُ سُلَيْماً وَعَامِراً
قَلِيلٍ سِوَى الطَّعْنِ النِّهَالِ نَوَافِلُهُ[3]

وَقَوْلُهُ :

١٠٣ ــ تَرَوَّحِى أَجْدَرَ أَنْ تَقِيلِي
غَداً بِجَنْبَيْ بَارِدٍ ظَلِيلِ[4]

---

(١) سورة الطور آية ٤٩ .

(٢) أي « أنك إذا كنيت عنه وهو ظرف لم يكن بد من ظهور « في » مع مضمره ، تقول : اليوم قمت فيه ...»
هكذا يقول ابن يعيش في شرح المفصل ٤٦/٢ .

(٣) البيت من الطويل وقائلة أحد بني عامر . الكتاب ٣٦/١ ، وشرح المفصل ٤٦/٢ .

(٤) البيتان من الرجز وقائلهما أحيحة بن الجلاح . العيني ٣٦/٤ ، والإيضاح ١٨٤ ، والمقتصد ٦٤٩ .

أَيْ تَرَوَّحِي فَأْتِ مَكَاناً أَجْدَرَ أَنْ تَقْبَلِي فِيهِ ، ثُمَّ حُذِفَ « فِي » فَصَارَ تَقِيليه ، فَجُعِلَ مفعولاً بِهِ ثُمَّ حُذِفَ الضَمِيرُ .

وثانيهما : إِذَا أُضِيفَ إِلَيْهِ كقوله تعالى : ﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ والنَّهَارِ ﴾[1]

وَكَقَوْلِهِ :

١٠٤ — / يَا سَارِقَ اللَّيلةِ أَهْلَ الدَّارِ .[2] ٥٩ / ب

وَكَقَوْلِهِ :

١٠٥ — رُبَّ ابنِ عَمٍّ لِسُلَيْمَى مُشْمَعِلّ
طَبَّاخِ سَاعَاتِ الكَرَى زَادَ الكَسِلْ[3]

فَإِنَّ مَعْنَى « فِي » مَانِعٌ عن الإِضَافَةِ كَلَفْظِهَا ، وَيُشْكِلُ بِمَعْنَى اللاَّمِ وَمَعْنَى « مِنْ » ؛ فَإِنَّ الإِضَافَةَ مُتَحَقِّقَةٌ مَعَهُمَا ، وَقَدْ يَنْتَصِبُ بِعَامِلٍ مُضْمَرٍ كَقَوْلِكَ فِي جوابِ مَنْ يَقُولُ : مَتَى سِرْتَ ؟ يَوْمَ الجُمْعَةِ ، وَيُضْمَرُ عَامِلُهُ عَلَى شَرِيطَةِ التفسيرِ كالمفعولِ به : تقولُ :

---

(١) سورة سبأ آية ٣٣ .

(٢) البيت من الرجز وهو من الخمسين . الكتاب ٨٩/١ ، وشرح المفصل ٤٥/٢ .

(٣) مناسبة هذا الرجز وقصته مفصلة في ديوان الشماخ بن ضرار ٣٥٣ فما بعدها ، وقائله جبار بن جزء ، ديوان الشماخ ٣٨٩ وشرح أبيات سيبوية لابن السيرافي ١٢/١ الخزانة ١٧٤/٤ .
وقد نسب للشماخ في : الكتاب ٩٠/١ والأعلم ٩٠/١ والأمالي الشجرية ١٢٥/١ ، وورد بدون عزو في مجالس ثعلب ١٢٦/١ والإيضاح العضدي ١٨٦ وشرح أبيات سيبوية للنحاس ٤٥ وشفاء العليل ٦٢٩/٢ .

اليومَ سِرْتُ فيهِ ، والفِعْلُ الواقعُ في الظرفِ قَدْ يَسْتَوعِبُ جميعَ أجزائِه ، فَمِنَ الزَّمَانِ قَوْلُكَ : صُمْتُ اليَوْمَ ، وَمِنَ المكانِ سِرْتُ فَرْسَخاً ، وَقَدْ يَقَعُ في بعضِ أجزائِه كقولك : قَدِمْتُ اليومَ ، وَجَلَسْتُ عِنْدَكَ . فَمَا يَصْلُحُ أَنْ يُقَالَ في جوابِ « كَمْ » لاَ يكونُ إلاَّ مُسْتَغْرَقاً ، لِأَنَّهُ يُبَيِّنُ الأَعْدادَ المتصفةَ بالظرفيةِ كقولك في جوابِ القائلِ : كَمْ سِرْتَ ؟ ، ثلاثين يوماً ، فَإِنْ عَرَّفْتَه فلا بأسَ ، لِأَنَّ التعريفَ لا يُضَادُّ التعديدَ ، والذى يصلحُ في جوابِ « مَتَى » فلا يكونُ إلاَّ موقتاً ؛ لأن الغرضَ تعيينُ الزمانِ ، يُقَالُ لَكَ : مَتَى جِئْتَ ؟ فَتَقُولُ : يَوْمَ الجُمْعَةِ .

والفصولُ الأَربعةُ صالحةٌ لجوابِ « كَمْ » وَ « مَتَى » مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا معدودةٌ وموقتةٌ .

واعلمْ أَنَّ جميعَ الأَفْعَالِ ينصبُ مُبْهَمَ / الزمانِ ومؤقَتَةِ ٦٠ / أ وينصبُ من المكانِ المُبْهَمَ فَقَطْ ، فَأَمَّا مؤقَّتُه فيعملُ فيه بواسطةِ الحرفِ ، كقولك : دخلتُ في المسجدِ ، وذلك لأَنَّ اقتضاءَ الفعلِ للزمانِ أَقْوى من اقتضائِه للمكانِ ، لأَنَّ دَلاَلَتَه على الزَّمَانِ لَفْظِيَّةٌ نشأتْ من الصيغةِ .

كَمَا أَنَّ دَلاَلَتهُ على المصدرِ لَفْظِيَّةٌ ، فَكَمَا أَنَّ الفعلَ ينصبُ جميعَ أقسامِ المصدرِ فكذلكَ ينصبُ جميعَ أقسامِ الزمانِ .

وعلى المكانِ معنويةٌ التزاميةٌ ، فإِنْ قلتَ : لو أُعْمِلَ في مؤقَّتِ المكانِ لظهرَ الفرقُ أيضاً .

قلتُ : الفعلُ يقتضي مكاناً غيرَ معيَّنٍ فَلِهَـذَا عَمِـلَ في المُبْهَـمِ دُونَ المؤقَّتِ ، قَالُوا : إِنما لا ينصبُ الفعلُ اللازمُ محدودَ المكـانِ ؛ لِأَنَّهَـا شابهت الأشخـاص بالتَّحـدُّدِ والتَّعيُّـنِ ، فكمـا أنـه لا يعمـل في الأشخاصِ النصبَ بل يتعـدّى بواسطـةِ حرفٍ فكَـذَا المكـانُ المحدودُ ، وَقَدْ يُحْذَفُ حرفُ الجرِّ عن نحوِ هذه الأمكنـةِ اتساعـاً فينصبُهَـا الفعـلُ كقوله : « أن تَقِيلِيه » (١) وَكَقَوْلِهِ :

١٠٦ ــ لَدْنٌ يَهُزُّ الكَفَّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ
فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ(٢)

أى في الطريقِ .

وَقَالَ :

١٠٧ ــ وَلَأَبْغِيَنَّكُـمُ قَنـاً وعُـوَارِضاً
وَلَأُقْبِلَـنَّ الخَيْـلَ لَابَةَ ضَرْغَـدِ(٣)

---

(١) يشير إلى قول أحيحة في الشاهد رقم ١٠٣ .
« تروحى أجدر أن تقيلي » .

(٢) البيت من الكامل وقائله ساعدة بن جؤية الهذلي . شرح أشعار الهذليين ١١٢٠/٣ والكتاب ١٦/١ وشرح أبيات سيبوية للنحاس ٢٧ ونوادر أبي زيد ١٥ والكامل للمبرد ٢١٨/١، والخصائص ٣١٩/٣ وشفاء العليل في إيضاح التسهيل ٤٢٤/١ الخزانة ٤٧٤/٤ .

(٣) البيت من الكامل وقائله عامر بن الطفيل . ديوانه ٥٥ ، والكتاب ٨٢/١ . وقنا : بالفتح والقصر بلفظ قنا جمع قناة ، من الرماح الهندية . وقنا أيضا اسم موضع ، قال ياقوت وأخبرنا رجل من سكان الجبلين أن القنا جبل في شرقي الحاجر ، وفي شماله جبلان صغيران يقال لهما : صابرتا قنا ، وقيل أيضا : قنا جبل لبنى فزارة . وقيل : قنا وعوارض جبلان لبنى فزارة . =

أَيْ بِقَناً ،/ وبِعوارِضَ ، ويقـربُ من هذا قولهم : « خَطَّـانِ ٦٠/ب جَنَابَتِي أَنْفِهَا » يعني الخَطَّين المُكْتَنِفَيْنِ أَنْفَ الظَّبْيَةِ ، [1] وَكَذَا زَيْدٌ مِنِّي مَعْقِدَ الإِزَارِ أَيْ قريبٌ مِنِّي ، قَالَ :

١٠٨ ــ قَدْ كَانَ مِنِّي حَيْثُ تُعْكِي الأُزُرَة[2]

قَالَ أَبُو عُمَرَ[3] : الإِزَارُ هَهُنَا كِنَايةٌ عن المرأةِ ، أَيْ قُرْبُهُ مِنِّي كَقُرْبِهَا مِنِّي ، قَالَ :

١٠٩ ــ أَلاَ أَبْلِغْ أَبَا حَفْصٍ رَسُولاً
فِدىً لَكَ مِنْ أَخِـى ثِقَـةٍ إِزَارِي[4]

= وضرغد : بالفتح ثم سكون ، وغين معجمة ودال مهملة ، علم مرتجل لا نظير له في النكرات . قيل ضرغد جبل ، وقيل : حرة في بلاد غطفان ، وقيل ماء لبني مرة بنجد بين اليمامة وضرية . وقيل مقبرة فمن جعلها مقبرة لا يصرف ، ومن جعلها حرة أوجبلا صرف .
معجم البلدان ٤٥٦/٣ ، ٣٩٩/٤ وعوارض اسم علم مرتجل لجبل ببلاد طيء ، قال العمراني : أخبرني جار الله أن عليه قبر حاتم طيء ، وقيل هو لبني أسد ، وقال الأبيوردي : قنا وعوارض جبلان لبني فزارة . والصحيح أنه ببلاد طيء ، وقال نصر : عوارض جبل أسود في أعلاه ديار طيء وناحية ديار فزارة . معجم البلدان ٢٦٤/٤ .

(١) انظر الكتاب ٢٠٢/١ ، واللسان (جنب) .

(٢) البيت من الرجز وقائله حصين بن بكر الربعي . الإيضاح العضدى ١٨٢ واللسان ١٨/٤ (أزر) والأزرة جمع ازار ، العكوة : الحجزة الغليظة ، وعكوا بازاره عكواً : أعظم حجزته وغلظها .

(٣) في النسخة « أبو عمرو » تحريف ، لأن المقصود هنا الجرمي ، وكنيته أبو عمر ، انظر « أبو عمر الجرمي ، حياته وجهوده في النحو » ص ١١ .

(٤) البيت من الوافر وقائله أبو المنهال الأشجعي . اللسان ١٧/٤ (أزر) ، والمقتصد ٦٤٥ .

وَهُوَ مِنِّى مَنَاطَ الثُّرَيَّا[1] أَيْ بَعِيدٌ ، واجراءُ مِثْلِ هَذِهِ الأسماءِ المَخْصُوصَةِ مُجْرَى الظَّرْفِ يُقْتَصَرُ فيه على السماعِ .

---

(١) في الحاشية : « زيد منى مناط الثريا » هو من جملة ما استعملت العرب الأسماء المخصوصة استعمال الظروف والمناط والنوط وهو التعليق أي زيد بالمكان الذي نيطت به الثريا ، ويجوز أن يكون المراد أنه رفيع المنزلة إذا قيل : زيد مناط الثريا تشبيها لارتفاع منزلته بارتفاع منزلة الثريا . ومن هذا القبيل : هو مني مزجر الكلب أي مهانا متباعداً تقديره مكان مزجر الكلب ، ومنه : هو مني معقد الإزار . انتهى .

« بَابُ المَفْعُولِ لَـهُ »

وَهُـوَ غَرَضُ الإِقْـدامِ عَلَى الفعـلِ كقـولك : جِئْتُكَ إكرامـاً ، وَلِذَلِكَ صَلُحَ في جوابِ : « لِمَهْ » ؟ وَقَوْلُهُـمْ : قَعَـدَ فُلاَنٌ عن الحربِ جُبْناً أَيْ حَذَرَ الموتِ ، وسَمَّوْهُ جُبْناً تَقْبِيحاً لِفِعْلِهِ .

وَسَمَّاهُ العَلاَّمَةُ : « عِلَّةُ الإِقْدَامِ »[1] فِرَاراً من الإِشْكَالِ ، فَيُقَـالُ لَهُ : لَيْسَ عِلَّةً فَاعِلِيَّةً وَلاَ صُورِيَّةً وَلاَ مَادِيَّةً ، فَتَعَيَّنَ كَوْنُهُ عِلَّـةً غَائِيَّـةً ، وَهُوَ المُسَمَّى بِالْغَرَضِ ، ولانتصابِه ثلاثُ شرائطَ :

ــ أَنْ يكونَ مصدراً ، وَفِعْلاً لِفَاعِلِ الفعلِ المُعَلَّـلِ ، وَمُقَارِنـاً لَهُ في الوجـودِ ، أَيْ لا يكـونُ متقدمـاً عليـه . أَمَـا الأَوَّلُ فلأَنَ الأَغـــراضَ منحصرةٌ في المعاني .

/ وأمـا الثـاني : فَلِأَنَّ غرضَ الفاعـــلِ واقـــعٌ من الفاعـــلِ لا مَحَالَةَ . ٦١ / أ

وأما الثالثُ : فلأَنَّ المرادَ مِنْ إيقاعِ الفعلِ تحصيـلُ ذَلِكَ الغَـرَض فيستحيلُ تقدُّمهُ على الفعلِ ، قَالَ الشيخُ عَبْدُ القَاهِـرِ : « الفِعْـلُ إِنَّمَـا يَنْصِبُ المفعـولَ لَه إِذَا كَانَ مُشْتَمِـلاً عَلَيـــه كَاشْتِمَـــالِ الضربِ على التأديبِ ليكونَ لَهُ دلالةٌ عليه[2] ، يريدُ كَوْنَـهُ قِسْمـاً من مصدرِ الفعـلِ

---

(١) المفصل ٦٠ .

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح ٦٦٧/١ .

فَعَلَى هَذَا يكونُ مصدراً ؛ لِأَنَّ قِسْمَ المصدرِ مَصْدَرٌ ، وفِعْلاً لِفَاعِلَ الفعلِ ، لِأَنَّهُ مِنْ جُمْلَةِ مَا صَدَرَ مِنْهُ .

والشرطُ الثالثُ : وُجُوبُهُ ظاهرٌ ، وإِذَا فُقِدَ شَيْءٌ مِنْهَا فاللاَّمُ كَقَوْلِكَ : جِئْتُكَ لِلذَّهَبِ ، ولإِكْرَامِكَ الزائرَ . وَلِمُخَاصَمَتِي زَيْداً أَمْسِ ، وَقَدْ يَكُونُ نَكِرَةً وَمَعْرِفَةً خِلاَفاً لِلْجَرْمِيِّ[1] ، وَقَدْ جَمَعَهُمَا العَجَّاجُ فِي قَوْلِهِ :

١١٠ — يَرْكَبُ كُلَّ عَاقِرٍ جُمْهُورِ
مَخَافَةً وَزَعَلَ المَحْبُورِ
والْهَوْلَ مِنْ تَهَوُّلِ الهُبُورِ[2]

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٤٥/٢ وأبو عمر الجرمي — حياته وجهوده في النحو ١٤١ .

(٢) الأبيات من الرجز ديوان العجاج ٢٣٠ ، والمفصل ٦٠ ، وشرح المفصل ٥٤/٢ والمقتصد في شرح والإيضاح ٦٨ ، الإيضاح ٦٦٥/١ ، والإيضاح العضدي ١٩٧ .
والعاقر : الرملة التي لا تنبت ، والجمهور العظيمة . والزعل : النشاط ، والمحبور المسرور ، والهبور : جمع هبر وهو ما تطامن من الأرض .

« بَابُ المَفْعُولِ مَعَــهُ »

هُوَ المنصوبُ بعدَ الواوِ التي بمعنى « مَعَ » والعامِلُ فيه فِعْلٌ أَوْ مَعْنَاهُ بِواسِطَةِ الواوِ .[1]

فَمِنَ الأولِ قَوْلُهُمْ : مَا صَنَعْتَ وَأَبَاكَ ، وَمَا زِلْتُ أَسِيرُ والنِّيلَ ، وَجَاءَ البردُ والطَّيَالِسَةَ ، واسْتَوَى الماءُ والخَشَبَةَ ، وَقَوْلُ الشَّاعِرِ :

١١١ ــ فَآلَيْتُ لاَ أَنْفَكُّ أَحْذُو قَصِيدَةً
/ تَكُونُ وإِيَّاهَا بِهَا مَثَلاً بَعْدِي[2] ٦١/ب

وَقَوْلُهُ تَعَالَى ﴿ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ﴾[3] فَإِنَّ الواوَ لَيْسَتْ عاطِفَةً ، فَإِنَّكَ لاَ تَقُولُ : أَجْمَعْتُ الشُّرَكَاءَ ، وَمِنْهُمْ مَنْ

---

(١) هذا مذهب البصريين . انظر الإنصاف ٢٤٨/١ المسألة (٢٠) .

(٢) البيت من الطويل وقائلة أبو ذؤيب الهذلي . شرح أشعار الهذليين ٢١٩/١ ، وشفاء العليل ١٩٤/١ .

(٣) سورة يونس آية ٧١ ، قال أبو البقاء : وأما « شركاءكم » فالجمهور على النصب وفيه أوجه أحدها هو معطوف على أمركم تقديره وأمر شركائكم فأقام المضاف إليه مقام المضاف ، والثاني : هو مفعول معه تقديره مع شركائكم ، والثالث هو منصوب بفعل محذوف أي واجمعوا شركاءكم . ويقرأ بالرفع وهو معطوف على الضمير في أجمعوا ... الخ املاء ما من به الرحمن ١٧/٢ ، وانظر المقرب لابن عصفور ١٥٨/٢ والنشر في القراءات العشر ٢٨٦/٢ والحجة في القراءات السبع ١٨٣ ، والبحر المحيط ١٧٩/٥ .

جَعَلَهَا عَاطِفَةً وَأَضْمَرَ نَاصِباً لِلْشُّرَكَاءِ لِدَلاَلَةِ الظَّاهِرِ أَيْ وأَجْمِعُوا ، كَمَا قَالَ :

١٢٢ ــ يَالَيْتَ زَوْجَكِ قَدْ غَدَا
مُتَقَلِّداً سَيْفاً وَرُمْحَا[١]

أَيْ وَحَامِلاً رُمْحا ، وَمِنْ الثَّانِي قَوْلُهُمْ : « مَا شَأْنُكَ وَعَمْراً » أَيْ مَا تَصْنَعَ ، وَحَسْبُكَ وَزَيْداً أَيْ كَفَاكَ ، قَالَ :

١١٣ ــ إِذَا كَانَتِ الْهَيْجَاءُ وانْشَقَّتِ الْعَصَا
فَحَسْبُكَ والضَّحَّاكَ سَيْفٌ مُهَنَّدُ[٢]

قَاعِدَةٌ : المصيرُ إِلَى المنصوبِ بِمَعْنَى « مَعَ » وَاجِبٌ مَتَى أُرِيدَ العطفُ ثُمَّ تَعَذَّرَ كَقَوْلِكَ مَا شَأْنُكَ وَزَيْداً ، فَإِنَّ العطفَ عَلَى الضميرِ المجرورِ مِنْ غيرِ إعادةِ الجارِّ لاَ يَجُوزُ وَيَقْرُبُ مِنْهُ قَوْلُكَ : مَا صَنَعْتَ وأَبَاكَ ، فَإِنَّ العطفَ على ضميرِ « صَنَعْتَ » مُتَعَذِّرٌ لِأَنَّهُ مُتَّصِلٌ مَرْفُوعٌ غَيْرُ مُؤَكَّدٍ ، وَإِذَا لَمْ يَتَعَذَّرِ الْعَطْفُ فَلاَ يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَسْتَلْزِمَ قُبْحاً مَا أَوْلا ، فَإِنِ اسْتَلْزَمَ جَازَ الأَمْرَان والنَّصْبُ أَحْسَنُ كَقَوْلِكَ : مَا شَأْنُ قَيْسٍ وَالْبُرَّ يَسْرِقُهُ ، لِأَنَّ العطفَ يُوهِمُ أَنَّ المُنْكَرَ عَلَيْهِ كِلاَ الشَّيْئَيْنِ القَيْسِ والبُرِّ ، وإِنْ لَمْ يَسْتَلزِمْ فَالعطفُ كقولك : خَرَجَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو ،

(١) البيت من الكامل وقائله عبدالله بن الزبعرى وهو في شعره جمع في شرح الإيضاح ٦٦٢/١ .
(٢) البيت من الطويل تسبه أبو على القالي لجرير وليس في ديوانه . وهو في سمط اللالىء ٨٩٩ ، وذيل الأمالي ١٤٠ ، وابن يعيش ٥١/٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٤٢٧/١ ، والمفصل ٥٧ .

وفي مثـلِ قولِهـم : « مَا أَنْتَ/ وَقَصْعَـــةٌ مِنْ ثَرِيـــدٍ » الرفـــعُ لِأَنَّهُ لاَ ٦٢ / أ
فِعْلَ ، وَبَعْضُهُم ينصبُ عَلَى تأويلِ : مَا كُنْتَ أَوْ تَكُونُ .

وَهَذَا البَابُ قِياسٌ عِنْـدَ بَعْضِهِـمْ لِكِثْـرَةِ صُوَرِهِ ، وَمَـقْصُورٌ على السَّمَاعِ عِنْدَ آخرين لنقصانِ اطِّرَادِهِ بالإضافةِ إلى سائرِ المفاعيلِ ، واللّـهُ أَعْلَمُ .

« بَابُ الْحَـــالِ »

هِيَ بَيَـانُ هَيْئَـةِ الفَاعِـلِ أَوْ الْمَفْعُـــولِ بِهِ زَمَـــانَ الفَاعِلِيَّـــةِ أَوْ المَفْعُولِيَّةِ كقولك : لَقِيتُهُ رَاكِباً ، وَقَدْ تَكُونُ مِنْهُمَا معـاً إِمَّـا جَمْعـاً أَوْ تَفْرِيقاً ، قَالَ عَنْتَرَةُ :

١١٤ ــ مَتَى مَا تَلْقَنِـي فَرْدَيْـــنِ تَرْجُـــفْ

رَوَانِـــــفُ أَلْيَتَـــــيْكَ وَتُسْتَطَـــــــارَا[١]

وَتَقُولُ : لَقِيتُهُ مُصْعِداً وَمُنْحَدِراً ، وَشِبْهُهَا بِمُطْلَـقِ المَفْعُـولِ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهَا فَضْلَةً لِلْكَلاَمِ ، وَلَهَا بِالظَّرْفِ شَبَهٌ خَاصٌ مِنْ حَيْثُ إِنَّهَـا مَفْعُـولٌ فِيهَـا ، وَعَامِلُهَـا إِمَّـا لَفْظِـيٌّ وَهُـوَ الفِعْـلُ والمُشْتَقَّـاتُ وَيُسَمَّـى مُتَصَرِّفاً ، أَوْ مَعْنَوِيٌّ أَيْ مَعنَى الفِعْـلِ وَيُدْعَـى غَيْـرَ مُتَصرِّفٍ ، كَقَوْلِـهِ تَعَالَى ﴿ هَذَا بَعْلِـيَ شَيْخـاً ﴾[٢] أَيْ أُشِيـرَ إِلَيْـه ، وأُنَبِّهُ عَلَيْـهِ ، وَقَوْلُـهُ تَعَالَى :﴿ فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكِـرَةِ مُعْـرِضِين ﴾[٣] أَيْ أَسْتَفْهِـمُ عَنْهُـمْ ، وَقَـوْلُكَ : فِيهَـا زَيْـدٌ مُقِيمـاً ، أَيْ حَصَلَ ، وَكَـــذَا : « لَيْتَ وَلَعَـــلَّ

---

(١) البيت من الوافر وقائله عنترة . ديوانه ٢٣٤ والأمالي الشجرية ١/١٩ والحماسة الشجرية ١/٢٦ والمفصل ٦١ وشرح المفصل ٢/٥٥ وشفاء العليل ٢/٥٣٥ .
والشاهد في قوله « فردين » ، فإنه حال من الفاعل والمفعول بلفظ واحد .

(٢) سورة هود آية ٧٢ .

(٣) سورة المدثر آية ٤٩ .

وَكَـأَنَّ » ، فَالْمُـتَصرِّفُ يَعْمَـلُ فِيهَـا مُتَقَدِّمـاً وَمُتَأَخِّـراً لِقَوَّتِـهِ ، وغَيْـرُ المُـتَصرِّفِ لَا يَعْمَـلُ إلاَّ مُتَقَدِّمـاً فَقَـطْ لِضعْفِـهِ قَالَ / الفَـارِسِيُّ[1] : ٦٢/ب
« إنَّمَا عَمِلَ فيها مَعْنَى الفعل مُتَقَدِّمَا لِمُشَابَهَتِهَـا الظـرفَ ، وَلَـمْ يَعْمَـلْ مُتَأَخِّـراً كَمَـا عَمِـلَ الظَّـرْفُ فِي قَوْلِهِـمْ : « أَكُـلَّ يَوْمٍ لَكَ ثَوْبٌ » لِكونِهَا مَفعُولاً صَحِيحـاً أَيْ لَمْ يَتَضَمَّـنْ مَعْنَـى « فِي » حَقِيقَـةً ، وَإِذَا كَانَ عَمَلُ الفِعْـلِ يَضْعُـفُ بِالتَّأْخِيـرِ بدليـلِ جَوَازِ : « زَيْـدٌ ضَرَبْتُ » ، وامتناعِ : « ضَرَبْتُ زَيْدٌ » فَضَعْفُ مَعْنَاهُ أَوْلَى .

ثُمَّ الحالُ إِنَّمَا عَمِلَ فيهَا المَعْنَى ؛ لِشَبَهِ الظرفِ ، والمُشَابَهَةُ لاَ تَقْتَضِي اتحادَ الحُكْمِ بينَ المُتشَابِهَين مِنْ كُلِّ الوُجُوهِ ، اعتبرْ بِمُشَابَهَـةِ غَيْرِ المُنْصَرِفِ الفعلَ .

والحالُ تشبـهُ التمييـزَ أيضاً من حيثُ إنها تُخَصِّصُ هيئـةً من الهيئاتِ المحتملةِ عند ملابسةِ الفعلِ ، وحقُّهَا التنكيرُ ، وحـقُّ ذِى الحالِ التعريفُ ، لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يكونا كَذَلِكَ لَكَانَا إِمَّـا نكـرتين أو معرفـتين ، أو ذُو الحَالِ نَكِرَةٌ والحالُ معرفةٌ ، والأَولُ والثاني مُحَالاَن ، لِأَنَّهُمَـا حِينَئِـذٍ مَوْصُوفٌ وصِفَةٌ فَلاَ يَحْتَـاجُ إلى تَغَيُّـرِ الإعـرابِ لتصيـرَ حالاً ، والثـالثُ مُحَـالٌ ، لِأَنَّ ذَا الحالِ مخبـرٌ عنـه ، والحالُ خبرهُ ويستحـقُّ المخبـرُ عَنْـه التَّعْرِيفَ والخَبَرُ التَّنْكِيرَ ، لاَ بِالْعَكْسِ لِمَا ذُكِرَ في بَابِ الإبْتِـدَاء ، وَلَـوْ عُلِّلَ بِهَذَا ابتداءً لاستقامَ التعليلُ ، وقيـلَ : يجبُ أَنْ يكـونَ الحالُ نكـرةً

(١) انظر الإيضاح ١٩٩ ، ٢٠٠ .

مشابهةً للتمييزِ ويلزمُ مِنْهُ / تعريفُ ذى الحالِ وإلاَّ لَكَانَا موصوفاً وصفةً ، وقولهم : « أَرْسَلَها العِرَاكَ » [1] وَ « رَجَعَ عَوْدَهُ عَلَى بَدْئِهِ » [2] وَطَلَبْتَهُ جهدَكَ وطاقَتَكَ ، مَصَادِرُ [3] أُقِيمَتْ مُقَامَ أَفْعَالِهَا الَّتِي هِيَ أحوالٌ لِدَلاَلَتِهَا عَلَى الأَفْعَالِ بِالْحُرُوفِ [4] . ١/٦٣

وَلِذَلِكَ لَمْ يَجُزْ إِقَامَةُ الضمير مُقَامَ الحال لِفُقْدَانِ حُرُوفِ المَصْدَرِ فِيهِ ، وَلَمْ يَسُغْ : مُرُورِى بِزَيْدٍ حَسَنٌ وَهُوَ بِعَمْرٍو قَبِيحٌ ، لِأَنَّ الجارَّ لاَ يَتَعَلَّقُ بضميرِ المصدرِ لِمَا ذُكِرَ ، أَوْ مَصَادِرُ مَعْرِفَةٌ أُوقِعَتْ مواقعَ النكرةِ كإِيقَاعِهِمْ : « فَاهُ إِلَى فِيَّ » مَوْضِعَ شِفَاهاً .

فَإِنْ سَأَلْتَ : إِذَا كَانَ التَّقْدِيرُ : طَلَبْتَهُ تَجْتَهِدُ جهداً ، فَلِمَاذَا اتَّصَلَ الضميرُ بالمصدرِ ؟

أجبتُ : تشوفاً إلى بيانِ أَنَّ الحالَ مِنَ الْمُخَاطَبِ ، وإِذَا كَانَ الفعلُ ظاهراً فضميرُهُ يدلُّ على هذا المعنى ، فلا يحتاجُ إلى ضميرٍ

---

(١) هذا القول قد ضمنه لبيد بن ربيعة شعره فقال :

فأرسلها العراك ولم يذدها ... ولم يشفق على نغص الدخال

انظر ديوانه ١٠٨ ، والكتاب ١٨٧/١ ، وشرح المفصل ٦٢/٤ ، والمقتضب ٢٣٧/٣ .

(٢) يقال : رجع عوده على بدئه ، وفعله عوده على بدئه ، إذا رجع في الطريق الذي جاء منه . اللسان ٢٨/١ (بدأ) .

(٣) في النسخة « فمصادر » بالفاء والصواب اطراحها .

(٤) الأصل في المصادر السابقة : يعود ، ويجتهد ، ويطيق ، فهذه الأفعال هي للأحوال ثم أقيمت مصادرها مقامها .

يصحبُ المصدرَ . نَعَمْ إذَا تَقَـدَّمَت الحالُ على ذِى الحَالِ جَازَ تَنْكِيرُهُ كقولك : جاءَ راكباً رَجُلٌ ، لِأَنَّها لا تَصْلُحُ لِلْوَصْفِيَّةِ حِينَئِـذٍ ، وَحَـالُ المجرورِ لاَ يَتَقَدَّمُ عَلَيْـهِ عنـد البصريين بالاسْتِقْرَاءِ[1] ، وَلِأَنَّهَـا تَابِعَـةٌ لَهُ . والمتبـوعُ لا يتقـدَّمُ على الجارِ فالتابـعُ أَوْلَـى ، وَجَـوَّزَهُ الكوفيـون قِيَاساً .

---

(١) وذلك نحو مررت بِهِنْـدٍ ، فلا يجوز عنـد البصريين أن تقـول : مررت جالسة بهنـدٍ ، وقد أجازه الكوفيين ، ووافقهم ابن مالك في شرح عمدة الحافظ وأكثر من الشواهد الدالـة على الجواز في هذه المسألة .
انظر شرح عمدة الحافظ ٤٢٦ـ٤٢٩ ، والهمع ١/٣٤١ .

فَصْــــلٌ

وَقَدْ يَقَعُ المصدرُ حالاً بِمَعْنَى الفاعِلِ مَرَّةً والمفعولِ أُخْرَى ، لِأَنَّهُمْ مِمَّنْ يُطْلِقُونَ / المصدرَ عَلَيْهِمَا في قولِكَ : رَجُلٌ عَدْلٌ ، ٦٣ / ب وَهَذَا خَلْقُ اللَّهِ ، فَمِنَ الأَوَّلِ قَوْلُهُمْ : لَقِيتُهُ فُجَاءَةً وَعَيَاناً أَيْ مُفَاجِئاً وَمُعَايِناً .

وَمِنْ الثَّانِي : قَتَلْتُهُ صَبْراً أَيْ مَصْبُوراً بِمَعْنَى المَحْبُوسِ ، وَلَيْسَ عِنْدَ سِيبَوَيْهِ بِقِيَاسٍ ، وأَنْكَرَ « أَتَانَا رُجْلَةً وَسُرْعَةً » [1] ، وَأَجَازَهُ المُبَرِّدُ [2] فِي كُلِّ مصدرٍ هُو نوعُ مصدرِ الفعلِ ، كالسُّرْعَةِ من الإِتْيَانِ ، والاسمُ غيرُ الصفةِ ، والمصدر قَدْ يَقَعُ حالاً كقولهم : هَذَا بُسْراً أَطْيَبُ مِنْه تَمْراً ، وَكَلَّمْتُهُ فَاه إِلَى فِيَّ ، أَيْ إِذَا كَانَ بُسْراً ، وتمراً و « كَانَ » هَذِه تَامَّةٌ ، وَجَاعِلاً فَاهُ .

---

(١) انظر الكتاب ١/١٨٦ .

(٢) انظر المقتضب ٣/٢٥١ ، وشرح السيرافي بهامش الكتاب ١/١٨٦ ، والمفصل ٦٢ .

فَصْــــلٌ

والحالُ مِنْهَا مُنْتَقِلَـةٌ ، وَقـدْ مَرَّتْ ، وَمِنْهَـا لاَزِمَـةٌ مؤكِّـدَةٌ وَهِـيَ التـي تُؤَكِّـدُ خَبَراً يَدُلُّ بالالتـزامِ على تلك الحالِ كقـولك : زَيْـدٌ أَبُـوك عَطُوفاً ﴿ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقـاً ﴾ (١) ، وَخَصَّصَهَـا العَـلاَّمَةُ (٢) بِأَنْ تَرِدَ عقـيبَ الجملـةِ الاسميـةِ ، والفـارسيُّ (٣) يُجَـوِّزُ تَعْقِيبَهَـا الفعلِيَّـةَ أَيْضاً مُسْتَدِلاًّ بقولِهِ [تَعَالَى] ﴿ ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُدْبِرِيـنَ ﴾ (٤) ، وَرَدَّ عَلَيْـهِ صَدْرُ الأَفَاضِلِ (٥) : « بِأَنَّ المؤكـدةَ في الحقيقـةِ خبـرُ مَازَالَ ، فَلاَ يَسُوغُ أَنْ يكُـونَ التقديـرُ ثُمَّ وَلَّيْتُـمْ مَا زِلْتُـمْ مُدْبِريـن ، والعامـلُ فيها أَثْبَتُـهُ وَأَحقُّـهُ مُضْمَراً » .

---

(١) سورة البقرة آية ٩١ .

(٢) قال الزمخشري : والحال المؤكـدة هي التـي تجيء على إثر جملة عقدهـا من اسمين لا عمـل لهمـا لتوكيد خبرها ، المفصل ٦٣ .

(٣) الإيضاح العضدى ٢٠٠ .

(٤) سورة التوبة آية ٣٥ .

(٥) انظر السفر الأول من شرح كتاب المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير لوحة ٨٧أ .

فَصْــــلٌ

قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ القَاهِرِ ـــ رَحِمَـهُ اللَّـهُ ـــ : كُلُّ جُمْلَةٍ [1] وَقَعَتْ / حَالاً ثُمَّ امتنعت من الـــواوِ فَلِأَنَّكَ جعلـتها مع الكـــلامِ ٦٤ / أ المتقـــدِّمِ خبراً واحـــداً ، وَمَـــا صحبها الـــواوُ فَلِإِرَادَتِكَ ضَرْبـــاً من الاستئنافِ ، تفسيرُ هذا أَنَّك إِذَا قلتَ : جَاءَنِي زيـدٌ يُسْرِعُ ، فَكَـأَنَّكَ قُلْتَ : جَاءَنِـي مسرعـاً ، فَأَثْبَتَّ مجيئاً متصفـاً بالسرعـــةِ وَإِذَا قُلْتَ : جَاءَنِي وغلامُهُ يَسْعَى بينَ يَدَيْهِ ، فكَأَنَّكَ أَخْبَرْتَ عن زيدٍ بالمجيءِ ثُمَّ بِخَبَرٍ آخرَ ، والأوَّلُ إِنَّمَا لا يَحْتَاجُ إِلَـى الواوِ لِارْتِبَاطِـهِ بالأول ، والثـاني إِنَّمـا يحتاجُ إليها لكونِهَا مستأنفةً منقطعـةً فتحتـاجُ إلى رابطـةٍ أعتبرْ بجوابِ الشرطِ حيثُ يكونُ جُمْلَةً ابتدائيةً كيف يجاءُ بالفاءِ ؟ وَإِذَا كَانَ فِعْلاً كيف يُسْتَغْنَـى عَنْهَـا ؟ ويظهـرُ مِنْ هَذَا أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : جَاءَنِـي زَيْـدٌ وهـــو راكـبٌ ، فالواوُ واجـبٌ ، لِأَنَّكَ قَدْ ابتـدأتَ بكـلامٍ آخـرَ ، وإِذَا قلتَ : جاءنِي يَمْشِي ، لا يحتاجُ إِلَيْهَا ، لِأَنَّه بمنزلةِ اسمِ الفاعلِ لفظاً ومعنىً ، فكأنكَ قلتُ : جاءنِي ماشياً ، وإِذَا كان منفياً فوجهان :

أَمَّـا الاحتيـاجُ فلبعـدِه عن الصفـةِ بدخـولِ زائـدٍ عَلَيْهَـا فَجُبِـرَ بالرابطِ .

---

(١) انظر دلائل الإعجاز ٢١٣ فمابعدها ، ونقل المثلف فيه شيء من التصرف .

وَأَمَّا عَدَمُهَ ؛ فَلِأَنَّ لحَرْفِ النفـي امتزاجـاً بالمضارعِ خَلاَ عَنْـهُ غَيْرُهَا فإِنَّكَ تَقُولُ : إِنْ تَضْرِبْنـي لا أُضْرِبْكَ فتجزمُـه مَعَ « لا » بخلافِ حرفٍ آخرَ .

وَأَمَّا الماضي فَمِنْ حَيْثُ / يَقَعُ مَوْقِعَ المضارعِ جَازَ أَنْ يَخْلُوَ عن الواوِ وَمِنْ حَيْثُ مُخَالَفَتُهُ لِلْصِّفَةِ لَمْ يَجُزْ .   ٦٤/ب

فَقَدْ تَمَحَّضَ مِنَ الكلامِ المُنْسَاقِ أَنَّ الجملةَ إِذَا وَقَعَتْ حَالاً ، فَإِنْ كانت اسميـةً صَحِبَهَـا الـواوُ ، وَقَوْلُهُـمْ : « كَلَّمْتُـهُ فُوهْ إِلَـى فِيَّ » شَاذٌ ، وإِنْ كانتْ فعليةً فَإِنْ كَانَ مضارعاً مُثْبَتـاً فَبِغَيْـرِ واوٍ ، وإِنْ كَانَ منفيـاً أَوْ ماضيـاً فوجهـان ، ويجبُ الضميـرُ فيها مع الفعـــلِ المضارعِ مطلقاً ، لِشَبَهِ اسمِ الفاعلِ ، وَكَـذَلِكَ مَعَ غَيْرِهَـا إِذَا لَمْ تَخْلُفْـهُ الـواوُ للرَّبْـطِ ، وإِلاَّ فَالْجَّوَازُ .

وَقَدْ يَنْتَصِبُ الحالُ بعامـلٍ مُضْمَـرٍ كَقَوْلِهِـمْ لِلْمُرْتَحِـلِ : راشداً مَهْدِيـاً ، أَيْ ارتحلتَ ، وللقـادمِ مأجـوراً مبروراً ، أي قدمتَ ، وللراجـعِ إِلى أهلِه : سَالمين إِلى سالمين ، أَيْ رجعتم سالمين إِلى أُهَالٍ سالمين .

« بَابُ التَّمْيِيــــزِ »

التمييزُ هو رفعُ الإبهامِ عن جملةٍ أَوْ مُفْرَدٍ بالـنصِّ على أحـدِ مُحْتَملاتِهِ ، كقولك : طابَ زيدٌ نفساً ، وعندى راقودٌ [1] خلاً ، ففي الأولِ الإبهامُ لم يَحْصُلْ في شيءٍ من جزأى الجملةِ بَلْ حَصَلَ من نسبةِ الطيبِ إلى زَيْدٍ ، فَإِنَّه لا يُعْلَمُ أنها إلى أَيِّ شيءٍ مِنْهُ .

وَأَمَّا في الثاني : فالإبهامُ في الرَّاقُودِ ، وهو مُفْرَدٌ . والمميزُ ينتصبُ عن مفردٍ تامٍّ ، وتمامُه بأحدِ أمورٍ أربعةٍ : التنوينِ ، ونونِ التثنيةِ ، / ونونِ الجمعِ ، والإضافةِ ، كقولك : عندى رطلٌ زيتاً ، ومنوانِ سمناً ، وعشرون دِرْهَماً ، وملءَ الإناءِ عَسَلاً . ٦٥/أ

والمُرادُ من التمامِ كَوْنهُ على حالٍ لا يُضَافُ معها ، والكمالُ مِنْهُ زائلٌ كالذي بالتنوين ونون التثنية ، ومنه لازم كالذي بالباقيين ، فَإِنَّكَ تَقُولُ : رَطْلُ زَيْتٍ ، وَمَنَوا سَمْنٍ ، وَلاَ تَقُولُ : عِشْرُو دِرْهَمٍ ، وَمَلءُ[2] عَسَلٍ .

وتمييزُ المفردِ أَكْثَرُهُ فيما كانَ مِقْدَاراً ، كَيْلاً ، أَوْ وَزْنَاً ، أَوْ مساحةً أَوْ عدداً ، أَوْ مقياساً ، كقفيزين ، ومنوين ، وموضعَ كفٍ ، وعشرين ، وملؤه ، وَمِنَ الأَقَلِّ : لِلَّهِ دَرُّهُ فَارساً ، وَحَسْبُكَ بِهِ نَاصِراً ،

(١) الراقود إناء خزف مُقَيَّر طويل الأسفل كهيئة الإِدبّة وهو معرب . اللسان (رقد ١٨٣/٣) والمعرب للجو اليقي ٢٠٨ .

(٢) يقصد على حذف المضاف وهو الإناء . أي ملء الإناء عسلا ثم حذف كلمة الإناء .

وسِيبَوَيْـهِ[1] لَمْ يُجَـوِّزْ تَقَـدُّمَ المميـزِ عَلَى عَامِلِـهِ ، لِأَنَّهُ في الحقيقـةِ فَاعِـلٌ ، وَأَجَـازَهُ الأخـفشُ ، وَنُسِـبَ[2] إلى المازنـيِّ[3] ، فَمَـا كَانَ العاملُ متصرفاً تشبيهاً بالحالِ وأَنْشَدَ :

١١٥ ــ أَتَهْجُـرُ سَلْمَـى بِالْفِـرَاقِ حَبِيبَهَـا
وَمَـا كَادَ نَفْساً بِالْفِـرَاقِ تَطِـيبُ[4]

قَالَ أَبُو إِسْحَاق : الروايةُ : وَمَا كَادَ نَفْسِي[5] .

وَاعْلَمْ أَنَّ المميزَ في الحقيقةِ موصوفٌ بِمَا انـتصبَ عَنْـهُ ، وَكَـأَنَّ الأَصْلَ : عندى زيتٌ رطلٌ ، وطابَ نفسُ زيدٍ ، لِأَنَّ الفعلَ في الحقيقـةِ صفةٌ للفاعلِ ، وسببُ التغييرِ قَصْدُ المبالغةِ بالإبهامِ ثم بالرفـعِ ومشابهة المميـزِ المفعـولَ بأن الآتي / بَعْـدَ تمامِ التنويـنِ ونـوني التثنيـةِ والجمـعِ ٦٥ / ب كمفعولِ اسمِ الفاعلِ المنونِ والمثنى والمجموعِ ، وَبَعْدَ الإضافةِ كمفعولِ المصدرِ المضافِ ، والآتي بعد الجملةِ فمشابهتُه مفعولَ الفعلِ ظاهرةٌ .

والمميزُ مفردٌ نكرةٌ ، لأنـه لبيـانِ الجنسِ ، وهـو حاصلٌ من غيـرِ

---

(١) الكتاب ١/١٠٥ .

(٢) في النسخة « ونسبها » تحريف .

(٣) انظر الإنصاف ٢/٨٢٨ ، المسألة (١٢٠) .

(٤) البيت من الطويل وقائلـة المخبـل السعـدي . الأعلـم ١/١٠٨ ، والمقـتضب ٣/٣٧ ، والإنصاف ٢/٨٢٨ ، وشفاء العليل ٢/٥٥٩ .

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ٢/٧٤ وانظر شرح شواهد الإيضاح ١٨٩ .

تعريفٍ وتثنيةٍ وجمعٍ ، وقولُ جَرِيرٍ :

١١٦ ـــ يَصْرَعْنَ ذَا اللُّبِّ حَتَّى لاَ حِرَاكَ بِهِ
وَهُـنَّ أَضْعَـفُ خَلْـقِ اللّـهِ إِرْكَانـا[1]

وَقَوْلُ آخَرَ :

١١٧ ـــ هَيفَاءُ مُقْبِلَةً ، عَجْزَاءُ مُدْبِرَةً
مَحْطُوطَـةٌ جُدِلَتْ شَنْبَـاءُ أَنْيَابَـا[2]

شَاذٌّ .

---

(١) البيت من البسيط . ديوانه ٥٩٥ ، وأركانا : أي أعضاء ، والشاهد فيه مجيء المميز جمعا ؛ وهو قوله : أركانا ، وذلك شاذ .

(٢) البيت من البسيط وقائله أبو زبيد الطائي . ديوانه ٣٦ ، والكتاب ١٠٢/١ .
والشاهد في قوله « أنيابا » وهو مميز جاء بصيغة الجمع ، وهذا شاذ .

« بَابٌ فِي تَمْيِيزِ الأَعْدَادِ »

اعْلَمْ أَنَّ العـــددَ وصفٌ للمعـــدودِ ومقـــدارٌ له ، كالـــوزنِ لِلْمَوزُونِ ، والـذَّرْعِ للمـذروعِ ، فَكَمَـا لاَ يَتِـمُّ ذِكْـرُ الـوزنِ والـذَّرْعِ بدونِ ذِكْـرِ جِنْسِ الموزونِ والمذروعِ فَكَـذَلِكَ لا يتـمُّ ذِكْـرُ العَـدَدِ دُونَ ذِكْـرِ جِنْسِ المعـدودِ ، فَإِذَا قُلْتَ : رَأَيْتُ ثَلاَثَةَ بَقِـي ذِهْـــنُ السامـــعِ مُتَشَوِّفاً إِلَـى جِنْسِ تِلْكَ الثلاثـةِ لكونِهَـا مُحْتَمِلَـةً لِكُـلِّ جِنْسٍ حَتَّـى تَقُولَ : ثَلاَثَةُ رِجَالٍ أَوْ غَيْرُهَا فَيَتِمُّ عِلْمُهُ بتمييزِ الجنسِ ، فقـد ظهـرَ أَنَّ هذا البابَ يَلْتَحِفُ[1] على البحثِ في العددِ وأحوالـهِ ، وجـنسِ المعـدودِ الذى هو المميزُ وأحوالُه .

فَلْنَبْـحَثْ أَوَّلاً في العـددِ / وأحوالـهِ وجـنس المعـدودِ الـذى هو ٦٦/أ المميزُ وأحوالُه على ترتيبِهِ الطبيعيِّ ، ونُقَفِّيهِ بَيَانَ المعدودِ قائلين :

إِنَّ الواحدَ مبدأُ العددِ ، ومبدأُ الشيءِ لا يكونُ من الشيءِ ، وأولُ الأعدادِ اثنان ، واكْتُفِيَ فيه بلفظِ الجنسِ مقروناً بعلامةِ التثنيةِ عن ذكرِ العـددِ أولاً ، ثم تمييـزِه بذكـرِ الجنسِ محاولـةً للاختـصارِ ، ولأنـه أقـــربُ الأعدادِ إلى الواحدِ الذى دَلَّ بلفظٍ واحدٍ على جنسِه ووحدتِهِ إلاَّ ما شَذَّ مِنْ قَوْلِهِمْ :

(١) يلتحف : أي يشتمل .

١١٨ ـ كَأَنَّ خُصْيَيْــهِ مِنْ التَّدَلْـــدُلِ
ظَرْفُ عَجُــوزٍ فِيــهِ ثِنْتَــا حَنْظَــلِ[1]

وقياسُ التذكيرِ والتأنيثِ في « الواحِدِ » و « الاثنـانِ » مستمـرٌ ، تقولُ : رَجُـلٌ واحـدٌ وامـرأةٌ واحـدةٌ ، ورجـلان اثنـان ، وامْرَأَتَـان اثْنَتَـانِ وثِنْتَانِ .

(١) البيتان من الرجز وقد نسبا لبعض السعديين ، والجندل بن المثنى والخطام المجاشعي وغيرهم . انظر والكتاب ٢٠٢/٢ ، والمقتضب ١٦٥/٢ ، والأمالي الشجرية ٢٠/١ ، وشفاء العليل ٥٦٢/٢ .

فَصْــــلٌ

وأَمَّا الثلاثةُ إلى العشرةِ فَيُضَافُ اسمُ العددِ إلى المميزِ للتَّبيينِ ، وَقَدْ يُنْصَبُ كقولهم : « ثَلاَثَةٌ أَثْوَاباً » ، ومُمَيَّزُها جَمْعُ قِلَّةٍ ؛ لِأَنَّ المعدودَ كَذَلِكَ ، إلاَّ إِذَا أُعْوِزَ فَيُؤْتَى بجمعِ الكثرةِ كقولهم : ثَلاَثَةُ شسوعٍ ، وقد تُسْتَعَارُ الكثرةُ لموضعِ القلَّةِ كقوله تعالى : ﴿ ثَلاَثَةَ قُرُوءٍ ﴾[1] ، مَعَ وُجُودِ الأَقْرَاءِ ، وقَدْ شَذَّ عن القياسِ ثَلاَثُمَائةٍ إِلَى تسع مائةٍ اجتزاءً بالواحدِ عن الجمعِ كقوله :

كُلُوا في بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعِفُّوا
فَإِنَّ/ زَمَانَكُمْ زَمَنٌ خَمِيصُ[2] ٦٦/ب

وَقَدْ رَجَعَ إِلَى القِيَاسِ مَنْ قَالَ :

١٢٠ ـ ثَلاَثُ مِئَتينِ لِلْمُلُوكِ وَفَى بِهَا
رِدَائِي وَجُلِّتْ عن وُجُوهِ الأَهَاتِمِ[3]

---

(١) سورة البقرة آية ٢٢٨ .

(٢) البيت من الوافر ولم أعرف قائله . والكتاب ١٠٨/١ ، والمقتضب ١٧٢/٢ .

(٣) البيت من الطويل وقائلة الفرزدق ديوانه ٣١٠/٢ ، والمقتضب ١٧٠/٢ ، والأمالي الشجرية ٢٤/٢ ، وشرح المفصل ٢١/٦ ، وشرح عمدة الحافظ ٥١٨ ، وشفاء العليل ٥٦١/٢ ، الخزانة ٣٠٢/٣ ، وفي لأصل « وحِلّي » والمثبت من الديوان .
والأهاتم : « جمع هاتم ، وهو إما اسم رجل أو اسم قبيلة فإن كان الأول فيكون المعنى إنه كشف الغم عن جماعته . كل واحد منهم مسمى بها تم ، وإن كان الثاني فيكون قد جلّى عن قبائل كل واحد مسمى بها تم » من الحاشية .

وإذَا كَانَ المعدودُ مذكراً أُلْحِقَ التاءُ بالعددِ فقِيلَ : ثلاثةُ رجالٍ ، إلى عشرةِ رِجَالٍ ، وإذَا كَانَ مُؤَنَّثاً طُرِحَ عَنْـهُ لِلْفَـرْقِ بَيْنَهُمَـا ، والتَّخْصِيصُ ، لِأَنَّ المذكر أَصْلٌ فَنَاسَبَ أَنْ يكـونَ المميـزُ مَعَـهُ ، وَلِأَنَّهُ أَخَفُّ ، فَإِنَّ المؤنثَ فيهِ التاءُ إمَّا ملفوظاً أو مقدراً ، فيكونُ أَحْمَلَ لِثِقَلِ الزائِدِ ، وأَقُولُ : القياسُ أَنْ يُمَيَّزَ المذكـرُ عن المؤنثِ بعلامـةٍ وجوديَّـةٍ ، و المؤنثُ عَنْـهُ بِعَدَمِهَـا ، لِأَنَّ الوُجـودَ أَشْرَفُ من العـدمِ ، وَلَمَّـا كَانَ أكثرُ الأسماءِ مذكراً عَكَسُوا حُكْمَ القاسِ لِيتكثّر الخفيفُ فعملوا بالقياسِ المتروكِ في الأعدادِ تلـويحاً إلى هذا الأصل كالقَـوَدِ وآسْتَحْـوَذَ ، وتعريـف الأعـداد بتعريـف المعـدوداتِ ، وإضَافَـةُ الأعـدادِ إليها فتقـولُ : ثَلاثَةُ الأثوابِ ، وَكَذَلِكَ البَوَاقِي :

فَصْـــلٌ

وَأَمَّـا أَحَـدَ عَشَرَ إِلَـى تِسْعَـةَ عَشَرَ[1] ـ سِوَى اثْنَـيْ عَشَرَ ـ فَحُكْمُهَـا أَنْ يركبَ اسما العـددِ طَلَبـاً للخفـةِ ، وبُنِيَـا ، أَمَّـا الأوَلُ فِلأَنَّه كَصَدْرِ الكلمةِ من العَجُزِ .

وَأَمَّا الثاني فَلِتَضَمُّنِ الواوِ العاطفةِ .

فَإِنْ قلتَ : الـواوُ / بَيْنَهُمَـا فَلِمَ اخْتُصَّ بِتَضَمُّنِـهِ الثَّانِـي ؟ ٦٧/أ

قُلْتُ : هِيَ مَعَ الثَّانِـي فَإِنَّهَـا عاطفـةٌ لَهُ ، وَبُنِيَـا عَلَـى الحَرَكَـةِ لعروضِ البنـاءِ ، وفُتِـحَ الأوَلُ ، لِأَنَّ الثـاني شَابَـهَ تَاءَ التأنـيثِ مِنْ حَيْثُ إنهَّـا زيـادةٌ في آخـرِ الكلمـةِ ، ومـا قَبْـلَ التـاءِ مفتـوحٌ ، وَفُتِـحَ الثـاني لِلْخِفَّةِ .

فَإِنْ قُلْتَ : كَيْفَ تأنيثُ هَذِهِ الأعدادُ وتذكيرُها ؟

قُلْتُ : أَمَّا أَحَدَ عَشَرَ فَتَأْنِيثُهُ أَنْ تُلْحِـقَ الألـفَ بِأَحَـدَ والتـاءَ بـ « عشر » ، تَقُولُ : إِحْدَى عَشَرَةَ امرأَةً ، أَمَّا الأَوَّلُ فاستصحابـاً لحكـم ما قبـل التركـيب ، وأمـا الثـاني فعمـلاً بالقيـاس الغـالب ، وتـذكيره أن تحذفهما عنهما للعلتين فتقول : أحد عشر رجلاً .

وَأَمَّا ثَلاَثَةَ عَشَرَ إِلَى تِسْعَةَ عَشَرَ ، فَتَذْكِيرُهَا أَنْ تُثْبِتَ الهَـاءَ فِي

(١) في الأصل : « تسع عشر » والصواب ما أثبتناه .

الأوَلِ كَمَا قبل التركيب وَتَحْذِفَهَا عنِ الثاني كَيْلاَ تَجْتَمِعَ عَلاَمَتَا تأنيثٍ من جنسٍ واحدٍ بخلافِ « عشرة » فتقولُ : ثَلاَثَةَ عَشَرَ رَجُلاً .

وتأنيثُها أَنْ تَحْذِفَ الهَاءَ عَنِ الأولِ كَمَا في الإِفْرَادِ وتُثْبِتَهَا في الثاني للقياسِ الغالبِ فتقولُ : ثَلاَثَ عَشْرَةَ امرأةً .

و شينُ « العَشَرَةِ » يُسَكِّنُهَا أَهْلُ الحِجَازِ استثقالاً لتوالي الحركاتِ فيما هو مثلُ كلمةٍ واحدةٍ ، ويكسرُها بنوتميمٍ لِتَعْتَدِلَ ترادفُ الفتحاتِ بتخللِ كسرةٍ .

وَ « يَاء » « ثَمَانِـي عَشْرَةَ » / مفتوحةٌ عنـدَ الأكثـرِ ٦٧/ب ومنهم من يسكنُها كـ « مَعْدِى كرب » و « قَالِى قَلاَ » .

وَأَمَّا « اثنا عشر » فالأَوَلُ مُعْرَبٌ بدليلِ تَغَيُّرِ آخرِه عند تغيّرِ العاملِ ، وإنمَّا لَمْ يُبْنَ لوجهين :

أحدُهُمَا : لِيَدلُّوا عَلَى أَنَّ أصلَ أخواتِها الإعرابُ .

وثانيهما : أَنَّ حَرْفَ التثنيةِ هِيَ علامةُ الإعرابِ ، فَلَوْ حَذَفُوهَا لَبَطَلَ دليلُ التثنيةِ ، وَحُكْمُ تأنيثِهِ وتذكيرِه كَمَا قبل التركيبِ ، وأُجْرِى القياسُ الغالبُ على العشرةِ مَعَه للمجاورة فَقِيلَ : هؤلاء اثنا عشر فرساً ، ومررتُ باثْنَتَيْ عَشَرَةَ رَمَكَـةً[1] ، وَحُـذِفَ نونُ التثنيـةِ لاَ لِلإِضَافَةِ بَلْ لقيامِ « عَشَرَ » مُقَامَهَا ، أَمَّا الأَوَلُ فلأَنَّكَ لا تُرِيدُ الاثنين

---

(١) الرمكة ــ بفتحتين ــ : الأنثى من البراذين . مختار الصحاح (رمك) .

فَقَطْ ثم تضيفُه إلى « العشرة » للتخصيصِ ، بل تريدُ الاثنين والعشرة جميعاً .

وأما الثاني فلأنهم لم يضيفوا مع العشرة كما لم يضيفوا مع النونِ بخلافِ أخواتِها حيثُ قالوا : احَدَ عَشَرَك ، ولم يقولوا : اثنَا عَشَرَك .

فإنْ قُلْتَ : لِمَ لَمْ تُحْذَفْ العشرةُ لِتَصِحَّ الإضافةُ كَمَا حُذِفَ النونُ لَهَا ؟

قُلْتُ : لِاخْتِلاَلِ المَعْنَى بِهَذَا الحَذْفِ دُونَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ لا مَيْزَ إِذْ ذَاكَ بَيْنَ إضافةِ الاثنين وإِضَافَةِ اثنى عشر ، والعشرةُ هَهُنَا مَبنيٌّ لِتَضمُّنِ الواوِ .

ومعدودُ الأعدادِ المركبةِ مُفْرَدٌ/ مَنْصُوبٌ لِمَا ذَكَرْنَا في التمييزِ ، وعاملهُ الاسمُ الثاني لِأَنَّه في تقديرِ التنوينِ فَشَابَه مفعولَ اسمِ الفاعلِ المُنَوَّنِ ، وتعريفُها بِإِدْخَالِ اللاَّمِ على الاسمِ الأولِ أَوْ إِضَافَتَهَا إلى المعرفةِ كالاثْنَىْ عَشَرَ والأَحَدَ عَشَرَ وأحد عشرك . ٦٨/أ

فَصْـــلٌ

وَأَمَّا « عِشْرُونَ » فاسمٌ مفردٌ مأخوذٌ من لفظِ « العَشَرَةِ » ، لِأَنَّهُ لَوْ كانَ جمعاً لَوَقَعَ على ثلاثِ مراتٍ من العشرةِ ، فإِنَّ أقلَّ الجمعِ ثلاثةٌ ، فَإِنْ منعتَ بِأَنَّ أقلَّ الجمعِ اثنان . أجبتُ بأَنَّ هذا القولَ فاسدٌ عِنْدَ علماءِ العربية ، سَلَّمْنَاهُ لَكِنَّهُ لَوْ كانَ جمعاً لَكَانَ جَمْعَ صِحَّةٍ فَلِمَ تُكْسَرُ العينُ المفتوحُ في الواحِدِ ؟ سَلَّمْنَاهُ لَكِنِ الثَّلاثُونَ يَنْبَغِي أَنْ يَقَعَ على الستةِ فَإِنَّه ثلاثتان لِأَنَّه لا فارقَ بَيْنَهُمَا ، وإِنَّمَا قُرِنَ بِهِ عَلامَةُ الجمع ، لأَنَّ مَعْنَاهُ جَمْعٌ .

فَإِنْ قُلتَ : هُوَ يَقَعُ عَلَى المُذَكَّرِ والمُؤَنَّثِ فَلَمَ خُصَّ بِعَلاَمَةِ جَمْعِ التَّذْكِيرِ ؟

قُلْتُ : تَغْلِيباً للمذكرِ على المؤنثِ فإِنَّهُ الأصلُ ، « كـ « القمران » في الشمسِ والقمرِ ، و « الأخوان » في الأَخِ والأُخْتِ ، واعْلَمْ أَنَّ علامةَ الجمعِ في « العشرون » ونحوه كعلامةِ التثنيةِ في « الاثنان » من حيثُ إِنَّهُمَا لَمْ يَدُلاَّ على جمعٍ وتثنيةِ ما اتصلتا بِهِ ولكن على جمعٍ وتثنيةٍ في الجملةِ ، ومُمَيِّزُهُ / مفردٌ منصوبٌ به ، وإِذَا نُيِّفَ عَلَيْهِ عدةٌ من الآحاد عُطِفَ العشرون عَلَيه ، وحُكْمُ العددِ المُنَيَّفِ ٦٨/ب

(١) شرح الكافية ٢٠٧/١ ، والإنصاف ٢٦١ ، المسألة (٣٤) ، وابن يعيش ٧٧/٢ .

مَامَرَّ ، وتعريفُ « العشرون » بالألِفِ واللاَّمِ وَكَذَا مَا زِيدَ عَلَيْهِ ، تقولُ :
رَأَيْتُ الثلاثةَ والعشرين رجلاً ، وهؤلاءِ الثلاثُ والعشرون امرأةً ، وحُكْمُ
سائرِ العشراتِ كـ « العشرون » .

فَصْلٌ

وَأَمَّا المائةُ والأَلْفُ فَمُمَيِّزُهُمَا مُفْرَدٌ لكفايةِ البيانِ بِهِ ، مجرورٌ بالإِضَافَةِ لِلتَّبْيِينِ ، وَتَعْرِيفُهمَا بتعريف الثاني وإضافَتُهُمَا إِلَيْهِ .

« بَابُ الإسْتِثْنَاءِ »

هُوَ إخراجُ الشيءِ مِنْ حُكْمٍ لَوْلاَهُ لَدَخَلَ فِيهِ ، والمُسْتَثْنَى في إعرابِهِ سِتَّةُ أنواعٍ :

الأوُلُ : منصوبٌ أبداً وهو المُسْتَثْنَى بـ « إلاَّ » بَعْدَ كَلاَمٍ مُوجَبٍ كقولك : جاءني القومُ إلاَّ زَيْداً ، واختلفوا في الناصبِ فَعَنِ الكِسَائِيِّ :[1] أَنَّه « أَنَّ » مضمرةً أيْ إلاَّ أَنَّ زيداً لَمْ يجيء ، وعنه أيضاً أنه لِلتَّشَبُّهِ بالمفعولِ[2] ، وعن الفراءِ[3] أنَّ « إلا » مركبةٌ مِنْ « إنَّ » وَ « لاَ » ثُمَّ خُفِّفَتْ فَنصِبَ بِهَا في الإيجَابِ نظراً إِلَى « إنَّ » وَعَطَفُوا بِهَا في النَّفْيِ ملاحظةً لِـ « لا » ، وَعَن المبرَّدِ[4]أَنَّه « إلاَّ » مِنْ حَيْثُ إنَّ مَعْنَاهَا أَسْتَثْنِي .

يُقَالُ : إنَّ عَضُدَ الدَّوْلَةِ[5] سَأَلَ الفَارِسِيَّ[6] فِي المَيْدَانِ عَنْ هذه/ المسألةِ فأجابَ بِهَذَا الجوابِ . ٦٩/أ

فَقَالَ : هَلاَّ رَفَعْتَه بِمَعْنَى امْتَنَعَ ؟

---

(١) شرح الكافية ٢٠٧/١ ، والإنصاف ٢٦١ ، المسألة (٣٤) ، وابن يعيش ٧٧/٢ .

(٢) شرح الكافية ٢٠٧/١ ، والإنصاف ٢٦١ ، المسألة (٣٤) .

(٣) شرح الكافية ٢٠٧/١ والإنصاف ٢٦١ .

(٤) والمقتضب ٣٩٠/٤ .

(٥) أبو شجاع فناخسرو الملقب بعضد الدولة بن ركن الدولة بن بويه الديلمي ، وفيات الأعيان ٥٠/٤ .

(٦) انظر والإنصاف ٢٦٣/١١ ، المسألة (٣٤) .

فَقَالَ : هَذَا جَوَابٌ مَيْدَانِيٌّ فَإِذَا رَجَعْنَا حَرَّرْتُ الصَّحِيحَ .

وعن البصريين[٧] أَنَّه الفعلُ المتقدمُ بِتوسُّطِ : « إلا » كَمَا ذُكِرَ في المفعولِ مَعَه ، وتقولُ : مَا أَكَلَ أَحَدٌ إِلاَّ الخبزَ إِلاَّ زَيْداً بالنصبِ لانتقاضِ النفيِ بِإلاَّ ، ومعناه : أَكَلَ الناسُ الخُبْزَ إِلاَّ زيداً .

وَمِنْهُ المُسْتَثْنَى بِلَيْسَ ، وَلاَ يَكُونُ ، وَمَا خَلاَ ، وَمَا عَدَا ، فِي قَوْلِكَ : رأيتُ القومَ لَيْسَ زيداً وَكَذَا البَوَاقِي ، وَفَاعِلُ هذه الأفعالِ مضمرٌ ، قَالَ البصريون[١] : هُوَ بعضهمُ أَيْ لَيْسَ بَعْضَهُمْ زَيْداً .

وقال المْبَرِّدُ[٢] : هو فِعْلَهُمْ أَيْ لَيْسَ فِعْلُهُمْ فِعْلَ زَيْدٍ ، فَحُذِفَ المضافُ وفيه زيادةُ إِضْمارٍ .

ومنه المُسْتَثْنَى المقدمُ لامتناعِ إِبْدَالِهِ عن المستثنى منه .

الثاني : جائزٌ فيه النصبُ والبدلُ فمنه المستثنى بإلاَّ بَعْدَ كَلاَمٍ غَيْرِ موجبٍ كَقَوْلِكَ : مَا جَاءَنِي القومُ إلاَّ زَيْدٌ وَزَيْداً فالرفعُ على البدلِ فإنَّكَ لو حَذَفْتَ الأوَلَ وأقمتَ الثاني مقامَه لاستمرَّ الكلامُ كقولك : ما جاءني إلاَّ زيدٌ بِخِلاَفِ الموجبِ في قولك : أَتَانِي القومُ إلاَّ بكرٌ ، فَإِنَّكَ لا تَقُولُ : أَتَانِي إلا بَكْرٌ ، والنصبُ على مَا ذُكِرَ .

---

(١) شرح الكافية ٢٠٧/١ ، والإنصاف ٢٦١ ، المسألة (٣٤) .

(٢) شرح الكافية ٢٠٨/١ .

(٣) المقتضب ٢٩٠/٤ .

وَمِنْهُ المُسْتَثْنَى المنقطعُ أيْ الَّذِي لاَ/ يَكُونُ من جِنْسِ ٦٩/ب
المُسْتَثْنَى منه ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ لا عَاصِمَ اليَوْمَ من أمرِ اللهِ إلاَّ مَنْ رَحِمَ ﴾[1] ، فَإِنَّ المفعولَ لَيْسَ مِنْ جِنْسِ الفاعلِ ، وكقولهم : مَا زَادَ إلاَّ مَا نَقَصَ ، وَمَا نَفَعَ إلاَّ مَا ضَرَّ ، النصبُ فيه مُسْتَحْسَنٌ وَهِيَ اللغةُ الحجازِيَّةُ ، والبدلُ جَائِزٌ وهي التَّميميَّةُ ، قَالَ :

١٢١ ــ وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ
إلاَّ الْيَعَافِيرُ وإلاَّ العِيسُ[2]

وَمَعْنَاهُ إنْ عُدَّ اليَعَافِيرُ والعيسُ من الأنيسِ ، فَفِيها أنيسٌ ، ومِثْلُ هذا التَجَوُّزِ قَوْلُهُمْ : لَيْسَ العتابُ بيننا إلاَّ السيفَ ، وَقَوْلُهُ :

١١٢ ــ وَخَيْلٍ قَدْ دَلَفْتُ لَهَا بِخَيْلٍ
تَحِيَّةُ بَيْنِهِمْ ضَرْبٌ وَجِيعُ[3]

والثالثُ مَجْرُورٌ أبداً ، وهو المُسْتَثْنَى بِـ « غَيْرٍ » وَ « سِوَى » وَ « وسواءٍ » .

والرابعُ : جائزٌ فيه الرفعُ والنصبُ والجرُّ وهو المُسْتَثْنَى بِـ « لاَ سِيَّمَا » الرفعُ على أَنَّ « ما » موصولةٌ فَحُذِفَ المبتدأُ من صِلَتِه كَأَنَّكَ

---

(١) سورة هود آية ٤٣ .
(٢) البيتان من الرجز وقائلهما جران العود . ديوانه ٥٢ ، أو نزال بن غلال . والكتاب ١٣٣/١ ، وشفاء العليل ٥٠١/١ .
(٣) البيت من الوافر وقائله عمرو بن معد يكرب الزبيدي ، ديوانه ١٣٧ .

قُلْتُ : جَاءَنِي القـومُ لاَ سِيَّمَـا هُوَ زَيْـدٌ ، والـنصبُ تَشْبِيهاً بالمفعـولِ ، والجرُّ على زيادةِ « ما » ، وَرُوِيَ قَوْلُ امرئِ القَيْسِ :

١٢٣ ــ فَيَا رُبَّ يَوْمٍ لَكَ مِنْهُــنَّ صَالِــحٍ
وَلاَ سِيَّمَــــا يَوْمٌ بِدَارَةِ جُلْجُــــلِ[1]

عَلَى الثَّلاثِ :

والخامسُ : جائزٌ فيـهِ الجرُّ والنصبُ، وهو المُسْتَثْنَى بِـ « عَدَا » وَخَـلاَ ، وَحَـاشَا ، الجرُّ لكونِهَـا حروفَ الجرِّ ، والـنصبُ لكونِهَـا أفعالاً .

والسادسُ : جارٍ/ على إعرابِه قبل دخولِ كلمةِ الاستثناء ويُسَمَّى ٧٠/أ الاستثناءَ الغيـرَ التـامِ أَيْ قبـل أَنْ يستـوفى الفعـلُ مُقْـتَضَاهُ ، والاستثنـاءَ المُفَرَّغَ أَيْ فَرَّغْتَ ما قبلَ « إلاَّ » لِمَا بَعْدَهُ نَحْو قولك : مَا جاءني إلاَّ زَيْدٌ ، وَمَا مَرَرْتُ إلا بِزَيْدٍ ، وَمَا رَأَيْتُ إلاَّ زَيْداً ، وَعِنْدي أَنَّ هَذَا لَيْسَ باستثناءٍ لِعَـدَمِ انطبـاقِ حَدِّ الاستثنـاءِ عليـه ، وإنَّمـا جِيءَ بِـ « مَا » وَ « إلاَّ » لِلْحَصْرِ .

وَإِعْرَابُ « غَيْرٍ » إعْرَابُ الاسمِ الواقعِ بعدَ « إلاَّ » وإنَّمـا يَعْمَـلُ فيه الفعلُ بلا متوسطٍ لمشابهتِهِ الظرفَ بالإبهَامِ .

و « إلاَّ » وَ « غَيْرٌ » يَتَقَارَضَانِ مَا لِكُلِّ واحـدٍ منهمـا ، فالـذى

(١) البيت من الطويل . ديوانه ٦٣ .

لـ « غير » في أصله الوصفيةُ ومعناه المغايرةُ إمَّا في الذاتِ أو الصفاتِ ، كقولك : رأيتُ رَجُلاً غَيْرَ بَكْرٍ يَحْتَمِلُ أَنْ يكونَ مرادُك أنَّه إنسانٌ آخرُ ، وأنَّ صفتَه ليستْ صِفَتَهُ .

والَّذِى لِـ « إلاَّ » فِي أَصْلِهَ الاستثناءُ ، ودَلِيلُ الحقيقةِ أَكْثَرِيَّةُ الاستعمالِ ثُمَّ اكْتَسَى مِنْ « إلاَّ » مَعْنَى الاستثناءِ فَقُرِىءَ في قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ لاَ يَسْتَوِي القَاعِدُونَ مِنْ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ والمُجَاهِدونَ فِى سَبِيلِ اللَّهِ ﴾[1] مَرْفُوعاً صِفَةً لِـ « الْقَاعِدُون » ، ومجروراً صِفَةً لِـ « المؤمنين » ومنصوباً على الاستثناءِ[2] ، كَمَا اكْتَسَى « إلاَّ » مِنْه الوصفيةَ في قَوْلِهِ (تَعَالَى) ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ .[3]

/ فَإِنَّ سَأَلْتَ : لِمَ لا يكونُ مرفوعاً عَلَى البدلِ ؟ أَجَبْتُ لِأَنَّ الشرطيةَ فِي حُكْمِ الإيجابِ وَلاَ بَدَلَ فيه ، وَلِأَنَّ البدلَ إِنَّمَا يَجُوزُ إِذَا ٧٠/ب

---

(١) سورة النساء آية ٩٥ .

(٢) قرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمزة : « غيرُ » برفع الراء ، وقرأ نافع والكسائي وابن عامر « غير » بنصب الراء . السبعة في القراءات لابن مجاهد ٢٣٧ والتبصرة في القراءات ١٨٤ والعنوان في القراءات السبع ٨٤ والحجة في القراءات السبع لابن خالدية ١٢٦ والنشر في القراءات العشر ٢٥١/٢ وإتحاف فضلاء البشر ١٩٣ ، وقراءة الرفع رويت عن ابن كثير وأبي عمرو وحمزة والنصب روى عن ابن عامر والكسائي ونافع والخفض عن الأعمش وأبي حيوة وانظر : الاستغناء في أحكام الاستثناء للقرافي ٣٤٠ ، البحر المحيط ٢٣٠/٣ ، ومعاني القرآن وأعرابه للزجاج ٩٩/٢ ، ومقدمة في النحو للذكي ٥٦ .

(٣) سورة الأنبياء آية ٢٢ .

كَانَ في الحقيقةِ هُوَ المُسْنَدُ إِلَيْهِ كَقَوْلِكَ : مَا قَامَ القومُ إلاَّ زَيْدٌ ، فَإِنَّهُ يستقيمُ أَنْ تَقُولَ : قَامَ زيدٌ ، وَلاَ يَسِدُّ لَوْ كَانَ فِيهِمَا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ، وَلاَ يَكُونُ « إلاَّ » بمَعْنَى « غَيْرٍ » إلاَّ وَصْفاً تَابعاً ، لِانْحِطَاطِ دَرَجَةِ الْفَرْعِ ، وَلهَذَا شَبَّهه سِيبَويهِ بـ « أَجْمعُونَ » .[1]

واعلم أَنَّ البَدلَ يتعيّنُ فى بَعْضِ المواضِعِ حملُه على المَحلِّ كقولهم : ما جَاءنِي مِنْ أَحَدٍ إلاَّ عبدُ اللَّهِ ، ولا أَحَدَ فِيهَا إلاَّ عمروٌ ، لأَنَّ « مِنْ » الاستغراقِ ، و « لاَ » النافية مختصَّانِ بالنَّكراتِ .

وَقَولُهم : لَيْسَ زيدٌ بشيءٍ إلاَّ شيئاً لاَ يُعْبَأُ بِهِ لأَنَّ « إلاَّ » نَقَضَ معنَى النّفي والبَّاء لتأكيدِ النّفي ، وقولُهمُ : ما زيدٌ بشيءٍ إلاَّ شيءٌ لاَ يُعَبَأُ بِهِ ، بالرّفع ، لأَنَّ « مَا » لا يعملُ مع النَّقْضِ فلاَ نصب ، والباء لا يدخلَ الإيجَابَ ، وإذَا قدمت المستثنَى عَلَى صفة المستثنَى مِنْهُ[2] ففيه ثَلاثُ طُرقٍ ، ومُخْتَارُ سيبَويهِ[3] عَدَمُ الاكتراثُ بهذَا التّقدم ، وَمخَتارُ المازني أَنَه كَمَا يُقدّمُ على الموصُوفِ[4] ، وَالْمَنقُولُ عن المبرّدِ جَوَازُ كلّ مِنهُمَا .[5]

---

(١) انظر الكتاب ٢/٣٣٤ (هارون) مع شرح السيرافي بهامشه .

(٢) وذلك نحو جاءني القوم إلا زيدا العقلاء ، وما أتاني أحد إلا أبوك خير من زيد .

(٣) الكتاب ٢/٣٣٦ .

(٤) عن صاحب الحاشية أن مذهب المازني « يعني يجب النصب » وهو كذلك فقد نص عليه السيرافي في هامش الكتاب ٢/٣٣٦ هارون ، وابن يعيش في شرح المفصل ٢/٩٢ .

(٥) المقتضب ٤/٣٩٩

وإذَا تكـرر المستثنـى من غير عطـف ، فإنْ كَانَ الفعـلُ مُفرّغـاً كقـولك / ما جاءنِـي إلاَّ زيـدٌ إلاَّ عَمـراً ، فَارَفَـعِ المنسُوبَ إلَيــهِ ، 71 / أ وانصَبِ الآخَرَ ؛ لِأَنَّه استثناء عن مُوجَبٍ[1] ، أو تقُولُ : رفعُهُ إمَا عَلَى البـدَلِ ولا ينـافي شيء من إضافـة ههنـا ، أوعَلَـى الفَاعليَـة ولا فاعـلان لِفعْـلٍ ، أو نقـول رفعـهُ إمَّـا على البــدَلِ ولاَ بدَلَ بعــدَ المُــوجَبَ ، أو بالفاعلية ، وَهُوَ بَاطِلٌ .

وإن لم يكُنْ مُفرغاً ، وكَانَا متأخرين عن المستَثْنى مِنْهُ كقولِكَ : ما جآءني أحـدٌ إلاَّ زيـداً إلاَّ عَمـراً ، فَقَـد جَوَّزَ السيرافي نصبَهُمَا[2] ، وَمَنَعَهُ الشّيـخُ عَبـدُ القَاهِرِ[3] ، وَوَجـهُ السّيرافـيّ ظَاهـرٌ ، فإنَّ كِلَيْهِمَـا مُستَثنىً ، وإذَا تقدُّمَا نُصِبَا ، إمَا لكونهما مستثْنَيِيْنِ مُقَدَّمَيْنِ ، أو كَون أَحدهمَـا كذلك ، والآخر بَدَلاً ، فلمَّـا قَدَّمَـهُ نَصَبُـه ، وإن تقـــدَّمَ أحدُهُمَا دُونَ الآخرِ فالسّيرافيّ يَنصبهُمَـا ، وَجَـارُ اللـهِ[4] يَرفـعُ المتأَخّـرَ عَلَى البَدَلِ .

وَقَولُهُـم : نشدتُكَ باللّهِ إلاَّ فَعَلَتَ ، معنَاهُ : لاَ أَطـلبُ مِنْكَ إلاَّ فِعلَكَ ، فَأَوقعُوا الفِعْلَ مَوْقِعَ الأسمِ المُستثْنَى ، وَقَـدْ يُحْـذَفُ المستَثْنَـى تَخفِيفاً كَقَولِهم : لَيْسَ إلاَّ ، وَلَيْسَ غَيْرُ .

---

(1) وهذا مذهب سيبوية . انظر الكتاب 338/2 هارون .

(2) انظر رأية بهامش الكتاب 339/2 تحقيق (هارون) .

(3) المقتضب في شرح الإيضاح 707/2 .

(4) انظر المفصل 72 ، والإيضاح في شرح المفصل 376/1 .

« بَابُ كَـمْ »

هِيَ خَبَرِيَّـةٌ، واسْتِفْهَامِيَّةٌ ، وَتَحْتَاجَانِ إِلَى مُمَيِّزٍ ، لإِبْهَامِهِمَا .

أَمَّا الخَبَرِيَّـةُ فَكنَايـةٌ عَنْ «كَثِيرٍ» ، فَقَوْلُهـم : كَمْ مَالٍ لِي ، أَيْ كَثِيرٌ / مِنْـهُ لِي ، وَمُمَيِّزُهَـا قَدْ يكـونُ مُفْـرَداً مجروراً بإِضَافَتِـهِ إِليـهِ ٧١/ب كَمُمَيِّزِ المَائِةِ وَالأَلِف ، لأَنَّهَا عددٌ كثيرٌ مثلُهُمَا ، وَقَـدْ يكُـونُ جَمْعـاً مجْروراً كَمُمَيِّـزِ الـعَشَرَةِ عمَـلاً بالقِيَـاسِ المتـرُوكِ في المَائـــةِ وَالأَلِف ، لأَنَّهُمَـا مِنْ حَيْثُ إِنَّهمـا مُضَافَـانِ وَجَبَ أَنْ يُضَافَـا إِلَـى الجَمـعِ كَالْعَشَرةِ ، فَتُرِكَ هُنَالِكَ طلباً للتّخْفِيـفِ ، وَعُمِـلَ بِهِ في « كَمْ » إِشَارَةً إِلَى الأَصْلِ ، وَقَـدْ يُنْصَبُ مُمَيِّزُهَـا إِذَا فُصِلَ بَينَـهُ وَبَينَهَـا لتعـذُّرِ الإِضَافةِ ، قَالَ :

١٢٤ ــ كَمْ نَالَنِي مِنْهُـمُ فَضْلاً عَلَـى عَدَمٍ
إِذْ لاَ أَكَـادُ مِن الإِقْتَـارِ أَجْتَمِـلُ[1]

وَقَالَ :

---

(١) البيت من البسيط ، وهو للقطامي .
وهو من شواهد الكتاب ٢٩٥/١ بولاق ، والمقتضب ٦٠/٣ ، والهمع ٢٥٥/١ ، وابن يعيش ١٣١/٤ ، الخزانة ١٢٢/٣ بولاق ، والعيني ٤٩٤/٤ ، والمقتضب ٧٤٣ ويروى أحتمل بالحاء المهملة ومعناه أحمل يعني كثر وصول فضلهم إلي حين لا أقدر احتمل حملي ومتاعي من غاية الفقر وعدم مركوبي أما « اجتمل » بالجيم بمعنى أجمل أي آكل الجميل وهم الشحم المذاب حين لم يكن لي شحم ولا غيره والشاهد فيه نصب تمييز (كم) الخبرية للفصل بينهما ، وأجاز سيبويه في (فضلا) الرفع على الفاعلية ، فتكون (كم) ظرفاً على هذا .

١٢٥ ــ تَؤُمُّ سِنَانــاً وَكَــمْ دُونَــهُ
مِنَ الأَرْضِ مُحْدَوْدِبــاً غَارُهَــا[١]

وَيَرجعُ الضَّمِيرُ إِلَى لَفْظِهِ المُفْرَد تارةً وَإِلَى معنَاهُ الْجَمْعِ أُخْرَى .

قَالَ تَعَالَى ﴿ كَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتاً أَوْ هُمْ قَائِلُون ﴾[٢] فَوَحَّدَ الضّميرَيْنِ الأَوَّلَيْنِ وَجَمَعَ الثَّالِثَ .

وَأَمَّا الاسْتِفْهَامِيَّةُ فَهِيَ بِمَعْنَى « أيٍّ » وَمُمَيِّزُهَا مُفْرَدٌ منصُوبٌ عَلَى التَّبيينِ[٣] ، تقُولُ : كَمْ رَجُلاً عِندَكَ ؟ بِمَعْنَى أَيُّهمُ عِنْدَكَ ؟ ، ونَاصِبُهُ « كَمْ » ، فَإِنَّهَا بِمنزِلَةِ عَدَدٍ مُنَوَّنٍ فَهِيَ كَقَولِهِمْ : هُنَّ حَوَاجُّ بَيْتَ اللَّهِ ، مِنْ حَيْثُ إِنَّهُمَا مُنَوَّنَانِ في الأَصْلِ ممنُوعَانِ من التَّنوِين بِعَارضٍ ، وَقَد يُفْصَلُ بَيْنَ الاستفهَامِيّةِ وَمميّزهَا فيقَالُ : كَمْ فِي الدَّارِ رَجُلاً ؟ ، وَلاَ يُقَالُ ذَلِكَ فِي الأَعْدَادِ إِلاَّ ضَرُورَةً / قَالَ : ٧٢/أ

١٢٦ ــ عَلَى أَنَّنِي بَعْدَ مَا قَدْ مَضَى
ثَلاثُونَ لِلْهَجْرِ حَوْلاً كَمِيلاَ

(١) البيت من المتقارب ، وهو متنازع فيه ، فقيل : لزهير ، وقيل : لابنه كعب ، ونسب للأعشى ، وليس في ديوان واحد منهم .
انظر الكتاب ٢٩٥/١ بولاق ، والإيضاح ٢٢٠ ، والمقتضب ٧٤٣ ، وابن يعيش ١٢٩/٤ ، والعيني ٤٩١/٤ .
والشاهد فيه كسابقه .

(٢) سورة الأعراف آية ٤ ، والآية (وكم من قرية ....) الآية .

(٣) أي على التمييز .

يُذَكِّرُنِيكِ حَنِينُ الْعَجُولِ
وَنَوْحُ الحَمَامَةِ تَدْعُو هَدِيلاَ[1]

قَالَ سِيبَوِيهِ[2] : « لأَنَّ كَمْ مُنِع بَعْضَ مَا لِلْعشْرِينَ من التَّمَكّنِ ، فَجُعِلَ هَذَا عِوَضاً » أَرَادَ مَنْعَ فَاعِلَيَّتِهَا لَفْظاً[3] ، وَقَدْ يُحْذَفُ المُمَيِّزُ ، يُقَالُ : كَمْ مَالُكَ ؟ أى كَمْ دِرْهَماً مَالُكَ ؟ ، وَكَمْ دِرْهَمُكَ ؟ أَىْ وَكَمْ دَانِقاً أَوْ قِيرَاطاً دِرْهَمُكَ ، وَكَمْ جاءَكَ رَجُلٌ ، أَيْ كَمْ مَرَّةً فيكُونُ ظَرْفاً ، وتقُولُ :

كَمْ لَكَ غِلمَاناً ؟ بالنَّصبِ إِمَّا عَلَى التَّمْييزِ كَقَولِهِ :

١٢٧ — شَنْبَاءُ أَنْيَاباً[4]

وَإِمَّا عَلَى الحَالِ ، وَالمُمَيّزُ محذُوفٌ ، وَيكُونُ العَامِلُ مَافِي « لَكَ » من معنَى الفِعْلِ ، أَىْ كَمْ نَفْساً اسْتَقَرُّوا لَكَ مَمْلُوكِينَ .

---

(١) البيتان من المتقارب ، وقائلهما العباس بن مرداس السلمي .
انظر الكتاب ٢٩٢/١ بولاق ، والمقتضب ٥٥/٣ (أولهما) والمقتضب ٧٤٨ ، الإنصاف ٣٠٨/١ المسألة ٤١ ، الخزانة ٥٧٣/١ بولاق . والعجول : الفاقدة لولدها الواله من الإبل وغيرها .
والشاهد في قوله (ثلاثون للهجر حولاً) حيث فصل بين العدد وتمييزه ضرورة .

(٢) مقتضى كلام سيبوية ٢٩١/١—٢٩٢ بولاق : أنه يجوز الفصل بين كم ومميزها ، ويقبح الفَصْلُ بين العدد ومميزه .

(٣) انظر المقتصد ٧٤٩ .

(٤) هذه قطعة من بيت من البسيط لأبي زبيد الطائي ، وقد تقدم تخريجة برقم (١١٧) ، وهو بتمامه :
هيفاء مقبلة عجزاء مدبرة   محطوطة جدلت شنباء أنيابا =

فَصْــــلٌ

وتَقَعُ فِي وَجْهَيْهَا مُبْتدأةً ومفعُولَةً وَمُضَافاً إليهَا ، تقُولُ : كَمْ دِرْهَمٍ أَوْ دِرْهَمَاً عِنْدَكَ ؟، وَكَمْ رَجُلٍ أَو رَجُلاً رَأَيْتَ ؟، وَرِزق كَمْ نَفْسٍ أَوْ نَفْسَاً أَطْلَقْتَ ؟.[1]

وَلِـ «كَمْ» صَدرُ الكَلامِ ، أَمَّا الاستفهامِيّةُ فَظَاهِرٌ ، وأَمَّا الخَبَرِيَّةُ فَحملاً عَلَى أُخْتِهَا صُورَةً ، ولأَنَّهَا نَقِيضَةُ « رُبَّ » وَلَهَا صَدرُ الكَلامِ ، لأَنَّهَا لِلتَّقْلِيلِ المُنَاسِبِ للنَّفْيِ .

وأَعْلَمْ أَنَّ حَمْلَ النّقِيضِ عَلَى النّقِيضِ بِعَينِهِ حَمْلُ الشّبيهِ عَلَى الشّبيهِ ، لأَنَّ النَّقِيْضَيْنِ مِنْ حَيْثُ إنَّ كُلِّ وَاحِدٍ نَقِيضُ الآخَرَ فَيَتَشَابَهَانِ . وَلِتَصدّرِهَا لَمْ تَقَعْ فَاعِلةً لفظاً ، وإنْ وَقَعَتْ مَعْنَىً فِي

= وهو من شواهد الكتاب ١٠٢/١ بولاق على أن (أنيابا) منصوب بشنباء لما فيه من نية التنوين ، الا أنه لا ينصرف .
المخطوطة : الملساء الظهر .
وانظر : ابن يعيش ٨٣/٦ ، ٨٤ ، العيني ٥٩٣/٣ ، والأفعال للسرقسطي ٣٩٠/٢ .

(١) انظر ابن يعيش ١٢٧/٤ حيث (كم) في المثال الأول في محل رفع مبتدأ ، وفي الثاني في محل نصب نفعول ، وفي الثالث في محل جر مضاف إليه ، ولا تكون فاعلة ، لأن الفاعل لا يكون الا بعد فعل و(كم) لا تكون الا أولا في اللفظ . وانظر أيضاً المقتصد ٧٤٧ .

قَوْلِكَ : كَمْ / رَجُلاً جَاءكَ أَوْ جاءُوكَ ؟، وتقُولُ :« كَمْ تُرَيَ الْحَرُورِيّةُ[1] رَجُلاً» تَرْفَعُ « الْحَرُورِيّةُ » عَلَى الابتدَاءِ ، « وَكَمْ » خَبَرُهَا ، و « تُرَى » مُلْغَاةٌ » ، وَتَنصِبُهَا عَلَى إِعْمَالِ « تُرَى »[2] . ٧٢/ب

(١) الحرورية : طائفة من الخوارج منسوبة إلى موضع بظاهر الكوفة اسمه حر وراء ، وقد نسبوا إليه لأنه كان أول اجتماعهم به حين خالفوا عليًّا رضي الله عنه ، وهذه النسبة نادرة ، والقياس فيها حروراويّ . عن اللسان (حرر) .

(٢) انظر المقتضب ٧٤٨ ، ٧٤٩ .

فَصْلٌ

وَكَأَيٍّ مُرَادِفٌ لِ « كَمْ » الْخَبَرِيَّةِ[1] ، وَأَكْثَرُ استِعمَالِهَا مَعَ « مِنْ » قَالَ تَعَالَى ﴿ فَكَأَيِّن مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا ﴾[2] ، وَقَالَ الشَاعِرُ :

١٢٨ ــ كَأَيِّنْ بِالْأَبَاطِحِ مِنْ صَدِيقٍ
يَرَانِي لَوْ أُصِبْتُ هُوَ الْمُصَابَا[3]

وَهِيَ مُرَكَّبَةٌ مِنْ كَافِ التَّشْبِيهِ وَ « أَيٍّ » ، وَقَدْ رُوِيَ « كَآءٍ »[4] كَكَاعٍ ، وَ « كَيْءٍ » « كَكَيْعٍ » ، و « كَأْيٍ » كَكَعْيٍ ، وَ « كَأٍ » كَكَعٍ .[5]

وَقَوْلُهُم : « عَنْدِي كَذَا دِرْهَمًا » أَيْ عِنْدِي عَدَدٌ مَا دِرْهَماً ،

---

(١) وذلك في خمسة أشياء ، انظرها في التصريح ٢٨١/٢ .

(٢) سورة الحج آية ٤٥ .

(٣) البيت من الوافر ، وهو لجرير كما في ديوانه ١٧ (ط . الصاوى) وهو في ابن الشجري ١٠٦/١ ، وابن يعيش ١٣٥/٤ ، والإيضاح ٢٢٥ ، والمقتصد ٧٥٠ ، ومغني اللبيب ٦٤٣ ، وشرح شواهد المغني ٨٧٥ ، الخزانة ٤٥٤/٢ بولاق ، والصفوة الصفية ٦٣٦ .
والشاهد فيه مجيء (كأين) بمعنى (كم) الخبرية المفيدة للتكثير .

(٤) قوله : « وقد روى ... » يشير به إلى اللغات في (كأى) ، وهي خمس لغات كما ذكر ، وذكرها ابن يعيش ١٣٦/٤ ونسبها إلى رواتها ثم قال : « فبهذا ما بلغنا من لغاتها ، وأصل هذه اللغات وأفصحها (كأى) « بياء مشددة ...» .

فَلَمَّا كَانَ مُبْهماً مثل « كَمْ » بُيِّنَ بالمُمَيِّزِ ، وَكَمَا أَنَّ « كَذَا » كِنَايةٌ عَنِ العَـدَدِ فَـ « كَيْتَ » وَ « ذَيْتَ » كِنَايَتَـانِ عَنِ الحَـدِيثِ[1] ، وَقَـدْ جآء فِيهِمَا الفَتْحُ والضَّمُّ وَالْكَسْرُ ، والوقـفُ عَلَيهِمَـا بالتَّـاءِ ؛ لأَنَّ التَّـاءَ بَدَلٌ عن ياء هِيَ اللاَّمُ ، كَمَا أَنَّ « تاءَ « أُخْتٍ وَبِنْتٍ » لَمَّا كَانَ بَدَلاً عن وَاوٍ هِيَ اللاَّمُ وُقِفَ عَلَيْهِمَا بالتَّاءِ ، وَقَدْ رُوِيَ « كَيَّـةَ » و « ذَيَّـةَ » بتشديد الياءِ ، فالتَّاءُ حِينَئِذٍ للْتَأْنِيثِ الْمَحْضِ فَيُوقفُ عليهِمَا بالهآءِ .

---

(١) انظر الكتاب ٢٩٧/١ بولاق .

بــاب النـــداء

ذَهَبَ الأَكْثرُونَ إِلَى أنَّ العَامِــلَ فِي المُنَــادَى فعــلٌ وَاجِبُ الإِضَمارِ[1]، فَتَقْديرُ يَا زَيدُ : يَا أَدعُو زَيداً أَو أُنَادِي إِوْ أُنَبِّهُ ، واحتَجُّوا بأنَّ نَاصِبَ المُنَادَى إِمَّا حَرْفُ النِّدَاءِ / ، وإِمَّا الفعلُ المُضْمَــرُ ، ٧٣/أ والأَوَّلُ ضعيــفٌ ، لأَنَّ الأَصلَ فِي الحَــرفِ أَن لا ، وَإِلاّ أُطّــرِدَ عَمَلُهَا بخلافُ الفْعلِ ؛ فإِنَّ أَصْلَهُ العَمَلُ ، وَلِهَذَا أُطّرِدَ رَفْعُهُ الفَاعِلَ ، ولأَنَّ حَرفَ النِدّاءِ لَوْ عَمِلَ لَعَمِلَ بِمُشَابَهةِ الفعل ، فَهُوَ إِذَنْ فَرعٌ لِلْفِعلِ ، وإِعْمَالُ الأَصْلِ أَولَى من الفُرْعِ ، والبَاقُونَ[2] إِلَى أَنَّ العَامِلَ حَرفُ النِدّاءِ لِمُشَابَهتِهِ الْفِعْلَ ، وَتِلْكَ مِنْ وَجْهَينِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّها تُمَالُ كَالأَفْعَالِ بِخلاَفِ سَائِرِ الحُرُوفِ .

وَثَانِيهُمَا : أَنَّهَا يَتَعَلَّقُ بِهَا حَرفُ الجَرِّ فِي قَولِكَ : يَا لَزَيدٍ ، كَمَا يَتعَلَّقُ بِالْفِعْلِ .

فَإِنْ قِيلَ : عَلَى الوَجْهِ الأَوَّلِ إِشْكَالاَتٌ ، فإِنَّ قَوْلَنَا : يَا أَدْعُوا

---

(١) هذا هو مذهب سيبويه ومن وافقه ، انظر الكتاب ٣٠٣/١ بولاق ، والمقتضب ٢٠٢/٤ حيث وافق المبرد سيبويه بخلاف ما نسبه اليه وابن يعيش ١٢٧/١ ، والرضى في شرح الكافية ١١٧/١ ، ومنهم من يرى أن أدوات النداء أسماء أفعال محتملة لضمائر مستترة كما في شرح المرادى للألفية ٢٦٨/٣ .

(٢) نسب المبرد كما في وابن يعيش ١٢٧/١ ، وشرح الكافية للرضي ١١٧/١ .

زَيداً يَحتمـلُ التّصْدِيـقَ وَالتَّكـذِيبَ ، وَيَـا زَيْـدُ لاَ يَحتَملُهِمَـا ، فَكَيْـفَ يكُـونُ في تَقْـدِرِهِ ؟ سَلَّمنَـاهُ ، وَلَكـنَّ المُـرَادَ حَاصلٌ بِتقدِيـر فِعْـلٍ فَحَسْبُ . فَلِمَ جَمَعْتُمْ بَيْنَ حَرْف النِدّاءِ والفعلِ عِنْدَ التَّقْدِيـرِ ؟ وَظَاهِـرٌ أَنَّـهُ لاَ يجُـوزُ ، لأَنَّهُـمْ قَالُـوا « يَا » عِوَضٌ مِنَ الفِعْـلِ ، وَلاَ يَجُـــوزُ الجَمْـعُ بَيْـنَ العِـوَضِ وَالْمُعَـوَّضِ . سَلَّمنَـا فَائِـدَةَ الجَمْـعِ ، لِمَ أَضْمَرُوا الفِعْلَ ، وَالأَصلُ عَدَمُهُ ؟ سَلّمنَاهُ ، لَمَ أُوجَبُوا إِضْمَارَهُ ؟

فَالجوَابُ عن الأَولِ : لاَ نُسَلّــمُ أَنَّ « يَا أَدْعُـــوا زَيـــداً » يَحْتَمِلُهُمَـا ، فَأَنَّ الجُمَـلَ الخَبَرِّيَـةَ قَدْ تُعَـرَّى عَنِ الإِخْبَــارِ وَتُــكْسَى الإِنشَاءَ كَقَوْلِهم : بِعْتُ ، وَأَنْكَـحْتُ وَطَلّـقْتُ وَأَعْتَـقْتُ ، وَغَيْرُهَـا من أَلْفَاظِ إِنشاءِ العقُودِ / والفسُوخِ ، فَإِنَّهَا لَمْ تَدُلَّ عَلَى مَعْنـىً وَاقِـعٍ فِي الْمَـاضِي بَلْ هِيَ إِذَا أُطْلِـقَتْ فَقَـدْ أُنْشِئَتْ مَعَـانٍ ، فَكَـذَلِكَ الجُمْلَـةُ النّدَائِيَّةُ لاَ تُفِيـدُ أَنَّ المُتَكّلِـمَ حَصَلَ مِنْـهُ دُعَـآءٌ مَاضٍ بَلْ هِىَ تُنْشِيءُ دُعَآءً وَتَنْبِيهاً . ٧٣/ب

وَاعلَمْ أَنْ بعضَهُمْ التزَمَ كَونَ النِّدَائِيَّةِ خَبَرَاً إِذَا كَانَ المُنَادَى صِفَـةً فِي قَوْلِهِمْ : يَا فُسَقُ ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَن يكُـونَ فَاسِقـاً وَأَنَ لاَ يكُـونَ[1] ، وَيُشَكِلُ بِنِدَاءِ الأَعْلاَمِ .

وَعَـنْ الثّانِـي أَنَّ سِيبِويـهِ قَدْ جَمَـعَ بَيْنَهُمَـا فَقَـالَ : « وَالْتَقْدِيرُ يَا

(١) انظر الهمع ١/١٧١ .

إِيَّاكَ أَعْنِي »[1] ، فَقَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ القَاهِر : « لِيَجعلَ » يَا « دَلِيلاً عَلَى كَونِ المُتَكَلِّمِ فِي حَالَةِ الدّعاءِ[2] .

وَأَقُولُ : لُبُّ هَذَا الكَلامِ أنَّ فَائِدَةَ « يَا » لِتَكُونَ قَرِينَةً لِصَيرُورَةِ الجُملَةِ إِنْشَائِيَّةً « فَتدلُّ عَلَى أنَّ المُتكلّمَ في حَالةِ الدُّعَاءِ لاَ مُخْبِرٌ عَنْهُ ، قولُهُ « يَا » عِوَضٌ قُلنَا : بِمعنَى أَنَّهُ دَالٌّ عَليهِ ، كَمَا أُقِيمَ الظَّرفُ وَالحَالُ مُقَامَ الخَبَرِ ، لأَنَّهُمَا يَدلاَّنِ عَلَيهِ ، وَلَوْ أُظْهِرَ الخَبَرُ مَعَهُمَا لَجَازَ ، وَالممنُوع أن يُعَوّضَ حَرفٌ بِحَرفٍ ثُمَّ يُجْمَع بَينَهُمَا كَمَا ذُكِرَ فِي الإِبْدَالِ .

وَعَنْ الثَّالِثْ : أَنَّ ظُهُورَ الفِعْلِ يُوهِمُ الإِخْبَارَ ، فَأُضْمِرَ إِزَالةً لِهَذَا الْوَهْمِ[3] .

وَعَنْ الرَابِع : أَنَّ إِيجَابَ الأَضْمَارِ أَشدُّ إِفْضَاءً إلى المَرَامِ ، فَإِنَّ جَوَازَ الإِظْهَارِ يَفتَحُ بَابَ تَوَهّمِ الإِخْبَارِ .

(١) الكتاب ١/١٤٧ بولاق .

(٢) والمقتصد ٧٥٤ ، ٧٥٥ .

(٣) انظر المقتصد ٧٥٣ ، وابن يعيش ١/١٢٧ ، والرضي ١/١٣٢ .

فَصْــــلٌ

المَنـادَى عَلَـى أربعـةِ أقسَامٍ ، مُفـرَدٌ نَكِـرةٌ ، وَمُفْـرِدٌ مَعْرِفَـــةٌ ، وَمُضَافٌ ، وَمُشَابِـهٌ لِلْـمُضَافِ ، والحصْرُ ، لأَنَّهُ إمَّـا مُفْـرَدٌ أَو مُركّبٌ ، والأَوّلُ إمَّا نَكـرةٌ أَوْ مَعْرِفـةٌ ، والثَّانِـي تَركيبـةٌ إمّـا إضَافـيٌّ ، أَوْلاَ فيكُـونُ مُضَارِعَ المُضَافِ ، وأربعتُهَا منصُوبَةٌ بِالمفعُوليّةِ .

أمَّـا المُفْـرَدُ النَّكِـرةُ وَالمُضَافُ وَمضَارِعُـــهُ فَلَفظـــاً[1] كقـــول الأعمَـى : يَارَجُـلاً خُذْ بِيَـدِى ، فَإِنَّ نَدّاءَه غَيْـرُ مُوَجّـهٍ ألى مُتَعَيّـن من الرجّالِ ، بَلْ كُلُّ مَنْ أَجَابَهُ فَهُوَ مدعُوّه ، وَكَقولِكَ : يَا عَبْدَاللّهِ ، وَيَـا ضَارِباً عَمْراً وَيَا ثَلاثَةً وَثَلاثِينَ ، إِذَا سُمِيّ بِهَا شَخْصٌ .

وَمُضَارعتُـهُ لَهُ أمّـا في اللَّفـظِ فالطُّـولُ ، وَأَمَّـا في المعنَـى فارتبَـاطُ الأول بِالثّانِي إمّا بالعَملِ أو الْعَطْفِ وَتَـخَصَّصُهُ بِهِ ، وَمَـنْ جَعَـلَ عَمَـلَ الأولِ في الثّانِي وَجْهاً في المُشَابَهَـةِ كُذِّبَ فِيمَـا كَانَ الأرتِبَـاطُ بينَهُمَـا بِالْعَطْفِ .[2]

وَأَمَّا المفرَدُ المعرِفَةُ فمنصُوبٌ مَحلاً وَمبنيٌّ عَلَى الضّمْ لَفْظاً ، أمـا البِنّاءُ فلوقُوعِـهِ مَوْقِـعَ كَلِمَـةِ الخطَـابِ وَهِـىَ مَبْنِيَـةٌ ، فإنَّهَـا إمّـا حَرْفٌ

---

(١) يقصد أن هذه الثلاثة الأضرب منصوبة في اللفظ ، وقد مثل لها على الترتيب .

(٢) يقصد المؤلـف بقولـه هذا أبـا بكـر الجرجـاني ، انظـر المقـتصد ٧٨١ ، انظـر : وابن يعيش ١/١٢٨ ، والرضي ١/١٣٢ .

كَالْكَافِ في « إِيَّاكَ » والتَّاءِ في « أَنْتَ » ، أَوْ ضَمِيرٌ كَهُمَا فِي « ضَرَبْتُكَ ، وَضَرَبْتَ »[1] ، وَقِيلَ : بُنِيَ لِمُشَابَهتِهِ بَعْضَ الأَصْوَاتِ[2] نَحو : « هَلاَ » في زَجْرِ الإِبِلِ ، وَعَدسْ في زَجْرِ البِغَالِ ، والجَامِعُ أَنَّهَا أَلْفَاظٌ تُطْلَقُ / لِلْتَنْبِيهِ . ٧٤/ب

وَأَمَّا البِنَاءُ عَلَى الحَرَكَةِ فلِعرُوضِ البنَّاءِ ، وأَمَّا تَخصِيصُ الضّمْ ، فلأَنَّ الفَتْحَ مُجَانِسٌ لِحَركتِهِ الإِعْرَابِيّةِ ، أي النصب ، فلمَّا سُلِبَ عَنْهُ حَقِيقةُ الإِعْرَابِ سُلِبَ عَنْهُ صُورَتُهُ أيضاً إِيضَاحاً لِحَالِ البِنَاءِ .

وَلَوْ بُنَيَ عَلَى الْكَسرِ لاَشْتَبَهَ بالْمُضَافِ إِلَى ياء المتكلّمِ المحذُوفِ يَاؤُهُ لدلاَلَةِ كَسرةِ المُضَافِ عَلَيهَا فَتعيّنَ الضّمّ ، وَقِيلَ : لَمَّا بُنِيَ عَلَى الحَرَكَةِ ــ إشَارةً إِلَى نَوْعٍ مِنَ التَّمَكّنِ ــ بُنِيَ عَلَى الضَّمّ ، لأَنَّهُ أَقْوَى الحركَاتِ تَتْميماً لِلْغَرَضِ .

قَالَ الكُوفيُّونَ : هُوَ مرفُوعٌ مُنِعَ من التَّنوين للتّخْفِيف .[3]

وَقَاَلَ الكَسَائِيُّ[4] : هُوَ منصُوبٌ ، لَكِنَّهُ غَيرُ منصُوبِ الْمَحَلِّ .

وَإِنَّمَا لَمْ تُبْنَ النّكِرةُ وَالْمُضَافُ ؛ لأَنَّ الأَوَّلَ شَائِعٌ لاَ يَخُصُّ مُخَاطَباً ، والثَّانِي تعريفُهُ بالإِضَافَةِ لاَ بِالْخطَابِ ، فَلَمَّا لَمْ يَقَعَا مَوْقِعَ كَلِمَةِ الخِطَابِ لَمْ يُبْنَيَا .

---

(١) انظر المقتصد ١٤٧ .

(٢) انظر أسرار العربية ٢٢٤ .

(٣) انظر الإنصاف المسألة (٤٥) حيث مذهب البصريين والكوفيين ، وحجج كل فريق .

(٤) انظر شرح الكافية للرضي ١/١٣٢ .

فَصْــــلٌ

وَالمفـرَدُ المعرِفَـةُ قِسمَـانِ : قِسمٌ تعـرَّفَ قَبـلَ النَّـداءِ كَيَا زَيْـدُ ، وَقِسمٌ تَعَّرفَ بِقَصْدِ النَّدَاءِ كَيَا رَجُلُ .

فَإِنْ سَأَلتَ : فَالأَولُ تَعرِيفُــهُ بِالعَلميّــةِ فِكَــان كالــمُضَافِ فَلْيُعْرَبْ .

أَجبتُ : نُكّرَ عَلَى تَأوِيلِ وَاحِدٍ من الأُمّةِ الْمُسَمَـاةِ بِهِ ثُمّ عُرّفَ بالنّـدَاءِ ، وإِنَّمَـا قُلْنَـا ذَلِكَ ، لِأَنَّ / « يَا » إِذَا وُجّـهَ إِلَـى مُعَيّـنٍ يُفِيـدُ التّعرِيـفَ بِدَلِيـلِ « يَارَجُـلُ » فلـو لم يُنَكّـر أَوَّلاً لَزِمَ تَعْرِيـفُ الْمُعـرّفِ ، فَلِهذَا احْتَجْنَا إِلَى هَذَا التَّأوِيلِ عِنْدَ تَعْرِيفِ الْعَلَمِ بِالَّلامِ أَوْ بالإِضَافةِ . ٧٥/أ

وَلِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ : يُشكِلُ بالـمُضَافِ حَيْثُ كَانَ مُعَرّفـاً وَدخَـلَ عَلَيـهِ بِالْمُوجّـهِ إِلَـى مُعَيّـنٍ وَلاَ نَقبَـلُ هَذَا التّأويـلَ ، لأنَّكَ لَوْ فكَـكْتَ الإِضَافَةَ ثُمَ نَادَيتَ فَلاَ حَاجَةَ إِلَى الإِضَافَـةِ ، وَإِن لَمْ تفكَّ فَقَـدْ عَرَّفَتَ مُعَرّفاً .

فَإِنْ قِيلَ : إِنَّمَا لَمْ نَقْـدِرْ عَلَـى تَقْدِيـر تَنْكيـرِ الـمُضَافِ ؛ لأَنَّ مُوجَبَ التّعرِيـفِ الإِضَافَـةُ وَهِـيَ قَائمـةٌ بِخـلاَفِ الْعَمَلِيّـةِ فَإِنَّهَـا تَتَعلّـقُ بِنِيّتِنَا .

قُلْتُ : هَذَا اعْتَرَافٌ بِتوجّهِ الإِشكَالِ لاَ دَفْعٌ لَهُ .

فَصْــــلٌ

تَوَابِعُ المُنَادَى المضمُومِ غِيرِ المُبْهِمِ إمّا مُفردَةٌ ، وإمَّـا مُضَافـةٌ ، فَالمُفْرَدَةُ تُحمَلُ عَلَى لَفظِـهِ فَتَرْفَـعُ وَعَلَـى مَحلِّـهِ فَتَنْصَبُ ، تقُـولُ : يَا زَيْدُ الطَّوِيلُ ، وَالطَّوِيلَ ، وَكَـذَا البَوَاقِـي إلاَّ البَـدَلَ فَإنَّـهُ يُضَمُّ ، لأَنَّهُ فِي حُكْمِ تَكْرِيرِ العَامِـلِ ، وَكَـذَا العَلَـمُ المعطُـوفُ كَيَـا رَجُـلُ وَزَيْـدُ ، لأَنه مُهَيأ لدخُولِ « يَا » عَلَيهِ فَكَأَنَّـهُ المُنَـادَى بِخِـلاَفِ يَازَيدُ وَالحَـارِثُ .
وأمـا التَّوابِـعُ الْمُضَافـةُ فَمَـنصُوبٌ كلّهَـا ؛ لأَنَّ الصِّفَة لاَ تَزِيـدُ عَلَـى الموصُوفِ / فَلَـوْ كَانَ الـمُضَافُ مُنَـادَى لَنُصِبَ أَلبَتَّــةَ ، فكَـــذَا إذَا كَانَ صِفَةً . ٧٥/ب

وَقِيلَ : إنَّ التَّابعَ كَجُزءِ المتبُوعِ ، وَلِهَذا لَمْ يتقدّمْ عَلَيهِ فَأَعْطِيَ حُكْمَهُ ، فَنُصبَ المضَافُ تَابعاً كَهُوَ مُنادَى .
فَإنْ قِيلَ : المُنَادَى الـمُضَافُ المضمُـومُ ينْبَغِـي أَنْ لاَ يُوصَفَ ، لِوقُوعِهِ مَوْقِعَ كَلمَـةِ الخِطَـابِ الآبِيَـةِ عَنْ قَبُـولِ الْـوَصْفِ . سَلَّمْنَـاهُ ، لكن رَفْعُ تَابِعهِ حَملاً عَلَـى اللّفـظِ مُشكِـلٌ ؛ لأَنَّ هَذِهِ التَّوابعَ تُسَمَّـى تَوابعَ المُعرَبِ ، فكَيْفَ تَتْبَعُ الْمَبْنِيَّ ؟ سَلّمنَـاهُ لكـن الإعـرابَ أصلٌ في الاسمِ فكيـف تتبعُ البنـاءَ وهـو فرعٌ ، سَلَّمُنَـاه لكـنْ عَامِـلُ التّابِـع لا يكُونُ إلاّ عَامِلَ المتبُوعِ ، والمتبُوعُ بِنَاءٌ لاَ عَامِـلَ لَهُ ، فالتّابِـعُ لَا عَامِـلَ لَهُ ، وكُـلُّ مُعَـربٍ لَهُ عَامِـلٌ بالضّرُورَةِ ، فَمَـا لاَ عَامِـلَ له لَيسَ مُعَرباً فالتّابِـعُ لَيْسَ مَرْفُوعـاً . سلّمنَـاهُ لَكِـن قولك : جَآءِنِـي هَؤُلآءِ ، فَهَـؤُلآءِ مرفُـوعٌ مَحَـلاً مَكسُورٌ لَفظـاً ، ولا يجُــوزُ فِي وَصفِــهِ الرّفْــعُ وَالجرُّ

فَيُقَـالُ : جَآءَنِـي هَؤُلآءِ الظَّرِيفُـونَ وَالْظَّرِيفِيـنَ كَمَـا فِي صِفَـةِ المُنَـادَى المضمُـومِ ، بَلْ يُرفَـعُ حَمـلاً عَلَى المَحَـلّ فَحَسْبُ . فَمَـا الفَـــرقُ ؟ فالجَوابُ عن الأوّلِ أَنَّهُم كَمَا أَجْـرَوْهُ مُجْـرَى حَرْفِ الخِطَـابِ ، فَقَـدْ أَجْـرَوْهُ مُجْـرَى المُظهـرَاتِ الموضُوعَـةِ / لِلغَيْبَـةِ فَقَالُـوا : يَاتَمِيـمُ كُلُّهُـمْ ١/٧٦ وَكُلُّكُمْ ، فَوُصِفَ أَيضاً كَالْمُظْهِرِ . وَعَنْ الثَّانِي أَنَّهُ بنـآء مطّـرِدٌ فشَابَـه الإِعْرَابَ . ألاَ تَرَى أَنَّ كُلَّ مُنَادَى مُفْرَدٍ مَعْرِفَةٍ مِضمُومٌ ، كَمَـا أَنَّ كُلَّ فَاعِـلٍ مَرْفُـوعٌ بِخِـلاَفِ « أَيْـنَ » وَ « أَمْسِ » مَثـلاً ، فَإِنَّـــهُ لَيْسَ كُلُّ ظَرْفٍ مَبْنياً ، فلمَّا شَابَهَ المُعَرَبَ أُعطِيَ حُكْمَهُ فَهُـوَ مُعَـربٌ حُكْمـاً ، فَقَوْلُـه : تُسَمَّـى هَذِهِ تَوَابِـعَ المُعَـرَبِ . جَوابُـهُ أَنَّ المُعَـرَب أَعَـــمُّ من الحقيقيّ والحُكْمِيّ ، وَبِهِ خَرَجَ الجَوَابُ عنِ الثَّالِثِ .

وَعَـنْ الرَّابِـعِ أَنَّ حَرْف النّـــدَآءِ مِنْ حَيْثُ إِنَّـــهُ أَثَّـــرَ فِي ضَمّ المُنَـادَى ، أَي أَوْقَعَـهُ مَوقِـعَ الْمَبِنِي شَابَـه عَامِـلَ المَتْبُـوعِ ، يُؤَيِّـــدُهُ مُشَابَهةُ هَذَا المبنِيّ الْمُعَرَبَ وَهُوَ عَاملُ التَّابعِ فهـو عامل المتبوعِ شبهاً ، وعامل التابع حقيقةً ، أو تقول عَامِـلُ التَّابِـعِ عَامِـلُ المتبُـوعِ مَخْصُوصٌ بِتَابع المَعَربِ الحَقِيقِيّ ، وأَمَّا فِي المُعَربِ الحُكْمِيّ فَلا .

وَعَـن الخَـامِس : أَنَّ « هَؤُلآءِ » بنـآؤُهُ غَيـرُ مُطّـرِدٍ ، فَإِنَّـه لَيْسَ كُلُّ مَا كَانَ إِشَارةً مَبْنِياً بِدَلِيـل إِعْـرَابِ المعـرّفِ بِلاَمِ الْعَهْـدِ[١] ، وأسماءِ الأَعْلاَمِ ، فَظَهَر الفَرقُ .

---

(١) يقصد المؤلف بقوله هذا أن الاسم المعرف بأل فيه إشارة إلى شخص معهود ، أما أسماء الأعلام فقد وضعت ليشاربها إلى أشخاص وليست مَبنيةً . مستفاد من حاشية لوحة ٧٦/أ .

فَصْــــلٌ

إِذَا وُصِفَ المُنَادَى المضمُومُ بِابْنٍ وَابْنَةٍ فَإنَ وَقَعَا بَيْنَ عَلَمَيْنِ بُنَيَ المُنَادَى مَعَهُمَا عَلَى الفَتْحِ اسْتِخفَافاً ، لأَنَّهُمَا كَثِيرًا الوقُوعِ بَيْنَ عَلَمَيْنِ ؛ / وَلِأنَّ لِلْأَعْلاَمِ خَوَاصَّ فَهَذَا مِنْهَا ، تَقُولُ : يَازَيْدَ بْنَ عَمْرٍو ، وَيَا هِنْدَ ابْنَةَ بَكْرٍ ،/ وإلاَّ فَضُمَّ الأَوَّلَ وَنُصِبَ الثَّانِي ٧٦/ب كقولك : يَابَكرُ بنَ صَاحِبِي ، وَيَا رَجُلُ ابنَ بكْرٍ ، وَيَا عَالِمُ ابْنَ أخِينَا . وَعَنْ الجَرْمِيّ وَابْنِ دُرُسْتُويَهِ[1] أَن لاَ فَرقَ بَيْنَ الوَصْفِ بابْنٍ وابْنَةٍ وغَيْرِهِمَا ، وَإِنْ وَقَعَا بَيْنَ عَلَمَيْنِ ، وَهُوَ القِيَاسُ .

وَإِذَا وُصِفَ بَابْنٍ غَيرُ المُنَادَى وَهُوَ بَيْنَ عَلَمَيْنِ حُذِفَ تَنْوِينُ الموصُوفِ إشَارةً إِلَى المُمَازَجةِ لِلْعِلَّتَيْنِ ، وَإِذَا وَقَعَ خَبَراً فَلاَ[2] ، لِزِيَادَةِ اتّحَادِ الموصُوفِ وَالصِّفَةِ إلاَّ لِلْضَرُورَةِ كَقولِهِمْ[3] :

١٢٩ ــ جَارِيَةٌ مِنْ قَيْسٍ بْنِ ثَعْلَبَهْ
قَبَّاءُ ذَاتُ سُرّةٍ مُقَعَّبَهْ

وَأَلِفُ « ابْنٍ » تَسقطُ خَطاً حَيْثُ تَخلَّلَ الابْنُ بَينَ عَلَمَينِ صِفَةً .

---

(١) هو أبو محمدعبدالله بن جعفر بن درستوية ، أحد النحاة المشهورين أخذ عن المبرد وابن قتيبة ، توفي سنة ٣٤٧ هـ . ترجمته في نزهة الألباء ٣٨٣ ، وبه مصادر ترجمته .

(٢) وذلك نحو « زيدٌ ابن عمرو » .

(٣) البيتان من الرجز ، وهما للأغلب العجلي ، انظر الكتاب ١٤٨/٢ بولاق ، المقتضب ٣١٣/٢ (الأول منهما) وشرح أبيات سيبوية ٣١٢/٢ ، وابن يعيش ٦/٢ ، الخزانة ٣٣٢/١ .
القباء : التي ضَمَرِ بطنُهَا ، والمقعبة : السرة التي قد دخلت في البطن وغمضت فَعَلَا ما حولها .
والشاهد في البيت تنوين (قيس) ضرورة ، وقيل : « ابن ثعلبة » بدل من قيس . انظر الصفوة الصفية ٨ ، والخصائص ٤٩١/٢ .

فَصْـــلٌ

المُنَـادَى المبهَـمُ « أَيٌّ » وَاسمُ الإشَارَةِ ، فَأَمَّـــا « أَيٌّ » فَهُـــوَ وُصْلَـةٌ لِنِـدَّاءِ المُعرّفِ بِالَّـلامِ وَ لِذَلِكَ لاَ يُوصَفُ إلاَّ بِهِ فِي الأَكْثـرِ ، وَقَـدْ وُصِفَ بِاسْمِ الإشَارَةِ لِمُقَارَبتـهِ المعْرّفِ بِالَّـلامِ ، تقُـولُ : يَاأَيُّهَـــا الرَّجُلُ وَيَا أَيُّهَذَا .

وَكُسِعَتْ[1] بِحَرفِ التّنبيه عَوَضاً عن الـمُضَافِ إليـهِ ، فَإنَّهَـا تَسْتَوجِبُ الإضَافَةَ ، وَالمشهُورُ فِي صِفتِـهِ الرَّفـعُ حَمْـلاً عَلَـى اللّفْظ ؛ لأَنَّه المُنَادَى حَقِيقـةً ، فَلَمَّـا لَمْ يُضَمَّ لِتعرّفِـهِ بِالّـلامِ لاَ بِالنّـدَاءِ أُعْـرِبَ بِالْرَفْعِ ؛ لِتَشَاكُلِهِمَا صُورةً ، وعن المازِنيّ جَوَازُ نَصبِهِ قِياساً[2] .

وَصِفَةُ صِفَتهِ تَتبـعُ/ إعْرَابهَـا اللّفظِـيَّ فَقَـطْ مُفْـرَدَةً أَوْ مُضَافَـةً ، ٧٧/أ لِفَقدِ المحلّى .

وَاسْمُ الإشَارةِ لاَ يُوصَفُ إلاَّ بِالْمُحلَّـى بالـلاَّمِ ، تَقُـولُ : يَا هَذَا الرَّجُلُ .

وَفِـي إعْـرَابِ صِفَتـهِ وَجهَـانِ مَبْنيَّـانِ عَلَـى أَنَّ « ذَا » وُصْلَـــةٌ كَأَيٍّ ، أَوْ هُوَ مُنَـادَى مُستَقِـلٌّ ، فَعَلَـى الأَوّلِ الرَّفْـعُ عَلَـى المشهُـورِ ، وَعَلَى الثَّانِي الرّفْعُ وَالنَّصْبُ .

---

(١) أي أتبعت .

(٢) انظر معاني القرآن وأعرابه للزجاج ١/٦٤ والهمع ١/١٧٥ .

فَصْــــلٌ

يَجُـوزُ أَنْ يُحـذَفَ حَرفُ النّـدَاءِ إِلاَّ عَمَّـا وُصِفَ بِهِ « أيٌّ » ، أَيْ اسمُ الجِنْسِ وَاسْمُ الإِشَارَةِ فَلاَ تقُـولُ : رَجُـلُ ، وَهَـذَا ، فَكَــأَنَّ الأَصلَ أَن يكُونَـا صِفَتَيْـنِ لِـ « أَيّ » ثُمَّ حُذِفَ المَــوصُوفُ ونُــودِيَ الصّفَةُ ، فَلَوْ حُذِفَ حَرْفُ النّداءِ لَتَتَابَـعَ الْحَـذْفُ المنفـيُّ بِالأَصْلِ[1] ، وَإِلاَّ عَنِ المُستغَاثِ وَالمندُوبِ ، لِأَنَّ التّطوِيلَ مطلُوبٌ فِيهِمَا لِلإِعْـلاَمِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ ﴾[2] وَ ﴿ رَبّ أَرِنِي ﴾[3].

وَتَقُـولُ : أَيَّتُهَـا الْمَـرأَةُ ، وَمَـنْ لاَ يَزَالُ مُحسِنـاً أَحْسِنْ إِلَــيَّ ، [وأَمَّا] قَوْلُهُــمْ : « أَصْبِـحْ لَيْـلُ »[4] ، وَ « أَطْـرِقْ كَرَا »[5] وَأَمثالُهُمَـا فَشَواذٌ ، وَالْتُزِمَ حَذْفُهُ فِي « اللَّهُمَّ » ؛ لِأَنَّ المِيمَ بَدلٌ عَنْهُ لِتَعَاقُبِهِمَا .

---

(١) كتب تحته حاشية تقول : « معناه أن الأصل عدم الحذف » .

(٢) سورة يوسف آية ٢٩ .

(٣) سورة البقرة آية ٢٦٠ .

(٤) يقال هذا في الليلة الشديدة التي فيها الشر ، أو في آسْتِحْكَـامِ الغـرض من الشيء . انظـر مجمـع الأمثال ٢/٢٣٢ ، والمستقصى ١/٢٠٠ .

(٥) يضرب هذا للذي ليس عنده غناء ويتكلم فيقال له : اسكت وتوق انتشار ما تلفظ به كراهية ما يتعقبه ، وقيل : يضرب لمن تكبر وقد تواضع من هو أشرف منه . انظر مجمع الأمثـال ٢/٣٨٥ ، والمستقصى ١/٢٢٢ .

فَصْــــلٌ

لاَ يُنَادَى المعرّفُ بالّلامِ عنـدَ البصريِّـنَ خِلافـاً لِلْكُوفِيِّـنَ[1] ، لِأَنَّ « يَا » تُفِيدُ التَّعرِيفَ فَيجتَمِعُ آلَتَا تَعْرِيفٍ ، إلاَّ « اللَّهَ » وَحـدَهُ ، قِيلَ : لأَنَّهُ عَلَمٌ فَتعرِيفُهُ لَيْسَ باللَّامِ ، وَقِيلَ : اللَّامُ بَدَلُ هَمْزَةِ « إلَـهٍ » فَكأَنَّهُ جُزْءُ الكَلِمَةِ ، وَقِيلَ :/ لِكَثْرَةِ الاسْتِعْمَالِ ، وَقَوْلُهُ : ٧٧/ب

١٣٠ ــ لِأَجلِكِ يَاالَّتِــي تَيَّــمْتِ قَلْبِــي
وَأَنْتِ بَخِيلَــــةٌ بِالْــــوصْلِ عَنِّــــــي[2]

مُشَبَّهٌ بِيَا أَللّهُ ؛ لِلزُّومِ .

---

(١) الإنصاف ٣٣٥/١ والمسائل الخلافية في النحو للعكبرى ١٤٣ .

(٢) البيت من الوافر وقائله مجهول ، وهو من شواهد الكتاب ٣١٠/١ ، بولاق ، المقتضب ٢٤١/٤ ، وابن يعيش ٨/٢ ، والإنصاف ٣٣٦/١ ،والمسائل الخلافية ١٤٤ ، والهمع ١٧٤/١ ، الخزانة ١٥٨/١ بولاق .
والشاهد في نداء ما فيهأب ، وهو « التي » تشبيها بقولهم : يا الله .

فَصْـــلٌ

إِذَا كُرِّرَ المُنَادَى فِي الإِضَافَةِ[1] ، فالثّانِي منصُوبٌ إِمّـا للتأْكِيـدِ أَوْ لِلْبَـدَلِ ، وَفـي الأَوّلِ الضَّمُّ ؛ لإِفْرَادِه ، وَالْـــنَّصْبُ ؛ لِأَنَّهُ مُضَافٌ إِلَى الاسْمِ الثَّـالِثِ ، والثَّانِـي تَأْكِيـدٌ فَاصِلٌ بينَهُمَـا ، قَالَـهُ سِيبَويـهِ[2] ، وَإِمَّا لأَنَّهُ مُضَافٌ إِلَى مُضْمَـرٍ يُفَسِرُهُ الظّاهِرُ ، قَالَـهُ أَبُـو العبَّـاسِ[3] ، وَإِمَّـا لأَنَّهُ مَعْرِفَـةٌ مُوصُوفَـةٌ تَبْعثْ حَرَكَتُـهُ حَرَكَـةَ صِفَتِـهِ كَمَـــوصُوفِ الابْنِ ، قَالَهُ السّيرافيُّ[4] وَيُرْوَى قَوْلُ جَرِيرٍ :

١٣١ ــ يَا تَيْـمَ تَيْـمَ عَدِيٍّ لاَ أَبَـــا لَكُـــم
لاَ يُلْقِيَنَّكُـــــــمُ فِي سَوْأَةٍ عُمَــــــــرُ[5]

مَنْصُوبَيْنِ ، وَضَمُّ الأَوْلِ قِياسٌ[6] .

---

(١) وذلك نحو « يا تيم تيم عدي » .

(٢) انظر الكتاب ٣١٥/١ بولاق .

(٣) انظر المقتضب ٢٢٧/٤ ، الكامل ٢١٧/٣ .

(٤) انظر رأي السيرافي بهامش الكتاب ٣١٥/١ بولاق ، والهمع ١٧٧/١ .

(٥) البيت من البسيط ، وهو من قصيدة لجرير يهجو بها عمر بن لجأ وقومه . الديوان ٢١٢/١ برواية « لا يوقعنكم ».
السوأة : الفعلة القبيحة : المعنى لا يوقعنكم ولا يرمينكم عمر في بلية ومكروه لأجل تعرضه لي : أي امنعوه من هجائي حتى تأمنوا أن ألقيكم في بلية ، فانكم قادرون على كفه .
انظر الكتاب ٢٦/١ ، ٣١٤ بولاق ، والمقتضب ٢٢٩/٤ ، والكامل ٢١٧/٣ ، والعيني ٢٤٠/٤ ، الخزانة ٣٥٩/١ بولاق .
والشاهد في قوله (يا تيم تيم عدي) حيث وردا منصوبين .

(٦) قال المبرد في المقتضب ٢٢٩/٤ : « والأجود : يا تيمُ تيمَ عدي ، لأنه لا ضرورة فيه ، ولا حذف ولا إزالة شيء عن موضعه ».

فَصْــــلٌ

فِي المُضَافِ الصَّحِيحِ إِلَى يَاءِ المُتَكَلِّمِ خَمْسَةُ أَوْجُهٍ :

فَتْـحُ اليَّـاءِ يَا غُلامِـــيَ ، وَهُـــوَ الأَصْلُ قِيــاساً عَلَـــى كَافِ المُخَاطَبِ ، وَالمشْتَرَكُ كَوْنُهُمَا ضَمِيرَيْنِ عَلَى حَرْفٍ .

وَسكُونُهَا يَا غُلامِيْ ، اسْتِخْفَافاً .

وَحَذفُهَا ، لِدَلاَلَةِ الكَسْرَةِ عَلَيهَا يَاغُلامِ .

وَقَلْبُهَـا أَلِفـاً بَعْـدَ فَتْـحِ مَا قَبْلَهَـا « يَا غُلاَمَا » استِثْقَـالاً لِلْيَّـــاءِ . المكسُور مَا قَبْلَهَـا ، وَلِهَـذا الْتَـزَمتْ طَيِّءٌ قَلْبَهَـا إِلِفـاً أَيْنَمَـا وَقَـعَتْ ، فَقَالُوا : بَادَاةٌ وَنَاصَاةٌ .[1]

وَضَمُّ المُضَافِ بَعْدَ حَذْفِ اليَّاءِ نَقَلهُ الْجَرمِيُّ ، وَهُوَ شَاذٌّ .[2]

وَتَـاءُ «يَـا أَبَتِ» تَاءُ تَأْنِيثٍ ؛ لِلوقـفِ عَلَيهَـا/ هاءً عُوِّضَتْ عن اليَآءِ لِتَعاقُبِهِمَا فَلاَ يُقَالُ : يَا أبتي[3] . وَإِذَا أُضِيفَ إِلَى هَذَا الـمُضَافُ فَالحُكْمُ مَامَـرَّ ، سِوَى أَنَّهـم فَتَحُـوا الثَّانِـيَ مَعَ حَذْفِ اليَآءِ إِذَا أُضيف

٧٨/أ

---

(١) في « بادية ، وناصية » ، انظر الممتع في التصريف ٥٥٧ .

(٢) وزاد الأخفش والمازني والفارسي وجهـا سادسـاً ، وهـو حذف الألـف المنقلبـة عن اليـاء والاكتفـاء بالفتح عنها ، فتقول في « يا غلاما » : « يا غُلَامَ» .
انظر التصريح ١٧٧/٢ ، وشرح الألفية للمرادى ٣٠٧/٣ .

(٣) أي لا يجوز الجمع بين الياء والتاء ، لأنها عوض عنها ، وأجاز كثير من الكوفيين الجمع بينهمـا في سعة الكلام ، انظر شرح الألفية للمرادى ٣١٨/٣ .

الابْنُ إِلَى الْأُمِّ وَالْعَمِّ ، فَقِيلَ : يَاابْنَ أُمَّ . وَيَا ابْنَ عَمَّ إِمّا للتّرْكِيبِ كَخَمْسَةَ عَشَرَ ، أَوْ بِحَذْفِ الأَلِفِ وَإِبْقَاءِ الفَتْحَةِ كَالكَسْرَةِ مَعَ اليآءِ، لِكثْرةِ إِضَافَةِ الابْنِ إِلَيْهِمَا وَلَمْ تُنْقَلْ ضَمَتُهُ[1] .

---

(١) انظر المصدرين السابقين ، وابن يعيش ٢/١٢ ، ١٣ .

فَصْــــلٌ

النُّدْبَـةُ : نِدَّاءٌ لِلمّـيتِ إِظْهَـاراً للتّفَجُـعِ ، وَلاَ بُدَّ فِي أَوَلـــهِ مِنْ « يَا » أَوْ « وَا » شُهـرَةً لِلفَجيعَـةِ ، فَيُقَـالُ : يَازَيْـدُ ، أَوْ وَازَيْـدُ ، وَقَـدْ تلحـقُ الأَلِفُ فِي آخِـرِ المنْـدُوبِ استـزَادَةً للشّـهـرَةِ ، وَيـكسَعُ الأَلِفُ بالهَـاءِ فِي الوقْـفِ فَيُقَـالُ : وَازَيْـدَاه ، وَإِذَا خِيـفَ اللّبْسُ فِي إِثْبَـاتِ الأَلِفِ قُلِبَتْ إِلَى أَحَدِ أُخْتَيهَا المُجَانَسَةِ لِحَرَكَـةِ مَا قَبلَهَـا ، فَقِيـلَ فِي « غُلاَمُه » : وَاغُلاَمُهُوهُ ، وَفِي « غُلاَمِكِ » : وَاغُلاَمكِيـهْ[1] ، وَيُلحـقُ المضَافَ إِليهِ فَيُقَالُ : وَاأَمِيرَ الْمُؤْمِنينَاهْ ، ولاَ تلحقُ الصّفَةَ عنـدَ الخَلِيـلِ خِلاَفاً ليُونسَ وَالكُوفِيّيـنَ[2] . وَالفـرقُ أَنَّ تَعلّـقَ المضَافِ إِليـهِ بالمضَافِ أَشدّ مِن تَشَبُّثِ الصّفَةِ بالموصُوفِ لِوَجْهَيْنِ .

أَحَدُهُمَا : أَنَّه مَعمُولُهُ ومُتَمّمُ مَعْنَاهُ ، فشَابَهَ فَاعِلَ الْفِعلِ .

وَثَانِيهُمَا : أَنَّهُ لِتَعرِيفِ المُضَافِ ، فشَابَه لَامَ التَّعْرِيفِ/ الذي هو ٧٨/ب

---

(١) انظر شرح الألفية للمرادى ٣٠/٤ ، والهمع ١٧٩/١ .

(٢) انظر الكتاب ٣٢٣/١ بولاق .

والعلة في عدم إلحاقها الصفة ، أن الصفة ليست المقصود بالندبة وانما المندوب الموصوف ، وأجازه يونس والكوفيون ، وذلك نحو : « وازيد الطويلاه » ، لأنهما كالشيء الواحد .

انظر : ابن يعيش ١٤/٢ ، والإنصاف المسألة رقم (٥٢) ، حيث مذهب كل من الفريقين واحتجاجه ، والهمع ١٨٠/١ .

كَالجُزْءِ ؛ لِأَنَّهُ غَيرُ مُسْتَقِلٍ بِنَفْسِهِ وَفَاتَت الصِّفَتَانِ الصِّفَةَ ، وَحُجَّتُهم قَوْلُ أَعْرَابِيٍّ ضَاعَ مِنهُ قَدَحَانِ : « وَاجُمْجُمَتَيَّ الشَّامِيَّتَيْنَاَنْ »[1] ، وَلأَنَّهُ مُوَضِّحٌ لِلأَوَّلِ كَالمُضَافِ إلَيهِ .

(١) الجمجمة : القدح ، والشاميتان صفة للجمجمتين .
انظر شرح الكافية للرضي ١/١٥٩ .

فَصْــــلٌ

وَفِي كَلامِهِم مَا هُوَ عَلَى طَرِيقَةِ النِّدَاءِ مِنْ حَيْثُ التَّخصِيصُ وَلَيْسَ بِهِ ، وَهُوَ عَلَى ثَلاثِ دَرَجَاتٍ :

الْأَوَّلُ مَا يُشْبِهُ المُنَادَى صُورَةً كقَولِهِمْ : أَمَّا أَنَا فَأَفْعَلُ كَذَا أَيُّهَا الرَّجُلُ ، جَعَلُوا « أَيًّا » مَعَ صِفَتِهِ مُخَصّصاً لِمدلُولِ « أَنَا » ، كَأَنَّهُ يَقُولُ : أَفْعَلُ مُتَخَصِّصاً بِذَلك مِن بَيْنَ الرِّجَالِ ، وَرَفْعُ « أَيُّهَا الرَّجُلُ » إِمَا لِكَونِهِ فِي مَوْضِعِ مُبْتَدَأٍ محذُوفِ الخَبَرِ ، أَوْ خَبَرٍ محذُوفِ المُبْتَدَإِ ، أَيْ الرَّجُلُ المذكُورُ مَا أَرَدْتُ بِقَولِي أَنَا ، قَالَهُ السِّيرَافِيّ[1] .

وَالثّانِي مَالاَ يمتنعُ كَونُهُ مُنَادًى ، وَذَلِكَ إِمَّا مُضَافٌ ، أَوْ نَكِرَةٌ منصُوبَةٌ كَقَولِهِم : نَحْنُ آل فُلاَنٍ كُرَمَآءُ ، وَكَقَولِهِ :

١٣٢ ـ وَيَأْوِي إِلَى نِسْوَةٍ عُطَّلٍ
وَشُعْثاً مَرَاضِيعَ مِثْلَ السَّعَالِي[2]

---

(١) انظر شرح السيرافي بهامش الكتاب ٣٢٦/١ بولاق ، والهمع ١٧١/١ ، وشرح التصريح ١٩١/٢ ، فقد نصا على رأي السيرافي المذكور .

(٢) البيت من المتقارب ، وقائله أمية بن أبي عائذ الهذلي .
انظر ديوان الهذليين ١٨٤/٢ ، والكتاب ١٩٩/١ ، ٢٥٠ ، بولاق ، ومعاني القرآن للفراء ١٠٨/١ ، وابن يعيش ١٨/٢ ، والمقرب ٢٢٥/١ ، والخزانة ٤١٧/١ ويروى « وشعثٍ » بالجر عطفا على « عطل » ، لأنهما صفتان ثابتتان معا في الموصوف .
والشاهد فيه نصب « وشعثا » بِفعْلٍ مضمر تقديره أعني ، الا أنه فعل لا يظهر ، لأن ما قبله =

وَقَدْ رُفِعَتْ هَذِهِ النكِرَةُ فِي قَولِهِم[1] :

١٣٣ ــ بِنَا تَمِيمٌ يُكْشَفُ الضَّبَابُ

وَالثَّالِثُ مَا يَمْتَنِعُ ذَلِكَ كَقولِهِم : نَحْنُ الْعَرَبَ أَقْرَى النَّاسِ لِلضَّيفِ ، وَأَتَانِي زَيدٌ الفَاسِقَ ، وَمَررتُ بِهِ الْمِسْكِينَ ، وَنَصبُ القِسْمَينِ بِفعلٍ مُضْمَرٍ وَهُوَ الّذِى يُقَالُ لَهُ : إِنَّهُ نَصبٌ عَلَى المدْحِ/ ٧٩/أ وَالشَّتْمِ والتَّرَحّمِ ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : أَمْدَحُ العَرَبَ ، وَأَشْتُمُ الفَاسِقَ وَأَرْحَمُ المِسْكِينَ ، وَقَدْ يُحْذَفُ المُنَادَىٰ كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ أَلاَ يَااسْجُدُوا ﴾[2] ، وَكَقَوْلِهِ :

= قَدْ دَلَّ عليه فأغنى عن ذكره ، وهذا الذي يقال فيه : نصب على المدح والشتم والترحم ، أو النصب على الاختصاص .

(١) هكذا ، والأولى أن يقول « في قوله » وقد ذكر ابن يعيش ١٨/٢ ، أنهم لم يقولوا في بيت رؤبة « بنا تميم » بالرفع كما ذكر الكيشي ، ولم أر رواية الرفع الا عند المؤلف ، وإذا كان يظن أن « تميما » في قول الشاعر نكرة فهو مخطيء ، لأنها علم على القبيلة ، وليس فيه دليل على ما أراد .

والبيت من الرجز ، وهو في ملحقات ديوان رؤبة ١٦٩ ، والكتاب ٢٥٥/١ ، ٣٢٧ ، والعيني ٣٠٢/٤ ، والخزانه ٤١٢/١ ، بولاق .

والشاهد فيه عند المؤلف رفع تميم ، وعند بقية النحاة نصب تميم على الاختصاص .

(٢) سورة النمل آية ٣٥ ، وهذه قراءة الكسائي ، أما الباقون فيشد دون اللام ويجعلون الياء في « يسجدون » للاستقبال متصلة بالفعل ، وهو معرب ، وفي قراءة الكسائي مبني .

انظر : السبعة في القراءات ٤٨٠ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع ١٥٨/٢ .

١٣٤ ـ يَا لَعْنَـةُ اللّـهِ وَ الْأَقْوَامِ كُلِّهِـم
وَالصَّالِحِيـنَ عَلَـى سَمْعَـانَ مِنْ جَارِ[1]

---

(١) البيت من البسيط ، وقائله مجهول .
وهو في الكتاب ١/٣٢٠ بولاق ، وشرح أبيات الكتاب ٣١/٢ ، وابن يعيش ٢٤/٢ ، وابن الشجرى ١/٤٢٥ ، والهمع ١/١٧٤ ، والعيني ٢٦١/٤ .
والشاهد في البيت حذف المنادي ، تقديره : يا قوم أو يا هؤلاء لعنة الله ... الخ ، وفي حذف المنادي وابقاء حرف النداء خلاف بين النحاة ، فأجازه ابن مالك واحتج بالآية والبيت ، ورده أبو حيان ، لأن الجمع بين حذف فعل النداء وحذف المنادي إجحاف ، ولم يرد ذلك سماع من العرب فيقبل ، وخرج الآية والبيت على أن « يا » فيهما للتنبيه .
انظر الهمع ١/١٧٤ .

فَصْــلٌ

التَّرخِيمُ : حَذْفٌ فِي آخِرِ المُنَادَى استِخْفَافاً ؛ لِكَثْرَةِ دَوَرَانهِ ، وَتَرْخِيمُ غَيرِ المُنَادَى شَاذٌّ ، قَالَ جَرِيرٌ :

١٣٥ ـــ أَلاَ أَضْحَتْ حِبَالُكُمُ رِمَامَا
وَأُضْحَتْ مِنْكَ شَاسِعَةً أُمامَا[١]

وَقَالَ ذُو الرّمةِ :

١٣٦ ـــ دَارٌ لِميّةَ إِذْ مَيٌّ تُسَاعِفُنَا
وَلاَ يُرَى مِثْلَهَا (عُجْمٌ وَلاَ عَرَبُ)[٢]

ويُشْتَرَطُ كَونُ المرخّمِ عَلَمَاً ؛ لِتَحقُّقِ الأَكْثَرِيَةِ فِيهِ المُوجِبَةِ للتّخْفِيْفِ ، وَغَيْرِ مُضَافٍ ، لأَنَّ تَرخِيمَ المُضَافِ يَقْتَضِي حَذْفَ أَوْسَطِ الكَلِمَةِ ؛ فَإِنَّ المُضَافَ إِلَيهِ تَتِمّتُهُ ، والمضَافُ إِلَيهِ غَيرُ مُنَادَى فَلاَ يُرَخّمُ .

---

(١) هو من الوافر ، وانظر ديوان جرير ٢٢١ برواية :

أأصبح وصل حبلكم رماما ... وما عهد كعهدك يا أماما

وهي متفقة مع ما يراه المبرد في رواية البيت ، وقيل : هما بمنزلة بيتين .

والبيت في الكتاب ٣٤٣/١ بولاق ، وشرح أبيات سيبويه ٥٩٤/١ ، وأسرار العربية ٢٤٠ ، والعيني ٢٨٢/٤ ، والخزانة ٣٨٩/١ بولاق .

والشاهد فيه ترخيم أمامه في غير النداء ، وهو شاذ .

(٢) انظر الديوان ٢٣/١ ، حيث كانت رواية الكيشي للبيت هكذا « عرب ولا عجم » ، والمثبت من الديوان ، والكتاب ١٤١/١ ، ٣٣٣ بولاق ، الخزانة ٣٧٨/١ ، وابن الشجري ٩٠/٢ .

والشاهد فيه ترخيم (مية) في غير النداء شذوذا ، ويقال : كانت صاحبته تسمى ميًّا وميةَ .

وَتَرخِيمُ « يَاصَاحِ » فِي يَا صَاحِبِي ، أَوْ يَاصَاحِبُ شَاذٌّ . وَهُوَ لِكِثْرَةِ دَوَرَانِـهِ ، وَالكُوفِيُّونَ[1] يُرَخِّمُونَ المُضَافَ إِلَيـهِ فَيَقُولُونَ : يَا آلَ عِكْرِمَ ، وَيَا أَبَا عُرْوَ ، وَلأَنَّ المُفْرَدَ عَمِلَ فِيهِ النِّدَاءُ الضَّمَّ ، والتَّغْيِيرُ بالتَّغْيِيرِ آنَسُ . وَهَذِهِ العِلَّةُ مُعَارَضَةٌ بامتنَاعِ الإِجْحَافِ بَعدَ الإِجْحَافِ . وزائداً عَلَى ثَلاَثَةِ أَحْرُفٍ ؛ لئلاَّ تَبقى كَلِمةٌ مُتمكِّنَةٌ عَلَى أَقَلَّ مِنْ ثَلاَثَةِ أَحْرُفٍ ، وَجَوَّزَ البغدَاديُّونَ/ تَرخِيمَ نَحو زُفَرَ وَعُمَرَ ؛ لِتَنزلَّ حَرَكَةِ الأَوْسَطِ مَنْزِلَةَ حَرْفٍ . ٧٩/ب

وَأَنْ لاَ يَكُونَ مَندُوباً ، وَلاَ مُسْتَغَاثاً ؛ لَقلّتِهمَا ، وَكَونِ التَّطوِيلِ مَطْلُوباً[2] فِيهِما،وَلاَ مَنقُولاًعَن الجُمْلَةِ ؛ لأَنَّ الحِكَايَةَ وَاجِبةٌ فِيهَا ، ولأَنَّ النـدَاءَ لَمْ يَعْمَلْ فِيهِ الضّمّ ، فَلاَ يَعْمَلُ الترخيمَ قِيَاساً ، ولأَنَّ التَّرخِيمَ لاَ يَجدُ مَرَدًّا يَقِفُ عِنْدَهُ ، اعْتَبرْ بِبَيت شعرٍ عَلَمٍ إِلاَّ مَا فِي آخِرِهِ تّاءُ التَّأْنِيثِ، فَإِنَّ العَلَمِيّةَ والزِيّادَةَ عَلَى الثّلاثَـةِ غَيرُ مشرُوطَينِ فِيهِ كَقَولِهِـم : يَا ثُبَ أَقْبِلي ، « وَيَـا شَا أَرْجُنِـي »[3] ، أَمَّا عَدمُ اشْتِرَاطِ العَلَمِيَةِ فَإِنَّ التَّاءَ لَمْ يَلْتَصِقْ بالكَلِمَـةِ إلتِصَاقَ جُزْءٍ مِنهَـا كَالـدَّالِ مِنْ

---

(١) انظر الانصاف ، المسألة رقم ٤٨ ، ٤٩ ، حيث أجاز الكوفيون ترخيم المضاف اليه ، والثلاثي المحرك الوسط .

(٢) في الأصل « مطلوب » بالرفع ، والصواب ما أثبتناه .

(٣) يقال : شاة راجن أي مقيمة في البيوت ويروى ياشا أُدْجُنِي . الكتاب ٢٤١/٢ هارون والتصريح ١٨٥/٢ ، واللسان (دجن) و(رجن) .

« خَالِدٍ » مَثلاً ، فَلَمْ يحتَاجُوا فِي حَذْفِهَا إلَى مُعَاوَنَةِ مُوجَبٍ لِلْحَذْفِ ، وَهُوَ العَلَمِيَّةُ ، بَلْ اجْتَزَأُوا بِكَونِهِ مُنَادًى ، فَإِنّهُ مُوجبٌ لِلّتخْفيِفِ بِدَلِيلِ : يَاغُلاَمِ ، فَالتَّاءُ لِمَّا سَلِسَ اتّصَالُهُ سَهُلَ انْفِصَالُهُ ، والْمُستَعِدُّ للشَّيءِ يَكْفِيهِ أُضْعَفُ أُسْبَابِهِ .

وأَمَّا عَدمُ اشْتِراطِ الزّيَادةِ عَلَى الثّلاثِ ؛ فلأَنَّ التَّاءَ لَمَّا لَمْ يَكُنْ جُزْءَ الكَلِمَةِ لَمْ يُؤَدِّ حَذْفُهَا بالتّرخِيمِ إلَى نُقْصَانِ الكَلِمَةِ عَنْ أَقَلّ أَوْزَانِ المُتَمكّنَاتِ .

ضَابطةٌ للحذْفِ : المرخّمُ إمَا مفردٌ أو مركّبٌ ، والمفردُ آخرُهُ ولصِيقُهُ ٨٠ / أ إمّا زَائدَانِ أو أصليّانِ ، أو الأوّلُ زائدٌ والثّانِي/ أصليٌّ ، أو بالعَكسِ ، أَمَّا الأوّلُ فإِنْ زِيدَا معاً كآخرِ « مَرْوَانَ » حُذِفَا معاً لأَنّهمَا كَالوَاحِدِ ، وإنْ تَعَاقَبَا كَنَدْمَانَةٍ حُذِفَ الأَخِيرُ .

وأَمّا الثّانِي : فإن تَحَرَّكَا كَحَارِثٍ حُذِفَ الأَخِيرُ ، وَإن سَكَنَ الأَوّلُ كَـ « هِرَقْلٍ » ، فَالبَصريُّونَ يحذفُونَ الأَخِيرَ ، والكوفيُّونَ كِلَيْهِمَا ؛ لأَنَّ الأَوّلَ ضَعُفَ بالسّكُونِ وَوقعَ فِي الطّرفِ المحل للتَغييرِ بَعدَ حَذفِ الأَخِيرِ .(1)

وأَمَّا الثّالِثُ : فَإن كَانَ الأَوّلُ مَدَّةً كَعَمّارٍ حُذِفَا ؛ لِضعفِ

---

(١) الإنصاف ٣٦١/١ المسألة رقم ٥٠ .

الأوَّلِ وَتطرُّفِهِ ، وإنْ لَمْ يكُنْ كَقِنَّوْرٍ[1] فَقَدْ وَقَـدْ ؛[2] لمشابهتـهِ المَـدَّ ومُغَايَرتِهِ .

وَأمَّـا الرَّابِـعُ كَقَبَعْثَرَى فَيُحـذفُ الأَخِيـرُ فَقَـطْ ، وأمَّـــا المركَّبُ فَتُحـذفُ الكَلِمَـةُ الأَخِيـرَةُ ، لِمُشَابَهَتِهَـا تآءَ التَّأنـيثِ بأنَّهَـا لَمْ يلحـق الأَوَّلَ بشيءٍ من الأَبْنِيَةِ[3] ، وَبعدَمِ تَغيُّرِ هَيئَتِهِ ، وَبسِقُوطِهَا عندَ النَسبةِ ، وبأنَّه يُقْتَصرُ فِي التّصْغِيرِ عَلَى الأَوَّلِ مِنْهُمَا ، وبانفتَاحِ مَاقبلَهُمَا .

وفِي آخِرِ الاسْمِ بَعـدَ التّرخِيـمِ مذهبَـانِ : إبْقَـاءُ هَيئَتِـهِ ، وَهُـوَ الأَشهَرُ ، وَجَعْلُه آخِـرَ اسْمٍ تَامٍّ نَظـراً إلَـى إثبَـاتِ المحذُوفِ فِي النِّيَّـةِ ، وَحذفِهِ لَفْظَا وَتَقْديراً ، ويُعَرفَـانِ بلغُـةِ يَا حَارِ وَيَـا حَارُ ؛ لِكثرةِ إيرَادِهـم هذَا الاسْمَ فِي مثالِهمَا .[4]

التّفريعُ : أَمَّا عَلَى الأَوّلِ فَظَاهِرٌ ، وَأمَّا عَلَى الثّانِي فتقـولُ : يَا ثَمِـي فِي « يَاثَمُـودُ » لِئَلّا يكُونَ آخِـرُ/ الاسْمِ المُتمكّـنِ واواً قبلَهـــا ضَمَّــةٌ ، ٨٠/ب و« يا كَرَا » فِي يَاكَرَوانُ ، لحركَةِ الواوِ وانفتَـاجِ مَا قبلَهَـا وَ«يَاشَقَـاءُ» في

---

(١) القنـــوَّر بتشديـــد الـــواو : الشديـــد الضخـــم الـــرأس من كل شيء ، وكل فِظٍّ غَلِيـــظٍ اللسان ٥/١٢٠ (قنور) .

(٢) أي فقـــد يحذف وقـــد لا يحذف . والحذف أجـود على رأي الفـــــارسي لأنها زائـــــدة . المسائل المنثورة ٢٢٥ .

(٣) يعنـي تاء التأنيث إذا اتصلت بشيء لا يلحـق ذلك الشيء بِنْيَـةٌ ما من الأبنيـة وكـذلك الكلمـة الأخيرة من المركب . (حاشية) .

(٤) ويعريفـــان أيضاً بلغـــــة من ينتظـــــر ومـــــن لا ينتظـــــر . أوضح المسالك ٣/١٠٦ ، وشرح التصريح ٢/١٨٨ .

يَاشَقَاوَةُ ، لتطرّفِ الوَاوِ بَعدَ الأَلِفِ ، وَلاَ يُرْخّـمُ « طَيْـلَسَانُ » ؛ لِعَـدَمِ « فَيْعَلٍ » فِي الصّحِيحِ ، وَضَمّةُ « يَا مَنْصُ » مجلُوبـةٌ عنـدَ النّـداءِ عَلَـى هَذَا ، وَعَلَـى الأَوّلِ هِيَ المُصاحِبـةُ للاسْمِ[1] ، ونَظِيرُهَا فِي المُخَالَفةِ التّقْدِيريّةِ والمُشَابَهَةِ الصُّوريّةِ ضَمّةُ « الْفُلكُ » مُفرداً وَجَمْعاً .

(١) انظر المصدرين السابقين ، المقتصد ٧٩٥ .

« بَابُ لاَ النّافِيةِ لِلجِنْسِ »

لمَّـا شَابَـهتْ « لاَ » « إِنَّ » الثّقِيلَـةَ بلـــزُومِ الاسْمِ والتَّنــاقُضِ وَالتَّأْكِيدِ عَمِلَتْ عَمَلَهَا ، فَنَصَبَتِ الاسْمَ وَرَفعَت الخَبرَ ، وَقَـدْ شُبِّـهَت بِـ « إِنْ » المُخفّفَةِ ؛ لِكَونِهَا عَلَى حَرفيـنِ ، وإِعمَالِهَـا وَقْتـاً وإِلْغَائِهَـا آخَرَ ، والمشهُورُ الأَوَّلُ .

وَاسمُهَا إِمّا مُفرَدٌ أو مُضَافٌ أو مُضَارِعٌ لَهُ ، أَمَّا المفـرَدُ فَيـجِبُ أن يكُـونَ نَكِـــرةً ؛ لأَنَّ فِيهَـــا قُوَّةَ الوقُـــوعِ عَلَـــى كُلّ شَخصٍ مِنَ الجِنْسِ ، فَجُعِلَ « لاَ » مُخْرِجةً تِلْكَ القُوّةَ إِلَى الفِعْلِ ، والمعْرِفَةُ فَاقِـدةٌ لِهَذهِ القُوّةِ فَلاَ تَصِيرُ بِمُقَارنِةِ « لاَ » شَامِلـةً للأَشْخَاصِ ؛ فان مَا لَيسَ فِي القُوّةِ لاَ يَخْرُجُ إِلَى الفِعْلِ .

فَإِنْ قُلْتَ : فِي قُوَّتِهَا الوقُوعُ عَلَى كُلِّ شَخصٍ عَلَى البَدَلِ لاَ عَلَى العُمُومِ .

قُلتُ : لاَ نُسلّمُ ، بَلْ معنَاهَا وَاحِدٌ من الجِـنْسِ ، وَهَـذَا مَعْنًـى مُطلَـقٌ يَصلُـحُ / أَنْ يُقْـرَنَ بِه لَفـظُ العُمُـــومِ لِيَعُـمَّ كَقَـــولِكَ : كُلّ رَجُـلٍ ، نَعَـمْ إِذَا تَجَّـرَدَ عَنْ قَرِينَـةِ العمُـومِ فِي الإِيجَـابِ حُمِـلَ عَلَـــى وَاحِدٍ ؛ لأَنَّه المُتَيَقّنُ ، فَفِي هَذِهِ الحَالَةِ يِقَـعُ عَلَـى كل وَاحِـدٍ بِطريـقِ البَـدَلِ لاَ فِي جَمِيـعِ الأَحـوَالِ ، وَأَنْ يكُـونَ مَنْزُوعَ التَّنويـنِ ، مُتَحرّكـاً بالفَتحِ كقُولِهم : لاَ رَجُلَ أَفْضَلَ مِنْكَ ، أَمَّا قولُهم :[1]

٨١/أ

(١) هكذا والأولى « قوله » .

١٣٧ ــ لاَ هَيْثَمَ اللَّيْلَةَ لِلمَطِيّ[١]

وَقَوْلُهُ :

١٣٨ ــ أَرَى الحَاجَاتِ عِنْدَ أَبِي خُبَيْبٍ
نَكِدْنَ وَلاَ أُمَيَّةَ فِي الْبِلاَدِ[٢]

فَعَلَى تَقْدِير : لاَ مِثْلَ هَيْثَمٍ ولا مِثْلَ أُمَيَّةَ ، أَوْ عَلَى تَأْوِيلِ العَلَمِ بِالجِنْسِ .

وَاختَلفُوا فِي حَرَكَتهِ أَبِنَائِيّةٌ هِيَ أَمْ إِعْرَابِيّةٌ ؟ فَأَكثرُ البَصرِيِّينَ عَلَى أَنَّهَا بِنَائِيّةٌ مُستَدِلّينَ بِحَذْفِ التّنوِينِ ، مُعَلّلِينَ بِتَضَمُّنِ الاسْمِ مَعْنَى « مِنْ » المُستَغْرَقِةِ ؛ فَإِنَّ « لاَ » هَذِهِ يُجَابُ بِهَا المُستفهِمُ فِي قَولِهِ : هَلْ مِنْ رَجُلٍ ؟ فَجَوَابُهُ : لاَ مِنْ رَجُلٍ ، ثُمَّ حَذفُوا « مِنْ » اختِصَاراً ، وَبُنِيَ عَلَى الحَرَكَةِ لطُروءِ البِنَاءِ ، وَعَلَى الفَتحِ لِلخفّةِ ، فَعَلَى هَذَا هُوَ منصُوبُ المحلِّ .

---

(١) هذا رجز مجهول القائل ، وهو من شواهد الكتاب ١/١٠٢ ، وابن الشجري ١/٢٣٩ الخزانة ٢/٩٨ بولاق .
والشاهد فيه نصب « هيثم » وهو اسم علم معرفة بلا ، وهي لا تعمل الا في نكرة ، وجاز ذلك لأنه أراد لا مثل هيثم لها ، وهيثم هذا اسم رجل كان حسن الحداء للابل ، وقيل : هو هيثم بن الأشتر .

(٢) البيت من الوافر ، وقائله عبد الله بن الزبير ــ بفتح الزاء ــ الأسدي ، أو عبدالله بن فضالة ، وهو من شواهد الكتاب ١/٣٥٥ بولاق ، والمقتضب ٤/٣٦٢ ، وابن يعيش ٢/١٠٢ ، الخزانة ٢/١٠٠ بولاق .
والشاهد فيه كسابقة .

وَذَهَبَ الكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّهَا إِعْرَابِيَّةٌ ، وَيُجِيبُونَ عَنْ حَذْفِ التّنوِين بأَنَّ « لاَ » فَرْعُ « إِنَّ » الَّتي هِيَ فَرْعُ الفِعْلِ فَلم يتمكّن الفُرع تَمَكُّنَ الأَصلِ ، فلم يلحقه التّنونُ لِذَلِكَ[1] ، وَقَولُهُ :

١٣٩ ــ أَلاَ رَجُلاً جَزَاهُ الَّلهُ خَيْراً
يَدُلُّ عَلَى مُحَصّلَةٍ تَبِيتُ[2]

فَمَنصُوبٌ بِفعْلٍ أي/ أَلاَ تُرُونَنِي رَجُلاً ، وَقَالَ يُونسُ[3] : ٨١/ب
نَوَّن مُضْطَرّاً .

---

(١) انظر الإنصاف ٣١٦/١ المسألة (٥٣) حيث مذهب البصريين والكوفيين ، وكذلك المسائل الخلافية في النحو للعكبرى ١٢١ المسألة الرابعة .

(٢) من الوافر ، وهو لعمرو بن قعاس أو قنعاس ، وهو من شواهد الكتاب ٣٥٩/١ بولاق ، وابن يعيش ١٠١/٢ ، والعيني ٢٦٦/٢ ، الخزانة ٤٥٩/١ بولاق ، والطرائف الأدبية ٧٣ .
وقد بين المؤلف الشاهد في البيت ، وألا في البيت للتحضيض ، ولو كانت للتمني لنصب ما بعدها بغير تنوين .

(٣) انظر الكتاب ٣٥٩/١ بولاق .

فَصْـــلٌ

وَفِي صِفَتِهِ المُفرَدَةِ ثَلاَثَةُ أَوْجُهٍ :

الرَّفع حَمْلاً عَلَى مَحـلّ « لاَ » مَعَ المنِفـيّ ، فَإِنَّهُمَـا فِي مَوْضعِ المُبتَدأِ وَالنَّصبُ عَلَى لَفـظِ الاسْمِ ؛ لأَنَّه بنـآءٌ مُطّـردٌ ، أَوْ عَلَى مَحَـلّ الأَسْمِ .

وَالْفَتحُ عَلَى تَركِيبِ الاسْمِ ؛ فإِنَّـهُ لَمَّـا جاَزَ تَرْكِـيبُ الاسْمِ مَعَ الحَرْفِ فَمَعَ الاسْمِ أَوْلَـى . فَإِنْ قُلْتَ : جَعـلتَ ثَلاَثَة أشيـآءَ كَالشَّيْءِ الوَاحِدِ وَهُوَ مَهْجُورٌ فِي الصّنَاعَةِ . قُلْتُ : عَنْهُ جَوابَانِ :

الأَوَّلُ : أَنَّهـم رَكّبُـوا الصّفَـةَ معَ الموصُوفِ ثُمّ أَدخلُـوا عَلَيهِمَـا « لاَ » وَهُوَ ضَعِيفٌ ؛ فَإِنَّهُ إِعَادَةُ الدّعْوَى بِنَسَقٍ آخَرَ .

وَالثَّانِـي : أَنَّ الموصُوفَ وَالصّفَـةَ مُتّحـدَانِ ذَاتـاً مُتَغَايِـرَانِ لَفْظـاً فَكَأَنَّ التّركِيبَ مِن كَلِمَتَينِ فَقَـطْ بِخـلاَفِ الـمُضَافِ والـمُضَافِ إِلَيـهِ فإِنَّهُمَا لاَ يُبْنَيَانِ مَعَ « لاَ » ؛ لافْتِرَاقِ لَفْظَيهِمَا وَذَاتَيهِمَا .

وَفِي صِفَةِ المُضَافِ النّصبُ لَيْسَ إِلاَّ ، لِمَا مَضَى فِي النّـدَاءِ ، وَأَمَّا المعطَـوفُ فإِنْ كَانَ نَكِـرَةً فُيرفَـعَ وَيُـنْصَبُ لِمَـا مَرَّ ، وَلَا يُبْنَـى مَعَ الاسْمِ ؛ لِحَجْزِ الوَاوِ بَينَهُمَا ، قَالَ :

١٤٠ ــ وَإِذَا تَكُـونُ كَرِيهَـةٌ أُدْعَـــى لَهَـــا
وَإِذَا يُحَـــاسُ الْحَـــيْسُ يُدْعَـــى جُنْـــدَبُ

هذا لعمرُكم الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ
لا أُمَّ لي إن كان ذاك ولا أَبُ[1]

وَقَالَ :

١٤١ ـ لاَ أَبَ وَابْناً مِثْلَ مَرْوَانَ وَابْنِهِ
إِذَا هُوَ بِالمَجْدِ/ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا[2] ٨٢/أ

فَإِنْ كَرَّرتَ الْمَنفِيَّ جَازَ فِي الثَّانِي الإِعْرَابُ عَلَى الوَجْهَينِ ، فَإِنَّهُ صِفَةٌ لِلأَولِ كَقَولِكَ : لاَ مَآءَ مَاءً بَارِداً أو مَآءٌ بَارِدٌ .

(١) هما من الكامل ، وقائلهما مختلف فيه ، نسبه سيبوية ٣٥٢/١ ، لرجل من مذحج ، ونسبه ابن السيرافي في شرح أبيات سيبوية ٢٣١/١ لزرافة الباهلي ، وخطأه الأسود الغندجاني في فرحة الأذيب ٥٤ ، وانظر العيني ٣٣٩/٢ ، الخزانة ٢٤٣/١ بولاق ، والشاهد فيه عطف الأب بالرفع على موضع (لا) مع اسمها .

(٢) من الطيل ، وهو لرجل من بني عبد مناة بن كنانة .
انظر : الكتاب ٣٤٩/١ بولاق ، المقتضب ١٧٢/٤ ، والعيني ٣٥٥/٢ ، الخزانة ١٠٢/٢ بولاق .
والشاهد فيه عطف الابن بالنصب على لفظ اسم (لا) المبنى ، الا أن الحركة في (أب) للبناء ، وفي المعطوب للاعراب ، ألا ترى أنه منون .
انظر المقتصد ٨٠٥ .

فَصْــــلٌ

إِذَا كَانَ « لاَ » مَعَ الاسْمِ مُكَـرّراً جَازَ وقُـوعُ المَعْرِفَـةِ بعدَهَـــا وَرَفعُ النّكِرَةِ .

أَمّا الأَوّلُ : فَلأَنَّ القَائِـلَ إِذَا قَالَ : هَلْ زَيـدٌ عِنـدَكَ أَمْ عَمْـرٌو ؟ فَجَوَابُهُ : لاَ زَيْدٌ عِندِي وَلاَ عَمـرٌو ، فَهُمَـا مرفُوعَـانِ بالابتـدَاءِ ، وَإِنَّمَـا قُلْنَا : إِنَّهَا نَافِيةٌ لِلْجِنْسِ ؛ لأَنَّهَا تَنفِـي جَمِيـعُ المسؤُولِ عَنْـهُ كَالدَّاخِلَـةِ عَلَى النَكِرَةِ .

وَأَمّـا الثّانِـي : فَإِنَّـهُ إِذَا قَالَ : هَلَ رَجُـلٌ عِنـــدَكَ أَوِ امْـــرأةٌ ؟ فَجَوَابُـهُ : لاَ رَجُـلٌ عِنْـدِي وَلاَ امْـرأَةٌ ؛ فإِن فَتَحْتَهُـمَـا فَظَاهِـــرٌ ، وَإِن رَفَعْتَهُمَا فَلِمُشَابَهَةِ المَعرِفَةِ المذكُورَةِ آنِفـاً ، وَالْمُبـرّدُ يُجَـوّزُ رَفْـعَ النّكِـرَةِ وَالمَعْرِفَـةِ بِغَيـرِ تَكْـرَارٍ[1] ، وَقَولُهُـم : لاَ نَولكَ أَنْ تَفعَـلَ كَذَا ، « لاَ » فِيه نَافِيةٌ لِلفِعْلِ المستَقْبَـلِ ، وَتَقْدِيـرُهُ : لاَ يَنبَغِـي لَكَ[2] ، وَإِذَا فَصَلْتَ بَينَ « لاَ » وَاسْمِهَا وَجَبَ الرَّفْعُ وَالتّكْرَارُ .

---

(١) انظر المقتضب ٣٥٩/٤ .

(٢) جاء بالهامش حاشية تقول : «وجه إيراد هذا أن اسم (لا) يجب أن يكون نكرة ، و(نولك) معرفة ، وإذا كان معرفة يجب أن يكون مكررًا مرفوعاً ، وهو مرفوع غير مكرر . والجواب أن (لا) هنا نافية للفعل المضارع ، وإذا دخل (لا) على الفعل المضارع لا يجب تكريره فلاسم الذي بمعناه يكون كذلك » .
وانظر المقتصد ٨١٨ ، ٨١٩ .

أَمَّا الرَّفْعُ فَلِضعف عَمَلِ « لاَ » مَعَ الفَصْلِ ، وأَمَّا التّكْرَارِ فَلأَنَّه اسْمٌ مرفوعٌ بعد « لاَ » فَوَجَبَ أن يكُونَ مُكَرراً قِيَاساً عَلَى الصُّورَتَينِ ، وَقَدْ يُحذَفُ المنفِيُّ كَقَولِهِم : لاَ عَلَيكَ ، أَيْ لاَ بَأْسَ عَلَيْكَ .

مَسْأَلَةٌ : فِي « لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إلاَّ بِاللَّهِ » خَمْسَةُ أَوْجُهٍ من حَيْثُ الصّوَرةِ ، وَثلَاثَةَ عَشَرَ / وَجْهاً مِنْ حَيْثُ مُقْتَضِيهَا ، أَمَّا الصُّوَرُ فَفَتحُ الأوّلِ مَعَ فَتْحِ الثّانِي أَوْ نَصْبِهِ أَو رَفْعِهِ ، وَرَفعُ الأوّلِ مَعَ رَفعِ الثّانِي أَوْ فَتْحِهِ . ٨٢/ب

أَمَّا الأُولَى : فَذَاتُ وَجهٍ مِنَ المُقْتَضَى ، وَهُوَ أَنَّ « لَا » فِي الاسمَينِ نَافِيةُ الجِنْسِ ، وكَذَا الثانِيَةُ ، وأَنَّ الأُولَى نَافِيةُ الجِنْسِ والثّانِيةُ زَائِدةٌ مُؤَكّدةٌ لِلّنفْيِ ، فَالواوُ عَاطِفةٌ عَلَى لفَظِ المَنْفِيّ .

وأَمَّا الثّالِثَةُ : فَذَاتُ ثَلَاثةِ أَوْجُهٍ : فَإِنَّ الأُولَى هِيَ النّافِيةُ ، والثّانِيَةُ إِمَّا زَائِدةٌ والواوُ عَاطِفةٌ عَلَى مَحلّ « لا » مَعَ الاسْمِ ، أَو بِمعْنَى « لَيْسَ » ، أو نَافِيةٌ عَلَى رَأيِي المُبَرّدِ[1] .

وأَمَّا الرّابعةُ : فَذاتُ سِتّةِ أَوجُهٍ ، فَإِنَّ « لاَ » فِي الاسْمَينِ إمّا نَافيتَانِ ، أَوْ بِمعنَى « لَيْسَ » ، أو الأُولَى نَافِيةٌ ، والثّانِيةُ بِمعنَى

(١) انظر المقتضب ٢٨٧/٤ .

« لَيْسَ » ، أو بِالعَكْسِ ، أو الأُوْلَى نافِيةٌ والثّانِيةُ زَائِدةٌ ، أو الأُوْلَى بِمَعْنَى « لَيْسَ » ، والثّانِيةُ زَائِدَةٌ[1] .

وأَمَّا الخَامِسةُ : فَذَات وَجْهَينِ ، لأَنَّ الأُولَى إمَّا بِمَعنَى « لَيْسَ » ، أو نَافِيةٌ ، والثّانِيةُ نَافِيةٌ[2] .

وقَوْلُكَ : « لَا خَيْرَ بِخَيرٍ بَعدَهُ النَّارُ » إن جَعلْتَ « بِخَيرٍ » الخَبَرَ وَالْجُمَلَةَ بَعدَهُ صِفتَهُ ، فالبَاءَ بمعنَىَ « فِي » وَمُتعلّقهُ محذُوفٌ ، وَإن جَعلتَ الجُملَةَ صِفَةً لِلمَنفيّ كَانتَ الباءُ زَائِدةً في الخَبَرِ تَأْكِيداً لِلَّنفي ، ومثلُهُ : « لاَ شَرَّ بِشَرٍّ بَعدَهُ / الجَنّةُ » هَذَا وأَمَّا المُضَافُ ٨٣/أ والمُضَارِعُ لَهُ فَنكِرتَانِ لِمَا مَرَّ في المُفرَدِ ، ومنصُوبَانِ صَرِيحاً لِعدَمِ مَانِعِ الإعْرَابِ كقَولِكَ : لَا غُلَامَ رَجُلٍ ، أَوْ لاَ خَيْراً مِنْ زَيدٍ عِندَكَ .

---

(١) انظر المقتصد ٨٠٦ ، ٨٠٧ .

(٢) « خبر (لا) في جميع الأوجه محذوف ، تقديره : لا حول لنا ولا قوة لنا إلا بالله » حاشية من الهامش .

الأسماءُ المجرُورَةُ

مُقتضي الجَرِّ الإِضَافةُ كانت من اسمٍ أو حرفٍ ، وعَامِلهُ إمَّا اسمٌ أو حَرفٌ ، كَغُلَامِ زَيدٍ ، وإنَّما قُلنا : إنَّهُما عَامِلَانِ بالدّورانِ ، وإن المُقتضِيَ الإضافَةُ ، لأنَّ المعنيَّ بهِ شَرطُ عَملِ العَامِل ، والاسمُ والحرفُ مَا لم يُضافَا لَمَ يَعملَا ، فإن قُلتَ : الاسمُ لا يَعمَلُ بالذّاتِ ، وَإلاَّ لَعمِلَ كلُّ اسْمٍ ، فما يلحقهُ لَدَى الإِضَافةِ فيَعمَلُ بهِ ؟

قُلتُ : تضمُّنهُ معنى حَرفِ الجرِّ كما سيأتِي .

وذَهَب بعضُهم ـ مِنْهُم العَلَّامةُ ـ إلَى أنَّ العَامِلَ في المضَافِ إليهِ معنى الحَرفِ[1] ، فيُقالُ لهُ : إمَّا أَنْ تُعمِلَ حَرفاً مُضمراً أَو مَعنىَ الحَرفِ في الاسْمِ ، والأوّلُ غَيرُ مذهبِكَ . والثَّانِي إمّا أَن تجعلَهُ مُستقلاً أو بوَاسِطةِالمضَافِ،والأوّلَ باطِلٌ لأنَّ هَذَا المعنَى غيرُ معقُولِ الوجُودِ بدُونِ المُضَافِ ، والثَّانِي قَرِيبٌ ممَّا نقُولُ بهِ ، لأنَّا نُضِيفُ العَملَ إلى حَامِلِ الصِّفَةِ ، وأَنتَ إليهَا ، وعبارتُنَا أَولَى ؛ لأنَّ الصُّنْعَ يُضافُ إلىَ الصّانعِ لاَ إِلَى قُدرتِهِ التَّي بِهَا الصّنعُ ، ولمَّا كَانَ عَملُ الحَرفِ/ ذاتيّاً وعَملُ الاسمِ عَرضيّاً قَدَّمْنَا الحُروفَ الجارَّة على الأسماءِ ٨٣/ب المُضَافةِ ، فَنَقولُ سُمّيت الجارةُ حُروفَ إضَافةٍ ، إمَّا لأنَّها تُضِيفُ

(١) ذهب إلى هذا الجرجاني في المقتصد ٨٧١ ، والعلامة الزمخشري في المفصل ٨٢ .

معنى الأفعَالِ إلى الأسماءِ ، وإن اخْتلفَت فيهَا جِهَـةُ الإضَافةِ ، أو لأنَّها تُضَافُ إلى المجُرورَاتِ كالأسماءِ ، وهَيِ ثلاثةُ فُنُونٍ :

ـ لَازمٌ للحرفيّةِ .

ـ وكَائنٌ اسماً وحَرفاً .

ـ وكَائنٌ فِعلاً وَحَرفاً .

الفنُّ الأوَّلُ تسعةٌ : مِنْ ، إلَى ، حَتَّى ، فِي ، البـاءُ ، الَّـلامُ ، رُبَّ ، وَاوُ القَسمِ ، تاؤُهُ .

« مِنْ » هِيَ للتّبيين ؛ لأنَّـه معنًى عَامٌّ في مواضعِ الاستعمَـالِ فيكُـونُ حَقيقـةً فِيـهِ دَفعاً للمجَـازِ والاشتـرَاكِ ، لأنَّهـا لو لَمْ تَقـعْ على المواضَعِ للمِعنَى العَامِّ وقَـعتَ لخصُوص كُلٍّ منِهَـا ، فَإن كَانَ بالـوضعِ الأوّلِ في الجَميعِ لزمَ الاشتراكُ ، وَإن لَم يَكُنْ لَزِمَ المَجازُ ، فإنَّها تأتِي لابتداءِ الغَايةِ في قَولِكَ : سِرتُ مِنَ البصْرَةِ .

والبصريُّونَ يُخَصّصُونَهَا بالابتدَاءِ المكَانيّ قِيَاساً عَلَى « مُنْـذُ » ؛ فَإنَّها مُختصّةٌ بالابتداءِ الزّمَانِيّ ، والحُكْمُ التـخصِيصُ بِمَـا اسْتُعْمِلَ فِيهِ الكلِمَةُ اتّفَاقاً ، والجَامِعُ الدَّلَالةُ عَلَى الطّرفِ المُبتَدإِ مِنْهُ .

والكُوفيُّونَ يُطلقُونَـه على الابتـداء الزّمانِـيّ أَيضاً ، كقَولِـه تَعالَـى ﴿ لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ ﴾[1] .

---

(١) سورة التوبة آية ١٠٨ .

والبَصَرِيُّونَ عَلَى أنَّ التَّقدِيرَ/ « مِن تَأسِيس أوّلِ يَومٍ »[1] . 84/أ

وللّتبعِيضِ فِي نَحو « أخذتُ مِنَ الدَّرَاهِمِ » ومَزِيدَةً لِتَبيين إرادَةَ التَّأكِيدِ في نَحو « مَا جَاءنِي مِنْ رَجُلٍ » ولَولَاهَا لَم يَستَغْرِقِ النّفيُ .

فإن سَأَلتَ : قَدْ أَفَادت الاستغرَاقَ فَمَا مَعنَى زِيَادَتِهَا ؟

أَجبتُ : قَالُوا : لَوْ حَذَفتَها بَقِيت صُورَةُ الجُملَةِ بِحَالِهَا بِخَلافِ الصُّورِ المُتَقَدِّمَةِ .

ولِلمُعتَرِضِ أَن يَنقُضَ القَاعِدَةَ بـ « إِنَّ » لإفَادتِهَا التّأكِيدَ وبقاء الجُملَةِ دُونَهَا ولم تُسم زَائدةً ، وسيبَوَيه لاَ يزيدُهَا إلاَّ فِي غَير المُوجَبِ[2] نفَياً واستفهاماً بالاستقراءِ ، والأَخفشُ يزيدُهَا في الوَاجبِ[3] أيضاً كقوله تَعَالَى ﴿ يَغْفِرُ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ ﴾[4] ، وهِي للتّبعِيض عِندَ سِيبَوَيهِ[5] ، وَالعَلَّامةُ جَعَلَ « مِن » للابتداءِ ، وَزعَم أَنَّه يعمُّ مَا استُعملت فِيهِ[6] ، وَفي اطّرادِهِ تَكلّفٌ ظَاهِرٌ .

---

(1) انظر الإنصاف 370/1 المسألة (54) حيث مذهب البصريين والكوفيين ، وأوضح المسالك 138/2 ، والمقتصد 823 .

(2) انظر الكتاب 17/1 ، 279 ، 345 ، 362 ، 307/2 بولاق .

(3) انظر معانب القرآن للأخفش 98/1 ، 99 ، والمقتصد 834 ، والانصاف 376/1 المسألة (54) ، ومقدمة في النحو لأبي الفرج الذكي 63 .

(4) سورة الأحقاف آية 31 .

(5) الكتاب 225/4 .

(6) انظر المفصل 283 .

(إِلَى) لانتهاء الغَاية مُعارِضةٌ لِـ « مِنْ » وَكونُهَا لِلمُصَاحَبةِ كقوله تَعَالى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ ﴾[1] ، و﴿ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ ﴾[2] رَاجِعٌ إِلَى مَعَنى الانتهاءِ ، فإِنَّ المعنَى مُضَافَةً إِلى أَمْوالِكُم ، وَمَنْ يُضِيفُ نُصْرَتَهُ إِيّايَ إِلَى نُصرةِ اللّهِ ، وهَلْ تَدُلُّ حَقِيقةً عَلَى إِدخَالِ ما بَعدَهَا فِي الْفِعْلِ المتقدّمِ أَمْ عَلَى عَدمِ الإِدْخَالِ ؟؟

فِيهِ أربعةُ أَقوالٍ[3] : تَدلُّ عَلَى الْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي ، وَبالعَكسِ ، وَمُشتركةٌ/ بَيَنهُمَا ، وَإِنْ كَانَ مَا بعدَهَا مِنْ جِنْسِ مَا قبلَهَاأُدْخِلت ، وَإِلَّا فَلَا . ٨٤/ب

والثَّالِثُ يُوجِبُ اشْتِرَاكَ اللَّفْظ بَينَ النَّقِيضَيْنِ وَمَنَعَهُ الأُصُولِيُّون[4] إِلاَّ أَن يُفَسَّرَ عَدَمُ الإِدْخَالِ بِالْإِخْرَاجِ لِيَتَضَادَّا فيجُوزُ كَالْقُروءِ[5] .

(حَتَّى) تكُونُ جَارَّةً ، وعَاطِفةً ، وَحَرفَ الابتداءِ .

فَالجَارَّةُ فِي مَعَنى « إِلَى » ، وَتُفارِقُهَا فِي أَنَّ مجرُورَهَا طَرَفُ مَا

---

(١) سورة النساء آية ٢ .

(٢) سورة آل عمران آية ٥٢ .

(٣) انظر رصف المباني ٨٠ ، والهمع ٢٤/٢ ، والصفوة الصفية في شرح الدرة الالفية للنيلي ٢٩٤ . الدرة الالفية للنيلي ٢٩٤ .

(٤) انظر شرح الكوكب المنير في أصول الفقه لابن النجار ٢٤٦/١ ، ٣٥١/٣ .

(٥) القرء من الأضداد بمعنى الطهر والحيض .
انظر الأضداد للأصمعي ٥ ، وكتاب الأضداد لابن السكيت ١٦٣ ، ضمن « ثلاثة كتب في الأضداد » .

قبلهَا أَوْ مُلَاقِي طَرفِهِ ، لأَنَّ المُرَادَ مِنَ الفعلِ المُتَعـدِّي بِهَـا انـقضاءُ ما تَعلّـقَ بِهِ مُتَدِّرجـاً كَقـولِكَ : أَكَـلتُ السَّمَكَـة حَتَّـى رَأْسِهَـا ، ونَـمتُ البَارِحَــةَ حتَّــى الصَّبَــاحِ ، وَفِــي أَنَّهــا تُدخِــلُ مَا بعدَهَــا في حُكْـمِ مَا قَبلهَـا بِلَا خِلَافٍ ، وَفِـي أَنها لَا تَدخُـلُ عَلَـى المُضمَــرِ خِلافاً لِلْمُبَرِّدِ[1] ، وعَنَ الكِسَائِـيّ : أَنَّ مَا بعدَهَـا مَجـرُورٌ بِـ « إِلَـى » مُضمَرٍ[2] ، وَهُو فَاسِدٌ ، لِإِضْمَارٍ بِلَا فَائِدَةٍ .

وَالعَاطِفةُ لا تخلُو عِن معنَى الغَايةِ ، فَتعَطِفُ تَارةً الطَّرفَ الأَعْلَى عَلَى الشّيءِ تَعظِيمـاً ، كَقولهـم : مَاتَ النَّـاسُ حَتَّـى الأنبيـاءُ ، وتَـارةً الطَّرفَ الأَدْنَى ، كَقولِهم : جاءَ الحَاجُّ حَتَّى المُشَاةُ ، فَلِـذلِكَ وَجَبَ كَونُ المعطوُفِ مِن جِنْسِ المعطوُف عَلِيه ، فَيُقَالُ : ضَرْبتُ القَومَ حَتَّـى زَيداً ، وَلاَ يجُوزُ : حَتَّى الحِمَـار ، وَقِيـلَ : الْأَحْسنُ إعادَةُ الفِعْلِ بَعْدَ « حَتَّى » فَيُقالُ : حَتَّى زَيداً ضَرَبتُهُ لِيكُـونَ[3]/ تَأكِيـداً لِدخُـولِ الغَايَـةِ فِي الفِعْلِ . ٨٥/أ

وَالثَّالِثَةُ كَقولِهم[4] :

---

(١) نص عليه ابن يعيش ٨/١٦ ، والرضي في شرح الكافية ٢/٣٢٦ ، والنيلي في الصفوة الصفية : ٢٨٢ ، والسيوطي في الهمع ٢/٢٣ .

(٢) نص عليه الرضي في شرح الكافية ٢/٣٢٤ .

(٣) قوله « ليكون » مكرر في النسخة .

(٤) هكذا ، والأولى «كقوله » .

١٤٢ ــ مَطَوْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَّ مَطِيُّهُمْ

وَحَتَّى الجِيَادُ مَا يُقَدْنَ بِأَرسَانِ[١]

وَيُبْتَدأُ بَعدَهَا بِكْلتَا الجُمْلَتَينِ ، وقَدَ تَدخُلُ الوَاوَ عَلِيهِ كَمَا مَرَّ[٢] ، وَيَنقدحُ[٣] فِي مَسألةِ : « أَكلتُ السَمَكَةَ حَتَّى رَأسهَا » الأَوجُهُ الثَّلاثَةُ ، وَيُضمَرُ الخَبَرُ عَلَى الثَّالِثَ وَهُوَ « مأكُولٌ » .

« فِي » لِلوعَاءِ تَحْقِيقاً كَـ « الْمَالُ فِي الْكِيسِ ، أَوْ تَقدِيراً كَـ « فُلَانٌ يَنظُرُ فِي الكِتَابِ » ، وقَولُهُ تَعَالَى ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ ﴾[٤] لِتَمَكُّنِهِمْ في الجُذُوعِ تَمكّنَ المَظْرُوفِ في الظَّرْفِ ، وَقِيلَ : هِيَ في الآيةِ بِمَعنَى « عَلَى »[٥] ، نَظَراً إِلَى الظَّاهِرِ ، وَقَولُ بَعضِ الفُقَهاءِ ، إِنَّهَا قَدْ تكوُنُ لِلْعِلِّيَةِ كَمَا فِي قَولِهِ عَليهِ السَّلامُ : « فِي نَفْسٍ مُؤمِنةٍ مَائةٌ مِنَ الأَبِلِ »[٦] مُنكَرٌ عِندَ أَهْلِ اللُّغَةِ[٧] .

---

(١) البيت من الطويل ، وهو لامرىء القيس ، انظر ديوانه ٩٣ (ت : أبو الفضل) ، والمقتصد ٨٤٣ ، والكتاب ٤١٧/١ ، ٢٠٣/٢ بولاق ، وابن يعيش ٧٩/٥ ، ٣١/٧ والشاهد في « حتى » الثانية حيث جاءت حرف ابتداء ، فهي غير عاملة .

(٢) كتب تحته حاشية تقول « أي في البيت » .

(٣) كتب تحته أيضا « أي يتوجه » .

(٤) سورة طـه آية ٧١ .

(٥) ذهب اليه الفراء ، انظر معاني القرآن ١٨٦/٢ ، ورصف المباني ٣٨٨ .

(٦) الحديث قطعة من كتاب النبي ﷺ الذي بعثه مع عمرو بن حزم إلى أهل اليمن ، وبين فيه الفرائض والسنن والديات ، رواه مالك في الموطأ ٥٨/٣ بلفظ « ان في النفس مائة من الابل » وانظر شرح الكوكب المنير ٢٥٣/١ .

(٧) لم نجد من اللغويين من نصَّ على ذلك مع أن النحاة أثبتوا أنها تفيد السببية كما في الحديث

البـاءُ : أَصلُهـا الإِلْصَاقُ كَقَـولِكَ : بِهِ دَاءٌ ، أَي لَصِقَ بِهِ ، وَمَررتُ بزَيدٍ ، أي الْتَصَقَ مُرُورِي بِمَوضعٍ يَقرُبُ مِنْـهُ ، ويَدخُلُهَـا معَنـى الاستِعَانَةِ نحو : كَتَبتُ بِالقَلمِ ، وَهِيَ باءُ السَّبَبِ ، وَالمُصَاحَبـةِ نَحْـو خَرَجَ بِعَشيرَتِهِ وهِيَ باءُ الحَـال وَبـاءُ المُـلاَبَسَةِ أَي مُلاَبِساً بِعَشِيرَتِـهِ ، وَقَـد تَكُـونُ زَائِـدَةً في المنصُوبِ نَحـو : أَلْقَـى بِيَـدِهِ ، وقَولُـه تَعَالَـى ﴿ وَلاَ تُلْقُـوا بِأَيْدِيكُـمْ ﴾[1] أَي أَنْفُسِكُـم ، وفِـي المرفُـوعِ نَحـو : ﴿ كَفَى بِاللَّهِ/ شَهِيـداً ﴾[2] وَبِـحَسْبُكَ زَيـدٌ ، وَالقِيـاسُ زِيَادتُهَـا عَلَـى ٨٥/ب المنصُوبِ ؛ لأَنَّ حُرُوفَ الجرّ وُضِعتَ للمفعُوليَّـةِ وَلِلتّعدِيَـةِ ، إِمَّـا مَعَ المُصَاحَبَـةِ كَمَـا مَرَّ ، أَو بِدُونِهَـا كَـ « ذَهَبَ بِالمَـالِ » أَيْ أَهْلَكَـهُ ، ولِتَأْكِيـد النّفـي وَقَـدْ مَضَى ، وَلَيستْ بِالزّائِـدَةِ ، الصِّرفَـةِ ؛ لإِفَادتِهَـا معِنىً ، وَبِمَعنَى « فِي » كقولِه :

١٤٣ ــ وَمَا بِالرّبْع مِنْ أَحَدِ[3]

= المذكور ، قال الرضى : « أي في قتلها ، فالسبب الذي هو القتل متضمن للدية تضمن الظرف للمظروف ، وهذه هى التي يقال إنها للسببية ، شرح الكافية ٣٢٧/٢ .

(١) سورة البقرة آية ١٩٥ .

(٢) سورة النساء آية ٧٩ .

(٣) هذا بعض بيت من البسيط للنابغة الذبياني ، وهو بتمامه

وقـفت فيها أصيـلاَ لاً أسائلهـا عيّت جواباً وما بالربـع من أحـد

الديوان ٢ ، والكتاب ٣٦٤/١ ، والمقتضب ٤١٤/٤ ، وابـن يعـيش ٨٠/٢ ، ١٢/٨ ، والمقتصد ٧١٩ ، ٨٢٧ ، والخزانة ١٢٢/٤ .

والشاهد فيه مجيء الباء بمعنى « في » الظرفية .

وَلِلمُعَاوضَةِ نحَو : بِعْتُ هَذَا بِهَذَا[1] .

الـلَّامُ : لِلاخْـتِصَاصِ كقَـولِكَ : السَّرجُ لِمَالِكـهِ ولِلْفَــرسِ ، وَلِلتّعْلِيلِ ، وَبِمعَنى الـوَاوِ في الـقَسَمِ ، ولِلّتعدِيَـةِ كقَـولِكَ : زَيـدٌ أَضْرَبُ مِنّي لِعَمْرٍو ، وَقَدْ تُزَادُ كَقولِه تَعالَى ﴿ رَدِفَ لَكُمْ ﴾[2] .

رُبَّ : لِلّتقْلِيلِ ، وَقَدْ تُستَعمَلُ لِلّتكْثِير مَجَـازاً ، ولَهَـا خَوَاصُ : كَونُ مَجرُورِهَا نَكِرةً ظَاهِرَةً أَوْ مُضمَرةً لَا تَرجِعَ إِلَـى مَذكُـورٍ ، مُفَسْرَةً بِمنصُوبٍ كَقولِكَ : رُبَّهُ رَجُلاً ، لأَنَّ وَضعَهَا تَعْلِيـقُ الفِعْـلِ بِعَـددٍ غَيـرِ مُسْتغْرَقٍ .

وَالمَعرِفَـةُ إِمَّـا وَاحِـدٌ أَوْ جنسٌ أَوْ مُسْتَغْـرِقٌ ، وَكَـونُ مَجروُرِهَـا الظَّاهِرِ مَوصُوفاً لِأَنَّ الموصُوفَ أَقَلُّ مِنَ المُطْلَقِ ، قَالَ :

١٤٤ ــ رُبَّ رِفْـدٍ هَرَقْتَـهُ ذَلِكَ الْيَـــــ

ـــــوْمَ وَأَسْرَى مِن مَعْشَرٍ أَقْيَـــالِ[3]

فَهَرَقْتَـهُ ، وَمِـنْ مَعْشَرٍ ، صِفتَـانِ للمجـرُورِ بِرُبَّ ، وفَائِدتُهَـا كَونُهَا وَاجِبَةَ التَّقَدّمِ عَلَى الفِعْلِ المُتَعَلّقَـةِ هِيَ بِهِ ؛ لأَنَّ التّقْلِيـلَ/ يُشابِـهُ النَّفْـيَ فَلَـهُ الصَّدْرُ ، وَكَـوَنُ فِعْلِهَـا مَحذُوفاً عَلَـى الأَكثَـرِ ، لِأَنَّهَـا فِي ٨٦/أ

---

(١) انظر رصف المباني ١٣٢ ، ومغني اللبيب ١٣٧ .

(٢) سورة النمل آية ٧٢ .

(٣) البيت من الخفيف للأعشى الكبير كما في ديوانه ١٣ ، ونسبه العيني ٢٥١/٣ ، لأعشى همدان وليس في ديوانه .

وانظر ابن يعيش ٢٨/٨ ، والمقتضد ٨٣١ ، الخزانة ١٧٦/٤ بولاق ، والصفوة الصفية ٣١٥ .

الأَكْثَرِ جَوَابٌ لِفعلٍ مَسؤُولٍ عَنْهُ يَدلُّ عَلَى مُتعلّقهَا ، وَكَونُ فِعلِهَا مَاضِياً ، لأنَّهَا جَوَابُ سُؤَالٍ عَن فِعْلٍ مَاضٍ ، وقَولُهُ تَعَالَى ﴿ رُبَّمَا يَوَدُّ ﴾[1] إِمَّا لأَنَّ إِخْبَارَ اللّهِ عَنِ المُستَقْبَل يَجْرِي في التحقيقِ مَجْرى المَاضِي ، أَوْ لِوَضْعِ المُستَقْبِلِ مَقَامَ المَاضِي كَمَا هُوَ بَعْدَ لَمْ[2] .

وَيُكَفُّ بِـ « مَا » فَتدخُلُ عَلَى القِبيلَيْنِ وَالْمَعرِفَةِ ، قَالَ :

١٤٥ ـــ رُبَّمَا الجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمُ
وعَنَاجِيجُ بَينهنّ المِهَارُ[3]

وفِيهَا لُغَاتٌ أُخَرُ : ضَمُّ الرّاءِ مَعَ خِفَّةِ البَاءِ مَفتُوحَةً وَمضمُومةً وسَاكِنةً .

فَتحُ الرّاءِ مع شدّةِ البَاءِ وَخِفّتِها مفتُوحَةً .

إِلْحَاقُ التَّاءِ السّاكِنَةِ بِهَا والرّاءُ مضمُومَةٌ والبَاءُ مُشَدّدَةٌ أَوْ مُخَفَّفَةٌ[4] .

وَتُضْمَرُ بَعْدَ حُرُوفِ العَطْفِ ، وعَنْ بَعْضِهِم : أَنَّ الحُرَوفَ نَائِبَةٌ عَنْهَا[5] وجواز إظهارها بَعْدَهَا يبطله .

---

(١) سورة الحجر آية ٢ .

(٢) انظر المقتصد ٨٣٥ .

(٣) هو من الخفيف لأبي دؤاد الايادي وهو في الصفوة الصفية ٣١٧ ، وابن يعيش ٢٩/٨ ـــ ٣٠ ، وابن الشجري ٢٤٣/٢ ، ومغني اللبيب ١٨٣ ، والخزانه ١٨٨/٤ .
والشاهد فيه دخول « ربما » على الجملة الاسمية .

(٤) انظر مغني اللبيب ١٨٤ حيث نقل فيها ست عشرة لغة .

(٥) ذهب إلى هذا الكوفيون والمبرد ، انظر الانصاف مسألة (٥٥) ، والمقتضب ٣١٨/٢ ، ٣٤٦ .

(الــواو) هي بدلٌ عن البــاء الموصل للفعــلِ إلى المقسم به لِقصورها عنها باختصاصِهَا بالمُظْهَرِ سَوَّغَهُ اتّحَادُ مخْرجهِمَا فَإِذَا رِيمَ إدْخَالُهَا في المُضمَرِ رُدَّ الباءُ ، قَالَ :

١٤٦ ــ رَأَى بَرْقــاً فَأَوْضَعَ فوقَ بَكْــرٍ
فَلَا بِكَ مَا أَسَالَ وَلَا أَغَامَــا[1]

وَالتِزَامُ إِضْمَارِ الفِعْلِ مَعَهَا دُونَ/ الباءِ ؛ لاسْتِيجَابِهَا فِعْلَ الْقَسَمِ ٨٦/ب عَلَى التّخْصِيص دُوْن الباءِ .

التَّاءُ : بَدَلٌ عَنِ الوَاوِ كَتُجَاهٍ وَتُخَمَةٍ فَإِنَّهُمَا مِنَ المُوَاجَهَةِ وَالوَخَامَةِ لاخْتِصَاصِهَا مِنْ بَين المُظْهَراتِ باسْمِ اللَّهِ ، وَشُبِّهَ بـ « اسْنَتُوا »[2] فِي اخْتِصَاصِ الإبْدَالِ بِصُورَةٍ مُعَيَّنَةٍ ، وَحَكَى الأخْفَشُ[3] : تَرَبِّى وَتَرَبِّ الْكَعْبَةِ ، وَهُوَ شَاذٌ .

---

(١) البيت من الوافر ، وهو لعمرو بن يربوع بن حنظلة .
انظر : المقتصد ٨٣٧ ، ونوادر أبي زيد ٤٢١ ، وابن يعيش ٣٤/٨ ، ومقدمة في النحو للذكي ٧٢ ، والإيضاح العضدي ٢٥٥ ، وسر صناعة الاعراب ١١٧ .
والشاهد فيه مجيء باء القسم ــ على الأصل ــ متصلة بالمضمر خلا فالباقي حروف القسم ، وهذه الباء تبدل بالواو في القسم حينما تدخل على الظاهر كقولك : وزيد ، واللام في قوله « فلا بك » زائدة ، والمعنى « فيك » .

(٢) المشبه هو الأخفش كما في المقتصد ٨٣٨ ، ومعنى «استنوا» ، دخلوا في العام المجدب ، يعني إبدال الواو تاء يختص بالعام المجدب دون غيره .

(٣) انظر شرح عمدة الحافظ ٢٧٠ ، وشرح التصريح ٤/٢ .

الْفَـنُّ الثَّانِـي : خَمسةٌ : « عَلَـى » ، « عَنْ » ، « الكَـافُ » ، « مُنْذُ » ، « مُذْ » .

« عَلَـى » للاسْتِعْـلاءِ ، وَتُطلَـقُ عَلَـى مَعنَـى البـاءِ فِي قَولِهـم : مَرَرْتُ عَلَيهِ ، وَمعْنَى « مَعَ » ، يُقَالُ : فُلَانٌ عَلَى جَلَالَتِهِ يَفْعَـلُ كَذَا ، وكَوْنُهَا اسْماً فِي قَولِه :

١٤٧ ــ غَدَتْ مِنْ عَلَيْـهِ بَعْدَمَـا تَمَّ ظِمْؤُهَـا
تَصِلُّ وَعَـــنْ قَيْضٍ بِبَيْـــداءَ مَجْهَـــلِ[1]

أَيْ مِنْ فَوْقِـهِ وَأَعْـلَاهُ ؛ فَإِنَّ حَرفَ الجَـرّ لَا يَدخُـلُ الحَـرفَ ، وأَمَـارَةُ حَرفِيَتِهَا إِيصَالُهَا الفِعَل بِمَا بَعْدَه ، وَكَذا أَخَواتُهَا ، وَهِي اسْمـاً مَبْنِيَّةٌ ، لِمُنَاسَبَتِهَا الحَرفَ لَفظاً يَدُلُّ عَليـه كَونُ آخِـرِهِ ياءً مَعَ الضَّمِيـرِ لَا أَلِفاً كَرَحَاهُ ، وَكَذَا البَوَاقِي .

« عَنْ » : لِلْمُجَاوَزةِ كَقولِكَ : أَخـذتُ عَنْـهُ المَـالَ ، وَيَلزمُهَـا زَوَالٌ عَن مَحلٍّ ، وَوُصُولٌ إِلَى آخَرَ ، فَأُطْلِـقَ عَلَـى عَارٍ مِنهُمَـا مُجَـرَّداً فَقِيلَ : أَدَّيتُ عَنْهُ الدَّيْنَ ، وَاقْتَبَسْـتُ عَنْهُ العِلْـمُ ، وَلِمُشَارَكتِهَـا « مِنْ »

---

(١) البيت من الطويل ، وهو لمزاحم العقيلي في وصف قطاة .
انظر : ديوانه ١٢٠ (بمجلة معهد المخطوطات المجلد ٢٢ جـ ١) ، والكتاب ٣١٠/٢ ، والأزهية ٢٠٣ ، والمقتضب ٥٣/٣ ، والصفوة الصفية ٣٢٦ ، ومقدمة في النحو ٧٤ ، الخزانة ٢٥٣/٤ ، والشاهد فيه على أن « على » اسم لدخول حرف الجرعليه ، ويروى « ما تم خمسها » ، والقيض : قشر البيض .

فِي تَّعيُّنِ الْمَبْدَأ قَدْ يَتناوَبَانِ ، وَلِمُفَارَقتِهَا/ إيَّاهَا بخصُوصِ المُجَاوَزةِ ٨٧/أ قَدْ يَتَنافَيَان ، فَإذَا أَردتَ الابْتِدَاءَ الْبَحْتَ فَـ « مِنْ » كَقولِكَ : زَيدٌ أَفضَلُ مِنْ عَمْرٍو ، وَلأَنَّكَ تُعَيّنُ مَبدَأَ أَفْضَلِيّةِ زَيدٍ أَنّه مِنْ عَمْرٍو ، وَلَا تُلَاحِظُ مُجَاوَزَةً مَا ، أَوْ التّجَاوزَ الصّرْفَ فـ « عَنْ » كَقولِكَ : ذَهَلْتُ عَنْهُ ، أو ابْتِداءً مَعَ تَجَاوزٍ فَأَيُّهُمَا شِئْتَ كَقَولِكَ : سَقَيتُهُ عَنِ الْعَيْمَةِ[1] ، لِمُجَاوَزتِكَ بِهَا عَنْهُ ، وَمِنَ الْعَيْمَةِ ؛ لأَنَّ سَقْيَكَ نَشَأَ مِنْ عَيْمَتِهِ ، أَيْ الْعَيْمَةِ الْمُدْرَكَةِ ، وَمَجيئُهَا اسْماً فِي قَولِهِ :

١٤٨ ــ جَرَتْ عَلَيهِ كُلُّ رِيحٍ سَيْهُوجْ
مِنْ عَنْ يَمِينِ الْخَطِّ أَوْ سَمَاهِيجْ[2]

أَيْ مِنْ جَانِبِ يَمينِ الخَطِّ .

(الكَافُ) لِلّتشبية ، وَكَونُهَا حَرْفاً فِي قَولِهم : جاءَنِي الَّذِي كَزَيدٍ ، في حَالِ السَّعَةِ فَإِنَّ الجَارَّ يَتعلّقُ بِالْفِعْلِ المُقْتضِي للفَاعِلِ فَتتَمُّ بِهِ الصّلَةُ جُمْلَةً ، ولو كَانت اسْماً كَانَ خَبَراً لمُبتدَإٍ محذُوفٍ أيْ الَّذِي هُوَ مِثْلُ زَيدٍ ، وَحَذْفُ شَطْرِ الصّلَةِ قَلِيلٌ ، فَإنْ عَارَضْتَ بِحَذفِ

(١) العيمة ــ بالعين المهملة ــ شدة شهوة اللبن ، ورواها الجرجاني في المقتصد ٨٤٨ ، بالغين المعجمة ، وهي : شدة العطش . وانظر اللسان « عيم » .

(٢) هذا رجز لرجل من بني سعدة .
انظر : سمط اللآلىء ٢/٧٧١ ، والمقتصد ٨٤٦ ، وابن الشجرى ٢/٢٥٤ ، واللسان والتاج في « سمهج » ، والسيهوج : الشديدة . وسماهج : جزيرة في البحر .
والشاهد فيه مجيء « عن » اسما بدليل دخول « من » عليه .

الفِعْلِ وَالفَاعِلِ وَهُمَا شَطْرَا الصِّلَةِ فَرَّقْتُ بأنَّ الظَّرفَ نَائِبٌ مُستَقِلٌّ لِلفِعْلِ حَتَّى جُعِلَ جُملةً بِرأسِهَا فَكأنَّهُ لاَ حَذْفَ ، وَالخَبَرُ لاَ يَنُوبُ عَنِ المُبْتَدإِ هَذه النِّيَابَةَ ، وَوُرُودُهَا اسْماً فِي قَولِ الشَّاعِرِ :

١٤٩ ــ أَتَنْتَهُونَ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ
كَالطَّعْنِ/ يَهْلَكُ فِيهِ الزَّيْتُ وَالْفُتُلُ[1] ٨٧/ب

فَإِنَّها فَاعِلَةٌ ، وَاحْتِمَالُ كَونِهَا حَرفاً وَهِيَ مَعَ مَا بَعْدَهَا صِفَةٌ لِلفَاعِلِ ، أَي شَيٌّ كَائِنٌ كَالطَّعْنِ يَسْتَلزِمُ حَذفَ الفَاعِلِ الَّذي هُوَ الْعُمْدَةُ .

وَقَولُهُم : « كُنْ كَمَا أَنْتَ » جُوِّزَ كَونُ « مَا » فِيهِ كَافَّةً ، وَالكَافُ إِمَّا اسمٌ كَقولِه :

١٥٠ ــ أَعَلاَقَةً أُمَّ الْوُلَيِّدِ بَعْدَمَا
أَفنَانُ رَأْسِكِ كَالثَّغَامِ الْمُخْلِسِ[2]

---

(١) هو من البسيط ، وهو للأعشى الكبير . انظر الديوان ٦٣ ، والمقتضب ١٤١/٤ ، والمقتصد ٨٤٩ ، وابن يعيش ٤٣/٨ ، ومقدمة في النحو ٧٠ ، والخزانة ٢٦٦/٤ .
والشاهد في قوله « كالطعن » حيث وقعت الكاف اسما ، لأنها فاعلة .

(٢) هو من الكامل ، وقائله المرار الفقعسي ، وقيل : المرار الحنظلي (زياد بن منقذ) .
انظر الكتاب ٦٠/١ ، ٢٨٣ بولاق ، والمقتضب ٥٣/٢ ،والمقتصد ٤٦٨ ، ٨٥١ ، وابن يعيش ١٣١/٨ ، ومغني اللبيب ٤٠٩ ، والخزانه ٤٩٣/٤ ، ومعجم الشعراء ٣٣٨ .
أفنان الراس : خصل الشعر .والثغام : شجر إذا يبس صار أبيض . والمخلس ، ما اختلط فيه البياض بالسواد .
والشاهد فيه أن « ما » كفت (بعد) عن الاضافة للمفرد هَيّأتْها للإضافة إلى الجملة ، =

وَإِمَّا حَرفٌ كَـ « رُبَّمَا » .

وَكَونُهَا موصُولاً[1] مَحذُوفَ مُبْتَدَإ الصلَةِ ، وَلَا تَجُوزُ زِيَادتُهَا ؛ لأَنَّ مَا بعدَهَا مرفوعٌ، ولأَنَّ الكَافَ لَا تَدخُلُ الضّمِيرَ المُتّصِلَ .

(مُذْ وَمُنْذُ) : هُمَا حَرفَانِ لابتداءِ الغَايةِ الزّمَانِيّة كَـ « مِنْ » فِي المَكَانِيّة يَتَشبّثَانِ بِالفِعْلِ تَشَبُّثَهَا ، وَاسْمَانِ ، إمّا لابتداءِ الغَايةِ كقَولِكَ : مَا رَأَيْتُهُ مُنْذُ يَومُ الجُمُعَةِ ، أي ابْتِداءُ عَدَمِ الرُّؤْيَةِ ذَلِكَ ، أو للظَّرفِ أي لِبيَانِ مَجْمُوعِ زِمَانِ الفِعْلِ كَقولِه : مَا كَلَّمتُهُ مُنْذُ يومَانِ ، فَمَا بَعدَهَا ـ حَرفاً ـ مَعرِفَةٌ بَتَّةً ، لأَنَّ المُرَادَ تَعيينُ الوقْتِ ، وكَذا اسْماً بِمعنَاهَا .

وَأَمَّا الثَّالِثُ فَيجُوزُ التّنكِيرُ ؛ لأَنَّ الغَرضَ عَدَدُ زَمَانِ الفِعْلِ فَلَا يُنَافِي النّكِرَةَ وَالمعرِفَةَ ، وَهُمَا فِي الاسْمِيّة مُضَافَانِ إِلَى وَاجِبِ الْحَذْفِ يدلُّ عَليهِ/ مَصَدرُ الفِعْلِ ، فَكأَنَّهُمَا بَعضُ الاسْمِ فَبُنِيَا ؛ لِمُنَاسَبَتِهِمَا الحَرفَ لَفظاً ، ولأَنَّهُما حِينَئِذٍ يَتَضَمَّنَانِ مَعنَى « مِنْ » أَوْ « فِي » تَضَمُّناً لَا يَظْهَرانِ بِخَلَافِ سَائِرِ الظُّرُوفِ ، وَبُنِيَ « مُنْذُ » عَلَى الضَّمّ تَبَعاً لِلمِيمِ ؛ فَإِنَّ النُّونَ حَاجِزٌ غيرُ حَصِينٍ بِدَليلِ «مُنْتُنٍ وَمِنْتِنٍ»[2] فَأُتْبِعَ التَّاءُ المِيمَ مَرَّةً وَمَرَةً بِالعَكْسِ . ٨٨/أ

= فـ (ما) في « كن كما أنت » كفت الضمير عن الجر كما كفت الحرف في قولك : ربما عن أن يعمل الجر ، وانظر مزيدًا من التفصيل في المقتصد ٨٥١ .

(١) أي وكون « ما » موصولاً ، أي كالذي هو أنت .

(٢) انظر اللسان في « نتن » ، وابن يعيش ٤٧/٨ .

الفَنُّ الثَّالِثُ ثَلاثَةٌ : حَاشَا ، وَعَدَا ، وَخَلا .

أَمَّا « حَاشَا » فقَالَ سِيبَوَيهِ[1] : هُوَ حَرْفُ جَرٍّ كَقولِهِ :

١٥١ ــ حَاشَا أَبِــــي ثَوْبَـــــانَ إنَّ بِهِ
ضَنّــاً عَلَــى المَلْحَـــاةِ وَالشَّتْـــمِ[2]

والفرَّاءُ[3] : هُوَ فِعْلٌ ؛ لِنَصْبِهِ مَا بَعْدَهُ كَقولِ بَعْضِهِم : « اللَّهُمَّ اغْفِرْ لي وَلِمنْ سَمِعَ حَاشَا الشَّيْطَانَ وَابْنَ الأَصْبَغِ »[4] ، أي جَانَبَهُمَا المغفُورُونَ ، وَلأَنَّهُ « فَاعَلَ » مِنْ « الحَشَا » أي الجَانِب كَجَانَبَ ، وَلِمُصَاحبتِهِ لَامَ الْجَرِّ كَقولِه تَعالَى ﴿ حَاشَا لِلَّهِ ﴾[5] قَالَ : وَإِذَا جُرَّ

---

(١) انظر الكتاب ٣٧٧/١ بولاق ، وهي من مسائل الخلاف كما في الانصاف ٢٧٨ المسألة ٣٧ .

(٢) هو من السريع ، وقائله الجميع (منقذ بن الطماح الأسدى) ، والبيت مركب من بيتين هما :

حاشا أبي ثوبـــان ان أبـــا ثوبـــان ليس ببكمـــة فدم
عمـــرو بن عبـــد اللـــه ان به ضنًّـــا عن الملحـــاة والشتم

انظر المفضليات ٣٦٧ ، والاصمعيات ٢١٨ ، والمحتسب ٣٤١/١ ، والعيني ١٢٩/٣ ، ومغني اللبيب ١٦٦ ، ومقدمة في النحو ٥٧ ، وابنيعيش ٤٧/٨ .

والشاهد فيه مجيء « حاشا » حرف جر بدليل جر ما بعده ويروى « حاشا أبا ثوبـــان » بالنصب على أن « حاشا » فعل كما ذهب إليه الكوفيون وبعض البصريين .

(٣) انظر رأى الضراء في الهمع ٢٣٢/١ .

(٤) في الأصل : « وابن الأصبغ » بالصاد المهملة والغين المعجمة . وهي رواية صحيحة كما في شرح المفصل ٤٨/٨ والجني الداني ٥٦٢ ويروى « أبا الإصبع » بالصاد والعين المهملتين معاً كما في الجني الداني والأصول في النحو ٢٨٨/١ والهمع ٢٣٢/١ ويروى « أبا الأصبغ » بالغين المعجمة كما في المغني ١٢٢/١ وشرح التصريح ٣٦٥/١ .

(٥) سورة يوسف آية ٣١ .

مَا بَعْدَهُ فَالَّلامُ مُقَدّرَةٌ ، وَبعْضُ الأَصْحَابِ أَنَّـهُ مَصَدرٌ مُنَـوَّنٌ تَقْدِيـراً إِذَا كَانَ مَعَ اللّامِ ، أَوْ مُضَافٌ إِذَا خَلَا عَنْهُ .

وَأَمَّا (عَدَا ، وخَلَا) فَكَونُهُمَا فعـلين ظَاهِـرٌ ، لوقُوعِهمَـا صِلَـةً لِ « مَا » وَنَصبِ مَا بَعَدَهُمَـا ، وَقِيـلَ : إِنَّهُمَـا حَرفَـا جَرٍّ[1] ، وَعَـدمُ وَصْلِ « ما » بِـ « حَاشَا » يُضعِـفُ فِعْلِيَّتَـهُ ، وَقِيـلَ : « مَا » الدَّاخِلَـةُ عَلَى « خَلَا وَعَدَا » هِيَ المصدَرِيَّةُ فَقَولُكَ : جَاءنِـي الْقَـوْمُ مَا خَلَا زَيـداً أَيْ وَقْتَ خُلـوّهِ ، ثُمَّ حُذِفَ/ الـمُضَافُ ؛ لأَنَّ (مَا) الموصُولَـةَ ٨٨/ب لَا يُوصَفُ بِهَـا فَلَا يُقَـالُ : اشتـريتُ الكِتَـابَ مَا تَعظَّـمَ ، وَهَهُنَـا قَدْ وُصِفَ بِهَا القومُ ولأَنَّه لاَ رَاجِعَ مِن الجُملَةِ بَعدَهَا إِلَيهَا .

(١) انظر مقدمة في النحو ٥٨ حيث ذكر الذكي أن من جعلهما حرفين جريهما الاسم المستثنى ، ومن جعلهما فعلين أضمر فيهما الفاعل ونصب بهما الاسم المستثنى ، وانظر كذلك مغني اللبيب ١٧٨ ، ١٨٩ ، والصفوة الصفية ٥٥٣ .

« فَصلٌ فِي الْقَسَمِ »

هُوَ تَحقِيقُ جُمَلةٍ بِأُخْرَى ، وَالمُحقّقُ بِهَا يُدْعَى القَسَمُ ؛ لِظُهُورِهِ بِهَا ، وَالثَّانِيةُ الْمُقسَمُ عَلَيهَا ، والأُولَىٰ إِمَّا فِعليّةٌ كَقولِكَ : حَلَفتُ بِاللَّهِ وَنَحوَهُ ، أو اسْمِيةٌ كَقولِكَ : لَعَمْرُكَ وَنَحوِهِ ، وَالجُملتَانِ كَوَاحدةٍ ؛ لِعَدمِ إِفَادَة كُلٍّ مِنهُمَا بِدُونِ الأُخْرى كالشَّرطِ والجَزاءِ .

وَتُحذفُ الثَّانِيةُ حَذفَهَا ثَمَّةَ ، وَلِكَثرةِ تَلَفُّظِهم بِالْقَسَمِ خَفَّفُوهُ بِحَذفِ الفِعْلِ فِي « بِاللَّهِ » ، وَالْخَبَرِ فِي « لَعَمْرُكَ » ، وَأَشبَاهِهَا ، والتَّقدِيرُ : لعَمُركَ مَا أُقْسِمُ بِهِ .

وهَمْزَةُ (أَيْمُنِ) دَرْجاً عِندَ سِيبَويهِ ، وَالفَرَّاءُ يَجعَلُ الكَلِمَةَ جَمْعاً[1] ، وَنُونِ[2] (أَيْمُنِ وَمِنْ وَمُنْ) ، وَحَرْفِ القَسَمِ مِنْ غَيرِ عِوَضٍ فِي « اللَّهِ وَاللَّهِ » . وَمَعَهُ فِي : هَا اللَّهِ وَآاللَّهِ ، وبِالإِبْدَالِ عَن البَاءِ وَاواً أَوْ تاءً ، وَاخْتِيَارِ الفَتْحِ عَلَى الضَّمِّ الأُشْهَرِ فِي « لَعَمْرُ » وَيُتَلقَّى بِاللَّامِ وَ « إِنَّ » وحَرفِ النَّفْيِ ، يُقَالُ : بِاللَّهِ لَأَصومَنَّ ، وَإِنَّكَ

---

(١) انظر الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٣٢٤/٢ ، فقد نص على رأي الفراء .

(٢) قوله « ونون أيمن .. » معطوف على قوله : « خففوه بحذف الفعل .. والخبر .. » ، ومسألة « أيمن » فيها خلاف بين البصريين والكوفيين انظر الإنصاف المسألة (٥٩) ، والكتاب ٥٠٣/٣ ، ١٤٨/٤ (هارون) .

لَزَاهِدٌ ، وَمَا خَرَجتُ ، وَلا أَخْرُجُ[١] . وَقَد يُحذَفُ حَرفُ النَّفْي قَالَ :

١٥٢ ــ تَا اللَّهِ يَبْقَى عَلَى الأَيَّامِ مُبْتَقِلٌ
جَوْنُ السَّرَاةِ رَبَاعٌ سِنُّهُ غَرِدُ[٢]

وَأَكثَرهُم/ يُخَصّصُ الحَذفَ بِـ « لَا » ، والزَّجَّاجُ[٣] يَسْحَبُهُ ٨٩/أ إِلَى « مَا » حُجّةُ الْأَوَّلِينَ ــ سِوَى الاستقراءِ ــ أَنَّ حَذفَ اللَّامِ يَستلزِمُ حذف النون المؤكدة لمصاحبتها ، وحذف « إنّ » مع بقاء عملها يستلزم إعمَالَ الحَرفِ المُضْمَرِ الضّعيفِ العَملِ فَإِنَّهُ بالمُشَابَهةِ وَبِدُون عَملِهَا لَا دَلالَةَ عَلَى التّأكِيد أَصْلاً ، و « مَا » عَامِلَةٌ بِالتَّشَبُّهِ ، فَحُكْمُهُ حُكْمُ « إِنَّ » فَتَعيَّنَ حَذفُ « لَا »[٤] ودَلِيلُ الزّجّاجِ تَشبيهُ « مَا » بِـ « لَا » وَقَدْ تُبدَلُ مِن باءِ القَسَمِ بعَدَ حَذفِ الفِعْلِ الْوَاوُ وَالتَّاءُ ، وَلَامُ الجَرّ وَمِنْ وَالهَمزَةُ وَهَا ، أَمَّا الإِبدَالُ فَلِيَتَمحَّضِ الكَلَامُ

---

(١) انظر ابن يعيش ٩٦/٩ ، والمقتصد ٨٦٥ ، والهمع ٤١/٢ .

(٢) البيت من البسيط ، وهو لأبي ذؤيب الهذلي ، انظر ديوان الهذليين ١٢٤/١ ، والمقتصد ٨٦٦ ، والإيضاح ٢٦٤ ، وابن يعيش ٩٧/٩ ، مبتقل : أي حمار يأكل البقل . السراة : الظهر . رباع سنة أي الذي له أربع سنين . والغرد : الذي يغرد ، أي يرفع صوته ، يعني لا يبقى على الأيام حمار ذو نشاط .
والشاهد في قوله « يبقى » حذف لا النافية ، والتقدير : لا يبقى .

(٣) لم نجد من نسبه إلى الزجاج صراحة فيما بين أيدينا من مراجع وإنما هو مذهب تلميذه أبي القاسم الزجاجي كما في كتابه الجمل ص ٧٠ والبسيط في شرح الجمل ٩٢٠/٢ .
والزجاج هو أبو إسحاق إبراهيم بن السرى بن سهل ت ٣١١ هـ .
ينظر ترجمة في البغية ٤١١/١ .

(٤) انظر ابن يعيش ٩٨/٩ .

حَلِفاً ؛ فَإِنَّ قَولَكَ : حَلفتُ بِاللَّهِ يَحتَمِلُ الإخبار ، وهذه الحروف مختصة بالحلف ، وأما حذف الفعل فلاستبشاع تَعَدّي الفِعْلِ الظَّاهِرِ بغَير حُروفِ التّعَدّي ، وَاطّرَدَ فِي « الَّلام » وَ « مِنْ » ؛ لِمُشَارَكَتِهِمَا أَخَواتِهمَا فِي العَوَضِيَّةِ ، وَفِي الَّلامِ وَالتّاءِ معنَى التّعَجُّبِ وَقَد يكُونَانِ بِدُونِهِ ، وَ« مِنْ » تَختَصُّ بِرَبّي خُصُوصَ « أَيمُنِ » بِاسْمِ اللَّهِ وَالكَعبَةِ ، وَعَنِ الأَخْفشِ[1] : مِن اللَّهِ ، وَتُضَمُّ مَيمُهَا فِي الحَلِف وَتُحْذَفُ نُونُهَا ، وَتَبقَى المِيمُ مُضمُوماً وَمَكسُوراً ، إِمَّا لأَنَّهُ غُيِّرَ عَن مَوضُوعِهَا فَأَسْرَع إِلَيهِ التّغَيُّرُ ، وَإِمَّا لأَنَّ القَسَمَ/ مَوضعُ تخَفِيفٍ ، وَقِيلَ : المَضمُومَةُ اختُصِرَتْ عَن « أَيمُنِ » وَالمكسُورَةُ عَن « يَمِينِ » وَالمِيمَانِ خُصتَا بِاسْمِ اللَّهِ[2] كَالتّاءِ . وَتُطلَقُ صِيغَةُ اليَمِينِ عَلَى الاستِعْطَافِ كَقَولِهِ :

89/ب

١٥٣ ــ بِدِينِكَ هَلْ ضَمَمْتَ إِلَيكَ نُعْمَى
قُبَيْلَ الصُّبْحِ أَوْ قَبَّلْتَ فَاهَا[3]

لِتَأْكِيدِ نَجَاحِ الحَاجَةِ إِلَى المُسْتَعْطَفِ .

---

(١) انظر شفاء العليل ٦٥٩/٢ ، وابن يعيش ٩٩/٩ .

(٢) مثل مُ اللهِ ، ومِ اللهِ .

(٣) البيت من الوافر وهو لمجنون ليلى ديوانه ٢٨٦ ، برواية : « بربك هل صممت اليك ليلى » ، ويروى الشطر الأخير :
« وهل قبلت بعد النوم فاها »
وهو في المقتصد ٨٦٤ ، وابن يعيش ١٠٢/٩ ، الخزانة ٢١٠/٤ .
والشاهد فيه مجيء القسم على سبيل الاستعطاف ، وهم يطلقون على مثل هذا القسم الاستعطافي .

فَصْـــلٌ

وَقَد يُحذَفُ الباءُ وَيُعَدَّى الفِعْلُ بِنفسهِ فَيَنْصِبُ المُقْسَمَ بِهِ كَقَولِكَ[1] :

١٥٤ ـ أَلَا رُبَّ مَنْ قَلبِي لَهُ اللَّهَ نَاصِحٌ

وَقَد يُضمَرُ فَتجرُّهُ كَمَا فِي قَولِه : « لَاهِ[2] أبُوكَ » ، وَقَدْ يُعَوَّضُ مِنَ الوَاوِ حَرفُ الاستِفهَامِ كقَولِهم : أَأَللَّهِ ، وَقَطْعُ هَمزَةِ الوَصلِ فِي أفآللَّهِ ، وحَرَفُ التَّنْبِيهِ كَقَولِهم : لاَ هَا اللَّهِ ذَا ، إمَّا بِحذَفِ أَلِفِهَا لالتقاءِ السّاكِنَين ، أَوْبإِثْبَاتِهَا ؛ لأَنَّهُ عَلَى حَدّهِ ، قَالَ الخَلِيلُ[3] : ذا مُقْسَمٌ عَليهِ ، أَيْ لَا وَاللَّهِ الأَمْرُ ذَاَ ، فَحُذِفَ الأَمرُ لكَثْرةِ الاستِعمَالِ ، فَلِذَا لاَ يُقَاسُ عَليهِ ، وَعَنِ الأَخْفَشِ[4] أَنَّهُ تَوكِيدٌ

---

(١) هكذا ، والأولى « كقوله » وهو صدر بيت من الطويل لذي الرمة .
وعجزه :

ومن قلبه لي في الظباء السوانح

انظر الديوان ١٨٦١/٣ (قسم الملحقات) ، والكتاب ١٤٤/٢ ، والمخصص ١١١/١٣ ، والمقتصد ٨٦٨ ، وابن يعيش ١٠٣/٩ ، والصفوة الصفية ٣٣٥ .
والشاهد فيه حذف حرف الجر الذي هو الباء من قوله « الله » ، وأصله بالله .

(٢) لام أصله (لله) فحذف لام الجر ولام التعريف ، وبقيت اللام الأصلية هذا مذهب سيبوية ، والمبرد يذهب إلى أن المحذوف لام التعريف واللام الأصلية والباقية هي لام الجر .
انظر ابن يعيش ١٠٤/٩ .

(٣) الكتاب ٤٩٩/٣ هارون .

(٤) انظر شرح السيرافي بهامش الكتاب ٥٠٠/٣ ، وابن يعيش ١٠٦/٩ ، والمقتضب ٣٢١/٢ .

لِلقَسمِ كَقولِهم : لاَ هَا اللَّهِ لَقَـدْ كَانَ كَذَا ، فَيَجِـيءُ بِالمُـقْسَمِ عَلَيـهِ بَعـدَهُ ، وَفي نَحـو قَولِـهِ تَعـالى : ﴿ وَاللَّيـلِ إِذَا يَغْشَى ، وَالنَّهَـــارِ إِذَا تَجَلَّى ﴾[1] ، الواوَ الأُولَى لِلقَسَمِ وَالثَّانِيةُ لِلعَطْفِ كَقولِهـم : بِحيَـاتِكَ ثُمَّ حيَاتِكَ ، لِأَنَّ « ثُمَّ » لَيسَ مِنْ حُروفِ القَسَمِ ، وَلَوْ كَانَتِ الثانيةُ / ٩٠/أ لِلقَسَمِ لَجِيءَ مَعَهَا بِوَاوِ العَطْفِ .

---

(١) سورة الليل آية ١ ، ٢ .

« بَابُ الأَسْمَاءِ المجْرُورَةِ بِإِضَافَةِ الأسماءِ إِلَيهَا »

الإِضَافةُ نوعَانِ : مَعنَويةٌ حَقِيقِيَّةٌ مَحْضَةٌ ، وَلَفظِيّةٌ غَيْرُ حَقِيقِيَّةٍ غَيرُ مَحضَةٍ .

فَالأُولَى : هِيَ اللَّتي لاَ يَعملُ الأوَّلُ فِي الثَّانِي عَلَى تَقْدِيرِ الانْفِصَالِ .

وَالثَّانِيةُ : ضِدُّهَا .

وَفَائِدةُ الأَوْلَى تَعَرُّفُ المُضَافِ ، إِنْ كَانَ المُضَافُ إِلَيهِ مَعرِفَةً ، وَتَخَصّصُهُ فَقَطْ إِنْ كَانَ نَكِرَةً ، والتَّخفِيفُ بِحذْفِ التَّنوِينِ أَوْ النُّونِ .

وَفَائِدةُ الثَّانِيةِ التَّخْفِيفُ فَحَسْبُ .

القَولُ فِي المَعنَويّةِ : هِيَ فِي الأَكثَرِ بِمعنَى الَّلامِ كَدَارِ زَيدٍ ، وجُلّ الفَرَسِ[1] ، وَكُلّ الدَّرَاهِمِ ، فَإِنَّ « كُلاًّ » بِمَعنَى جَمِيعَ الأَجْزاءِ ، وَإِضَافَةُ الأجزاءِ إِلَى المُتَجَزّىء بِمعنَى اللاَّمِ .

أو بِمعنَى « مِنْ » كَخَاتَمِ فضّةٍ ، وَقَد تَجِيءُ بِمَعنَى « فِي » كَقولِهم[2] :

---

(١) الجل من الأمتعة : القطف والأكيسة ، وجل الفرس : الذي يلبسه ليصان به . عن اللسان (جلل) .

(٢) هكذا والأولى « كقوله » وهو قطعة بيت من الطويل مختلف في نسبته ، والراجح أنه لأبي دهيل =

١٥٥ ــ قَتْلَى الطَّـفّ

وَ ﴿ مَكْرُ اللَّيلِ ﴾[1] .

قِيلَ : إِنَّمَا لَمْ يُبْنَ المُضَافُ إِلَيهِ مَعَ تَضَمُّنِهِ مَعنَى الحَرفِ ؛ لأَنَّ التَّضَمُّنَ غَيرُ لَازِمٍ كَمَا فِي الظَّرفِ ، وَفِيهِ نَظَرٌ ؛ لأَنَّكَ إِذَا قُلتَ : غُلَامُ زَيدٍ أَفَادَ التَّعَرُّفَ ، وَإِذَا فَكَكْتَ وَجِئتَ بِالَّلامِ أَفَادَ التَّنَكُّرَ ، فالإِضَافَةُ إِنَّما تَتَحَقَّقُ إِذَا كَانَ معنَى الحَرفِ لَازِماً ، بخلافَ قَولِك : صُمتُ اليَومَ ، وفَي اليَومِ ؛ فإِنَّ مَعنَاهُمَا وَاحِدٌ/ وَلَا يكُونُ المُضَافُ فِي [غير][2] المعنَويّة مَعرِفةً لِأَنَّ فَائِدَتها الأَصْلِيَّةَ التَّخَصُّصُ ، وَهُو حَاصِلٌ دُونَهَا ، والكوفيُّونَ[3] يُجَوّزُوْنَ تَعرُّفَ العَدَدِ المُضَافِ باللَّامِ إِلَى المُعَرَّفِ بِهَا ، فَيقُولُونَ : الخَمْسَةُ الأَثْوَابِ ، وَهوَ لُغَةُ قَومٍ

٩٠/ب

= الجمحي ، وانظر ديوان أبي دهيل ١٢١ ، والبيت بتمامه :

ألا إنَّ قتلى الطف من آل هلشم … أذّلت رقاب المسلمين فذّلت

وهو في ديوان أبي دهيل ٦٠ــ٦٢ ، والكامل ١٣١/١ ، وحماسة أبي تمام ٤٧٥ ، وشرحها للمرزوقي ٩٦١ ، والصفوة الصفية ٧٠٦ .

والشاهد فيه أن الإضافة بمعنى (في) أي قتلى في الطف .

(١) سورة سبأ آية ٣٣ .

(٢) إضافة يوجبها السياق .

(٣) انظر هذا في معاني القرآن الفراء ٣٣/٢ ، وابن يعيش ١٢١/٢ ، والهمع ٤٨/٢ ، والمقرب ٢٠٩/١ ، وأبو عمر الجرمي ١٨٠ .

غَيـرُ فَصِيحَـةٍ ، وَوُجّـهَ بأَنَّ الأَوَّلَ وَالثَّانِـيَ شَيءٌ وَاحِـدٌ وَقَــد تَعــرَّفَ الثَّانِي باللَّامِ فَلْيتَعرَّف الأَوَّل بِهَا ، لاتّحَادِهمَـا بالـذَّاتِ بِخـلَافِ مَا إِذَا افْتَرقَا بِهَا في نحو : غُلَامُ الرَّجُلِ ، وَهُوَ مُشكِلٌ بِسَوارِ الذَّهَبِ[1] .

(١) يعني إذا كانت علة كون الأول والثاني شيئاً واحداً مجوزة لتعريـف الأول فينبغـي أن يجوز « السوار الذهب » بتعريف الأول ، وهو غير جائز .

فَصْــــلٌ

وَيَكْتَسِي الـمُضَافُ مِنَ الـمُضَافِ إِلَيـهِ ـــ سِوَى التَّعرِيـفِ ـــ أَوْصَافاً . حُكْمَ الاستفهَامِ تقوُلُ : غُلَامَ أَيِّهِم تَضْرِبُ ؟ فَيـجِبُ تَقديـمُ الغُلَامِ عَلَى عَامِلِه ، « تَضْرِبُ » كَمَا يَجِبُ فِي « أَيَّهُمْ تَضرِبُ » ؟ . وَحُكْمَ الشَّرطِ تَقُـولُ : غُلَامَ مَنْ تُكْرِمْ أُكْـرِمْ ، فَيلـزَمُ التَّقـدُّمُ كَمَـا في الاستفهَامِ ، وَمعنَى العموُمِ في قَولِهم : نِعْمَ غُلَامُ الرَّجُلِ بَكْـرٌ ، وَالبنـاءَ وَقَـد مَرَّ[1] ، وَالتَّنكِيـرَ نحـو : زَيـدُ رجُـلٍ ، وَفِـي الأَخِيـرَةِ نَظـرٌ ؛ فإنَّ « زَيـدٌ » نُكِّـرَ أَوَّلاً بِجَعلِهِ جِنْساً ثُمَّ أُضِيـفَ للتَّـخْصِيصِ ، فَتَنَكُّـــرُهُ بالجِنسِيّةِ لاَ بِالإِضَافَةِ .

وَمِنْ الأَسماءِ أسماءٌ توغّلَتْ فِي الإِبْهَامِ فَلَمْ تَتَعَرّفْ بِالإِضَافـةِ إِلَـى المِعْرِفَةِ كَـ «غَيْرٍ» و « مِثْلٍ » إِمَّـا لبقـاءِ إِبْهَامِهَـــا ؛ فَإِنَّ فِي غَيـــرِ المُضَافِ إِلَيهِ وَمْثِلهُ كَثرَةً لاَ تُحصىَ[2] أَو لِكَونِهَـا بِمعنَـى اسمِ الفَاعِـلِ فلاَ تكُونُ الإِضَافَـةُ حَقِيقَيَّـةً فَلَا تُعَـرِّفُ ، فَيُقَـالُ : رُبَّ غَيـرِكَ وَمِثْـلِكَ رَأَيتُهُـم ، إِلاَّ إِذَا اشْتهَرَ المُضَافُ بِمُغَايَـرةِ الـمُضَافِ إِلَيـهِ أَو بِمُمَاثَلتـهِ فَيَتَعَيَّـنُ إِذَنْ ، وَالعِلّـةُ الأُوْلَـى مَنقـوُضَةٌ بِالمُمَاثِـلِ وَالمُغَايِـرِ فِي قَولِكَ : مَررتُ بِالمُمَاثِلِ زَيداً ، أَوْ بِالمُغَايِرِهِ ، وَمِن الأَسماءِ مَا تلزَمُ الإِضَافَـةَ إِمَّـا

---

(١) نحو قوله تعالى ﴿ مِنْ عَذَابِ يوْمَئِذٍ ﴾ بفتح الميم .

(٢) انظر المقتصد ٨٧٣ فما بعدها .

ظَرفٌ كالجِهَاتِ ، أَوْ غَيرُهُ كَبعْضٍ وَكُلٍّ وَنَحوِهِمَا ، وَمِنهَا مَا لاَ يَلزَمُهُ كَأَكْثَرِ الأسماءِ .

فَصْــــلٌ

« أَيٌّ » لِتبعيض مَا أُضِيفَ إِلَيـهِ ، فَإِنْ أُضِيـفَ إِلَـى المعرِفَـةِ لَزِمَ تَكَثُّرهَا إِمَّا لَفظـاً بالتَّثْنِيَـة أو الجَمْـعِ ، أَوْ مَعنًـى كَقولِهـم : أيّ الَّـذي لَقِيتَهُ أَكْرِمْ ، وَإِنْ أُضِيفَ إِلَى النَّكِـرَةِ جازَ إِضَافتُـهُ إِلَـى المُفـرَدِ ؛ لأَنَّ المُفردَ النّكِرَةَ لاَ يَأبـىَ إِرَادَةَ التَّعَـدُّدِ ، وَلِـذَلِكَ عَمَّتْ مَعَ النَّفـي ، أَمَّـا قَوله :

١٥٦ ــ فَأَيِّـــــــــي مَا وَأَيُّكَ كَانَ شَرًّا
فَقِيـــدَ إِلَـــى المَقَامَـــةِ لَا يَرَاهَـــا[1]

فَفِي تَقديرِ « أَيُّنَا » ؛ لأَنَّهُ حَصَلَ التّعَـدّدُ بِالعَطـفِ كقَولِهـم : بَيْنِـي وَبَيـنكَ[2] ، وَإِذَا جَرَى ذِكْـرُ الَّـــذِي « أَيٌّ » بَعْضٌ مِنْـــهُ جَازَ

---

(١) البيت من الوافر ، وقائله عباس بن مرداس السلمي . ديوانه ١٤٨ .
وهو من شواهد سيبوية ٣٩٩/١ بولاق ، وشرح أبيات سيبوية ٩٣/٢ ، وابن يعيش ١٣١/٢ ، الخزانة ٢٣٠/٢ بولاق . والمقامة بفتح الميم : الجماعة من الناس ، يدعو عليه بالعمي .
والشاهد فيه إضافة « أي » إلى المفرد مع أنه مضاف إلى المعرفة ، وهذا خلاف القاعدة ، لأن « أي » إذا أضيف إلى المعرفة وجب أن يكون المضاف إليه تثنية أو جمعاً ــ كما ذكر المؤلف ــ وهنا أضافه إلى المفرد ، وهو ياء المتكلم في الأول والكاف في الثاني ، وأجاب المؤلف ــ تبعا لسيبوية ــ بأن التقدير « أينا » ، والمراد أينا كان شرا من صاحبه فقيد إلى المقامة لا يراها أي أعماه الله و« ما » في البيت زائدة للتوكيد .

(٢) يقول ابن يعيش ١٣٢/٢ : « والمراد بيننا » .

إِضْمَـارُهُ بَعـدَ « أَيٍّ » كَقولـهِ تَعَالَـى ﴿ أَيًّـا مَا تَدْعُـوا فَلَـهُ الأَسْمَـــاءُ الْحُسْنَـى ﴾(١)/ ولا سْتِدْعَائِـهِ الإِضَافَـةَ أَوقَعُـوا حَرفَ التَّنبِيـه بَعدَهَـا فِي النّدَاء لئلا يليهَا الصِّفةُ مِنَ غَيرِ مُتَوَسّطٍ . ٩١/ب

(١) سورة الاسراء آية ١١٠ .

فَصْـــلٌ

« كِلَا » إِنَّمـا تُضَافُ إِلَـى مُثنَّـى مِعْرفَـةٍ ، أمَّـــا الأَوَّلُ ؛ فَلِأَنَّ وَضعَهَـا لِذَلِكَ ، مثـل « كُلٍّ » لِلْأَحَاطَـةِ ، وأمَّـا الثَّانِـي ؛ فَلأَنَّ فِيهَـــا تَأْكِيداً ، وَلَا تُؤَكِّدُ النّكِرَاتُ ، وَقولُه :

١٥٧ ــ إِنَّ لِلْخَيْـــــرِ وَلِلشَّــــرِّ مَـدىً
وَكِـــــلَا ذَلِكَ وَجْـــــهٌ وَقَبَـــــلْ[1]

فَمِثلُ قَولِهِ تَعَالَى ﴿ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ ﴾[2] فَإِنَّ « ذَا » يُشِيرُ إِلَـى كَثْرَةٍ ، ويجُوزُ التّفرِيقُ فِي الشّعْرِ كقَولِكَ : كِلَا زَيدٍ وَعَمْـرٍو ، وَاعْلَـمْ أَنَّ أَقَلَّ نِسبَةٍ بَينَ شَيْئَيْنِ يُسَوِّغُ إِضَافَةُ أَحدِهِمَا إِلَى الآخَرِ كَقولِ أَحَدِ حَامِلي الخَشَبَةِ : خُذْ طَرَفَكَ . قَالَ :

١٥٨ ــ إِذَا كَوْكَبُ الخَرْقَـاءِ لَاحَ بِسُحْـرةٍ
سُهَيـــلٌ أَذَاعَتْ غَزْلَهَـــا فِي القَـــرَائِـبِ[3]

فَحَسَّنَ جِدُّها في العَمَلِ عِنْدَ طُلُوعِ سُهَيْلٍ إِضَافَتَهُ أَلَيْهَا .

---

(١) البيت من الرمل ، وقائله عبد الله بن الزبعرى كما في ديوانه ٤١ .
وهو في ابن يعيش ٣/٢ ، والمقرب ٢١١/١ ، ومغني اللبيب ٢٦٨ وفي الحاشية « والمراد بالبيت أنه أضافَ « كِلَا » إِلَى « ذَلِكَ » ، وَ« ذَلِكَ » لَيسَ بتثنيةٍ ولكن معنَاهُ التّثنِيَةُ ، لأنَّـه يُشِيرِ إِلَى الخَيرِ وَالشَّرِّ » .

(٢) سورة البقرة آية ٦٨ .

(٣) البيت من الطويل ، وقائله غير معروف ، ويروى « في الغرائب » جمع غريبة . =

وَالَّذِي قِيلَ : إنَّ إِضَافَةَ الشّيءِ إِلَى نَفْسِهِ مُمتَنِعٌ أُرِيدَ بِهِ امْتِنَاعُ إضَافَةِ أَحدِ المُتَرَادِفَينِ إِلَى الآخَرِ ، فَلَا يَنهضُ « كُلُّ الدَّرَاهِم » ، وَ « نَفْسُ الشَّيْءِ » نَقْضاً لهَا .

= انظر : المحتسب ٢٢٨/٢ ، وابن يعيش ٨/٣ ، والخزانة ٤٨٧/١ ، والعيني ٣٥٩/٣ .
والشاهد في قوله « كوكب الخرقاء » حيث أضيف الكوكب إلى الخرقاء لأدنى ملابسة بسبب اجتهادها في العمل عند طلوع سهيل .

فَصْــــلٌ

يَمتنِعُ إِضَافَةُ الْمَوصُوفِ إِلَى صِفَتِهِ ، وَالصِّفَةُ إِلَى موصُوفِهَا عِندَ البَصريِّينَ[1] ، وَاسْتدلُّوا عَلَى الأَوَّل بأَنَّهَا إضَافةُ الشّيءِ إِلَى نَفْسِهِ ، وَعَدَمُ تَرادُفِهِمَا يُضعِّفُهُ/ وبأَنَّ[2] الصِّفَةَ تَستحِقُّ إِعْرَابَ الموصُوفِ بالتّبعِيّةِ ، فَلو أُضِيفَ الموصُوفُ إِليهَا لَزِمَ إِمَّا الجَمْعُ بَينَ مُتنَافِيَينِ أَوْ التّركُ بِمُقْتَضَى أَحَدِ الدّلِيلَينِ ، أَوْ حُصُولُ إِعْرَابٍ بِعَامِلَينِ ، لأَنَّ عَمَلَ عَامِلِ الموصُوفِ إِنْ غَايَرَ الجرَّ الَّذِي هُوَ عَملُ الموصُوفِ فَإِنْ عَمِلْنَا بِمُقتضَاهُمَا لزِمَ الأوَّلُ ، وإِنْ لَمْ نَعْمَلْ بِأَحدِهمَا لزِمَ الثَّانِي ، وَإِنْ لَمْ يُغَايِرْهُ وَأَعْملنَاهُمَا لَزِمَ الثَّالِثُ ، وَإِلاَّ لَزِمَ الثَّانِي أَيضاً ، وَبِأَنَّ الصِّفَةَ مُتَضمِّنَةٌ للموصُوفِ أَيْ ضَمِيرُهُ ، فَلو أُضِيفَ إِليهَا لَزِمَ إِضَافَةُ الموصُوفِ إِلَى نَفْسِهِ ضِمْناً ، وَعَلَى الثَّانِي تُعَيِّنُ هَذه الأَوْجُه أَيضاً ، وَبأَنَّ الموصُوفِيَّةَ تَقْتضِي تَقَدُّمَهُ عَلَى الصِّفَةِ ؛ فَإِنَّ الصِّفَةِ تَتَأَخَّرُ عَنِ الذَّاتِ طَبْعاً لِلَّتأَخُّرِ عَنهُ وَضْعاً ، وَكونُهُ مُضَافاً إِلَيهِ للصِّفَةِ تَقتضِي تَأَخّرَهُ عَنهُمَا فَلاَ يَجْتمِعَانِ ، وَاسْتَدلَّ الكُوفِيَّةُ عَلَى الأَوّلِ بِقَولِهِمْ : دَارُ الآخِرَةِ ، وَصَلاَةُ الأُوْلَى ، وَمَسجِدُ الجَامِعِ ، وَجانِبُ الغَرْبِيّ ، وَبَقلةُ الحَمْقاءِ .

٩٢/أ

---

(١) انظر تفصيل رأي البصريين والكوفيين الإنصاف ٤٧٦/٢ ، وشرح الكافية للرضي ٢٨٧/١ ، وشرح التصريح على التوضيح ٣٣/٢ .

(٢) قوله : « وبأَنَّ » مكررة في النسخة .

وَأُجِيبَ عَنهَا بأنَّ الأسماءَ الثَّانِيةَ فِيهَا صِفَاتٌ لِموصُوفَاتٍ مَحذُوفَةٍ وَهِيَ المُضَافُ إِلَيهَا ، وَهِيَ : الحَيَاةُ ، وَالسَّاعَةُ ، وَالوَقْتُ ، وَالمَكَانُ ، وَالحَبَّةُ ، أَوْ شِبْهُهَا ، وعَلى الثَّانِي بِقَولِهِمْ :/ « عَلَيهِ سَحْقُ عِمَامةٍ ، وَجَرْدُ قَطِيفَةٍ ، وَأَخْلَاقُ ثِيَابٍ ، وَهَلْ عِندَكَ جَائِبَةُ خَبَرٍ[1] ؟ « ومُغَرِّبَةُ خَبَرٍ » ؟ »[2] . ٩٢/ب

وَجَوابُهُ : أنَّ هَذِه الصِّفَاتِ جُرِّدَتْ عَنِ الوصْفِيّةِ إلى الاسْمِيّةِ ثُمَّ أُضِيفَتْ للتّخصِيصِ ، كَمَا أَجْرَى النَّابِغَةُ « الطَّيْرَ » عَطْفَ بَيَانٍ عَلَى « العَائِذَاتِ » فِي قَولِهِ :

١٥٩ ـــ وَالْمُؤمِنِ العَائِذَاتِ الطَّيْرَ يَمْسَحُهَا
رُكْبَانُ مَكَّةَ بَيْنَ الْغِيلِ والسَّنَدِ[3]

---

(١) « جائبة خبر » الجائبة اسم فاعل من جاب يجوب إذا قطع المسافة ، والتاء للمبالغة أو لأنه نقل عن الصفة وجعل اسمًا . وأصله خبر جائب ، فزيدت التاء لما ذكرنا ، ومعناه خبر قطع المسافة من بلد بعيد . و« مُغَرِّبَة خبر » مثله في المعنى وزيدت التاء للمبالغة أيضاً ... الخ نقلاً من الحاشية ، وانظر اللسان ٢٨٥/١ (مادة جوب) تقول : هل جاء كم من جائبة خبر أي من طريقة خارقة أو خبر يجوب الأرض من بلد إلى بلد ، وانظر تاج العروس ٢٠٥/٢ (جوب) طبع الكويت . وقد ورد في الفائق في غريب الحديث ٦١/٣ : « كقولهم : من جائية خبر » بالياء المثناة التحية ، وقد ورد في أساس البلاغة للزمخشرى ص ١٣٩ مادة جوب : « وهل عندك جائبة خبر وهي المغلغلة التي جابت البلاد » . ولعل ما جاء في الفائق تطبيع لم يتنبه له المحقق .

(٢) « ومُغَرِّبة خبر » جزء من أثر روى عن عمر رضي الله عنه أنه قال لأحد بني ثور : « هل من مُغَرِّبة خبر ..؟» أي هل من خبر جديد جاء من بلد بعيد . انظر غريب الحديث للهروى ٢٧٨/٣ والتاج واللسان في مادة « غَرَبَ » .

(٣) هو من البسيط ، وانظر ديوان النابغة الذبياني ٢٠ . =

لإزالةِ الشيُّوع لَا تَقَدُّماً لِلصّفَةِ عَلَى الموصُوف ، فَإنّهُ بدُونِ الإضَافَةِ مُمَتنِعٌ بِالاتّفَاقِ .

وَعَن ابْنِ السَّراجِ[1] أَنَّ إِضَافةَ الموصُوفِ إِلَى صِفَتهِ غَيْرُ مَحْضَةٍ ؛ لِأنّكَ لَوْ فَصَلْتَ بَينَهُمَا بالتّنوِينِ لَمْ يتَغَيْرِ الْمَعْنَى ، وَقَدْ يُضَافُ المُسَمَّى إِلَى اسْمِهِ كَقولِهم : لَقِيتُهُ ذَاتَ مَرَّةٍ ، فَكَأَنَّهُ يَقُولُ مُسَمَّى هَذَا اللَّفظِ ، وَقَدْ تُزَادُ أَلْفَاظٌ فِي صُورَةِ المُضَافِيَّةِ لِنَوعِ تَأكِيدٍ ، وَهِيَ الاسْمُ وَالحَيُّ وَالمَقَامُ ، قَالَ لَبِيدٌ :

أَلَى الْحَوْلِ ثُمَّ اسْمُ السَّلَامِ عَليكُمَا
وَمَنْ يَبْكِ حَوْلاً كَامِلاً فَقَد اعْتَذَرْ[2]

وَأَنْشَدَ :

= وهو في ابن يعيش ١١/٣ ، والخزانه ٣١٥/٢ ، ١٠٥/٤ .
جاء في الحاشية : « من حيث الظاهر « العائذات » صفة والطير موصوف فقدم الصفة على الموصوف ، ولكن ليس المراد تقديم الصفة على الموصوف بل جعل « العائذات » اسمًا لا صفة فلما جعله اسما شائعاً احتاج إلى مبيّن فأجرى « الطير » عليه للتّبيين » .

(١) انظر الموجز في النحو ٦١ ، والأصول في النحو ٦/٢ فمابعدها .

(٢) هو من الطويل ، انظر ديوانه ٢١٤ (الكويت) ، وشرح الكافية للرضي ٢٨٦/١ ، وابن يعيش ١٤/٣ .
والشاهد فيه إقحام لفظة « اسم » .

١٦١ ــ يَا قُرَّ إِنَّ أَبَــاكَ حَيَّ خُوَيْلِــدٍ
قَدْ كُنْتَ خَائِفَــهُ عَلَــى الإِحْمَــاقِ[١]

قَالَ الشَّــمَّاخُ :

١٦٢ ــ ذَعَرتُ بِهِ القطَــا وَنَفَــيْتُ عَنــهُ
مقَــامَ الــذِّئْبِ كَالرَّجُــلِ اللَّعِيــنِ[٢]

---

(١) البيت من الكامل وقائله جبار بن سلمى يهجو قرة بن خوليد . انظـر الخصائص ٢٨/٣ ، وابن يعيش ١٣/٣ ، والخزانة ٢١٦/٢ .
والشاهد فيه إقحام « حي » في البيت : « والإحماق : مصدر أحمق الرجل إذا وُلِدَ له وَلَدٌ أحْمَق ، والمعنى : إنني كنت أرى من أبيك مخائل تدل على أنه يلد ولداً أحمق ، وقد تحقق بولادته إياك ومثل هذا أبلغ من أن يقول له : أنت أحمق ، لِأَنَّ ذلك يُشْعِرُ بتحقق ذلك فيه ، أي كان ذلك معروفاً من أبيك قبل أن يلدك » أنتهي من الخزانه .

(٢) هو من الوافـر ، وانظـر المنصف ١٠٩/١ ، والمحتسب ٣٢٧/١ ، وابـن يعـيش ١٣/٣ ، والخزانة ٢٢٢/٢ ، وشرح الكافية ٢٨٦/١ ، وديوان الشماخ ٣٢١ .
والشاهد فيه إقحام « مقام » ، ومنهم من أبي إقحام هذه الأسماء في المواضع المتقدمة وأثبت لها معاني ، انظر شرح الكافية ٢٨٧/١ .

فَصْـــلٌ

وَيُضَافُ اسْمَا الزَّمَانِ والمَكَانِ إِلَى الجُملَتَينِ/ ؛ لِتَخَصْصِهِمَا بِظَرفِيْتِهِمَا كَقولِهِ تَعَالَى ﴿ هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾[1] ، وَقولِهُم : أَتيتُكَ إِذَا الخَلِيفَةُ عَبْدُ المَلِكِ ، وَأَجْلِسُ حَيْثُ جَلَسَ زَيدٌ ، وحَيثُ زَيدٌ جَالِسٌ ، وَقَدْ أُضِيفَ « آيَةٌ » إِلَى الفِعْلِ ؛ لِأَنَّهَا تُعَيِّنُهُ كَأَسْمَاءِ الزَّمَانِ ، قَالَ : ٩٣/أ

١٦٣ ـ أَلَا مَنْ مُبْلِغٌ عَنّي تَمِيماً
بِآيَةِ مَا تُحِبُّونَ الطَّعَامَا[2]

وَالاسْتِدلَالُ عَلَى زِيَادَةِ « مَا » ، وَكَونُهَا مَصدَرِيَّةً يَمْنَعُهُ ، وَ « ذُو » فِي قَولِهِم : اذْهَبْ بِذِي تَسْلَمُ ، أي بِذِي سَلَامَتِك ، وَهُوَ الأَمْرُ الَّذِي يُسَلِّمُكَ[3] .

---

(١) سورة المائدة آية ١١٩ .

(٢) البيت من الوافر ، وقائله يزيد بن عمرو بن الصعق .
وانظر : الكتاب ٤٦٠/١ ، وابن يعيش ١٨/٣ ، والخزانة ١٣٨/٣ ، وشرح أبيات سيبويه ١٨٦/٢ .
والشاهد في البيت إضافة « آية » إلى « تحبون » ، وما زائدة للتوكيد .

(٣) انظر ابن يعيش ١٩/٣ .

فَصْـــلٌ

يَجُوزُ الفَصْلُ بَيْنَ المُضَافِ وَالمُضَافِ إِلَيهِ بِالظَّرفِ فِي الشّعْرِ عِنْدَ سِيبَوَيهِ ، وَالكُوفيُّونَ يُسَوِّغُونَهُ بِغَيرِ الظَّرفِ وَفِي غَيرِ الشّعْرِ أيضاً ، [والحُجّةُ][1] لِسِيبَوَيه أنَّهُما كَشَيءٍ وَاحِدٍ مِنْ حَيثُ إنَّ الثَّانِيَ مُعَيِّنٌ لِمَعْنَى الأَوَّلِ كَـ « لاَمِ » التَّعرِيفِ ، والقِيَاسُ عَدمُ الفَصلِ مُطلَقـاً خَالَفنَاهُ فِي الشّعرِ للضَّرُورَةِ ، وَبِالظَّرفِ لِلتَّوَسُّعِ فِيهِ ، وَأَنشدَ قَولَ عَمْرِو بْنِ قَمِيئَةَ :

١٦٤ ــ لَمَّا رَأَتْ سَاتِيدَ مَا اسْتَعْبَرَتْ
لِلَّهِ دَرُّ الْيَومَ مَنْ لاَ مَهَا[2]

وقَولَ الثَّانِي :

١٦٥ ــ هُمَا أَخَوَا فِي الحَرْبِ مَنْ لَا أَخَا لَهُ
أَذَا خَافَ يَوماً نَبْوةً فَدَعَاهُمَا[3]

---

(١) إضافة يلتئم بها الكلام ، وهي من مسائل الخلاف ، انظر الإنصاف المسألة رقم (٦٠) .

(٢) البيت من السريع ، وانظر ديوانه ٧٣ ، والكتاب ٩١/١ ، وابن يعيش ٢٠/٣ ، والخزانة ١٦٨/٢ .
والشاهد فيه أنه فصل بين المتضايفين بالظرف ضرورةً .

(٣) البيت من الطويل وقائلته درني بنت عبعبة ، وقيل : بنت سيار ، وقيل : عمرة الخثعمية .
وهو في الكتاب ٩٢/١ ، وشرح أبيات سيبويه ٢١٧/١ ، والعيني ٤٧٢/٣ .
والشاهد فيه فصله بين المتضايفين بالجار والمجرور ضرورة .

وَلِمُخَالِفِيهِ قِرَاءَةُ ابْنِ عَامِرٍ ﴿ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِم ﴾[1] ، وَحِكَايَةُ الكِسَائِيِّ عَنْهُم : هَذَا غُلَامُ/ وَاللَّهِ زَيدٍ ، وَحِكَايَةُ أَبِي عُبَيْدٍ : ٩٣/ب انَّ الشَّاةَ لَتَجْتَرُّ فَتَسْمَعَ صَوْتَ وَاللَّهِ رَبِّهَا[2] .

وَقَولُ الفَرزدَقِ :

١٦٦ ــ يَا مَنْ رَأَى عَارِضاً أُسَرُّ بِهِ
بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجَبْهَةِ الْأَسَدِ[3]

وقَولُ الأعْشَى :

١٦٧ ــ إلاَّ عُلَالَةَ أَوْبُدَا
هَةَ سَابِحٍ نَهْدِ الْجُزَارَهْ[4]

وَأُجِيبَ عَنِ البَيْتَينِ بأنَّ المُضَافَ إِلَيه لِلاسْمِ الأوّلِ مُضْمَرٌ بِشَرْطِ التَّفْسِيرِ .

---

(١) سورة الأنعام آية ١٣٧ ، وانظر قراءة ابن عامر في التيسير في القراءات السبع ١٠٧ ، والاقناع في القراءات السبع ٦٤٤/١ .

(٢) انظر حكاية الكسائي وأبي عبيد في الإنصاف ٤٣١/٢ ، ونسبه لأبي عبيدة .

(٣) البيت من المنسرح ، وليس في ديوانه طبع بيروت ، وهو في الكتاب ٩٢/١ ، والمقتضب ٢٢٩/٤ ، والخزانة ٣٦٩/١ ، ٢٤٦/٢ ، والمغني ٤٥١/٤ .

(٤) البيت من مجزؤ الكامل ، وهو في ديوانه ١٥٩ ، والكتاب ٩١/١ ، والمقتضب ٢٢٨/٤ . البداهة : أول جرى الفرس ، والعلالة : آخره .

فَصْـــلٌ

وَقَد يُحَذَفُ المُضَافُ عِندَ أَمْنِ الإلْبَاسِ لِقَيامِ دَلِيلٍ عَليـهِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾[1] ، وَلِمُكَاوِحٍ[2] أَنْ يَقُـولَ : هَذَا مِنْ قَبِيـلِ إِطْـلَاقِ اسْمِ المَحَـلّ عَلَى الحَـالّ كَقَـولِهِمْ : سَالَ الـــوَادِي ، وَأَكَلْتُ السُّفْرَةَ ، وَقَدْ وَرَدَ اللَّبْسُ فِي الشِّعْرِ ، قَالَ ذُو الرُّمَّةِ :

١٦٨ ــ عَشِيَّـــةَ فَرَّ الحَارِثِيـــُّونَ بَعْدَمَـــا
قَضَى نَحْبَـــهُ فِي مُلْتَقَـــى القَـــومِ هَوْ بَرُ[3]

وَقَـــالَ :

١٦٩ ــ وَهَـلْ لكُـمَ فِيمَـــا إِلـــيَّ فَإِنَّنِـــي
خَبِيـرٌ بِمَـــا أَعْـــيَ النَّطَـــاسِيَّ حِذْيَمَـــا[4]

أَي ابْنُ هَوْبَـرٍ ، وَابْـنُ حِذْيـمٍ ، وَاحْتِمَـالُ قِيَـامِ القَرِينَـةِ الحَالِيَّـةِ يَمنَعُ الإِلْبَاسَ ، وَإِذَا حُذِفَ المُضَافُ فَقَد يُعْطَى حُكْمُهُ مِنَ الإعْـرَابِ

---

(١) سورة يوسف آية ٨٢ .

(٢) المكاوح : المنازع (حاشية) .

(٣) البيت من الطويـل ، وهـو في ديوانـه ٦٤٧/٢ بروايـة « ملتقـى الخيـل » وابـن يعـيش ٢٣/٣ ، والمقرب ٢١٤/١ ، وقد بين المؤلف موطن الشاهد .

(٤) البيت من الطويل ، وقائله أوس بن حجر ، ديوانه ١١١ ، والخزانة ٢٣٢/٢ ، وابن يعيش ٢٥/٣ ، وقد بين موطن الشاهد أيضاً فلا داعي لإعادته .

وَالتَّذْكيرِ وَالجَمْعِ المُضَافَ إِلَيهِ ، وَقَد لَا يُعْطَى ، وَقَدْ يُجمعُ بَينَهُمَا ، أَمَّا الإِعْرَابُ فَإِعْطَاؤُهُ مشهُورٌ ، وَأَمَّا عَدمُهُ فكقولِهم[1] :

« مَا كُلُّ سَوْدَاءَ تَمْرَةً وَلَا بَيضَاءَ/ شَحْمَةً » . ٩٤/أ

قَالَ أَبُو دُؤَادٍ :

١٧٠ ــ أَكُلَّ أمرِىءٍ تَحْسِبِينَ امْرَأً
وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيلِ نَاراً[2]

وَهُوَ شَاذٌّ كَإِضْمَارِ الحَرفِ الجَارّ[3] ، أَمَّا التَّذْكِيرُ فَكَقَولِ حَسّانَ :

١٧١ ــ يَسْقُونَ مَنْ وَرَدَ البَرِيصَ عَلَيهِم
بَرَدَى يُصَفَّقُ بِالرَّحِيقِ السَّلْسَلِ[4]

---

(١) انظره في الكتاب ٣٣/١ ، والمقرب ٢١٤/١ ، وابن يعيش ٢٧/٣ ، أي « ولا كل بيضاء .. » .

(٢) البيت من المتقارب ، وهو لأبي دؤاد الإيادي .
وهو في الكتاب ٣٣/١ ، وابن يعيش ٢٦/٣ ، وابن الشجري ٩٦/١ .
والشاهد فيه انه أراد « وكل نار » فحذف ، وهو شاذ ، لأن المضاف إليه لم يأخذ إعراب المضاف المحذوف ، بل بقي على إعرابه وهو الجر .

(٣) وذلك نحو : « مَررتُ بِهِ وزَيْدٍ » أي وبزيد .

(٤) هو من الكامل ، انظر شرح ديوان حسان بن ثابت للبرقوقي ٣٦٥ . وهو ابن يعيش ٢٥/٣ ، والخزانة ٢٣٦/٢ ، والهمع ٥١/٢ . والمؤلف بين الشاهد ، البريص : اسم نهر بدمشق ، وقيل : اسم موضع . الرحيق : الخمر .

فَذَكَّرَ ضَمِيرَ « يُصَفِّقُ » ؛ لِتَذْكِيرِ مَاءَ بَرَدَى ، وَعَدَمُهُ فَكَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ واسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي ﴾[1] .

أَمَّا حُكْمَ الجَمْعِ وَالجَمْعُ فَكَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ وَكَمْ منْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتاً أَوْ هُمْ قَائِلُونَ ﴾[2] ، وَقَدْ يُحْذَفُ المُضَافُ إِلِيهِ إمَّا بِعِوَضٍ كَـ « إِذٍ » أَوْ بِدُونِهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ لِلَّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ﴾[3] ، وَقَدْ جَاءَا مَحذُوفَيْنِ فِي التَّنْزِيلِ ﴿ فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِنْ أَثَرِ الرَّسُولِ ﴾[4] أَي أَثَرِ حَافِرِ فَرسِ الرَّسُولِ ، وقَالَ أَبَو دُؤادٍ :

١٧٢ ـ أَلَا مَنْ رَأَى لِي رَأْيَ بَرْقٍ شَرِيقِ
أَسَالَ البِحَارَ فَانْتَحَى لِلْعَقِيقِ[5]

أَيَ أَسَالَ سُقْيَا سَحَابِهِ ، فَحذَفَ سُقْياً وسَحَابَ وَأُعطِي الرَّفْعُ الضّمِيرَ فَاسْتَكَنَّ في « أَسَالَ » .

---

(١) سورة يوسف آية ٨٢ .

(٢) سورة الأعراف آية ٤ ، وجاء في الحاشية : « يعني جعل ضمير قرية في « أهلكناها فجاءها » مفرداً مؤنثاً ، وفي « أَوْ هُمْ قائلون » جمعاً مذكراً ، لأنه أقامها مقام المضاف وهو أهل .

(٣) سورة الروم آية ٤ .

(٤) سورة طـه آية ٩٦ ، والمراد بالرسول هنا جبريل .

(٥) البيت من الطويل ، وهو في ابن يعيش ٣١/٣ ، والمفصل ١٠٧ ، والصفوة الصفية ٧١٧ . والشاهد فيه حذف المضاف والمضاف إليه معاً ، وقد أشار إليه المؤلف .

فَصْــــلٌ

المُضَافُ الصّحِيحُ وَنحوُهُ إِلَى يَاءِ المُتَكلّمِ مَبنيٌّ مكْسُورٌ ، أَمَّا البِناءُ فَلإِضَافَته إِلَى المِبْنِيّ ، وَلِأَنَّهُ لَوْ أُعرِبَ مَعَ حَرَكَة اليَاءِ لَانْقَلبَتْ أَلِفاً في النَّصْبِ ، أَوْ مَعَ سكُونِهَا لَانْقَلبَتْ وَاواً فِي الرَّفْعِ ، وأَمَّا الكَسرُ ؛ فلأَنَّ الإِعْرَابَ تَعَذَّرَ فِي المُضَافِ/ إِلَيهِ فَنُقِلَ صُورتُهُ إِلَى المُضَافِ كإِذٍ ، وَلأَنَّ الخُروجَ مِنَ الكَسرِ إِلَى اليَاءِ أَسْهَلُ ، وَلاسْتِلزَامِ الضَّمّ وَالفَتْحِ انْقِلَابَ الياءِ سَاكِنةً وَاواً ، وَمُتَحرّكَةً أَلِفاً ، وَعَنْ بَعضِهِم : أَنَّ هَذِه الكَسْرَةَ إِعْرَابِيّةٌ ، لأَنَّ الإِضَافَةِ إِلَى المَبْنِيِّ لَا تُوجِبُ البِناءَ ، وَإِلاَّ لاطَّرِدَ عَمَلًا بِالمُوجبِ ، وَلَمْ يَطّرِدْ ، وَقيلَ : إِنَّهَا لَا بِنَائِيّةٌ وَلَا إِعْرَابِيّةٌ عَمَلاً بِالّدلِيلَيْنِ[1] .

٩٤/ب

وَالأَوْجُهُ الثّلَاثَةُ مُطّرِدَةٌ فِي فَتْحَةِ مَا لَا يَنْصرِفُ مَجْرُوراً ، وَكَسْرةِ تاءِ الجَمْعِ المُؤّنثِ مَنصُوباً ، وَمَا آخِرُهُ أَلِفٌ يُضَافُ إِلَى اليَاءِ مُقَرّرَةً أَلِفُهَا ، واليَاءُ مَفْتُوحةٌ ؛ لأَنَّ أَصْلَها الفَتْحُ قِياساً عَلَى كَافِ الضّميرِ ، وَالجَامِعُ كَونُهُمَا اسْمَيْنِ عَلَى حَرْفٍ ، وَانّما تُسكَنُ مَكْسُوراً مَا قَبَلَهَا تَخْفِيفاً ، فَرُدّتْ مَعَ الأَلِف إِلَى الأَصْلِ احتِرَازاً عَن التقاءِ السّاكِنَينِ ، وَالأَلِفُ فِي مَحلّ الكَسرِ ، لِقَيامِ المُقْتَضِي وَعَدَمِ

---

(١) انظر هذه المسألة في ابن يعيش ٣٢/٣ .

الظُّهُورِ كالإعْرَابِ المَحَلِّي ، وتَقلِبُ هُذَيْـلٌ الألِـفَ ياءً ويُدغِمُونَهـا فِي الياءِ إِذَا لَمْ تَكُنْ لِلتثْنِيَةِ ، وَأَنشدُوا :

١٧٤ ــ سَبَقُـوا هَوَيَّ وأَعْنَقُـوا لِهَوَاهُـمُ
فَتُخُرِّمُـوا وَلِكُـلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ[١]

لأَنَّ الألِفَ خَفِيَّةٌ فبيَّنُوهَا بِقَلبِهَا ياءً كَأَفْعَيْ ، فَلزِمَهُـم الإدْغَـامُ ، وَإِنَّمَا/ تُقِرُّ أَلِفُ التَّثْنِيَةِ ، لِئَلاَّ يَلتَبِسَ رَفْعُهَـا بالـنَّصبِ وَالجَرِّ ، وَسَكَّـنَ نَافِـعٌ اليـاءَ فَقَـرأَ ﴿ مَحْيَـايْ وَمَمَاتِـي ﴾[٢] ، وهُـوَ غَرِيبٌ[٣] ، وَقَالُـوا جَمِيعـاً : « لَدَيَّ »[٤] إِمَّـا تَشْبِيهاً لَهَـا بِعَلَـيَّ ، وَإِمَّـا فَرقـاً بَيـنَ أَلِفِهَـا الأصليّةِ والمُنقَلِبَةِ في نَحو : عَصاً ، وَتَخصِيصُ القَلْبِ بِهَـا ؛ لأَنَّ أَلِـفَ « عَصَا » قُلِبَتْ مَرَّةً . ٩٥/أ

وَالَّـذِي آخِـرُهُ يَاءٌ أَوْ وَاوٌ ، فَإِنْ انْفَتـحَ مَا قَبلَهُمَـا كَغُلاَمَيْـنِ

---

(١) البيت من الكامل ، وقائله أبو ذؤيب الهذلي في رثاء أبنائه .
انظر : شرح أشعار الهذليين ٧/١ ، وابن يعيش ٣٣/٣ ، وشفاء العليل ٧٣٠/٢ .
والشاهد فيه قلب ألف « هواى » يا ثم أدغم في ياء المتكلم .

(٢) سورة الأنعام آية ١٦٢ .
وانظر قراءة نافع في التيسير في القراءات السبع ، ١٠٨ ، والسبعة في القراءات ٢٧٤ .

(٣) وجه الغرابة أن التقاء الساكنين في الوصل غير جائز ، وإنما يجوز في الوقف ، ونافع اجرى الوصل مجرى الوقف فأسكن الياء في « محيايْ » في الوصل كالوقف ، ولا شك أن إجراء الوصل مجرى الوقف غريب . عن الحاشية .

(٤) انظر التصريح ٦١/٢ حيث نقل عن المرادي في شرح التسهيل أن دعوى اتفاق العرب على قلب الألف في (لَدَيَّ) ياء فيه نظر ، لأن بعضهم لا يقلب بل يقول : لداي .

وَمُصطَفَوْنَ أُدغِمَا فِي الياءِ ، أَمَّا اليَاءُ فَلِاجْتِمَاعِ المِثْلَيْنِ ، وَأَمَّا الوَاوَ فَلاجْتِمَاعِهَا مَعَ الياءِ وَكَونِهَا سَابقةً سَاكِنَةً فَيَقَعُ المُدغَمُ بَينِ مَفتُوحَينِ ، وَإِن انْكَسَرَ مَا قَبلَ الياءِ ، وَانْضَمَّ مَا قَبلَ الوَاوِ كَالزَّيدِينَ وَالمُصطَفُونَ أُدغِمَا فِي الياءِ أَيضاً بِعَينِ مَا ذَكَرنَا ، وَيكُونُ المُدَغمُ مَا قَبلَهُ مَكْسُورٌ وَمَا بَعَدَهُ مَفتُوحٌ .

فَصْـــلٌ

الأسماءُ السّتّةُ ــ سِوَى ذُو ــ إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى ياء المُتكلّمِ ، فَمَذْهَبُ الجُمْهُورِ حَذفُ لَامَاتِهَا كَحَالِهَا فِي الإِفْرَادِ ، فَيُقَالُ : أَبِي ، وَفَمِي ، لأنَّ الأَصْلَ أَن تُضَافَ عَلَى صُورَةِ الإِفْرَادِ كَسَائِر الأسماءِ ، وإِعْرَابُهَا بِالحُرُوفِ فِي غَيرِ هَذهِ الصُّورةِ لِمَا مَرَّ ، فَأُشِيرَ هَهُنَا إِلَى الأَصْلِ كَقولِهِم : اسْتَحْوَذَ ، وَمَذْهَبُ المُبَرّدِ أَن يُقَالَ : أَخِيَّ وَأَبِيَّ ؛ لأَنَّ مَا قَبلَ اليَاء مكسُورٌ ، وَالكَسْرُ/ صُورَتُهُ صُوَرةُ الجَرّ ، وَصُوَرةُ الجَرّ لِهَذِهِ الأسماءِ فِي الإِضَافَةِ اليَاءُ ، فَصُوَرةُ كَسرِهَا اليَاءُ فَجُعِلَ آخِرُهَا ياءً عِندَ الإِضَافَةِ ، فَلزِمَ الإِدْغَامُ وَأَنْشدَ : ٩٥/ب

١٧٤ ــ قَدَرٌ أَحَلَّكَ ذا المَجَازِ وَقَدْ أَرَى
ــ وأَبِيَّ مَالَكَ ذُو المَجَازِ بِدَارِ[1]

قِيلَ : يَجُوزَ أَن يكُونَ « أَبِيُّ » جَمْعَ « أَبٍ » بِاليَاءِ وَالنُّونِ كقَولِهِ :

---

(١) هو من الكامل ، وقائلة مؤرج السلمي .
وهو في ابن الشجري ٢/٣٧ ، وابن يعيش ٣/٣٦ ، والخزانة ٢/٢٧٢ .
والشاهد في قوله (وأبي) بتشديد الياء على أنه أدغم لام الكلمة في ياء المتكلم ، ومذهب المبرد مذكور في المصادر السابقة ، ولم نَعْثُرْ عليه في كتبه التي بين أيدينا .

١٧٥ ــ فَلَمَّــــا تَبيَّــــنَّ أَصْوَاتَنَــــا
بَكَيْــــنَ وَفَدَّيْنَنَــــا بِالْأَبِينَــــا[1]

فَحُذِفَ النُّونُ للإِضَافَةِ ، وَكَونُ « فِيَّ » أَفْصَحَ مِنْ « فَمِي » يُقَوّي مَذْهَبَ المُبَرِّدِ .

وَأَمَّا « ذُو » فَلَا يُضَافُ إلاَّ إِلَى أَسمَاءِ الأَجْنَاسِ الظَّاهِرَةِ ؛ لأَنَّ وَضْعَهَا لِلتَّوصّلِ بِهَا إِلَى الْوَصْفِ بِالأَجْنَاسِ مَثَلاً أُرِيدَ أَن يُوصفَ الرَّجُلَ بِالمَالِ وَتَعذّرَ قولُهُم : الرَّجُلُ المَالُ ، فَقِيلَ : الرَّجُلُ ذُو المَالِ ، فَلَا تَدخُلُ إلاَّ عَلَى الأَجْنَاسِ الظَّاهِرَة ، كَمَا أَنَّ « الَّذِي » لَمَّا وُضِعَ لِوَصْفِ الْمَعَارِفِ بِالْجُمَلِ لَمْ تَدخُلْ عَلَى غَيرِهَا ، وَ [أَمَّا][2] قَوله :

١٧٦ ــ صَبَحْنَــا الخَزْرَجِيَّــةَ مُرْهَفَــاتٍ
أَبَــارَ ذَوِي أَرُومَتِهَــا ذَوُوهَــا[3]

---

(١) البيت من المتقارب ، وقائله زياد بن واصل السلمي .
انظر : الكتاب ٢/١٠١ ، والمقتضب ٢/١٧٢ ، وابن الشجرى ٢/٣٧ ، وابن يعيش ٣/٣٧ ، والخزانة ٢/٢٧٥ ، وفرحة الأديب ٢١٢ ، وشرح أبيات الكتاب ٢/٢٨٤ .
والشاهد فيه أنه جمع الأب على « أبين » ، وهو جمع غريب كما يقول الأعلم في شرح أبيات الكتاب ٢/١٠١ .

(٢) إضافة يقتضيها السياق .

(٣) البيت من الوافر وقائله كعب بن زهير ديوانه ٢١٢ .
وانظر : ابن يعيش ٣/٣٦ ، والمقرب ١/٢١١ ، والهمع ٢/٥٠ .
والشاهد فيه إضافة « ذو » إلى الضمير وهو شاذ .

فَشَاذٌّ كَقولِ الآخَــــرِ :

١٧٧ ــ إنَّمَــا يَعْـــرِفُ ذَا الْفَضْـــــــ
ـــــــلِ مِنَ النَّـــــــــاسِ ذَوْوهُ[١]

القَولُ فِي الإضَافةِ اللَّفْظِيَّة :

وَهِيَ إضَافَةُ الاسْمِ المُشْتَقّ إلى مَعمُولِه كَقولِهِمْ : زَيـدٌ ضَارِبُ عَمْـرٍو الآنَ أَوْ غداً ، والدَّلِيلُ عَلَى تقديرِ الانـفِصَالِ وَثَبَاتِ التَّنويـنِ وَصْفُ النّكِرَاتِ/ بِهِ وَوُقوعُـهُ حَالاً مُضَافاً ، وَإنّمَـا أُضِيـفَ لِحَذفِ التّنويـنِ ، فَإِنَّهَا لَا تُجَامِـعُ الإضَافةَ ؛ لأنَّ الـمُضَافَ إلَيـهِ كَالجُـزْءِ مِنَ الـمُضَافِ يَتِـمُّ بِهِ الـمُضَافُ ، وَالتَّنويـنُ يَدُلُّ عَلَى تَمَامِ الكَلِمَةِ ، فَلَو أُثْبِتَ فِي الإضَافَةِ لَاجْتَمَعَ دَلِيلُ التَّمَـامِ وَغَيـرِ التَّمَـامِ هَذَا خُلـفٌ ، وَلـمَّا كَانَ فَائِـدَةُ هَذِهِ الإضَافَة التّخْفِيـفَ أُضِيـفَتِ الصّفَـةُ الْمُعَرَّفَةُ بِاللَّامِ مُثَنَّاةً وَمَجمُوعـةً كَقـولِكَ : الضَّارِبَا زَيـدٍ ، وَالضَّارِبُو زَيـدٍ لِحذَفِ النُّونِ ؛ فإنَّها عِوَضُ التّنويـنِ ، وَامْتَنَـع الضَّارِبُ زَيـدٍ ؛ لِفُقْدَانِ الخِفّـةِ عِنـدَ الإضَافَةِ ، وإنَّمَـا جَازَ الضَّارِبُ الرّجُـلِ تَشْبِيهاً بِالْـحَسَنِ

٩٦/أ

---

(١) البيت من مجزوّ الرمل ، وقائله مجهول ، وذكر السيوطي في المزهر ١/١٥٧ ، نقلاً عن الزجاجي في شرح أدب الكـاتب أنَّ الأصمعي نسبـه لأعـرابي من بنـي تميم ثم من بنـي حنظلـة وانظـر ابن يعيش ٣/٣٨ ، والهمع ٢/٥٠ .
والشاهد فيه كسابقة .

الْوَجهِ ، والجَامِعُ كَونُ المُضَافِ وَالمُضَاف إلَيهِ مُعَرَّفَيـنِ بِالَّلامِ بِخِلَافِ الضَّارِبُ زيدٍ .

وَلِقائِلٍ أن يَقُولَ : السُّؤَالُ عَلَى قَولِهمْ : الْحَسَنُ الْوَجْهِ قَائِمٌ ؛ لِكَونِ إضَافَتِهَا لَفْظِيَّةً وَفَاقِدَةً للتَّخْفِيفِ ، فَأُجِيبَ بأنَّ « حَسَناً » أُضِيفَ أَوَّلاً إلَى « الْوَجْهِ » فَحُذِفَ التَّنوِينُ ثُمَّ أُرِيدَتْ صِفَةُ المَعْرِفَةِ بهَا فَعُرِّفَ بِاللَّامِ ؛ لأنَّهُ لَايَكْتَسِي التَّعرِيفَ بِالإضَافَةِ ، ثُمَّ قِيسَ عَلَيهِ « الضَّارِبُ الرَّجُلِ » لِلْمُشَابَهَةِ .

قَالَ : لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الحُكمَ ثَبتَ فِي « الضَّارِبُ الرَّجُلِ » بِالقِيَاسِ ، وَظَاهِرٌ أَنَّهُ ثَبَتَ بِالنَّقْلِ ، وَلأنَّ هَذهِ الْعِلَّةَ قَائِمَةٌ فِي صُورَةِ/ ٩٦/ب النِّزَاعِ ، وَلِقُوَّةِ هَذَا السُّؤَالِ أَجَازَ الفَرَّاءُ « الضَّارِبُ زَيدٍ »[1] .

وَقَدْ تُحذَفُ النُّونُ مِنَ المُعَرِّفِ بالَّلامِ مِنَ غَيْرِ الإضَافَةِ كقَولِهِ تَعَالَى : ﴿ وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةَ ﴾[2] ، وَقَولِ الشَّاعِرِ :

---

(١) انظر رأي الفراء في شرح شذور الذهب ١٥٥ .

(٢) سورة الحج آية ٣٥ .

و« الصلاة » في الآية تقرأ بالنصب وقد نسبت إلى ابن أبي إسحاق والحسن ورويت عن أبي عمرو ، وحذفت النون للتخفيف لا للإضافة ، وقرأها الجمهور بالجر على الإضافة وحذفت النون لأجلها .

ينظر المحتسب ٢/٨٠ ، والبحر المحيط ٦/٣٦٩ ، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/١٧٥ .

١٧٨ ــ الحَافِظُــــو عَوْرَةَ العَشِيـــــرَةِ لَا
يَأْتِيهُــــم من وَرَائِهــــم نَطَـــــفُ[١]

لأَنَّ اللَّامَ بِمَعنَى « الَّذِي » فَتَخَيَّلَ طُولاً ، كَمَا حُذفَ النُّونُ فِي قَوله :

١٧٩ ــ أبنِي كُلَــيْبٍ إنَّ عَمَّــيَّ اللَّـــذَا
قَتَــلَا المُلـــوكَ وَفَكَّكَـــا[٢] الأَغْلَالَا[٣]

وَالأَشْهَرُ بقاءُ النُّونِ ، وَلَـمْ تُحـذَفْ مِنَ المُعَـرَّى عَنْهَـا ؛ لِعَـدَمِ الطُّولِ ، وَلِذَلِكَ خَطَّأَ المَازِنيُّ أَبَا السَّمَالِ فَي قِرَاءِتِهِ : ﴿ إِنَّكُمْ لَذَائِقُـوا الْعَذَابَ ﴾[٤] .

---

(١) البيت من المنسرح ، وينسب لقيس بن الخطيم كما نسب إلى عمرو بن امريء القيس .
انظر : ملحقات ديوان قيس بن الخطيم ١٧٢ ، والكتاب ٩٥/١ ، والمقتضب ١٤٥/٤ ، والإيضاح العضدى ١٤٩ ، وشفاء العليل ١٤٣/١ .
والشاهد فيه حذف النون من « الحافظين » استخفافا لطول الاسم .

(٢) في النسخة « فكك » بالافراد خطأ .

(٣) البيت من الكامل ، وهو للأخطل كما في ديوانه ١٠٨/١ ، وانظر الكتاب ٩٥/١ ، والمقتضب ١٤٦/٤ ، والخزانة ٤٩٩/٢ ، والعيني ٣٢٤/١ .
والشاهد حذف النون من اللذان تخفيفا .

(٤) سورة الصافات آية ٣٨ ، وهي في النسخة « إنهم » خطأ ، وأبو السمال هو قعنب بن أبي قعنب العدوى البصري ، له اختيار في القراءة شاذ عن العامة ولهذا قال المازني : لحن أبو السمال بعد أن كان فصيحاً . ترجمته في طبقات القراء ٢٧/٢ ، وانظر البحر المحيط ٣٥٨/٧ ، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢٠٤/٢ .

وأمَّـا اسْمُ الفَاعِـلِ المُـتّصلِ بالضّميـــرِ كَقولِهـــــم : الضَّارِبُكَ وَالضَّارِبَاتُكَ ، وَالضَّارِبِي وَالضَّارِبَاتِي ، فَمذهَبُ سيبوَيـهِ وَالجُمهُـورِ أنَّـه مُضَافٌ إلَيهِ فَيكُونُ شَبِيهاً بِقَولِهِـم : الضَّارِبُ زَيـدٍ ، وَفَـرُقَ بينَهُمَـا بأنَّ اسْمَ الفَاعـلِ المُنوَّنِ أَوْ مَعَ النُّـونِ حَيثُ يُضَافُ إلَـى هَذَا الضّميـرِ لَـمْ يُحذَفْ التَّنوينُ أَو النُّونُ لِلْأَضَافَةِ بَلْ لأَنَّ هَذَا الضَّمِيرَ يُشْبِـهُ التَّنوِيـنَ مِنْ حَيثُ إنَّهُمـا زَائِدتَـانِ في آخـرِ الكَلِمَـةِ ، وَعَلَـى حَرفٍ وَاحِـــدٍ وَدَالَّانِ عَلَى تَمـامِ الكَلِمَـة وَشَبِيهَـانِ بِالحِـرفِ الأَخِيـرِ مِنَ الكَلِمَـةِ مِنْ حَيثُ الإفْتِقَارُ إلى الاتصَالِ/ ، فلو أَبْقينَا التَّنوينَ أَوْ النُّونَ مَعَهُ لاجْتمعَ مِثْـلَانِ ١/٩٧أ وَلَـزِمَ التّنَـاقُضُ أَيضاً ، إمَّـا مِنْ حَيثُ إنَّهُمَـا دَالَّانِ عَلَـى تَمَامِ الكَلِمَـة فَيَصِيرُ المُتّصِلُ مُنفَصِلًا ، أَوْ لِأَنَّ الكَلِمَةَ تَمَّتْ بِالنُّونِ أَوْ التّنويـنِ وَلَـمَ تَتمّ بِالمُتَصِلِ ، فَلَّما لَمْ تَكُن فَائِدَةُ الإِضَافةِ إلى هَذَا الضّميرِ التّخفِيفَ بَلْ التّـخصِيصَ فَحَسبُ أُضِيـفَ مَالَا تَنوِيـنَ وَلَا نُونَ فِيـهِ أَيضاً إلَيــــهِ لِحُصُولِ التّخْصِيصِ ، وَهُـوَ مُشْكِـلٌ ؛ فَإِنَّ التّـخصِيصَ حَاصِلٌ بِدُونِ اعْتِقَادِ الإِضَافَةِ ، فَلَو اعْتَقدنَاهَا كَانَ اعْتِقَـادُ شَيءٍ مُعَطَّـلٍ عَنِ الفَائِـدَةِ وَمِنْ غَيرِ دَلِيـلٍ بَلْ مَعَ مَانِـعٍ ؛ لأَنَّ الإِضَافَةَ مُستَقِلَّـةٌ بِالحَـذفِ ، وَمَـا ذُكِرَ أيضاً مُستَقِلٌّ فَتَجتَمِعُ عِلّتَـانِ عَلَـى مَعلُـولٍ وَاحِـدٍ وَإِنْ جَازَ فِيهَـا التّرجِيـحُ ، وَذَهَب بَعْضُهُـم إلَـى أَنَّ الضّمِيـرَ بَعْـدَهُ مَنصُوبٌ ، وعَلَّلَ حَذفَ التّنوِيـنِ والنَّـونِ بِمَـا ذُكِـرَ ، وَهُـوَ أَسْلَـمُ مِنَ الْمُطَاعِــــنِ[1] ، وَقَولُهُـم :

(١) نسب هذا للأخفش الأوسط ، وانظر ابن يعيش ١٢٣/٢ ، ١٢٤ .

١٨٠ ــ هُم الآمِرُونَ الخَيْرَ وَالفَاعِلُونَهُ[١]

شَــــاذٌّ .

[إضافة الصفة المشبهَة إلى فاعلها]

وَإِضَافَةُ الصّفَةِ المُشَبهّة إِلَى فَاعِلِهَا كقَـولِكَ : حَسَنُ الْوَجْـهِ ، وتَسَمِيَةُ المُضَافِ إِلَيه الصّفَةُ بِفَاعِلِهَا[٢] مَجَازٌ عِندَ البَصْرِيّيـنَ ، فإِنَّهُـم يُقَدّرُونَ فَاعِلَهَا مُضْمَراً ، وَيَقُولُونَ : إِضَافَتُهَا إِلَـى « الْوَجْـهِ » لِبَيَـانِ أَنَّ/ ٩٧/ب الْحُسْنَ ثَبَتَ لِشَخصٍ مِنْ هَذَا الوَجْهِ ، وَإِنَّمَا سُمّي « الْوَجْـهُ » فَاعِلَهَـا بِاعْتِبَـارِ مَا كَانَ كَالقَـاضِي المَعْـزُولِ يُدعَـى قَاضِيـاً ، فَإِنَّ الــــحُسْنَ بِالّذاتِ لِلْوَجْهِ ، وَبِالعَرَضِ لِصَاحِبِهِ ، وَمَا بِالّذاتِ أَقْدَمُ مِمَّـا بِالعَـرَضِ ، أَو لِكَونـِهِ فَاعِلَهَـا بِالْقُـوّةِ القُرِيبَـةِ كَمَـا في قَولِهِـمْ : حَسَنٌ وَجْهُــــهُ ، كَالْخَمْرِ فِي الّدنّ تُسَمَّى مُسْكِـرَةً ، وَإِضَافَـةُ اسْمِ الفَاعِـلِ الّـلازِمِ إِلَـى فَاعِلِهِ كَقَولِهِم : « جَائِلَةُ الوِشَاحِ » لِلْهَيْفَـاءِ ، وَ« سَاكِتَـةُ الْخَلْخَـالِ »

---

(١) هذا صدر بيت من الطويل عجزه :

إذا ما خشوا من محدث الأمـــــــــــــــر معظمـــــــــــا

وهو من شواهد سيبويه ٩٦/١ ، برواية « هم القائلون الخير والآمرونه » ولم ينسبه ، وإنما قال « وقد جاء في الشعر فزعموا أنه مصنوع » .

وانظر ابن يعيش ١٢٥/٢ ، والخزانة ١٨٧/٢ .

والشاهد فيه الجمع بين النون والضمير في « الفاعلونه » شذوذا ، وذهب المبرد إلى أن الهاء هنا للسكت .

(٢) هكذا ، ويقصد أن تسمية المضاف إليه الصفة فاعلاً مجاز .. ، وانظر ابن يعيش ١٢٠/٢ .

لِلْخَزْلَةِ[1] من قَبِيلِ إضَافَةِ هَذهِ الصّفةِ مِن حَيثُ إنَّ فَاعِلَهَا فِي الأَصْلِ هُوَ المُضَافُ إلَيهِ ، ثُمَّ أُسْنِدَ إِلَى الضَّمِيرِ ، ثُمَّ أُضِيفَ للتّخصيصِ ، وَلَكن بَينَهُما فَرقٌ مِنْ حَيثُ إنَّ إسْنَادَ الصّفَةِ إِلَى الضَّمِيرِ حَقيقَةٌ ، فَإنَّ صَاحِبَ الوَجْهِ يَصِحُّ عَليهِ أَنَّه حَسَنٌ ؛ لِحُسْنِ وَجْهِهِ ، وَالهَيْفَاءُ لَا يَصِحُّ عَلَيهَا أَنَّها جَائِلَةٌ لِجَولَانِ وِشَاحِهَا إلاَّ بِالمَجَازِ ، وَهُوَ مِنْ إطْلَاقِ وَصْفِ الحَالِ عَلَى الْمَحَلّ كَقَولِهم : سَالَ الْوَادِي .

وَإضَافةُ اسْمِ المفعُولِ إلَى فَاعِله كَقولِهم : فُلَانٌ مُؤَدّبُ الخُدّامِ مِن جُمْلَةِ إضَافَةِ هَذه الصّفةِ أيضاً ، وَحُكمُهُ حُكْمُ اسْمِ الفَاعِلِ الّلازِمِ ، وَدَلِيلُ انْفِصَالِ هَذهِ الثَّلاثِ مَا مَرَّ فِي إضَافَةِ الفَاعِلِ إلَى مَفعُولِهِ ، وَإضَافَةُ « أَفْعَل » التَّفضِيلِ عِندَ الفَارِسِيّ[2] وَتَابِعِيهِ ، فإنَّ الأَصلَ أَنْ يُذكَرَ مَعَ « مِنْ » ثُمَّ حُذِفَتْ وَأُضِيفَتْ/ للاِخْتِصَارِ كَمَا مَرّ في أَصَالَة ثَبَاتِ التّنوينِ أو النُّونِ وَحَذفهما ، وَقَد عَدَّ الفَارِسِيُّ[3] إضَافَة الاسْمِ إلَى الصّفَةِ نَحو « صَلَاةُ الأُولَى » مِن الإضَافَةِ اللّفْظِيّةِ مِنْ حَيثُ إنَّهَا فِي الظّاهِرِ مُضَافٌ إلَيهَا وَفِي الحَقِيقَةِ لَيْسَتْ ؛ فَإنَّهَا صِفَةٌ لِلمُضَافِ إلَيهِ ، وَقَدْ جَعَلَ بَعْضُهُم : « وَاحِدُ أُمّهِ ، وَعَبْدُ بَطْنِهِ ، وَنَسِيجُ وَحدِهِ » إضَافَتَهَا لَفْظِيَّةً ، وَالأَكْثَرُونَ عَلَى مَعْنَوِيّتِهَا ، ٩٨/أ

---

(١) الانخزال : مشية فيها تثاقل وتفكك .

(٢) انظر المقتصد في شرح الإيضاح ٢/٨٨٤ ، والإيضاح العضدي ٢٦٩ .

(٣) انظر المقتصد ٨٩٣ ، والإيضاح العضدي ٢٧١ .

قَالَ الإِمَـامُ الجُرجَانِـيّ[1] : « ظاهـر أَنَّ الهاءَ لاَ تعـوُدُ إِلَـى مُضافِهَـا ؛ لِاسْتِلزَامـِهِ إِضَافَـةَ الشَّيْءِ إِلَـى نَفْسِهِ ، فَالعَائِـدُ إِلَيـــهِ إِنْ كَانَ مَعرفـــةً فالمُضَافُ إِلَى ضَميرِهِ مَعرِفَةٌ ، وَإِن كَانَ نَكِرةً فَنكِـرَةٌ » وَهُـوَ غَرِيبٌ ؛ فَإِنَّه جُعِلَ ضَميرُ النّكِرَةِ نكِرَةً .

وَلَا يجُوزُ أَن يكُونَ المُضَافُ إِلَيهِ لأَفْعَلِ التَّفضِيـل مُضَافـاً إِلَـى ضَمير « أَفْعَـلَ » مِثـلُ قَولِكَ : يُوسُفُ أَحْسَنُ إِخْوتِـهِ ؛ لأَنَّ الأَخـــوةُ لَا تَشملُ يُوسُفَ ، وَإِلاَّ ما أُضِيـفَتْ إِلَـى ضَميـرِهِ ، لِئـلاَّ يَلـزمَ إِضَافَـةُ الشّيْءِ إِلَى نَفسهِ ضِمْناً ، وَإِذَا لَم تَشْمَلَـهُ لَا يُضَافُ « أَفْعَـلُ » الّـَذِي هُوَ يُوسُفُ إِلَيهَا ؛ لِأَنَّـهُ يَجِبُ، أَن يكُـونَ بَعضَ الـمُضَافِ إِليـهِ كَذَا في « المُفَصّلِ »[2] ، فَيُقَالُ لَهُ : مَا تَحَـرَّرَ مِن كَلامِكَ فِي امْتِنَـاعِ إِضَافَـةِ الشّيْء إِلَى نَفْسه هُوَ امْتِنَاعُ/ إِضَافة أَحَد الْمُتَرَادِفَين إِلَى الآخر ، وهَـي ٩٨/ب هَهُنَا مَفقُودَةٌ ، سُلَّمْنَا امْتِنَـاعَ إِضَافـةِ الشَّيْءِ إِلـَى نَفْسِهِ ضِمْنـاً ، لكِنْ قَولُكَ : لَمَّا خَرَجَ يُوسُفُ مِنْ إِخْوتِهِ لَا يُضَافُ « أَفْعَلُ » الَّذِي هُوَ هُوَ إِلَيْهَـا لأَنَّـهُ يَجِبُ أَن يكُـونَ بَعضَ الـمُضَافِ إِلَيـهِ ، يُنَـاقِضُ الكَـــلامَ السّابِقَ ؛ لأَنَّ « أَفْعَلَ » تَجِبُ إِضَافَتُـهُ حِينَئِذٍ إِلَى نَفْسِهِ ضِمْنـاً ، وَأَيُّ فَرْقٍ بَيـنَ أَن يَتَضَمَّـنَ الـمُضَافُ إِلَيـهِ الـمُضَافَ ، وَبَيـــنَ تَضَمّـــنِ المُضَافِ المُضَافَ إِلَيهِ ؟

---

(١) انظر المقتصد ٨٧٧ـ٨٧٩ .

(٢) انظر المفصل ٩٠ ، وابن يعيش ٨/٣ .

فَإِنْ أَجَابَ بِأَنَّ إِضَافَة « أَفْعَل » لَفظِيّةٌ فِي تقدِيرِ الانْفِصَالِ فَكَأَنَّهُ لَا إِضَافَةَ ، وأَضَافَةُ الإِخْوَةِ إِلَى الضَّميرِ حَقِيقيّةٌ فَحَصَلَ الفَرقُ .

قِيلَ لَهُ : نَصَصْتَ في « المُفَصّلِ » أَنَّ « أَفْعَلَ » يَلزَمُهُ التَّعريفُ مُضَافاً ، فَأَنَّى يكُونُ فِي تقديرِ الانْفِصَالِ عِندَكَ ؟ ، وَالأَوْلَى أَنْ يُقَالَ : إِذَا قِيلَ : هَؤُلاءِ إِخْوَةُ يُوسُفَ ، لاَ يَدخُلُ يُوسُفُ في إِخْوَتِهِ ؛ لأَنَّ الأَخَ مِنَ الأسماءِ الإِضَافِيّةِ ، والإِضَافةُ تَتَحَقَّقُ بينَ شَيْئَيْنِ فَلَا تَثبُتُ أُخوةُ يُوسُفَ بالنّسبَةِ إِلى نَفْسِهِ ، وَلَمَّا خَرَجَ مِنْهُم امْتَنَعَ إِضَافَةُ « أَفْعَلَ » إِلَى مَا لَمْ يَشْمَلْهُ هَذَا ، وَأَمَّا الَّذي بِمَعْنَى الفَاعِل فَلَا تَمتنِعُ مَعَهُ المَسْأَلَةُ[1] .

---

(١) انظر ابن يعيش ٣/٨ ، والمقتصد ٨٩٢ فما بعدها .

« بَابُ التَّوابِعِ »

تَرجَمُ الفَارِسِيُّ هَذَا البَابَ بِتَوابِعِ الأَسَماءِ[١] ، وَجَارُ اللَّهِ بِتَوابِعِ/ ٩٩/أ المُعْرَبِ وَخَصَّهَا بالأسماءِ بِقَولِهِ : هِيَ أَسماءٌ وَلَا يَمَسُّهَا الإِعْرَابُ إلاَّ عَلَى سَبيلِ التَّبعَ لِغَيرِهَا[٢] ، وَالأَوْلَى تَركُ إِضَافَتِهَا إِلَيهِمَا وَإِطْلَاقُهَا ؛ فَإِنَّ مِنَ التَّوابِعِ التأكِيدَ ، وَهُوَ قَد يكُونُ لِغَيرِ الاسْمِ وَالمُعْربِ وَغَيرِ الاسْمِ ، وَمِنهَا عَطْفُ النَّسَقِ وَقَدْ يكُونُ فِعْلاً وَجُمَلَةً ، فَيكُونُ تَابِعاً لِفعْلٍ وَجُمْلةٍ ، وَالأَشْبَهُ أن يُقَالَ : التَّابِعُ : لَفظٌ يَستَحِقُّ إِعْرَابَ مَا قَبْلَهُ عَلَى تَقْدِيرِ كَونِهِ مُعْرَباً مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ ثَانٍ لَهُ .

وَفِي عَامِلِ التَّابِعِ ثَلاثَةُ أَوْجُهٍ :

عَامِلُ المتبُوعِ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ ؛ لأَنَّهُ لَوْلَاهُ اسْتَقَلَّ الثَّانِي بِالعَامِلِ فَلَمْ تُتصَوّر التَّبعِيَّةُ ، وَمِثلُ عَامِلِ الْمَتبُوعِ مُقَدَّراً ؛ لأَنَّ الصِّفَةَ المنسُوبَةَ إِلَى ذَاتٍ لَا تُنْسَبُ بِعَينِهَا إِلَى أُخرَى ؛ لامْتِنَاعِ قِيَامِ غَرَضٍ بِمَحَلّينَ ، فَقَولُكَ : قَامَ زَيدٌ وَعَمرٌو أَيْ وَقَامَ عَمْرٌو ، وَالشُّبهَةُ قَائِمَةٌ فِي قَامَ الزَّيدَانِ وَالزّيدُونَ مَعَ الاتِفَاقِ عَلَى الجَوَازِ ، وَحَلُّهَا أَنَّ المُرَادَ

(١) الإيضاح العضدي ٢٧٣ ، والمقتصد ٨٩٦ .

(٢) المفصل ١١٠ ، ونصه « هي الأسماء التي لا يمسها الإعراب إلّا على سبيل التبع لغيرها » .

مِنْ الصِّفَةِ المنسُوبَةِ جِنْسُهَا مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَن التَّعَدُّدِ والتَّقْدِيرُ في عَطْفِ النَّسَقِ ، لِمَا مَرَّ ، وفَي البَدَلِ لِمَا سَيَأْتِي ، وَالانْسِحَابُ فِي غَيرِها[1] ، وَامْتِنَاعُ الْوَقْفِ عَلَى المتبوُعِ فَرعُ عَدَم اسْتِقلَالِ التَّابِعِ فَهُوَ الْأَصَحُّ/ وَهِيَ : تَأْكِيدٌ ، وَصِفَةٌ ، وَبَدَلٌ ، وَعَطْفُ بَيَانٍ ، وَعَطْفُ نَسَقٍ . ٩٩/ب

(١) أي أن عامل التابع هو عامل المتبوع في التوكيد ، والصفة ، وعطف البيان .

« التَّأْكِيـــدُ »[1]

هُوَ تَابعٌ يُقَرِّرُ بِمَعْنَاهُ مَعْنَى لَفْظٍ مُتَقَدِّمٍ لإِزَاحَـةِ غَفْلَـةٍ مَوْهُومَـةٍ ، أَوْ تَجَـوُّزٍ مَحسُوبٍ ، أَوْ سَهْـوٍ مَظْنُـونٍ ، وَذَلِكَ إِمَّـا بِتَكْرِيـرِ اللَّفْــظِ الأَوَّلِ ، وَيُقَـالُ لَهُ : التَّكْرِيـرُ الصَّرِيـحُ ؛ لأَنَّ التَّأْكِيـدَ لَابُـدّ أَنْ يكُـونَ بِتَكْرِيـرِ المَعنَـى وَلكِـنْ إِذَا كُرِّرَ بِتَـكْرِيرِ اللَّفْـظِ صَارَ التَّكْرِيـرُ صَرِيحاً ؛ لأَنَّهُ لَفْظِيٌّ ، وَإِمَّا بِلَفْظٍ غَيرِ الأَوَّلِ ، وَيُقَالُ لَهُ : غَيـرُ الصَّرِيـحِ ، لأَنَّـهُ مَعْنَوِيٌّ .

وَالأَوَّلُ يكُونُ اسْماً ، وفِعْلاً وحِرْفاً ، ومُفْرداً وجُمْلَةً ، كَقَـولِكَ : رَأَيتُ زَيداً زَيداً ، وَضَرَبَ ضَرَبَ زَيدٌ ، وَإِنَّ إِنَّـهُ قَائِـمٌ ، وَجـاءَ زَيـدٌ جاءَ زَيدٌ .

وَأَمَّا الثَّانِي فَلَا يَكُونُ إِلاَّ اسْماً وَلَا يُؤَكَّدُ المُظْهَرُ بالمُضْمَرِ بَلْ بِمِثْلِه ؛ لأَنَّ المُضْمَر أَعْرفُ فَلَا يَستَقِيمُ جَعْلُـهُ فَضْلَـةً مُتَمِّمَـةً لِغَيـرِ الأَعْرَفِ ؛ وَلأَنَّ ضَميـرَ المُتكلّـمِ وَالحَـاضرِ غَيـر صَالِـحٍ لِذَلِكَ ، وَهُـوَ أَكْثَـرَ مِنَ الغَائِبِ فَلَمَّا امْتَنع فِي الاكْثَـرِ امْتَنَـعَ فِي الكُـلِّ سَحْبـاً لِحُكْـمِ الأَغْلَبِ عَلَى الأَقَلّ .

وَيُؤَكَّـدُ المُضْمَـرُ بِمِثْلِـهِ كَقَـولِكَ : مَا ضَرَبَنِـــي إِلَّا هُوَ هُوَ ،

(١) انظر لهذا ابن يعيش ٣/٤١ ، والمقتصد ٨٩٧ .

وَرَأَيْتَنَا نَحْنُ ، ومَررتُ بِهِ هُوَ ، وَالمُؤَكّدُ بِهِ مُنفَصِلٌ الْبَتَّةَ وَإلاَّ لَمْ يَصْلحْ لِلتَّأكِيدِ ، وَالمُؤَكَّدُ يَتّصِلُ وَيْنفَصِلُ كَمَا مَرَّ ، وَبِالمُظْهَرِ[1]

ثُمَّ/ الضّمِيرُ المُؤَكَّدُ إن اتَّصَلَ وَارْتَفَعَ وَأُكّدَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ فَلا يُؤَكّدُ بِالْمُظْهَرِ إلاَّ بَعدَ تَأْكِيدِه بِالْمُضْمِرَ كَقولِكَ : زَيدٌ جَاءَنِي هُوَ نَفْسُهُ[2] أَوْ عَيْنُهُ ؛ لأَنَّهُمَا يَلِيَانِ العَامِلَ فَيَشْتَبهُ التَّأْكِيدَ بِالفَاعِلَ ، فَإذَا أُكِّدَ بِالْمُنْفَصِلِ زَالَ الاشْتِبَاهُ وَاطَّرَدَ البَابُ فِي كُلّ ضَمِيرٍ مَرفُوعٌ ، وإنْ لَمْ يَشْتَبِهْ كَقَولِكَ : ضَرَبْتُ أَنْتَ نَفْسُكَ . وَاخْتَلَفُوا فِي أَنَّ الظَّاهِرَ تَأْكِيدٌ لِلْمُنْفَصِلِ أَو الْمُتْصِلِ ، فَإنْ أُكّدَ بِكُلٍ وأجْمَعِينَ فَلَا يُشْتَرطُ ذَاكَ ؛ أمَّا فِي « أَجْمَعِينَ » فَلأَنَّهَا لَا تَلِي العَامِلَ فَتَتَعَيَّنُ لِلتَّأكيدِ ، وَأَمَّا فِي « الكُلّ » وَإنْ وَلِيَهُ فَتَشْبِيهاً بِأَجْمَعينِ ، وَالجَامِعُ بَينَهُمَا معَنَى الإحِاطَةِ .

وَان انْتصبَ الضّمِيرُ أَو انْجَرَّ أُكّدَ بِالمُظْهَرِ مِن غَيرِ الشَّرطِ لِانْتِفَاءِ الالتِبَاسِ .

وَلِقَائِلٍ أَن يَقُولَ : التَّأكِيدُ يَجبُ أَن يُفِيدَ مَعنَى الأوّلِ ؛ لِيُحَقِّقَهُ ، وَالمُظهَرَ لَا يُفِيدُ المَعْنَى المُحقّقَ غَايَةَ التَّحْقِيقِ الْمُسْتَفَادَ مِنَ المْضْمَرِ بَلْ يُفِيدُهُ نَاقِصَ التّحْقِيقِ ، فَلَا جَوَازَ لِتأكيدِهِ بِهِ ، وَإذَا

١٠٠/أ

---

(١) أي ويؤكد المضمر بالمظهر ، وذلك يكون بالنفس والعين وكل وأجمع وتوابعهما ، انظر المصدرين السابقين .

(٢) وذلك نحو « رأيته نفسه ، ومررت به نفسه » .

أُكِّدَ بِكُلٍّ وَأَجْمَعَ غَيرُ جَمْعٍ فظَاهِرٌ بُطَلانُهُ إلاَّ أَن يُقْصدَ أَجْـزاءُ المُؤَكّدِ كقَولِكَ : سِرْتُ النَّهَارَ كُلَّهُ ، وَإنَّمَا يحْسنُ إذَا احْتَمَلَ انْفِصَالَ الأَجْزاءِ فِي الحُكْمِ كَأَجْزاءِ النَّهَارِ فِي السَّيرِ لَا كَأَجْزَاءِ زَيْدٍ فِي الْمَجِيءِ .

/ وَلَا(1)تُؤَكّدُ النّكِرَاتُ عِندَ البَصْرِيِّينَ(2) ؛ لأَنَّ حَاجَةَ النّكِرَةِ ١٠٠/ب إِلَى التّعرِيفِ أَمَسُّ مِنْ حَاجتِهَا إِلَى التَّأكِيد ؛ لأَنَّ الشَّيءَ مَا لَمْ يَتَعَيَّنْ فَتَقَدِيرُهُ لَغْوٌ ، وَلأَنَّ مدلُولَ النّكِرَةِ الشّيُوعُ ، وَمدْلُولُ التّأكيدِ التّخْصيصُ فَيَتَنَاقضَانِ ، فَإِنَّ أَلفَاظَ التَّأكيدِ مَعَارِفُ ؛ لإِضَافتِهَا إِلَى ضَمِيرِ المُؤَكَّدِ ، وَأَجْمَعُ لَوّلَا تَعَرُّفُهُ لَمَا أُكّدَ بِهِ الْمَعْرِفَةُ لِعَدَمِ فَائِدَةِ التَّأكِيدِ إِذْنْ ، وَجَوَّزَهُ الكُوفِيُّونَ فِي النّكِرَةِ المَحدُودَةِ لِقُربِهَا مِنَ المَعْرِفَةِ ، وَأَنْشَدُوا :

١٨١ ــ قَدْ صَرّتِ الْبَكْرَةُ يَوْماً أَجْمَعَا(1)

---

(1) قوله « ولا » مكررة في النسخة .

(2) توكيد النكرة توكيدًا معنويًا فيه خلاف بين النحويين ، فالكوفيون يجيزون توكيد النكرة المحدودة ، والبصريون لا يجيزونه ، ولكل منهما حججه وأدلته .
انظر الإنصاف ٤٥١/١ المسألة (٦٣) . .

(1) البيت من الرجز ، وقائله غير معروف :
انظر الإنصاف ٤٥٤/٢ المسألة (٦٣) ، وابن يعيش ٤٥/٣ ، والخزانة ٨٧/١ ، ٣٥٧/٢ ، والعيني ٩٥/٤ ، والصفوة الصفية ٧٤٩ .
والشاهد فيه توكيد النكرة المحدودة كما ذهب إليه الكوفيون ،وخرجه البصريون على أنه شاذ لا =

وَإِنَّمَا يُجْمَعُ بَيْنَ « كُلّ » و « أَجْمَعِينَ » فِي قَولِهِم : جَاءنِي القَوْمُ كُلُّهُم أَجْمَعُونَ ؛ لِبيَانِ مَجِيء الكُلّ حَالَةً وَاحِدَةً .

= يعول علية مع أن قائله مجهول ، وهي حجة وأهية لا تنهض دليلا يدحض ما احتج به الكوفيون وهم ثقات .

« فَصْـــلٌ »

أَكْتَعُـوَن ، وَأَبْتَعـُوْنَ ، وَأَبْصَعُـونَ ، أَتْبَـاعٌ لِـ « أَجْمِعُـــونَ » لاَ يَجِئنَ إلاَّ عَلَى إِثْـرِهِ عِنـدَ الأَكْثَرِيـنَ ، وَجَـوَّزَ شِرْذِمَـةٌ : جَاءِنِـي الْقَـوْمُ أَكْتَعُونَ[1] .

وَعَلَـى القَوْلَيْـنِ ، هَلْ يُشْتَـرطُ تَرْتِـيبُ هَذِه التَّوابـــعِ عَلَـــى مَا سَرَدْنَا ؟ فِيهِ قَوْلاَنِ .

[الصّفَـــةُ] :

الصّفَةُ : تَابِعةٌ تَدلُّ عَلَى مَعْنىً فِي مَتبُوعِهَا أَوْ فِي مُنْتَسِبٍ إلَـى متبوُعِهَـا ، وَخصَّهَـا العَلاَّمَـةُ[2] بِالاسْمِ ، وَيَخْـدِشُهُ كَونُهَـا جمْلَـــةً ، وسَوْقُهَـا للتّفرقَـةِ بَيـنْ المُشتّرِكِيـنَ في الاسْمِ . قيـــلَ أَكْثَــرُ مَجِيئهَـــا لِتَخْصِيصِ النّكِـرَاتِ وتَوْضيـحِ المَعَـارِفِ ، وَقَـدْ تَجِـيءُ لِمُجَـرّد الثّنَـاءِ كَالأَوْصَافِ الجَارِيَة عَلَى الْحَـقِّ عَزَّ شَأْنُـهُ ، وَعَلى المُلُـوكِ ،/ وَلِبَـحْـتِ الذَّمْ كَقولِهِم : فَعَلَ فُلاَنٌ الفَـاسِقُ الْخَبِيثُ ، لِمَـنْ تَخَصّصَ بِهِمَـا ، ١٠١/أ

---

(١) هذا هو مذهب الكوفيين وابن كيسان ، الهمع ١٢٣/٢ .
والشرذمة : القليل من الناس . اللسان ٣٢٢/٢ (شردم ، شرذم) .

(٢) يقصد الزمخشري حيث قال في المفصل ١١٤ : « الصفة هي الاسم الدال على بعض أحـــوال الذات » وانظر ابن يعيش ٤٧/٣ .

وَلِمَحْضِ التَّأكِيدِ كَقولِه تَعَالَى : ﴿ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾[1] ، وَعَنْ صَدْرِ الأَفَاضِلِ[2] : أَنَّهَا فِي الأَوْجُهِ الثَّلاثِ لَا تَخْلُو مِن مِلاَحظَةِ التَّفْرِقَةِ بَيْنَ الْمُشْتَرِكِينَ فِي الاسْمِ تَوَهماً ، أَمَّا فِي الأَوَّلِينَ فَظَاهِرٌ وَأَمَّا فِي التَّأكِيدِ فَلِتُؤَذِنَ أَنَّ الْمُرَادَ تَعرِيفُ الوَاحِدَةِ مِن النَّفْخَةِ لَا أَصْلُ النَّفْخَةِ .

تَقْسِيمٌ آخَرُ : هِيَ إِمَّا لَازِمٌ أَوْ غَيْرُهُ . وَاللاَّزِمُ إِمَّا مَحْسُوسٌ كَالطَّوِيلِ ، وَإِمَّا غَيرُ مَحسُوسٍ ، وَهُوَ إِمَّا مِنْ نَفْسِهِ كَالعَاقِلِ ، أَوْ مِنْ أَصْلِهِ كَالشَّرِيفِ ، وَغَيرُ الَّلازِمِ إِمَّا مَحسُوسٌ كَالقَائِمِ أَوْ غَيْرُهُ ، وَهُوَ إِمَّا مِنْ أَمْثَالِهِ كَالْمُكْرَمِ ، أَوْلاَ ، وَهُوْ إِمَّا كَسْبِيّ كَالْغَنِيّ ، أَوْ غَيْرُ كَسْبِيّ كالصّحِيحِ .

آخَرُ اسْتِقْرَائِيٌّ : وَهِيَ إِمَّا اسْمُ فَاعِلٍ ، أَوْ اسْمُ مَفعُولٍ ، أَوْ صِفَةٌ مُشَبَّهَةٌ أَوْ « ذو » أَو اسْمُ الْمُبَالَغةِ كـ « رَجُلٌ » أَيّ رَجْلٍ ، وأَيَّمَا رَجُلٍ بِمَعْنَى كَامِلٍ فِي الرّجُولِيّةِ ، وَأَنْتَ الرَّجُلُ كُلُّ الرَّجُلِ ، وَهَذَا العَالِمُ جُدُّ العَالِمِ ، وحَقُّ العَالِمِ أَي البَلِيغُ فِي شَأْنِهِ ، وَمَرَرتُ بِرَجُلٍ رَجُلِ صِدْقٍ ، وَرَجُلِ سَوْءٍ ، أَيْ صَالِحٍ وفَاسِدٍ .

آخَرُ لِلفَارِسِيّ[1] : هِيَ إِمَّا حِلْيَةٌ كَأَسْوَدَ ، أَوْ فِعْلُ عِلَاجٍ كَذَاهِبٍ ، أَوْ غَيْرِ عِلَاجٍ كَعَالِمٍ ، أَوْ نَسَبٌ ، أَوْ ذُو .

---

(١) سورة الحاقة آية ١٣ .

(٢) انظر التخمير لوحة ١٣٣ من الجزء الأول .

(٣) الإيضاح العضدي ٢٧٥ــ٢٧٦ ، والمقتصد ٩٠١ــ٩٠٤ .

تحقيـــقٌ : إِذَا قُلتَ مَثَلاً : رَأَيتُ الرَّجُلَ ، احْتَملَ أَنْ يَكُونَ/ ١٠١/ب كَاتِباً وَأَن لَا يكُونَ ، وَالكَاتِبُ يَدلُّ عَلَى ذَاتٍ غَير مُعَيّنةٍ ثَبَتتِ الكِتَابَةُ لَهَا ، وَيحتَمِلُ أَنْ يكُونَ الرّجُلَ ، وَأَن لَا يَكُونَ ، وَكَـذَا كُلُّ مُشْتَقٍ فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى مَعنًى مُعَيّنٍ موجُودٍ لِشَيءٍ غَيرِ مُعَيّن ، فَإِذَا أَجْرَيتَ الكَاتِبَ عَلَى الرّجُلِ زَالَ ذَلِكَ الاحْتِمَالُ بِثُبوتِ الكِتَابَةِ لَهُ ، وَتَعيَّنَ الـذَّاتُ الْغَيرُ المُتَعَيِّنَةِ فِي الكَاتِب بِكَونِهَا الرّجُلَ فَصَارَ الكَاتِبُ هُوَ الرَّجُل ، فَكَأَنَّ الموصُوفَ هُوَ الصّفةُ بِالإِمْكَانِ ، وَالصّفَةَ هِيَ الموصُوفُ بِالإِمْكَانِ ، فَإِذَا قَيّدْتَ أَحدَهُمَا بِالآخرِ خَرَجَ الإِمْكَانَانِ إِلَى الفِعْلِ فَصَارَا شَيئاً وَاحِداً ، وَبِهِ انْدَفَعَ سُؤَالُ المُشَكّلِ إِنَّهُمَا إِمَّا مُتّحِدَا المفهوُمِ فَلَا فَائِدَةَ ، أَوْ مُختلِفَاهُ فَلَا إِجْرَاءَ .

وظَهَرَ مِنْ هَذَا أَنَّ الاسْمَ الْغَيْرَ المُشْتَقِّ مَوصُوفٌ بِالطَّبْعِ ، وَالْمُشْتَقُّ صِفَةٌ بِالطَّبْعِ ، وَلِهذَا إِذَا وُصِفَ بِغَيْرِ المُشْتَقّ جَعَلُوهُ فِي تَقْديرِ الْمُشْتَقّ ، وَاسْتَضْعَفَ سِيبَويهِ[1] : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَسَدٍ ، فَقِيلَ : لأَنَّهُ اسْمُ جِنْسٍ عَيْنِيّ بَعِيدٍ عَنْ تَأْوِيلِ الاشْتِقاقِ .

وَالإِشْكَالُ عَلَيهِ أَنَّهُ اسْتَحَقّ وُقُوعَهُ حَالاً مَعَ احْتِيَاجِ تَقديرِ اشْتِقَاقِهِ . وَلِنَاصِرِهِ أَنْ يَفْرُقَ بَينَهُمَا بِأَنَّ اسْتِيجَابَ/ الْوَصْفِ الاشْتِقَاقَ ١٠٢/أ

---

(١) انظر الكتاب ١/٤٣٤ (هارون) وانظر ابن يعيش ٣/٤٨ ، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١/٤٤٣ .

أَشَدُّ مِنْ اسْتِيجَابِ الحَالِ إِيَّاهُ ، فَإِنَّ الوَصْفَ وَاجِبُ الدِّلَالَةِ عَلَى معنىً فِي الذَّاتِ فَيَتَعيّنُ المُشْتَقُّ ، وَالحَالُ تَدُلُّ عَلَى هَيْئَةٍ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مُشتَقَّةً : كقَولِهِم : هَذَا بُسْراً أَطْيَبُ مِنْهُ رُطَباً .

فَصْــــلٌ

الجُملَةُ تَقَعُ صِفةٌ لِلنّكرَاتِ دُونَ المَعَارِفِ ؛ لأَنّ مَفهُومَهَا شَائِعٌ مُطَابِق مَفْهُوم النّكِرَةِ دُونَ الْمَعْرِفَة ، وَيُشْتَرطُ لِوَصْفِيّتهَا احْتِمَالُهَا الصِّدْقَ وَالْكَذِبَ ؛ لأَنَّ مِنْ لَوَازِمِ الصّفَةِ صَلَاحِيَّتهَا لِلْخَبَرِيّةِ ، وَيَنْتفِي صُلُوحُ الخَبَرِيّةِ لِعَدمِ احْتِمَالِهِمَا فَتَنْتَفِي الْوَصْفِيّةُ ، وقَولُهُ :

١٨٢ ــ حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَاخْتَلَطْ
جَاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذّئْبَ قَطْ[١]

وَقَولُ أَبِي الدَّرْداءِ : « وَجَدْتُ النَّاسَ أُخْبُرْ تَقْلِهْ »[٢] ، فَعَلَى تَقْدِيرِ مَقُولٍ فِيهِ ذَلِكَ ، فَالنَّعْتُ مُفردٌ مُضْمَرٌ وَالجُملَةُ الظَّاهِرَةُ مُتَعَلّقَتُهُ ، وَقَدْ يُوصَفُ بِالْمَصْدَرِ إمَّا عَلَى تَأْوِيلِ الاشْتِقَاقِ ، أَوْ عَلَى

(١) هما من الرجز ، وينسبان للعجاج ، وليسا في ديوانه (تحقيق د . عزة حسن) وهما في ابن يعيش ٥٣/٣ ، والمقتصد ٩١٢ ، وابن الشجري ١٤٩/٢ ، والعيني ٦١/٤ ، والخزانة ٢٧٥/١ . المذق : اللبن الممزوج بالماء .
والشاهد في قوله « هل رأيت .. » ظاهرها يشبه أن يكون صفة لمذق وليس كذلك ، لأنها جملة انشائية وهي لا تقع وصفًا بل الجمل الخبرية ، والتقدير : جاءوا بمذق مقول فيه هل رأيت الذئب قط .

(٢) انظر : النهاية في غريب الحديث والأثر ١٠٥/٤ ، وابن يعيش ٥٣/٣ ، وشفاء العليل ٧٥٠ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٤٠٧/٢ ، واللسان (قلا) حيث قال : « القلا : البُغْضُ ، يقول : جرب الناس ، فانك إذا جربتهم قليتهم وتركتهم لما يظهر لك من بواطن سرائرهم لفظه لفظ الأمر ومعناه الخبر ، أي من جربهم وخبرهم أبغض وتركهم ، الهاء في تقله للسكت » .

تَقْديرِ جَعْلِ المَوصُوفِ عَيْنَ تِلْكَ الصِّفَةِ لِكَثْرةِ مُلَابَسَتِهِ لَهَا كَقَولِهم : رَجُلٌ عَدْلٌ وَصَوْمٌ وَرِضاً ، وَيَقعُ أَذَ ذَاكَ عَلَى الْمُثَنَّى وَالْمَجْمُوعِ وَالمُذَكَّرِ وَالمُؤَنَّثِ بِلَفظِ الْواحِدِ المُذَكَّرِ؛ لكونِهِ جِنْساً شَامِلاً .

/ فَصْـــلٌ

١٠٢/ب

وَقَدْ يُوَصفُ الشَّيْءُ بِنَعْتِ مَا هُوَ بِسَبَبِـهِ ، أَيّ مَا لَهُ تَعَلّـقٌ بِهِ ، وَذَلِكَ إِمَّا بِإِسْنَادِ الصِّفَـةِ إِلَـى الـمُضَافِ إِلَـى ضَميرِ المَـوْصُوفِ ، أَوْ بِإِسْنَادِهَا إِلَى مَوصُولٍ يَشْمَلُ صِلتُهَا ضَمِيرَ الموصُوفِ كقَولِهِـمْ : هَذَا رَجُلٌ كَثِيرٌ مُحِبُّهُ ، أَوْ مَنْ لاَ مُخَالَفَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ .

وَالصِّفَـةُ الحَاصِلَـةُ فِي المَـوْصُوفِ تَتْبَعُـهُ فِي ثَمانِيـةِ أُمـــُورٍ : الإِعْـرَابُ وَالإِفْـرَادُ وَالتَّثْنِيـةُ وَالجَمْـعُ والتَّعرِيـــفُ وَالتّنكِيـــرُ وَالتَّذْكِيـــرُ وَالتَّأنـيثُ ؛ لا تَّحَادِهِمَـــا إِلاَّ إِذَا كَانَتْ « فعُـــولاً » فَاعِـــلاً[١] ، أَوْ « فَعِيـلاً » مَفْعُـولاً ؛ فَإِنَّهُمَـا بِلَفـظِ المُذْكّـرِ يَقَعَـانِ عَلَـــى المُذَكّـــرِ وَالْمُـؤَنّثِ ، قِيـلَ : لِأَنَّ مَعْنَاهُمَـا الشَّيْءُ الْمُـتّصِفُ بِهَـذِهِ الصّفَـةِ ، أَو النّفْسُ المُتّصِفَةُ بِهَا ، أَو كَانَتْ صِفَـةً مَصُوغَـةً مَعَ التّـاءِ إِمَّـا لِلْمُبَالَغَـةِ كَالْعَلَّامَةِ ؛ فَإِنّهَا إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ المَوصُوفَ بِهَـا كَأَنَّـهُ جَمَاعَـةٌ مَوْصُوفَـةٌ بِتِلْكَ الصّفَةِ لِكَثْرَتِهَا فِيهِ ، أَوْ لِغَيرِهَا كَالْهِلْبَاجَـةِ وَالرَّبعَـةِ وَالْيَفْعَـةِ عَلَـى تَأوِيلِ النّفْسِ[٢] .

---

(١) بعده في النسخة « أو مفعولا » وهو سهو من الناسخ .
والمعنى : الا إذا كانت الصفة فعولاً بمعنى فاعل كصبور فانه بمعنى صابر ، تقول مررت برجل صبور وامرأة صبور على السواء ، وكذلك إذا كانت « فعيل » بمعنى مفعول نحو مررت برجل جريح وامرأة جريح بلفظ واحد . وانظر التفصيل في ابن يعيش ٥٥/٣ .

(٢) الهلباجة : الأحمق ، والربعة : المتوسط في الطول ، اليفعة : بمعنى اليافع وهو المرتفع ،=

وَالَّتِي لِمُتَعَلّقِهِ تَتْبَعُ المَـوصُوفَ فِي التَّعرِيـفِ وَالتّنْكيـرِ وَالإعْـرَابِ فَقَـطْ ؛ لِأَنَّهَـا بِمَنزِلَـةِ الفِعْـلِ ، فَتَذَكُّرُهَـا وَتَأْنِيثُهَـا بِحَسَبِ فَاعِلِهَـا ، وَلَا تُثَنَّى وَلَا تُجْمَعُ إلاَّ عَلَى لُغَةِ أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثُ .

= يقال : غلام يفعة وغلمان يفعة .

عن المصدر السابق ٣/٥٦ .

١٠٣/أ

/ كَلَامٌ فِي وَصْفِ الْمَعَارِف

مُقَـدِّمةٌ : قَالَ العَلَّامَـةُ : « المَعْرِفَـةُ مَا دَلَّ عَلَـى شَيْءٍ بِعَيْنِـهِ »[1] ، وَهُوَ مُسْتَدْرَكٌ ؛ فَإِنَّـهُ إِمَّـا أَنْ يُرِيـدَ « بِعَيْنِـه » التَّعَيُّـنَ الشَّخْصِيَّ ، أَوْ مُطْلَقَ التَّعَيُّـنِ ، أَوْ شَيْئـاً آخَـرَ ، وَعَلَـى الأَوَّلِ يَخـرُجُ عَلَمُ الجِنْسِ ، والْمُعَرَّفُ بِلَامِ الجِنْسِ ، وَالْـمُضَافُ إِلَـى المَعْرِفَـةِ ؛ فَإِنَّ إِضَافَةَ الكُلِّـيِّ إِلَـى الْجُزئِـيِّ لَا تُصَيِّرُهُ جُزْئِيّـاً ، وَعَلَـى الثَّانِـي تَدخُـلُ النَّكِـرَةُ ؛ لِأَنَّهَـا مُتَعَيِّنَـةٌ لِدَلَالَتِهَـا عَلَـى جِنْسٍ مُتَعَيِّـنٍ ، وَالثَّـالِثُ غَيْـرُ مُتَصَوَّرٍ لِنَتَكَلَّمَ عَلَيهِ ، وَالْأَوْلَى أَنْ يُقَـالَ : النَّكِـرَةُ تَدُلُّ عَلَـى وَاحِـدٍ أَوْ عَدَدٍ مِنْ جِنْسٍ مُعْلُـومٍ ، وَالْمَعْرِفَـةُ مَا أَفَـادَ مَعْنـىً أَكْثَـرَ تَعَيُّنـاً مِنْ هَذَا الْقَدْرِ ، وَإِلَى هَذَا أَشَارَ الإِمَامُ الجُرْجَانِـيُّ فِي « المُقْـتَصَدِ »[2] ، وَبِـهِ انْدَفَعَ شَكُّ القَائِلِ : إِنَّ إِضَافَةَ العَـامِّ إِلَـى الجُزْئِـيِّ لَا يُصَيِّـرهُ جُزْئِيّـاً ، فَلَا تُعَرِّفُهُ .

فَإِنْ قِيـلَ : النَّكِـرَةُ المَوصُوفَـةُ اخْتَصَّتْ بِتَعَيُّـنٍ أَكْثَـرَ مِمَّـا فِي النَّكِرَةِ المُطْلَقَةِ ، وَلَمْ يَقُلْ : إِنَّهَا مَعْرِفَةٌ .

قُلْتُ : زِيَادَةُ التَّخْصِيصِ غَيْرُ مُسْتَفادَةٍ مِنْهُ بَلْ مِنَ الصِّفَةِ .

---

(١) يقصد بالعلامة الزمخشري ، انظر المفصل ١٩٧ ، وشرحه لابن يعيش ٨٥/٥ .

(٢) انظر المقتصد ٧٩٩ .

فَإِنْ قِيلَ : الْمُعَرَّفُ بِالحَرفِ كَذلِكَ .

قُلتُ : الْحَرفُ غَيرُ مُسْتَقِلٍّ ، فَكَأَنَّهُمَا شَيءٌ وَاحِدٌ .

فَإِنْ قِيلَ : المُضَافُ إِلَى المَعْرِفَةِ ظَاهِرٌ أَنَّهُ كَالمَوصُوفِ .

قُلتُ : /بَلْ هُوَ كَالْمُعَرِّفِ بَالحَرْفِ ، وَلَولَا شِدَّةُ اتِّصَالِهِ ١٠٣/ب بِالمُضَافِ إِلَيهِ لَفُصِلَ بَينَهُمَا بِالتَّنوِينِ الدّالَّةِ عَلَى تَمَامِ الأَوَّلِ وَاسْتِئنَافِ الثَّانِي كَالمَوصُوفِ وَالصِّفَةِ .

فَإِنْ قِيلَ : المُضَافُ إِلَى النَّكِرَةِ مَعْرَفَةٌ إِذَنْ .

قُلتُ : اشْمَأَزَّتْ طِبَاعُهُم عَنِ القَوْلِ بِإِفَادَةِ النَّكِرَةِ التَّعْرِيفَ ، فَهُوَ مِنَ الأُصولِ المَتْروكة لِمَانِعٍ .

المَعَارِفُ خَمْسٌ بِالاسْتِقراءِ ، الْعَلَمُ الخَاصُّ أَي غَيرُ المَجْعُولِ جِنساً ، وَالْمُضْمَرُ ، وَالْمُبْهَمُ ــ وَهُوَ اسمُ الإِشَارَةِ ، وَالمَوصُولُ ــ ، وَالْمُعَرَّفُ بِالّلامِ ، وَالمُضَافُ إِلَى أَحدِهَا مَعْنَوِيَّةً .

وَفِي مَراتِب تَعَرُّفِهَا وُجُوهٌ[1] :

الأَوَّلُ : المُضْمَرُ ؛ لأَنَّهُ لَمْ يَتَنَكَّرْ قَطُ ، وَلَمْ يُوصَفْ ، وأَعْرَفُهَا ضَمِيرُ المُتَكلِّمِ ثُمَّ المُخَاطَبُ ثُمَّ الغَائِبُ ، لاسْتِحَالَةِ الاشْتِبَاهِ في الأَوّلِ ، وَقِلّتِهِ فِي الثَّانِي ، فإِنَّ المُخَاطبَ قَدْ يَشْتَبِهُ ، أَمَّا

(١) مراتب المعارف من مسائل الخلاف ، انظر الإنصاف ٧٠٧/٢ المسألة رقم (١٠١) .

المَرْئِيُّ فَلاشْتِبَاهِ الصُّورَةِ ، وَأَمَّا المسموعُ كَلَامُهُ فَلِاشْتِبَاهِ الصَّوْتِ ، وَكَثْرَتِهِ فِي الثَّالِثِ ، وَهُوَ ظَاهِرٌ ، ثُمَّ الْعَلَمُ فَإِنّهُ يَدلُ عَلَى شَخصٍ مُعَيّنٍ كَالْمُضمَرِ ، ثُمَّ المَبْهَمُ ؛ لِكَونِ اسْمِ الإشَارَةِ وَالموصُولَاتِ مُحتَمِلَةً للاشْتِبَاهِ وَإِنْ قُصِدَ بهمَا أَشْخَاصٌ مُعَيّنُون ، أَمَّا الإشَارَةُ فِلحُضُورِ أَشخَاصٍ كَثِيرَةٍ ، وَالْمُعَارَضَةُ/ باشْتِبَاهِ العَلَمِ ، لِوقُوعِهِ عَلَى أشخَاص مُزَيِّفَة ، فإنَّ وَضْعَ أَسماءِ الإشَارَةِ لَيْسَ لِشخصٍ مُعَيّنٍ بَلْ لِجَوَازِ إرَادَةِ كُلّ مَا هُوَ فِي صَوْبِ الإشَارَةِ بِهَا بِخَلافِ العَلَمِ فَإِنَّ الشّرِكَةَ فِيهِ طَارِئَةٌ ، وَأَمَّا الموصُولَاتُ فَلاتّحَادِ أَشْخَاصٍ فِي الصِّلَةِ ، فَإِنَّ قَولَكَ : جَاءِنِي الَّذِي أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ لَا تَمْنَعُ نَفسُ تَصَوّرِ مَعْنَاهُ من وُقُوعِ الشّرِكَةِ ، ثُمَّ الْمُعَرّفُ بِحَرفِ التّعرِيفِ ؛ فَإِنَّ تَعَرُّفَهُ بِغَيرِهِ ، بِخِلَافِ الثّلاثَةِ السّابِقَةِ . ١٠٤/أ

وَالْمَوصُولُ وَإِنْ تَعَرّفَ بِالصّلَةِ لَكِنّهُ غَيرُ مُستَقِلّ المَفْهُومِ بِدُونِهَا ، فِكأَنَّهُمَا شَيءٌ وَاحِدٌ بِخِلَافِ الْمُعَرّفِ بِالحَرْفِ ، ثُمَّ المُضَافُ إلَى الْمَعْرِفَةِ ، فَإنَّ إضَافَتَهُ بِكَلِمَةٍ مُسْتَقِلّةٍ ، فَيَتّضِحُ فِيهِ التَعَرُّفُ بِالْغَيرِ فَهُوَ دُونَ الْمُعَرّفِ بِالْحَرفِ ، وأَصْنَافُهُ تَتَفَاوَتُ فِي التّعرِيفِ بِحَسبِ تَعَرُّفِ المُضَافِ إليَهِ ، هَذَا هُو تَرتِيبُ « الْمُفصّلِ »[2] مَعَ التّوْجِيهِ .

(١) انظر المفصل ١٩٧ .

الثَّانِي : الْعَلَمُ ثُمَّ المُضْمَرُ قَالَهُ السِّيرافِيُّ[1] ، لأَنّ سَبْقَ الْفَهْمِ إِلَى مَدلُولِ الْعَلَمِ أَكْثَرُ مِنْ سَبْقِهِ إِلَى مَدلُولِ غَيرِهِ لِعدَمِ تَوَقّفهِ عَلَى شَيءٍ آخَرَ .

الثَّالِثُ : أَنَّ المُبْهَمُ أَعْرَفُ مِنَ العَلَمِ قَالَهُ الكُوفِيُّونَ[1] وَاخْتَارَهُ ابْنُ السَّرَّاجِ[2] ؛ لأَنَّ الْمُبهَمَ تَعَرَّفَ بِالْعَينِ وَالْقَلْبِ ولَمْ يُنَكّرْ ، وَتَعرُّفُ الْعَلَمِ بِالْقَلْبِ فَقَطْ وَقَدْ يُنَكّرُ ، وَالعِلّةُ الأُولَى تَخُصُّ اسْمَ الإِشَارَةِ .

---

(١) نص عليه ابن الأنباري في الإنصاف ٧٠٨/٢ .

(٢) هكذا نص عليه ابن الأنباري في الإنصاف ، وابن يعيش ٨٧/٥ ، والمؤلف هنا ، وهذا خلاف ما نص عليه ابن السراج في الأصول ١٤٩/١ ، حيث قدم الاسم المكني وهو الضمير عندما عدد المعارف ، وبذلك يكون موافقاً لسيبويه كما ذهب إليه معظم النحاة ، أما صاحب الكتاب فانه لم يرتب المعارف صراحة وإنما بدأ بالعلم عندما عددها .
انظر الكتاب ٢١٩/١ بولاق .

« مُقَدّمَـةٌ أُخْـرَى »

الموصُوفُ لَا يكُونُ أَعَمَّ مِنَ الصّفَةِ/ بَلْ إِمَّا مُساوِياً لَهَا أَوْ أَخصَّ ١٠٤/ب مَنهَا ، فَإِنَّ العَاقِلَ إِذَا أَرادَ الدَّلالَةَ عَلَى شيءٍ أَطْلَقَ عَلَيهِ اللَّفظَ الأَخصَّ دَلَالَةً بِهِ لِيُسرِعَ إِلَى غَرَضِهِ ، نَعَمْ إِذَا حَدَسَ[1] اشْتِبَاهاً أَرْدَفَهُ بِمَا هُوَ أَعمُّ مِنهُ ليكُونَ المجمُوعُ أَخصَّ مِن كُلِّ فَردٍ ، فَيقُولُ : رَأَيتُ زَيداً الطَّوِيلَ لَا بِالعَكْسِ ، وَإِذْ مَهّدنَاهُمَا فَنقُولُ :

المُضَمـرُ : لاَ يُوصَفُ وَلَا يُوصفُ بِهِ ، أَمَّـا الأَوَّلُ ؛ فلأَنَّ الإِضْمَارَ لَا يَكُونُ إلاَّ لِلشّدِيدِ الوُضُوحِ ، وَلِذَا قِيلَ : هُوَ كَوضعِ اليَدِ عَلَى الْمَكنِيّ عَنهُ يُقوّيهِ أَنَّ المحتاجَ إِلَى الصّفةِ يَصفُونَهُ ثُمَّ يُضمرُونَهُ كقَولِهم : قَامَ زَيدٌ العَاقِلُ فَرَأَيْتُهُ ، وإِذَا فُقِدَ الالتبَاسُ فَلَا صِفَةَ ، لأَنَّ مُعظَمَ فَائِدَتِها إِزَالَتُهُ .

وَأَمَّا الثَّانِي : فلأَنَّهُ يَدُلُّ دَلَالَةَ الاسْمِ لَا دَلَالَةَ مَعْنًى في المُسَمَّى .

أَمَّا العَلَمُ فَلَا يُوصَفُ بِهِ ؛ لِمَا مَرَّ الآنَ ، وَيُوصَفُ بِالثَّلَاثَةِ البَاقِيةِ ، لِكَونِهِ أَخَصَّ .

وَأَمَّا المُعَرَّفُ بِاللَّامِ فَيُوصَفُ بِمِثْلِه وَالبَاقِيَيْنِ[2] .

---

(١) حَدَسَ : ظَنَّ .

(٢) هكذا في النسخة ، وعلق عليه صاحب الحاشية ــ وهو على حق ــ بقوله : « المنقول أن =

وأَمَّا المُبْهَمُ فَلَمْ يُنْقَلْ إلاَّ جَوَازُ وَصْفِ اسْمِ الإشَارَةِ مِنهُ بِمَا فِيهِ الأَلِفُ وَاللَّامُ إمَّا اسْماً أَوْ صِفةً كَهَذَا الرَّجُلِ أَو العَاقِلِ ؛ لأَنَّهُ قَدْ تَلْتَبِسُ الإشَارَةُ إلَى المُرَاد عِندَ حُضُورِ غَيْرِهِ مِنَ الأَجْنَاسِ فَيُزَالُ الالتِبَاسُ بِذكرِ جِنْسِ المقصُودِ/ أَوْ صِفَةٍ خَاصَةٍ بِهِ ، وَيَقْبُحُ ذِكرُ صِفَةٍ تَعُمُّهُ وَغَيْرَهُ مِنَ الحضُورِ لِبقاءِ اللَّبْسِ ، وَاللَّامُ فِي صِفَة الإشَارَة هِيَ اللَّامُ الجِنْسِيُّ لاَ اللَّامُ العَهدِيُّ المُشَخِّصُ لِامْتِناعِ اجْتِماعِ إشَارَتَينِ إلَى شَيْءٍ ، كَذَا فِي « المُقْتصَد »[1] ، وَفِيهِ نَظَرٌ ؛ لأَنَّ المُعَرَّفَ بِاللَّامِ المُعَيّنِةِ لِلجنْسِ والمُعَرَّفَ بالمُعَيّنِةِلِلشَّخْصِ خَاصَّان تَحتَ تعرِيفِ مُطْلَقِ اسْمِ الجِنْسِ والقسيمان مُتَقَابِلانِ ، فَأَنَّى يجتمعان ؟ واسمُ الإشارة مُخْتَصٌّ بالوصف باسم الجِنْسِ الغَيْرِ المُشْتَقّ لِمَا ذُكِرَ ، وَقَولُكَ : مَرَرتُ بِهَذَا ذِي المَالِ يجُوزُ بَدَلاً لَا صِفَةً ، كَذَا عَنِ الفَارِسِيّ[2] ، ولِلْقِيَاسِ فِي جَوَازِهِ مَجَالٌ ، إذْ قَدْ يَخْتَصُّ بِجِنْسِ المُشَارِ إلَيهِ .

١٠٥/أ

= المعرَّف باللام يوصف بمثله وبالمضاف إلى مثله ولا يوصف بالأسماء المبهمة ، ولا يجوز وصفه بالمضاف إلى ما ليس فيه اللام ، لأن المعرف باللام أعم من المضاف إلى ما ليس فيه لام ... ، ولا يجوز أيضًا وصف المعرف باللام بالمبهم ، أعني باسم الاشارة فلا يقال : « جاءني الرجل هذا » ، لأن « الرجل » أعم من « هذا » لوقوعه على الرجل الحاضر والغائب ، واسم الاشارة إن كان موضوعا للحاضر لا يصدق على الغائب ، وان كان موضوعا للغائب لا يقع على الحاضر » أ . هـ .

وانظر في المقتصد ٩٢٥ ، وابن يعيش ٣/٥٧ .

(١) انظر المقتصد ٩٢٣ .

(٢) الإيضاح العضدي ٢٧٩ ، حيث قال : « ولا يوصف المبهمُ بمُضافٍ ، لا تقولُ : مررتُ بِهَذا ذي المَالِ ، وأنت تريدُ الصِّفَةَ » .

وَأَمَّا المُضَافُ إِلَى المَعْرِفَةِ فَيـُوصَفُ بِأَوْصَافِ الْعَلَـمِ ، وَالقِيَـاسُ مُحَافَظَةُ قَاعِدَة العُمُومِ حَتَّى لَا يُوصَفُ المُضَافُ إِلَى المُعـرَّفِ بِالـلَّامِ بِالْمُعَرَّفِ بِاللَّامِ .

فَصْـــلٌ

وَالأَصْلُ أن يُذْكَرَ المَوْصُوفُ مَعَ الصِّفةِ ويَجُوز ذِكْرُهَا دُونَهُ إِذا كَانَتْ خَاصّةً بِيّنَةَ الثُّبُوتِ لَهَ كَقولِه تَعَالَى ﴿ وَعِنْدَهُـــمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ عِينٌ ﴾[1] ، وَلَمْ يُذْكَرُ نِسَاءٌ ، وكَقَولِ أَبي ذُؤَيْبٍ :

١٨٣ ـــ وَعَلَيهِمَـــا مَسْرُودَتَـــانِ قَضَاهُمَـــا
دَاوُدُ أَوْ صَنَـــعُ السَّوَابـــغ تُبَّـــعُ[2]

فَحُذِفَ « دِرعَانِ » ، وَكَقولِ سُحَيمٍ :

١٨٤ ـــ أَنَـــا ابْـــنُ جَلَا وَطَـــلَّاعُ الثَّنَايَـــا
مَتَـــى أَضَعِ العِمَامَـــةَ تَعْرِفُونِـــي/[3] ١٠٥/ب

وَلَـمْ يَقُـلْ : رَجُـلٌ جَلَا ، وَقَـدْ تُطْـرَحُ رَأْساً ؛ لِبُلُوغِهَا غَايـــةَ

---

(١) سورة الصافات آية ٤٨ ، وفي النسخة « وعنده » خطأ .

(٢) البيت من الكامل ، وهو في ديوان الهذليين ١٩/١ ، وابن يعيش ٥٨/٣ ، والمفضليات ٤٢٨ وقد بين المؤلف الشاهد في البيت .

(٣) هو من الوافر ، وهو لسحيم بن وثيل الرياحي .
انظر الكتاب ٨/٢ ، وابن يعيش ٥٩/٣ ، والخزانة ١٢٣/١ ، ٣١٢/٢ .
والشاهد فيه كما ذكر المؤلف وهو حذف الموصوف ، والأصل كما ذكر « ابن رجل جلا »
وللنحاة فيه شاهد آخر كما في الأعلم ٧/٢ .

الشُهْرةِ كَقولِهم : الأَجْرَعُ[1] لِلرَّمْلِ المُستَوي ، وَالأَبْطَحُ[2] لِمَسِيلِ الوَادِي ، وَالأَطْلَسُ لِلذئبِ[3] ، وَمِنْهُ الفَارِسُ وَالرَّاكِبُ وَالصَّاحِبُ .

---

(١) القاموس المحيط ١٢/٣ (جرع) .

(٢) القاموس المحيط ٢٢٣/١ (بطح) .

(٣) القاموس المحيط ٢٣٤/٢ (طلس) .

« البَـــــدَلُ »

هُوَ التَّابعُ المَقْصُودُ لِذَاتِهِ بِالْحُكْم ، وَمَتبُوعُهُ بِعَرَضِهِ . فَالْقَيْدُ الثَّانِي أَخْرَجَ عَطْفَ النَّسَقِ ، والأَوَّلُ سَائرَ التَّوابِعِ ، وَلمَّا كَانَ البَدَلُ مَطلُوباً لِذَاتِهِ وَذِكْرُ المُبْدَلِ لِتَوْطِئَةِ ذِكْرِهِ مُجْمَلاً ثُمَّ مُبَيِّناً لِيُفِيدَا بالاجْتِمَاعِ تَحْقِيقاً لَمْ يُفِيدَاهُ بِالْانفِرَادِ كُرِّرَ العَامِلُ إِشَارَةً إِلَى اسْتِغْنَائِهِ عَنِ المُبْدلِ بِخلَافِ سَائِرِ التَّوابِعِ ، نَحْوَ قَولِه تَعَالَى : ﴿ قَالَ المَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ ﴾[1] ، وَعَطفُ النَّسَقِ أُتِي فِيهِ بِنَائِبِ العَامِلِ لَا بِهِ وَيُشبهُ أَنَّ جَعْلَ البَدَلِ تَابِعاً مُسْتَدْرَكٌ ؛ فَإِنَّ التَّابِعَ مَا عَمِلَ فِيهِ عَامِلُ المتبُوعِ بِالتَّبَعِيّةِ وَهُوَ مُسْتَقِلٌ بِعَامِلِهِ . نَعَمْ لَمَّا تَأَخَّرَ عَنِ الأَوَّلِ وُجُوباً كَتَأَخُّرِ المطلُوبِ عَنِ المُقَدِّمَةِ ، وَشَارَكَهُ فِي الإِعْرَابِ شَابَهَ التَّابِعَ فَسُمِّيَ بِهِ ، وَالمشهُورُ أَنَّهُ فِي حُكْمِ تَنْحِيَةِ الأَوَّلِ ، وَفَسَّرَهُ الأَكْثَرُونَ بِأَنَّ مِنْ/ خاصيَّةِ البَدَلِ أَنْ لَوْ طُرِحَ الْمُبْدَلُ وَأُقِيمَ البَدَلُ مَكَانَهُ لَاسْتَدَّ الكَلَامُ فَوُجِّهَ النَّقْضُ بِصُورَتَين : إحداهما : قَولُهُ : ١٠٦/أ

(١) سورة الأعراف آية ٧٥ ، وفي النسخة « وقال .. » بواو زائدة خطأ ، والشاهد في الآية ظهور عامل البدل والمبدل ، فـ« من » بدل من « الذين استضعفوا » واللام الجارة موجودة ظاهرة في البدل كما في المبدل ، وهذا يدل على أن للبدل عاملاً منفردا .

١٨٥ ــ وَكَأَنَّــهُ لَهِــقُ السَّرَاةِ كَأَنَّــهُ
مَا حَاجِبَيْــهِ مُعَيَّــنٌ بِسَوَادِ[(١)]

فَلَوْ أُهْدِرَ الضَّمِيرُ كَانَ الاسْمُ مُثَنًّى ، وَالخَبَرُ مُفْرَداً .

وَالثَّانِيةُ : زَيدٌ ضَرَبْتُ أَبَاهُ عَمْراً ، فَلَوْ طُرِحَ المَفْعُولُ بَقِيتَ الجُمْلَةُ بِلَا رَاجِعٍ ، وَأَوَّلَهُ المُتَأَخِّرُونَ بِأَنَّ مَعنَاهُ أَنَّهُ مُسْتَقِلٌ بِذَاتِهِ فِرَاراً عَنِ الإِشْكَالَيْنِ .

وَالجَوَابُ عَنِ الأَوَّلِ أَنَّ إِفْرَادَ الخَبَرِ عَنِ التَّثْنِيَةِ ــ لَفْظاً ، وَالمُرَادُ بِهِ التَّثْنِيَةُ ــ سَائِغٌ كَقَولِهِ :

١٨٦ ــ لِمَــنْ زُحْلُوقَــةٌ زُلُّ
بِهِ الْعَيْنَــانِ تَنْهَــلُّ[(٢)]

---

(١) هو من الكامل ، ونسب في الكتاب ٨٠/١ بولاق للأعشي وليس في ديوانه ، وجاء في الخزانة ٣٧١/٢ بولاق أنه من الأبيات الخمسين التي لا يعرف لها قائل .
وهو في ابن يعيش ٦٧/٣ ، وشرح الكافية للرضي ٣٤٢/١ ، والصفوة الصفية ٧٩١/٢ ، وشفاء العليل ٢٧٢/٢ .
والشاهد في « حاجبيه » أنها بدل من الهاء في « كأنه » ، و« ما » زائدة .
لهق السراة : أبيض الظهر .

(٢) من الهزج ، وقائله امرؤ القيس كما في ملحقات ديوانه ٤٧٢ ، وهو في المحتسب ١٨٠/٢ ، وابن الشجري ١٢١/١ ، والجمهرة ١٩/١ ، ويروى « زحلوفة » بالفاء ، وزحلوقة : آثار تزلج الصبيان من فوق إلى أسفل .
والشاهد فيه أن الشاعر لم يقل « تنهلان » ، لأن العينين كالعضو الواحد .

وَكَقولِ الآخـــــرِ :

١٨٧ ـــ فكَـأَنَّ فِي العَيْنَيْـــنِ حَبَّ قَرَنْفُــلٍ
أَوَّ سُنْبُــلاً كُحِـــلَتْ بِهِ فَانْهَـــلَّتِ[1]

وَعَـن الثَّانِـي : بأَنَّ المَانِــعَ اتّصَالُ الضَّميــرِ وَهُــوَ عَارِضٌ ، وَمُقْـتَضَى الطَّبِيعَـةِ قَدْ لَا يَظْهَـرَ لِمُعَـاوِقٍ كَبُــرُودَةِ الماءِ الْمُسَخّــنِ ، وَكَالحُروفِ المَكْفُوفَةِ .

---

(١) من الكامل ، وقائله سلمى بن ربيعة ، ونسبه الأصمعي لعلباء بن أرقم ، وقيل غير ذلك .
انظر : شرح الحماسة للمرزوقي ٥٤٧ ، والأصمعيات ١٦١ ، وابن الشجري ١/١٢١ .
والشاهد فيه كسابقة ، أي لم يقل : « فانهلتا » بألف التثنية .

[أَقْسَامُ البَدَلِ]

وَلِلْبَدَلِ أَربَعَةُ أَقْسَامٍ : بَدَلُ الكُلِّ مِنَ الكُلِّ ﴿ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ ﴾[1] . ، وَبَدَلُ الْبَعْضِ مِنَ الكُلِّ : « ضَرَبْتُ زَيداً رَأْسَهُ » ، وَكَقولِهِ :

١٨٨ ــ أَوْعَدَنِي بِالسِّجْنِ وَالْأَدَاهِمِ
رِجْلِي فَرِجْلي شَثْنَةُ الْمَنَاسِمِ[2]

/ وَبَدلُ الاشْتِمَالِ ﴿ لَجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفاً مِن فِضَّةٍ ﴾[3] ، ﴿ قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ ﴾[4] . ١٠٦/ب

وبدلُ الغلطِ : رأيتُ رَجُلاً حِمَاراً ، ولا يكونُ في الكلامِ الفصيحِ ، وإنْ وقع اسْتُدْرِكَ بِـ « بَلْ »[5] .

وَدَلِيلُ الْحَصْرِ أَنَّ البَدَلَ إمَّا أَنْ وَقَعَ بَعْدَ الغَلَطِ أَوْلَا ، وَالثَّانِي

---

(١) سورة الفاتحة ٦ ، ٧ .

(٢) هما من الرجز ، وقائلهما العديل بن الفرخ العجلي .
انظر : أدب الكاتب ٣٥١ ، واصلاح المنطق ٢٢٦ ، وابن يعيش ٧٠/٣ ، والخزانة ٣٦٦/٢ ، والعيني ١٩٠/٤ ، وقوله : « رجلي » بدل من الياء في « أوعدني » .

(٣) سورة الزخرف آية ٣٣ .

(٤) سورة البروج ٤ ، ٥ ، والأخدود مشتمل على النار .

(٥) انظر الكتاب ٢١٩/١ ، والمقتصد ٩٣٥ ، وابن يعيش ٦٦/٣ .

إِمَّا كُلُّ المُبْدَلِ أَوْ بَعْضُهِ أَوْ خَارِجٌ عَنْهُ ، وَلَا بُدَّ لِلخَـارِجِ مِنْ مُنَاسبَـةٍ مَعَ المُبْدَلِ لِيَتَخَصَّصَ بِبَدَلِيَّتِهِ ، وَهِـيَ المُـرَادَةُ بِالاشْتِمَـالِ سَوَاءٌ كَانَتِ المُنَاسَبَةُ مَحْسُوسَةً كَالسَّقْفِ مَعَ الْبَيْتِ ، أَوْ مَعْنوِيَّةً كَقولِكَ : أُعْجَبَنِي عَمْـرٌو عِلْمُـهُ ، قَال بَعْضُهُـمْ : « ضُرِبَ زَيـدٌ الْيَـدُ وَالرِّجْـلُ » مِنْ بَدَلِ الْكُلِّ[1] ، لأَنَّ الجُثَّـةَ بِدُونِ الأَطْرَافِ لَا غَنَـاءَ لَهَـا ، قِيـلَ : هِيَ بِدُونِ الرَّأْسِ أَفْقَدُ غِنِاءً ، وَبَدَلُ الرَّأْسِ عَنْهَا بَدَلُ الْبَعْضِ بالاتِّفَـاقِ ، قَالَ عَبْـدُ القَاهِرِ : الْفَرْقُ أَنَّ قَطْعَ الرَّأْسِ مِنْ حَيثُ إِنَّهُ يُزِيـلُ الحَيَـاةَ يَسلبُ غَنَـاءَ الْبَدَنِ بِدَلِيلِ أَنَّهُ لَوْ أُزِيـلَتِ الحَيَـاةُ بِطَرِيـقٍ آخَـرَ زَالَتِ الفَائِـدَةُ ، وَالْيَـدُ وَالرِّجْلُ زَوَالُهُمَا لِذَاتِه يُزِيلُ الفَائِدَةَ ، وَإِنْ كَانَتِ الحَيَـاةُ بَاقِيَـةً بِخِـلَافِ سَائِرِ الأَعْضَاءِ[2] .

(١) الذي قاله أبو علي الفارسي كما في المقتصد ٩٣٣ ، وهو أحد رأييه ، وشرحه الجرجاني بقوله : « اعلم أن اليد والرجل انما جرتا مجرى بدل الكل من الكل من حيث إنهما طرفا الشيء ، وطرفا الشيء معظمه ، والمعظم متنزل منزلة الجميع » .

(٢) انظر المقتصد ٩٣٣ ، ٩٣٤ .

/ ## فَصْـــلٌ ١٠٧/أ

وَلِاسْتِبْدَادِ البَــدَلِ لَمْ تَجِبْ مُطَابَقَتُــهُ الْمُبْــدَلَ فِي الْأَوْصَافِ الْمُطَابِقَةِ الصِّفَةُ المَوْصُوفَ بِهَا لَيْسَ الإِعْرَابُ ، فَإِنَّهُمَا قَدْ يَقَعَانِ[1] مَعْرِفَتَيْنِ وَنَكِرَتَيْنِ وَمَغَايِرَيْنِ .

فَهِيَ ثَلَاثَةُ أَقَسامٍ ، وَلِكُلٍّ مِنَ الأَوَّلَيْنِ أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ بِحَسَبِ أقسَامِ البَدَلِ والثالثُ ثمانيةٌ ؛ لأَنَّ كُلاًّ من أَقْسَامِ البدلِ إِذَا رُكِّبَ مِنَ المَعْرِفَةِ وَالنَّكِرَةِ وَقَعَ عَلَى وَجْهَيْنِ ، إِبدَالِ النَّكِــرَةِ مِنَ الْمَعْرِفَــة وَبِالْعَكْسِ ، فَالْمَجْمُوعُ سِتَّةَ عَشَرَ .

وَأَمْثِلَةُ الأَرْبَعَةِ الأُولَى : بِشْرٌ أَخُوكَ ، أَوْ رَأْسُهُ ، أَوْ عَقْلُهُ ، أَوِ الحِمَارُ .

وَالأَرْبَعَةُ الثَّانِيةُ : رَجُلٌ صَاحِبٌ لَكَ ، أَوْ رَأْسٌ لَهُ ، أَوْ فَهْــمٌ لَهُ ، أَوْ فَرَسٌ ، وَعَليكَ التَّرْكِيبُ[2] .

وَيُشْتَرَطُ فِي إِبْدَالِ النَّكِرَةِ مِن الْمَعْرِفَةِ كَونُ النَّكِرَةِ مَوْصُوفَةً ، لِيَنْجَبِرَ[3] نُقْصَانُ الأَصْلِ عَنِ الْفَرْعِ .

---

(١) في النسخة « قديقان » تحريف .

(٢) وذلك نحو قدم بشر أخوك ، أو قدم بشر رأسه .. الخ ، وقدم رجل صاحب لك ، أو قدم رجل رأس له .. الخ .

(٣) وذلك نحو مررتُ بأخِيكَ رَجُلٍ صَالِحٍ .

وَقَدْ يَقَعَانِ مُظْهَرَيْـنَ وَمُضْمَرَيْـنَ وَمُتَغَايِرَيْـنِ ، وَالْكُـلُّ سِتَّـةَ عَشَر أَيضاً ، وَأَمْثِلَةُ الْأَرْبَعةِ الأُوْلَـى هُنَـا هِيَ الْأَرْبَعَـةُ الأَوَّلَةُ هُنَـاكَ ، وَالأَرْبَـعُ الثَّانِيَةُ : زَيْدٌ رَأَيْتُهُ إِيَّاهُ ، عَيـنُ زَيـدٍ قَرَرْتُـهُ إِيَّاهَـا ، قَوْلُ زَيْدَيْـنِ فَهَّمْتُهُمَـا إِيَّـاهُ ، فَرَسُ الزَّيْدَيْـنِ أَبْصَرْتَهُمَـا إِيَّـاهُ ، وَالتَّرْكِـيبُ سَهْـلٌ ، وَلَا يُبْـدَلُ الظَّاهِـرُ مِنْ ضَمِيـرِ المُتَكَلِّـمِ وَالْمُخَـاطَبِ بَدَلَ الْكُـلِّ ؛ لأَنَّهُمَـا لَا / ١٠٧/ب يَحْتَمِلَان الإِلْتِبَاسِ فَلَا يُرَادَانِ بِعـرَضٍ مَا يَحْتَمِلُـهُ مَعَ اتِّحـادِ المفهُـومِ ، وضمِيرُ الغَائِبِ لَمَّا احْتَمَلَـهُ كَالْمُظْهِـرَ أُبْـدِلَ المُظْهَـرُ مِنْـهُ ، وَالإِبْـدَالُ الآخَرُ لَمَّـا خَالَـفَ مفهُومُهَـا مَفْهُـومَ المُبْـدَلِ جَازَ أَنْ تُقْصَدُ بالــذَّاتِ لِخُصوصِيِّتِهَا ، وَإِنْ كَانَ مرجُوحاً مِنَ الأَوَّلِ مِنْ وَجْهٍ ،واللَّهُ أَعْلَمُ[1] .

(١) انظر المقتصد ٩٣٠ ، وابن يعيش ٧٠/٣ حيث ذكر أن الأخفش الأوسط قد أجاز البدل من ضميري المتكلّمِ وَالمخَاطَبِ .

« عَطْفُ البَيَـــانِ »

تَابِعٌ غَيـرُ صِفَـةٍ يَكْشِفُ عَنِ المُـرَادِ بِالْمَتْبُـوعِ كَشْفَ الكَلِمَـةِ المشهُورَةِ مَعْنَى الْكَلِمَةِ الْغَرِيبَةِ كَقولِكَ : رَأيتُ زَيـداً أَبَـا عَبـدِ اللهِ ، إذَا كَانَ بِالْكُنْيَةِ أَشْهَرَ عِندَ المخاطبِ ، وإنْ كان بالاسم أعرفَ عطفته على الكنيــة وعن بعضهـم أنَّ أَشْهَرِّيـةَ العَطْـفِ غَيـرُ مشْرُوطَـةٍ ؛ لأنَّـهُ لَيسَ المَقْصُودُ بِالنّسبَةِ بَلِ الشّرطُ إيضَاحَـهُ الأَوْلَ عِنـدَ الاجْتِمَاعِ، وَإنْ كَانَ الأَوَّلُ أَوْضَحَ مُنْفَرِداً كَجماعَـةٍ مُختَلِفـي الأسماءِ كُنْيَتُهُـم أَبُـو مُحَمّـدٍ ، وَالْكُنْيَةُ أَشْهَرُ تُزِيلُ باسْمِ كُلِّ الاشْتِبَاهَ الحَاصِلَ فِي الْكُنْيَةِ .

وَالفَارِقُ بَيْنهُ وَبينَ البَـدَلِ : أَمَّـا مِنْ حَيثُ اللَّفْـظُ ؛ فَلأَنَّ عَامِـلَ المُبَدلِ وَاجِبُ الدّخُـولِ عَلَـى البَـدَلِ لَفْظـاً أَوْ تَقْدِيـراً ، وفَـي العَطْـفِ لَا يَجِبُ ، فَإنَّهُ قَدْ يَمْتَنِعُ كَقَولِ المَرَّارِ :

١٨٩ ــ أَنَا ابْنُ التَّـــارِكِ الْبَكْـــرِيّ بِشْرٍ
عَلَيـــهِ الطَّيـــرُ تَرْقُبُـــهُ وُقُوعـــاً[١]

---

(١) هو من الوافر ، وقائله المرار الفقعسي .
انظـر : الكتـاب ٩٣/١ بولاق ، وشرح أبيـات سيبويـه ١٠٦/١ ، وشرح شواهده للأعلم ٩٣/١ ، وابن يعيش ٧٢/٣ ، ٧٤ ، والخزانة ١٩٣/٢ .
والشاهد فيه أنه أضاف « التارك » إلى « البكرى » على حد « الضارب الرجل » ، وخفض « بشرا » عطف بيان على « البكرى » ، ولو كان بدلا لم يجز « التارك بشر » للعلة التي ذكرها .

/ فَإِنَّ اسْمِ الفَاعِلِ المُحَلّى باللَّامِ لاَ يَدخُلُ العَارِيَ عَنْهَا ، والْفَرْقُ لَاغٍ عِنَد الفَرَّاءِ[1] . ١٠٨/أ

وَأَمَّا مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى ، فَلِأَنَّ البَدَلَ هُوَ الْمقصُودُ بالذَّاتِ فِي الإِسَنادِ ، وَالْعَطَفُ مطلُوبٌ بِالعَرَضِ لِبيَانِ المَعْطُوفِ .

وَإِذَا ثَبَتَ الْفِرقُ بَيَن نَوْعَيْ الْبَدَلِ وَالْعَطْفِ فِي الْمَعْنَى وَالْحُكْمِ فَنَقُولُ : الْكَلِمَةُ المُعَيَّنَةُ فِي الْكَلامِ الْمُعَيّنِ مِنْ حَيْثُ احْتِمَالِهُمَا لَهُمَا أَوْ لِأَحَدِهِمَا فَقَط تَنْقَسِمُ أَرْبَعَة أَقْسَامٍ :

أَحَدُهَا : مَا يَحْتمِلُهُمَا مَعَ اتّحَادِ الإِعْرَابِ كَمَا مرّ في الاسْمِ وَالْكُنْيَةِ .

وثانيها : مَا يَحْتَمِلُهُمَا مَعَ اخْتِلَافِ الإِعْرَابِ كقَولِكَ : يَا أَخانَا زَيداً بالنَّصبِ عَطْفاً ، وَالضّم بَدَلاً،

وثَالِثُهَا : أَنْ يَتعيّنَ البَدَلُ كقَولِكَ : ضَرَبْتُ زَيداً رأسه .

وَرَابِعُهَا : أَنْ يتعيَّنَ الْعَطْفُ كقَولِكَ : يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ زَيدٌ .

واشْتِرَاكُ الصّفةِ وَالْعَطْفِ فِي الكَلِمَةِ مُحَالٌ ، لِاقْتِضَاءِ الصّفَةِ الاشْتِقَاقَ ، واقْتِضَاءِ الْعَطْفِ عَدَمَهُ .

---

(١) نص عليه النيلي في الصفوة الصفية ٧٥٨ ، وابن هشام في أوضح المسالك ٣٧/٣ ، والمرادي في شرح الألفية ١٨٩/٣ .

« عَطفُ النَّسَقِ »[1]

هُوَ اشْتِرَاكُ التَّابعِ بِحَرفٍ في إِعْرَابِ المَتْبُوعِ ، وَحُرُوفُهُ عَشَرةٌ[2] ، تَجمَعُهَا ثَلَاثَةُ أصنَافٍ :

الأَوَّلُ : مَا يَجْمَعُ المعطُوفَ مَعَ المعطُوفِ عَلَيهِ فِي الحُكْمِ وَهُوَ أَربَعةٌ : الواوُ ، والفَاءُ ، وَثُمَّ ، وحَتَّى ، أَمَّا الواوُ فَقَدْ اخْتُلِفَ فِيهَا فَذَهبَ سِيبَوَيهِ وَالمُبَرّدُ وَمُحَقّقُو الأُصُولِ/ إِلَى أَنَّهَا لِلاشْتِرَاكِ المُطْلَقِ ١٠٨/ب مِنْ غَيْرِ تَرْتِيبٍ[3] ، وَأَبُو عُبَيدَةَ وَالفَرّاءُ وَثَعلبٌ إِلَى أَنَّهَا لِلْجَمْعِ مَعَ التَّرْتِيبِ[4] ، وَدَلِيلُ الأَوَّلِيينَ وُجُوهٌ .

الأَوَّلُ : استِعْمالُهَا حَيثُ لَا يُتَصوّرُ فِيهِ التَّرْتِيبُ كَقَولِهِم : تَضَارَبَ زَيدٌ وعَمْروٌ ، فَلَوْ أَفَادَتِ التَّرتِيبَ لَحَصَلَ التّضَاربُ مِنْ زَيدٍ

---

(١) قال صاحب الحاشية : « انما سمي عطف النسق ، لأن العطف بالحروف يجعل المعطوف على نسق المعطوف عليه من رفع أو نصب أو جر » .
والعطف من عبارات البصريين ، والنسق من عبارات الكوفيين ، هكذا في ابن يعيش ٧٤/٣ .

(٢) في النسخة « عشر » ، والصواب ما أثبتناه ، وفي عددها خلاف انظره في ابن يعيش ٨٩/٨ .

(٣) انظر على الترتيب الكتاب ٢١٨/١ ، ٣٠٤/٢ بولاق ، والمقتضب ١٤٨/١ ، والمقتصد ٩٣٨ .

(٤) نسب للفراء وثعلب وغيرهما في الجنى الداني ١٥٩ ومغنى اللبيب ٤٦٤ ، والهمع ١٢٩/١ ، ولم نَرَ من نسبه لأبي عبيدة ، اما ثعلب فان الناظر لمجالسه ٣٨٦/٢ ، يرى أنه مع جمهور البصريين حيث لا يرى فيها ترتيبًا .

وَحْدَهُ ثُمَّ مِنْ عَمْرٍو ، وَكَذا « اشْتَرَكَا فِي المَالِ » وَجَمِيع أَفْعَالِ النِّسْبِيَّةِ[1] ، وَالأَصلُ فِي الكَلَامِ الحَقِيقَةُ وَلَمَّا كَانَت حَقِيقَةً لِغَيْرِ التّرتِيبِ لَا تكُونُ حَقِيقَةً لِلتّرتِيبِ دَفْعاً لِلاشْتِرَاكِ .

الثَّانِي : لَوْ أَفَادَت التّرتِيبَ لَكَانَ قَولُنَا : « رَأَيتُ زَيداً وَبكْراً قَبْلَهُ » نَقْضاً ، وَ « بَعْدَهُ » تَكْرِيراً ، وَلَيْسَ .

فَإِنْ قِيلَ : يجُوزُ أن يُغَيّرَ الْوَاوُ مُقْتَضَى الكَلَامِ تَغْيِيرَ هَمْزَةِ الاسْتِفهَامِ الجُمْلَةَ عَنِ الجَزْمِيّةِ ، وَحَرْفِ النَّفْي إِيَّاهَا عَنْ الإِيجَابِ .

قُلْتُ : الْمُعَارِضُ خِلَافُ الأَصْلِ فَالْمُفْضِي إِليهِ وجَبَ أَنْ لَا يَكُونَ .

الثَّالِثُ : قَولُهَ تَعَالَى فِي الْبَقَرةِ : ﴿ ادْخُلوُا الْبَابَ سُجَّداً وقُولُوا حِطَّةٌ ﴾[2]، وفي الأعرَافِ: ﴿ وَقُولُوا حِطَّةٌ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّداً ﴾[3] ، وَالْقِصَّةُ واحِدَةٌ .

الرَّابِعُ : رُوِىَ أَنَّ الصَّحَابَةَ ـ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ـ سَأَلُوا النَّبِيَّ ـ عَلَيهِ السّلَامُ ـ حِينَ أَرَادُوا السَّعْي بَيْنَ الصَّفَا/ وَالْمَرْوَةِ : ١٠٩/أ

---

(١) أفعال النسبية : هي التي لا تقوم إلا باثنتين فصاعدًا .

(٢) سورة البقرة آية ٥٨ .

(٣) سورة الأعراف آية ١٦١ .

بِأَيِّهما نَبْدَأُ ؟ فَقَالَ : « ابْدَأُوا بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ »[1] وَلَوْ كَانَتْ لِلتَّرتِيبِ لَمَا اشْتَبَهَ عَلَى أَهْلِ اللُّغَةِ .

الخَامِسُ : قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ : إِنَّ وَاوَ العَطْفِ فِي الأسماءِ المُخْتَلِفَةِ كَوَاوِ الْجَمْعِ وَياءِ التَّثْنِيةِ فِي الأسماءِ المُتَمَاثِلَةِ وَهُمَا لِلْجَمْعِ المُطْلَقِ ، فكَذَا هِيَ .

وَلِلآخِرِينَ أَدِلَّةٌ :

الأَوَّلُ : أَنَّهُ قِيلَ لابْنِ عَبّاسٍ ـ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ـ كَيْفَ تَأْمُرُنَا بِالعُمْرةِ قَبْلَ الحَجِّ ؟ وَاللَّهُ تَعَالَى يقُولُ : ﴿ وَأَتِموُّا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾[2] ؟ فَقَالَ : « أَمَا تَقْرَءُونَ الْوَصِيَّةَ[3] قَبْلَ الدَّيْنِ ثُمَّ تَبْدَءُونَ بِالدَّيْنِ » فَلَوْلَا فَهْمُهُمُ التَّرتِيبَ مِنْهَا لَمَا اعْتَرَضُوا عَلَيْهِ .

وَحَاصِلُ الْجَوَابِ : أَنَّ الظَّاهِرَ مَتْرُوكٌ بِفِعْلِ النَّبِيِّ ـ عَلَيهِ السَّلَامُ ـ في الصُّورَتَين .

الثَّانِي : أَنَّ رَجُلاً قَامَ عِندَ النَّبِيّ ـ عَلَيهِ السَّلَامُ ـ فَقَالَ : مَنْ أَطَاعَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَد اهْتَدَى ، وَمَنْ عَصَاهُمَا فَقَدْ غَوَى ، فَقَالَ عَلَيهِ السَّلَامُ : بِئْسَ خَطِيبُ الْقوم أَنْتَ ، قُلْ مَنْ عَصَى اللَّهَ

---

(١) سنن الترمذي الحج ١٧٦/٢ ، عن ابن عباس ، ٢٧٨/٤ تفسير عن عبد الله بن جابر ، وقد بدأ الله عز وجل بالصفا في قوله تعالى ﴿ إِنَّ الصَّفَا وَالمَروةَ مِن شَعَائِر اللهِ ﴾ .

(٢) سورة البقرة آية ١٩٦ .

(٣) يشير إلى الآية ١١ من سورة النساء ، وانظر ابن يعيش ٩٣/٨ .

وَرَسُولَهُ »[1] ، فَلَو كَانَت لِمُطْلَقِ الجَمْعِ لَمْ يَكُنْ فَرْقٌ بَيْنَ الكَلَامَيْنِ .

الثَّالِثُ : أَنَّ عُمَرَ سَمِعَ شَاعِراً يَقُولُ :

١٩٠ ــ .... كَفَى الشَّيْبُ وَالإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِياً[2]

فَقَالَ لَهُ عُمَرُ ــ رَضِيَ اللَّهِ عَنْهُ : « لَوْ قَدَّمْتَ الإِسْلَامَ لأَجزْتُك » ، لَوْ لَمْ يَفْهِمِ التَّرْتِيبَ لَمَا اسْتَقْبِحَ .

الرَّابِعُ :/ قَوْلُ الزَّوْجِ لِغَيرِ المَدْخُولِ بِهَا : أَنْتِ طَالِقٌ وَطَالِقٌ ١٠٩/ب يُوقِعُ طَلْقَةً كَمَا بِالفَاء ، وَطَالِقٌ طَلْقَتَينِ يُوقِعُ طَلْقَتَينِ فَهِيَ كَالفَاءِ لَا كَحَرْفِ التَّثْنِيَةِ .

الخَامِسُ : أَنَّ لِلتَّرتِيبِ مَعَ التَّعْقِيبِ حَرْفاً وَهُوَ الفَاءُ وَلَهُ مَعَ التَّرَاخِي حَرفاً وَهِيَ ثُمَّ ، وَمُطَلَقُ التَّرتِيبِ مَعْنًى مَعْقُولٌ يَسْتَحِقّ التَّعْبِيرَ عَنْهُ بِحَرفٍ ، وَمَا ذَاكَ إِلاَّ الْوَاوُ .

فِإنْ قِيلَ : مُطَلَقُ أَيْضاً الجَمعِ معقُولٌ ، وَلَيسَ لَهُ إِلاَّ الْوَاوُ .

---

(١) انظر مسند الإمام أحمد بن حنبل ٢٥٦/٤ ، ٣٧٩ .

(٢) هذا عجز بيت من الطويل ، وقائله سحيم عبد بني الحسحاس ، وصدره من الديوان ١٦ « عميرة ودع ان تجهزت غاديا » .
وانظر : الكتاب ٣٠٨/٢ بولاق ، ومغني اللبيب ١٤٥ ، وابن يعيش ٩٣/٨ ، والخزانة ٢٧٣/١ .
والشاهد فيه أن الواو تفيد الترتيب عند الفريق الثاني .

قُلنَا : الجَمعُ لَازِمٌ لِلتّرتيبِ وَلَا عَكْسَ ، فَلَو جَعَلنَاهُ حَقِيقَةً لِلتّرتيبِ صَلُحَ إِطْلَاقُهَا مَجَازاً عَلَى الجَمْعِ وَلَا يَنْعكِسَ ، فَالأَوَّلُ أَوْلَى .

وَهِيَ[1] تَعْطِفُ الاسْمَ عَلَى الاسْمِ ، وَشَرطُ صِحّتِهِ صِحَّةُ إِسْنَادِ الحُكْمِ إِلَيْهِمَا كَانَا مُظْهَرِينِ أَوْ مُضْمَرَيْنِ ، أَوْ أَحَدُهُمَا فَقَطْ ، فَيَصحُّ « تَكَلَّمَ زَيدٌ وَعَمروٌ لَا وَحَجَرٌ » .

وَالْفِعْلَ[2] عَلَى الْفِعْلِ ، وَشَرطُهُ اتّحَادِ زَمَانِيْهِمَا تَقولُ : قَامَ وَقَعَدَ زَيدٌ وَلَا وَيَقْعُدُ .

وَالْجُمَلَةَ الاسمِيَّةَ عَلَى الأسمِيّة ، وَالْفِعْلَيَّةَ عَلَى الْفِعْلَّيةِ[3] ، وَمَعنَاهُ اجْتَمَاعُ مَضمُونِ الجُمْلَتَينِ في الوُقُوعِ ، وَالْجَاعِلُوهَا لِلْجَمْعِ فَقَط جَعَلُوهَا أَصْلاً لِأَخوَاتِهَا ؛ لِكَونِ مَعنَاهَا أَبْسَطَ مِن مَعَانِي جَميعِهَا .

الفَاءُ : قَدْ تَكُونَ لِلتعْقِيبِ أَي التَّرتِيبِ بِلَا مُهْلَةٍ مَعَ اشْتِرَاكٍ فِي الإِعْرَابِ تقُولُ/ ضَرَبْتُ زَيداً فَعَمْراً ، وَمِنْ غَيرِ اشْتِرَاكٍ كَمَا فِي ١١٠/أ

---

(١) أي الواو .

(٢) أي وتعطف الفعل على الفعل .

(٣) مثال الاسمية : زيد قائم وعمرو قاعد ، والفعلية : تكلم محمد وغضب بكر ، ولو قلت : زيد يقوم ويقعد بكر فليس بعطف جملة على جملة ، بل هو عطف فعل مفرد على فعل مفرد إذ ليس الفاعل في كلٍّ مُظهراً حتى يكون عطف جملة على جملة . (حاشية) بتصرف .

الْجَزَاءِ[1] ، وَلِلتَّرتِيبِ مَعَ الْمُهْلَةِ[2] كَقَولِه تَعَالَى ﴿ ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً ﴾[3] فَهُو لِمُطْلَقِ التَّرْتِيبِ ، لأَنَّه الْمُشْتَرَكُ ، وَقَولُهُ تَعَالَى ﴿ وَكَمْ من قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا ﴾[4] ، مَعَ أَنَّ مَجِيءَ البَأسِ قَبْلَ الإِهْلاَكِ[5] عَنْهَ أَجْوِبَةٌ :

أَحدُهَا أَيْ فَحُكْمٌ بِمَجِيءِ بَأْسِنَا ، وَحَقِيقَتُهُ أَنَّ العِلْمَ بِالْإِهْلَاكِ مُتَقَدِّمٌ عَلَى الْعِلْمِ بِمَجِيءِ الْبَأْسِ ، وَالْمُرَادُ مِن الإِهْلَاكِ الْعِلَمُ بِهِ .

وَالثَّانِي : أَنَّ المُرَادَ بِالإِهْلَاكِ مُقَارَبَتُهُ .

وَالثَّالِثُ : إِرادَتُهُ .

وَالرّابعُ : أنَّ فِي الكَلامِ تَقْدِيماً وَتَأْخِيراً .

وَالْأَحْسَنُ أَنْ يُقَالَ : إِنَّهَا لِلتّرتِيبِ في الْمُفْرَدَاتِ لَا فِي الْجُمَلِ فَيَسقُطُ الإِعْتِرَاضُ .

ثُمَّ : لِتَرتِيبِ المَعْطُوفِ عَلَى الْمَعطُوفِ عَلَيهِ فِي الْمَنْسُوب إِلَى الْمَعْطُوفِ مَعَ التَّرَاخِي فِي الْمُفرَدَاتِ ، وفِي الْجُمَلِ لَلترّتِيبِ الْمتَارِخِي

---

(1) وذلك نحو إن تَذهبْ فَزيدٌ جَالِسٌ .

(2) فهي هنا واقعة موقع « ثم » .

(3) سورة المؤمنون آية 14 .

(4) سورة الأعراف آية 4 .

(5) استدل الكوفيون بهذه الآية على أن الفاء لا يلزم فيها الترتيب ، وأولها البصريون على ما سترى ، وانظر : رصف المباني 377 ، والجنى الداني 62 .

فِي الإِخْبَارِ بِهَا لَا فِي وُقُوعِهَا[1] ، قَالَ اللَّهَ تَعَالى : ﴿ إِنِّي لَغَفَّارٌ لِمَنْ تَابَ وآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحاً ثُمَّ اهْتَدَى ﴾[2] مَعَ تَقْدِيمِ الاهْتِداءِ عَلَى التَّوْبَةِ وَمَا تَبِعَهُ .

وَأَمَّا « حَتَّى » فَقَدْ[3] تُكلِّمِ فِيهَا فِي الْمَجْرُورَاتِ[4] .

الصِّنفُ الثَّانِي : مَا يُعَلِّقُ الحُكْمَ بِأَحِدِ الشَّيْئَيـنِ : أَوْ ، وَأَمَّا ، وَأَمْ .

أَمَّا « أَوْ » فَتَكُونَ لِلشَّكِّ ، وَهِيَ فِي الخَبَرِ وَالاسْتِفَهَامِ عَنْ أَحَدِ الشَّيْئَينِ أَو الأشْيَاءِ : زَيْدٌ/ أَوْ عَمرٌ قَامَ ، أَعِندَكَ زَيدٌ أَوْ عَمْروٌ؟ ١١٠/ب

وَلِلتخْيِير ، وَهُوَ فِي الأمرِ فَقَطْ : اضْرِبْ بَكْراً أَوْ دَعْداً ، وَفِي هَاتَينِ الصُّورَتَينِ يَمْتَنِعُ الجَمْعُ .

وَلِلإِبَاحَةِ : جَالِسِ الْحَسَنَ أَوِ ابْنَ سيرِينَ ، أَيْ أُبِيحَ لَكَ مُجَالَسَةَ أَمْثَالِهَما ، وَهُنَا لَا يُمْنَعُ الجَمْعُ ، وَهِيَ تُشبِهُ التَّخْيِيرَ مِنَ حَيثُ إِنَّهُ إِنْ جَالسَ أَحَدَهُمَا كَانَ مُطِيعاً ، وَيُفَارِقُهُ بِجَوازِ الاجْتِمَاعِ[5] .

---

(١) في الحاشية « إذا قيل : قام زيد ثم عمرو منطلق يعني الاخبار بالجملة الأولى واقع قبل الاخبار بالثانية » .

(٢) سورة طـه آية ٨٢ .

(٣) في النسخة « قد » بدون فاء الربط .

(٤) انظر ص ٣٠٤ .

(٥) انظر ابن يعيش ٩٩/٨ ، والمقتصد ٩٤٢ .

وَقَدْ تَجِيءُ لِلْجَمْعِ كَالوَاوِ قَالَ :

١٩١ ــ فَكَانَ سِيَّانِ أَن لَايَسرحُوا نَعَماً
أَوْ يَسرحُوهُ بهَا وَاغْبَرَّتِ السُّوحُ[1]

تَشْبْيهاً بِالإِبْاحِيّةِ المُجَامِعَةِ لِلجَمْعِ .

وَللتَّقْرِيبِ : مَا أَدْرِي أَذَّنَ أَوْ أَقَامَ ؟ لِسُرْعَتِهِ وإِنْ عَلِمَ التَّأْذِينَ ، وَمِنهُ قَولُهُ تَعَالَى : ﴿ وَمَا أَمْرُ السَّاعَةِ إِلاَّ كَلَمْحِ الْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ ﴾[2] .

وَلِتَفْصِيلِ الْمُبْهَمِ ﴿ وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلاَّ مَنْ كَانَ هُوداً أَوْ نَصَارَىٰ ﴾[3] .

« إِمَّا » : أَقسَامُهَا أَقْسَامُ « أَوْ » بِعَينِهَا سِوَى التَّقْرِيبِ

---

(١) هو من البسيط ، وقائله أبو ذؤيب الهذلي ، وفي الخزانة ٣٤٢/٢ ،أنه ملفق من بيتين ، والذي في ديوان الهذليين ١٠٧/١ .

وقال ماشيهم سيان سيركم ... وأن تقيموا به واغبرت السوح

وكان مثلين ألا يسرحوا نعما ... حيث استرادت مواشيهم وتسريح

ولا شاهد فيه حينئذ ، والضمير في « بها » يعود إلى السنة المجدبة ، والسوح : جمع ساحة ، وماشيهم : صاحب الماشية .

وهو في ابن يعيش ٩١/٨ ، ورصف المباني ١٣٢ ، ومغني اللبيب ٨٩ والشاهد فيه مجيء « أو » بمعنى الواو ، وهو شاذ في نظر البصريين سائغ في نظر الكوفيين ، وهي من مسائل الخلاف انظر الإنصاف ٤٧٨ المسألة (٦٧) .

(٢) سورة النحل آية ٧٧ .

(٣) سورة البقرة آية ١١١ .

وَالتَّفْصِيلِ ، إلاَّ أَنَّ « أوْ » تَدْخُلُ كَلَاماً بُنِيَ عَلَى الْجَزْمِ ثُمَّ رَهِقَهُ الشَّكُّ[1] ، و « إِمَّا » تُسْتَعْمَلُ حَيْثُ يُبْتَدَأُ الْكَلَامُ مَعَ الشَّكِّ ، قَالَ الفَارِسِيُّ[2] : لَيْسَتْ « إمَّا » حَرْفَ عَطْفٍ ؛ لأَنَّ قَوْلَكَ : رَأَيتُ إِمَّا زَيداً وَإِمَّا عَمْراً ، الأَوَّلُ مَا عَطَفَ شَيْئاً عَلَى مَا قَبْلَهُ ، وَالثانِي لَوْ كَانَ عاطِفاً لَمَا دَخَلَ عَلَيهِ حَرْفُ الْعَطْفِ بِالْقَياسِ ، وَلامْتِنَاعِ اجْتِماعِ المِثْلَينِ قِيلَ : إِنَّهَا مُرَكَّبَةٌ مِنْ « إِنْ »/ الشَّرْطِيّة وَمَا النَّافِيَةِ[3] ، فَإِنَّ مَعنَاهُ إن لَمْ يَكُن الحُكْمُ لِلْمَعْطُوفِ عَلَيهِ كَانَ لِلْمَعْطُوفِ وَهُوَ تَعَسُّفٌ . ١١١/أ

« أَمْ » : مِنْهَا مُتَّصِلَةٌ ، وَمِنهَا مُنْقَطِعَةٌ ، وَمَعْنَى الْمُتَّصِلَةِ أَنَّ الجُمْلَتَينِ تَصِيرُ بِهَا وَاحِدَةً فِي الحَقِيقَةِ ؛ فَإِنَّ مَعْنَى أَزَيدٌ عِندَكَ أَمْ عَمْروٌ ؟ : أَيُّهُمَا عِندَك ؟ ، وَهِيَ تَسأَلُ عَنِ أَحِدهِمَا عَلَى التَّعْيينِ ، وَلا تَجِيءُ إِلاَّ بَعدَ الْعِلْمِ بِالْمَسْئُولِ عَنهُ بِـ « أَوْ » فَإِنّها تَسأَلُ عَنِ أَحِدهَما لَا عَلَى التَّعْيينِ ، فَإِذَا قَالَ : أَزيدٌ عِندَكَ أَوْ عَمروٌ ؟ فَجَوابُهُ نَعَمْ أَوْ لَا ، فَإِذَا أَنْعَمَ سأَلَ بِـ « أَمْ » فَيُجَابُ بِزَيدٍ أَوْ عَمْرٍو لِيُعَيَّنَ

---

(١) رهق بمعنى دنا منه ، وهو من باب طرب ، انظر معاني الحروف للرماني ١٣٠ ، واللسان (رهق) .

(٢) انظر الإيضاح ٢٨٩ ، والمقتصد ٩٤٤ ، ٩٤٥ ، وشرح الالفية للمرادي ٢١/٣ ، ومغني اللبيب ٨٤ ، حيث ذهب يونس والفارسي وابن كيسان إلى أن « إما » الثانية في نحو « جاءني إما زيد وإما عمرو » غير عاطفة كالأولى ، ووافقهم ابن مالك ، لملازمتها غالباً الواو العاطفة .

(٣) نسب هذا إلى سيبوية في مغني اللبيب ٨٤ ، والجنى الداني ٥٣٤ .

أَحَدُهُمَا المَعْلُومُ مُبْهَماً ، فَـ « أَوْ » للإِسْتِثْبَاتِ فَقَط ، وَأَمْ لِلْاثْبَاتِ وَالإِسْتِثْبَاتِ[1] ، وَيُقَالُ : آ الْحَسَنُ أَو الحُسَيْنُ أَفْضَلُ أَمْ ابْنُ الحَنَفِيَّةِ[2] ؟ فَيُجِيبُ السُّنِّيُّ بِلَفظِ أَحدِهمَا ، وَالكِيسْانِيُّ بِابْنِ الحَنَفِيّةِ ، وَلَا جَوَابَ بِتَعْيِينِ أَحَدِ الاسْمَيْنِ[3] ، وَإِذَا سَأَلَ بِـ « أَمْ » مُكَرّراً فَبِتَعْيِينِ أَحَدِهَما .

وَأَمَّا المُنقطِعَةُ فَتَدلُّ عَلَى الإِعْرَاضِ عَنِ الكَلَامِ الأَوّلِ اسْتِفْهَاماً كَانَ أَوْ خَبَراً وَالسُّؤَال عَنِ الثَّانِي ، فَهِيَ تُعْطِي مَعنَى « بَلْ » وَهمْزَةِ الاسْتِفْهَامِ .

وَالفَرقُ بَينَ المُتّصِلَةِ وَالْمُنْقَطِعَةِ بَعْد الاسْتِفهَامِ ــ فَإِنَّ المُتّصِلَة لَا تَقَعُ بَعْدَ الخَبَرِ ــ أَنَّ الاسْتِفْهَامَ إِذَا كَانَ بِـ «هَلْ» فَالْمُنْقَطِعَةُ ، لأَنَّ المُتصِلةَ تَدلُّ عَلَى اسْتِفْهَامٍ مَعَ إِثْبَاتٍ/ وَالْهَمَزَةُ قَدْ تُسْتعمَلُ لِلإِثْبَاتِ ١١١/ب كَقَولِهم :

١٩٢ ــ أَطَرَبَا وَأَنْتَ قِنّسْرِيٌّ[4]

---

(١) المقتصد ٩٥٠ .

(٢) الحسن والحسين ومحمد بن الحنفية أولاد علي بن أبي طالب رضي الله عنهم جميعا غير أن أم الأولين فاطمة الزهراء رضي الله عنها وأم الأخير خولة بنت جعفر الحنفية واليها ينسب تمييزاً عنهما ، والكيسانية : من فرق الشيعة تزعم أن ابن الحنفية حي لم يمت وأنه مقيم برضوى ويزعمون أنه المهدي المنتظر . انظر الفَرْق بين الفِرَق لعبد القاهر البغدادي ١٦ ، ١٧ .

(٣) الإيضاح ٢٩٢ .

(٤) هذا الرجز للعجاج ، وهو في ديوانه ٣١٠ وانظر الكتاب ١/١٧٠ ، ٤٨٥ ، والمقتصد ٩٥٥ ، والإيضاح ٢٩٢ .
والشاهد فيه أن الهمزة للتوبيخ وهو حكم يختص بالهمزة اذ لو أتي بهل هنا لم يحسن المعنى .

وَ « هَلْ » لَا تُستعمَلُ فِي مَعْرِضِ الإثْبَاتِ ، وَيُشْكِلُ بِإتْيَانِ « هَلْ » بِمَعْنَى « قَدْ »[1] ، وَإذا كَانَ بِالهَمْزَةِ فَيُفَرقُ بَيْنَهُمَا بأَنَّ الخَبَرَ مذكُورٌ بَعْدَ الْمُنْقَطِعَةِ كَقَولِكَ : أَعِنَدَكَ بَكْرٌ أَمْ عِندَكَ عَمْروٌ ، لِأَنَّ الجُمْلَةَ بَعدَهَا مُسْتَأْنَفَةٌ ، وَلَا يُذْكَرُ بَعد الْمُتّصِلَةِ ؛ لِاتّصَالِ الْكَلَامِ .

* * *

الصِّنْفُ الثَّالِثُ : مَا يُبَايَنُ بِهِ بَينَ المعطُوفِ وَالمعطُوفِ عَلَيهِ فِي الحُكْمِ ، وَهِيَ ثَلاثَةٌ « لا » وَ « بَلْ » و « لَكِنْ » الْخَفِيفَةُ .

« لَا » : تَنْفِي عَنِ الثَّانِي مَا أُثْبتَ للأوَّلِ فَلَا تكُونُ إلاَّ بعَدْ الإثْبَاتِ[2] .

« بَلْ » : لِلإِعْرَاضِ عَنِ الأوَّلِ سواءٌ كَانَ نَفْياً أَوْ إثْبَاتاً ، وَالإقْبَالِ عَلَى الثَّاني[3] ، وَإِذَا كَانَ بَعْدَ النَّفْي فَلَهُ مَعْنَيَان :

أَحدُهُمَا : إثْبَاتُ مَا سُلِبَ عَنِ الأولِ لِلثَّانِي .

---

(١) وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ هَل أَتَى عَلَى الإنسَان حِين من الدَهَر ﴾ يقال : إنَّ « هَلْ » هنا بمعنى «قد » .

(٢) وذلك نحو ضَربتُ زيداً لَا عمراً ، ولا يجوز مَا ضربتُ زَيدا لَا عَمراً .

(٣) وذلك نحو ضربت زيدًا بَلْ عَمراً ، فالضرب منفي عن زيد ومثبت لعمرو ، وتقول في النفي : ما جاءنى زيدٌ بَلْ عَمرٌو ، وقد وجهه المؤلف .
وانظر المقتصد ٩٤٦ ـــ ٩٤٨ .

وَالثَّانِي : السَّلْبُ عَنِ الثَّانِي أَيضاً .

وَأَمَّا بَعدَ الإِثْبَاتِ فَيُعْرِضُ عَنِ الإِخْبَارِ عَنِ الأَوَّلِ وَيُثْبِتُهُ لِلثَّانِي .

« لِكِنْ » : لِلاسْتِدْرَاكِ ، وَيُعْطَفُ بِهَا الْمُفْرَدُ بعدَ النَّفْي [كقولك] : ما جاءني زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرٌو ، أَيْ جَاءَ لَا بَعْدَ الإِيجَابِ ؛ لأَنَّ حَرفَ العَطْفِ نَائِبُ العَامِلِ ، وَالإِيجَابُ مَوجُودٌ مَعَ النَّفْي ، فَيَنُوبُ العَاطِفُ عَنِ الإِيجَابِ الْمُتَقَدِّمِ فَقَطَ فَيحصُلُ الاسْتِدْرَاكُ ، وَالنَّفْيُ غَيْرُ مَوجُودٍ مَعَ الإِيجَابِ لِينُوبَ عَنْهُ/ فَلاَ اسْتِدْرَاكَ وَالْكُوفِيَّةُ تَعْطِفُ بِهَا[1] بَعْدَ الإِيجَابِ كـ«بَلْ» ، وَإِذَا عُطِفَ بِهَا الجُمْلَةُ وَقعتْ بَعدَ المَنْفِيِّ وَالْمُوجَبِ ، وَشَرطُهَا إِذْ ذَاكَ كَونُ الجُمْلَةِ المَعْطُوفَةِ وَالمَعطُوفِ عَلَيهَا مُتَنَافِيَيْنِ إِمَّا لَفْظاً كقَولِكَ : جَاءَنِي زَيدٌ لَكِنْ عَمْرٌو لَمْ يَجِيءْ ، أَوْ مَعْنًى كَقولِكَ : مَا قَامَ عَمرٌو لَكِنْ زَيدٌ يَمْشِي .

١١٢/أ

خَاتِمَةٌ : الْمُضْمَرُ المعطُوفُ عَلَيهِ إِذَا كَانَ مَرْفُوعاً مُسْتَكِنّاً لَا يَحسُنُ العَطْفُ عَلَيهِ إِلَّا بَعدَ تَأْكِيدِهِ بِالْبَارِزِ ، وَعَن بَعْضِ الأَصْحَابِ أَنَّه لَا يَجُوزُ خِلَافاً لِلْكُوفِيِّينَ عَلَى التَّقْدِيرَيْنِ[2] ، قَالَ تَعَالَى ﴿ إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ ﴾[3] ؛ لِئَلَا يُخَيَّلَ عَطْفُ الاسْمِ عَلَى

---

(١) انظر الإنصاف ٤٨٤/٢ المسألة ٦٨ .

(٢) هذه المسألة من مسائل الخلاف ، انظرها في الإنصاف ٤٧٤/٢ ، المسألة (٦٦) .

(٣) سورة الأعراف آية ٢٧ .

الْفِعْـلِ ظَاهِـراً ، ولأَنَّ الفَاعِـلَ جُزءُ الفِعْـلِ فَإِذَا استَكَـنَّ اشْتَـدَّ اتِّصَالُـهُ وَلَا يُعْطَفُ عَلَى جُزءِ الفِعْلِ .

ولَـوْ قِيـلَ : البَـارِزُ هُوَ الفَاعِـلُ نَفسُهُ أَبْرَزَهُ لِلّضرُورَةِ كَالجَـارِي عَلَى غَيرِ مَنْ هُوَ لَهُ كَانَ حَسَنَـاً ، فَكَـذَا إِذَا كَانَ مَرفُوعـاً بَارِزاً مُتّصلاً لِمُشَابِهْتِهِ المُسْتَكِنَّ فِي الفَاعِلِّية وَالاتِّصَالِ .

وفَـي الثَّانِـي : إِذَا فُصِلَ بَيـنَ المعطُـوفِ وَالمعطُـوفِ عَليـهِ بِغَيـرِ حَرْفِ الْعَطْفِ جَازَ بِلَا تَأْكِيدٍ ، لأَنَّ الْفَصْلَ يُوهِـمُ ظَاهِراً عَدَمَ الْعَطْـفِ كَقولِه تَعَالَـى : ﴿ مَـا أَشْرَكْنَـا وَلَا آباؤُنَا ﴾[1] ، وَقَـد يُعْطَـفُ عَليـهِ مِنْ غَيرِ فَصلٍ ، قَالَ :

١٩٣ ــ قُلْتُ إِذْ أَقْبَلَتْ وَزُهْـرٌ تَهَـادَى
/كَنِعَـاجِ الْمُـلَا تَعَسَّفْـنَ رَمْـلاَ[2] ١١٢/ب

لِمُشَابِهْتِهِ البَـارِزَ المُنْـفَصِلَ البُـروزِ ؛ فَإِنَّ المُنْـفَصِلَ بِاسْتِقْلالِـه ضَاهَى الْمُظْهَرَ فَلَا شَرْطَ لِعَطْفِهِ إلاَّ العَامُّ .

وَإِذَا كَانَ مَجْـرُوراً وَجَبَ إِعَـادَةُ الجَـارّ في المعطُـوفِ خِلافَـاً

---

(١) سورة الأنعام آية ١٤٨ .

(٢) البيت من الخفيف ، وقائله عمـر بن أبي ربيعـة ، وهـو في ملحقـات ديوانـه ١٧٧ ، والكتاب ٣٩٠/١ ، والمقتصد ٩٥٩ ، والصفوة الصفية ٧٨٤ ، والعيني ١٦١/٤ .
والشاهد فيه عطف « زهر » على الضمير المستكن في « أقبلت » من غير توكيد ، وهو جائز عند الكوفيين ضرورة عند البصريين كما ذكر صاحب الإنصاف .

لِلكُوفِيّةِ[1] ، تقُولُ : مَررتَ بِهِ وَبِزَيدٍ ، وَرَأيتُ غُلَامَهُ وَغُلَامَ عَمْرٍو ؛ لأنَّه مَاثَلَ التَّنوِينَ بِكَونِهِ عَلَى حَرفٍ وَاحِدٍ في آخرِ الْكَلِمَةِ دَالَّةٍ عَلَى تَمامِهَا مُعَاقِباً إيَّاهُ فَلَا يُعطَفُ عَلَيهِ كَالتَّنوِينِ ، وَتحَقِيقُهُ أَنَّ المعطُوفِيَّةَ تَقْتَضِي الْمَتْبُوعِيَّةَ وَالاسْتِقْلالَ ، وَهَذِهِ الأوصَافُ تُشعِرُ بِالتَّبَعيّةِ وَالاحْتِيَاجِ فَيَتَنَافيَانِ ، وَقولُهُ :

١٩٤ ــ فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا
فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالأيَّامِ مِنْ عَجَبِ[2]

نَادِرٌ ، وَقِرَاءَةُ حَمْزَةَ ﴿ تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ ﴾[3] ، الْوَاوُ لِلْقَسَمِ ، وَإِنْ عَطَفْتَ فَالنَّصبُ ، أي اتَّقُوا اللَّهَ وَقَطْعَ الأرْحَامِ ، وَقَولُهُ تَعَالَى ﴿ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾[4] عُطِفَ الْمَسجدُ عَلَى ﴿ سَبِيلِ اللَّهِ ﴾[4] لَا الضَّمِيرِ ، وَإِذَا كَانَ مَنصُوباً فكالمُظْهرِ ، وَإن

(١) انظر خلاف النحويين في هذه المسألة الإنصاف ٤٦٣/٢ ، المسألة رقم (٦٥) .

(٢) هو من البسيط ، وقائله مجهول .
وهو في الكتاب ٣٩٢/١ ، وشرح أبيات سيبويه ٢٠٧/٢ ، والكامل ٣٩/٣ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/٢ ، والخزانة ٣٣٨/٢ ، والإنصاف ٤٦٤ .
والشاهد في قوله « فما بك والأيام » حيث عطف على المضمر المجرور بدون إعادة الجار ، وهو شاذ عند البصريين ومن وافقهم كالمؤلف هنا ،وجائز عند الكوفيين ؛ وإليه نميل لكثرة شواهده نظماً ونثراً ومن القرآن الكريم ، وانظر أيضاً شرح عمدة الحافظ لابن مالك ٦٦٥ .

(٣) سورة النساء آية ١ ، وقراءة حمزة هي بكسر الميم في « الأرحام » ، وقرأ الباقون بنصبها . انظر كتاب السبعة في القراءات ٢٢٦ ، وحجة القراءات لابي زرعة ١٨٨ .

(٤) سورة البقرة آية ٢١٧ ، ﴿ قُل قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللهِ وكفرٌ بِهِ وَالمسجد الحَرام ﴾ .

اتَّصَل لَفْظاً ، لأنَّ المفعُولَ فِي حُكْـمِ الانْـفِصَالِ ، وَلِـذَلِكَ لَمْ يُتَحـاشَ تَوَالِي أَرْبَع حَركَاتٍ مَعَهُ في « ضَرَبَكَ » تَحاشِيَهُم فِي « ضَرَبْتُ » .

« بَـابُ مَا لَا يَنْصَـــرِفُ »

الأَصْلُ فِي الاسْمِ الصَّرْفُ ، لأنَّ أَسْبَـابَ مَنْـــعِ الصَّرْفِ غَيْــــرُ لَازِمَةٍ لَهُ مِنْ حَيْثُ هُوَ اسْمٌ/ وَإلاَّ اطْرَدَتْ وَالْعَرَضِيُّ غَيْـرُ الـلَّازِمِ الأَصْلَ ١١٣/أ وَعَدَمُهُ فَكَذَا مُقْتَضَاهُ ، وَلِأَنَّ الاسْمَ لِذَاتِهِ يَصِحّ عَليهِ مَدْلُـولَاتُ جَميـعِ الإعْـرَابِ فَيَقبـلُ جَمِيعَـهُ ، فَقَبُولُـه لِكُـلّ الإعْـرَابِ بالـذَّاتِ ، وَامْتِنَاعُـهُ لِبَعْضهِ بِالعَرَضِ ، وَمَا بالذَّاتِ أَقْدَمُ ، وَالْمَشهُـوُر أَنَّ الأَسْبَـابَ تِسْعَـةٌ : وَزنُ الفِعْلِ . الصِّفَةُ . التَّأْنِـيثُ . الأَلِفُ وَالنُّـونُ الزائِدتَـانِ ، التَّعرِيـفُ . الْعَدْلُ . الْجَمْعُ . الْعُجْمَةُ . التَّرِكِيبُ .

وَجَعَلَهَا الجُرجَانِيُّ ثَمانِيَةً بِإدْخَالِ الأَلِـفِ وَالنُّـونِ فِي التَّأنِـيثِ ، لِكَونَ تَأثِيرهَما بِمُشَابَتِهِ[1] .

وَالسِّيَرافِـيُّ عَشرةً بِزيَـادَةِ الأَلِفِ الزَّائـدَةِ في نَحْـــو « أَرْطَـــى » الْمُشَابِهَةِ لِأَلِف التَّأنِيثِ[2] .

وَالفَارِسِيُّ أَحَدَ عَشَرَ بِزيَادةِ الطوُّلِ نَحْـوِ « سَرَاوِيـلَ » فَإذَا جُعِـلَ عَلَمَاً فَلَا يَنْصَرِفُ[3] .

(١) انظر المقتصد ٩٦٥ .

(٢) انظر هامش الكتاب ٢/٩ ، ١٠ بولاق .

(٣) الإيضاح العضدي ٣٠٠ ، والمقتصد ١٠٠٤ .

وَإِذَا حَصَلَ فِي الاسْمِ سَبَبَانِ مِنْهَا أَوْ وَاحِدٌ مُستَبِدٌّ ــ أَيْ التَّأنِيثُ والجَمْعُ[1] ــ امْتَنَعَ الصَّرفُ ، وَفِي كَيْفِيَّةِ الْمَنْعِ طَرِيقَانِ :

أَحدُهُمَا : أَنَّهَا فُرُوعٌ ، فَإِذَا حَلَّ الاسْمَ اثْنَانِ مِنْهَا غَلَبَتْ عَلَيهِ الفَرعِيَّةُ فَشَابَهَ الفِعْلَ ، فَإِنّهُ فَرعُ الاسْمِ لَاشْتِقَاقِهِ مِنْهُ[2] ، وَلاحْتِيَاجِهِ فِي تَحْصِيلِ الكَلَامِ إِلَى الاسْمِ ، وَالاسْمُ مُسْتَغْنٍ عَنْهُ فِي ذَلِكَ فَثَقُلَ كَالفِعْلِ فَسقَطَ مِنهُ التَّنوِينُ الدَّالُّ عَلَى الخِفّةِ فَتَبِعَهُ سُقُوطُ الجَرِّ لِتَخَصّصِهِمَا بالاسْمِ وَمُعَاقَبَةِ المَجْرُورِ أيْ المُضَافُ إِلَيهِ التَّنوِينَ السَّاقِطَ مِنَ المُضَافِ بِخِلَافِ النَّصْبِ/ وَالرَّفعِ ، فَحُمِلَ الجَرُّ عَلَى النَّصبِ ، لِكَونِهِما فَضْلَتَينِ ، ولِقَضاءِ النَّصبِ حَقَّ الجَرّ الثَّابِتَ عَلَيهِ حِينَ حُمِلَ النَّصبُ عَليهِ في التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ المُذَكّرِ وَالمُؤَنَّثِ ، وَالْمُؤَكِّدُ لِهَذَا الطَّرِيقِ ثَبَاتُ الْجَرِّ مَعَ الأَلِفِ وَاللَّامِ والإِضَافَةِ ، فَإِنَّهُ لَمْ يَسقُطِ التَّنوينُ فِي الحَالَيْنِ ، إِمَّا لِأَنَّهُمَا مُعَاقِبَانِ لِلتَّنوينِ، فَكَأَنَّ التّنوِينَ مَوجُودٌ ، أَوْ لِأَنَّ السّقُوطَ يَسْتَدعِي إِمْكَانَ الدُّخُولِ ؛ فَإِنَّ السّقُوطَ بِمَعْنَى عَدَمِ الْمَلَكَةِ كَالعَمَى فِي الْعَيْنِ لَا الْعَدَمُ الْمُطْلَقُ وَإِلاَّ لَصَحَّ أَن يُقَالَ : سَقَطَ التَّنوِينُ مِنَ الفِعْلِ وَالْحَرفِ ، وَالْحَالَانِ مُنَافِيَانِ لِلتَّنوِينِ ، ١١٣/ب

---

(١) الواحد المستبد فسره بالتأنيت والجمع ، وهذان هما اللذان يمنعان من الصرف لعلة واحدة تقوم مقام علتين .

(٢) اشتقاق الفعل من الاسم مذهب البصريين ، أما الكوفيون فيذهبون إلى عكس ذلك . انظر الإنصاف ٢٣٥ المسألة ٢٨ .

فَلَا إِمْكَانَ ، فَلَا سُقُوطَ لِلتَّنْوِينِ ، فَلَم يَسقُطِ الجَرُّ ، وَتَحرِيرُهُ أَنَّهُ دَارَ سَقُوطُ الْجرِّ مَعَ سُقُوطِ التَّنوِينِ فكَانَ مُعَلَّلاً بِهِ .

مُؤكِّدٌ آخَرُ سُقُوطُ التَّنوِينِ بالذَّاتِ إجْمَاعاً ، فَلَو سَقَطَ الجَرُّ بِالذَّاتِ لَمَا عَادَ قَطُّ قِيَاساً عَلَيهِ يُحَقّقُهُ أَنَّ السَّبَبَينِ يَنَافِيَانِ التَّنوِينَ لِذَاتِهِمَا وَإلاَّ جَامَعَاهُ فِي صُورَةٍ مَا فَلَوَ نَافِيَا الجَرَّ أَيضاً بِالذَّاتِ لَمَا جَامَعَاهُ قَطُّ ، لأنَّ مَا بِالَّذاتِ لَا يَزُولُ .

وثَانِيهَما : أَنَّهُ لَمَّا شَابَهَ الفِعْلَ أُعْطِي حُكْمَهُ ، وَهُوَ الامْتِنَاعُ عَنِ الجَرِّ وَالتَّنوِينِ فَسَقَطا بِالأَصَالَةِ ، وَتَمَحَّلَ مُنْتَهِجُ هَذَا الطَّرِيقِ[1] الانْفِلَاتَ عَنِ الإلْزَامِ/ الْمَذكُورِ آنِفاً بِتَعَسُّفَيْنِ : ١١٤/أ

الأَوَّلُ : أَنَّ الْغَرَضَ مِنْ عَدَمِ الصَّرفِ إثْبَاتُ بَعْضِ أَحْكَامِ الفِعْلِ لِمُشَابِهِهِ ، وحَذَفُ الجَرِّ في بَعضِ الصُّوَرِ كَافٍ فِي ذَلِكَ .

وَالثَّانِي : أَنَّ الإضَافَةَ وَالَّلامَ يُخرِجَانِ الاسْمَ عَن مُشَابَهَةِ الفِعْلِ ، فَإنّهما خَاصّتَانِ للاسْمِ فَيَنْصَرِفُ .

وَيَتّجهُ عَلَى الأوّلِ مُطَالبةُ عِلّةِ تَخْصيصِ الْعَودِ بِالْجَرّ وَتَخَصّصِهِ بِإحْدَى الحَالَيْنِ ، وَعَلى الثَّانِي النَّقْضُ بدخُولِ حَرفِ الجَرّ الخَاصّةِ بِالإسْمِ مَعَ بقاءِ مَنْعِ الصَّرفِ .

---

(١) قصد الكيشي بهذا الشيخ أبا الحسين ابن أخت أبي على الفارسي شيخ الجرجاني . انظر المقتصد ٩٦٧ .

وَأُجِيبَ عَنِ الثاني بِإِبْرَازِ فَرْقَيْنِ :

الأوَّل : أنَّ اللَّامَ وَالإِضَافَةَ أَشَدُّ تَغْيِيراً لِمَفهُومِ الاسْمِ مِن الجَارّ ، لأَنَّهمَا يُفيدَانِ التَّعرِيفَ لِلْمَفْهُومِ ، وَالجَارُّ لَا يُفِيدُهُ مَعْنًى .

الثَّانِي : أَنَّ الجَارَّ مُوصِلُ مَعْنَى الفِعْلِ إِلَى الاسْمِ ، فَهُوَ كَتَتِمَّةِ الفِعْلِ ، وكَأَنَّهُ مَا دَخَلَ الاسْمَ(١) .

قِيلَ عَلَى أَصْلِ الجَوَابِ الثَّانِي : إنَّ غَيْرَ المُنْصَرِفِ لَمْ يَخْرجُ عَنِ الأَسِمَّيةِ بَلْ شَابَهَ الْفِعْلَ بوُجُودِ السَّبَبَيْنِ المُوجِبَيْنِ لامْتِنَاعِ الصَّرفِ فَمَا لَمْ يَحصُلْ مُعَارِضٌ لَهُمَا لَمْ يَمْتَنِع الامْتِنَاعُ ، وَإِثْبَاتُ خَوَاصِّ الأَسمَاءِ فِيهِ ــ وَإِنْ كَثُرَتْ ــ فَلَا تَدُلُّ إلاَّ عَلَى اسْمِّيتِهِ الثَّابِتَةِ بِالاتِّفَاقِ ، وَهِيَ قَابِلَةٌ لِمَنْعِ الصَّرفِ مِنْ مُوجبهِ ، وَلَمَّا سَقَطَ تَأْثِيرُ/ المُعَارِضِ فَالفرقَانِ المُؤَكِّدَانِ لِجَهةِ تَأْثِيرِهِ لَاغِيَانِ . ١١٤/ب

وَاخْتُلِفَ فِيهِ حَالَ الجَرّ فَمِن مَائِلٍ إِلَى بِنَائِهِ ، وَهُوَ الزَّجّاجُ(٢) . وَمَن تَمسَّكَ بِظَاهِرِ قَولِ سِيبَويهِ(٣) يُحرّكُ بِالْفَتْحِ في مَوْضِعِ الجَرّ ، وَمِن قَائِلٍ بِإِعْرَابِهِ ، وَهُمْ الأَكْثَرُون ؛ لِخُلُوِّهِ عَن مُوجِبِ البناءِ .

---

(١) انظر المقتصد ٩٦٨ .

(٢) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف ٢ ، ونسبه ابن يعيش ١/٥٨ ، للأخفش والمبرد .

(٣) انظر الكتاب ١/٦ بولاق ، وابن يعيش : ١/٥٨ .

فَإِن اعْتَرضَ مُشَكِّكٌ عَلَى الدَّهْماءِ بِأَنَّ الحَرَكَةَ حَالَ الجَرّ إِمَّا إِعْرَابِيّةٌ أَوْ بِنَائِيّةٌ ، وَالأَوَّل بَيّنُ الْبُطُولِ[1] ؛ لأَنَّ الجَارَّ لَا يَنْصِبُ ، وَالثَّانِي لَا تَقُولُونَ بِهِ .

أُجِيبَ بأَنَّهَا لَا وَاحِدَ مِنْهُمَا ، فَإِنَّ الحَرَكَةَ الحَاصِلَةَ بِفَتحِ الْفَمِ أَعَمُّ مِن كُلّ مِنْهُمَا فَلَا تَنْتَفِي بِانْتِفَائِهِما ، فَإِنْ أُوْهِمَ بِأَنَّ الْكُلِّيَّ مِنْ غَيرِ خُصوُصِيّةِ أَحَدِ الجُزْئِيَّاتِ لَا يُوجَدُ . نُبّهَ بِأَنَّهَا خَاصّةٌ بِكَونِهَا بَدَلَ الجَرّ ، فَإِنْ أَصَرَّ بِأَنَّ حَرَكَةَ الآخَرِ إِمَّا بِعَامِلٍ ، وَهُوَ الإِعْرَابُ ، أَوْ لَا وَهُوَ البنَاءُ ، فَلاَ ثَالِثَ ، يُفَسَّرُ بِأَنَّ القِسْمَ الثَّانِي ، إِنْ كانَ مَعَ مُنَاسَبَةِ الْمَبْنِيّ فَبِنَاءٌ ، وَإِلاَّ فَلَا .

فَإِنْ قُلْتَ : لِمَ لَمْ يَمْنعِ السَّبَبُ الوَاحِدُ الصَّرْفَ ؟

قُلتُ : لِأَنَّهُ لَوْ مَنَعَ لَمْ يَنْصَرِفْ أَكْثَرُ الأَسْمَاءِ ، وَتَغْيِيرُ الكَلِمَةِ عَن مُقْتَضَاهَا خِلَافُ الْأَصْلِ ، وَاسْتِقْلَالُ السَّبَبِ الوَاحِدِ مُوجِبٌ لِزِيادَةَ التَّغْيير ، تُرِكَ الأُصلُ مَعَ السَّبَبَيْنِ/ عَمَلاً بالسَّبَبَ القَوِيّ الْبَرِيءِ ١١٥/أ عَن اسْتِلْزَامِ الْفَسَاد ، أَيْ زِيَادَةِ التَّغْيِيرِ وَلَمْ يُتْرَكْ مَعَ السَّبَبِ الوَاحِدِ ؛ لِضَعْفِهِ ، وَاسْتِلْزَامِهِ الْفَسَادَ ، وَلِأَنَّ خِفَّةَ الاسْمِ قَاوَمَتْ السَّبَبَ الوَاحِدَ فَبَقِيَ عَلَى مَا كَانَ ، فَلَمَّا تَثَنَّى السَّبَبُ زَادَتِ العِلَّةُ .

فَإِنْ قُلْتَ : الحَرْفُ أَبْعَدُ عن الاسْمِ مِنْ الفِعْلِ عَنْهُ وَمُشَابَهَةِ

---

(١) يقال : بطل الشيء يبطل بطلا ، وبطولا وبطلانا . اللسان (بطل) .

الحَرفِ بِجِهَةٍ وَاحِدَةٍ تُعْطِيه حُكْمَ الْحَرْفِ أيْ البِنـاءَ ، وَحُكْـمَ الفِعْـلِ لَا يُعْطِيه إلاَّ مُشَابَهتَانِ ، فكَانَ بِالْعَكْسِ أَوْلَى .

أَجَبْتُ مِنْ وَجْهَيْنِ :

أَحدُهُمَا : أَنَّ الاسْمَ المُشابِـهَ لِلْحَـرفِ بجهَـةٍ قَلِيـلٌ ، وَللْفِعْـلِ بِجِهَـةٍ هُوَ الأَكْثَرُ ، فَلَـمْ تُلْـغِ الأَوَّل عَمَـلاً بِالْمُشَابَهـةِ السَّالِمَـــة عَنِ المُعَارضِ ، وأُلْغِيتَ الثَّانِي ؛ لِوجُودِ المُعَارضِ .

الثَّانِـي : أَنَّ وَضْعَهُـم الاسْمَ مُشَابِهـاً لِلْحَـرفِ يَدلُّ عَلَـى شدّةِ احْتِيَاجِهِم إلَى ذَلِكَ ، فَإِنَّ المُبَالَغَةَ فِي تَبْعِيـد الشَّيءِ عَنْ أَصْلِ وَضْعِهِ لَا يَرْتَضِيـه العَاقِـلُ إلاَّ اضْطِـرَاراً بِخَـلافِ وَضْعِ الاسْمِ مُشَابِهـاً لِلْفِعْـــلِ فَإِنَّهُ يَكْفِيه أَدْنَى احْتِيَاجٍ ، وَتَأْثِيرُ السَّبَبِ القَوِيّ أَقْوَى مِن تَأْثِيـرِ السَّبَبِ الضَّعِيفِ ، وَيقْرُبُ مِنـهُ الْقَضيّـةُ المشهُـورَةُ أَنَّ الْمَـرَضَ إِذَا كَانَ مُلَائِمـاً لِطَبِيعَةِ الْمَرِيضَ وَسِنِّهِ فَخَطَرُهُ أَقَلُّ مِنْـهُ إِذَا لَمْ يَكُـنْ مُلَائِمـاً لِأَحَدِهَمـا/ ١١٥/ب فَإِنَّ الثَّانِيَ لَا يكُونُ إِلاَّ عَن سَبَبٍ قَوِيٍّ .

وَزْنُ الفِعْـلِ : فَرْعُ وَزْنِ الاسْمِ ، لأَنَّ أَصْلَ الاسْمِ أَن يكُـــونَ عَلَى وَزْنِ[1] الْأَسْمَاءِ لَا عَلَـى وَزْنَ الأَفْعَـالِ ، وَقِيـلَ : كَمَـا أَنَّ الفِعْـلَ فَرْعُ الاسْمِ فَوَزْنُـــهُ فَرعُ وَزَنِ الاسْمِ ، وَالمُؤَثّـــرُ مِنْ أَوْزَانِ الفِعْـــلِ المُخْتَصُ بِهِ أَوْ الغَالِبُ عَلَيهِ ، فَالأَوَّلُ كَشَمَّـرَ ، وَصِيَـغِ الأمـرِ ، وَبِنـاءِ

---

(١) في الأصل « على زن » بإسقاط الواو سهو من الناسخ .

المفعُولِ ، وَالثَّانِـي وَزْنُ الأَفْعَـالِ المُضَارِعَـةِ ، اسْتَـدرَكَ بَعضُهُـم جَعْـلَ وَزْنِ الفِعْلِ الغَالِبِ سَبَباً بأَنَّهُ رَدٌّ إِلَى الجَهَالةِ ، أَي يَحتَاجُ إِلَـى اسْتِقـرَاء جَميـعِ الأَسماءِ وَالأفعَـالِ ، وَبأَنَّهُ يُشْكِلُ بـ «أَفْعَل» ؛ فَإِنَّـهُ فِي الاسْـم أَكْثَرُ مِنْهُ فِي الفِعْلِ ، لأَنَّهُ مَا مِن فِعْلٍ ثُلَاثِـيّ إِلاَّ وَلَـهُ « أَفْعَـلُ » اسْمـاً إِمَّا لِلتّفْضيلِ ، أَوْ لِغَيرِهِ ، وَأَفْعَلُ فِي الأَفْعَـالِ لَا يكُـونُ إِلاَّ فِي بَعْضِ مَا جاءَ فِيـهِ « فَعَـلَ » ، وَفي غَيـرِ ذَلِكَ قَليـلٌ ، وَيُقَابِلُـهُ فِي القِلّـة وُقُـوعُ « أَفْعَـلَ » فِي الأَسماءِ مِنَ غَيـرِ فِعْـلٍ كَأَجْـدَلٍ وَنَحْـوِهِ ، وَحَقَّقَـــهُ بِأَنَّ « فَاعَـلاً فِي الأَسماءِ قَلِيـلٌ جدًّا كَخَاتَـمٍ ، وَهُـوَ غَيـرُ مَانـــعٍ ، قَالَ : فَالأَوْلَى أَنْ يُقَالَ : الْوَزْنُ المَانِعُ إِمَّا المُخْتَصُّ بِالفِعّـلِ ، أَو يكُـونُ أَوَّلُـهُ زِيَادَةً كَزِيَادَتِهِ غَيرَ قَابِـلٍ للتَّـاءِ ، أَيْ لَا يكُـونُ كَيَعْمَـلٍ[1] ، فَانَّـهُ يَقبَـلُ التَّـاءَ كَيَعْمَلَـةٍ/ ، فَأَحْمَـدُ عَلَمـــاً لَا يَنْصَرِفُ ، وَ« يَعْمَـــلُ » عَلَمـــاً ١١٦/أ مُنْصَرِفٌ[2] .

أَقُـولُ : قَوْلُهُـم يَجِبُ أَن يُعْتَبَـر ــ فِي مُوَازَنَـةِ الاسْمِ الفِعْـلَ ــ طَرَفَـا اللَّفْـظِ وَالْمَعْنَـى[3] ؛ فَإِنَّ « أَوْلَـقَ »[4] إِذَا جُعِـلَ فَوْعَـلاً ــ وَإِنْ

---

(١) يعمل : البعير القوي ، ويعملة : الناقة القوية على العمل ، قيل : اسم ، وقيل صفة .

(٢) يقصد الكيشي بالمستدرك هنا ابن الحاجب النحوى ، انظر كتابه الإيضاح في شرح المفصل ١٢٩/١ .

(٣) انظر المقتصد ٩٧٨ .

(٤) في الحاشية « الأولق يحتمل ان يكون من أَلِقَ إذا جن على وزن عَلِمَ ، والأولق المجنون فيكون همزتها أصلية ، ويحتمل ان يكون من ولق يلق على وزن وعد يعد وهو سرعة اللسان على الكذب فيكون همزتها زائدة لأن وزنها أفعل » .

كَانَ ظَاهِراً كَأَحْمَدَ ـ مُنْصَرِفٌ لِعَدَمِ زِيَادَةِ الْهَمْزَةِ يُحَقِّقُ الإِشْكَالَ الْمذكُورَ ، وذَهَبَ عِيسَى ابْنُ عُمَرَ[1] إِلَى أَنَّ كَونَ الْكَلِمَةِ فِعْلاً فِي الأَصْلِ مِنْ جُمْلَةِ الأَسْبَابِ فَلَمْ يُصْرَفْ نَحْوُ « ضَرَبَ » عَلَماً ، مُحْتَجًّا بِقَولِ سُحَيمٍ :

- أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَّاعُ الثَّنَايَا
مَتَى أَضَعِ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي[2]

وَهُوَ عِندَ سِيبَوَيهِ جُملَةٌ إِمَّا مَحْكِيَّةٌ عَلَماً ، أَوْ صِفَةٌ لِمَوصُوفٍ مَحذُوفٍ[3] .

الصِّفَةُ : فَرْعُ المَوصُوفِ ، وَشَرْطُ تَأثِيرِهَا كَونُهَا فِي أَصْلِ الوَضْعِ صِفةً وَلَا يَمْنَعُهَا مِنَ التَّأثِيرِ عروُضُ الأَسْمِيَةِ ، وَإِن كَانَ فِي الأَصْلِ اسْماً فَلَا تُفِيدُهَا الْوَصْفِيَّةُ العَارِضَةُ تَأثِيراً ، فَأَدْهَمُ وَأَرْقَمُ[4] ـ اسْمَيْنِ ـ غَيرُ مُنْصَرِفَينِ ، وَأَرْبَعٌ صِفَةً مُنْصَرِفٌ ، وَقَد تُتَخَيَّلُ الْوَصْفِيَّةُ الأَصلِيةُ فَلَا يُصْرَفُ بِهَا كَمَا فَعَلَ نَاسٌ مِنَ العَرَبِ بِأَخْيَلٍ وَأَجْدَلٍ[5] تَوَهُّماً لِمَعْنَى ذِي الخِيلَانِ فِي الأَوَّلِ ، وَالجَدلِ ـ أَيْ

(١) انظر الكتاب ٢/٧ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ٢٠ ، وابن يعيش ١/٦١ .
(٢) تقدم برقم ١٨٤ في صفحة ٣٧٨ ، والشاهد فيه هنا أن « رجلا » فِعْلٌ مُسَمّىً به وهو ممنوع من الصرف عند عيسى بن عمر .
(٣) انظر الكتاب ٢/٧ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ٢٠ ، وابن يعيش ١/٦١ .
(٤) أدهم : القيد . أرقم : اسم للحية .
(٥) أخيل : وصف للطائر . وأجدل للصقر .

القُوَّةُ فِي الثَّانِي ، وَمَنْعُ « أَفْعَى » بِتَوُهّمِ الخُبْثِ فِيهِ أَبْعَدُ[1] .

التَّأنِيثُ : فَرْعُ التَّذْكِيرِ ؛ لأَنَّ الاسْمَ مِنْ غَيرِ عَلامةٍ يُطْلَقُ عَلَى المُذَكَّرِ/ ثُمَّ تَلحَقُهُ العَلامَةُ لِلتَّأنيثِ ، وَلأَنَّ الشَّيْءَ المُطْلَقَ أَقْدَمُ في التَّعَقُّلِ مِن كُلّ شَيءٍ مُقَيّدٍ ، وَهُوَ مُذَكّرٌ ، وكَذَا المَعْلُومُ والمَذْكُورُ ، وَلَا يُؤَثّرُ إلاَّ التَّأنِيثُ اللاَّزِمُ فلا اعتدادَ بمثْلِ « قائمةٍ » وصفاً . ١١٦/ب

وهو قِسْمَانِ : لفظِيٌّ ومعنويٌّ ، فاللفظيُّ ضربان : لازِمٌ في أصل وضع الكلمة كالألِف المقصورةِ والممدودةِ مثل حُبْلَى وصَحْراءَ . ولازمٌ بالنّقْلِ إلَى الْعَلمِيَّةِ ، وَهُوَ التَّاء كَحَمْزَةَ ؛ فَإِنَّ الْعَلَمِيَّةَ تَمْنَعُ الْحَذْفَ .

وَقَولُهُمْ : لُزومُ التَّأنِيثِ كَتَكْرارِهِ ، فكأنَّه حَصَلَ سبَبَانِ ضَعِيفان ، فَإِنَّ التَّأنِيثَ الَّذِي هُوَ أَحَدُ الأسبابِ هُوَ الَّلازِمُ لَا مُطْلَقُ التَّأنِيثِ فَالْمُتوهّمُ تَكْرَارُهُ غَيرُ سَبَبٍ ، وَالسَّبَبُ غَيرُ مُكَرّرٍ ، فَالأَوْلَى أن يُقَالَ : هُوَ مُسْتَبِدٌّ بِالتَّأثيرِ كَمَا قُلْنَا ، فَعَلَيهِ[2] يَتّجِهُ أَنْ يُقَالَ : التَّاءُ فِي الْعَلَمِ مُسْتقِلٌ ، وَالْعَلَمِيّةُ لَيْسَتْ سَبَباً بَل هِيَ شَرْطٌ .

أَمَّا الْمَعْنَوِيُّ فَتَأنِيثُ عَلَم المُؤنّثِ وشَرَطُ وُجُوبِ تَأثيرِهِ الزّيَادَةُ عَلَى الثّلَاثَةِ ، أَوْ تَحَرُّكِ الأَوْسَطِ ، أو الْعُجْمَةُ ، فَدَعْدٌ جَائِزُ الصَّرفِ خِلافاً للمبرّدِ[3] ، وَقَدَمُ ، وَزَيْنَبُ ، وَمَاهُ مُمْتَنِعَةٌ ؛ لأَنَّ الأَوَّلَ فِي غَايةِ الخِفّةِ فَيُقَاوِمُ الثّقَلَ الشَّبَهِيَّ فَيَنصَرِفُ ، وَمَنْعُ/ الصَّرفِ ، ١١٧/أ

---

(١) لأنه لا مادة له في الاشتقاق . انظر شرح المرادي للالفية ١٢٦/٤ ، والتصريح ٢١٤/٢ .

(٢) في الأصل « فعلى » والصواب ما أثبتناه .

(٣) المبرد يجيز فيه الوجهين ، وترك الصرف عنده أقيس . المقتضب ٣٥٠/٣ .

لِلسَّبَبَيْنِ ، وذَهَبَ العَلاَّمَةُ[1] إلَى إثْبَاتِ الْجَوَازِ فِي الأَعْجَمِيِّ السَّاكِنِ الأَوْسَطِ كَنُوحٍ وَلُوطٍ بالْقِيَاس عَلَى المُؤَنَّثِ يُحَقِّقُهُ عَدَمُ الصَّرْفِ فِي نَحو « مَاهَ » وَ « جُورَ » اتِّفَاقاً فَليسَ الزائِدُ فِيه إلاَّ الْعُجْمَةُ ، وَكَمَا لَوِ انْتَقَلتِ العُجْمَةُ وَبَقيتَ الْعَلِمِيّةُ وَالتَّأْنِيثُ جَازَ الصَّرْفُ ، فَكَذا إِذَا انْتَفَى التَّأنيثُ وَبَقِيتَ العُجْمَةُ والْعَلَمِيَّةُ ، والاسْتِعْمَالُ يُوجِبُ صَرْفَهُ ، وَالنَّقْلُ مُقَدَّمٌ عَلَى القِيَاسِ .

وَأَمَّا الثَّانِي ، فَلأَنَّ حَرَكَةَ الأَوسَطِ بِمَنزِلَةِ حِرفٍ عِندَهُم ؛ لأَنَّ الأَلِفَ الخَامِسةَ تُحذَفُ قَطْعاً فِي النِّسبَةِ كَحُبَارِيٍ[2] ، وَيجُوزُ إِبْقَاؤُهَا وَقَلْبُهَا رَابعةً كَحُبْلَى ، وَحُبْلِويٌّ ، وَوَجَبَ الحَذْفُ رَابِعَةً فِي مُتَحَرِّكِ الْعَيْنِ كَجَمَزِيّ[3] فَهِيَ كَالْخَامِسَة .

وَإِذَا سُمِّي مُذَكّرٌ بِاْسمٍ غَلَبَ اسْتِعْمَالُهَ فِي المُؤَنَّثِ فَإِنْ كَانَ زَائِدَاً عَلَى ثَلاثَةٍ فَمَنْعُ الصَّرفِ كَجَيْأَلَ ، وَعَنَاقَ[4] فكَأَنَّ الحَرفَ الرَّابِعَ تاءٌ فِي الْكَلِمَةِ كَطَلْحَةَ ، وَالشَّاهِدُ بِصّحةِ هَذِه المُنَاسَبَةِ

---

(١) يقصد الزمخشرى ، انظر المفصل ١٧ ، وابن يعيش ١/٧٠ .

(٢) الحبارى : طائر يقول ابن منظور « يقع على الذكر والانثى . واحدها وجمعها سواء ... ، ألفه ليست للتأنيث ولا للالحاق وانما بني الاسم عليه فصارت كأنها من نفس الكلمة لا تنصرف في معرفةٍ ولا نكرة أي لاتنون » اللسان (حَبَرَ ٥/٢٣٢) .

(٣) الجمز : ضرب من السير ، يقال حمار جمزي أي سريع .

(٤) الجيأل : اسم للضبع ، وفي الحاشية « اسم للوضع ، تحريف ، وعناق : الانثى من ولد المعز ، والجمع أعنق وعنوق .

إظْهَارهُمُ التَّاءَ في بِنَاتِ الثَّلاثَةِ فِي التَّحْقيرَ كَأُرَيْضَةٍ ، وَإِخْفَاؤُهُمْ إيَّاهَا في بِنَاتِ الأرْبَعَةِ كَعُقَيْرِبٍ ، فَلَوْلَا إنْزَالُهُم الرَّابِعَة مَنْزِلَةَ التَّاءِ لَجَمَعُوا بَيْنَهُما كَالثَّالِثَةِ ، وَإِنْ كَانَ ثُلاثِيًّا صَرَفْتَهُ/ كَقَدَمٍ ؛ لِعَدَمِ التَّأنِيثِ اللَّفْظِيِّ وَالْمَعْنَوِيّ ، ثُمَّ إذا صَغَّرْتَهُ لَمْ تُظْهِرْ فِيهِ التَّاءَ لِتَذَكُّرِهِ ، وَأَمَّا أُذَيْنَهُ عَلَمُ رَجُلٍ فَموضُوعٌ مُصَغَّرٌ . ١١٧/ب

فَإِنْ قُلْتَ : القِيَاسِ يَمْنَعُ صَرْفَ « قَدَمٍ » مُسَمَّى بِهَا رَجُلٌ ، لأنَّ حَرَكَةَ الْأَوْسَطِ كَحَرفِ « رَابِعٍ » .

قُلتُ : الحَرَكَةُ مِنْ حَيثُ الثّقَلُ شَابَهَتِ الحَرْفَ فَأَزَالتِ الخِفَّةَ المُقَاوِمَةَ للثّقَلِ وَلَمْ تُشَابِهِ الْحَرْفَ الرَّابِعَ فِي آخرِ الْكَلِمَةِ المُشَابِهَةِ للتَّاءِ فَلَمْ تَمْنَعِ الصَّرْفَ ولأنَّهَا فَرْعُ الحَرْفِ الَّذِي هُوَ فَرْعُ التَّاءِ ، فَضَعُفَ تَأْثِيرُهَا بِتَضْعِيفِ الْفَرْعِيّةِ .

الْأَلِفُ والنُّونُ : المُضَارِعتَانِ[1] لِأَلِفَي التَّأنيثِ قِيلَ : المُرَادُ بَالأَلِفينِ هُنَا أَلِفَا المَمْدُودِ ، وَجِهةُ المُشَابِهَةِ وُجُوهٌ .

أَحدُهَا : كَوْنُهُمَا زَائِدَتَينِ مَعاً فِي آخرِ الكَلِمَةِ ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يُسْتَعمَلْ « سَكَرٌ » ثُمَّ أُرْدِفَ [بِالأَلِفَ وَالنّونِ] ، فَإِنْ قِيلَ : مَا المَانِعُ لِكَونِ « سَكْرَى » لِلمُؤَنثِ[2] ثُمَّ أُلْحِقَ النُّونُ لِلَّتذكِير ؟

---

(١) في النسخة « المضارتان » تحريف .

(٢) في النسخة « فانه لم يستعمل سكرى ثم أردف بالتنوين » ، والصواب ما أثبتناه .

قِيلَ : تَرْكُ القِيَاسِ ؛ فِإنَّ الأَصْلُ التَّذكُّرُ[1] ثُمَّ لُحُوق عَلَامَةِ التَّأْنِيثَ .

فَإن قِيلَ : أَلَيْسَ عَلَامَةُ التَّذَكّرِ تُلْحَقُ بِالاسْمِ المُطْلَقِ عَلَى الْمُؤَنَّثِ في العددِ فَهَلاَّ نقيسُهُ عليه ؟؟!

أجيبُ بأنَّ التاءَ هناك علامةُ تأنيثِ الجماعةِ وحُذِفَتْ في التأنيثِ لِلْفَرقِ ، فَصَارَ ثَبَاتُهُ عَلَماً/ لِلّتذكيرِ بالاتّفَاقِ لا بِالْقَصّدِ ، ١١٨/أ اتّحَادِ سِيَاقَتِهِمَا في الاسْمِ وَالصِّفَةِ .

الثَّانِي : اخْتِلَافُ صِيغَتَيْ المُذَكّرِ وَالمُؤَنّثِ ، أَيْ عَدَمُ إِعَادَةِ صِيغَةِ المُذَكّرِ فِي المُؤَنّثِ فِي الْفَصْلَيْنِ تقُولُ : سَكْرَانُ وَسَكْرَى كَأَحْمَرَ وَحَمْراءَ بِخِلَافِ ضَارِبٍ وَضَارِبَةٍ[2] .

الثَّالِثُ : وَهُوَ مُتَفَرّعٌ عَلَى الثَّانِي امْتِنَاعُ لُحُوقِ التَّاءِ بِصِيغَةِ مُذَكّرَيْهِمَا ، لأَنَّا لَا نَقُولُ : عَطَشْانَةٌ كَمَا لَا نَقُولُ أَحْمَرَةٌ .

وَإِنَّمَا سُمّيَ زَائِدَتَا الْمَمْدُودِ أَلِفَيْ التَّأْنِيثِ وَإِنْ كَانَ الأَلِفُ الأُوْلَى لِمَدّ الصَّوْتِ وَالثَّانِيةُ هَمْزَةٌ ؛ لأَنَّ أَصْلَ « حُمْرَاءَ » حَمْرَى

---

(١) هكذا في النسخة ، والمراد التذكير المقابل للتأنيث ، والمؤلف كثيراً ما يستعمل صيغة « التَّفَعُّل » قاصداً بها صيغة « التفعيل » .

(٢) معنى ذلك أن صيغة المذكر ليست موجودة في المؤنث على معنى أنه هو المذكر مع زيادة كضارب وضاربة ، فان ضاربة هو ضارب مع زيادة التاء ، وهذا هو المراد باعادة المذكر في المؤنث . عن الحاشية بتصرف .

كَسَكْرَى فَزِيدَتْ لِمَدّ الصوتِ أَلِفٌ قَبْلَ أَلِفِ التَّأْنيثِ ؛ لأَنَّ عَلاَمَةَ التَّأنيثِ لَا تَقَعُ حَشْواً فَالْتَقَى سَاكِنَانِ وَحَذْفُ الأُولَى مُمْتَنِعٌ ؛ لأَداءِ جَلْبِهَا إِلَى حَذْفِهَا ، فَالجَلْبُ عَبَثٌ وَالثَّانِيةُ عَلاَمَةُ تَأْنِيثٍ فَتَعَيَّن التَّحْرِيكُ ، وَتحريكُ الأَوَّلِ يَسْتلْزِمُ زَوَالَ مَقصُودِهَا مَدِّ الصَّوتِ ، وَلِكَونِ الثَّانِي أَقْرَبَ إِلَى مَوْضِعِ التَّغْيِير وَهُوَ الطَّرَفُ وَالأَلِفُ المُتحَرِكَةُ هَمْزَةٌ فَدُعِيتَ الثَّانِيةُ أَلِفَ التَّأْنِيثِ نَظَراً إِلَى الأَصْلِ ، وَالأُوْلَى/ بِالمُجَاوَرَة . ١١٨/ب

وَقِيلَ : المُرَادُ بِهَمَا أَلِفُ المقصُورِ ، وَالثَّانِيةُ مِن الْمَمْدُودِ ، وَمُشَابِهَتُهُمَا لِلأَلِفَينِ مَا مَرَّ مَعَ أَدْنَى تَغْيِيرٍ فِي الْوَجْهِ الأَوَّلِ ، وَصَاحِبُ الأَلِفِ وَالنُّون إِنْ كَانَ صِفَةً لهَا « فَعْلَى » كَغَضْبَانَ فَلَا يُصْرَفُ ؛ لاسْتِكْمَالِ الشَّبَهِ وَالصِّفَةِ ، وَإِنْ كَانَ لَهَا « فَعْلانَةٌ » كَنَدْمَانٍ وَنَدْمَانَةٍ فَالصَّرْفُ ، لأَنَّهُمَا لاَ يُشبِهَانِ الأَلِفَ إِذَنْ إِلاَّ بِجِهَةٍ فَكَأَنَّهُ لَا شَبَهَ ، وَالصِّفَةُ لَا تَمْنَعُ الصَّرفَ وَحْدَهَا . نَعَمْ إِنْ سُمِّيَ بِهِ مُنِعَ الصَّرْفَ ، لِتَحَقّقِ المُشَابِهَاتِ وَالْعَلَمِيّةِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَاحِدٌ مِنْهُمَا كَلَفْظَةِ « رَحْمنٍ » فَوَجْهَانِ : الصَّرْفُ ، لِكَونِ عَدَمِ « فَعْلانَة » فَرْعُ ووُجُودِ « فَعْلَى » ، وإِذَا انْتَفَى الأَصْلُ انْتَفَى الْفَرْعُ فَكَأَنَّ « فَعْلانَة » مَوْجَودَةٌ تَقْدِيراً ، وَعَدمُ الصَّرفِ وَهُوَ الأَكْثَرُ ؛ لِتَقَوِّي الشَّبَهِ الأَوَّلِ[1] بانْضَمامِ عَدَمِ « فَعْلانَة » إِلَيهِ ، أَوْ نَقُولُ : المُرَادُ مِنَ

---

(١) وهو أن الألف والنون زائدتان زيدتا معاً فينضم إليه عدم وجود فعلانَة .

الشَّبَهِ الثَّانِي أَنَّ لَا يكُونَ صِيغَةُ مُذَكَرِهِ مَوجُودَةً فِي مُؤَنَّثِهِ ، وَهُوَ أَعَمُّ مِن وجُودِ « فَعْلَى » وَعَدمِ « فَعْلَانَةَ » ، فَيَتَحقَّقُ مَعَ كُلٍّ مِنْهُمَا فَتَجْتمِعُ المُشَابِهَاتُ[1] .

قَوْلُهُ : وُجُودُ « فَعْلَى » أَصلُ عَدَم « فَعْلَانَةَ » مُسَلَّمٌ ، وَلَكِنَّهُ مَلْزُومٌ أَخصُّ ، ولِهَذَا لَمْ يَتَحقَّقْ نَقِيضُ لَازِمِهِ بانْتِفائِه ، وَإِن كَانَ اسْماً/ فَإِنْ قَارَنَهُ العَلَمِيَةُ فَلَا يُصْرَفُ كَعُثْمَانَ ، لأَنَّ العَلَمِيَّةَ تحْظُر زِيَادَةَ التَّاءِ فَتَتِمُّ الْمُشَابَهَةُ كَأَرْطىً عِندَ سِيبَوَيهِ ، فَإِنَّهُ يُنَوِّنَهُ وَيَجْعَلُ أَلِفَهُ لِلإلحَاقِ لَا لِلتَّأنِيثِ[2] ، فَإِنَّهُ إِذَا سُمِّيَ بِهِ لَا يَنْصرِفُ لِمُضَاهَاةِ أَلِفِهِ أَلِفَ « بُشْرَى » فِي امْتِنَاعِ قُبُولِ التَّاءِ ، وَإِلاَّ فَالصَّرْفُ ، وَيَحتَمِلُ بَعْضُ الأَعْلَامِ أَصَالَةَ النُّونِ وَزِيَادَتَهَا فَيَنصَرِفُ لَهُمَا كَحَسَّانَ ، أَهِيَ مِنَ الْحُسْنِ أَو الْحَسِّ ؟ وَالرُّمَّانُ إِنْ سُمِّيَ بِهِ أَهِيَ مِنْ رَمَّ أَوْ رَمَنَ ؟ أَيْ أَقَامَ[3] ، وَالخَلِيلُ لَا يصرِفُهُ قَالَ : أَجْهَلُ اشْتِقَاقَهُ ، فَأَلْحِقُهُ بِالأَكْثَرِ وَهُوَ زِيَادَةُ الأَلِفِ والنُّونِ[4] ، وَالأَخْفَشُ يَصرِفُهُ قَائِلاً : إِنَّ « فُعَّالاً » كَقُرّاصٍ وَحُمّاضٍ أَكْثَرُ مِن فُعْلَانَ[5] ، وَكَالشَّيْطَانِ أَهُوَ مِنْ شاط أي هلك أو مِنْ شَطَنَ أي بَعُدَ وكأبي حيانِ أَوْ هُوَ مِنَ الحَيَاةِ أَوْ مِنْ الْحَيْنِ ، يُقَالُ : إِنَّ فَاضِلاً تَكَنَّى بِأَبِي حَيَّانَ أَتَى

١١٩/أ

(١) انظر شرح الكافية للرضي ١/٦٠ ــ ٦١ .
(٢) انظر الكتاب ٢/٩ .
(٣) انظر اللسان في (رمن) .
(٤) انظر الكتاب ٢/١١ .
(٥) انظر المقتصد ١٠٠١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٢٤ .

أَميراً فَقَالَ لَهُ الأَمِيـرُ : أَبـوُ حَيَّـانَ يَنْصَرِفُ أَمْ لَا ؟ فقَـالَ : إِنْ أَكْرَمَـهُ الأَمِيــرُ فَلَا يَنْصَرِفُ ، وَإلاَّ انْصَرَفَ ، وَكَشَفَ جَوَابُــهُ عَن فَضْلِــهِ وَذَكَائِهِ .

التَّعرِيـفُ : فَرْعُ التَّنْكيـرِ ، قِيـلَ ؛ لأَنَّ الْجَهْـلَ بِالشَّيْءِ يَتَقَّـدمُ مَعْرِفَتَهُ ، وَلِمُعْتَرِضٍ أَن يَقُولَ : النّكِـرَةُ لَيْسَ مَعنَاهَـا الْمَجْهـولَ الصِّرْفَ بَلْ هُوَ/ مَعْلُـومٌ بِأَنَّـه شَخْصٌ أَوْ عَدَدٌ مِنْ جِنْسٍ إلاَّ أَنَّـه غَيــرُ مُعَيّــنِ التَّشَخّصِ ، وَالمَعرِفَةُ الّتِي هِيَ سَبَبُ الْعَلَمِيّة فَلِمَ قُلْتُم : إنَّ كُلَّ مَعْلُومِ التَشخّصِ الَّذِي هُوَ مَفْهُومُ الْعَلَمِ كَانَ مَعْلُومَاً عَلَى وَجْهِ التَّنْكيـرِ قَبْـلَ ذَلِكَ ؟ ١١٩/ب

وَالْجَوابُ أَنَّ مَعْنَـى النّكِـرَةِ جُزْءُ مَعْنَـى الْعَلَـمِ فَيَتَقَّــدمُ عَليــهِ بَالطَّبْعِ ، فَإِنَّ مُنِعَ بانَّ عَدَم تَعيّنِ الشَّخْصِ جُزْءُ مَعْنَى النّكِرَةَ فلا يُجَامِعُ تَعَيُّنَهُ الذي هو جزءُ معنى العَلَمِ حَقَّقْنَاهُ بِأَنَّ مَنْ أطلق النكرة لَا يَقْصِدُ بِهَـا عَدَمَ الْعَلَـمِ بِتَعَيَّـنِ الشَّخْصَ ، فَإِنَّـهُ حَاصِلٌ بِالاسْتِصْحَـابِ وَلَكِنّـهُ يُفِيدُ عَلَماً نَاقِصَاً مِنْ غَيرِ تَعَرُّضٍ لِنَفْي الزِّيَادَةِ عَلَيهِ ، فَالمَعْلُومُ بِالمفْهُـومِ النّكرِيّ لَا يُنَافِـي كَوْنَـهُ مَعْلُومـاً بِالْمَفْهُـومِ الْعَلَمِـيْ بَلْ هُوَ فِي ضِمْنـهِ ، وَلِلْمَسأَلـةِ تَقرِيـرٌ لَا تَسَعَـهُ هَذِه الصِّنَاعَـةُ ، وَإِنَّمـا تَعَيّــنَت الْعَلَمِيّــةُ لِلسَّبَبِيّـةِ ، لأَنَّ الْمُبْهَمَـاتِ وَالْمُضْمَـراتِ مَبْنِيّــةٌ فَلَا يَتَعَلَّقُ تَعرِيفُهَــا بِالْمُعْرَبِ ، وَالتّعرِيفُ الحَاصِلُ بِالَّلامِ وَالإِضَافَـةِ نَاقِصٌ لِحصُولـهِ بِكَلمَـةٍ أُخرى ، وَتَعرِيفُ التَّأْكِيد كَقولِكَ : مَرَرتُ بِالْقُومِ أَجْمَعَ لَمْ يُعْتَـدّ بِهِ ، لِكَونِه مِطْلُوباً بالْعَرَضِ .

العَدْلُ : أَنْ تَعدِلَ بِصِيغَةِ الكَلِمَةِ إِلَى غَيرِ تِلْكَ الصِّيغَـةِ وَتَعْنَـى

بِهَا مَا تَعْنِي/ بِالأُولَى ، وَهْوَ فَرعُ الْمُعْدولِ عَنْـهُ ، ثُمَّ الأَصْلُ قَدْ تكُـونُ ١٢٠/أ
صِفَةً وَقَد تكُونُ عَلَماً كَمَثْنَى وَثُـلَاثَ مِن اثْنَيْـن اثْنَيْـنِ وثَلَاثَـةٍ ثَلَاثَـةٍ ،
وَعُمَرَ وَزُفَرَ مِنْ عَامِرٍ وَزَافِرٍ ، وَيُفْهِـمُ العَـدْلُ في الأَوَّلِ تَحْقِيقـاً ، وفِي
الثَّانِـي تَقْدِيـراً ، لأَنَّ قَولَكَ : جَاءَ الرِّجَـالُ مَثْنَـى وَثُنَـاءَ وَمَثْلَـثَ وَثُـلَاثَ
إِلَى عُشَارَ وَمَعْشَرَ فِي قَولٍ[1] ، وَهُوَ اخْتِيارُ الْحَضْرَمِـيّ[2] ، وَمَـقْصُوراً
عَلَـى رُبَـاعَ وَمَرْبَـعَ فِي قَولٍ[3] ، تُرِيـدُ بِهِ حَصْرَهُـم جَائِيـنَ فِي اثْنَيْـنِ
اثْنَيْنِ ، وَكَذَا مَا فَوقَهُ ، وَأَسْمَاءُ العَدَدِ هِيَ الْمَوضُوعَةُ لِلّتعْبِيرِ بِهَا عَنْـهُ ،
فَإِذَا تُرِكَـتْ إِلَى غَيرِهَا تَحَقَّقْنَـا الْعَـدْلَ ، وَأَمَّـا قَولُنَـا فِي الأَعْـلَامِ مَثَـلاً :
أَصْلُ عُمَـرَ عَامِرٌ عُدِلَ لِزَوَالِ الاشْتِبَـاهِ فَتَخْمِيـنٌ أَلْجَأَنَـا إِلَيْـهِ عَدَمُ
انْصِرَافِ عُمَـرَ حَيْـثُ لَمْ نَجِـدْ مِنَ الأَسْبَـابِ فِيـهِ إِلاَّ الْعَلَمِيّـةَ ، فَطَلَبْنَـا
سَبَبَاً آخَرَ فَلَمْ نَجِدْ أَشَدَّ مُنَاسَبَةً مِنَ الْعَدْلِ فَأَثْبَتْنَاهُ اضْطِـرَاراً ، ولِـذَلِكَ
لَمْ نَجْعَلْ « أُدَداً » معدولاً لَمَّا جَاءَ مُنْصَرِفَاً ، ونحْوُ جُعَل وحُطَم مُنْصَرِف
مَعْرِفَة لانفرادِ العَلَمِيَّةَ فَإِنَّ الأَوَّلَ نُقِلَ عَنِ اسْمِ جِنْسٍ ، والثَّانِي عَن بناءِ
مُبَالَغَةٍ لَا عَدْلَ فِيهِمَـا ، وَيَـافُسَقُ لَا يَنْصرِفُ ؛ لِعَدْلِـهِ [عَنْ][4] فَاسِقٍ

---

(١) هذا قول الكوفيين المجوزين لقياسه ، وتبعهم المبرد في المقتضب ٣/٣٨٠ ، وابن جني في الخصائص ٣/١٨١ ، وانظر ابن يعيش ١/٦٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٢٠ ، والرضي على الكافية ١/٤١ .

(٢) هو أبو بحر عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي ، كان إمامًا في العربية والقراءة ، يقال : إنه أول من علل النحو ، توفي بالبصرة سنة ١١٧ هـ .
انظر ترجمته في نزهة الالباء ١٨ ، وابن خلكان ٢/٢٢٦ ، وطبقات القراء ٢/٣٧٢ .

(٣) هذا قول جمهور البصريين ، انظر شرح الالفية للمرادي ٤/١٢٩ ، والهمع ١/٢٦ .

(٤) إضافة يقتضيها السياق .

الْمَعْرِفَةِ ، قَالَ/ الجُرجَانِيُّ : هُوَ أَخصُّ بِالتَّعرِيف مِنَ الْعَلَمِ لِعَدَمِ تَنكُّرِهِ ١٢٠/ب قَطُّ[1] ، وفِيهِ نَظَرٌ .

وفِي سَبَبِ امْتِنَاعِ صَرفِ مَثْنَى وَنَحْوِهِ وُجُوهٌ :

الصِّفَةُ وَالْعَدْلُ ، وَهُوَ المشهُورُ المتَعمّدُ[2] .

وَالعَدْلُ عَنِ اللَّفظِ وَالْمَعْنَى ، أَمَّا اللَّفظَ فَظَاهِرٌ ، وَأَمَّا المَعْنَى فَلِلزُومِهِ الوصْفِيّةَ والانْخِلَاعَ عَنِ الاسْمِيّة قَالَهُ أَبُو بَكْرٍ[3] ، وَأَنْكَرهُ الفَارِسِيُّ[4] ، لأَنَّهُ مَعدُولٌ عَن مُكَرّرٍ وَلَا يَكُونُ إلاَّ صِفَةً ، وَقَولُهُ ــ عَلَيهِ السَّلَامُ ــ : « صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى »[5] لَا يَدُلُّ عَلَى إِفْرَادِ المَعْدُولِ عَنْهُ ، فَإِنَّه لِتَكريرِ المُكْرّرِ تَأْكِيداً ، كَأَنَّهُ كَرَّرَ اثْنَيْنِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ ، وَإِنَّمَا حَسُنَ بخِلَافِ تَكْرِيرِ الاثْنَيْنِ أَرْبَعاً ؛ لأَنَّهُ تكْرَارٌ وَاحِدٌ ، وَاجْتِمَاعُ عَدْلَيْنِ عَدْلٍ عَنِ اللَّفظِ وَعَدْلٍ عَن سَنَنِ الْعَدْلِ ، لأَنَّ بَابَ الْعَدْلِ أَنْ يَكُونَ لِلْمَعَارِفِ ، وَهَذَا لِلّنكِرَةِ .

وَأَنَّه مَعَدُولٌ وَجَمْعٌ ، لأَنَّهُ بِالعَدْلِ صَارَ أَكْثَرَ مِن الْعِدَّةِ الأُولَى وَكَأَنَّ هَذَا القَائِلَ يَجْعَلُهُ مَعْدُولاً عَنِ اثْنَيْنِ[6] .

---

(١) انظر المقتصد ١٠١٣ .

(٢) وهو مذهب سيبوية والجمهور ، انظر الكتاب ١٥/٢ ، وشرح الكافية للرضي ٤١/١ ، والهمع ٢٦/١ .

(٣) انظر الاصول في النحو ٨٨/٢ .

(٤) الإيضاح ٣٠١ .

(٥) انظر مسند الامام احمد بن حنبل ٢١٠/١ في مسند الفضل بن عباس رضي الله تعالى عنه .

(٦) انظر هذه الأقوال في شرح السيرافي بهامش سيبويه ١٥/٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٢٢٠/٢ ، والهمع ٢٦/١ .

وَتَصْغِيرُ المَعْدُولِ يُوجِبُ صَرْفَهُ تقُولُ : أُحيِّدٌ[1] كَغُلَيِّمٍ ، لِزَوالِ صِيغَةِ الْعَدْلِ بِخَلَافِ « أَفْعَل » فَإنَّكَ لَا تصرِفُ « أُحَيْمِرَ » ، لِوُرُودِ مَا أُمَيْلِحَهُ ! فَلَمْ يَخرُجْ عَنِ زِنَةِ الفِعْلِ .

وَأَمَّا « أُخَرُ » فقَالُوا[2] : عُدِلَ عَمَّا فِيهِ اللَّامُ/ ، لأَنَّهُ جَمْعُ ١٢١/أ « أُخْرَى » تَأْنِيث «آخَرَ» وَلَيسَ مُصَاحِباً لِلإِضَافَةِ وَلَا لـ « مِنْ » فَيَجِبُ فِيهِ اللَّامُ ، فَلمَّا لَمْ تَصْحَبْهُ فَهُوَ مَعدُولٌ عَمَّا فِيهِ تِلْكَ ، وَاسْتَدْرَكَ عَلَيهِم الفَارِسيُّ[3] بأَنَّهَا نَكِرةٌ فَأَنَّي تَكُونُ مَعَدُولَةً عَنِ مَعْرِفَةٍ ؟ فَانْبَرَى بَعْضُ الْمُحْدَثِينَ يُجِيبُهُ بأَنَّ المَعْدُولَ عَنِ اللَّامِ إنَّمَا يكُونُ مَعرفَةً إِذَا قُصِدَ إِرَادَةُ اللَّامِ فِيهِ كَأَمْسِ فَبُنِيَ ، أَوْ قُصِدَ إِلَى عَلَمِيّتِهِ كَسَحَرَ فَأُعْرِبَ وَمُنِعَ الصَّرفَ ، وَأُخَرُ لَمْ يَتَضَمَّن اللَّامَ لإعْرَابِهِ وَلَا هِيَ عَلَمٌ لِوَصْفِيّتِهَا فَلَا تكُونُ مَعرِفَةً مَعَ أَنَّها مَعدُولَةٌ عَمَّا فِيهِ اللَّامُ .

فَيُقَالُ لَهُ : حَاصِلُ تَقْرِيرِكَ أَنَّهَا نَكِرَةٌ ، وَهِيَ مُتَّفَقٌ عَلَيهَا إنَّمَا الكَلَامُ فِي أَنَّ مَعْنَى المعدُولِ يَجِبُ كَونُهُ مَعْنَى المعدُولِ عَنْهُ ، وَلِذَلِكَ قِيلَ : عَمَرُ مَعدُولٌ عَنْ عَامِرٍ الْعَلَمِ ، وَمَثْنَى عَنِ اثْنَيْنِ الصِّفَةِ لَا الْعَلَمِ ، وَهُنَا مَعْنَى المَعْدُولِ نَكِرةٌ ، وَالْمَعدُولُ عَنْهُ مَعرِفَةٌ ، فَلَا يَجُوزُ وَأَنْتَ أَطْنَبْتَ فِي غَيرِ مَحَلّ النّزَاعِ وَاقْتَصَرْتَ فِي محَلّهِ عَلَى

---

(١) أحيد : تصغير « أحاد » المعدول .

(٢) في النسخة « قالوا » .

(٣) المسائل المنثورة ٢٧٨ ـــ ٢٧٩ .

مُجَرّدِ إِعَادَةِ الدّعْوىَ ، وَالْأَوْلَى مَا قَالَـهُ صَاحِبُ « اللُّبَـابِ »[1] : إِنَّهَـا مَعْدُولَـةٌ عَن مُصَاحَبَـةِ « مِنْ » فَإِنَّ صِيغَـةَ[2] التَّفْضِيـــلِ مُجَـــرَّدَةٌ عَنِ الإِضَافَةِ وَاللاَّمِ وَاجِبَةُ المُصَاحَبَةِ لِـ « مِنْ » فَلمَّـا لم يُتَلَفَّـظْ بِهـا معـدُولٌ عَنِ مُصَاحِبهَا .

أَمَّا « جُمَـعُ » فَقِيـلَ : معـدُولٌ/ عَن جمعٍ فإنّه جَمعٌ لِجَمْعـاءَ ١٢١/ب تَأْنِيثِ « أَجْمَعَ » قَالَ الفَارِسِيَ[3] : قِيَاسُ « فَعْلاَءَ أَفْعَـلَ » فِي الأَلْـوَانِ والعيُوبِ المُمْتَنِعِ جَمْعُ مُذَكّرِه بِالْوَاوِ والنُّـونِ أن يُجْمَـعَ عَلَـى « فُعْـلٍ » وَقَدْ جُمِعَ مُذَكّرُ « جَمْعَاءَ » بِهِمَا فِي قَولِهِم « أَجْمَعُونَ » وَلَـمْ يَمْتَنِـعْ كَـ « أَحْمَرُونَ » فَلَيسَ مِن ذَلِكَ البَابِ بَلْ هُوَ معـدُولٌ عن جَمَاعَـى ، لأَنَّ « فَعـلاءَ » الَّـذِي لَيْسَ بِصِفَـةٍ قِيَـاسُهُ أَنْ يُجْمَـعَ عَلَـى « فُعَالَـى » وَفَعَـالٍ » فِي وجُوهِهَـا الأَرْبَـعِ معـدُولٌ عَنِ المُـؤَنّثِ ، أَمَّـا اسْمُ الفِعْـــلِ المَبْنِيّ فَدَلِيلُ تَأْنِيثِه قَولُه :

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري لوحة ٧٨ ، ٧٩ ، قال العكبري :« وأمـا (أُخَـرُ) جمع آخر وأخرى » فلا ينصرف للوصف والعدل وفي معنى عدله أوجه :
أحدها ان اخر هنا للمفاضلة ، فأصله أن يقـال : آخـر من كذا ، أي أشد تأخـراً منـه ثم عدل عن (من) واستعمل استعمال الاسماء أو الصفات التي لغير المفاضلة نحو أبيض وأسود .
والثاني أن القياس استعمالـه بالألـف والـلام كالـفضلى والوسطـى والـفضل فعـدل عن « الالـف والـلام » انتهي ، ومـا ذهـب إليـه العـكبرى هو مذهـب ابـن جنـــي ، انظـــر اللمــــع ٢٣٨ ، والهمع ٢٦/١ .
(٢) في الأصل (الصيغة) والصواب ما أثبتناه .
(٣) الإيضاح العضدي ٢٧٣ .

١٩٥ ـــ وَلَأَنْتَ أَشْجَعُ مِنْ أُسَامَةَ إِذْ
دُعِيَتْ نَزَالِ وَلُجَّ فِي الذُّعْرِ(١)

فَقِيلَ : هُوَ مَعدُولٌ عَن « انْزِلِي » أُنِّثَ الفَاعِلُ لِقَصْدِ تَأْنِيث الفِعْلِ كَمَا ثُنِّيَ الفَاعِلُ لِتكَرِيرِ الفِعْلِ فِي قَولِه تَعَالَى : ﴿ أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ ﴾(٢)، وفِي :

١٩٦ ـــ قِفَا نَبْكِ(٣) .

وَتَأنِيثُ الفِعْلِ المُرَادُ مِنْهُ جَمْعُهُ ، أَيْ تَكْرَارُهُ الزّائِدُ عَلَى مَرَّتَيْنِ ، وَجَعْلُ التَّأنِيثِ عَلاَمَةَ التَّكْثِيرِ مَعْهُودٌ فِي كَلاَمِهِمْ كقَولِهِمْ : عَلاَّمَةٌ وَنَسَّابَةٌ ، وَلِأَنَّ الكَثِيرَ جَمَاعَةٌ ، وَأَمَّا أَشْخَاصُ المُؤَنَّثِ كَحَذَامِ وَقَطَامِ المَعْدُولَةِ عَنْ حَاذِمَةَ وَقَاطِمَةَ فَتَأنِيثُهُ ظَاهِرٌ ، وَهُو غَيْرُ مُنْصَرِفٍ عِنْدَ تَمِيمٍ ، وَمَبْنِيٌّ عِنْدَ الحِجَازِيِّينَ ، إمَّا ؛ لأَنَّ أَسْبَابَ الصَّرْفِ لَمَّا زَادَتْ عَلَى الاثْنَيْنِ المُوجِبَيْنِ لِمَنعِ الصَّرْفِ لَمْ يَبْقَ وَرَاءَ مَنْعِه إلاَّ البِنَاءُ ، وَإِمَّا لِمُوازَنَةِ « نَزَالِ » .

---

(١) البيت من الكامل ، وهو لزهير بن أبي سلمى .
انظر الديوان ٨٩ ، والكتاب ٣٧/٢ ، والمقتضب ٣٧٠/٣ ، والصفوة الصفية ٩٢ ، وابن يعيش ٢٦/٤ ، وابن الشجرى ١١١/٢ ، ومختارات ابن الشجرى ٢١٣ .

(٢) سورة « ق » آية ٢٤ .

(٣) هذا بعض بيت من الطويل لامرىء القيس ، وهو مطلع معلقته المشهورة :
قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل
انظر الديوان ٨ ، والمقتصد ١٠٢٠ ، وإشعار الشعراء الستة الجاهليين اختيار الأعلم الشنتمري ٢٩/١ ، كأنه قال : قف قف ، وانظر المقتصد ١٠٢٠ .

وَمَا آخِرُهُ الرَّاءُ كَوَبَارِ[1] بَنَاهُ بَعْضُ تَمِيمٍ أيضاً بِالْكَسْرِ ؛ لِزِيَادَةِ/ الثِّقَلِ بالرَّاءِ لأنَّهَا حَرفٌ مُكَرَّرٌ ، وَإمَّا تَصْحِيحاً لإمَالَتِهِ ١٢٢/أ بِالْكَسرِ ، فَإنَّه إنْ لَمْ يُكْسَرْ لَا يُصْرَفُ ، فَلَا يَدْخُلُه الجَرُّ فَلَا يُمَالُ ، وَالإمَالةُ نَوْعُ تَخْفِيفٍ سِيّمَا فِي مَحلّ الثّقَلِ فَطُلِبَتْ ، وَأَمَّا المعدُولُ عَنِ المُعَرّفِ باللَّامِ كَفَجَارِ وَجَمَادِ عَنِ الْفَجْرَة وَالجُمودَةِ فِي قَولِهِ :

١٩٧ ـــ إنَّا اقْتَسَمْنَا خُطَّتَيْنَا بَيْنَنَا
فَحَمَلْتُ بَرَّةَ وَاحْتَمَلْتَ فَجَارِ[2]

فَلأَنَّهُ مَبْنِيّ وَلَمْ تَجِدْ فيهِ إلاَّ الْعَدْلَ وَالْمَعْرِفةَ ، فَإنَّ « فَجَارِ » يُفْهَمُ مِنْهُ الإشَارَةُ إلَى مَا هِيّةِ الفُجُورِ كَمَا يُفْهَمُ مِن « بَرَّةَ » الإشَارَةُ إلَى مَا هيّةِ الْمَبَرّةِ ، وَلِذَا قَالَ الجُرجَانِيُّ[3] : لَوْ قِيلَ هُوَ عَلَمٌ لِلْفُجُورِ كَانَ حَسَناً ، فَأُلْجِئْنَا إلَى تَأنيثِ المعدُولِ عَنْهُ ضَرُورَةَ البِناءِ .

وَأَمَّا المُطْلَقُ عَلَى المُؤَنّثِ فِي النّداءِ نَحو يَا لَكَاعِ وَيَاخَبَاثِ فَوَاضِحُ التَّأنيثِ ، وَهُوَ مَبْنِيٌّ لِلتّعرِيفِ النّدَائِيِّ وَالتَّأنيثِ وَالْعَدْلِ ، وَمَجِيءُ هَذَا الضَّربِ فِي غَيرِ النِّداءِ شَاذٌّ ، قَالَ :

---

(١) وبار مثل حذام : اسم موضع ، انظر معجم ما استعجم للبكري ١٣٦٦/٢ ، ومعجم البلدان ٣٥٦/٥ ، وشرح الألفية للمرادي ١٥٩/٤ ، والمقرب ٢٨١/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٤٤/٢ .

(٢) البيت من البسيط ، وقائله النابغة الذبياني ، وهو في ديوانه ٩٨ ، وابن الشجري ١١٣/٢ ، وابن يعيش ٣٨/١ ، والخصائص ١٩٨/١ ، والمقتصد ١٠٢١ .

(٣) انظر المقتصد ١٠٢١ .

١٩٨ ــ أُطَـــوِّفُ مَا أُطَـــوِّفُ ثُمَّ آوي
إِلَـــى بَيْتٍ قَعِيدَتُـــهُ لَكَـــاعِ[١]

وَيَجُوزُ كَونُهُ عَلَماً لِأَمْرَأَتِهِ فَيَكُونُ مِنَ الثَّانِي ، وَالقِيَاسُ إجْراءُ الخِلَافِ في بِناءِ الأَخِيرَيْنِ .

الجَمْعُ : فَرعُ الوَاحِدِ ، وَشَرطُ مَنعِهِ الصَّرفَ كَونُ وُزْنِهِ وَزْنَ الجَمعِ الأَقْصَى ، وَهُو مَا كَانَ بَعدِ أَلِفِه حَرفَانِ أَوْ ثَلاثَةٌ[٢] ــ أَوْسَطُهَا سَاكِنٌ ــ كَمَسَاجِدَ ، وَمَصابِيحَ .

وَقَولُنا : الجَمْعُ الأَقْصَى أَرَدْنَابِهِ جَمْعَ الجَمْعِ فَإِنَّكَ تَقُولُ : كَلْبٌ وَأَكْلُبٌ وَأَكَالِبُ ،/ وَنَعَمٌ وَأَنْعَامٌ وَأَنَاعِيمُ ، فَهَذَا الجَمْعُ مُسْتَقِلٌّ ١٢٢/ب بِمَنعِ الصَّرفِ ، قِيلَ : لأَنَّهُ فِي حُكْمِ جَمْعٍ مُكَرَّرٍ إِمَّا تَقْدِيراً أَوْ تَحْقِيقاً كَمَا مَرَّ ، وَيرِدُ عَلَيهِ مَا أَوْرَدْتُ عَلَى التَّأنِيثِ اللَّازِمِ ، وَيلزمُ هَذَا الجَمعَ أَن لَا يكُونَ عَلَى زِنَتِهِ وَاحِدٌ بِالاسْتِقْرَاءِ ، وَلمَّا سَمِعَ بعضُ المتأخرينَ[٣] بهذَا اللَّازِمِ ظَنَّهُ مُساوِياً لِهَذَا الجَمْعِ فَقَال : الجَمْعُ المُؤَثِّرُ هُوَ أَن لَا يَكُونَ عَلَى زِنَتِهِ واحِدٌ ، قِيلَ : عَلَيهِ يُشْكِلُ بـ « أَفْعُلٍ » ،

---

(١) البيت من الوافر ، وقائله الحطيئة يهجويه امرأته كما في ملحقات ديوانه ١٢٠ ، وهو في المقتضب ٢٣٨/٤ ، والمقتصد ١٠٢٣ ، والخزانة ٤٠٨/١ .
والشاهد في قوله « لكاع » حيث استعمل « فعال » في غير النداء وهو قليل شاذ .

(٢) في النسخة « ثلاث » ، والصواب ما أثبتناه .

(٣) يقصد بهذا الزمخشري ، انظر المفصل ١٦ ، وابن يعيش عليه ٦٣/١ .

فإنَّهُ لَا نَظِيرَ لَهُ فِي الآحَادِ فَمنع عَدَم مُوازَنتِهِ لِلأحَادِ بأُبْلُمَةٍ[1] وَأُنْمُلَةٍ قَائِلاً إنَّ التَّاءَ زَائِدَةٌ غَيرُ مُعْتَدٍّ بِهَا ، قيل له : التَّاءُ تُخْرِجُ الجَمْعَ الْغَيرَ المُوازِنِ لِلآحَادِ إلَى مُوازِنِها فَتَمْنعهُ مِن التَّأثِيرِ فَينْصَرِفُ كَفَرَازِنَةٍ[2] وَجَوارِبَةٍ مُوازِنِ كَرَاهِيَةٍ وَحَزَابِيَةٍ[3] ، فكَيفَ لَا تخرجُ الوَاحِدَ عَنْ زِنةِ الجَمْعِ في نحو أُنْمُلةٍ ؟ ، وَلِأنَّ ياءَ النَّسَبِ ـ مَعَ أنَّهَا زَائِدَةٌ ـ تُخْرِجُهُ إلَى الصَّرفِ فِي نَحو مَدَائِنِي مَنسُوبٌ إلى المَوْضعِ المُسَمَّى بِمدَائِنَ[4] . سَلَّمنَاهُ ، ولكِنَّهُ ظَاهِرُ الشُّذُوذِ ، وهَذَا الغَلَطُ إنَّمَا نَشَأ مِنْ إيهَامِ الْعَكْسِ كُلِّيًا ، فَإنَّهُ لَمَّا وَجدَ كُلَّ جَمْعٍ مَانعٍ مَنِ الصَّرفِ لَيْسَ عَلَى زِنَتِهِ وَاحِدٌ تَوَهَّمَ أنَّ كُلَّ مَا لَيْسَ عَلَى زِنَتِهِ وَاحِدٌ فَهُوَ جَمْعٌ مَانِعٌ مِنَ الصَّرفِ ، وَالْحَقُّ انْعكَاسُهُ جُزْئِيًّا فَقَط[5] .

فَإنْ قِيلَ : قَولُكُم : مَفَاعِلُ وَمَفاعِيلُ لَيْسَ عَلَى زِنَتِهمَا وَاحِدٌ/ ١٢٣/أ يُشْكِلُ بِحَضَاجِرَ وَسَرَاوِيلَ ؛ فإنَّهُمَا مُفْردَانِ[6] ، وَقَولُكُم : الجَمْعُ إذا كَانَ عَلَى هَذَيْنِ الْوَزْنَينِ لَا يَنْصَرِفُ مُسْتَدْرَكٌ ؛ لأنَّهُمَا مُفْردَانِ

(١) الأبلمة : الخوصة ، يقال : المال بيننا والأمر بيننا شِقّ الأبلمة ، وذلك لأنها تؤخذ فتشق طولاً على السواء . عن اللسان « بلم » .

(٢) الفرازنة مفردها فرزان وهو من لعب الشطرنج أعجمي معرب (اللسان فرزن) .

(٣) الحزابية : الحمار القصير .

(٤) المدائن : مدينة بالعراق بناها أنوشروان من أشهر ملوك فارس . معجم البلدان ٥/٧٤ ـ ٧٥ .

(٥) انظر الإيضاح في شرح المفصل ١/١٣٦ ، والمقتصد ١٠٢٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢١٦ .

(٦) انظر هذا في الإيضاح في شرح المفصل ١/١٤٢ .

لَا يَنْصَرِفَانِ ، وهَـذَا يَدُلّ عَلَى أَنَّ مُجَرّدَ الوَزْنَيْنِ مَانِعٌ ، فَلَا تَأْثِيرَ لِلْجَمْعِ .

وَالْجَوَابُ عَنِ الأَوَّلِ أَنَّ حَضَاجِرَ جَمْعُ حَضْجِرٍ سُمّيَ بِهِ الضَّبُعُ ، وَسَرَاوِيلُ جَمْعُ سِرْوَالِةٍ[1] ، قَالَ الشَّاعِرُ :

١٩٩ ـ عَلَيهِ مِنَ اللُّؤْمِ سِرْوَالَةٌ[2]

سُمِّيَ بِهِ الْمَلْبُوسُ فإِنْ مُنِعَ وُرُودُ سِرْوَالَةٍ فَفِي التَّقْدِيرِ هِيَ جَمْعٌ لَهَا ، فَإِنَّ الفُرُوعَ الْمَتْرُوكَةَ الأُصُولِ كَثِيرَةٌ ، وَكَمَا أَنَّ الوَصْفِيّةَ الأَصْلِيَّةَ مُعْتَبرةٌ وَإِنْ طَرَأَتِ الأَسْمِيَةُ فَكَذَا الْجَمْعِيّةُ الأَصْلِيّةُ وَإِنْ طَرَأَ الإِفْرَادُ ، وَبِهِ خَرجَ الجَوَابُ عَنِ الثَّانِي .

وَأُجِيبَ عَنْ سِرَاوِيل أَيْضاً بأَنَّهَا أَعْجَمِيّةٌ ، وَكَلَامُنَا فِي الأَفْرَادِ الْعَرَبِيّةِ . قَالَ الفَارِسيُّ[3] : المَساجِدُ المَجْعُولُ عَلَماً لا يَنصَرِفُ ؛ لِمُشَابهَةِ الأَعْجَمِيّ الْمَعْرِفَةِ ، فَإِن نَكّرْتَهُ لَمْ تَصرِفْ أَيْضاً فِي قَوْلِ الأَخْفَشِ كَمَا تَصْرِفُ « أَحْمَرَ » فِي قَوْلِهِ إِذَا نَكَّرْتَهُ بَعْدَ الْعَلَمِيّةِ .

---

(١) ذكر مثل هذا في شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢١٦ ، ٢١٧ .

(٢) هذا صدر بيت من المتقارب ، قيل : إنه مصنوع ، وقيل : قائله مجهول ، وعجزه :
فليس يرق لمستعطف .
وهو في المقتصد ١٠٠٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢١٧ ، والمقتضب ٣/٣٤٦ ، والخزانة ١/١١٣ ، والعيني ٤/٣٥٤ .
والشاهد فيه أن « سروالة » واحدة السراويل ، وقيل : سروالة لغة في السراويل .

(٣) المقتصد ١٠٢٧ ، والإيضاح العضدى ٣٠٣ .

قَالَ الجُرْجَانِيُّ[1] : إنْ أَرَادَ كَوْنَ الْمُشَابَهَةِ سَبَباً وَالْعَلَمِّيةِ سَبَباً فَالأَخْفَشُ يُصْرِفُهُ بَعْدَ التَّنْكيرِ ؛ لأَنَّهُ قَالَ فِي « أَحْمَرَ » : زَالَتِ الْوَصْفِيّةُ بِالْعَلَمِيّةِ ، وَالْعَلَمِيّةُ بِالتّنْكيرِ فَلَمْ يَبْقَ إِلاَ سَبَبٌ ، فيقولُ هنا : زالتِ الجمعيةُ بالإفرادِ والعلميةُ بالتنكيرِ فلم يَبْقَ إلاَّ مُشَابَهَةُ الأعجَمِيّ ، وَإنْ أَرَادَ جَعْلَ الْمُشَابَهَةِ/ مُسْتَقِلّةً بِالْمَنْعِ فَلاَ يَنْصَرِفُ نَكِرَةً بِالاتفَاقِ ١٢٣/ب لِبقاءِ الْمُشَابَهَةِ .

أَقُولُ : الفَارِسِيُّ صَرَّحَ بِعَدَمِ انْصِرَافِ « سَرَاوِيلَ » نَكِرَةً آخرِ بَابِ التَّعْرِيفِ[2] فَلاَ مَعْنَى للتّرديدِ ، وَمَعْنَى قَولِ الفَارِسِيّ : إنَّ هَذا مَعْرِفَةٌ إِذَا نُكِّرَتْ لَمْ تُصْرَفْ عَلَى قَوْلنَا ، وَعَلى قَوْلِ الأَخْفَش أَيْضاً ؛ لِبقَاءِ المُشَابَهَةِ الْمُسْتَقِلّةِ بِالتّأثيرِ لاَ كَمَا فَهِمَهُ الْجُرْجَانِيّ مِنْ أَنَّهُ لاَ يَنْصَرِفُ مَعْرِفَةً ، وَلاَ يَنْصَرِفُ نَكِرَةً أَيْضَاً ، عَلَى قَولِ الأَخْفَشِ ، وَنَقَلَ عَبْدُ الوَارِثِ[3] عَنِ الفَارِسيّ أَنَّ سَرَاوِيلَ نَكِرَةً فِيهِ التَّأنِيثُ ، وَالعُجْمَةُ ، وَالطُّولُ فَلَم يَجْعَلِ الْعَلَمِيَّةَ شَرْطَ تأثيرِ التَّأنِيثِ المَعْنَويّ وَلاَ الْعُجْمَةَ ، وَهُوَ غَرِيبٌ .

وَأَمَّا نَحو « جَوَارِيَ » فَيَاؤُهُ نَصْباً مَفْتُوحَةٌ غَيْرُ مُنْصَرِفٍ ، وَفِي الرّفعِ سَاقِطَةٌ ، وفِي الْجَرّ تُفْتَحُ فِي لُغَةٍ ضَعِيفَةٍ ، وَالأَكْثَرُونَ عَلَى حَذْفِهَا كَمَا فِي الرَّفْعِ ، فَيَقُولُونَ : جَوَارٍ ، وفِي كَيْفِيّةِ سُقُوطِ اليَاءِ

---

(١) المصدر السابق ١٠٢٨ .

(٢) انظر المقتصد ١٠٠٤ ، والإيضاح العضدي ٣٠٠ .

(٣) هو ابن اخت أبي على الفارسي ، وانظر نقله هذا في المقتصد ١٠٠٤ .

وَجلْبِ التَّنوينِ خَمْسَةُ وُجُوهٍ ، ثَلَاثَةٌ لِلْقَائِلينَ بِخُلُوّ اليـاءِ عَنِ التّنويـنِ ، وَاثْنَانِ لِلْجَاعِلِيهَا مُنَوّنَةً ، أَمَّا الثَلاثُ الْأُوَلُ .

فَأَحَدُهَـا : أَنَّ اليـاءَ حُذِفَتْ لِلّتخْفِيـفِ وَدَلَالَـةِ الـكَسْرِ عَلَيهَـا كَقولِـه تَعَالَـى : ﴿ وَاللَّيْـلِ إِذَا يَسْرِ ﴾[1] وَ﴿ الْكَبِيـرُ الْمُتَعَـالِ ﴾[2] ، فَلَمَّا جَازَ ذَلِكَ فِي المُفْردِ وَجَبَ فِي الْجَمْـعِ ، لِثِقَلِـهِ ، كَمَـا أَنَّ بَابَ « سَيِّدٍ وَهَيِّنٍ » يجُوزُ فِيهِ تَخْفِيفُ/ الياءِ ، فَإِذَا جِيءَ إِلَى بَاب «كَيْنُونَةٍ» ١٢٤/أ وَجَبَ لِلّثقَلِ ، فَلَّما سَقَطَتِ الياءُ جِيءَ بِتَنْويـنِ التَّمكّـنَ ؛ لِزَوَالِ صِيغَـةِ الجَمْـعِ المَانِـعِ مِنَ الصَّرفِ فَبَقِـيَ جَوَارٍ مِثْـل كَلَامٍ ، وَهُـوَ اخْتِيَـارَ الْجُرجَانِيّ[3] ، وَيُشْكِلُ بِثَبَاتِ الْكَسْرِ الدَّالّ عَلَى وُجُودِ اليـاءِ تَقْدِيـراً ، فَإِنَّهُ لَوْ لَمْ يُقَدّرْ لَضُمّ الرَّاءُ فِي الرَّفْعِ كَقَوْلِهِ :

٢٠٠ ـ لَهَـا ثَنَايَـا أَرْبَـعٌ حِسَانُ
وَأَرْبَـعٌ فَثَغْرُهَـا ثَمَـانُ[4]

بِضَمّ النُّونِ ، وَمَعَ تَقْدِيرِ الياءِ لَا يَنْصرِفُ الاسْمُ .

وَثَانِيهَـا : أَنَّـهُ لَمَّـا حُذِفَ اليـاءُ لِمَـا مَرَّ عُوِّضَ عَنْهَـا التَّنْويـنُ ،

---

(١) سورة الفجر آية ٤ .
(٢) سورة الرعد آية ٩ .
(٣) انظر المقتصد ١٠٢٩ .
(٤) هذان من الرجز أنشدهما ثعلب ولم ينسبهما .
انظر المقتصد ١٠٣٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢١٩/٢ ، والخزانة ٣٠٠/٣ .
والشاهد فيه حذف الياء من « ثماني » وجعل الأعراب على النون .

وَهُـوَ مَنسُوبٌ إِلَـى سِيبَوَيـهِ[1] ، وَالاسْمُ غَيـرُ مُنْصَرِفٍ ، وَيُشْكِـلُ بِأَنَّ اليـاءَ فِي الرَّفْعِ تَكُـونُ سَاكِنَـةً فَيَسُوغُ حَذْفُهَـا ، وفِـي الجَـرّ مَفْتُوحَـةً فَكَيفَ تُحْذَفُ ؟ ، وَهَذَا لَا يَتّجِهُ عَلَى اللُّغَةِ الضَّعِيفَةِ .

وَثَالِثُهَا : وَهُوَ قَوْلُ المُبَرّدِ : إِنَّ حَرَكَـةِ اليـاءِ حُذِفَتْ لِلّتخفِيفِ ، وَعُوّضَ عَنْهَا الّتنْوِيـنُ[2] ، فَحُـذِفَ الياءُ ، لالْتِقَـاءِ السّاكِنَيْـنِ ، والاسْمُ لَا يَنصَرِفُ لِبقَاءِ الحَرَكَةِ بِنَائِبِهَـا الْمُسْتَلْـزِمِ بَقَـاءَ اليـاءِ تَقْدِيـراً وَتَعْـوِيضُ الحَرْفِ عَنِ الحَرَكَةِ مِنَ الضَّعِيفِ .

وَأَمَّا الأَخِيرَانِ .

فَأَحَدُهُمـا أَنَّ الأَصْلَ صَرْفُ الاسْمِ وَلَـــزِمَ مِنَ الصَّرفِ الإِعْلَالُ فَحُذِفَ الياءُ قَبْلَ لُحُوقِ مَنْعِ الصَّرفِ فَبَقِيَ مُنْصَرِفاً ، وَهَذَا أَقْرَبُ .

وَالأَخِيـرُ : أَنَّ اليَـاءَ لَمَّـا حُذِفَتْ لِمَـا مَرَّ الآنَ حُذفَ تَنويـــنُ الصَّرفِ ؛ لبقاءِ الياءِ تَقْدِيراً فَعُوّضَ عَنِ الإِعْلَالِ بالتّنوِيـنِ/ البَاقِيـةِ فَهُـوَ ١٢٤/ب مُخبَّطٌ جدًّاً[3] .

العُجَمةُ : فَرْعُ العَرَبِيّ ، وَالاسمُ الأعجمـيُّ إِمَّـا عَلَـمٌ كَإِبْرَاهِيـمُ

---

(١) انظر الكتاب ٢/٥٦ ــ ٥٧ وما ينصرف وما لا ينصرف ٤٧ .

(٢) انظر المقتضب ١/٢٨٠ .

(٣) انظر الإيضاح في شرح المفصل ١/١٤٠ ــ ١٤٢ .

وَإسمَاعِيلَ ، أَوْ اسْمُ جِنْسٍ كَالنَّيْرُوزِ وَاللِّجَامِ وَالأَبْرِيسمِ[1] .

فَالأَوْلُ غَيرُ مُنصَرِفٍ ، لأَنَّ العَمَلِيّةَ مَانِعَةٌ مِنَ التَّصرُّفِ عَلَى مُقْتَضَى كَلَامِ الْعَرَب فَتَسْلَمُ العُجْمَةُ مُؤَثِّرةً بِخِلَافِ الثَّانِي حَيْثُ قَبِلَ تَلَعُّبَاتِ لُغَتِهِم وَتَصَرُّفَاتِ أَلْسِنَتِهِم مِنْ إدْخَالِ الَّلامِ وَالتَّنوينِ وَالإضَافَةِ فَصَارَ كَعَرَبِيّ الأَصْلِ ، وَالمُحَقِّقُونَ عَلَى اشْتِرَاطِ الزِيَادَةِ عَلَى الثَّلَاثِ أَوْ تَحَرّكِ الأَوْسَطِ فِي مُؤَثِّرِيّتِهَا فيصَرِفُونَ نُوحاً وَلُوطاً ، وَيُجِيبُونَ عَن قَولِ سِيبَوهِ : كُلُّ مُذَكّرٍ سُمّيَ بِثَلاثَةِ أَحْرُفٍ مِنْ غَيْرِ حَرفِ التَّأنِيثِ مَصْرُوفٌ أَعْجَمِيًّا كَانَ أَوْ عَرَبِيًّا إِلاَّ أَنْ يَكُونَ « فُعَلَ » أَوْ نَحْو « يَجِدُ وَضُرِبَ »[2] بِأَنَّ الْمُسْتَثْنَى غَيرْ مُنْحَصرٍ فِيمَا ذَكَر ، لِخُرُوجِ « سَحَرَ » .

فَإنْ قُلْتَ : مَا الْفَرْقُ بَيْنَ التَّأنِيثِ المَعْنَوِيّ والعُجْمَةِ ، حَيْثُ أَثَّرَ الأَوَّلُ فِي الثُّلاثِي السّاكِنِ الأَوْسَطِ فَجَوّزَ مَنْعَ صَرْفِهِ بالاتّفَاقِ وَلَمْ يُؤَثّرِ الثَّانِي أَصْلاً عندَ المُحَقّقِينَ .

قُلْتُ : يَتّجهُ فِي الْفَرْقِ أَنْ يُقَالَ : التَّأنِيثُ تَخَيُّلُ وُجُودِ التَّاءِ الظَّاهِرَةِ في التَّصْغيرِ[3] فَيَتَوهّمُ ثِقَلٌ لَفْظِيٌّ فَيُؤَثِّرُ ، وَالْعُجْمَةُ لَا ثِقَلَ لَهَا

---

(١) انظر المعرب للجواليقي على الترتيب ٣٤٠ ، ٣٠٠ ، ٢٧ ، وانظر المقتصد ١٠٢١ ـ ١٠٣٣ ، والإيضاح في شرح المفصل ١٤٧/١ .

(٢) انظر الكتاب ١٣/٢ ، ونقل المؤلف فيه شيء من التصرف .

(٣) وذلك نحو « هنيدة » تصغير « هند » .

إلاَّ عَدَمُ تَمَرُّنِ الْعَرَب عَلَى التَّلَفُّظِ بِكَلِمَاتِ الْعَجَمِ ، فَإِذَا خَفَّتْ غَايَةَ الخِفَةِ تَعَوَّدَ بِهَا لِسَانُهُم بِأَدْنَى تَكْرَارٍ فَلَمْ يَثْقُلْ / عَلَيهِ ، وَإِذَا احْتَمَلَ الْعَلَمُ النَّقْلَ عَنْ عَرَبِيّ ، وَالْعُجْمَةَ جَازَ الصَّرْفُ وَتَرْكُهُ كَإِسْحَاقٍ « إِفْعَالٍ » مِنَ السّحْقِ ، وَيَعقُوبِ « ذَكَرِ الْقَبَجِ »[1] . ١٢٥/أ

التَّركِيبُ : جَعْلُ الاسْمِيْنِ اسْماً وَاحِداً مِنْ غَيْرِ إرادَةِ العَطْفِ كَخَمْسَةَ عَشَرَ فَيَكُونُ إعْرَابُ المَجْمُوعِ في آخرِ الثَّانِي ، والأَوَّلُ مَفْتُوحٌ تَشْبِيهاً لِلثَّانِي بتاءِ التَّأنِيثِ إلاَّ مَا في آخرِهِ اليَاءُ ، فإنَّهَا سَاكِنَةٌ ، وَهُوَ فَرْعُ الإفْرَادِ ، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ إلاَّ فِي الأَعْلَامِ بالاسْتِقْرَاءِ[2] ، وَذَلِكَ نَحو حَضْرَمَوْتَ ، وَقَالِي قَلَا ، وَمَعْدِيكَرِبَ ، تَقُوْل : هَذَا حَضْرَمَوْتُ وَرأَيتُ حَضْرَمَوْتَ وَمَرَرتُ بِحَضْرَمَوَتَ ، وَقَد يُضَافُ فِي بَعْضِهَا الأوَّلُ إلَى الثَّانِي لَفْظَاً فَيُعْرَبُ الأَوْلُ إعْرَابَ المُضَافِ وَيُجَرُّ الثَّانِي مَعَ التَّنْوِينِ إنْ كَانَ مُنْصَرِفاً كَقَولِهِم : هَذَا بَعْلُبَكٍّ ، وَمَرَرْتُ بِبَعْلِبَكٍّ ، وَكَذَا مَعْدِي إلَى كَرِبٍ إلاَّ أَنَّ يَاءَهُ سَاكِنَةٌ فِي وجُوهِ الإعْرَابِ إمَّا تَشْبِيهاً لَهَا بالأَلِفِ ، أَوْ إشَارَةً إلَى إرَادَةِ التَّرْكِيبِ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى ، وَكَذَا مَا آخِرُهُ يَاءٌ ، ثُمَّ بَعْضُهُم يَجْعَلُ « كَرِبَ » مُؤَنّثاً كَأَنَّهَا اسْمُ قَبِيلَةٍ فَيَفْتَحُهُ عِنْدَ الإضَافَةِ لِعَدَمَ انْصِرَافِه ، وَقيلَ : فُتِحَتْ إشَارَةً إلَى مُمَازَجَة التَّرْكِيب ، وَبَعْضُهُمْ

---

(١) القبج بالتحريك : الحجل ، والقبجة تقع على الذكر والأنثي . القاموس (قبج) .

(٢) انظر المقتصد ١٠٣٥ فما بعدها .

يَجْعَلُهُ مُذَكّراً فَيَجُرُّه مَعَ التَّنوِينِ ، قَالَ العَلاَّمَةُ[1] : « مَا أَحَدُ سَبَبَيْـهِ أَو أَسْبَابِـهِ الْعَلَمِيّـةُ فَحُكْمُـهُ الصَّرْفُ عِنـدَ التَّنْـكِيرِ كَقَـولِكَ : رُبَّ سُعَـادٍ وَقَطَامٍ ؛ لِبَقائهِ بلاَ سَبَبٍ أَوْ/ عَلَى سَبَبٍ وَاحِـدٍ إلاَّ نَحـو « أَحْمَـرَ » ، ١٢٥/ب فَإِنّ فِيهِ خِلاَفاً بَيْنَ الأَخْفَشِ وَصَاحِبِ الكِتَابِ »[2] .

قِيلَ : يُشْكِـلُ بِمَـا إِذَا جُعِلَ الْجَمْـعُ الأَقْصَى ، أَوْ الْمُــؤَنَّثُ الْأَلِفِـيُّ عَلَمَـاً ؛ فَإِنَّهُمَـا لَا يَنْصَرِفَــانِ عِنــدَ التَّنْكِيــرِ ، وَلَـيْسَا مِنَ الْمُسْتَثْنَى ، قَالَ بَعْضُ الْمُحْدَثِينَ[3] : أَرَادَ بِالْعَلَمِيّـةِ الْعَلَمِيَّـةَ الْمُؤَثِّـرَةَ ، ثُمَّ فَسَّرَهَا بِأَنَّهَا الَّتـي لَا يَكُـونُ مَا سِوَاهَـا مِنَ الأَسْبَـابِ مُسْتَقِـلاً بِمَنـعِ الصَّرْفِ قَالَ : وَهِيَ لَا تُجَامِعُ شَيْئـاً مِنَ الْعِلَـلِ مُؤَثِّـرَةً إلاَّ وَهِـيَ شَرْطٌ فِيـهِ إلاَّ الْعَـدْلَ ، وَوَزْنَ الْفِعْـلِ ، ثُمَّ الْعَــدْلُ وَالْــوَزْنُ لَا يَجْتَمِعَــانِ بِالاسْتِقْراءِ ، فَإِذَا زَالَت الْعَلَمِيَّةُ الْمُؤَثِّرةُ فَإِن لَمْ يَكُنْ مَعَهَـا أَحَدُهُمَـا فَلَا سَبَبَ ، وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا بَقِـي سَبَبٌ وَاحِـدٌ وَطَـوَّلَ فِي بَيَانِـهِ أَلَـى أَنْ

مَوَّهَ عَلَى الرَّاكِنِينَ إِلَى بادِيء النَّظَـرِ أَنَّـهَ فَسَّرَ مُرَادَ الْعَلَّامَـةِ بِمَـا يَنْدَفِعُ عَنْهُ الإشْكَالُ ، وَهُوَ هَذَرٌ ؛ فَإِنَّ حَاصِلَهُ رَاجِعٌ إِلَـى أَنَّـهُ يَقُـولُ : كُلُّ عَلَمٍ إِذَا انْتَـفَتْ عَلِمِيتُـهُ انْصَرَفَ ، وَلَا يُظَـنُّ بِعَالِـمٍ أَرَادَةُ مِثْلِـهِ بَل

---

(١) انظر المفصل ١٧ .

(٢) انظر الكتاب ٢/١ ، ٤ ، والمقتضد ٩٧٩ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ٧ .

(٣) يقصد الكيشي بهذا ابن الحاجب حيث أورد هذا الاشكال على الزمخشري ثم أجـاب عنـه بما لخصه المؤلف .
انظر الإيضاح في شرح المفصل ١٥٠/١ ـــ ١٥٢ .

الْحَقُّ أَنَّهُ لَمْ يَسْتَثْنِ الصُّورَتَيْـنِ تَوَكُّـلاً عَلَـى ذِهْـنِ الْمُتَعَلّـم حَيْثُ كَانَ أَفَادَ أَنَّ الجَمْعَ وَالْأَلِفَ مُسْتَقِلَّانِ بِالْمَنْعِ وَإِنَّمَا ذَكَرَ ذَلِكَ مَعَ الاسْتِغْنَـاءِ بالمُتَقَـدِّمِ لِيُؤَكِّدَ خاصيّةَ الْعَلَمِ فِي ذِهْنِ المُتَعَلّمِ لِيَنظُرَ هَلِ البَاقِي بَعْـدَ زَوَالِ الْعَلَمِيّةِ مَشْرُوطٌ بِهَا أَمْ لَا فَيَنْصَرِفُ أَوْ يُمْنَـعُ عَلَـى بَصِيـرَةٍ ، وَأَمَّـا حِكَايَةُ نَحْـو « أَحْمَـرَ » بَعْـدَ التَّنْكِيـرِ فَسِيبَوَيـهِ/ لَا يُصْرِفُـهُ ؛ لأَنَّ كَونَ الاسْمِ وَصْفاً فِي الأَصْلِ كَافٍ فِي اقْتِضَاءِ الأَحكام اللفظية بدليل جمعه على « حُمْرٍ » لا أحامر كأحامد ، ودخول اللَّامِ فِيهِ حَالَ الْعَلَمِيّةِ ، وَامْتِنَـاعِ صَرْفِ نَحـو أَدْهَـمَ فَاجْتَمَـعَ فِيـهِ الوَصْفِيّـةُ وَالْـوَزْنُ كَمَـا قِيـلَ [فِي][1] الْعَلَمِ ، وَالأَخْفَشُ يُصْرِفُـهُ ، لأَنَّ الْعَلَمِيّـةَ رَفَـعَتِ الْوَصْفِيّـةَ ، وَعِنـدَ التَّنْـكِيرِ لَا يَعُـودُ الْـوَصْفُ ، فَإِنَّ المُـرَادَ إِذَنْ شَخْصٌ مُسَمَّـى بِأَحْمَرَ ،وَلِأَنَّه اتُّفِقَ عَلَى مَنْعِ صَرْفِ « أَفْضَلَ » إِذَا سُمِّـيَ بِه وَصَرْفِـهِ إِذَا نُكِرَ .

١٢٦/أ

وَجَوابُ الأَوّلِ أَنَّ المُؤَثِّرَ الْوَصفِيَّةُ الأَصليةُ لَا مَعْنى الْوَصْفِيّةِ لِعَدَمِ انْصِرَافِ نَحْو « أَرْقَمَ » وِفَاقاً مَعَ زَوَالِ مَعْنَى الْوَصْفِيّةِ .

وَعَـنِ الثَّانِـي أَنَّ « أَفْضَلَ » بِغَيـرِ « مِنْ » لَيْسَ وَصْفـاً فَلَيْـسَ مَحَلّ النِّزَاعِ ، وَمَعهَا إِذَا نُكِّرَ لَا يَنْصَرِفُ وِفَاقـاً ، فَهُـوَ دَلِيـلٌ عَلَيْهِـم . يُحْكَـى أَنَّ المَازِنِـيَّ قَالَ لِلأَخْـفَشِ[2] : لِمَ صَرَفْتَ « أَرْبَعـاً » فِي

(١) إضافة يلتئم بها الكلام .

(٢) انظر هذه الحكاية في المقتصد ٩٨٠ ، ومجالس العلماء ٩٢ .

قَولِكَ : « مَرَرتُ بِنسْوَةٍ أَرْبَعٍ » وَفِيـهِ الْوَصْفِيّـةُ وَالْـوَزْنُ ؟ قَالَ : اعْتَبِـرُ الاسّمِيّةَ الأصليَّةَ فِيهِ وَلَا أَعْتَدُّ بِالْوَصْفِيّةِ العَارِضَةِ .

فَقَالَ : لِمَ لَا تَعْتَبِرُ الْوَصْفِيَّةَ الأَصْلِيَّةَ فِي « أَحْمَرَ » بَعْـدَ التَّنْكِيـرِ غَيْرَ مُعْتَدٍّ بِعُـرُوضِ الاسْمّيـةِ . فَانْقَطَـعَ الأَخْـفَشُ ، وَكَـانَ لَهُ أَنَ يفـرقَ بَيْنَ البَابَيْنِ بِأَنَّ « أَرْبَعاً بَعْدَ الْوَصْفِيّة مَا ارْتَفَعَ مَعْنَـاهُ الأَصلـيُّ بِالْكُلّيّـةِ ؛ لبقاءِ إفادتِهَ الْعَـدَدَ الْمَـخْصُوص ، وَأَمَّـا أَحْمَـرُ فَلَـمْ يَبْـقَ بَعْـدَ الاسْمِيّـةِ مَعْنَـاهُ الأَوَّلُ رَأساً فَلَا جَرَمَ/ اعْتَبَـرْتُ الأَصْلَ فِي الأَوَّلِ دُونَ الثَّانِـــي ، ١٢٦/ب وَالاتفَاقُ عَلَى انْصِرَاف الْمُشْتَقّ عَلَى غَيْرِ وَزْنِ الفِعْلِ نَحو خَاتِمٍ عَلَمـاً يُجْزِمُ اعْتِبَارَ الْـوَصْفِ الأَصلِـيّ ، فَإِنَّ العَلَمِيَّـةَ تُنَافِـي مَعْنَـى الْوَصْفِيّـةِ ، لا كَون الاسْمِ صِفَةً فِي الأَصْلِ .

وَكُـلُّ مَالَا يَنْصَرِفُ يَجُـوزُ صَرْفُـهُ لِلضَّرُورةِ أو التَّنَاسُبِ مِثل : ﴿ سَلَاسِلاً وَأَغْـلَالاً ﴾[(١)] رَدّاً إِلَـى أَصْلـهِ[(٢)] ، وَمَنـعَ الكُـوفِيُّـونَ صَرْفَ بَابِ « أَفْعَـل مِنْكَ »[(٣)] بِالاسْتِقْـرَاءِ ، وَعَلَّلـوُا بِأَنَّ « مِنْ » الْمُصَاحِبَـــةَ إِيَّـاهُ مُعَـاقِبُ الَّـلامِ وَالإِضَافَـةِ المُعَاقِبَيْـنِ لِلتَّنوِيـنِ فَقَـوِيَ السَّبَبُ الْمُنَـافِي للتَّنوِينِ بِوُجُـودِ مُعَارِضِهـا ، وَهُـوَ غَلَـطٌ ؛ لأَنَّ المُعَـــاقِبَ الْمُعَـــاقِبِ

---

(١) سورة الانسان آية ٤ .

(٢) انظـر الإنصاف ٤٩٣/٢ المسألـة رقـم (٧٠) حيث أجمع النحـــاة على صرف ما لا ينصرف في ضرورة الشعر .

(٣) هذه من مسائـل الخلاف انظرهـا في الإنصاف ٤٨٨/٢ المسألـة (٦٩) ، والإيضاح في شرح المفصل ١٤٨/٢ ، وشرح الالفية للمرادى ١٧٠/٤ .

لَا يَكُونُ مُعَاقِباً وَإِلاَّ عَاقَبَ الشَّيءُ نَفْسَهُ ، وَالنَّـقْضُ بـ « خَيـرٍ مِنْكَ » غيرُ متوجِّهٍ ، لأنّ لهم أنْ يقولُوا : لا يلزم من تقوية « مِنْ » منافي التنوين تَنَافِيهَا لَهَا بالاسْتِقْلَالِ ، وَلَايَمْنَعُ السَّبَبُ الوَاحِـدُ الصَّرْفَ فَقَـط خِلَافـاً لِلْكُوفِيّةِ ، وقَوْلُهُ :

٢٠١ ـــ فَمَـــــا كَانَ حِصْنٌ وَلَا حَابِسٌ
يَفُوقَـــــانِ مِرْدَاسَ فِي مَجْمَـــــــعِ[١]

شَاذٌّ قِيَـاساً وَاسْتِعمْـالاً ، وَلكِنّــهُ وَارِدٌ فِي « الصَّحَــاحِ »[٢] ، وَالرِّوُايَـةُ الْمُوافِقَـةُ لَهُمَـا « يَفُوقَـانِ شَيْخِي » وَالخِــلَافُ فِي أَنَّ غَيْــرَ المُـنْصَرِفِ عِنـدَ الإِضَافَـةِ وَدُخُـولِ اللَّامِ مُنْصَرِفٌ أَمْ لَا لَفْظِيٌّ ، فَإِنَّ عَنَى بِغَيرِ الْمُـنْصَرِفِ مَا فِيـهِ سَبَبَـانِ فَغَيـرُ مُنْصَرِفٍ ، وَإِنْ عَنَـى بِهِ مَا كَانَ مَعَ ذَلِكَ مَمْنُوعاً مِنَ الْجَرّ فَمُنْصَرِفٌ[٣] .

---

(١) البـيت من المتقـارب ، وقائلـه العبـاس بن مرداس السلمـي ، أحـد الصحابـة رضي الله عنهم من قصيدة قالها حين قسم الرسول ﷺ غنائم حنين بين المؤلفة قلوبهم وأعطاه دونهم .
انظـــــر الإنصاف ٤٩٩/٢ المسألـــــة (٧٠) ، والإيضاح في شرح المفصل ١٤٨/٢ ، والعيني ٣٦٥/٤ ، والخزانة ٧١/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٦٦/٢ .
والبيت في النسخة كذا :
« فما كان قيس ...... يفوقـان مرداس في محفـل » والصواب ما أثبتنـاه ، وقـد أشار المحشي إلى تصويبـه أيضا ، لأن البـيت من قصيـدة عينيـة مشهـورة ، اما الشاهـد في البيت ففـي قولـه : « مرداس » حيث منعه من الصرف وليس فيه الا علة واحدة وهي العلمية .

(٢) انظر صحاح الجوهرى ٩٣٤/٣ (ردس) .

(٣) انظر المقتصد ٩٦٩ ، وابن يعيش ٥٨/١ ، والإيضاح في شرح المفصل ١٢٥/٢ .

بَابُ/ إعرَابِ الأَفْعَالِ

حَدّدْنَا الْفِعْلَ فِي صَدْرِ الْكِتَابِ بالكَلِمَةِ الصَّالِحَةِ لِلإِسْنَادِ الدَّالَّةِ بِصِيغَتِهَا عَلَى الزَّمَانِ(١) .

قِيلَ : يُشْكِلُ بُخُرُوجِ الصِّيَغ الانْشَائِيّةِ كَأَعْتَقْتُ وَبِعْتُ ، وَفِعْلِ التَّعَجُّب عَنْهُ .

قُلتُ : إنَّهَا عِندَ التَّحْقِيقِ إِخْبارَاتٌ عَمَّا فِي الضَّمِيرِ إلاَّ أَنَّهَا تَعَلَّقَت بِهَا أَحْكَامٌ مُتَجَدّدَةٌ شَرْعاً أَوْ عُرْفاً ، فَلَمَّا حَصَلَ عِندَ إِطْلَاقِهَا هَذِهِ الأَحْكَامُ تَمَيّزَتْ عَنْ أُخَوَاتِهَا وَدُعِيَتْ إِنْشَائِيَّةً ، هَذَا هُوَ المنطقُ عِندَ التَّنْقِيرِ(٢) الْوَافِي بالتَّحْقِيقِ ، وَزَعَم بَعْضُ المُحْدَثِينَ(٣) : أَنَّهَا وَإِن تَجَرّدَتْ عَنِ الزَّمَانِ أَفْعَالٌ ؛ لِكَونِهَا فِي أَصْلِ وَضْعِهَا دَالَّةً عَلَى الزَّمَانِ ، وَهُوَ مُجَازَفَةٌ مُمَوَّهَةٌ ؛ لِأَنَّ الكَلِمَاتِ بِاْعتِبَارِ الدّلَالَةِ عَلَى خُصُوصِ الْمَعَانِي تَنْقَسِمُ إِلَى الأَقْسَامِ الثَّلاثَة ، اعْتَبْر بِضَمِير الْعِمَادِ كَيْفَ يَصِيرُ حَرْفَاً إِذَا أُرِيدَ بِهِ الْفَصْلُ بيْنَ الصِّفَةِ وَالْخَبرِ ؟ وَكَيفَ يَكُونُ اسْماً إِذَا أُشِيرَ بِهِ إِلَى الْمُبْتَدإِ ؟ وَبِحُرُوف الْجَرِّ الْمُشْتَرَكَةِ بَيْنَ قِسْمَينِ مِنْهَا أُو الثَّلاثَةِ ، وَلَمَّا كَانَ اقْتِرَانُ الزَّمَانِ فَصَلَ الْفِعْلَ فَإِذَا

---

(١) انظر ص ٧٣ فيما تقدم .

(٢) التنقير : البحث .

(٣) يقصد ابن الحاجب كما في شرحه للمفصل ٦٤/١ ــ ٦٦ .

انْتَفَى انْتَفَتِ الْفِعْلِيّةُ ، وَلَيْسَتِ الانْشَاءاتُ أَسَماءً وَلَا حُرُوفاً وِفَاقاً فَيَكُون قِسْماً رَابِعاً ، هَذَا خُلْفٌ .

وَمِنْ خَوَاصِّهِ[1] « قَدْ » لِتَقْرِيبِهِ الْمُضِيّ مِنَ الحَالِ فَلْتَدْخُلْ كَلِمَةٌ تَدُلُّ عَلَى الزَّمَانِ فَسَوْفَ وَالسِّينُ لِتَعْيِينِهِمَا زَمَان الاسْتِقْبَالِ فَلْتَخُصَّا كَلِمَةً تَشْمَلْهُمَا ،/ وَلَحُوقُ الْجَوَازِمِ وَتَخَصُّصُهَا بِهِ ظَاهِرٌ ، ١٢٧/ب وَلُحُوقُ تاءِ الضَّمِيرِ وَأَلِفِهِ وَوَاوِهِ وَيَائِهِ ، لأَنَّهَا فَوَاعِلُ فَتَخُصُّ الفِعْلَ ، وَتَاءُ التَّأْنيثِ السَّاكِنَةُ لِكَونِهَا عَلَامَةَ تَأْنيثِ الفَاعِلِ ؛ فَإِنّ الْمُتَحَرِّكَةَ تَدخُلُ الاسْمَ كَغَائِبَةٍ ، وَقَدَ تَقَدَّمَ انْقِسَامُهُ إلى المَاضِي وَالحَالِ وَالاسْتِقْبَالِ[2] .

وَقَوْلُ بَعْضِهِمْ : الفِعْلُ إمَّا وَاقِعٌ فَيَكُونُ مَاضِياً ، أَوْ غَيْرُ وَاقِعٍ فَمُسْتَقْبَلٌ فَلَا تَعَقُّلَ لِلْحَالِ غَيْرُ حَاصِرِ التَّقْسِيمِ ؛ فَإِنَّه أَخَلَّ بِفِعْلٍ لَا وَاقِعٍ بِكُلّيَتِهِ وَلَا غَيرِ وَاقِعٍ بِكُلّيتِهِ كَصَلَاةِ المُصَلِّي حِينَ يُصَلِّي ، وَهُوَ المُسَمَّى بِالحَالِ ، واخْتُلِفَ فِي الأَصْلِ مِن هَذِه الأَقْسامِ .

قِيلَ : الحَالُ ؛ لأَنَّ الفِعْلَ لِلإِخْبَارِ ، وَالحَالُ مَوجُودٌ ، فَالإِخْبَارُ عِنْهُ فِي غَايَةِ التَّحْقِيقِ ، ثُمَّ المَاضِي ؛ لِمُشَاهَدَةِ وُقُوعِهِ ، وَقِيلَ : المُسْتَقْبَل ؛ لأَنَّ الأَصْلَ اسْتِصْحَابُ الْعَدَمِ ، ثُمَّ الحَالُ ، لأَنَّهُ طَرِيقُ المُسْتَقْبَل إلَى المَاضِي ، وَقِيلَ : المَاضِي ؛ لِتَحَقّقِهِ بِجَمِيعِ أَجْزائِهِ ،

---

(١) خواص الفعل : هي لوازمه المختصة به دون غيره ، فهي لذلك من علاماته .

(٢) انظر ص ٧٣ من الكتاب .

ثُمَّ الحَالُ لِتَحْقُّقِهَا بِالْبَعْضِ ، وَالنِّزَاعُ لَفْظِيٌّ . وَإِنَّمَا اخْتُصَّتِ الحُرُوفُ الأَرْبَعُ بِالمُضَارِعِ ؛ لأَنَّ حُرُوفَ المَدِّ هِيَ الَّتِي تُزَادُ لِلْمَعَانِي ؛ لِكَونِهَا نَاشِئَةً مِنَ الحَرَكَاتِ الَّدالَّةِ عَلَى الْمَعَانِي الإِعْرَابِيَّةِ ، وَحُرِّكَ الأَلِفُ لِلأبتداءِ بِهِ فَصَارتْ هَمْزَةً ؛ لِقُرْبِ الْمُخْرَجِ ، فَأُبْدِلَ مِنَ الوَاوِ تَاءً كَتُرَاثٍ وتُجَاهٍ وتُقىً ، لأَنَّ الوَاوَ لَا تُزَادُ أَوَّلاً بِمُقْتَضَى التَّصْرِيفِ ، وَاضْطُرُّوا إِلَى حَرفٍ رَابِعٍ فَتَعَيَّنَ النُّونُ/ ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الغُنَّةِ الشَّبِيهَةِ بالْمَدِّ ، وَإِنَّمَا بُنِيَ المَاضي عَلَى الْفَتْحِ ، لأَنَّه لَمَّا وَقَعَ مَوقِعَ المُضَارِعِ في صِفَةِ الاسْمِ وَالشَّرطِ وَالْجَزاءِ وَلَم يَقْوَ المُضَارِعُ عَلَى أُعْطَائِهِ الإِعْرَابَ لِضَعْفِ إِعْرَابِهِ بِالْفَرْعِيَّةِ شَبَّهَهُ بِالْمُعْرَبِ بِالتَّحْرِيكِ ، لِكَونِ الْحَرَكةِ أَكْثَرَ صُورَةِ الإِعْرَابِ ، وَلَمْ يُكْسَرْ ؛ لِزِيَادَةِ ثِقَلِ الْفِعْلِ بِهِ ، وَإِذَا مُنِعَ الْفِعْلُ الجَرَّ لِلثِقَلِ مَعَ تَرَقُّبِ زَوَالِهِ فَمَنْعُهُ الْكَسْرَ مَعَ لُزومِهِ أَوْلَى ، وَلَمْ يُضَمَّ أيضاً لِلُزُومِ الضَّمِّ الأَثْقَلِ مِنَ الكَسْرِ ، وَلأَنَّهُم يَجْتَزِئُون بالضَّمِّ قَبْلَ الْوَاوِ عَنْهَا كَقَوْلِهِ : 128/أ

٢٠٢ ــ وَلَوْ أَنَّ الأَطِبَّا كَانُ حَوْلِي
وَكَانَ مَعَ الأَطِبَّاءِ الشِّفَاءُ[1]

فَكَانَ يَلتَبِسُ فِعْلُ الوَاحِدِ بالْجَمْعِ ، وَأَمَّا الأَمْرُ بِغَيرِ حَرفِ

(١) البيت من الوافر ، وقائله مجهول .
وهو في مجالس ثعلب ٨٨/١ ، والانصاف ٣٨٥ ، وأسرار العربية ٣١٧ ، والفصول الخمسون ٢٧٢ ، وابن يعيش ٥/٧ ، والصفوة الصفية ١٧٦ .
والشاهد في قوله « كانُ » حيث حذفت واو الضمير وبقيت الضمة دالة عليها

المُضَارِعَةِ فَمَذْهَبُ البَصْرِيِّينَ أَنَّه مَوْقُوفٌ بِالأَصْلِ ، وَالكُوفِيُّونَ عَلَى أَنَّه مَجْزُومٌ بِلَامٍ مُقَدَّرَةٍ[1] ؛ لِظُهُورِهَا فِي نَحْوِ قراءَةِ النَّبِيّ ــ عَلَيْهِ السَّلَامُ ــ : « فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا »[2] ، وَكَقَولِهِ :

٢٠٣ ــ مُحَمّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ
أَذَا مَا خِفْتَ مِن شَيءٍ تَبَالاَ[3]

[أَيْ لِتَفْدِ][4] وكقوله :

٢٠٤ ــ عَلَى مثلِ أَصْحَابِ الْبَعُوضَةِ فَاخْمُشِي
ــ لَكِ الْوَيْلُ ــ حُرَّ الْوَجْهِ أَوْ يَبْكِ مَنْ بَكَى[5]

---

(١) الكتاب ٤٠٧/١ ، ومعاني القرآن للفراء ٤٦٩/١ ، والمقتضب ٤٣/٢ ، والإنصاف ٥٢٤ المسألة ٧٢ .

(٢) سورة يونس آية ٥٨ : « فبذلك فلتفرحوا » قراءة النبي ﷺ وقرأ بها أُبي ابن كعب وعن الكسائي في رواية زكريا بن وردان .. الخ مختصر شواذ القراءات ص ٥٧ والنشر في القراءات العشر ٢٨٥/٢ وإتحاف فضلاء البشر ٢٥٢ ، وقراءة الجمهور « فليفرحوا » ، ينظر حجة القراءات لأبي زرعة ٣٣٣ .

(٣) البيت من الوافر ، ونسب لحسان بن ثابت ، ولأبي طالب ، والأعشي ، وليس في دواني حسان والأعشي .
انظر الكتاب ٤٠٨/١ ، والمقتضب ١٣٠/٢ ، وشرح الكافية للرضي ٢٤٩/٢ ، والعيني ٤١٨/٤ ، والخزانة ٦٢٩/٣ .
التبال : سوء العاقبة . والشاهد في قوله « تفد » والأصل « لتفد » فحذفت لام الأمر للضرورة وقيل : الأصل فيه « تفدي » على الخبر وحذفت ياؤه ضرورة ، واكتفى بالكسرة منها .

(٤) إضافة يقتضيها السياق ، وقد درج عليها في الشاهدين الأخيرين .

(٥) البيت من الطويل ، وقائله متمم بن نويرة . =

أيْ لِيبْكِ ، وَكَقولِهِ :

٢٠٥ ـ (فَقُلتُ) ادْعِـي وَأَدْعُ فَإِنَّ أَنْـدَى
لِصَوْتٍ أَنْ يُنَـــادِي دَاعِيَـــانِ[1]

= البعوضة : ماء لبني أسد بنجد قتل فيه مالك بن نويرة .
حر الوجه : ما بدا من الوجنة . وخمشه : خدشه ولطمه .
الكتاب ٤٠٩/١ ، والمقتضب ١٣٠/٢ ، وابن الشجري ٣٧٥/١ ، والإنصاف ٥٣٢/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١٤٧/٢ ، والخزانة ٦٢٩/٣ .
والشاهد فيه جزم « يبكي » على اضمار لام الأمر ضرورة ، ويجوز أن يكون محمولا على معنى « فاخمشي » ، لأنه في معنى « لتخمشي » .

(١) البيت من الوافر ، وهو مختلف في نسبته ، فقيل للأعشي وليس في ديوانه ، وقيل : للحطيئة ، وقيل : لربيعة بن جشم ، وقيل : لدثار بن شيبان وهو في الكتاب ٤٢/١ ، والإنصاف ٥٣١/٢ ، ومختارات شعراء العرب لابن الشجري ٤٥٨ ، وسمط اللآلي ٧٢٦ ، والإيضاح في شرح المفصل ٢٦/٢ .
أندي : أبعد صوتاً ، والندي : بعد الصوت .
والشاهد فيه انه أراد « ولأدع » بلام الأمر ويجزم الفعل المضارع بحذف الواو والضمة قبلها دليل عليها ، وهو ما يراه الكوفيون خلافاً للبصريين ، ويروى « وأدعو إن » على أن المضارع منصوب باضمار « أن » حملاً على معنى ليكن منا أن تدعي وأدعو .. .

« الفِعْــلُ المَرْفُــوعُ »

فَإنْ قِيلَ : قَدْ أَسْبَقْتُـمْ أَوَّلَ الكِتَابِ أَنَّ المُضَارِعَ يَرتفِعُ بِوُقُوعِـه مَوقِـعَ الاسْمِ ، وَهُـوَ يُشْكِـلُ بِقَولِهـم :/ « كَادَ زَيْـدٌ يَقُـومُ » ، وَجمِيــعُ ١٢٨/ب أَفْعَالِ الأَخْذِ كَقَولِكَ : أَخَذَ عَمْرٌو يفْعَلُ كَذَا ، وَطَفِقَ ، وَغَيرِهِمَا .

فَجَوابُـهُ بِأَنَّ هَذِه الأفْعَـالَ وَاقِعَـةٌ موقِـعَ الاسْمِ ؛ لِظُهُـورِهِ بَعْــدَ « كَادَ » فِي قَولِهِ :

٢٠٦ ــ وَمَا كِدْتُ آيِباً[1]

وَلكِن لَمَّا كَانَ « كَادَ » لِتَقْرِيبِ المُستَقْبَلِ مِنَ الحَالِ أُدخِلَ في المُضَارِعِ لِيكُونَ أَشَدَّ إِفْضَاءً إِلَى المَـقْصُودِ ، لأَنَّ احْتِمَـالَ الـمُضَارِعِ لِلاسْتِقْبَالِ المُقَـرّبِ وَالحَـالِ المُقَـرّبِ مِنْـهُ أَقْـوَى ؛ لِكَونـِهِ أَضْبَـطَ مِن احْتِمَـالِ اسْمِ الفَاعـلِ ؛ لانْـحِصَارِ احْتِمَـالِ الفِعْـل فِيهِمَــا ، وَتَشَبُّثِ احْتِمَالِ الاسْمِ بَيْنَ الأَزْمِنَةِ الثَّلاثةِ ، ولأَنَّ الدَّلالَة عَلَى الزَّمَـانِ فِي الفِعْـلِ لَفْظِيَّةٌ مَقْصُودَةٌ بِالْوَضْعِ وَفِي الاسْمِ عَقْلِيّةٌ إِلْتِزامِيّـةٌ ، وَكَـذا الجَـوَابُ عَنْ أَفْعَالِ الأَخْذِ ؛ لأَنَّهَا لِبيانِ الحَالِ ، وَاحْتِمَـالُ الـمُضَارِعِ لِهَـا أَظْهَـرُ ، لِمَا مَرَّ الْآنَ .

---

(١) هذا بعض بيت من الطويل لتأبط شرا ، وهو بتمامه :

فأبت إلى فهـم ، ومـا كدت آئبــا وكم مثلهــا فارقتها وهـــي تصفـــــر =

وَقِيلَ : إنَّا جعلْنَا ذَلِكَ عَامِلاً فِي غَيرِ هَذهِ المَواضِعِ ، وَأَمَّا هَهُنَا فَإِمَّا التَّعَرِّي مِنَ العَوَامِلِ اللَّفْظِيّةِ كَمَا يَقُولُه الفَرّاءُ[1] مُطْلَقاً ، أَوْ الأفْعَالُ الْمُتَقَدّمَةُ[2] ؛ لِاقْتِضَائِهَا المُضَارِعَ لِمَا مَضَى .

وَقِيلَ : الأصْلُ : يَفْعَل زَيدٌ فَأُدْخِلَ « كَادَ » تَقْرِيباً لِهَذَا الْخَبَرِ ، فَكَأَنَّ القَائِلَ لَمْ يَجْعَل « كَادَ » عَامِلاً ، وَلَو قَدَّمَ الاسم في هذا التقدير لكان أظْهَرَ ، فإنْ قيل : يشكل بالواقع بعد السين وَسَوْفَ . قُلْتُ هُمَا فِي الفِعْل كَالّلامِ فِي الاسمِ مِن حَيْثُ تَخْصِيصُ المُحْتملِ فكأنَّهُمَا جُزآهُ فَلَم يَقَعِ الفِعْلُ بعدَ حَرْفٍ يُنَافِي/ الاسْمَ ، ١٢٩/أ وَعَنِ الكِسَائِيّ[3] أنَّ رَافِعَهَا حَرْفُ المُضَارَعَةِ ، قِيلَ : إنَّمَا عَمِلَ الوُقُوعُ الرَّفْعَ ، لأنَّهُ عَامِلٌ مَعْنَوِيّ ، فَأَشْبَهَ الابتِداءَ .

وَيُبْنَى المُضَارِعُ عِندَ اتّصَالِ ضَمِيرِ جَمَاعةِ المُؤَنّثِ بِالسّكُونِ كَقَولِهم : « يَفْعَلْنَ » تَشْبِيهاً بِفَعَلْنَ ، وَإِشَارَةً إلى أنَّهُ أَصْلُهُ البِنَاءُ ، وَمَعَ نُونَيْ التَّأكِيدِ ، لِلْعِلّةِ الثَّانِيَةِ ، ولِمُشابَهَتِهِ نُونَ جَمَاعَةِ الْمُؤَنَّثِ .

= وقد تقدم برقم (٢٥) ، وللمزيد انظر الديوان ٩١ ، والمقتصد ١٠٤٨ ، وابن يعيش ١٣/٧ ، والعيني ١٦٥/٢ ، والخزانة ٥٤٠/٣ .
والشاهد فيه حيث استعمل الاسم في خبر « كاد » ، وهو الاصل المرفوض ، لأن قولك كدت أقوم اصله : كدت قائماً ، ولكن رفض هذا الأصل وحل محله الفعل المضارع .

(١) نص عليه ابن يعيش ١٢/٧ ، وابن هشام في شرح اللمحة البدرية ٢٦٨/٢ ، وانظر الإنصاف ٥٥٠/٢ المسألة (٧٤) .

(٢) الأفعال المتقدمة : هي أفعال المقاربة .

(٣) انظر الإنصاف ٥٥١/٢ المسألة (٧٤) ، وابن يعيش ١٢/٧ .

« الفِعْـلُ المَنصُوبُ »

لَا نَاصِبَ لَهُ إِلَّا حُروفٌ أَرْبَــــعٌ : « أَنْ » وَ« لَنْ » وَ« كَيْ » وَ « إِذَنْ » ، وْلنَؤَخّــرِ الْكَــلَامَ فِي « أَنْ » وَإِنْ كَانَتْ أُمَّ البَــابَ ؛ لِعَمَلِهَا مُظْهَرةً وَمُضْمَرةً ، وَالاتّفَاقِ عَلَى عَمَلِهَا ، وَأَخواتُهَا لَا تُضْمَرُ قَطٌّ ، وَمُخْتَلَفٌ فِي إِعْمَالِهَا ، فَقَدْ صَرَّحَ الخَلِيلُ[1] بِأَنَّ النَّــاصِبَ لِلْفِعْلِ « أَنْ » لَا غيرُ لِا حْتِيَاجِهِ إِلَى مَزِيدِ بَسْطٍ .

أَمَّا « لَنْ » فَنَقِيضُ السِّينِ ؛ لأَنَّهَا لِلنَّفْي فِي المُسْتَقْبَلِ كَمَا أَنَّ السِّينَ لِلإِثْبَاتِ فِيهِ ، فَلَا يُقَالُ : لَنْ يَقُومَ أَمْسِ وَلَا الآنَ كَمَا لَا يُقْرَنُ الزَّمَانَانِ بِسَيَقُومُ ، قَالَ الخَلِيلُ[2] : أَصْلُهُ « لَا أَنْ » فَحُذِفَتِ الهَمْزَةُ تَخْفِيفاً فَسَقَطَتِ الأَلِفُ لِالتِقَاءِ السَّاكِنَينِ ، وَسِيبَوَيهِ[2] يَجْعلُهُ مُفْرَداً ، وَأَبْطَلَ التَّرْكِيبَ بِتَقَدُّمِ مَفْعُولِ منصوبِهَا عليها فِي قَوْلِهِمْ : زَيْداً لَنْ أَضْرِبَ ، وامتناعِ تَقَدُّمِ مَا فِي صِلَةِ « أَنْ » عَلَيهِ ، فَدَفَعَ المَازِنيُّ عَنِ[3] الخَلِيلِ بِأَنَّ الحُرُوفَ تَتَغَيَّرُ/ أَحْكَامُهَا وَمعَانِيهَا بِالتَّرْكِيبِ ، اعْتبِر ١٢٩/ب بِـ « لو » المُرَكَّبِ مَعَ « لا » كَيْفَ تَغَيَّرَ مَعْنَاهَا مِن امْتِنَاعِ الشَّيءِ لِامْتِنَاعِ غَيْرِهِ إِلَى امْتِنَاعِهِ لِوُجُودِ غَيْرِهِ ، وَحُكْمُهَا بِكَونِهَا قَبْلَ

---

(١) انظر شرح الكافية للرضي ٢/٢٤٠ ، والمقتضب ٢» حيث رده المبرد .

(٢) الكتاب ١/٤٠٧ .

(٣) انظر الكتاب ١/٤٠٧ ، والمقتصد ١٠٥٠ ، وابن يعيش ٧/١٥ ، وشرح الألفية للمرادي ٤/١٧٣ .

التَّرْكِيبِ مُخْتَصَّةً بِالفِعْلِ وَبَعْدَهُ بِالاسْمِ ، فَزوالُ الحُكْمِ الإفْرَادِيّ لَا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ التَّرْكِيبِ ، ثُمَّ المَازِنِيّ أَرَادَ أَن يُبْدِيءَ إِلْزَامًا وَاقِعاً فَقَالَ : قَوْلُنَا : « لَنْ يَخْرُجَ زَيدٌ » كَلَامٌ تَامٌّ ، وَأَن يَخْرُجَ زَيدٌ نَاقِصٌ إِلَى أَن يَقُولَ : أُحِبُّ إِلَيَّ ، أَوْ غَيرَهُ ، فَقَالَ لَهُ الجُرْجَانِيُّ(١) : أَلَيْسَ قَدْ سَلَّمْتَ جَوَازَ تَغَيُّرِ الْمَعْنَى وَالْحُكْمِ بِالتَّرْكِيبِ وَزَيَّفْتَ اسْتِدْلَالَ سِيبَوَيْهِ بِانْتِفاءِ الحُكْمِ الإِفرادِيّ عَلَى عَدَمِ التَّرْكِيبِ ؟ فَكَيفَ تَسْتَدِلُّ بانتِفاء الْمَعْنَى الأفرَادِيّ عَلَى عَدَمِ التَّرْكِيبِ ؟ فَإِنَّ « أَنْ » مَعَ الفِعْلِ بِمَعْنَى المَصْدَرِ ، وَهُوَ مُفْرَدٌ فَاحْتَاجَ إِلَى جُزْءٍ آخَرَ ، وَلَيْسَ « أَنْ » مَعَ الفِعْلِ بِمَعْنَى المَصْدَرِ بَلْ هُوَ جُمْلَةٌ وَعَنِ الفَرَّاءِ(٢) إِنَّ « لَنْ » وَ « لَمْ » أَصْلُهُمَا « لا » ، وَالمِيمُ وَالنُّونُ مُبْدَلَتَانِ مِنَ الأَلِفِ ، وَلَمْ نَرَ لَهُ دَلِيلاً .

فَأَمَّا « كَيْ » فَقَد يكَونُ حَرْفَ جَرٍّ لِقَولِهِم : كَيْمَهْ ؟ ، فَإِنَّهُ مِثْلُ لِمَهْ ؟ مَعْنىً وَحُكْماً إِذَا قِيلَ لَكَ : جِئْتُكَ ، قُلْتَ : كَيْمَهْ ؟ ، كَمَا تَقُولُ : لِمَهْ ؟ وَذَلِكَ لِأَنَّ حَذْفَ أَلِف « مَا » مِنْ خَوَاص حُرُوفِ الجَرِّ كَقَولِهِمْ : عَمَّ ، فِيمَ؛ لأَنَّ الجَارَّ وَالْمَجْرُورَ كَالشّيءِ الوَاحِد فَاجْتَزَأُوا بِالْجَارّ/ عَنِ أَلِفِ « مَا » ، والهاءُ بَعْدَ « كَيْمَهْ » هاءُ السَّكْتِ وَجَوازُ كَونِهَا مُبْدَلَةً مِنَ الألِفِ يَمْنَعُ الاستِدْلَالَ ، وَالاسْتِدْلَالُ ١٣٠/أ

---

(١) انظر المقتصد ١٠٥٠ فمابعدها .

(٢) نص عليه ابن يعيش ١٦/٧ ، والمرادي في شرح الالفية ١٧٤/٤ .

بِمُوَافَقَةِ مَعْنَاهُ مَعْنَى « لِمَهْ » مُعَارَضٌ بِمُوَافَقَةِ مَعْنَى « كَيْ » الَّذِي لَيْسَ بِحَرْفِ جَرٍّ اتِّفَاقاً ، قِيلَ : فَعَلَى هَذَا يَنْتَصِبُ الفِعْلُ بَعْدَهَا بِإِضْمَارِ « أَنْ » تَقُولُ : أَتَيْتُكَ كَيْ تُعْطِيَنِي ، كَقَوْلِكَ لِتُعْطِيَنِي ، وَقَدْ يَكُونُ نَاصِباً بِنَفْسِهِ ، وَذَاكَ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ لَامُ الجَرّ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ لِكَيْ لَا تَأْسَوْا ﴾[1] ؛ لِامْتِنَاعِ اجْتِمَاعِ الْمِثْلَيْنِ[2] ، وَقَوْلُهُ :

٢٠٧ — وَلَا لِلِمَا بِهِمْ أَبَداً دَوَاءُ[3]

شَاذٌّ ، أَوْ تَأْكِيدٌ .

وَأَمَّا « إِذَنْ » فَمُفْرَدٌ ، وَعَنِ الخَلِيلِ تَرَكُّبُهَا مِنْ « إِذْ » وَ « أَنْ »[4] حُذِفَتْ الهَمْزَةُ ، وَلَهَا ثَلَاثُ أَحْوَالٍ : الإِعْمَالُ ، وَالإِلْغَاءُ ، وَجَوَازُ كُلٍّ مِنْهُمَا .

أَمَّا حَالُ إِعْمَالِهَا فَأَنْ لَا يَقَعَ بَعْدَ حَرْفِ عَطْفٍ ، وَلَا يَكُونَ مَا بَعْدَهَا تَتِمَّةَ مَا قَبْلَهَا ، وَفِعْلُهَا مُسْتَقْبَلٌ كَقَوْلِكَ فِي جَوَابِ مَنْ يَقُولُ :

---

(١) سورة الحديد آية ٢٣ .

(٢) يقصد بالمثلين التماثل في العمل ، لأن حرف الجر لا يدخل على حرف الجر .

(٣) البيت من الوافر ، وهو لمسلم بن معبد الوالبي ، وصدره :

« فــلا والله لا يُــلْفَى لمـــا بي »

وهو في المقتصد ١٠٥٣ ، وابن يعيش ١٧/٧ ، والعيني ١٠٢/٤ ، والخزانة ٢٦٤/١ ، ٣٥٢/٢ ، ويروى عجزه : « ومابهم من البلوى دواء ، ولا شاهد فيه على هذه الرواية .

(٤) في سيبويه ٤١٢/١ : « وقد ذكرلي بعضهم أن الخليل قال : « أن » بعد إذن مضمرة « انظر المقتضب ٧/٢ ، وشرح الكافية للرضي ٢٣٨/٢ ، والهمع ٦/٢ .

أَنَا آتِيكَ غَداً : إذَنْ أُكْرِمَكَ ؛ لأنَّهَا حَرْفٌ يَقْتَضِي الْمُسْتَقْبَلَ ، فَإذَا دَخَلَ عَلَيهِ وَلَم يَكُنْ مَانِعٌ عَمِلَ النَّصْبَ كَـ « أَنْ » ، وَأَمَّا حَالُ إلْغَائِهَا أن لَا يَكُونَ فِعْلُهَا مُسْتَقْبلاً كَقولِكَ فِي الجَوابِ : إذَنْ أَظُنُّكَ كاذباً ، أَوْ يَكُون مَا بَعْدَها تَمَامَ مَا قَبْلَهَا كَقَولِكَ : أَنَا ــ إذَنْ ــ أُكْرِمُكَ ، بِالَّرفْعِ ؛ لأنَّ الْمُبْتَدَأَ اسْتَحَقّ الفِعْلَ لِلْخَبَرِيّةِ قَبْلَ اسْتِحْقَاقِ « إذَنْ » لَهُ ، وَكَقَولِكَ : إنْ تُكْرِمْنِي إذَنْ أُكْرِمْكَ ، بِالجَزْمِ جَوَابَاً لِلشَّرطِ ، وَكَقولِه :

٢٠٨ ــ لَئِنْ عَادَلِي عَبْدُ الْعَزِيزِ/ بِمِثْلِهَا
وَأَمْكَنَنِي مِنْهَا إذَنْ لَا أُقِيلُهَا[1]

١٣٠/ب

بِالرَّفعِ جَوَاباً لِلقَسَمِ الْمَدْلُولِ بِاللَّامِ ، فَأَمَّا قَوْلُهُ :

٢٠٩ ــ لَا تَتْرُكَنِّي فِيهِمُ شَطِيرَا
إنِّي إذَنْ أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرَا[2]

(١) البيت من الطويل ، وهو لكثير عزة من قصيدة قالها في عبد العزيز بن مروان كما في ديوانه ٣٠٥ . وهو في الكتاب ٤١٢/١ ، ورصف المباني ٦٦ ، ومغني اللبيب ٣٠ ، والخزانة ٥٨٠/٣ ، والهمع ٧/٢ ، والمقتصد ١٠٥٥ .
والشاهد فيه إلغاء (اذن) ورفع الفعل المضارع بعدها ، لأنه جواب القسم المقدر في أول الكلام .

(٢) لم نعثر على قائل هذا الرجز . وهو في ابن يعيش ١٧/٧ ، والجنى الداني ١٤٤ ، والإنصاف ١٧٧ ، ومغني اللبيب ٣١ ، والمقرب ٢٦١/١ ، والصفوة الصفية ٢٢١ ، والخزانة ٥٧٤/٣ ، وقد بين المؤلف موطن الشاهد .

فَقِيلَ : شَاذٌّ ، وَقِيلَ : «إِذَنْ» بِمَعْنَى «لَنْ» ، وَقِيلَ : خَبَرُ « إِنَّ » مَحْذُوفٌ ، أَيْ إِنِّي أَذِلُّ إِذَنْ .

وَأَمَّا حَالُ جَوَازِهِمَا فَأَنْ تَقَعَ بَعْدَ الْوَاوِ وَالفاءِ كَقَولِكَ : زَيدٌ يَقُومُ وَإِذَنْ يُكْرِمُكَ ، أَوْ فَإِذَنْ ، لأَنَّكَ إِنْ عَطَفْتَ على الْخَبَرِ جَعَلْتَ الفِعْلَ خَبَراً لَمَا قَبْلَهَا فَالَّرْفعُ ، وَإِنْ عَطَفْتَ الْجُمْلَةَ عَلَى الْجُمَلةِ وَقع إِذَنْ ابْتِدَاءً فَعَمِلَ لِوُجُودِ الشَّرطِ ، فَشَارك إِذَنْ « ظَنَنْتُ » بِوُجُوبِ الإِعْمَالِ ، وَجَوازِ الإلغاءِ ، وَفَارَقَهُ بِوُجُوبِ الإِلْغَاءِ ، والْفَصْلُ بَيْن « إِذَنْ » وَالفِعلِ بِلَا ، وَالْقَسَمِ لَا يُبْطِلُ عَمَلَهَا كَمَا لَا يُبْطِلُ (لا) عَملَ (لَنْ) وَالْيَمِينُ مُؤَكّدةٌ .

وَأَمَّا « أَنْ » فَقِيلَ : إِنَّما عَمِلت النّصبَ لِمُشَابَهتِهِ « أَنَّ » مِنْ حَيثُ الصُّورَةُ عِندَ التّخفِيفِ ، وَكَونِهَا مَعَ مَا بَعدَهَا مُفْرَداً وَبِمَعْنَى الْمَصْدَرِ وَامْتِنَاعِ تَقَدُّمِ الْمَعْمُولِ عَلَيهِ ، وَطَيِّءٌ تَرْفَعُ مَا بَعْدَهَا قَالَ :

٢١٠ ــ يَا صَاحِبَيَّ فَدَتْ نَفْسِي نُفُوسَكُمَا
وَحَيْثُمَا كُنْتُمَا لَا قَيْتُمَا رَشَدَا
أَن تَحْمِلَا حَاجَةً لِي خَفَّ مَحْمِلُهَا
وَتَصْنَعَا[1] نِعْمَةً عِنْدِي بِهَا وَيَدَا

---

(١) في النسخة « تصنعها » تحريف .

أَنْ تَقْرَآنِ عَلَى أَسْمَاءَ وَيْحَكُمَا
مِنِّي السَّلَامَ وَأَن لَا تُشْعِرَا أَحَدَا[1]

وَأَنْشَدَ الفَرَّاءُ :

٢١١ ـ إِذَا كَانَ أَمْرُ النَّاسِ عِنْدَ عَجُوزِهِم
فَلَا بُدَّ أَن يَلْقَوْنَ كُلَّ ثُبُورِ[2]

/ وَيَنْتَصِبُ الفِعْلُ بِأَنْ مُضْمَرَةً بَعْدَ خَمْسَةِ أَحْرُفٍ : « حَتَّى » ١٣١/أ وَاللَّامُ ، وَوَاوُ الجَمْعِ ، وَأَوْ بِمَعْنَى إِلَى ، وَالفَاءُ بَعْدَ جَوَابِ الأَشْيَاءِ الثَّمَانِيَةِ ، الأَمْرِ ، وَالنَّهْيِ ، والاسْتِفْهَامِ ، وَالنَّفْيِ ، وَالتَّمَنِّي ، وَالدُّعاءِ ، والْعَرْضِ ، وَالتَّحْضِيضِ .

أَمَّا « حَتَّى » فَيُضْمَرُ بَعْدَهَا (أَنْ) لِنَصْبِ الْفِعلِ الْمُسْتَقْبِلِ ، وَيكُونُ الفِعْلُ قَبلَهَا سَبباً لِلفعلِ بَعْدَهَا ، ثُمَّ السَّبَبُ والْمُسَبَّبُ قَدْ يكُونَانِ وَاقِعينِ كَقولِكَ : سِرْتُ أَمْسِ حَتَّى أَدْخُلَ الْبَلْدَةَ وَأَخْرُجَ مِنهَا

---

(١) هذه الأبيات الثلاثة من البسيط وقلما يخلو منها كتاب نحو ، ومع كثرة الاستعمال لم نر من عَزَاهَا لشاعر ، ولم نجدها أيضاً في شعر طيء وأخبارها جمع الدكتور وفاء السنديوني .
والشاهد في قوله « أن تقرأن » حيث رفع المضارع بعد أن المصدرية .
وهو في مجالس ثعلب ٣٢٢ ، والمنصف ٢٧٨/١ ، والإنصاف ٥٦٣ ، وشرح الفية ابن معطي لابن القواس ٣٣٩/١ ، والصفوة الصفية ٢١٦ ، ورصف المباني ١١٣ .
(٢) البيت من الطويل ، ولم نعثر على قائله . والشاهد فيه أنه ألغى (أن) المصدرية ورفع الفعل المضارع بعدها حملاً لها على أُخْتِهَا (ما) المصدرية ، وبعضهم يرى أن (أن) هنا مخففة من الثقيلة .

الْيَومَ ، وَتَصوُّرُ الاسْتِقْبَالِ فِي « أَدْخُلُ » ـــ وَإِنْ كَانَ مَاضِياً ـــ عَلَى حِكَايَةِ الاسْتِقْبَالِ كَقَولِكَ : كُنْتُ أَسِيرُ ، فَتحْكِي حِكَايَةَ حَالِ المَاضِي ، وَقَدْ يَكُونُ السَّبَبُ وَاقِعاً وَالْمُسَبَّبُ غَيْرَ وَاقِعٍ كَقَولِكَ : أَسْلَمْتُ حَتَّى أَدْخُلَ الْجَنَّةَ ، أَيْ كَيْ أَدْخُلَ الْجَنَّةَ ، وَالمُرَادُ بِالسَّبَبِ هُنَا الْغَايَةُ لَا التَّامُّ[1] ، وَ « حَتَّى » هُنَا بِمَعْنَى (إِلَى) وَ (أَنْ) ، وَمَا بَعْدَهَا مَجْرُورٌ بِهَا ، وَقَالَ الكُوفِيُّونَ[2] : هِيَ نَاصِبةٌ بِنَفسِهَا بِدَلِيلِ عَدَمِ إِظْهَارِ « أَنْ » بَعْدَهَا فِي أَكْثَرِ الأَحْوالِ ، وَهُوَ بَاطِلٌ ، أَمَّا عِندَهَم فَلِجَوازِ إِظْهَارِ « أَنْ » بَعْدَهَا ، وَأَمَّا عِنْدَنَا[3] ، فَلِأَنَّهَا جَارَّةٌ لِلاسْمِ فَلَا تَكُونُ نَاصِبَةً لِلْفِعْلِ . وَيُرْفَعُ الفِعْلُ بَعْدَ (حَتَّى) فَيَكُونُ الفِعْلُ حَالاً إِمَّا حَقِيقَةً كقَولِكَ عِنْدَ الدّخُولِ : سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلُهَا ، أَوْ حِكَايَةَ حَالٍ مَاضِيَةٍ كَقَولِكَ ذَاكَ بَعْدَ الدّخُولِ ، وَ « حَتَّى » هَذِه حَرْفُ الابْتِداءِ ، وَمِن الأَوَّلِ قَوْلُكَ : مَرِضَ حَتَّى لَا يَرْجُونَهُ ،/ وَشَرِبَتْ الْإِبِلُ حَتَّى يَجِيءُ البَعِيرُ يَجرُّ بَطْنَهُ ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ أَوَّلُ الْفِعْلَيْنِ مَعْلُومَ الوقُوعِ فَلَا يُرْفَعَ ثَانِيهِمَا ، كَقَولِكَ : أَسِرْتَ حَتَّى تَدْخُلَهَا ؟ فَيَتَعَيَّنُ النَّصْبُ ، لأَنَّ الإِخْبَارَ عَن وُقُوعِ الْمُسَبّبِ مَعَ الْجَهْلِ بِالسَّبَبِ مُمْتَنِعٌ بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ السَّبَبُ مَعْلُومَ الْوُقُوعِ إِجْمَالاً ، وَيَسأَلُ عَن تَعَيُّنِهِ

١٣١/ب

---

(١) كتب تحته حاشية تقول « التام هو الذي يلزم من وجوده وجود المسبب » .

(٢) انظر الإنصاف ٥٩٧/٢ المسألة (٨٣) ، وشرح الالفية للمرادي ٢٠٢/٤ ، وابن يعيش ١٩/٧ ، ومغني اللبيب ١٦٨ .

(٣) أي عند البصريين ، انظر المصادر السابقة مع الكتاب ٤١٣/٢ ، والمقتضب ٣٧/٢ .

كَقولِكَ : أَيُّهُم سَارَ حَتَّى يَدْخُلُهَا ؟ حَيْثُ جَازَ الوَجْهَانِ ، وَتَقُولُ : كَانَ سَيْرِي أَمْسِ حَتَّى أَدْخُلُهَا ، إِنْ جَعَلْتَ « كَانَ » تَامَّةً فَيَتِمُّ الكَلَامُ بِسَيْرِي ، وَأَمْسِ ظَرْفُ السَّيْرِ ، فَيَجُوزُ رَفْعُ مَا بَعْدَ « حَتَّى » وَالفِعْلُ حَالٌ ، وَنَصْبُهُ مُسْتَقْبَلٌ ، وَإِنْ جَعَلْتَهَا نَاقِصَةً فَإِنْ عَلَّقْتَ « أَمْسِ » بِالْمَصْدَرِ تَعَيَّنَ نَصْبُ الفِعْلِ لِيَكُونَ الجَارُّ والْمَجْرُورُ خَبَراً لِكَانَ ، وَإِنْ جَعَلْتَ « أَمْسِ » خَبَراً جَازَ رَفْعُ وَنَصْبُ الفِعْلِ[1] .

وَأَمَّا « الَّلامُ »[2] فَقَدْ يَكُونُ لِلّتعْلِيلِ ، وَهِيَ اللَّامُ الجَارَّةُ المُسَمَّاةُ هُنَا لَامُ كَيْ ، وَقَد يَكُونُ لِتَأْكِيدِ النَّفْيِ الَّلاحِقِ بِخَبَرِ « كَانَ » وَهِيَ المُسَمَّاةُ بِلَامِ الْجَحْدِ كَقَولِه تَعَالَى : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾[3] ، وَالفَرْقُ بَيْنَهُمَا بِأَنَّ الأَوَّلَ مُعَلِّلَةٌ وَمُخلّةُ السّقُوطِ فَلَا يَقْتَضِي تَقَدُّمَ نَفْيٍ دَاخِلٍ عَلَى « كَانَ » .

والثَّانِي بِخلَافِهَا فِي الْجَمِيعِ ، وَالثَّانِيَةُ أَيْضاً حَرْفُ جَرّ زِيدَتْ لِلتأْكِيدِ كَمَا فِي غَيرِ هَذَا المَوضِعِ ، وَإِضْمَارُ (أَنْ) بَعْدَهَا/ ظَاهِرٌ ، ١٣٢/أ وَهِي بَعْدَ الأُولَى جَائِزَةُ الإِظْهَارِ ، وَوَاجِبَةٌ مَعَ « لا » كَمَا فِي قَولِه تَعَالَى ﴿ لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الكِتَابِ ﴾[4] .

---

(١) انظر المقتصد ١٠٨٤ فمابعدها .

(٢) انظر ابن يعيش ٩١/٧ ، ومغني اللبيب ٢٧٤ .

(٣) سورة الانفال آية ٣٣ .

(٤) سورة الحديد آية ٢٩ .

وَأَمَّا وَاوُ الْجَمْعِ فَكَقولِهِم : يُعْجِبُنِي ضَرْبُ زيدٍ وَيَغْضَبَ ، أي ضَرْبُهُ وَغَضَبُهُ ، وَلَو رَفَعْتَ كَانَ إِخْبَاراً عَن وقُوعِ غَضَبِهِ غَيرُ دَاخِلٍ فِي الإِعْجَابِ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ :

٣١٢ ــ لَلُبْسُ عَبَاءةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي
أَحَبُّ إِلَيَّ مِن لُبْسِ الشُّفُوفِ[(١)]

أَيْ لُبْسُ الْعَبَاءَةِ مَعَ قُرَّةِ الْعَيْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ ، وَهَذِهِ الْوَاوُ فِي إِفَادَةِ الْعَطْفِ وَالْمَعِيّةِ كَهِي فِي « كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ » والإِظهَارُ هُنَا جَائِزٌ ، وَقَد تَجَرَّدَ هَذَا الْوَاوُ عَن مَعْنَى الْعَطْفِ للْجَمْعِ الْمَحْضِ فِي قَولِهِم : لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبَ اللَّبَنَ ، أَيْ لَا يَكُ مِنْكَ أَكْلُ السَّمَكِ مَعَ شُرْبِ اللَّبَنِ ، فَالفِعْلُ مَنْصُوبٌ بِأَنْ الْمُضْمَرِ ، لاقْتِضاءِ الْمَعِيّةِ الاسْمَ ، وَ « أَنْ » مَعَ الفِعْلِ مَفْعُولٌ مَعَهُ ، قَالَ الكُوفيُّونَ[(٢)] : الفِعْلُ مَنْصُوبٌ عَلَى الصَّرْفِ ، كَأَنَّ الْوَاوَ لَمَّا لَمْ تَعطِفْ عَلَى الْمَنْهِيّ فَقَدْ صَرَفْتَ مَا بَعْدَهَا عَمَّا قَبْلَهَا ، فَإِنْ أَرَادُوا أَنَّ الْوَاوَ نَاصِبَةٌ فَهَذِهِ فِي الْحَقِيقَةِ بِمَعْنَى « مَعَ » فَلَا تَدْخُلُ الْفِعْلَ ، وَإِنْ أَعْمَلُوا مَعْنَى الصَّرفِ فَالْمَعْنَى مَا لَمْ يُضْطَرّ إِلَيهِ لَمْ يَعْمَلْ ، ومِنْهُ قَوْلُهُ :

---

(١) البيت من الوافر ، وهو لميسون بنت بحدل الكلبية زوج معاوية وأم ابنه يزيد ، وهو في الكتاب ٤٢٦/١ ، والمقتضب ٢٦/٢ ، وابن يعيش ٢٥/٧ ، والخزانة ٥٩٢/٣ ، والصفوة الصفية ٢٢٧ ، ومقدمة في النحو للذكي ٧٩ ، وشفاء العليل ٩٣٧ .
والشاهد فيه نصب « تقر » بأضمار « ان » ليعطف على « للبس » ، لانه اسم .

(٢) انظر الإنصاف ٥٥٥ المسألة (٧٥) .

٢١٣ ــ لَا تَنْهَ عَن خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ
عَارٌ عَليكَم أَذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ(١)

وَأُطْلِقَ لِمُجَرّدِ الْجَمْعِ أَيْضاً فِي قَولِهِمْ : زُرْنِي وَأَزُورَكَ ، بالنَّصْبِ أَيْ لِتَجْتَمِعَ الزّيَارَتَانِ ، وَلَا يَجُوزُ الْجَزْمُ ؛ لأَنَّ الأوّلَ/ مَبْنِيٌّ ١٣٢/ب فَلَوْ جَازَ لَجَازَ ابْتِداءً « أَزُرْكَ » ، وَيَمْتَنِعُ إِظْهَارُ « أَنْ » بَعْدَ الْوَاوِ فِي الْمَوْضِعَينِ الأَخِيرَينِ .

وَأَمَّا « أَوْ » ــ بِمَعْنَى « إِلَى » ، وَقِيلَ : بِمَعْنَى « إِلَّا » ــ فَكَقَولِهِم : لَأُلْزِمَنَّكَ أَوْ تُعْطِينَي حَقّي ، وَفِي بَعْضِ الْمَصَاحِفِ : ﴿ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُوا ﴾(٢) ، قَالَ :

٢١٤ ــ وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ
كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا(٣)

---

(١) البيت من الكامل ، وينسب لعدة شعراء ، فقد نسب لأبي الأسود الدؤلي وهو في مستدركات ديوانه ١٦٥ ، ونسب للمتوكل الليثي وهو في ديوانه ٨١ ، ٢٨٤ ، ونسبه سيبويه ١/٤٢٤ ، للأخطل وليس في ديوانه ، وتسبه الحاتمي إلى سابق البربري ، ونسب إلى الطرماح وإلى حسان ، انظر : المقتضب ٢/٢٥ ، والعقد الفريد ٢/٣٣٥ ، والمؤتلف والمختلف ٢٧٣ ، والإيضاح العضدي ٣١٤ ، والعيني ٤/٣٩٣ ، والخزانة ٣/٦١٧ ، ومقدمة في النحو للذكي ٨١ ، والمقتصد ١٠٦٨ .
والشاهد فيه نصب « وتأتي » بإضمار (أن) بعد واو المعية ، ويرى الكسائي والجرمي ان الفعل منصوب بالواو نفسها ، انظر أبو عمر الجرمي ٢٤٨ .

(٢) سورة الفتح آية ١٦ ، وانظر هذه القراءة في مختصر شواذ القراءات ١٤٢ ، وأملاء ما مَنّ به الرحمن ٢/٢٣٨ والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/٢٧٧ .

(٣) البيت من الوافر ، وقائله زياد الاعجم ، وهو في الكتاب ١/٤٢٨ ، والمقتضب ٢/٢٨ ،=

وَقَولُ بَعْضِهِمْ : « أَوْ » هَذِهِ بِمَعْنَى « إِلَى أَنْ » مَعَ الْحُكْمِ بإِضْمَارِ « أَنْ » بَعْدَهَا مُسْتَدْرَكٌ فَهِيَ بِمَعْنَى « إِلَى » أَوْ « إِلاَّ » فَحَسْبُ .

وَأَمَّا « الْفاءُ » فِي جَوابِ الأَفْعَالِ الْغَيْرِ الْوَاجِبَةِ ـ وَالْمُرَادُ بِالْوَاجِبِ الْخَبَرُ الْمُثْبَتُ ـ فَكَقَولِكَ : ائْتِنِي فَأَعْرِفَ لَكَ حَقَّكَ ، وَلَا تَنْقَطِعْ عَنَّا فَنَجْفُوكَ ، وَأَتَأْتِينَا فَتُحَدِّثَنَا ، وَلَيْتَنِي مَعَكُمْ فَأَفُوزَ ، وَرَبِّ هَبْ لِي عِلْماً فَأَنْجُوَ ، وَأَلَا تَنْزِلُ عِنْدَنَا فَنُكْرِمَكَ ، وَهَلَّا جِئْتَ فَأَحْبُوَكَ .

وَالتَّقْدِيرُ في الْجَمِيعِ أَنَّ الفِعْلَ الأَوَّلَ بِمَعْنَى الْمَصْدَرِ ، وَمَصْدَرُ الفِعْلِ الثَّانِي مَعْطُوفٌ عَلَيهِ ، كَمَا أُقِيمَ الفِعْلُ مُقَامَ الْمَصْدَرِ في قَوْلِهِم : جِئْتُكَ يَوْمَ يَقْدمُ زَيْدٌ ، فَقَوْلُكَ : لاَ تَنْقَطِعْ عَنَّا فَنَجْفُوَكَ أَيْ لَا يَكُنْ مِنْكَ انْقِطَاعٌ فَمِنَّا جَفاءٌ ، وَإِتْيَانُ الفاءِ إِشَارَةٌ إِلَى كَوْنِ الأَوَّلِ سَبَباً لِلثَّانِي ، فَإِنَّ مِن لَوَازِمِ الْمَعْلُولِ التَّأَخُّرَ عَنِ العِلَّةِ ، فَأُطْلِقَ التَّعْقِيبُ وَأُرِيدَ بِهِ الْمَعْلُولِيَّةُ ، وَإِنَّمَا تُرِكَ التَّصْرِيحُ بِالْمَصْدَرِ إِلَى لَفْظِ الْفِعْلِ ؛ لأَنَّهُ يُوهِمُ أَنَّ الْمُرَادَ النَّهْيُ عَنِ الانْقِطَاعِ وَالجَفَاءِ/ فَإِذَا جَزَمْتَ الأَوَّلَ وَنَصَبْتَ الثَّانِيَ أَظْهَرْتَ بِالْمُخَالَفَةِ الإِعْرَابِيَّةِ عَدَمَ إِرَادَتِكَ جَمْعَ الفِعْلَيْنِ فِي النَّهْي ، وَعَليهِ فَقِسْ[1] .

١٣٣/أ

= والمقتصد ١٠٧٧ ، والعيني ٣٧٥/٤ .

والشاهد فيه نصب « تستقيم » على معنى إلا ان تستقيم .

(١) انظر الكتاب ٤١٨/١ ، والمقتصد ١٠٦٢ فما بعدها .

ثُمَّ الْمَصْدَرَانِ مِنْ حَيْثُ الإعْرَابُ عَلَى ثَلاثَةِ أَقْسَامٍ[1] ، مُتَعَيِّني الرَّفْعِ ، وَذَلِكَ إذَا كَانَ فَاعِلُ الْفِعْلِ الثَّانِي غَيْرَ فَاعلِ الفِعْلِ الأوَّل كَمَا فِي الأمْرِ ، فَإِنَّ تَقْدِيرَهُ لِيَكُنْ مِنْكَ إِتْيَانٌ فَعِرْفَانٌ مِنِّي حَقّكَ ، كَأَنَّه يقُولُ : آمُرُكَ بالإتْيَانِ فَآمُرُ نَفْسِي بِالْعِرْفَانِ ؛ لأنَّكَ إذَا ائتَمَرْتَنِي وَجَبَ عَلَيَّ عِرْفَانُ حَقّكَ ، وَكَذا فِي جَميع الأمْثِلَةِ إلاَّ التَّمَنّي عَلَى مَا سَأَتْلُو عَلَيكَ مِنْهُ ذِكْراً ، وَإِنَّمَا لَمْ نُؤَوِّلْ عَلَى « افْعَلْ إتْيَاناً مِنْكَ فَعِرْفاناً مِنِّي » ؛ لأَنَّ مَعْنَاهُ آمُرُكَ أَنْ تَفْعَلَ إتْيَاناً ثُمَّ آمُرُكَ أَنْ تَفْعَلَ عِرْفَاناً فَلَا يُشْعِرُ بِالسَّبَبِيّةِ إِذَنْ .

وَجَائِزِي الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ ، وَذَلِكَ إِذَا اتَّحَدَ الْفَاعِلَانِ[2] كَقَولِكَ : ائْتِنَا فَتُحَدِّثَنَا ، أَي لِيَكُنْ مِنْكَ إتْيَانٌ فَحَدِيثٌ ، أَوْ افْعَلْ إتْيَاناً فَحَدِيثاً ؛ لأنَّ الآتِيَ لَهُ أَنْ يَفعَلَ الإتْيَانَ سَبَباً لِلْحَدِيثِ ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَفْعَلَهُ سَبَباً لِلْعِرْفَانِ لِجَوَازِ عَدَمِ الْعِرْفَانِ مَعَ وُجُودِ الإتْيَانِ بخِلَافِ الْأَمْرِ حَيْثُ لَهُ أَنْ يَجْعَلَ الإتْيَانَ سَبَباً لِلْمَعْرِفَةِ بِأَن يُلْزِمَ قَبْلَهُ مُطَالَعَةَ الانْقِيَادِ وَتكتب بِهِ عَلَى مُشَاهَدَةِ الْوِدَادِ ، فَيَقُولُ إِلَى عِرْفَانِ حَقِّ الْآتِي بِالْمُرَادِ .

وَمُمْتَنِعِي النَّصْبِ ، وَذَلِكَ فِي التَّمَنّي اتّحَدَ الفَاعِلَانِ أَوْ تَغَايرَا/ ١٣٣/ب

(١) انظر المقتصد ١٠٦٤ .

(٢) كتب أمامه ما يلي : « المراد بالفاعل ههنا الفاعل اللغوى » .

فَتَقْدِيرُ قَوْلِكَ : لَيْتَهُ عِنْدَنَا فَيُكَلِّمُنَا ، أَوْ لَيْتَهُ عِنْدَنَا فَنُكَلِّمُـهُ ، أَي لَيْتَ إِتْيَاناً فَكَلاماً مِنْهُ ، أَوْ لَيْتَ إِتْيَاناً مِنْهُ فَكَلَاماً مِنَّا .

فِإنْ قُلْتَ : لِمَ لَا تُؤَوِّلُهُ بِلَيْتَهُ كَانَ مِنْهُ إِتْيَانٌ فَحَـدِيثٌ ؟ قُلْتُ : التَّمنّي وَاقِعٌ عَلَى الفِعْلِ فَلْيَدْخُلِ الْـمَصْدَرَ ، وَإِنْ فُتِـحَ بَابُ مِثْـلِ هَذِهِ التَّعَسُّفَـاتِ لَجَـازَ فِي الصُّورَةِ الأُولَـى « لِيَكُـنِ الَّـذِي يَقَـعُ إِتْيَانـاً مِنْكَ فَعِرْفَاناً مِنِّي ، وَهُوَ ظَاهِرُ التَّكَلّـفِ[1] ، قَالَ الفَـارِسِيُّ : « مَا بَعْـدَ الفَـاءِ مُتَعَلِّـقٌ بِحَـرفِ الْعَطْـفِ بِالْجُملَـةِ الْمُتَقَدِّمَـةِ ، وَإِنَّمَـا سَمَّـاهُ النّحْوِيُّـونَ جَوَاباً ــ وَإِنْ كَانَتْ جُمْلَـةً واحِـدَةً ، وَلَـم يَكُـن كَالْجَـزاءِ لِمُشَابَهَتِـهِ لَهُ ، فَإِنَّ الثَّانِـي سَبَبُـهُ الأَوَّلُ[2] ، يَعْنِـي أَنَّ حَرْفَ الْعَطْـفِ لَمَّـا لَمْ يَسْتَقِـلَّ بِالْعَمَـلِ فَالْمَعْطُـوفُ وَالْمَعْطُوفُ عَلَيـهِ مَعْمُـولَا عَامِـلٍ وَاحِـدٍ فَالْجُمْلَةُ وَاحِـدَةٌ ، لِأَنَّ بِتَعَـدُّدِ الْمَعْمُـولَاتِ لَا يَتَعَـدّدُ الْجُمْلَـةُ ، اعْتَبِرْهُ بِفِعْلٍ اسْتَوْفَى جَمِيعَ مَعْمُولَاتِه ، وَالشَّرْطُ وَالْجَـزاءُ جُمْلَتَـانِ لِكُـلٍّ عَامِـلٌ آخَرُ .

وَلِمُعَـارِضٍ أَن يَقُـولَ : الشَّرْطُ وَالجَـزاءُ مَعـاً خَبَـرٌ وَاحِـدٌ ، وَمَـا بَعْدَ حَرْفِ الْعَطْفِ خَبَـرٌ مُسْتَقِـلٌّ يَحْتَمِـلُ الصِّدْقَ وَالْكَـذِبَ مُنْفَـرِداً ، فَإِطْـلَاقُ الْكَـلامِ الْوَاحِـدِ عَلَـى الشَّرطِ وَالجَـزاءِ أَوْلَـى مِنَ الْمَعْطُــوفِ

---

(١) انظر المقتصد ١٠٦٦ حيث قال الجرجاني « وهذا تعسف بارد » .

(٢) انظر الإيضاح العضدي ٣٩٣ ، والمقتصد ١٠٦٦ ــ ١٠٦٧ ، ومثاله : « لا تنقطع عنا فنجفوك » وهو بمنزلة قولك : « ان انقطعت جفوتك » في المعنى ، ولهذا يسمى جوابا .

وَالْمَعْطُوفِ عَلَيهِ ، وَأَمَّا حَدِيثُ العَامِلِ فَكَوْنُ حَرفِ الشَّرطِ عَامِلاً فِي الجُمْلَتَينِ مَذْهَبُ جَمٍّ غَفِيرٍ ، وَهُوَ أَقْرَبُ إِلَى الحَقِّ مِنْ جَعْلِ الْحَرفِ وَالشَّرطِ عَامِلاً/ فِي الْجَزاءِ ، وَإِنْ ذَهَبَ إِلَيْهِ الجُرْجَانِيّ مَعَ بَعْضِ المُحَقِّقِينَ ، وَلِتَوهّمِ « مَا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا ، مَعْنَيانِ : ١٣٤/أ

نَفْيُ الحَدِيثِ ؛ لِانْتِفاءِ الإِتْيَانِ ، أَيْ مَا تَأْتِينَا فَكَيْفَ تُحَدِّثُنَا ، وَنَفْيُ الإِتْيَانِ الَّذِي مَعَهُ الْحَدِيثُ ، أَيْ مِنْكَ إِتْيَانٌ وَلَا يَقَعُ الْحَدِيثُ .

وَلَا يَنْتَصِبُ بِإِضْمَارَ (أَنْ) بَعْدَ المُوجَبِ ، لَا يُقَالُ : يَقُومُ زَيْدٌ فَيَغْضَبَ إلاَّ فِي الضَّرُورةِ[1] ، قَالَ :

٢١٥ ــ سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ
وَأَلْحَقُ بِالحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا[2]

لِأَنَّ إِضْمَارَ « أَنْ » إِنَّمَا يَجِبُ إِذَا لَمْ يَتَّسِقِ الْكَلَامُ بِإِدْخَالِ الثَّانِي تَحْتَ حُكْمِ الأَوَّلِ ، فَتَنْصِبُ الثَّانِي إِظْهَاراً لِإِرَادَةِ الْمُخَالَفَةِ ، وَفِي المُوجَبِ هُمَا مُتَّحِدَا الْحُكْمِ ، وَأَمَّا الْبَيْتُ فَكَأَنَّ الشَّاعِرَ تَوَهَّمَ

---

(١) انظر الكتاب ٤٢٣/٢ ، والمقتصد ١٠٦٨ .

(٢) البيت من الوافر ، وقائله المغيرة بن حبناء التميمي .
انظر الكتاب ٤٢٣/٢ ، والمقتضب ٢٢/٢ ، والمقتصد ١٠٦٨ ، والعيني ٣٩٠/٤ ، والخزانة ٦٠٠/٣ .
والشاهد فيه نصب « أستريحا » بعد الفاء باضمار أن ضرورة ، لأن الفعل لم يسبق بنفي أو طلب ، وذكر الشنتمري أنه يروى ـ « لأستريحا » ولا شاهد فيه على هذه الرواية .

مَعْنًى غَيرَ الْمُوجُبَةِ فِي الأَوَّلِ ، إمَّا بِالَّتمنّـي ، أَوْ بِالشَّرطِ فَنصَبَ بَعْـدَ الفاءِ ، وَمَا بَعْدَ غَيرِ المُوجَبِ أَيضاً إِذَا لَمْ يُرَدْ بِهِ مُخَالَفَةَ الثَّانِـي لِلأوَّلِ فِي الْحُكْمِ فَمُوافَقَةُ الإعْرَابِ .

« الفِعْلُ الْمَجْزُومُ »

الجَازِمَةُ هِيَ « لَمْ » وَ « لَمَّا » وَ « لَا » فِي النَّهْيِ ، وَاللَّامُ فِي الأَمْرِ ، وَكَلِمَاتُ الشَّرْطِ . أَمَّا « لَمْ » فَلِنَفْيِ المَاضِي ، تَدْخُلُ المُضَارِعَ وَتَقْلِبُ مَعْنَاهُ إِلَى المَاضِي تقُولُ : لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ أَمْسِ ، وَلَوْ بَقِيَ مَعْنَى المُضَارِعِ مَعَهَا لَجَازَ « وَلَمْ يَقُمْ غَدَاً » ، وَلَيْسَ[1] .

وَأَمَّا «لَمَّا» فَهِيَ مِثْلُ «لَمْ» مَعْنىً وَحُكْماً ، أَيْ نَفْيُ المَاضِي ، وَقَلْبُ مَعْنَى المُضَارِعِ إِلاَّ أَنَّهَا تُفِيدُ تَوَقُّعاً لِلفِعْلِ الْمَنفِيّ ، يُقَالُ : « لَمَّا يَرْكَبِ الأَمِيرُ » إِذَا/ كَانَ الرُّكُوبُ مَنْفِيَّاً لَكِنَّهُ مُتَوقَّعٌ ، وقَدْ يَكُونُ « لَمَّا » اسْماً يُفِيدُ الظَّرْفِيَّةَ كَتَضَمُّنِ مَعْنَى الشَّرْطِ ، وَمَعْنَاهُ وُجُودُ الشَّيءِ لِوُجُودِ غَيْرِهِ ، وَيَدخُلُ المَاضِيَ الصِّرْفَ كَقَولِكَ : « لَمَّا جِئتَ جِئْتُ » أَيْ حِينَ جِئْتَ جِئْتُ ، وَقَد يُحْذَفُ فِعْلُهَا لِقَرِينَةِ الفِعْلِ المُتَقَدِّمِ ، وَقَولُكَ : « جِئْتُكَ وَلَمَّا » : جِئتُكَ وَلَمَّا تَجِيءْ . وَلَا حَذْفَ مَعَ « لَمْ » ؛ لأَنَّهُ مِنْ أَحْكَامِهَا المُسْتَفَادَةِ بِالتَّركِيبِ[2] . ١٣٤/ب

وَأَمَّا « لَا » فَلِنَهْيِ المُخَاطَبِ وَالغَائبِ[3] .

---

(١) المعنى أنه لا يقال : لم يقم زيد غدا ، كما لا يقال : ما قام زيد غدًا . انظر المقتصد ١٠٩١ .

(٢) ينظر المقتصد ١٠٩١ ـــ ١٠٩٤ .

(٣) وذلك نحو « لا تخرجْ يا زيدُ ، ولا يخرجْ زيدٌ » .

وأَمَّا اللَّامُ : فَتَخْتَصُّ بِالغَائِبِ فِي الأَكْثَرِ ، وَزَعَمَ سِيبَوَيهِ[1] أَنَّ أَصْلَ أَمْرِ المُخَاطَبِ بِاللَّامِ ، وَأَرَادَ بِهِ أَنَّ الأَصْلَ أَنْ يَكُونَ الأَمْرُ بِحَرفٍ كَالنَّهْيِ ، أَيْ الأَمْرُ بِاللَّامِ مُوَافِقٌ لِلْقِيَاسِ وَلَا يُتَوَهَّمُ أَنَّهُ أَشَارَ إِلَى مَذْهَبِ الفَرَّاءِ[2] أَنَّ أَصْلَ اضْرِبْ : لِتَضْرِبْ ، ثُمَّ حُذِفَ اللَّامُ وَالتَّاءُ فَأُدْخِلَ هَمْزَةُ الْوَصْلِ لِلتَّوَصّلِ إِلَى اللَّفْظِ بِالسَّاكِنِ ؛ لأَنَّه نَصَّ عَلَى أَنَّ مِثَالَ الأَمْرِ مَبْنِيٌّ بِمَنْزِلَةِ « هَلْ ، وَقَدْ » فَكَيْفَ يَجْزِمُهُ بِاللَّامِ الْمُضْمَرةِ ، وَالَّذِي يَقْطَعُ بِبُطْلَانِ قَوْلِ الْفَرّاءِ قَوْلُهم : أَكْرِمْ زَيداً ، وَأَمْثَالُهُ ؛ فَإِنَّ الأَصْلَ لَوْ كَان « لِتُكْرِمْ » وَحُذِفَ التَّاءُ وَالْجَازِمُ لَكَانَ هَمْزَةُ « أَكْرِمْ » مَكْسُورَةً .

[كَلِمَات الشَّرطِ]

وَأَمَّا كَلِمَاتُ الشَّرطِ فَأُمُّهَا « إِنْ » لِكَونِهَا حَرْفاً ، وَالْبَوَاقِي اسْماً ، وَالْمَعَانِي تُسْتَفَادُ مِنَ الحُرُوفِ ، وَلِأَنَّهَا تَعُمُّ مَا يَدخُلُ فِي حَيِّزِ الشَّرطِ، وغيرها / يَخُصُّ العُقَلَاءَ أَوْ غَيْرَ العُقَلاءِ وَإِلَى غَيرِ ذَلِكَ ، ١٣٥/أ وَقَد مَضَى وَجْهَا كَيْفِيّةِ عَمَلِهَا[3] ، وَكَذَا تَخَصُّصُ الشَّرطِ

(١) انظر الكتاب ٣١٠/١ ، حيث قال : « كما استغنيت بقولك : اضْرِبْ عن لِتَضْرِبْ » .
(٢) انظر معاني القرآن له ٤٦٩/١ ــ ٤٧٠ ، والمقتضب ٤٤/٢ ، ومجالس ثعلب ٦٠٦/٢ .
(٣) انظر ص ٤٥٧ .

بالاسْتِقْبَالِ ، فَإِذَا وَقَعَ المَاضِي شَرْطاً ، أَوْ جَزَاءاً قُدِّرَ مُسْتَقْبَلاً ، وَقَد يَكُونُ الجَزاءُ مَاضِياً تَحْقِيقاً كَقَولِهِ :

٢١٦ ــ إِذَا مَا انْتَسَبْنَا لَمْ تَلِدْنِي لَئِيمَةٌ
وَلَمْ تَجِدِي مِنْ أَن تُقِرِّي بِهِ بُدَّا[١]

فَإِنَّ عَدَمَ وِلَادَةِ اللَّئِيمَةِ إِيَّاهُ كَانَ وَاقِعاً ، وَمُجَوِّز تَقْدِيرِهِ مُسْتَقْبَلاً أَنَّهُ لَمَّا كَانَ مَشْكُوكاً فِيهِ لَدَى المُخَاطَبِ بَنَى الْمُتَكَلِّمُ كَلَامَهُ عَلَى الْوُجُودِ الذِّهْنِيّ وَجَعَلَ عَدَمَ الوِلَادَةِ مَشْرُوطاً بِالأَنْتِسَابِ .

وجَزاءُ الشَّرطِ ثَلَاثٌ :

الفِعْلُ ، وَهُوَ الأَصْلُ ؛ لِأَنَّ الجزاءَ مِنْ حَيْثُ هُوَ جَزاءٌ يَقْتَضِي التَّجَدُّدَ لِحُدُوثِهِ بَعْدَ الشَّرطِ وَكَونُهُ جَزاءً عَرَضِيٌّ طَارٍ عَلَى مَفْهُومِهِ ، وَالأَصْلُ أَن يَتَطَابَقَ الدَّالُّ وَالْمَدْلُولُ فَيَجِبُ أَن يَكُونَ الجزاءُ كَلِمَةً تَقْتَضِي مَعْنَى الجَزاءِ بِجَوْهَرِ لَفْظِهَا وَالتَّجَدُّدَ الَّذِي هُوَ هَيْئَةٌ ، كَذَلِكَ الْمَعْنَى بِالْهَيئَةِ العَارِضَةِ لِجَوهَرِ لَفظِهَا ، وَمَا ذَلِكَ إِلاَّ الْفِعْلُ .

وَالْفَاءُ ، وَذَلِكَ إِذَا كَانَ جُمْلَةً اسْمِيَّةً كَقَولِكَ : إِنْ تَأْتِنِي فَأَنْتَ مُكْرَمٌ مَحْبُوٌّ ؛ لِأَنَّهَا لَمَّا فَقَدَتِ التَّعَلّقَ بِذَاتِهَا أُتِيَ بِرَابِطٍ يَنُوطُهُ

---

(١) البيت من الطويل ، وقائله زائدة بن صعصعة يعرض بزوجته وكانت أمها سرية . انظر معاني القرآن للفراء ١/٦١ ، ١٧٨ ، والمقتصد ١٠٩٦ ، ومغني اللبيب ٤٠ ، وشرح شواهده ١/٨٩ .
والشاهد في قوله « لم تلدني » فهو محمول على معنى المضي وان كان مضارعا حملاً على ظاهر الحال .

بِالشَّرطِ ، وَخُصّ الفاءُ لِاقْتِضائِهَا التَّعقُّبَ بِلَا مُهْلةٍ في الأَكْثَرِ وَهُوَ مِن لَوَازِمِ الْجَزائيّةِ/ فَدُلَّ بِهِ عَلَى الْمَلْزُومِ ، وَالفِعْلُ الْمَرفُوعُ الواقِعُ ١٣٥/ب بَعْدَ الفاءِ خَبَرُ مُبْتَدإٍ مَحْذُوفٍ كَقَولِه تَعالى ﴿ فَمَن يُؤْمِن بِرَبّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْساً ﴾[1] أيْ هُوَ لَا يَخَافُ ، وَالْجُمْلَةُ مَجْزُومُ الْمَحَلِ ، وَلِهَذَا يُجْزَمُ الْمَعْطُوفُ عَلَيهِ كَقَولِهِ تَعَالَى ﴿ مَن[2] يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرْهُم فِي طُغْيَانِهِم يَعْمَهُونَ ﴾[3] ، ثُمَّ بَعْضُ الأَفْعَالِ ــ بِعَدَمِ ظُهُورِ الْجَزمِ بِالْجَزَائِيّةِ فِي لَفْظِه ــ أُعْطِيَ حُكْمَهُ ، وَهُوَ إِدْخَالُ الفاءِ كَقَولِكَ : إنْ تَلْقَ زَيداً فَأَكْرِمْهُ أَوْ فَلَا تُهِنْهُ ، وَجَعْلُهُ خَبَراً لِمُبْتَدأٍ إِرْتِكَابُ شَطَطٍ ، وَإِنَّمَا لَمْ يَدْخُلِ الفاءُ المَاضِيَ غَيرَ المُحَقّقِ ؛ لِتَأَكُّدِ مُشَابَهَتِهِ المُضَارِعَ بِالإِخْبَارِ ، وَلِهَذَا وَقَعَ شَرطاً كَالْمُضَارِعِ دُونَ سَائِرِ الأَفْعَالِ وَعَدَمِ تَحَقّقِ مُضِيّهِ مَعْنىً الْمُبْعَدِهِ عَنْهُ كَالْمَاضِي المُحَقّقِ كَقَولِكَ : « إنْ تَأتِنِي فَقَدْ أَكْرَمْتُكَ أَمْسِ » حَيْثُ يَجِبُ الفَاءُ ، وَيَجِبُ « قَدْ » فِي المُحَقّقِ لَفْظاً أَوْ تَقْدِيراً كَقَولِهِ تَعَالَى : ﴿ إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ ﴾[4] .

---

(١) سورة الجن آية ١٣ .

(٢) في المخطوطة « ومن » خطأ .

(٣) سورة الأعراف آية ١٨٦ ، قرأ حمزة والكسائي وخلف « ويذرهم » بالجزم وقرأ أبو عمرو وعاصم بالرفع . السبعة في القراءات ٢٩٨ ، والمبسوط في القراءات العشر ٢١٧ ، وانظر البحر المحيط ٤/٤٣٣ ، والمقتصد ١٠٩٨ ، والكتاب ١/٤٥٣ ، وشرح السيرافي بهامشه .

(٤) سورة يوسف آية ٢٦ .

وَالثَّـالِثُ : « إِذَا » كَقَولِـهِ تَعَالَـى : ﴿ وَإِنْ تُصِبْهُـمْ سَيِّئَـةٌ بِمَـا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِـمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُـونَ ﴾[1] ؛ لِأَنَّهَـا لِلْمُفَاجَـأَةِ ، وَهِـيَ لَا تَكُونَ إِلَّا بِعَقِبِ كَلَامٍ فَوَافَقَتِ الفاءَ وَلَمْ يَتَنَبَّـهْ لِهَـذَا الوِفَـاقِ مَنْ قَدَّرَ الفاءَ قَبْلَهَا وَإِلاَّ لَقَّـهُ اجْتِمَـاعُ المِثْلَيْـنِ ، وَلأَنَّ أَصْلَـهُ لَوْ كَانَ مَعَ الفـاءِ لَمَا جاءَ دُونَهُ إِلاَّ نَادِراً كَقَولِهِ :

٢١٧ ــ مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللَّـهُ/ يَشْكُرُهَـا ١٣٦/أ

وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْـدَ اللَّـهِ مِثْـلَانِ[2]

ثُمَّ الْجَزَاءُ إِذَا كَانَ فِعْلاً فَعَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ :

أَنْ يَكُـونَ الأَوَّلُ مُضَارِعـاً وَالثَّانِـي مَاضِيـاً نَحـو : إِنْ تَأْتِ أَكْرَمْتُكَ ، فَتَجزِمُ الأَوَّلَ لَفْظاً وَالثَّانِي مَحَـلاً ، وَأَنْ يَكُونَـا مُضَارِعَيْـنِ فَيُجْزَمَانِ ، وَأَمَّا قَولُهُ :

---

(١) سورة الروم آية ٣٦ .

(٢) البيت من البسيط وينسب لحسان بن ثابت الأنصاري وليس في ديوانه ولعبد الرحمن بن حسان ، ولكعب بن مالك الأنصاري (ديوانه ٢٨٨) ، ويروى « من يفعل الخير فالرحمن يشكره « ولا شاهد فيه حينئذ » .

وهو في الكتاب ٤٣٥/١ ، والمقتضب ٧٠/٢ ، ونوادر ابي زيد ٢٠٧ ، والمقتصد ١١٠٢ ، ومغني اللبيب ٨٠ ، ١٣٣ ، والخزانة ٦٤٤/٣ .

والشاهد فيه حذف الفاء من جواب الشرط للضرورة .

٢١٨ ــ يَا أَقْــرَعُ بْنَ حَابِسٍ يَا أَقْــرَعُ
إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعْ أَخُــوكَ تُصْرَعُ[1]

فَعَلَى تَقْدِيمِ المَرفُوعِ عَلَى حَرْفِ الشَّرطِ عِنْدَ سِيبَوَيهِ[2] ، وَإِضْمَارُ مُضَارِعٍ مِثْلِهِ مَجْزُومٍ لِلْجَزاءِ لِدلَالَتِهِ عَلَيهِ ، نَعَمْ إِنْ كَانَ مَنْفِيّاً بِـ « لَا » جَازَ الرَّفْعُ وَالْجَزْمُ ، لِكَونِهَا عَلَمَ الاسْتِقْبَالِ كَالسِّينِ فَيَقْبَلُ الفاءَ فَيُرْفَعُ وَغَيرِ مَانِعٍ عَمَلَ النَّاصِبِ فِي قَولِكَ : أُرِيدُ أَنْ لَا تَخْرُجَ فَلَا يَمْنَعُ عَمَلَ الجَازِمِ .

وَأَن يَكُونَ الأَوَّلُ مَاضِياً وَالثَّانِي مُضَارِعاً ، فَالأَوَّلُ المَجْزُومُ المَحَلِّ وَالثَّانِي يَجُوزُ جَزْمُهُ لَفْظاً ، وَهُوَ الأَصْلُ ، وَرَفْعُهُ لَفْظاً وَجَزْمُهُ مَحلاً كَقَولِكَ : يَغْفِرُ اللَّهُ لِزَيدٍ ؛ فَإِنَّهُ فِي اللَّفظِ خَبَرٌ وَفِي الْمَعْنَى دُعَاءٌ ؛ لأَنَّ حَرْفَ الشَّرطِ لَمَّا لَمْ يَعْمَلْ فِي لَفْظِ الشَّرطِ مَعَ قُرْبِهِ فَأَن لَا يَعْمَلَ فِي الْجَزاءِ مَعَ بُعْدِهِ أَوْلَى ، وَلَا يَتَوَجَّهُ هَذَا التَّعْلِيلُ فِي الصُّورَةِ الأُولَى ؛ لِعَدمِ اسْتِبْعَادِ الْعَمَلِ فِي الْقَرِيبِ دُونَ الْبَعِيدِ .

---

(١) ينسب هذا الرجز لجرير بن عبد الله البجلي ، وينسب أيضا لعمرو بن خثارم البجلي .
انظر الخزانة ٣/٣٩٦ ، ٦٤٣ ، والعيني ٤/٤٣٠ ، وشرح شواهد المغني ٢/٧٩٧ ، والمقتضب ٢/٧٠ ، والمقتصد ١١٠٣ ، والهمع ٢/٦١ ، وشفاء العليل ٩٥٧ .
والشاهد فيه على مذهب المؤلف وسيبوية تقديم « تصرع » في النية وتضمنه الجواب في المعنى والتقدير : انك تصرع ان يصرع اخوك ، وقيل هو من ضرورة الشعر ، لأن حرف الشرط قد جزم الاول فحكمه ان يجزم الثاني ، وهو عند المبرد على حذف الفاء .
(٢) انظر الكتاب ١/٤٣٦ ، ٤٣٧ ، وشرح أبيات سيبوية لابن السيرافي ٢/١٢١ .

وَأَمَّا الأَسْمَاءُ الشَّرطِيَّةُ وَفَائِدتُهَا الاكْتِفَاءُ بِهَا عَن تِعْدَادِ حَرفِ الشَّرطِ مَعَ كُلٍّ مِنْ أَفْرادِ مَعَانِيهَا ، فَمَنْ تُكْرِمْ أُتكْرِمْ ، أَغْنَى عَن قَولِكَ : إنْ تُكْرِمْ زَيداً فكَذَا ،/ أَوْ عَمْرا فكَذَا ، وَهَلُمَّ جَرّاً فِي كُلِّ ذي عَقْلٍ ، وَقِسْ عَلَيهِ ، فَهِيَ غَيرُ ظُرُوفٍ وَظُرُوفٌ . ١٣٦/ب

فالأَوْلُ نَحْو « مَا » وَ « مَنْ » وَ« أَيُّهُم » ، وَفِي مَهْمَا تَفْعَلْ أَفْعَلْ وَجْهَانِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّ أَصْلَهُ « مَا » فزِيدَ « مَا » ثَانِيةٌ تَأْكِيداً كَقَولِهِ تَعَالَى : ﴿ أَيًّا مَا تَدْعُوا ﴾(١) فَقُلِبَ الأَلِفُ الأُولَى هاءً لِتحَسْينِ اللّفْظِ .

وَثَانِيهِمَا أَنَّ أَصْلَهُ « مَهْ » بِمَعْنَى أَكْفُفْ ، ثُمَّ مَا تَفْعَلْ أَفْعَلْ ، كَأَنَّهُ زَجَرَ مُستَبْعِداً لِما يُرِيدُ اشْتِرَاطَهُ ثُمَّ اشْتَرَطَ فَصَارَا بِالاسْتِعْمَالِ كَلِمَةَ شَرْطٍ .

وَأَمَّا الظُّرُوفُ فَنحَو « مَتَى » وَ « أَيْنَ » وَ « أَنَّى » وَ « أَيِّ » وَ « حَيْثُمَا » وَ « إذْ مَا » ، وَإِنَّمَا لَمْ يُجَازَ بِـ « حَيثُ وَإِذْ » إِلاَّ مَكْفُوفَتَينِ ؛ لأَنَّهُما يُضَافَانِ إِلَى الْجُمَلِ ، فَلَوْ لَمْ يُكَفَّا عَنِ الإِضَافَةِ بِـ « مَا » لَعَمِلَا فِي فِعلِ الشَّرطِ الْجَرَّ وَالْجَزْمَ ، وَلِأَنَّ الفِعْلَ المُضَافَ إِلَيهِ فِي تَقْديرِ المَصْدَرِ فَيَخْرُجُ عَنْ إِرَادَةِ الخَبَرِيَّةِ — التي

(١) سورة الاسراء آية ١١٠ .

هِيَ لَازِمَةُ الشَّرطِيّةِ ـ إِلَى إِرَادَةِ تَخْصِيصِ الأَوَّلِ ـ الَّتِي هِيَ لَازِمَةُ الْمُضَافِ إِلَيهِ ، وَنَعْنِي بِالْخَبَرِ هُنَا الْمُعَلّقَ لَا التَّامَّ الْمُحْتَمِلَ لِلصِّدقِ وَالْكَذبِ .

وَفِي « إِذْ » زِيَادَةُ تَغْيِيرِ الْمَعْنَى مِنَ الْمُضِيّ إِلَى الاسْتِقْبَالِ ، وَإِذَا قُلْتَ «أَيْنَ تَجْلِسْ أَجْلِسْ» انْتَصبَ «أَيْنَ» بِفِعْلِ الشَّرطِ ، وَضَمِيرُهُ بِالْجزاءِ كَقَولِكَ : إِنْ تَضْرِبْ زَيداً أَضْرِبْ ، وَكَذَا جَمِيعُ هَذِهِ الظُّرُوفِ .

وَأَمَّا « إِذا » فَلا يُجَازَى بِهَا إِلاَّ في الضَّرُورة كَبيتِ الكِتَابِ :

٢١٩ ـ تَرْفَعُ لِي خِنْدِفٌ وَاللَّهُ يَرْفَعُ لِي
نَاراً إِذَا مَا خَبَتْ نِيرَانُهَم تَقِدِ[١]

لأَنَّهَا مَوضُوعَةٌ لِتَعْيينِ المُسْتَقْبَلِ ، تقُولُ : آتِيكَ إِذَا احْمَرَّ الْبُسْرُ ، لَا إِنِ احْمَرَّ[٢] .

/ وَالْمُجَازَاةُ فِيهَا إِبْهَامٌ فَلَا يَجْتَمِعَانِ ، وَمَعمُولُ كَلِمَةِ الشَّرطِ ١٣٧/أ

---

(١) البيت من البسيط ، وقائله الفرزدق ، انظر ديوانه ٢١٦/١ (ط الصاوى) وهو في الكتاب ٤٣٤/١ ، والمقتضب ٥٥/٢ ، والمقتصد ١١١٧ ، والخزانة ١٦٢/٣ ، ويروى « إذا خمدت » .
والشاهد فيه مجيء «إذا» للمجازاة في الضرورة بدليل جزم « تقد » على جوابها ، ويروى « تقد » بالرفع فلا شاهد فيه حينئذ .

(٢) يقول الجرجاني في المقتصد ١١١٧ : « لأن احمرار البسر ليس بعلة للإتيان » .

لَا يَتَقَدّمُ عَلَيهَا كَمَا فِي الاسْتِفْهَامِ لِمَا مَرَّ فَلَا تقُولُ : زَيداً إنْ تَضْرِب أَضْرِبْ ، لِامْتِنَاعِ تَقَدّمِ الشَّرطِ العَامِلِ عَلَيهَا ، نَعَمْ يَجُوزُ تَقَدُّمُهُ عَلَى الشَّرطِ كَقَولِهِ :

٢٢٠ ــ لَا تَجْزَعِي إنْ مُنْفِساً أَهْلَكْتُهُ
وَإذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي[1]

وَقَد يُضْمَرُ حَرْفُ الشَّرطِ وَفِعْلُهُ بِدَلَالَةِ مَا تَقَدَّم عَلَيهِ ، وَذَلِكَ بَعْدَ غيرِ الوَاجِبَاتِ إلاَّ النَّفْي تقُولُ : ائْتِنِي أُكْرِمْكَ ، أيْ إنَّكَ إنْ تَأْتِنِي أُكْرِمْكُ ، وَيَمْتنِعُ الإضْمَارُ بَعد النَّهْي فِي بَعْضِ المَواضعِ كَقَولِكَ : « لَا تَدْنُ مِنَ الأَسَدِ يَأْكُلْكَ » ، فَإنّه لَا يَصِحَّ : إنْ لَمْ تَدْنُ مِنْهُ يأْكُلَكَ ، وَلَا يَجُوزُ أن يُقَدّرَ : إنْ تَدْنُ مِنْهُ يَأْكُلْكَ ، لِأَنَّ الْمُضْمَرَ يَجِبَ كَوْنُهُ مِنْ جِنْسِ المُظْهَرِ لِيَدُلَّ عَلَيهِ ، وَلِذَلِكَ لَم يَجُزْ « مَا تَأْتِينَا تُحَدِّثْنَا » ؛ لِأنَّه لَا يَصحّ تَقْدِيرُ « إنْ لَمْ تَأْتِنَا تُحَدّثْنَا » .

وَالنُّكْتَةُ فِيهِ أنَّ المَجْزُومَ فِي هَذهِ المَوَاضِعِ جَزاءٌ لِلإتْيَانِ بِالمَطْلُوبِ بِالجُمْلَةِ الْغَيرِ الْوَاجِبَةِ فَحَيثُ لَا طَلَبَ فَلَا جَزاءَ ، وَقَدْ يُرفَعُ الفِعْلُ بَعْدَ هَذهِ الأشياءِ عَلَى ثَلَاثَةِ وُجوهٍ :

---

(١) البيت من الكامل ، وقائله النمر بن تولب ديوانه ٧٢ ، والمنفس : المال النفيس ، وقيل الكثير . وهو في الكتاب ٦٧/١ ، والمقتصد ٣١٣ ، ١١٢١ ، وابن يعيش ٨٢/١ ، ٣٨/٢ ، والعيني ٥٣٥/٢ ، والخزانة ٤٥٠ ، ٦٤٢/٣ ، والمقتضب ٧٤/٢ ، وابن الشجرى ٣٤٦/٢ . والشاهد في قولـه : « ان منفسا أهلكته حيث تقدم معمول الشرط على الشرط ، فالتقدير : ان اهلكت منفسًا .

الصّفَةِ : ﴿ فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيّاً يَرِثُنِي ﴾[1] .

وَالحَالِ : ﴿ فَذَرهُمْ فِي طُغْيانِهِـمْ يَعْمَهُـونَ ﴾[2] ، وكَقَولِهِـمْ : ادْخُلْ دَارِي أُكْرِمُكَ « أي مُقَـدّراً إِكْـرَامَكَ كَقَـولِكَ : « مَرَرْتُ بِرَجُـلٍ مَعَهُ صَقْرٌ صَائِداً بِهِ غَداً »[3] .

وَالاسْتِئْنَافِ :

٢٢١ ــ فَقَـــالَ رَائِدُهُـــم : أَرْسُوا نُزَاوِلُهَــا
فَكُـلُّ حَتْـفِ امْـــرِىءٍ يَجْـــرِي بِمْقَـــدَارِ[4]

---

(١) سورة مريم آية ٥ــ٦ .

(٢) سورة الأنعام آية ١١٠ .

(٣) انظر الكتاب ٢٤١/١ ، والمقتصد ١١٢٦ .

(٤) البيت من البسيط ، ونسبه سيبوية والأعلم ٤٥٠/١ ، للاخطل وليس في ديوانه ، ويروى « يمضي لمقدار » ، و « يقضي بمقدار » .
وانظر ابن يعيش ٥٠/٧ ، ٥١ ، والمقتصد ١١٢٦ ، والخزانة ٦٥٩/٣ ، والإيضاح في شرح المفصل ٤٠/٢ .
والشاهد فيه رفع « نزاولها » على القطع والاستئناف ، ويجوز جزم الفعل على أنه جواب الطلب .

« بَابُ النُّونِ الثَّقِيلَةِ وَالْخَفِيفَةِ »

هُمَا فِي تَحْقِيقِ الْفِعْلِيّةِ كَـ « إِنَّ » وَ « أَنَّ » فِي الأَسْمّيـةِ ، وَلَا تَدْخُـلَانِ/ المَـاضِيَ وَالحَـالَ ؛ لِغَايَـةِ تَحقّقهِمَـا[1] ، وَجُمْلَـةُ مَحالِّهِمَـا ١٣٧/ب جَوَابُ الْـقَسَمِ الـمُصَاحِبِ لِللَّامِ أَوْ حَرْفِ النَّفْـيِ ، والأَمْـرُ وَالنَّهْـيُ وَالاسْتِفْهَـامُ وَالشَّرْطُ ، تَقُـولُ : وَاللَّـهِ لَتَضْرِبَـنَّ أَوْ لَا تَضْرَبَـنْ ، وَقَـد يُعَرَّى عَنْهُمَـا اعْتِمَـاداً عَلَى تَأْكِيـدِ الـقَسَم ، وَكَـذا البَاقِـي ؛ لأَنَّ هَذِهِ الجُمَلَ مَطْلُوبَةُ التَّحقِيقِ ، وَهِي اسْتِقْبَالِيَّةٌ غَيْرُ مُتَحَقَّقَةِ الْوُجُودِ فَحُقّقَتْ بِهِمَا .

وَأَمَّا الإِخْبَارُ الْمَحْضُ فَلَا دَلَالَـةَ فِيـهِ عَلَى الطَّلَبِ فَلَـم يُحَقّـقْ بِهِمَـا ، وفِعْـلُ الوَاحِـدِ مَعَهُمَـا مَبْنَـيٌّ عَلَـى الفَتْـحِ ، لِخفّتِـهِ ، وَفِعْـلُ الوَاحِدَةِ عَلَى الْكَسْرِ الَّذِي كَانَ قَبْلَ الياءِ ، وَعَلَامَـةُ بِنائِـهِ سُقُـوطُ نُونِ الرَّفعِ ، فَتَلْتَقِي يَاؤُهُ مَعَ نُونٍ سَاكِنَةٍ فَتُحْـذَفُ اليـاءُ اكْتِفَـاءً بِالْـكَسْرَةِ ، وَأَمَّا فِعْلُ التَّثْنِيَةِ فَيُحْـذَفُ نُونُهَـا وَتَثْبُتُ الأَلِـفُ لِلْخِفّـةِ ، وَقِيـلَ : لِئَـلاَّ يَلْتَبِسَ بِفعـلِ الوَاحِـدِ ، وَيُضَعّفُـهُ كَسْرُ النُّـونِ مَعَ التَّثْنِيَـةِ وَفَتْحُهَـا مَعَ الوَاحِدِ ، قَالَ تَعَالَى ﴿ وَلَا تَتَّبِعَانِّ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾[2] .

---

(١) يقول الجرجاني في المقتصد ١١٢٩ : « وذلك أن الماضي والحال ثابتان ، والثابت لا يفتقر إلى التأكيد كما يفتقر إليه ما لم يثبت وهو المستقبل » .

(٢) سورة يونس آية ٨٩ .

وَأَمَّا جَمْعُ المُذَكّرِ فَيُحذَفُ نُونُهُ ، وَكذَا الْوَاوُ اكْتِفَاءً بِالضَّمَّةِ فَتَقُولُ : هَلْ تَضْرِبُنّ ، وأَمَّا جَمْعُ الْمُؤنَّثِ فَتَأْتِي بِأَلِفٍ بَعْدَ الضَّمِيرِ ثُمَّ تَأْتِي بِنُونِ التَّأْكِيدِ فَتَقُولُ : هَلْ تَضْرِبْنَانِّ ، فَصْلاً بَيْنَ النُّونَاتِ كَمَا فِي (قَولِه تَعَالَى)[1] : ﴿ آأَنْتُمْ ﴾ فَصْلاً بَيْنَ الهَمْزَتَيْنِ ، وَتَكْسِرَ النُّونَ/ ١٣٨/أ لِوُقُوعِهَا بَعْدَ الألِفِ كَالتَّثْنِيَةِ .

وَتَدخُلُ الخَفِيفَةُ أَيْنَمَا دَخلتِ الثَّقِيلَةُ إلاَّ فِعْلَ الاثْنَيْنِ ، لأنَّهَا لَوْ تُرِكَتْ سَاكِنَةً مَعَ الأَلِفِ لَا لْتَقَى سَاكِنَانِ لَا عَلَى حَدّهِ[2] ، وَلَوْ حُذِفَتِ الألِفُ لَا لْتَبَسَ بِفعْلِ الوَاحِدِ ، وَلَوْ كُسِرَتِ النُّونُ الْتَبَسَتْ بِنُونِ الإعْرَابِ ، وَيُونُسُ[3] يُجَوّزُ دُخُولَهَا هُنَا ، وَالفَارِسيُّ[4] احْتَجَّ لَهُ بِقراءَةِ ﴿ مَحْيَايْ ﴾[5] ، وَالجُرْجَانِيُّ[6] بأنَّ الألِفَ فِيهَا فَرْطُ مَدّ ، وَالْمَدُّ يَقُومُ مَقَامَ الحَرَكَةِ فَيَحسُنُ اللَّفْظُ بِهِ ، وَإلاَّ فِعْلَ جَمَاعَةِ المُؤَنَّثِ ؛ لأنَّكَ إنْ لم تَأْتِ بِالألِفِ وَبَقَّيْتَ النُّونَيْنِ عَلَى حَالِهِمَا فَظَاهِرُ

---

(١) في النسخة « قولهم » والصواب ما أثبتناه ، والآية من سورة النازعات ٢٧ .

(٢) جاء في الهامش تقييد يقول : « التقاء الساكنين على حده أن يكون الأول من حروف اللين ، والثاني ساكن مدغم نحو « الضَّآلِينَ ...... » ، وانظر المقتصد ١١٣٤ .

(٣) انظر الكتاب ١٥٧/٢ .

(٤) انظر المقتصد ١١٣٤ .

(٥) سورة الانعام آية ١٦٢ ، وقراءة سكون « محياى » عزيت لنافع وقالون ، واختلف عن ورش . انظر : الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ٤٥٩/١ ، والإقناع في القراءات السبع ٦٤٥/٢ .

(٦) انظر المقتصد ١١٣٤ .

الثِّقَلِ ، وَإِنْ أَرَدْتَ الإِدْغَامِ امْتَنَعَ لِسُكُونِ الَّلامِ الْمُلَاقِي النُّونَ الْمُدْغَمَ ، وَلِأَنَّ الْمُدْغَمَ فِيهِ سَاكِنٌ ، (وَإِنْ أُتَيْتَ)[1] بِهَا وَكَسَرْتَ النُّونَ شَابَهَ نُونَ الإِعْرَابِ ظَاهِراً، وَلِأَنَّهَا[2] مَوْضُوعَةٌ عَلَى السُّكُونِ ، وَلِذَلِكَ سُمِّيَتْ خَفِيفَةً[3] ، وَإِنْ تُرِكَا عَلَى حَالِهِمَا فَعَلَى الخِلَافِ[4] .

---

(١) في النسخة « وان تيت » والصواب ما أثبتناه .

(٢) في النسخة « ولأن » والصواب ما أثبتناه .

(٣) في النسخة « حقيقة » تصحيف .

(٤) انظر المقتصد ١١٢٩ ــ ١١٣٦ .

فَصْـــلٌ

إذَا أَلْحَقْتَ النُّونَ الفِعْلَ المُعْتَلَّ اللامِ ، فَإنْ كَانَ المُضْمَـرُ بَارِزاً فَهِيَ مَعَ الفِعْلِ كَكَلِمَةٍ مُنْفَصِلَةٍ ، وَإنْ استَكَنَّ فَهِيَ مَعَهُ كَجُزْءٍ مِنْـهُ . بَيَانُـهُ أَنَّكَ إذَا أَلْحَـقْتَ النُّـونَ بِنَحْـو : « تَرَيْـــنَ أَوْ تَرَى » حَذَفْتَ نُونَ الإعْرَابِ فَتَلْتَقِي الياءُ السّاكِنَةُ الَّتِي هِيَ ضَمِيرٌ وَالنُّونُ السَّاكِنَـةُ فَتَكْسِرُ اليَاءَ فَتَقُولُ : « هَلْ تَرَينَّ » أَوْ « إنْ تَرَينَّ » كَمَا أَنَّ اليـاءَ المَفْتُـوحَ مَا قَبْلَهَا تُكْسَرُ إذَا لاقَتْ/ سَاكِناً مُنْفَصِلاً كَاخْشَيِ الْقَـوْمَ ، وَإن وَصَلْتَهَـا ١٣٨ ب بِنَحو : « تَرَوْا » ضَمَمْتَ الْوَاوَ كَمَـا أَنَّ الْـوَاوَ السَّاكِنَـةَ الْمَفْتُـوحَ مَا قَبْلَهَـا تُضَمُّ إذَا لَقِـيَتْ سَاكِنـاً مُنْـفَصِلاً كَقَولـــهِ تَعَالَـــى ﴿ وَلَا تَنْسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ ﴾[1] ، وَإنْ أَدْخَلْتَهَا عَلَى نَحْو « اغْزِي » حَذَفْتَهَا كَمَـا أَنَّ اليَاءَ السَّاكِنَةَ المَكْسُورَ مَا قَبلَهَا تُحْذَفُ عِندَ الْتِقَاءِ سَاكِنٍ مُنْـفَصِلٍ كَقَولِكَ : اغزِ الْقَوْمَ ، وَإذَا لَقِـيَتْ وَاوَ ضَمير الْجَمْـع حُذِفَتْ ؛ لأَنَّهَـا وَاوٌ سَاكِنَةٌ قَبْلَهَـا ضَمَّـةٌ فَحَـذِفَتْ عِنـدَ الْتِقَـاءِ سَاكـنٍ بَعْدَهَـا كَاغْـزُو الْقَوْمَ ، هَذَا مَعَ الضَّميرِ البَارِزِ ، وَأَمَّا مَعَ الْمُستَكِنّ فَتَقُولُ فِي « اغْـزُ ، وَرَهْ ، وَاخْشَ » : اغْـــزُونَّ ، وَرَيْـــنَ ، وَاخْشَيْـــنَ ، بِرَدّ الْمَحْـــذُوفِ لِلأَمْرِ ؛ لأَنَّ حَذْفَـهُ إمَّـا للإعْرَابِ أَوْ لِلتّشْبِيـهِ بِالإعْـرَابِ كَمَـا فِي أَمْـرِ الْمُخَاطَبِ ، وَالفِعْلُ مَبْنِيٌّ الآنَ ، فَحُكْمُ النُّونِ كَحُكْـمِ المُتّصِلِ مِثْـل

---

(١) سورة البقرة آية ٢٣٧ .

« اخْشَيَا » ، وَالْمُعْتَلُّ الفاءِ حُكْمُهُ حُكْمُ الصَّحِيحِ مَعَ النُّونِ تَقُولُ فِي عِدْ : عِدَنَّ وَفِي ايجَلْ : ايجَلَنَّ ، وَالْمُعْتَلُّ الْعَيْنِ تَرُدُّ الْعَيْنَ الْمَحْذُوفَةَ ، لِسُكُونِ اللَّامِ لِتَحَرُّكِهَا بِإلحَاقِ النُّونِ ، تَقُولُ فِي بِعْ وَقُلْ وَخَفْ : بِيعَنَّ ، وَقُولَنَّ ، وَخَافَنَّ .

« بَابٌ مِنَ الألِفِ وَاللَّامِ »

الْمُـــرَادُ مِنْ قَوْلِ النَّحْوِيِّيــنَ : أَخْبِــرْ عَنْ هَذَا الاسْمِ في هَذِهِ الْجُمْلَةِ أَنْ أُخْبِرْ عَنْهُ حَالَ كَوْنِهِ مَوْصُولاً بِهَذه الْجُمْلَـةِ بِكَوْنِـهِ مُسَمًّـى بِهَـذَا الاسْمِ/ ، وَالإِخْبَـارُ عَلَـى هَذَا الْوَجْـهِ يَتَحَقَّـقُ بِتَصْدِيـرِ الجُمْلَــةِ ١٣٩/أ بِالْمَـوْصُولِ ، وَنَقْلِ الاسْمِ عَن مَوْضِعِـهِ إِلَـى عَجُزِهَـا لِلْخَبَرِّيـةِ وَاقِعـــاً مَوْقِعَـهُ ضَمِيـرُهُ رَاجِعـاً إِلَـى الْمَـوْصُولِ ، فَيَسُوغُ فِي بَعْضِ المَـــوَاضِعِ لِتَحَقُّقِ الشَّرَائِط ، وَيَمْتَنِعُ فِي بَعْضِهَا ؛ لِفُقْدَانِ بَعْضِهَا .

وَالإِخْبَـارُ بِـ « الَّـذِي » أَعَـمُّ ، لِجَرَيَانِـه في الاسْمِيَّـةِ وَالفِعْلِيَّـــةِ وَقُصُورِ اللَّام عَلَى الْفِعْلِيَّـةِ ، ثُمَّ الـلَّامُ إِذَا دَخَلَـت الفِعْـلَ صِيـغَ الفِعْـلُ بِصُورَةِ اسْمِ الفَاعِلِ أَوِ الْمَفْعُـولِ لِيَـحْسُنَ دُخُـولُ الـلَّامِ عَلَيـهِ ، فَإِنَّهَـا مُشَابِهَـةٌ فِي اللَّفْـظِ لِلَامِ التَّعْرِيـفِ الْمَـخْصُوصِ بِالاسْمِ ، ومَـــنْ حَيْثُ الْمَعْنَـى يُخَصِّصُهُ كَهِـيَ ، فَإِذَا قِيـلَ : أَخْبِـرْ عَنْ عَمْـرٍو فِي قَولِكَ : « مَرَّ بِعَمْرٍو زَيْدٌ » قُلْتَ : الَّـذِي مَرَّ بِهِ زَيـدٌ عَمْـروٌ ، أَوِ الْمَـارُّ بِهِ زَيـدٌ عَمْروٌ ، وَإِذَا قِيلَ : أَخْبِرْ عَنْ زَيدٍ فِي قَوْلِكَ : قَامَ زَيدٌ ، قُلْتُ : الَّـذِي قَامَ ، أَوِ القَائِمُ زَيدٌ ، فَيَسْتَكِنُّ ضَمِيرُ زَيدٍ فِيهِمَـا ، وَإِذَا قِيـلَ : « أَخْبِـرْ عَن خَالِدٍ فِي قَولِكَ : خَالدٌ مُنْطَلِقٌ ، قُلْتَ : الَّذِي هُوَ مُنْطَلِقٌ خَالِدٌ ، فَقَطْ ، وَقَوْلُ الفَارِسِيِّ[1] : يُخْبَرُ بِالَّذِي مَا كَانَ أَوَّلُـهُ فِعْـلاً مُتَصَرِّفـاً فِي

---

(١) الإيضاح العضدي ٥٧ .

الإِخْبَارِيّةِ ، أَيْ فِعْلاً خَبَرِياً لَا كَالْأَمْرِ وَنَحْـوِهِ ، وَلَـوْ أَرَادَ التَّصَرُّفَ فِي نَفْسِ الفِعْـلِ لَامْتَنَـعَ دُخُـولُ « لَيْسَ » فِي صِلَـةِ « الَّـذِي » ، وَلَـيْسَ ، وَقَولُهُ : « أَوِ اسْماً مُحَدَّثاً عَنْهُ » إِشَارَةٌ إِلَى الجِهَةِ الَّتِي بِهَـا يَدْخُـلُ فِي هَذَا البَـابِ ، وَإِلاَّ فَكُـلُّ اسْمٍ مُحَـدّثٌ/ عَنْـهُ ، وَإِذَا أَخْبَــرْتَ عَنِ ١٣٩/ب الفَاعِلِ فِي قَولِكَ : « ضَرَبْتُ زَيـداً » قُلْتَ : الَّـذِي ضَرَبَ زَيـداً أَنَـا ، أَوْ : الضَّارِبُ زَيداً أَنَا ، وَأَمَّا عَنِ المَفْعُولِ فَتَقُولُ : الَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيـدٌ ، أَوِ الضَّارِبُهُ أَنَّا زَيدٌ ، فَالهاءُ فِي « ضَارِبُهُ » يَرجِعَ إِلَى المَوْصُولِ ، وَإِنَّمَـا أَبْرَزْتُ « أَنَا » مِن اسْمِ الفَاعِـلِ ؛ لِجَرْيِـهِ عَلَـى غَيْـرِ مَنْ هُوَ لَهُ ، لأَنَّـهُ لَكَ وَجَرَى عَلَى اللَّامِ الَّذِي هُوَ زَيدٌ ، وَتَقُولُ : يَطِيرُ الذُّبَـابُ فَيَـغْضَبُ زَيـدٌ[1] ، فَإِنْ أَخْبَـرْتَ عَنِ الذُّبَـابِ قُلْتَ : الَّـذِي يَطِيــرُ أَوِ الطَّائِــرُ فَيَغْضَبُ زَيدٌ الذُّبَابُ ، وَأَمَّا عَن زَيدٍ فَتَقُولُ : الَّذِي يَطِيرُ الذُّبَابُ أَوِ الطَّائِرُ الذُّبَـابُ فَيَـغْضِبُ زَيـدٌ ، فَفِـي « يَغْضَبُ » ضَمِيـرُ زَيـدٍ الرَّاجِـعُ إِلَــى الْمَوْصُولِ ، وَلَوْ كَانَ بَدَلَ الفَـاءِ الْـوَاوُ لَمْ يَجُـزْ أَنْ تُخْبِـرَ عَنْ زَيـدٍ مَعَ إِدْخَالِ الْمَوْصُولِ في الجُمْلَةِ الأُولَى لِتَبَايُـنِ الْجُمْلَتَيْـنِ ، وَإِنَّمَـا جَازَ مَعَ الفاءِ ؛ لِأَنَّ فِيهِ مَعْنَى الشَّرطِ ، وَكَأَنَّ مَا بَعْدَها جَزاءُ مَا قَبْلَهَـا ، فَكَمَـا يُكْتَفَى بِالضَّميرِ فِي الجَـزاءِ لِرَبْـطِ الْجُمْلَـةِ الشَّرطِيّـةِ بِالْمُبْتَـدَأ . فَكَـذَا بِالْمَوْصُولِ .

وَإِذَا أَخْبَرتْ عَنْ « مُنْطَلِقٌ » فِي « زَيدٌ مُنْطَلِـقٌ » قُلْتَ : الَّـذِي

(١) انظر المقتصد ١١٥٢ ـــ ١١٥٥ .

زَيْدٌ هُوَ مُنْطَلِقٌ ، وَالضَّمِيرَ لَا يَصحُّ رَجُوعُهُ إلَى زَيدٍ وَلَا إلى المَـوْصُولِ بَلْ إلَـى مَوْصُولٍ مَحْـذُوفٍ هُوَ الْخَبَـرُ ، وَإنْ أَخْبَـرْتَ عَن ضَميـرِ « مُنْطَلِقٌ » لَمْ يَجُـزْ ؛ لأنَّ الضَّمِيـرَ/ الَّـذِي يُخْلِفُـهُ فِي « مُنْطَلِـقٌ » إنْ ١٤٠/أ رَجَعَ إلى الموصولِ بَقِي الْمُبْتَدَأُ بلا خَبَرٍ ؛ لِأَنَّ المشتقَّ إنَّما يكونُ خبراً إذا رَجَعَ مِنْهُ ضَمِيرٌ إلَـى الْمُبْتَـدَإِ ، وَإنْ رَجَـعَ إلَـى الْمُبْتَـدَإِ فَلَا رَاجِـعَ مِنَ الصِّلَـةِ إلـَى الْمَـوْصُولِ ، وَلِهَـذِهِ الْعِلَّـةِ لَا يَجُـوزُ الإخْبَـارُ عَنْ ضَمِيـرِ « مِنْهُ » فِي قَولِكَ : السَّمْـنُ مَنَـوانِ مِنْـهُ بِدِرْهَـمٍ[1] ، وَكَـذا عَنِ الاسْمِ الْمُتَلَّبِسِ بِضَمِيرِ الْمُبَتدأ كَقَولِهِ : زَيدٌ ضَرَبْتُ غُلَامَهُ .

وَإذَا أَخْبَـرْتَ عَنْ زَيـدٍ فِي « زَيـدٌ ضَرَبْتُـهُ » فَوَضَعْـتَ مَقَـامَ زَيـدٍ ضَمِيـرَهُ رَاجِعـاً إلَـى المَـوْصُولِ تَغَيَّـرَ ضَمِيـرُ « ضَرَبْتُـهُ » عَنْ زَيـدٍ إلَـى ضَمِيرِهِ[2] ، وَأَمَّـا عَنِ التَّـاءِ فَبِتَغْيِيـرِ الضَّمِيـرِ عَنِ المَتَّكَلِّـمِ إلَـى الْغَيْبَـةِ لِيَرْجِعَ إلَى « الَّذِي » فَتَقُولُ : الَّذِي زَيْدٌ ضَرَبَهُ أَنَا .

وَالإخْبَـارُ عَنْ « زَيـدًا » فِي « ضَرْبِـي زَيـداً قَائِمـاً » : الَّــذِي ضَرَبْتُـهُ ، أَوْ ضَرْبِـي إيَّـاهُ قَائِمـاً زَيـدٌ » ، لأنَّ الاسْمَ يَحْسُنُ فَصْلُ مَنْصُوبِـهِ عَنْـهُ وَوَصْلُـهُ بِهِ بِخِـلَافِ الْفِعْـلِ ، فَإنَّكَ مَا لَمْ تَمْتَنِـعْ عَنِ الاتِّصَالِ لَا تَفْصِلُهُ عَنْهُ ، لِأَنَّ الفِعْلَ يَعْمَلُ بِالَّذاتِ ، فَاتِّصَالُـهُ بِمَعْمُولِـهِ أَشَدُّ فِي الْحَقِيقَةِ فَرُوعِيَ ذَلِكَ فِي اللَّفْـظِ ، وَلَا يُخْبَـرُ عَنِ الْمَصْدَرِ ، لِامْتِنَاعِ عَمَـلِ ضَمِيـرِهِ فَيَبْقَـى الْمَنْصُوبُ بِلَا عَامِـلٍ ، وَلَا عَنِ حَالٍ ؛

---

(١) انظر المقتصد ١١٦٢ .

(٢) فتقول : « الذي هو ضربته زيد » عن المقتصد ١١٦٣ .

لِوُجُوبِ تَنَكُّرِهَا فَأَنَّي تُضْمَرُ ؟ وَلَا يَجُوزُ الإِخْبَارُ عَنْ ضَمِيرِ الشَّأنِ سَوَاءٌ كَانَ مُبْتَدَأً صِرْفاً أَوْ واقِعاً بعد دَواخِلِ المُبْتَدَإِ ؛ لِأَنَّ لَهُ التَّصَدُّرَ ، فكيف يكونُ آخر الكلامِ ، واللهُ أَعْلَمُ وَالْحَمْدُ لِوَلِيِّهِ وَالصَّلاةُ وَالسَّلَامَ عَلَى نَبِيِّهِ .

/ تَمَّ الكِتَابُ بِعَونِ اللَّهِ وَحُسْنِ تَوْفِيقِه فِي يَومِ الاثْنَيْنِ مِن ١٤٠/ب مُنْتصَفِ شَهرِ اللَّهِ الأَصَبّ رَجب سنة إِحْدَى وَثَلاثِينَ وَسُبْعِمَائةٍ عَلَى يَدى العَبْدِ الضَّعيف المُفْتقرِ إلى رَحْمةِ اللَّهِ وَعَفْوهِ وَغُفْرانِه يَعْقُوب بن زكريَّا بن مسعود الخونجي[1] .

(١) لم تعثر له على ترجمة فيما بين أيدينا من مصادر .



الفهارس



فهرس الآيات القرآنية

فهرس الأحاديث

الحديث	رقم الصفحة

فهرس أقوال الصحابة

فهرس الأمثال وأقوال العرب وأمثلة النحاة

فهرس الشواهد الشعرية

رقم الشاهد	البيت		رقم الصفحة
٣٩	كَأَنَّ سبيئــــــةً من بيتِ رأسٍ	يكــونُ مزاجهــا عسل ومــاء	١٥٣
٢٠٢	ولــو أن الأطبـــا كانَ حولي	وكان مع الأطبــاء الشفــــاء	٤٣٩
٢٠٧	(فلا والله لا يلفــى لما بي)[1]	ولا للمـــا بهم أبــــدا دواء	٤٤٦
٤٤	ومـا الدهـر الا منجنونـا بأهلـه	وما صاحب الحاجات الا معذبـا	١٦٠
٨١	فيالــرزام رشحــوا بي مقدمـا	إلى الموت خواضاً إليـه الكتائبـا	١٩٨
١٢٨	كَأَيِّـنَ بالأباطـح من صديـق	يراني لو أصبت هو المصابـــا	٢٦٩
٩٧	يسر المرء ما ذهب الليــــالي	وكان ذهــــابهن له ذهابـــا	٢٢١
٩٤	حتــى إذا الكـــلاب قال لها	كاليــوم مطلوبـا ولا طلبــا	٢١٩
١١٧	هيفـاء مقبلـة عجــزاء مدبــرة	محطوطـة جدلت شنبـاء أنيابـا	٢٤٦
١١٥	أتهجـر سلمـى بالفـراق حبيبها	ومـا كاد نفساً بالفـراق تطـيب	٢٤٥
١٠٦	لَدنٌ بهز الكــف يعسل متنـه	فيـه كما عسل الطريـق الثعــلب	٢٢٨
١٤٠	وإذا تكـــون كريهة أدعـــى لها	وإذا يحاس الحيس يدعى جندب	٢٩٩
	هذا العمــركم الصغــار بعينـه	لا أم لي إنْ كان ذاك ولا أب	٣٠٠
١٣٦	دار لميـــة إذْ ميٌّ تساعفنـــــا	ولا يرى مثلهـا عجــم ولا عرب	٢٩١
٣٢	سراة بنـي أبي بكــر تسامـــى	على كان المسومـــة العـــراب	١٤٧
٦٢	ألا ليت الشبـاب يعــود يومـا	فأخبره بما فعـــــــل المشيب	١٨١
٢٣	عسى الكرب الذي أمسيت فيـه	يكـــــون وراءه فرج قريب	١٣٤
٥٨	ما إنْ رأيت ولا سمعت به	كاليـــوم هانيء أينـــق جرب	
	متبـــذلا تبــــدو محاسنـــه	يضع الهنـــاء مواضع النـــقب	١٧٦

(١) ما بين القوسين لم يرد في المتن .

رقم الشاهد	البيت		رقم الصفحة
٦٧	إنَّ من لام في بنـــي بنت حسا	ن ألمه وأعصه في الخطـــوب	١٨٤
١٩٤	فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا	فاذهب فما بك والأيام من عجب	٤٠٢
٢٩	أمـا القتـال فلا قتـال لديكـــم	ولكـــن سيرا في عراض المواكب	١٣٨
٥٣	فمـن يك أمسى بالمدينـة رحلــه	فإني وقيـــار بها لغـــريب	١٧١
١٥٨	إذا كوكب الخرقـاء لاح بسحـره سهـــيـــل أذاعت غزلها في القـــرائب		٣٣٢
١٨٧	فكـأن في العيـنين حب قرنفـــل	أو سنبـلا كحـــلت به فانهلت	٣٨٢
١٥٥	(ألا ان) قتلى ألطـف (من آل هاشم أذلت رقـاب المسلـمين فذلت)		٣٢٦
١٣٩	ألا رجــــــــلا جزاه الله خيرا	يدل على محصلـــــة تبـــيت	٢٩٨
٤٩	كأن أصوات من ايغـــالهن بنـــا	أواخـر الميس أصوات الفـــراريج	١٦٥
٢٨٥	سأتـــرك منـــزلي لبنـــي تميم	وألحق بالحجـــاز فأستـــريحا	٤٥٧
١١٢	يا ليت زوجك قد غدا	متقلـــــداً سيفــــــاً ورمحا	٢٣٤
٧٢	لقد كان لي عن ضرتين عدمتني	وعمـــا ألاقي منها متزحـــزح	١٨٨
٤٦	من صد عن نيرانها	فأنـــــا ابــــن قيس لا براح	١٦٢
٢٢	عسى طيىء من طيـيء بهد هذه	ستطفـيء غلات الـكلى والجوانح	١٣٤
١٣	ليبك يزيـــدٌ ضارعٌ لخصومـــة	(ومختبـط مما تطيـــح الطوائـــح)	١٠٨
١٥٤	ألا رب من قلبي له الله ناصح	(ومن قلبه لي في الظباء السوانح)	٣٢٣
١٩١	فكان سيان أن لا يسرحـوا نعمـا	أو يسرحـــوه بها واغبرت السوح	٣٩٦
٦٥	أعـد نظـرا يا عبـد قيس لعلمـــا	أضاءت لك النار الحمار المقيـدا	١٨٣
٢٧	تزود مثـــل زاد أبـــيك فينــــا	فنعـــم الـــزاد زاد أبـــيك زادا	١٣٧
٢١٦	إذا ما انتسبنـا لم تلـدني لئيمـــة	ولم تجدى من أن تقـــرى به بدا	٤٦١
٢١٠	يا صاحبي فدت نفسي نفوسكما	وحــــــيثما كنتما لا قيتما رشدا	٤٤٨
	أن تحملا حاجة لي خف محملها	وتصنعـا نعمـة عنـدي بها ويـــدا	٤٤٨

رقم الشاهد	البيت		رقم الصفحة
	أن تقـرأن على أسماء ويحكمـا	منى السلام وأن لا تشعرا أحدا	٤٤٩
١٥	قالت أمامـة لما جئت زائرهـا	هلا رميت ببعض الأسهم السود	١١٨
	لا در درك اني قد رمـيتهم	لولا حددت ولا عذرى لمحدود	١١٨
١٣٨	أرى الحاجات عند أبي خبيب	نكـدن ولا أميـة في البـلاد	٢٩٧
١٤٣	وَقَفْتُ فيها أُصيلا (لأ أُسائلها	عيت جواباً) وما بالربع من أحد	٣١٠
١١٣	إذا كانت الهيجاء وانشقت العصا فحسبك والضحاك سيف مهنـد		٢٣٤
١١١	فآليت لا أنفك أحدو قصيدة	تكون واياها بها مثلا بعـدى	٢٣٣
٣٤	ومن فعلاتي أنني حسن القرى	إذا الليلة الشهباء أضحى جليدها	١٤٨
٥٦	بالله ربك ان قتـلت لمسلمـا	وجبت عليك عقوبة المتعمـد	١٧٤
٧٥	فلولا رجاء النصر منك ورهبة	عقابك قد صاروا لنـا كالموارد	١٩٣
١٠٧	ولأبغينكـم قنـا وعـوارضا	ولأقبلن الخيـل لابـة ضر غد	٢٢٨
٢١٩	ترفع لي خندف والله يرفـع لي	نارا إذا ما خبت نيرانهم تقـد	٤٦٦
١٨٥	وكأنـه لهق السراة كأنـه	ما حاجبيـه معين بسواد	٣٨١
١٦٦	يا من رأى عارضا أسر به	بين ذراعـي وجبهة الأسد	٣٤٠
١٥٩	والمؤمن العائذات الطير يمسحها	ركبان مكة بين الغيل والسند	٣٣٥
٦٦	قالت : ألا ليتما هذا الحمام لنا	إلى حمامتنـا ونصفـه فقـدى	١٨٣
١٥٢	تالله يبقى على الأيـام مبتقـل	جون السراة ربـاع سنـة غرد	٣٢١
١٦٠	إلى الحول ثم اسم السلام عليكما	ومن يبك حولا كاملا فقد اعتذر	٣٣٦
١٧٠	أكل امـرىء تحسبين امـرأ	ونـار توقـد بالليـل نارا	٣٤٢
٣٧	حراجيج ما تنفك الا مناخـة	على الخسف أو نرمي بها بلدا قفرا	١٥٠
١٤١	لا أب وابنا مثل مروان وابنـه	إذا هو بالمجد ارتـدى وتـأزرا	٣٠٠
١١٤	متى ما تلقني فردين ترجـف	روانـف إِلْيَتَـيْك وتستطـارا	٢٣٦

رقم الشاهد	البيت		رقم الصفحة
١٣٤	يا لعنة الله والأقوام كلهم	والصالحين على سمعان من جار	٢٩٠
١٣١	يا تيم تيم عدى لا أبا لكم	لا يلقينكم في سوأة عمر	٢٨٣
٤٥	فأصبحوا قد أعاد الليه نعمتهم	إذهم قريش وإذ ما مثلهم بشر	١٦١
١٢٥	تؤم سناناً وكم دونه	من الأرض محدودباً غارها	٢٦٥
١٠٩	ألا أبلغ أبا حفص رسولاً	فدى لك من أخي ثقة إزارى	٢٢٩
١٠١	ترتع ما غفلت حتى إذا ادكرت	فإنما هي إقبال وإدبار	٢٢٤
١٤٥	ربما الجاهل المؤبل فيهم	وعنا جيج بينهن المهار	٣١٢
٢٥	فأبت إلى فَهْمٍ وما كدت آئبا	(وكم مثلها فارقتها وهي تصفر)	١٣٥، ٤٤٢
٢٨	أما الصدور فلا صدور لجعفر	ولكن أعجازا شديدا ضريرها	١٣٨
٣٥	ثم أضحوا كأنهم ورق جف	فألوت به الصبا والدبور	١٤٩
٤٢	إذا ما المرء كان أبوه عَبْسٌ	فحسبك ما تريد من الفخار	١٥٧
٥٢	إن الخلافة والنبوة فيهم	والمكرمات وسادة اطهار	١٧٠
٧٣	أبا الأراجيزيا ابن اللؤم توعدني	وفي الأراجيز خلت اللوم والخور	١٨٩
٢٢١	فقال رائدهم : أرسوا نزاولها	فكَل حتف امريء يجرى بمقدار	٤٦٨
١٩٧	إنا اقتسمنا خطتينا بيننا	فحملت برة واحتملت فجار	٤٢٤
٢١١	إذا كان أمر الناس عند عجوزهم	فلا بد أن يلقون كل ثبور	٤٤٩
١٩٥	ولأن أشجع من أسامة إذْ	دعيت نزال ولج في الذعر	٤٢٣
١٧٤	قدر أحلك ذا المجاز وقد أرى	وأبي مالك ذو المجاز بدار	٣٤٧
١٦٧	عشية فر الحارثيون بعد ما	قضى نحبه في ملتقى القوم هو بر	٣٤١
١٦٧	إلا علالة أو بدا	هة سابح نهد الجزارة	٣٤٠
٩٢	فظلت بملقى واحف جرع المعى	قياما يقالى مصلخما أميرها	٢١١
٨٦	(أكر وأحمي للحقيقة منهم)	وأضرب منا بالسيوف القرانسا	٢٠٥

رقم الشاهد	البيت		رقم الصفحة
١٩٩	عليـــه من اللـــؤم سروالــــة	(فلـــيس يرق لمستعطــــف)	٤٢٧
١٧٨	الحافظـــو عورة الــــعشيرة لا	ياتيهم من ورائهـــم نطـــف	٣٥١
٥٥	فلـو أنك في يوم الرخـاء سألتني	فراقك لم أبخل وأنت صديـــق	١٧٣
١٧٢	ألا من رأى لي رأى برق شريـق	أسال البحـار فانتحـى للعقيـق	٣٤٣
١٦١	ياقـــر إنَّ أبـــاك حي خويلـــد	قد كنت خائفــة على الإحماق	٣٣٧
٣	وقد كان منهم حاجب وابـن أمـه	أبـو جنـدل والزيـد زيـد المعارك	٨٨
٢٠٤	على مثل أصحاب البعوضة فاخمشي	لك الويل حر الوجه أو يبك من بكى	٤٤٠
٨٢	أخـا الحرب لبـــاساً إليها جلالها	ولـيس بولاج الخوالــف أعقـــلا	١٩٨
١٧٩	أبنـي كلـيب إنَّ عمَّي اللـــذا	قتـلا الملـوك وفككـا الأغـــلالا	٣٥١
١٩٣	قلت إذْ أقبـــلـت وزهـــرتهادى	كنعـــاج الملا تعسفـــن رمـــلا	٤٠١
٢٠٣	محمـــد تفـــد نفسك كل نفس	إذا ما خفت من شيء تبـــالا	٤٤٠
١٢٦	على أننـــي بعـــد ما قد مضى	ثلاثـون للهجـــر حولا كميـــلا	٢٦٥
	يذكرنـــيك حنين العجـــول	ونـوح الحمامـة تدعـو هديـــلا	٢٦٦
٨٣	يومـا تراهـا كشبـه أرديـة الـــ	ـعصب ويومـــا أديمهـــا نغـــلا	١٩٩
٦٩	إنَّ محلا وإنَّ مرتحلا	وإنَّ في السفـر إذ مضوا مهـــلا	١٨٤
١٢٤	كم نالنـــي منهم فضلا على عدم	إذ لا أكاد من الاقتـار أحتمـــل	٢٦٤
١٠٢	ويـوم شهدنـاه سليمـــا وعامـــراً	قليـل سوى الطعـن النهال نوافله	٢٢٥
٨٨	فهيهات هيهات العقيـق وأهلـــه	وهيهات خل بالعقيـق نواصلـــه	٢٠٧
٩٣	كأنـه واضح الأقـراب في لقـــح	اسمي بهن وعزتـــه الأناصيـــل	٢١٨
٧٩	ضغيـــف النكايـــة أعـــداءه	يخال الفـــرار يراخـــي الأجـــل	١٩٥
١٢	ولـــكنما أسعـــى لمجد مؤثـــل	وقـد يدرك المجد المؤثـل أمثـــالى	١٠٤
١١	فلـو أن ما أسعـى لأدنى معيشة	كفاني ولم أطلـب قليـل من المال	١٠٣

★ ★ ★ ★ ★

فهرس الرجـــز

★ ★ ★ ★ ★

فهرس الأعـــلام

فهرس القبائل والطوائف والأمم

★ ★ ★ ★ ★

فهرس الأمـــاكن

★ ★ ★ ★

فهرس اللغـــات

★ ★ ★ ★

فهرس الكتب الواردة في النص



فهرس المصادر والمراجع

أولاً : المخطوطات :

١ ــ أبو عمر الجرمي ــ حياته وجهوده في النحو / رسالة ماجستير / إعداد محسن سالم العميرى ١٣٩٩ هـ كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ــ جامعة أم القرى .

٢ ــ التذييل والتكميل لأبي حيان النحوي الأندلسي نسخة الأوسكوريال رقم ٥٣ مصورة مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، بجامعة أم القرى .

٣ ــ شرح التسهيل لابن مالك / دار الكتب المصرية ١٠ نحو / ش مصورة مركز البحث العلمي ، بجامعة أم القرى .

٤ ــ شرح كتاب المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير / لصدر الافاضل / نسخة الظاهرية + نسخة المتحف البريطاني ــ ميكرو فيلم في مركز البحث العلمي ، بجامعة أم القرى ، بمكة المكرمة .

٥ ــ الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية / لتقي الدين إبراهيم الطائي النيلي / الجزء الأول / دراسة وتحقيق / رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية ، بجامعة أم القرى ، بمكة المكرمة / إعداد / محسن سالم العميرى .

٦ ــ اللباب في علل البناء والإعراب / لأبي البقاء العكبرى / ميكرو فيلم بمركز البحث العلمي في بجامعة أم القرى ، بمكة المكرمة / رقم (٣٧٢) نحو عن أصله بمكتبة شستربيتي بدبلن رقم ٣٨٣٣ .

ثانياً : المطبوعات :

٧ ــ إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر للدمياطي الشهير بالبنا . دار الندوة الجديدة بيروت .

٨ ــ أخبار أبي القاسم الزجاجي للزجاجي تحقيق الدكتور عبد الحسين المبارك . دار الرشيد ، بغداد ١٩٨٠ م .
٩ ــ أخبار النحويين البصريين/ لأبي سعيد السيرافي / تحقيق طه محمد الزيني ومحمد عبد المنعم خفاجي / البابي الحلبي / الطبعة الأولى ١٣٧٤ هـ .
١٠ــ الاخيارين صنعة الأخفش الصغير / تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٤ هـ .
١١ــ الأزهية في علم الحروف / للهروى / تحقيق عبد المعين الملوحي/ دمشق ١٣٩١ هـ .
١٢ــ أساس البلاغة للزمخشرى ــ دار ومطابع الشعب القاهرة ١٩٦٠ م .
١٣ــ الاستغناء في أحكام الاستثناء / للقرافي / تحقيق الدكتور طه محسن / مطبعة الإرشاد بغداد ١٤٠٢ هـ .
١٤ــ أسرار العربية / لأبي البركات الأنبارى / تحقيق محمد بهجة البيطار / مطبعة الترقي / دمشق ١٣٧٧ هـ .
١٥ــ أسماء خيل العرب وأنسابها وفرسانها / الغندجاني / تحقيق الدكتور محمد علي سلطاني / مؤسسة الرسالة .
١٦ــ أشعار الشعراء الستة الجاهليين / إختيار الأعلم الشنتمرى / الطبعة الأولى دار الآفاق الجديدة / بيروت ١٩٧٩ م .
١٧ــ إصلاح المنطق / لابن السكيت / تحقيق أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام هارون / الطبعة الثالثة / دار المعارف ١٩٧٠ م .
١٨ــ الأصمعيات / لأبي سعيد الأصمعي / تحقيق أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام هارون / الطبعة الخامسة دار المعارف ١٣٨٧ هـ .
١٩ــ الأصول في النحو / لابن السراج تحقيق الفتلي / مطبعة النعمان النجف ١٣٩٣ هـ (١٩٧٣ م) .

٢٠ـ الأضداد للأصمعي / نشر . د . أوغست هفنر / المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ١٩١٢ م .
٢١ـ الأضداد لابن السكيت / نشر د . أوغست هفنر ، بيروت ١٩٢١ م .
٢٢ـ إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس تحقيق د . زهير غازي زاهد مطبعة المعاني بغداد ١٣٩٧ هـ .
٢٣ـ الأفعال / للسرقسطي / تحقيق د . حسين محمد شرف ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ١٣٩٥ هـ .
٢٤ـ الإقتراح في علم أصول النحو / للسيوطي :
أ ـ تحقيق / أحمد صبحي فرات / استانبول / ١٣٩٥ هـ .
ب ـ تحقيق أحمد محمد قاسم / الطبعة الأولى / السعادة بمصر ١٣٩٦ هـ .
٢٥ـ الاقتضاب في شرح أدب الكتاب / لابن السيد البطليوسي / دار الجيل بيرت ١٩٧٣ م .
٢٦ـ الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش ت د . عبد المجيد قطامش طبعة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة ١٤٠٣ هـ .
٢٧ـ ألف باء للبلوي بيروت (بدون) .
٢٨ـ أمالي الزجاجي / لأبي القاسم الزجاجي / تحقيق عبد السلام هارون الطبعة الأولى ١٣٨٢ هـ .
٢٩ـ أمالي السهيلي / لأبي القاسم عبد الرحمن الأندلسي / تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا / الطبعة الأولى مطبعة السعادة بمصر ١٣٩٠ هـ .
٣٠ـ الأمالي الشجرية / لابن الشجري / دار المعارف بيروت .
٣١ـ أمالي المرتضى (غرر الفوائد ودرر القلائد) للشريف المرتضى / تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم / الطبعة الثانية بيروت ١٣٨٧ هـ .
٣٢ـ الأمالي / لأبي علي القالي / الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٥ م .
٣٣ـ أملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن لأبي البقاء

العكبري مطبعة التقدم العلمية بمصر ١٣٤٧ هـ .

٣٤ـ إبناه الرواه على أنباه النحاه للقفطي ت محمد أبو الفضل إبراهيم ـ دار الكتب المصرية ١٣٦٩ هـ .

٣٥ـ أنساب الخيل في الجاهلية والإسلام وأخبارها / لابن الكلبي تحقيق أحمد زكي ـ دار الكتب ١٩٤٦ م .

٣٦ـ الإنصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال لناصر الدين الإسكندرى المالكي بهامش الكشاف .

٣٧ـ الإنصاف في مسائل الخلاف / لأبي البركات ابن الأنبارى ت محمد محي الدين عبد الحميد الطبعة الرابعة ١٣٨٠ هـ .

٣٨ـ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك / لابن هشام / تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد / مطبعة السعادة بمصر الطبعة الرابعة ١٣٧٥ هـ .

٣٩ـ الإيضاح العضدي / لأبي علي الفارسي / تحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود / الطبعة الأولى / مطبعة دار التاليف بمصر / ١٣٨٩ هـ .

٤٠ـ الإيضاح في شرح المفصل / لابن الحاجب / تحقيق الدكتور موسى بناى العليلي / مطبعة العاني / بغداد ١٩٨٣ م .

٤١ـ البحر المحيط / لأبي حيان / الطبعة الثانية دار الفكر بيروت ١٣٩٨ هـ .

٤٢ـ البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع تحقيق الدكتور عياد الثبيتي . دار الغرب الإسلامي ١٤٠٧ ه .

٤٣ـ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاه للسيوطي ت أبو الفضل إبراهيم / البابي الحلبي ١٣٨٤ هـ .

٤٤ـ البيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنبارى / تحقيق الدكتور طه عبد الحميد طه / دار الكتاب العربي / الهيئة المصرية العامة للتاليف والنشر ١٣٦٩ هـ .

٤٥ـ تأويل مشكل القرآن / لابن قتيبة / تحقيق السيد أحمد صقر / طبعة عيسى الحلبى ١٣٧٣ هـ .

٤٦ــ تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدى / تحقيق عبد الستار فراج وجماعة من العلماء / طبعة الكويت .

٤٧ــ التبصرة والتذكرة للصيمرى / تحقيق الدكتور فتحي أحمد مصطفى / طبعة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة ١٤٠٢ هـ .

٤٨ــ التبصرة في القراءات لمكي بن أبي طالب القيس / تحقيق د . محي الدين رمضان / الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ الكويت .

٤٩ــ تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب / للأعلم الشنتمرى بهامش كتاب سيبويه / طبعة بولاق ١٣١٦ هـ .

٥٠ــ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك / تحقيق الدكتور محمد كامل بركات / دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ١٣٨٧ هـ .

ــ التصريح = شرح التصريح .

٥١ــ التعريفات لأبي الحسن الجرجاني / دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٣ هـ .

٥٢ــ تعليق من أمالي ابن دريد / تحقيق السيد مصطفى السنوسي / المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ــ الكويت ط ١ / ١٤٠٤ هـ .

٥٣ــ التوطئة / للشلوبين / تحقيق يوسف المطوع / دار التراث العربي / القاهرة ٩٧٣ م .

٥٤ــ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك / للمرادي / تحقيق الدكتور عبد الرحمن سليمان / الطبعة الأولى مكتبة الكليات الازهرية ١٩٧٥ م .

٥٥ــ التيسير في القراءات السبع / لأبي عمرو الداني / تحقيق أوتو برتزل ــ استانبول ١٩٣٠ م .

٥٦ــ الجامع لأحكام القرآن للقرطبي الطبعة الثالثة دار القلم القاهرة ١٣٨٦ هـ .

٥٧ــ الجمان في تشبيهات القرآن لابن ناقيا البغدادي / تحقيق مصطفى الصاوى ــ الإسكندرية ١٩٧٤ م .

٥٨ــ الجمل في النحو لأبي القاسم الزجاجي / تحقيق د . علي توفيق الحمد /

مؤسسة الرسالة بيروت ١٤٠٤ هـ .
٥٩ــ جمهرة الأمثال للعسكري / تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش / المؤسسة العربية الحديثة ١٣٨٤ هـ .
٦٠ــ جمهرة اللغة لابن دريد ــ طبع دائرة المعارف العثمانية ــ حيدر أباد ١٣٥١ هـ .
٦١ــ الجنى الداني في حروف المعاني / للمرادي / تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة المكتبة العربية بحلب / ١٣٩٣ هـ .
٦٢ــ حجة القراءات / لابن زنجلة تحقيق سعيد الأفغاني / الطبعة الثانية ــ بيروت ١٣٩٩ هـ .
٦٣ــ الحجة في القراءات السبع لابن خالوية تحقيق د . عبد العال سالم مكرم ــ دار الشروق الطبعة الثانية ١٣٩٧ هـ .
٦٤ــ الحجة في علل القراءات السبع / لأبي علي الفارسي / تحقيق جماعة من المحققين / الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٣ هـ .
٦٥ــ الحماسة / لأبي تمام / تحقيق الدكتور عبد الله عسيلان / طبع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية الرياض ١٤٠١ هـ .
٦٦ــ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب / للبغدادى :
(أ) ــ طبعة بولاق ١٣٩٩ هـ .
(ب) ــ طبعة الأستاذ عبد السلام هارون / مطابع الهيئة العامة ١٣٩٩ هـ .
٦٧ــ الخصائص / لابن جني / تحقيق محمد علي النجار / الطبعة الثانية ــ بيروت ١٩٥٢ م .
٦٨ــ درة الغواص في أوهام الخواص للحريرى / تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم / مطبعة نهضة مصر ١٩٧٥ م .
٦٩ــ الدرة الفاخرة في الأمثال السائرة لحمزة الاصبهاني / تحقيق الدكتور عبد المجيد قطامش / دار المعارف بمصر ١٩٧١ م .
٧٠ــ الدرر اللوامع على همع الهوامع / لأحمد الشنقيطي / الطبعة الثانية دار المعرفة ــ

بيروت ١٣٩٣ هـ .
٧١ــ دلائل الإعجاز للإمام عبد القاهر الجرجاني قرأه وعلق عليه أبو فهر محمود محمد شاكر / نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة .
٧٢ــ ديوان أبي الأسود الدؤلي / تحقيق محمد آل ياسين / دار الكتاب الجديد ــ بيروت ١٩٧٤ م .
٧٣ــ ديوان أبي دهبل الجمحي / تحقيق عبد العظيم عبد المحسن / الطبعة الأولى النجف الاعلى / بغداد ١٣٩٢ هـ .
٧٤ــ ديوان أبي العتاهية / دار صادر ــ بيروت ١٤٠٠ هـ .
٧٥ــ ديوان أبي النجم العجلي / صنعة علاء الدين آغا / مطبوعات النادى الأدبي بالرياض / ١٤٠١ هـ .
٧٦ــ ديوان الأعشى الكبير / شرح وتعليق الدكتور محمد حسين القاهرة ١٩٥٠ م .
٧٧ــ ديوان امريء القيس / تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم / الطبعة الثانية دار المعارف بمصر ١٩٦٤ م .
٧٨ــ ديوان أوس بن حجر / تحقيق محمد نجم دار صادر بيروت / الطبعة الثانية ١٣٨٧ هـ .
٧٩ــ ديوان تأبط شرا / جمع وتحقيق على ذوالفقار شاكر / دار الغرب الإسلامي الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ = ١٩٨٤ م .
٨٠ــ ديوان جران العود / الطبعة الأولى دار الكتب المصرية ١٣٥٠ هـ .
٨١ــ ديوان جرير / تحقيق الدكتور نعمان محمد أمين طه / مطابع دار المعارف بمصر ١٩٦٩ م .
٨٢ــ ديوان الحارث بن حلزة / تحقيق هاشم الطعان مطبعة الإرشاد / بغداد ١٩٦٩ م .
٨٣ــ ديوان حسان بن ثابت (رضي الله عنه) / تحقيق سيد حنفي حسنين / الهيئة المصرية العامة ١٩٧٤ م .

٨٤ــ ديوان الحطيئة :
(أ) ــ بشرح السكرى / تصحيح أحمد الشنقيطي / مطبعة التقدم بمصر ١٣٢٣ هـ .
(ب) ــ بتحقيق الدكتور نعمان محمد أمين طه القاهرة ١٩٥٨ م .
٨٥ــ ديوان الخنساء نشر دار الأندلس ــ بيروت الطبعة السابعة ١٩٧٨ م .
٨٦ــ ديوان دريد بن الصمة الجشمي / تحقيق محمد خير البقاعى / دار قتيبة ــ دمشق ١٤٠١ هـ .
٨٧ــ ديوان ذي الرمة / تحقيق الدكتور عبد القدوس أبو صالح / مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٢ هـ .
٨٨ــ ديوان رؤبة بن العجاج / بعناية وليم بن الورد البرسي / ليبزج ١٩٠٣ م .
٨٩ــ ديوان زيد الخيل الطائي / تحقيق نورى القيسي / مطبعة النعمان / النجف ١٩٦٨ م .
٩٠ــ ديوان سحيم عبد بني الحسحاس / تحقيق الأستاذ عبد العزيز الميمني نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية / نشر دار القومية القاهرة ١٣٨٤ هـ = ١٩٦٥ م .
٩١ــ ديوان الشماخ / تحقيق صلاح الدين الهادى / دار المعارف بمصر .
٩٢ــ ديوان عامر بن الطفيل برواية أبي بكر الأنبارى دار صادر ــ بيروت ١٣٩٩ هـ .
٩٣ــ ديوان العباس بن مرداس جمع وتحقيق الدكتور يحيى الجبورى دار الجمهورية ــ بغداد ١٩٦٨ هـ .
٩٤ــ ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات / تحقيق د . يوسف محمد نجم / دار صادر ــ بيروت ١٣٧٨ هـ .
٩٥ــ ديوان العجاج / تحقيق الدكتور عزة حسن / مكتبة دار الشروق ــ بيروت ١٩٧١ م .

٩٦ــ ديوان عمر بن ربيعة / طبع الهيئة المصرية للكتاب ١٩٧٨ م .
٩٧ــ ديوان عمرو بن قميئة / تحقيق حسن كامل الصيرفي بمجلة معهد المخطوطات العربية م ١١/١٣٨٥ هـ .
٩٨ــ ديوان عمرو بن قميئة / تحقيق خليل إبراهيم العطية / مطبعة الجمهورية بغداد ١٣٩٢ هـ .
٩٩ــ ديوان عنترة / تحقيق محمد سعيد مولوي المكتب الإسلامي بيروت .
١٠٠ــ ديوان الفرزدق / دار صادر بيروت ١٣٨٥ هـ .
١٠١ــ ديوان القطامي / تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب / الطبعة الأولى بيروت ١٩٦٠ م .
١٠٢ــ ديوان قيس بن الخطيم / تحقيق الدكتور ناصر الدين الأسد / الطبعة الثانية دار صادر بيروت ١٣٨٧ هـ .
١٠٣ــ ديوان كثير عزه / جمع وشرح الدكتور احسان عباس / دار الثقافة بيروت ١٣٩١ هـ .
١٠٤ــ ديوان كعب بن مالك الأنصارى / تحقيق سامي مكي / الطبعة الأولى بغداد ١٩٦٦ م .
١٠٥ــ ديوان لبيد بن ربيعة / تحقيق الدكتور إحسان عباس / الكويت ١٩٦٢ م .
١٠٦ــ ديوان مجنون ليلى / تحقيق عبد الستار / دار مصر للطباعة ١٩٧٩ م .
١٠٧ــ ديوان مسكين الدارمي / تحقيق خليل العطية وعبد الله الجبوري / مطبعة دار البصرة بغداد ١٣٨٩ هـ .
١٠٨ــ ديوان النابغة الذبياني / تحقيق الدكتور شكرى فيصل / دار الفكر بيروت .
١٠٩ــ ديوان هدبة بن الخشرم العذرى / جمع وتحقيق الدكتور يحيى الجبورى / مطبعة وزارة الثقافة دمشق ١٩٧٦ م .
١١٠ــ ذيل الأمالي / لأبي علي القالي / دار الفكر بيروت .
١١١ــ رسالة الصاهل والشاحج للمعري / تحقيق الدكتورة عائشة عبد الرحمن /

دار المعارف بمصر ١٩٧٥ م .
١١٢ـــ رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي تحقيق أحمد الخراط ــ دمشق ١٣٩٥ هـ .
١١٣ـــ الروض الأنف للسهيلي تحقيق طه عبد الرؤوف سعد مكتبة الكليات الأزهرية ١٩٧٢ م .
١١٤ـــ السبعة في القراءات لابن مجاهد / تحقيق الدكتور شوقي ضيف / دار المعارف بمصر ١٩٧٢ م .
١١٥ـــ سر صناعة الإعراب / لابن جني تحقيق الدكتور حسن هنداوي / دار القلم دمشق ١٤٠٥ هـ .
١١٦ـــ سراج القاريء المبتديء وتذكار المنتهي لابن القاصح العذرى البغدادى ــ البابي الحلبي ١٣٧٣ هـ .
١١٧ـــ سمط اللاليء في شرح أمالي القالي / للبكري تحقيق عبد العزيز الميمني / دار الحديث بيروت الطبعة الثانية ١٤٠٤ هـ .
١١٨ـــ سنن الترمذي للإمام محمد بن عيسى الترمذي / تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان / الطبعة الأولى دار الفكر بيروت ١٤٠٠ هـ .
١١٩ـــ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك / تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد / دار الكتاب العربي بيروت الطبعة (١٤)/١٩٦٤ م .
١٢٠ـــ شرح أبيات سيبويه / لأبي جعفر النحاس / تحقيق أحمد خطاب / المكتبة العربية / حلب ١٩٧٤ م .
١٢١ـــ شرح أبيات سيبويه / لابن السيرافي / تحقيق الدكتور محمد علي سلطاني / دمشق ١٣٩٦ هـ .
١٢٢ـــ شرح أبيات مغني اللبيب لعبد القادر البغدادى / تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد الدقاق / دمشق ١٣٩٨ هـ .
١٢٣ـــ شرح أشعار الهذليين / للسكرى / تحقيق عبد الستار فراج / مطبعة المدني .

ـــ شرح الأشموني = منهج السالك .
ـــ شرح الالفية للمرادى = توضيح المقاصد والمسالك .
١٢٤ــ شرح ألفية ابن معطي / لابن القواس / تحقيق الدكتور علي موسى الشوملي / مكتبة الخانجي بمصر / الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ .
١٢٥ــ شرح جمل الزجاجي / لابن عصفور تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح / بغداد ١٤٠٠ ، ١٤٠٢ هـ .
١٢٦ــ شرح ديوان حسان بن ثابت الأنصارى / لعبد الرحمن البرقوقي / دار الاندلس بيروت ١٣٨٦ هـ .
١٢٧ــ شرح ديوان الحماسة / للمرزوقي / تحقيق أحمد أمين وعبد السلام هارون / مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر / الطبعة الثانية ١٣٨٧ هـ / ١٩٦٧ م .
١٢٨ــ شرح ديوان كعب بن زهير لأبي سعيد السكري ــ طبعة دار الكتب ١٣٦٩ هـ .
١٢٩ــ شرح شذور الذهب / لابن هشام تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد مطبعة السعادة بمصر .
١٣٠ــ شرح شواهد الإيضاح لابن برى / تحقيق الدكتور عيد مصطفى درويش / الهيئة العامة المصرية ١٤٠٥ هـ .
١٣١ــ شرح شواهد سيبوية للأعلم = تحصيل عين الذهب .
١٣٢ــ شرح شواهد المغني / للسيوطي / تصحيح الشنقيطي / مكتبة الحياة ــ بيروت .
١٣٣ــ شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ / لابن مالك / تحقيق عدنان الدورى / مطبعة العاني بغداد ١٣٩٧ هـ .
١٣٤ــ شرع القصائد العشر / للتبريزى الدكتور فخر الدين قباوة / دار الأصمعي حلب ١٣٩٣ هـ .
١٣٥ــ شرح الكافية الشافية لابن مالك / تحقيق الدكتور عبد المنعم هريدي / نشر مركز البحث العلمي واحياء التراث الإسلامي / جامعة أم القرى مكة المكرمة / طبع

دار المأمون الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ .
١٣٦ــ شرح الكافية في النحو / للرضي / دار الكتب العلمية بيروت .
١٣٧ــ شرح الكتاب / للسيرافي بهامش الكتاب طبعة بولاق = كتاب سيبوية / بولاق .
١٣٨ــ شرح الكوكب المنير (في أصول الفقة) / لابن النجار الحنبلي / تحقيق الدكتور محمد الرحيلي ، والدكتور نزيه حماد / مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ١٤٠٠ هـ .
١٣٩ــ شرح اللمحة البدرية في علم العربية / لابن هشام / تحقيق الدكتور هادى نهر / مطبعة الجامعة المستنصرية / بغداد ١٩٧٧ م .
١٤٠ــ شرح المعلقات العشر وأخبار شعرائها للشنقيطي ــ دار الأندلس بيروت (بدون) .
١٤١ــ شرح المفصل لابن يعيش طبع عالم الكتب بيروت ، ومكتبة المتبنى بالقاهرة .
١٤٢ــ شرح الوافية نظم الكافية / لابن الحاجب / تحقيق الدكتور موسى بناوي العليلي / مطبعة الاداب في النجف الاشرف ١٤٠٠ هـ .
١٤٣ــ شعر أبي زبيد الطائي / تحقيق الدكتور نورى القيسي / طبع المعارف بغداد ١٩٦٧ م .
١٤٤ــ شعر الحارث بن خالد المخزومي / تحقيق الدكتور يحيى الجبورى / مكتبة الأندلس بغداد ١٩٧٢ م .
١٤٥ــ شعر الأخطل / تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة / دار الآفاق الجديدة ، بيروت الطبعة الثانية ١٩٧٩ م = ١٣٩٩ هـ .
١٤٦ــ شعر عبد الله بن الزبعري / للدكتور يحيى الجبوري / الطبعة الثانية / مؤسسة الرسالة بيروت ١٤٠١ هـ .
١٤٧ــ شعر عمرو بن أحمر الباهلي / جمع وتحقيق الدكتور حسين عطوان / مجمع اللغة العربية بدمشق مطبعة دار الحياة بدمشق .
١٤٨ــ شعر عمرو بن معد يكرب الزبيدى / تحقيق مطاوع الطرابيشي / مطبوعات مجمع

اللغة العربية بدمشق / ١٣٩٤ .
١٤٩ــ شعر المتوكل الليثي / تحقيق يحيى الجبوري / مكتبة الأندلس بغداد .
١٥٠ــ شعر مزاحم العقيلي / تحقيق الدكتور نورى القيسي ، وحاتم الضامن / بمجلة معهد المخطوطات العربية بالقاهرة المجلد ٢٢ ح ١ عام ٨٣ .
١٥١ــ شعر النمر بن تولب صنعة الدكتور نوري حمودي القيسي مطبعة المعارف بغداد ١٩٦٩ م .
١٥٢ــ شفاء العليل في إيضاح التسهيل / للسلسيلي / تحقيق الدكتور عبد الله على الحسيني البركاتي / نشر المكتبة الفيصلية بمكة المكرمة / الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ .
١٥٣ــ الصاحبي / لابن فارس / تحقيق السيد أحمد صقر / مطبعة البابي الحلبي بمصر ١٩٧٧ م .
١٥٤ــ الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية للجوهرى / تحقيق أحمد عبد الغفور عطار / بيروت ١٣٩٩ هـ .
١٥٥ــ صحيح البخاري لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ــ طبعة بالأوفست عن طبعة دار الطباعة العامرة ــ باستانبول .
١٥٦ــ ضرائر الشعر لأبي عبد الله القيرواني / تحقيق الدكتور محمد زغلول سلام ، الدكتور محمد مصطفى هداره الإسكندرية ١٩٧٣ م .
١٥٧ــ طبقات فحول الشعراء / لابن سلام الجمحي / تحقيق محمود محمد شاكر / مطبعة المدني ١٩٧٤ م .
ــ طبقات القراء = غاية النهاية .
١٥٨ــ طبقات النحويين واللغويين / للزبيدى تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم / دار المعارف ١٩٧٣ م .
١٥٩ــ الطرائف الأدبية / تحقيق عبد العزيز الميمني / دار الكتب العلمية بيروت (بدون) .

١٦٠ــ العقد الفريد / لابن عبد ربه الأندلسي / شرح أحمد أمين وزميليه / مطبعة لجنة التأليف بمصر الطبعة الثانية ١٣٩٣ هـ .
١٦١ــ العنوان في القراءات السبع لابن خلف المقريء الأندلسي / تحقيق الدكتور زهير زاهد والدكتور خليل العطية / عالم الكتب بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ .
ــ العيني = المقاصد النحوية .
١٦٢ــ غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروى ــ بيروت ١٣٩٦هـ .
١٦٣ــ غيث النفع في القراءات السبع للصفاقصي ــ مطبعة مصطفى البابي الحلبي ١٣٧٣ هـ .
١٦٤ــ غاية النهاية في طبقات القراء / لابن الجزري / عني بنشرة ج . برجستراسر ١٣٥١ هـ .
١٦٥ــ الفائق في غريب الحديث للزمخشرى / تحقيق علي محمد البحاوى ومحمد أبو الفضل إبراهيم / البابي الجلي ١٩٧١ م .
١٦٦ــ الفاخر / للمفضل بن سلمة / تحقيق عبد العليم الطحاوي الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٤ م .
١٦٧ــ فرحة الأديب / للأسود الغند جاني / تحقيق الدكتور محمد علي سلطاني دار قتيبة للطباعة والنشر دمشق ١٤٠١ هـ .
١٦٨ــ الفرق بين الفرق / لعبد القاهر البغدادي / دار الافاق الجديدة / بيروت الطبعة الثالثة ١٩٧٨ م .
١٦٩ــ فصل المقال في شرح كتاب الأمثال / للبكري / تحقيق الدكتور احسان عباس وعبد المجيد عابدين / مؤسسة الرسالة بيروت ١٣٩١ هـ .
١٧٠ــ الفصول الخمسون / لابن معط / تحقيق الدكتور محمود الطناحي / البابي الحلبي مصر ١٩٧٧ م .
١٧١ــ القاموس المحيط للفيروز أبادي ــ مطبعة البابي الحلبي ط « ١ » ١٣٨١ هـ .
١٧٢ــ الكامل للمبرد / تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم والسيد شحاته /

مطبعة نهضة مصر .

١٧٣ــ الكتاب / لسيبوية :

١ ــ الطبعة الأولى بالمطبعة الأميرية / بولاق مصر ١٣١٦ هـ .

٢ ــ طبعة الأستاذ عبد السلام هارون دار القلم بالقاهرة ١٣٨٥ هـ ، والجزء الثاني دار الكتاب العربي بالقاهرة ١٣٨٨ هـ ، والجزء الثالث والرابع والفهارس ، الهيئة المصرية العامة في سنوات مختلفة .

١٧٤ــ الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها / لمكي بن أبي طالب / تحقيق الدكتور محي الدين رمضان / مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٤ هـ .

١٧٥ــ المؤتلف والمختلف / لأبي القاسم الحسن بن بشر الآمدي / تحقيق عبد الستار أحمد فراج / عيسى البابي الحلبي ــ مصر ١٣٨١ هـ .

١٧٦ــ ما ينصرف وما لا ينصرف / للزجاج تحقيق هدى قراعة / المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٣٩١ هـ .

١٧٧ــ المبسوط في القراءات العشر لأبي بكر الأصبهاني تحقيق سبيع الحاكمي مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .

١٧٨ــ مجالس ثعلب / تحقيق عبد السلام هارون / دار المعارف بمصر / الطبعة الثانية ١٩٦٠ م .

١٧٩ــ مجالس العلماء للزجاجي تحقيق عبد السلام هارون ــ الكويت ١٩٧٢ م .

١٨٠ــ مجمع الأمثال / للميداني / تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم / عيسى البابي الحلبي ١٩٧٧ م .

١٨١ــ مجمع الأمثال للميداني منشورات مكتبة الحياة ــ بيروت ١٩٦١ م .

١٨٢ــ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها / لابن جني / تحقيق على نجدي ناصف ، والدكتور عبد الحليم النجار ، والدكتور عبد الفتاح شلبي / المجلس الأعلى للشئون الإسلامية القاهرة ١٣٨٦ هـ .

١٨٣ـ مختارات شعراء العرب / لابن الشجرى / تحقيق علي محمد البجاوى / القاهرة ١٩٧٥ م .

١٨٤ـ مختار الصحاح لأبي بكر الرازي دار الكتاب العربي بيروت طبعة أولى ١٩٦٧ م .

١٨٥ـ مختصر في شواذ القراءات / لابن خالويه / نشر ج برجشتراسر / المطبعة الرحمانية مصر ١٩٣٤ م .

١٨٦ـ المرصع / لابن الأثير / تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي / مطبعة الإرشاد بغداد ١٣٩١ هـ .

١٨٧ـ المسائل الخلافية في النحو / لأبي البقاء العكبرى / تحقيق الدكتور عبد الفتاح سليم / مكتبة الأزهر الطبعة الأولى ١٩٨٣ م .

١٨٨ـ المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات / لأبي علي الفارسي / تحقيق صلاح الدين عبد الله السنطاوى ـ مطبعة العاني بغداد ١٩٨٣ م .

١٨٩ـ المسائل الحلبيات لأبي على الفارسي تحقيق الدكتور حسن هنداوي دار المنارة بيروت ١٤٠٧ هـ .

١٩٠ـ المسائل المنثورة لأبي علي الفارسي تحقيق مصطفى الحدرى مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .

١٩١ـ المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل / تحقيق الدكتور محمد كامل بركات / مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى / ١٤٠٠ هـ .

١٩٢ـ المستقصى في أمثال العرب / للزمخشري/ دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الثانية ١٣٩٧ هـ .

١٩٣ـ مسند الإمام أحمد بن حنبل / المكتب الإسلامي / بيروت الطبعة الثانية ١٣٩٨ هـ .

١٩٤ـ معاني الحروف / للرماني / تحقيق الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، مطبعة دار العلم العربي / القاهرة ١٩٧٣ م .

١٩٥ـ معاني القرآن / للأخفش / تحقيق الدكتور فائز فارس / المطبعة العصرية الكويت

الطبعة الأولى ١٤٠٠ هـ .
١٩٦ـ معاني القرآن واعرابه / للزجاج / تحقيق الدكتور عبد الجليل عبده شلبي المكتبة العصرية / صيدا ١٩٧٣ م .
١٩٧ـ معاني القرآن / للفراء الجزء الأول تحقيق / أحمد نجاتي ومحمد علي النجار ، والجزء الثاني تحقيق / محمد علي النجار والجزء ، الثالث تحقيق / الدكتور عبد الفتاح شلبي / القاهرة .
١٩٨ـ معجم البلدان / لياقوت الحموي / دار صادر بيروت ١٣٩٧ هـ .
١٩٩ـ معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع / للبكرى / تحقيق مصطفى السقا ـ بيروت .
٢٠٠ـ معجم الشعراء للمرزباني تصحيح وتعليق الدكتور ف . كرنكو . دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٢ هـ .
٢٠١ـ المعرب من الكلام الأعجمي / للجواليقي / تحقيق أحمد محمد شاكر مطبعة دار الكتب المصرية / الطبعة الثانية ١٣٨٩ هـ .
٢٠٢ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب / لابن هشام / تحقيق الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله / دار الفكر دمشق الطبعة الأولى ١٣٨٤ هـ .
٢٠٣ـ مفتاح العلوم للسكاكي / ضبطه وشرحه نعيم زرزور / دار الكتب العلمية بيروت ط ١ / ١٤٠٣ هـ .
٢٠٤ـ المفصل في علم العربية / للزمخشري / دار الجيل بيروت الطبعة الثانية .
٢٠٥ـ المفضليات / للمفضل الضبي / تحقيق أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام هارون / دار المعارف بمصر الطبعة السادسة ١٩٧٩ م .
٢٠٦ـ المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية للبدر العيني / بهامش خزانة الادب / طبعة بولاق ١٢٩٩ هـ .
٢٠٧ المقتصد في شرح الإيضاح / لعبد القاهر الجرجاني / تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان / بغداد ١٩٨٢ م .

٢٠٨ـ المقتضب / للمبرد / تحقيق د . محمد عبد الخالق عضيمة / المجلس الأعلى للشئون الإسلامية القاهرة ١٣٩٩ هـ .

٢٠٩ـ مقدمة في النحو / لابي الفرج الذكي / تحقيق الدكتور محسن سالم العميرى / المكتبة الفيصلية بمكة / الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .

٢١٠ـ المقرب / لابن عصفور / تحقيق أحمد عبد الستار الجوارى وعبد الله الجبوري مطبعة العاني بغداد ١٣٩١ هـ .

٢١١ـ الممتع في التصريف / لابن عصفور / تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة دار القلم العربي / حلب / ١٣٩٣ هـ .

٢١٢ـ المنصف شرح ابن جني لكتاب التصريف للمازني / تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله الأمين ، البابي الحلبي بمصر /الطبعة الأولى ١٣٧٣ هـ .

٢١٣ـ منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبي حيان تحقيق سدني جليزر أمريكا ١٩٤٧ م .

٢١٤ـ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك للأشموني مطبعة عيسى البابي الحلبي (بدون) .

٢١٥ـ الموجز في النحو / لابن السراج / تحقيق مصطفى الشويمي ـ بيروت ١٣٨٥ هـ .

٢١٦ـ الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء للمرزباني تحقيق محب الدين الخطيب ـ المطبعة السلفية ١٣٨٥ هـ .

٢١٧ـ موطأ الإمام مالك / دار الكتب العلمية بيروت .

٢١٨ـ النحو والصرف بين التميميين والحجازيين للدكتور الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي / المكتبة الفيصلية بمكة ١٤٠٤ هـ .

٢١٩ـ نزهة الألباء في طبقات الأدباء / لابن الأنبارى / تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ـ مطبعة المدني ١٣٨٦ هـ .

٢٢٠ـ النشر في القراءات العشر لابن الجزرى دار الكتب العلمية بيروت .

٢٢١ــ النهاية في غريب الحديث والأثر / لابن الأثير / تحقيق الدكتور محمود الطناحي ، وطاهر الزاوي / دار الفكر بيروت ١٣٩٩ هـ .
٢٢٢ــ النوادر في اللغة / لأبي زيد الأنصاري / تحقيق الدكتور محمد عبد القادر أحمد / دار الشروق بيروت ١٤٠١ هـ .
٢٢٣ــ الهادي في الإعراب إلى طرق الصواب لأبي الوفاء الموصلي ت د . محسن العميري . دار التراث بمكة ١٤٠٨ هـ .
٢٢٤ــ همع الهوامع / لجلال الدين السيوطي :
١ ــ طبعة السيد محمد بدر الدين النعساني / دار المعرفة بيروت .
٢ ــ طبعة الكويت / تحقيق الدكتور عبد العال مكرم ، وعبد السلام هارون .
٢٢٥ــ الوحشيات : وهو الحماسة الصغرى لأبي تمام / تحقيق عبد العزيز الميمني ، ومحمود محمد شاكر / دار المعارف مصر ١٩٦٣ م .
٢٢٦ــ الوسيط في الأمثال / لأبي الحسن الواحدى / تحقيق الدكتور عفيف محمد عبد الرحمن / الكويت ١٣٩٥ هـ .
٢٢٧ــ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان / لابن خلكان / تحقيق الدكتور إحسان عباس / دار صادر بيروت ١٣٩٨ هـ .



فهرس القسم الأول ـ الدراسة

الموضـــــــوع	الصفحة

الموضــــــــوع	الصفحــة

فهرس الموضوعات النص المحقق

الموضـــوع	رقم الصفحة

الموضـــوع	رقم الصفحة

الموضـــوع	رقم الصفحة

الموضـــوع	رقم الصفحة

الموضـــوع	رقم الصفحة

الموضـــوع	رقم الصفحة